



المجلة العربية للترجمة والتأليف والمأثور
معهد البحوث والدراسات العربية

أعمال تدوينة

مجلد ١٧ - الجزء الثاني - العدد ١

في ركن الشرق الأوسط

وتأثيرها على الوطن العربي

الطبعة ١٧ - ١٨ ديسمبر ١٩٩٧

مجلد ١٧ - الجزء الثاني - العدد ١
في ركن الشرق الأوسط
وتأثيرها على الوطن العربي
الطبعة ١٧ - ١٨ ديسمبر ١٩٩٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية

أعمال ندوة
**مستقبل الترتيبات الإقليمية
في منطقة الشرق الأوسط
وتأثيراتها على الوطن العربي**
(القاهرة ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)

إشراف : أ.د. سمعان بطرس فرج الله

د. أحمد ثابت	د. عبد الرحمن مبري	د. محمود عبد الفضيل
د. أحمد الرشيدى	مجدى صبحى	د. نادية مصطفى
د. حسن أبو طالب	محمد خالد الأزعر	د. نيفين مسعد
د. رينب عبد الحليم	د. محمد نبيل فؤاد	د. هيثم الكيلاني

١٩٩٨

المحتويات

٧ تصدير
٢٥٠ - ٩	■ المحور الأمنى
١١	* الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة
	د. محمد نبيل فؤاد
	* البعد الأمنى لمعاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية
١٠٧	التركية/ الإسرائيلية
	د. هيثم الكيلانى
	* الترتيبات الأمنية في الخليج : العراق وإيران .. حدود الاستبعاد والاحتواء
١٤٥	المزدوج
	د. أحمد ثابت
١٨٣	* البعد الأمنى للشراكة الأوربية / المتوسطية
	د. زينب عبد العظيم
٢٣١	* تعقيبات .. ومناقشات
٤١٨ - ٢٥١	■ المحور الاقتصادى
٢٥٣	* العرب والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة : نظرة تقويمية
	د. محمود عبد الفضيل
٢٧١	* قراءة في البعد الاقتصادى لاتفاقية المشاركة العربية/ الأوربية
	د. عبد الرحمن صبرى
٣٣١	* الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه في الشرق الأوسط
	محمدى صبحى
٣٧١	* مجموعة الثمانى دول الإسلامية
	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٤٠٣	* تعقيبات ومناقشات

٥٥٢ - ٤١٩	■ المحور السياسي والثقافي
٤٢١	* الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين
	محمد خالد الأزعر
٤٥٥	* البعد الثقافي في الشراكة الأوربية/ المتوسطية
	د. نادية مصطفى
٤٨٥	* نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربى
	د. حسن أبو طالب
	* تحديث آليات العمل العربى المشترك كمدخل للتعامل مع الترتيبات
٥١٩	الإقليمية المطروحة في الشرق الأوسط
	د. أحمد الرشيدى
٥٤١	* تعقيبات ومناقشات
٦٠٦ - ٥٥٣	■ المحاضرة الختامية
	* مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن
٥٥٣	العربى : نظرة نقدية مقارنة
	د. سمعان بطرس فرج الله
٥٩٥	* تعقيبات .. ومناقشات
٦١٢ - ٦٠٧	■ المشاركون في الندوة
٦١٥ - ٦١٣	■ برنامج الندوة

تضليل

■ شهد العالم منذ النصف الثاني من الثمانينات وحتى الآن من المتغيرات ما أحدث تغيرات جذرية على كافة المستويات عالمياً وإقليمياً ومحلياً ، وكان نصيب الوطن العربي من هذه المتغيرات واضحاً ، ويكفي أن نشير إلى الآثار الاستراتيجية التي تترتب على تغير السياسة السوفيتية اعتباراً من منتصف الثمانينات ثم تفكك الاتحاد السوفيتي ذاته في بداية التسعينات ، وكذلك إلى أزمة الخليج (١٩٩٠) وتداعياتها على النظام العربي .

ولقد تبلورت هذه المتغيرات وانعكاساتها في أحد أبعادها في تدشين مرحلة جديدة من محاولات التوسية السياسية للصراع العربي / الإسرائيلي كما وضع في انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١ ، وكان هذا الحدث وما تلاه من تطورات في إطار التغيرات الجذرية التي سبقت الإشارة إليها إيذاناً بدخول الوطن العربي حلقة جديدة من حلقات الصراع بين الترتيبات الإقليمية التي يُخطط لها من الخارج لأوضاعه الذاتية وعلاقاته بالقوى المحيطة به والقوى السائدة في النظام العالمي من ناحية ، والترتيبات العربية النابعة من داخل النظام العربي فيما يتعلق بذات المسائل من ناحية أخرى .

ولقد طرح هذا على الجماعة البحثية العربية مهاماً بحثية شديدة التشابك والتعقيد يتعين الوفاء بها إذا أردنا أن نفهم البيئة الخارجية المحيطة بأوضاعنا العربية فهماً سليماً يساعدنا بالتالي

على حسن التخطيط لحركة فاعلة نحو مستقبل أفضل ، ولذا رأى معهد البحوث والدراسات العربية أن يساهم في الوفاء ولو بجزء من هذه المهام ، فخصص ضمن برنامج البحث لعام ١٩٩٧ مشروعاً للدراسة « مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي » .

ولقد شرف المعهد بقبول الأستاذ الجليل الدكتور سمعان بطرس فرج الله أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة الإشراف على إنجاز هذا المشروع الأمر الذى أفضى - كما سيلاحظ القارئ - إلى أقصى درجات التعمق والموضوعية الممكنة في هذا الإنجاز ، ولذلك خرج العمل مدعاة للاعتراف البالغ من قبل المعهد ، ومثل إضافة قيمة إلى مساهمات المعهد البحثية السابقة في دراسة القضايا الحيوية الملحة للأمة العربية ، فله من المعهد ولكل الأساتذة الباحثين الذين شاركوا معه في الخروج بهذا المشروع البحثي على هذا المستوى المشرف كل الشكر والعرفان والتقدير ، ويأمل المعهد أن يكون بهذا العمل قد واصل دوره الذى بدأه منذ قرابة نصف القرن في الدراسة العلمية لقضايا الأمة العربية .

مدير المعهد

د. أحمد يوسف أحمد محمد

المصور الأمنى

**الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية
العامة في المنطقة**

**إعداد
د. محمد نبيل فؤاد**

الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامّة فى المنطق

● تقديم :

تشهد المنطقة العربية ، ومنطقة الشرق الأوسط مجموعة من المتغيرات السريعة المتلاحقة فى مجالات متعددة سياسية واقتصادية وأمنية وحضارية ، وذلك فى إطار النظام العالمى « الجديد » وتوجهاته فى المنطقة ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، وما يهدف إليه ذلك من إعادة صياغة العلاقات الاستراتيجية بمفهومها الشامل بين دول الشرق الأوسط .

إن هذه الدعوة للتعاون الشرق أوسطى ليست وليدة هذه المرحلة ، بل هى دعوة قديمة لضم إسرائيل ضمن نسيج المنطقة ، بالإضافة إلى تأمين المصالح الحيوية للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة ، التى تعيد الترويج لهذا التعاون تحت مسمى جديد « الشرق أوسطية » ، وما لها من تعاريف وأطر جغرافية ليست كلها محل اتفاق .

إن هذا التعاون المنشود لابد له من بيئة طبيعية تتركز على حالة من « الاستقرار الاستراتيجى » الذى يعنى : « حالة العلاقات السياسية والعسكرية ، ومن ثم الاقتصادية ، وحالة البيئة والظروف التى تخلق اهتماماً متبادلاً بين الجانبين بالسلام ، ويحل النزاعات ، وبالسيطرة على الأزمات بطرق سلمية حتى لا تتحول إلى نزاع عسكرى »^(١) . وهو ما لن يتحقق إلا نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية . غير أن الدور الرئيسى هو من نصيب العوامل السياسية التى يمكن على ضوئها أن يبتعد إغراء استخدام القوة فى المنطقة ، من هذا المنطلق طفت على السطح بعد حرب الخليج الثانية وفى توقيت موازى للدعوة « للشرق أوسطية » دعوة أخرى ليست جديدة ، ولكن البيئة الإقليمية دفعت بها بقوة إلى سطح الأحداث ، وهى الدعوة إلى « ضبط التسلح » بالمنطقة .

(١) Joseph Rotblat & Seven Hellam : Nuclear Strategy & World Security, Annals of Pugwash. 1984. (١)

إن هدف الدعوة يبدو في ظاهره «الرحمة» من حيث أنها تهدف إلى خفض الإنفاق العسكرى وانعكاسات ذلك على اقتصاديات المنطقة ، ومن ثم مستويات معيشة شعوبها ، كما يشار إلى أنها تهدف إلى توفير الحماية « للأمن القومي » لدول المنطقة من خلال الحد والإقلال من التهديدات الموجهة لهم في إطار حالة من التوازن العسكرى فيما بينهم . وهى أمور ظاهرها جيد كما ذكرنا .

غير أن منطقة الشرق الأوسط تتميز بخصوصية واضحة لتعدد الأبعاد التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند التخطيط الاستراتيجى للعلاقات الإقليمية بها . فالتوتر على المستوى الإقليمى ما زال قائماً ، بل يبدو أنه يتصاعد فى غياب حلول عادلة لمشاكل المنطقة .

إن ما يجرى اليوم من تباطؤ ، بل وتوقف فى المسيرة السلمية لحل النزاع العربى الإسرائيلى ، والذى بدأت تداعياته منذ تولى حكومة الليكود زمام السلطة ، قد أعاد المنطقة إلى حالة اللاسلم واللاحرب ، أو ما يسمى بالحرب الباردة ، واحتمالات مواجهات عسكرية مكبوتة صامتة ، لكنها ليست مستبعدة تماماً ، لذلك فإن الإصرار على ضبط التسلح فى المنطقة فى مثل هذه الظروف لا بد أن تتضمن احتمالاته ، نظراً لأنه يجب علينا أن نضع فى الاعتبار أنه مرهون بمدى ما يمكن التوصل إليه من سلام عادل أولاً ، وهنا تبرز الإشكالية هل نضع عربة ضبط التسلح أمام حصان السلام أم أنه من الضرورى العودة إلى السباق الصحيح بوضع الحصان أولاً أمام العربة وربطها معاً .

ويشير ذلك إشكالية أخرى ربما تكون غائبة أو مغيبة عن الأذهان ، وهى الفرق بين ضبط التسلح وضبط النزاعات ، لأن الخلط يبدو واضحاً أحياناً فى أن ضبط التسلح أولاً سيؤدى إلى ضبط النزاعات . إن الارتباط بين السلاح والنزاع كان ولا يزال محل جدل بالنسبة للمهتمين بالعلاقات الدولية ، وهل وجود السلاح يؤدى إلى الحرب ، أو هل الزيادة فى حجم السلاح تعتبر ظاهرة أساسية من ظواهر النزاع ترتبط أساساً بالنزاع السياسى الذى ينشأ نتيجة خلافات متعددة (احتلال أراض وتزاعات حدودية - خلافات إيدلوجية - مسائل عرقية ومشاكل أقليات .. الخ) تشكل المرتكز الرئيسى الذى يمكن أن تنشب الحرب بسببها . إن الدول لا تلجأ إلى الحرب بسبب وجود السلاح ومسائل شن الحرب ، حيث يجب التسليم بأن أغلب النزاعات لا بد أن يكون لها مرجعية أساسية ، غير أنه لا يمكن الإنكار فى الوقت ذاته

أن توفر السلاح ، يمكن أن يشجع على بدء الصراع ^(١) لأنه يكون في هذه الحالة في إطار القاعدة الاستراتيجية الهامة التي تشير إلى « أن القوة العسكرية امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى » ، ومن ثم فمن البديهي وجود نزاع أو مشكلة أصلاً .

من هذا المنطلق يمكن لضبط التسلح أن ينجح حينما تكون حالة « الاستقرار الاستراتيجي » سائدة بين الدول المتعاقدة . أما في حالة استمرار النزاعات ، فلن يكون ذلك مجدياً ، وإن تم فسيكون مجحفاً بأحد الأطراف طالما أن هناك مشكلة قائمة لم تحل بعد .

ويؤكد ذلك فشل المبادرات السابقة في المنطقة ، والمثال على ذلك :

● البيان الثلاثي عام ١٩٥٠ .

● اتفاق القوتين العظميين على الاسترخاء العسكري في المنطقة عام ١٩٧٢ .

تلك كانت الأبعاد الرئيسية لموضوع الدراسة عن الشرق أوسطية وضبط التسلح ، والتي ستتناولها تفصيلاً خلال هذه الدراسة من خلال أربعة مباحث ، هي :

المبحث الأول : الشرق الأوسط والحد من التسلح .

المبحث الثاني : ترتيبات ضبط التسلح بالشرق الأوسط .

المبحث الثالث : التوازن الاستراتيجي واتجاهات بناء القوة في الشرق الأوسط .

المبحث الرابع : مؤشرات الترتيبات الأمنية المستقبلية في الشرق الأوسط .

المبحث الأول

الشرق الأوسط والحد من التسلح

ماهية الشرق أوسطية :

تثير العديد من الدراسات إلى أن النظام العربى يمر بأسوأ حالات ضعفه ، وقد يتعذر أن يعود إلى سابق عهده قبل حرب الخليج الثانية ، غير أنه رغم كثرة هذه الدراسات ، إلا أنها لم تتمكن من التوصل إلى طبيعة وشكل النظام الذى يمكن أن يتواءم مع العناصر المتغيرة للمرحلة الحالية فى ظل ما يسمى « بالنظام العالمى الجديد » .

إن السبب الرئيسى وراء عدم القدرة على التنبؤ بطبيعة النظام العربى أو النظام الجديد المقبل فى المنطقة يكمن فى مفهوم الأمن فى المنطقة ، هل هو عربى ؟ أو شرق أوسطى ؟ أم هو متوسطى ؟ ، خاصة بعد انهيار مصداقية مفهوم الأمن العربى كأحد التداعيات الرئيسية لحرب الخليج الثانية .

ذلك أن قلب نظام إقليمى يتمثل فى ضمانات الأمن والاستقرار فيه . فى هذا السياق تبدو الأزمة الحالية للنظام العربى ، وهى إخفاقه فى الدفاع عن أحد أهم أسسه وقواعده المتمثلة فى « عدم جواز اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين دولة طبقاً لما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية ، والمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك إعمالاً لمبدأ الأمن الجماعى » ، وهو ما أدى إلى خروج الأزمة (غزو العراق للكويت) من المستوى العربى ، ومن ثم اللجوء إلى المستوى الدولى ، وهو ما استغلته الولايات المتحدة لصالحها . لقد شكل هذا الدافع الحجة التى بررت للولايات المتحدة المبادرة باقتراح بنية أمنية شرق أوسطية جديدة ، ولم تكن تلك الرؤية واضحة فى البداية ، إن كانت ستكون بديلاً يحل محل جامعة الدول العربية . غير أنه من الواضح أنه لا يمكن الفصل بين النظام الإقليمى الجديد المطروح « الشرق أوسطى » وبين النظام العربى القائم فى معظم النطاق الجغرافى / السياسى له .

من هذا المنطلق كان ترويج الشرق أوسطية كمنطق جغرافى أوسع نتيجة لثبوت عجز النظام العربى ، فقد مهد ذلك إلى بروز اتجاهين رئيسيين استجابة واستغلالاً لهذا الانهيار :

الاتجاه الأول :

وقد ظهر على الساحة الدولية وقادته الولايات المتحدة عقب حرب الخليج الثانية من منظور أمني في البداية يتلخص في ضرورة تأسيس بنية جديدة « شرق أوسطية » تشكل الوعاء الرئيسي الذي يجمع دول المنطقة في إطار من التعاون المتعدد المحاور ، يمكن أن يشكل في المستقبل الأداة الرئيسية لردع أعمال العدوان المحتملة في المنطقة .

التصور الأمريكي للشرق أوسطية :

تضع ملامح المشروع الشرق أوسطى من وجهة النظر الأمريكية من الوثيقة التي أعدها ثمان وزارات وعشرة مراكز بحوث على رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم . أكدت الوثيقة أهمية العمل على بناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسيين : الجغرافي والاقتصادي ، كبديلين عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي - مياسي (تقصد النظام الإقليمي العربي) ، ويشمل ما سبق اعتراف العرب بإسرائيل وإدماجها في النظام الإقليمي للمنطقة . ومن ناحية البعد الجغرافي ، تشير الوثيقة إلى التأكيد على قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي بجانب إسرائيل وإيران (في عهد الشاه) وتركيا . وتحديث الوثيقة على الأساس الاقتصادي وكيفية تحقيق تعاون إقليمي عبر مراحل ثلاث : قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأمد ، على النحو التالي^(١) :

١ - تنمية التعاون في مجالات علمية وتكنولوجية في المرحلة القصيرة مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات للاتصال ، وبحث بدائل الطاقة بجانب السياحة والطب .

٢ - تطوير مصادر المياه بصفة أساسية في المرحلة متوسطة الأجل من خلال مشروعات مختلفة . مثل البحر الميت ، خليج العقبة ، نهر الأردن ، الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط ، شبه جزيرة سيناء .

٣ - أما في المرحلة طويلة الأجل فيتم تجاوز الأبنية الأساسية المتعارضة والمشكلات التي تعرقل العلاقات ، مثل الصراع العربي / الإسرائيلي ، من خلال تنمية البنية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية .

(١) ماجد الكيال : النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية (بيروت : الفكر الاستراتيجي العربي - العدد ٤١ يونيو ١٩٩٢) .

كما سبق أن اقترح « بريجنسكي » مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق قيام اتفاق بين دول الشرق الأوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، يضم كل دول المنطقة^(١).

ثم كانت أزمة حرب الخليج الثانية هي التي دفعت بهنري كيسنجر إلى الحديث عن أهمية اضطلاع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالترتيبات التالية :

□ الحد من التسلح ورعاية اتفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

□ تقديم برنامج دولي لحصار الإرهاب ومعاقبته بصرامة .

□ الحفاظ على ميزان القوى الجديد .

□ ترتيبات للأمن الجماعي .

□ الإبقاء على ميزان قوى إقليمي ودولي يتمكن من منع الظروف التي تخلق فراغًا سياسيًا قد يغري الدول الراديكالية بالتقدم بحل النزاع العربي / الإسرائيلي^(٢).

وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي السابق قد عبر عن نفس المعنى بقوله: « إن الولايات المتحدة تعتبر الشرق الأوسط وحدة لا تتجزأ ، كما أن مبدأ توازن القوى يقتضى عدم استبعاد الدول الإقليمية الأخرى من المنطقة ، وضمان الأمن من خلال إقامة مؤسسات ومنظمات إقليمية مستقلة ودائمة لتوفير الاستقرار ، مع استعداد الولايات المتحدة وبريطانيا للمعاونة في هذه الترتيبات^(٣) .

التصور الإسرائيلي للشرق أوسطية :

من الجدير بالذكر أن التصورات الأمريكية لا تختلف عن التصور الإسرائيلي للشرق أوسطية « غير أنها تزيد الأمر وضوحًا ، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال ما عبر عنه « شيمون بيريز » الذي يعد في مقدمة من يتبنون « الشرق أوسطية » ، حيث قال^(٤) : إن

(١) ماجد الكيالي: النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية/ الإسرائيلية . مصدر سابق .

(٢) د. هنري كيسنجر : برنامج لما بعد حرب الخليج (واشنطن : النيوزويك ، ٢٨ / ١ / ١٩٩١) .

(٣) د. وليد عبد الحى : الصراع العربى الصهيونى - نظرة مستقبلية (بيروت : شئون عربية ، العدد ٥٦ ، يناير ١٩٨٨) .

(٤) شيمون بيريز : الشرق أوسط الجديد - نجمة محمد حلمى عبد الحافظ (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، ١٩٩٤) .

السلام بين إسرائيل وجيرانها سيخلق البيئة المواتمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية ، وأن التوافق وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية سينجب نوعًا جديدًا من التعاون ، لا بين إسرائيلي وجيرانها فحسب ، بل بين البلدان العربية أيضًا ، وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيدلوجي .

إن مشكلة هذه المنطقة من العالم لا يمكن أن تحل على يد دولة منفردة ، أو حتى على مستوى ثنائي أو متعدد . إن التنظيم الإقليمي هو المفتاح إلى السلام والأمن ، وسوف يعزز إشاعة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، والنمو القومي ، والازدهار الفردي . إلا أن هذا التحول لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة يد دبلوماسية ، فتوطيد السلام والأمن يقتضى ثورة في المفاهيم . وهذه ليست بالمهمة السهلة ، إلا أنها ضرورية مع ذلك ، وبغيرها فإن أى اتزان نحززه سيكون قصير الأجل . وهدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة ، على غرار الجامعة الأوروبية . وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية :

● الاستقرار السياسى .

● الاقتصاد .

● الأمن القومى والأمن الإقليمى .

● إشاعة الديمقراطية .

وهو مفهوم شامل لمستقبل المنطقة يتطابق مع التوجهات الأمريكية ، ويحقق مصالحها هى الأخرى ، غير عابئين بما يمكن أن يشكله ذلك من هدم لنظام آخر قائم فعلاً فى المنطقة ، حتى ولو على أنقاضه ، وهو النظام العربى . ورغم اختلاف رئيس الوزراء الحالى « نتنياهو » مع هذه التوجهات ، والتي عبر عنها صراحة ، إلا أن قاطرة وآليات الشرق أوسطية ما زالت فوق القضبان ، وإن كانت تسير ببطء شديد من خلال قاطرتها التى تمثلها المؤتمرات الاقتصادية الأربعة التى عقدت والتي تباينت مستويات نجاحها حتى كان سقوطها الأخير فى مؤتمر الدوحة .

ويمكن تلخيص المشروع الإسرائيلي للشرق أوسطية : بوضوح خططاته وشمولها وتطابقها مع دوائر نظرية الأمن الإسرائيلية المعروفة ، والتي تمتد من باكستان شرقاً إلى المغرب غرباً ، والتي تتطابق هي الأخرى مع دوائر الهيمنة الاقتصادية المستهدفة ، مستغلة في ذلك المميزات النسبية التي تتمتع بها إسرائيل في بعض القوى الشاملة للدولة ، وأبرزها : التفوق التكنولوجي - التفوق العسكري التقليدي والنووي - التفوق في مجال المعلوماتية . وذلك في إطار اعتبارها التدخل لأى مساعدات خارجية للمنطقة (الولايات المتحدة - البنك الدولي) المزمع تدفقها على المنطقة والمنسق لتوزيعها كذلك . وبتعبير آخر يضع هذا المشروع إسرائيل في قلب الإقليم ومركز وقابض إقليمي على التطورات المختلفة للمنطقة السياسية - الاقتصادية - العسكرية .

أما الاتجاه الثاني : فقد ظهر في السلوك الفعل لعدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر التي تعترف بعدم كفاية الترتيبات الأمنية العربية^(١) ، ولكنهم لا يسلمون بانحيار النظام العربى ، ولا يسلمون بضرورة قيام بنية شرق أوسطية جديدة على أنقاض النظام العربى ، ومن ثم فهم لا يرفضون الشرق أوسطية في إطار كونها نظاماً موازياً للنظام العربى ، تبنى العلاقات بينهما على التعاون وليس على التنافس .

تلك هي النقطة المحورية التي أفرزها النظام العالمى « الجديد » على المستوى الإقليمي في المنطقة ، والتي لا بد أن يكون لها توابيع وتداعيات كثيرة ، وأول هذه التوابيع والتداعيات هو ما أصاب النظام الأمنى للمنطقة ، من خلال ما يطرح من أطر متعددة للتعاون الأمنى بين دول المنطقة ومع دول من خارج المنطقة ، من خلال محاولات فرض سياسات للحد أو لضبط التسليح دون مراعاة للظروف الجيوستراتيجية التي ما زالت تموج بها المنطقة ، وذلك للدرجة التي أوجدت نوعاً من الفوضى الأمنية في المنطقة ، بحيث لم يصبح الاعتماد الأمنى لدول المنطقة وفيها بينها نابئاً من داخلها ، بل أصبح موجهاً ومعتماً على دول من خارج المنطقة ، وهو ما أعاد المنطقة من جديد إلى سياسة المحاور ، ببداية ظهور المحور العسكرى بين إسرائيل وتركيا ، الأمر الذى يزيد من تعقيد المسائل الأمنية بها ، لما يشكله كل ذلك من تهديدات دائمة لدول المنطقة .

(١) د. عبد المنعم سعيد : نحو نظام عربى جديد بعد أزمة الخليج/ كراسات استراتيجية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الأهرام ، يناير ١٩٩١) .

مفهوم إقليمي / منطقة الشرق الأوسط :

إن البداية الحقيقية للتوصل إلى أية اتفاقات خاصة بقضايا ضبط التسليح الإقليمي في أي منطقة هو ضرورة اتفاق مفاهيم ومنطلقات الدول الفاعلة في هذا الإقليم منذ البداية على عنصرين رئيسيين يشكلان المدخل الطبيعي الذي يمهّد لأي اتفاق في هذا المجال ، وهما :

● الاتفاق على حدود المنطقة/ الإقليم الذي سيتم إخضاعه لعملية ضبط التسليح ، فهل هي حدود جغرافية ، أم حدود أيديولوجية ، أم دول قومية ، أم حدود استراتيجية ؟ لابد من الاتفاق بداية على ذلك ، لأنه يحدد الدول الداخلة فيه ، وما لذلك من انعكاسات على التوازنات الاستراتيجية العسكرية في الإقليم ، وهي الركيزة الرئيسية لبناء نظام ضبط التسليح بعد ذلك .

● ضرورة التوصل إلى مفاهيم ومصطلحات موحدة لكل القضايا المتعلقة بموضوع ضبط التسليح ، فهذه المفاهيم هي التي تحدد مضمون وطبيعة ومشتلات عملية ضبط التسليح المقصودة .

إن خبرة التفاوض في لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي المنبثقة من مؤتمر مدريد بين الدول العربية وإسرائيل قد أكدت ذلك ، حيث بدا أن لكل طرف مفهومه الخاص لإقليم الشرق الأوسط والدول الداخلة فيه ، وأيضاً تصورات كل طرف ومفهومه لضبط التسليح ، ومن ثم ما ترتب على ذلك من طرح كل طرف لمجموعة من المطالب في مواجهة الأطراف الأخرى ، وهو ما أدى إلى تباين مبكر في وجهات النظر ، خاصة أن المفاهيم والمنطلقات الدولية لضبط التسليح في الشرق الأوسط قد تكون لها خصوصية قد لا تتماشى مع المنظور والخبرة الدولية خاصة الغربية ، ومن ثم فإن المفاهيم التقليدية للسيطرة أو خفض التسليح ليست كافية بالضرورة في بعض الأحيان ، كما أنها غير ملائمة في أحيان أخرى مع قضايا الأمن والتسليح في المنطقة .

لقد أدى ذلك إلى قيام لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي إلى تشكيل « مجموعة عمل للمفاهيم » تكون مهمتها العمل على التوصل إلى تعريفات موحدة يتفق عليها جميع الأطراف فيما يتعلق بضبط التسليح ومفاهيمه وأبعاده ومشتلاته وحدود إقليم الشرق الأوسط والدول الفاعلة فيه ، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل .

الشرق الأدنى :

وهو إطار جغرافي استخدمته بريطانيا لتعريف منطقة معينة إبان احتلالها لأجزاء كثيرة من الأرض العربية ، حيث كان يعبر عن مصالحها في حقبة زمنية معينة ، إلا أن الأحداث تجاوزت هذا التعريف خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانسحابها من المنطقة ، ويضم هذا الإقليم المشرق العربى أساسًا : سوريا - الأردن - العراق - لبنان - فلسطين ، ويضم كذلك مصر وليبيا والسعودية .

أما الشرق الأوسط :

فهو تعريف لإقليم أوسع من الشرق الأدنى ، تواكب ظهوره مع بداية دخول الولايات المتحدة للمنطقة لتحل محل بريطانيا ، ومن ثم بدأ هذا المفهوم يسود المنطقة ، غير أنه في كلتا الحالتين الأدنى والأوسط ظل النظام العربى المعبر عن الوطن العربى قائمًا كإقليم ونظام يركزان على مفاهيم قومية .

ولعل المدخل المناسب لتحديد إقليم الشرق الأوسط هو الدراسة التى قامت بها لجنة خاصة من الخبراء بتكليف من السكرتير العام للأمم المتحدة لبحث إمكانية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط ، تطبيقًا للقرار ٤٣ / ٦٥ فى ٧ / ١٢ / ٨٨ ، فإن المنطقة تنقسم إلى دول القلب والدول المحيطة (Core Countries % Peripheral Countries) ، وقد استرشدت اللجنة بدراسة حديثة صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة النووية ، جاء بها أن منطقة الشرق الأوسط هى تلك الواقعة بين ليبيا غربًا وإيران شرقًا وسوريا شمالًا واليمن جنوبًا^(١) .

وقد يفيد هذا التعريف فى تحديد دول القلب ، إلا أنه لا يصادر أى تعريف آخر يضم عددًا أصغر أو أكبر من الدول . وطبقًا لهذه الدراسة فإنه يمكن أن يتم إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية على مراحل بحيث تضم المرحلة الأولى بعض الدول الأعضاء فى الجامعة العربية بالإضافة إلى إسرائيل وإيران . * ويلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة النووية استبعدت

(١) ماهر خليفة وظاهر فهمى : دراسة رقم (٩) المناطق الخالية من الأسلحة النووية - سلسلة علاقات السلاح (القاهرة : المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، ١٩٩٢) .

تركيا وقبرص ومالطا من المنطقة » ، باعتبار أن تركيا عضو في حلف الأطلسي ويوجد على أراضيها منشآت نووية أمريكية . كما يمكن اعتبار قبرص ومالطا من دول الجوار للمنطقة المزمع إنشاؤها . ونظرًا لأن الاهتمامات السياسية والعسكرية لكل من أفغانستان وباكستان تركز على مناطق جغرافية أخرى ، فإن أمر اشتراكها في أية اتفاقية لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية لن يكون عمليًا .

ويستبعد تعريف الوكالة الدولية كل من جيبوتي والصومال والسودان من منطقة القلب . غير أنه يمكن النظر في ضم السودان لاعتبارات جغرافية . ونفس الموقف بالنسبة لدول المغرب العربي ، فقد استبعدتها تعريف الوكالة أيضًا من الإشارة إلى أن بعض دول القلب قد تطلب انضمام بعض أو كل هذه الدول . وبالنسبة لبعض المناطق التابعة لألمانيا على الجزء الغربي من الساحل الشمالي الأفريقي ، فإنه يمكن تطبيق ما ورد بالبروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية ثلاثيلوكو بشأن المناطق المماثلة .

وتضم المنطقة المقترحة مناطق بحرية عديدة كأجزاء كبيرة من البحر الأحمر والخليج العربي وخليج العقبة والسواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والساحل الأطلسي لدول المنطقة والسواحل الشمالية الغربية للمحيط الهندي مع أخذ المضائق في الاعتبار (جبل طارق- باب المندب- تيران - هرمز) . كما أن قناة السويس بوضعها القانوني الخاص تمثل جزءًا هامًا من المنطقة المقترحة . ولا شك أن نجاح إقامة مثل هذه المنطقة يتوقف إلى حد بعيد على دعم وضمان القوى النووية الكبرى التي تجوب سفنها المحملة بالأسلحة النووية في المياه المخاضة للمنطقة .

ورغم ذلك تعددت تعريفات الشرق الأوسط ، فتشير بعض الدراسات ، على سبيل المثال ، إلى أنه يضم : الشرق الأدنى مضافًا إليه اليمن وجزءًا من كل من السودان وباكستان .

بينما ترى إسرائيل أنه يجب أن يضم الباكستان بالكامل . أما الولايات المتحدة فتراه من منظور أوسع ليشمل الدول الواقعة في المنطقة التي تبدأ من مصر غربًا على البحر المتوسط حتى الباكستان شرقًا ، ومن تركيا على البحر الأسود شمالًا حتى السودان وأثيوبيا في وسط وشرق القارة .

هكذا تبدو المدلولات المرنة لمفهوم الشرق الأوسط، والتي تحددها كل دولة طبقاً لمصالحها الاستراتيجية العليا ، ومن ثم فهو ليس تعريفاً إسرائيلياً .

في هذا السياق بدأت مفاوضات « لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي » بتحديد المقصود بالشرق الأوسط لأغراض ضبط التسليح استناداً على أسس استراتيجية واستناداً على أسس جغرافية ترتبط سياسياً بالتطورات التاريخية لتلك المنطقة ، وكذلك استراتيجيات القوى الكبرى في العالم تجاهها ، إضافة إلى بعض السمات الجغرافية والثقافية . من هذا المنطلق جرى العديد من الاتصالات والمناقشات بغية التوصل إلى حالة من التوافق العام ، الذي ليس بالضرورة أن يكون نهائياً ، حول التعديلات المطروحة في النطاق الجغرافي استناداً على الأسس الاستراتيجية للمنطقة . وفيما يلي أهم النقاط الخلافية التي أثرت :

● إلحاق شمال أفريقيا بالشرق الأوسط ، فمنطقة شمال أفريقيا التي تضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، والتي كان يطلق عليها الشرق الأدنى هي أيضاً تمثل امتداداً استراتيجياً للقلب العربي في الشرق الأوسط ، بحكم نمط العلاقات والتحالفات القائمة وارتباط دول شمال أفريقيا عضوياً بدول عربية بدول وقضايا الصراع العربي/ الإسرائيلي ، وقد شاركت دول شمال أفريقيا في أعمال لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمي بشكل فعال ، واستضافت تونس الجولة التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٤ ، حيث لا يوجد خلاف بين أطراف العملية السلمية على ذلك ، وإن كانت بعض دول شمال أفريقيا العربية ذاتها تسهم بالتزامات كبيرة فيما يتعلق بمقتضيات ترتيبات الأمن في الشرق الأوسط أو دائرة الصراع العربي/ الإسرائيلي ، فقد قامت كلها تقريباً بالتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية في باريس (يناير ١٩٩٣) نتيجة لارتباطاتها التاريخية بفرنسا ومصالحها مع الدول العربية عموماً .

● استبعاد باكستان من دائرة ضبط التسليح الإقليمي ، فإدخال باكستان باعتبارها دولة إسلامية ضمن نطاق الشرق الأوسط يدخل إلى دائرة ضبط التسليح نظاماً استراتيجياً آخر له موازينه الخاصة ، هو النظام الباكستاني / الهندي / الصيني ، بحيث سيكون مطلوباً ضبط تسليح بمنطقة جنوب وشرق آسيا ، وبها فيها « ضبط التسليح النووي » عموماً بالتوازي مع ضبط تسليح منطقة الشرق الأوسط ، . ويبدو مما دار بهذا الشأن أن الاستبعاد نهائي ، رغم

استمرار الإشارات الإسرائيلية حول ارتباط باكستان بالدول العربية واحتمالات التعاون العسكري فيها بينها . ويمكننا ببساطة تنفيذ ذلك بطرح هذا السؤال : منذ متى تدخلت باكستان عسكرياً في الصراع العربي / الإسرائيلي الذي امتد حولي نصف قرن شهد أربع جولات عسكرية ؟ ويتداعى في نفس السياق تساؤل آخر هو : متى ومن هي الدولة أو الدول العربية التي ساعدتها باكستان تكنولوجياً نووياً ؟ ومن المعتقد أن الإجابة واضحة بالنفي ، ومن ثم فإن محاولة إدخال باكستان ما هي إلا ذريعة لعمل توازن نووي ظاهري في الإقليم لصالح إسرائيل . وعموماً فلما تصاعد وتيرة الاتصالات الإسرائيلي / الهندية الخاصة بتطوير مستوى التعاون العسكري بين الطرفين ومحاولة ادخال باكستان ضمن دائرة الشرق الأوسط نسبياً ، سيؤدي حتماً إلى تعقد احتمالات ضبط التسليح بالمنطقة .

● إن وضع تركيا في نطاق دائرة ضبط التسليح الإقليمي يتسم بالتعقيد الشديد ، فالتسلح التركي يعتبر عاملاً مؤثراً في التفاعلات الإقليمية في ظل المشكلات المتصاعدة بين تركيا وكل من سوريا والعراق ، كما لا يمكن في هذا السياق تناول مسألة ضبط التسليح بعيداً عن ارتباطات تركيا الخاصة بعضويتها في حلف شمال الأطلسي ، لأنه من الصعب ادخال عناصر الحلف على الأراضي التركية في دائرة ضبط التسليح الإقليمي والأمنى ، الأمر الذي لا بد أن يؤدي إلى ترتيبات معقدة ، ومن ثم فإن التصورات المطروحة بهذا الشأن تتراوح بين استبعاد تركيا من دائرة ضبط التسليح ، أو إيجاد صيغ وسيطة للتعامل مع وضعها . غير أن تطورات العلاقات التركية / الإسرائيلية على مستوى « التعاون العسكري » ودخول القوات التركية عدة مرات شمال العراق وإقامتها حزاماً أمنياً هناك ، قد أدى إلى إعادة طرح وضع تركيا في الترتيبات لموقفها الحرج والذي يزداد صعوبة ، لأنها وهي عضو مشارك في المفاوضات متعددة الأطراف ، فقد أصبحت طرفاً في محور عسكري إقليمي وتطلق تهديدات صريحة تجاه سوريا بين الحين والآخر ، وهو ما يعني أن وضع تركيا في نطاق الشرق الأوسط أصبح أكثر تعقيداً مما كان عليه من قبل .

● المشكلة الأخيرة هي استبعاد أطراف شرق أوسطية أصيلة ، وهي العراق وليبيا وإيران ، رغم أنه استبعاد مؤقت فيما يعتقد لأسباب مختلفة ودولية في الأساس ، على الرغم من أن مشكلات أمنية تسليحية جوهرية ستدار بشأنهم وهم غائبون وهو ما سيتخلف عنه مشاكل

متعددة ، فليس من المتصور أن يتم إلزام أطراف معينة بشكل كامل لضبط التسلح في المنطقة ، في حين أنهم لم يشاركوا في التفاوض حولها أو التوصل إليها . ولقد تم استبعاد كل من إيران والعراق وليبيا من المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف ، وبالتالي من نطاق المشاركة في التفاهم حول صياغة شكل ترتيبات الأمن الإقليمية ، وهو ما يؤسس لتلك الدول مواقف مسبقة من الآن خارج نطاق عملية الضبط الإقليمي ، باعتبارهم غير مشاركين فيها . ورغم ذلك فالتعامل مع التسلح العراقي يتم من خلال اللجنة الخاصة التي شكلت من جانب مجلس الأمن عقب نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ بموجب قرار وقف إطلاق النار ، كما أن التعامل مع التسلح الإيراني والليبي يتم من خلال حظر خاص من جانب الولايات المتحدة وضغوط من الإدارة الأمريكية ضد الدول التي تورد لهم السلاح ، وذلك في إطار « استراتيجية الاحتواء المزدوج » .

على ضوء ذلك يطرح الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية المصرية والعربية تصورهم لحدود وإطار إقليم الشرق الأوسط بعد الوضع في الاعتبار مصالح واستراتيجيات دول الجوار الإقليمي ليشمل : المنطقة العربية بكاملها من المحيط إلى الخليج ، بما فيها الدول العربية الأفريقية حتى القرن الأفريقي ، ويضاف لذلك دول الجوار الجغرافي العربي ، وهي إسرائيل - تركيا - إيران - قبرص - أريتريا .

لقد راعى هذا التصور نقطة جوهرية وهي ضرورة الإبقاء على جميع الدول العربية في إطار إقليم الشرق الأوسط ، حتى لا يبنى النظام الشرق أوسطى في حالة قيامه على أنقاض النظام العربي ، وحتى يظل النظام العربي موحدًا ولا يتم تجزئته . ويثير ذلك نقطة جوهرية أخرى عن العلاقة بين النظامين العربي والشرق أوسطى المقترح ، ودون دخول في التفاصيل ، فإن قيام أحدهما لا يعنى بالضرورة إلغاء أو تغييب أو تهميش الآخر ، وأن العلاقة بينهما في هذه الحالة هي علاقة متكافئة لا سيطرة لأحدهما على الآخر ، فهما في نفس المستوى ، ومن ثم فإن علاقاتهما تكاملية وليست تنافسية . غير أن هناك شرطًا هامًا هذه المرة ، وهو أن النظام العربي من غير المنتظر أن يقبل قيام النظام « الشرق أوسطى » الذي يعنى التطبيع الكامل في كل المجالات ، إلا بعد الانتهاء من الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة والتوصل إلى حلول سياسية عادلة لكل المشاكل المتعلقة بالصراع العربي / الإسرائيلي بما فيها الترسانة النووية الإسرائيلية .

ماهية ضبط التسليح : Arms Control

يعتبر ضبط التسليح واحدًا من أهم الأليات التي تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى إعادة هيكلة التوازنات العسكرية والتحكم فيها في منطقة الشرق الأوسط . وواقع الأمر أن تلك الجهود قد جابهت منذ مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية إشكالية المفاضلة ما بين المناهج الشاملة والمناهج الانتقائية لضبط التسليح في المنطقة . وبينما تقوم المناهج الشاملة على تأسيس نظام متكامل لضبط التسليح يشمل جميع دول المنطقة بدرجات متساوية ، فإن المناهج الانتقائية تعتمد على توجيه جهود ضبط التسليح ضد دول معينة يجرى تصنيفها باعتبارها تمثل تهديدًا للأمن الإقليمي بأكمله ، ومن ثم ينظر إليها بوصفها تدفع إلى سباق التسليح في المنطقة ، ولكل منهج من هذين المنهجين مزاياه وعيوبه من وجهة نظر الولايات المتحدة ، فالمنهج الشامل لضبط التسليح ينطوي على درجة عالية من المساواة فيما بين جميع الدول المعنية ، غير أنه سوف يطول الدول الحليفة الصديقة ؟ بالإضافة لأن مثل هذا المنهج يتسم بقابلية أكثر للاختراق من جانب الأطراف الخارجية المصدرة للسلاح .

أما المنهج الانتقائي ، فهو يكفل التركيز بدقة أكبر على الحلولة دون وصول الأسلحة والمعدات إلى الدول المستهدفة ، إلا أنه يتسم بدرجة كبيرة من الظلم وعدم المساواة ، الأمر الذي لا بد أن يؤدي إلى الخلل في التوازن بين دول المنطقة^(١) .

ويعتبر ضبط التسليح المطروح حاليًا على الساحة الشرق أوسطية أحد صور علاقات التسليح المتعددة التي يجدر إلقاء الضوء على مفاهيمها النظرية المختلفة أيضًا .

نزع السلاح : Disarmament

يشير هذا التعريف بمفهومه العام إلى نزع الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل من منطقة أو دولة أو إقليم أو عدة دول ، سواء ناحية ما هو قائم أو إمكانيات التصنيع المحلية أو مصادر استيراده . والمثال على ذلك ما تم اتخاذه تجاه العراق بنزع أسلحته النووية - الكيماوية - البيولوجية - الصواريخ أرض / أرض .

(١) مجموعة باحثين : البشة العالمية والإقليمية للأمن القومي - الشرق الأوسط والتحديات الاستراتيجية لانتهاج الحرب الباردة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - التحرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢) .

الحد من التسليح : Arms Timitation :

وهي مرحلة أولى من مراحل السيطرة على التسليح التقليدي وفوق التقليدي والدمار الشامل ، تحدد فيه مستويات معينة يتم الاتفاق عليها لحجم ونوعية القدرة العسكرية ولا تتعداه ، وقد يكون على أحد أو بعض أو كل المجالات والقوات العسكرية (مثلاً الحد من القوات الجوية أو الصواريخ أرض / أرض ..) ، وعادة ما يخطط الحد من التسليح لضمان عدم الإخلال بالتوازن العسكري القائم حين الانتقال لمرحلة أخرى . إن المفهوم المجرد للحد من التسليح هو تخفيض مستويات التسليح بما يتماشى مع حقائق العصر التي تؤكد أن الاتجاه إلى القوة العسكرية يجب أن يكون محدوداً بهدف الدفاع عن الدولة ومصالحها ، وأن عنصر الغزو والاحتلال قد انتهى ، ومن ثم التوصل إلى شكل / وضع يتضمن عدم نشوب حرب مفاجئة أو من خلال الصدفة . وذلك في إطار توازن استراتيجي عسكري عادل بين دول الإقليم بشكل عام ، والدول المتجاورة بشكل خاص . وبما لاشك فيه أن الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال توازن القوى الذي نتحدث عنه ، ليس مجرد التوازن الذي يعتمد على المقارنة المجردة للقوات العسكرية ، وإنما يجب إدخال التفوق النوعي لأنظمة التسليح وللقدرة البشرية في الاعتبار .

خفض التسليح : Arms Reduction :

وهو التوصل إلى اتفاق محدد بشأن تخفيض قدرة عسكرية محددة ، اما لتحسين التوازن العسكري أو تقليل التوتر أو تقليل فرص احتمالات استخدام القوة العسكرية في الصراع ، مما يؤدي إلى الاستقرار الدفاعي والأمنى . وتشكل اتفاقات « سولت » بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مثلاً لذلك .

ضبط التسليح : Arms Control :

وهو كافة أشكال التعاون بين طرفين أو أكثر بهدف تقليل احتمالات الحرب أو تضيق نطاقها . ويشمل بالإضافة إلى القدرة العسكرية الحد من الإنفاق الدفاعي ، وبما لا يخل بالتوازن والاستقرار الدفاعي والأمنى بين أطراف الاتفاق . وقد يصحب ذلك الاتفاق على تحديد مناطق عازلة أو حرمان طرف من استخدام أسلحة غير متوفرة لدى الأطراف الأخرى أو

استيراد تكنولوجيا جديدة . وهو الصورة الإقليمية المناسبة للدول العالم الثالث ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، وقد لا تكون صورة محددة ، فهو يشمل كل أو بعض علاقات التسليح السابقة .

ورغم منطقية هذا المفهوم إلا أن ما يحتاج للتفسير هنا هو ما يبدو للوهلة الأولى من انطباعات حول فاعلية دور القوة العسكرية والحد منها في الشرق الأوسط . فالملاحظة الأولى في هذا الصدد أن ما يسمى بالنظام العالمي « الجديد » لا يزال حتى الآن مفهوماً - سر أوسطى فقط - إلى حد كبير ، فلا يوجد مثل هذا النظام في مناطق أخرى من العالم بتلا الصورة ، فهناك دول عديدة تمتلك برامج نووية ولا يتم التمثيل بها كما يحدث في العراق ، كما أن هناك دولاً كثيرة أخرى خارج وداخل المنطقة ارتكبت ما يمكن اعتباره تجاوزات إنسانية جسيمة (مثل ما حدث من الصرب في البوسنة والهرسك ، وما يحدث من إسرائيل ضد الفلسطينيين وفي جنوب لبنان) ولا يتم تهديدها ، كما يحدث مع ليبيا مثلاً ، بها يشكل تهديدات من خارج المنطقة قد تكون من نصيب أى من دول المنطقة مستقبلاً . ومن ثم فإن فاعلية أسلوب استخدام القوة في المنطقة يحتاج أيضاً إلى تحليل لتوضيح حدود القوة في النظام العالمي الجديد ، خاصة في الشرق الأوسط ، وذلك قبل مناقشة الحد من تسليح دولها ، وحتى لا تتعرض لعدوان من خارج المنطقة بدلاً من داخلها^(١).

الثوابت والمتغيرات الرئيسية لضبط التسليح^(٢) :

حتى يمكن التوصل إلى الأهداف الحقيقية والإنسانية المستهدفة من عملية ضبط التسليح . يكون من المفيد الاتفاق بداية على أهم الثوابت طبقاً للطبيعة الخاصة للمنطقة ، حتى تكون ملزمة لجميع الأطراف :

(١) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد طه : رؤية مستقبلية للسيطرة على التسليح التقليدي في الشرق الأوسط (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة - غير منشورة ، ١٩٩٤) .

(٢) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد طه : رؤية مستقبلية للسيطرة على التسليح التقليدي في الشرق الأوسط . المرجع السابق .

١ - ثوابت ضبط التسليح :

- توفير الحد الأدنى من القوة العسكرية الشاملة التي تحقق تأمين حدود ومصالح الدولة ضد أية تهديدات من داخل أو خارج المنطقة .
- أن تدعم من هبة وسيطرة الدولة على أراضيها وعلى استقلال قرارها السياسى ، ومن ثم لا يشكل أى تدخل فى سياساتها الداخلية أو الخارجية .
- أن يبنى ضبط التسليح فى المنطقة على مبادئ عامة ملزمة لجميع دول المنطقة ، وعلى توازن دقيق وعادل بعيداً عن الأساليب الانتقائية .
- أن تعتبر حدود منطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق الموضوعى عليها حدوداً ثابتة لا تخضع لتفسيرات أو تبريرات متغيرة تحقق ميزة إضافية للدولة أو عدة دول من داخل أو خارج المنطقة .
- نبذ العقائد العسكرية الهجومية واعتناق عقائد دفاعية .

٢ - متغيرات ضبط الحد من التسليح :

- الحد التكنولوجى المسموح به ، وذلك طبقاً للتطور التكنولوجى المستمر فى تقنيات نظم الأسلحة التقليدية .
- نوعيات وأعداد نظم الأسلحة فى كل جانب ، بما يحافظ على التعاون العسكرى بين الأطراف المختلفة ، وذلك فى إطار التطور المستمر فى تكنولوجيا التسليح .
- التحالفات الدفاعية بين طرفين أو أكثر من دول المنطقة ، بما يدعم الدفاع عنها ولا يشكل فى الوقت ذاته تهديداً لباقى دول المجموعة .

ضبط التسليح المطلق والنسبى :

يثير هذا الموضوع تساؤلاً هاماً ومحورياً هو : « ما علاقة أو تأثير الحد من التسليح لدولة فى أقصى الشمال مثل تركيا مع دولة مثل السودان فى الجنوب أو موريتانيا فى الغرب على سبيل المثال ؟ » وهل يمكن تناوله من منظور مطلق لكل دول الشرق الأوسط ، أم من منظور نسبى لكل دولة مع دول جوارها ؟ وهل هناك عوامل مؤثرة على ذلك ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ، يمكن القول أن تحديد مدلول ومفردات منطقة الشرق الأوسط بنيت على مرتكزات تاريخية وحضارية واستراتيجية وجيوبوليتيكية ، والتي يمكن من خلالها تصنيف دول المنطقة في شكل مجموعات فرعية تعتمد في تصنيفها على الموقع الجغرافي وعلى تاريخها الحضارى ومشاكلها العرقية والتاريخية والمعاصرة ، بالإضافة إلى مصالحها الاستراتيجية المشتركة أو المتضادة ، ويمكن في هذا السياق طرح هذه المجموعات الفرعية التي يمكن من خلالها التوصل إلى توازنات استراتيجية واقعية إذا ما تم تنفيذ آليات الحل من التسلح فيما بينها ، مع الالتزام بضوابط عامة للإقليم ككل .

ويمكن تصور تلك المجموعات الفرعية فيما يلي ^(١) :

● المجموعة الفرعية الأولى : وهي تعتبر المجموعة الرئيسية الأكثر أهمية ، وتشمل إسرائيل - دول الطوق العربية (مصر وسوريا والأردن ولبنان) - الدول المساعدة (العراق - ليبيا - السعودية) .

● المجموعة الفرعية الثانية : وهي تعتبر مجموعة رئيسية تالية في الأهمية ، وتشمل إيران - تركيا - العراق - السعودية وباقي دول الخليج - مصر وسوريا (إذا ما طبق إعلان دمشق) .

● المجموعة الفرعية الثالثة : وهي تعتبر مجموعة ثانوية ، وتشمل دول المغرب العربي - تشاد .

● المجموعة الفرعية الرابعة : وهي تعتبر مجموعة ثانوية وتشمل السودان - أثيوبيا - أريتريا - جيبوتي - الصومال - الدول المساعدة (مصر - ليبيا) .

ومن المعتقد أن هذا التقسيم يؤكد ضرورة التوجه النسبي عند تطبيق ضبط التسلح لأنه الأسلوب المناسب الذي يمكنه تهيئة الظروف للتوصل إلى توازنات استراتيجية عسكرية حقيقية وأكثر منطقية داخل كل مجموعة ، بما يؤدي إلى ضبط حقيقى للتوازنات على مستوى المنطقة ككل .

(١) لواء د. محمد نبيل محمد فؤاد طه : رؤية مستقبلية للسيطرة على التسلح التقليدى في الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

مفهوم ضبط التسليح :

نخلص من كل ذلك إلى أن مفهوم ضبط التسليح يرتبط بمضمون عملية ضبط التسليح ذاتها وما يتصل بها من أسئلة جوهرية تتعلق بها هو مطلوب في هذا الإطار ، فضبط التسليح Arms Control هو المفهوم الرئيس المسيطر حاليًا على المبادرات المطروحة للتعامل مع مشكلات تسليح الشرق الأوسط والمفاوضات متعددة الأطراف المتصلة بهذا الشأن . ولا يوجد في الواقع مضمون محدد يرتبط بعملية محددة تتصل بهذا المفهوم ، وإنما يعتبر تبعًا للاستخدام الذي أصبح شائعًا له - إطارًا عامًا يرتبط بمجموعة واسعة من المفاهيم والعمليات الفرعية المتصلة « بالحد والحفض والتجميد والنزع » كذلك .

ويهدف بها إلى ضبط التوازن في مجال التسليح في منطقة الشرق الأوسط بما يتيح زيادة مستوى الأمن لكل طرف من الأطراف بأدنى مستويات التسليح . وذلك من خلال الاحتفاظ بحد الكفاية الضروري للدفاع عن النفس من جانب كل دولة ، إضافة إلى إزالة عناصر التسليح المتقدمة (أسلحة التدمير الشامل) المسببة لعدم الاستقرار من الترسانات العسكرية للدول ، وذلك بهدف خلق بيئة تدعم فرص الاستقرار في المنطقة . من هذا المنطلق فإن ضبط التسليح لا يعنى السير في اتجاه واحد نحو تقليص تسليح أطراف المنطقة على كافة المستويات ، وإنما يهدف لإيجاد قنوات عسكرية تمنع التهديدات ، ومن ثم فإن عملية ضبط التسليح الإقليمي قد تتضمن مايلي :

١ - إزالة قنوات التسليح الشامل التي تمتلكها دول المنطقة ، وهي أسلحة التدمير الشامل النووية ، ثم الكيميائية والبيولوجية ، وقد يتم تقييد قدرات إنتاجها أو على الأقل مراقبة تلك القدرات .

٢ - التعامل بصورة ما مع أنظمة التسليح الصاروخية التي تمتلكها الدول سواء كانت صواريخ أرض / أرض أو أنظمة دفاع ضد الصواريخ باعتبارها أسلحة مستقلة أو وسائل أو أسلحة مسببة لعدم الاستقرار .

٣ - تقليص مستويات التسليح التقليدية لبعض الأطراف أو لكافة الأطراف بصفة عامة ، ولكن في إطار حسابات استراتيجية وليس بصورة آلية على نمط كمي مجرد .

٤ - اتخاذ إجراءات لبناء الثقة على المستوى العسكرى بين دول المنطقة المعنية من خلال الشفافية وخطوط الاتصال الساخنة ، ومراكز المعلومات وإدارة الأزمات المشتركة .

وبالرغم من ذلك فإن لمفهوم ضبط التسليح في الشرق الأوسط إشكاليات معقدة تربط بكل مستوى تسليحي ، يمكن رصد أهمها كما يلي :

● أن هناك تعارضات حادة حول مضامين المفاهيم المختلفة بين الطرفين العربى والإسرائيلى ، فإسرائيل تتسمك بمفاهيم خاصة بها تتصل بتصورتها لأمنها وأمن المنطقة ، وتعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل على أنها حالة خاصة ، ومن ثم لا يوجد اتفاق من حيث المبدأ حول ما ينطبق وما لا ينطبق عليه مفهوم معين من مفاهيم ضبط التسليح .

● أن هناك خلافات بين الأطراف حول أولويات التفاهم حول مستوى معين أو آخر من مستويات ضبط التسليح ، فإسرائيل ترغب في التفاهم حول إجراءات بناء الثقة أولاً مثل طرح قضايا أنظمة التسليح ذاتها والدول العربية طرحت عكس ذلك قبل أن يتم الاتفاق على صيغة محددة للتعامل مع هذه المشكلة .

● أن هناك خلافات حادة بين أطراف عملية التسوية أيضاً حول أولويات طرح قضايا ضبط « أنظمة التسليح » ذاتها بصرف النظر عن المفاهيم ، فالدول العربية ترى أن الأسلحة النووية تمثل أولوية مطلقة ، بينما تصر إسرائيل على التفاهم أولاً حول قضايا التسليح الكيماوى والتقليدى التى ترى أنها تمثل الخطر المباشر على أمنها .

● أن صيغ الربط بين التفاوض حول الأسلحة المختلفة من نفس الفئة أو من فئة أخرى تعقد المشكلة فالرؤية المصرية والعربية تربط بين التفاهم حول الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، وثمة جدل آخر حول الربط بين الصواريخ أرض / أرض والأسلحة النووية باعتبارها وسيلة توصيل قائمة أو محتملة لها ، بما يؤدي إلى ظهور صيغ ومفاهيم جديدة .

● أن بعض المفاهيم الجديدة غير محددة المضمون ، وتتسم إذا ما تم تطبيقها على وضع استراتيجى معين بعدم التوازن كمفهوم « التجميد » الذى طرحته مبادئ الرئيس السابق بوش عام ١٩٩١ للتعامل مع مشكلة التسليح النووى في المنطقة ، لذا رفضته الدول العربية

لأنه كان يعنى بقاء الوضع النووى القائم على ما هو عليه ، وتحفظت عليه إسرائيل أيضاً لأسباب خاصة بها .

● ارتباط عملية ضبط التسليح بمصطلحات عامة مطاطة يمكن تفسيرها وفقاً لمصالح كل طرف ، كمصطلح « الأسلحة المسببة لعدم الاستقرار » الذى ورد فى بيان الدول الخمس الكبرى المصدرة للأسلحة التقليدية لدول الشرق الأوسط عام ١٩٩١ ، فلا يتم استناداً عليه اعتبار الصواريخ أرض/أرض الإسرائيلية أسلحة مسببة لعدم الاستقرار ، بينما تمارس الضغوط على الدول العربية وإيران إذا ما سعت للحصول على أسلحة أقل تقدماً . فهناك مشكلة الانتقائية التى تتصل بمفهوم ضبط التسليح والمفاهيم الفرعية التقليدية والحديثة المرتبطة به ، وهو ما يجعل عملية ضبط تسليح فى الشرق الأوسط تفتقد إلى المصدقية .

المبحث الثاني

ترتيبات ضبط التسلح بالشرق الأوسط

خلفية تاريخية :

إن الموضوع المثار حاليًا فيما يتعلق بالحد من التسلح وضبطه في منطقة الشرق الأوسط لا يعد موضوعًا جديدًا ، فالحد من التسلح موضوع يعود إلى قرن مضى ، حيث كان محل اهتمام كبير نتيجة التعقيدات التي أثارها تجارة السلاح للمستعمرات الأوروبية في أفريقيا وغرب آسيا ، الأمر الذي أدى إلى اتفاقية بروكسل عام ١٨٩٠ ، وتعتبر الاتفاقية الوحيدة التي تم تنفيذها : وهي لم تكن اتفاقية عامة لأنها نظمت تجارة السلاح لمنطقة معينة فقط ولكن على أساس علمي ، وقد وقعت عليها سبع عشرة دولة أوروبية والولايات المتحدة ، وشملت القارة الأفريقية فيما بين خط الاستواء وخط عرض ٢٠° شمالًا و ٢٢° جنوبًا ، وتلا ذلك اتفاقية الجزائر عام ١٩٠٦ التي وافقت عليها الولايات المتحدة وثلاث عشرة دولة أخرى ، وكانت لتدعيم اتفاقية عام ١٨٩٠ لتشمل منطقة شمال أفريقيا بهدف منع تهريب الأسلحة إليها .

لقد شكل ذلك بداية جديدة ، ازداد بعدها الاهتمام بمسائل الحد من التسلح وضبطه بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة لدور العلاقة بين الإنتاج المتزايد للسلح وتصديره ، وبين السرعة في سباق التسلح واندلاع الحروب .

وقد تمت في هذا السياق محاولتان فاشلتان لضبط التسلح ، الأولى كان مؤتمر « سان جيرمان » عام ١٩١٩ ، والذي كان جزءًا من التسوية السياسية بعد الحرب في فرساي ، وكانت الفقرة ٢٣ من معاهدة عصبة الأمم تنص على : المراقبة العامة على تجارة السلاح والذخائر مع الدول التي يكون فيها التحكم في هذه التجارة أساسًا للمصلحة العامة ، ونصت المعاهدة على علانية الصفقات ، كما أضافت شيئًا هامًا وهو حظر بيع الأسلحة لمنطقة « الشرق الأدنى » ، إلا أن هذه المعاهدات فشلت لرفض الولايات المتحدة التصديق عليها .

والثانية كانت معاهدة جنيف عام ١٩٢٥ التى كانت بحضور ٤٤ دولة ، وقد كان هدف المؤتمر البحث عن وسائل التحكم فى تجارة السلاح ، وكانت قيوده أسهل من معاهدة سان جيرمان ، بحيث لم تكن تهدف للتحكم الشامل ، بل كانت تهدف للتحكم الحكومى الكامل على مبيعات السلاح وعلانية الصفقات ، غير أن عملية إقرار تلك الاتفاقية فشلت هى الأخرى لعدم توافر النصاب اللازم لإقرارها .

نخلص من ذلك إلى أن هناك العديد من المحاولات التى جرت بهدف التحكم والسيطرة والعلانية لصفقات السلاح من خلال تركيزها على عدة نقاط هى :

- علانية صفقات السلاح عن طريق تسجيلها .
- إنشاء « مناطق حظر » وهى التى لا يجب أن يصدر السلاح إليها إلا بعد الحصول على تصريح بذلك .
- وقف تجارب السلاح إلا بعد الحصول على تصريح بذلك .

عقد فى تونس عام ١٩٢٥ فى قصر الأمم ما عرف بمؤتمر صانعى السلاح ، وذلك بهدف العمل على إيقاف الرقابة الدولية على المشروعات ، نظرًا لأن تجارة السلاح حتى هذا الوقت كانت عن طريق الشركات خارج السيطرة الحكومية ، بيد أن المؤتمر لم يصل إلى نتائج ملموسة^(١) .

ورغم فشل عقد أو تنفيذ الاتفاقيات الدولية ، إلا أنه اعتبارًا من الثلاثينات ، تم منع تصدير السلاح عن طريق الشركات ، وبدأت أغلب الدول المنتجة للسلاح تدريجيًا فى استخراج تراخيص لتصدير السلاح . وفى أثناء الحرب العالمية الثانية تم تعديل وتحسين هذا النظام ، وتمت السيطرة الحكومية الشاملة إلى حد كبير على صناعات السلاح المحلية فى الدول المختلفة .

غير أن تلك السيطرة أدت بعد الحرب إلى استخدامها كأداة فعالة فى السياسة الدولية بهدف المساهمة فى تحقيق الأهداف السياسية للدول المصدرة فى سياق الامتخدام السياسى

(١) بول جاير : ليس بالحرب وحدها Not by War Alone (القاهرة : ترجمة مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ١٩٨٨) .

للقوة العسكرية ، وهو ما أدى إلى تعقيد الأمور ، خاصة مع ما ساد العالم من تنافس في عصر القطبية الثنائية والحرب الباردة ، وبالرغم من ذلك استمرت المبادرات الدولية المستهدفة للسيطرة على التسليح .

في ٢٥ مايو ١٩٥٠ أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ما سمي بالبيان الثلاثي والذي استهدف السيطرة على التسليح في منطقة الشرق الأوسط لضمان استقراره حفاظاً على مصالحهم، وهو يعتبر المرة الأولى التي يتم فيها إصدار وثيقة للسيطرة على التسليح في المنطقة ، غير أن هذه الوثيقة كانت من جانب واحد ، حيث لم تشارك فيها دول المنطقة ، ومن ثم فقد بدت وكأنها تشكل خطراً على السلاح وعلى العرب بوجه خاص ، وقد استمرت فاعلية البيان الثلاثي حتى عام ١٩٥٥ حينما عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية المشهورة التي أنهت عملياً فاعلية هذا البيان .

بناء على البيان الثلاثي الذي صدر ، وفي نفس الشهر رتب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عملية السيطرة على السلاح والحد منه في الشرق الأوسط من خلال إنشاء لجنة مشتركة سميت « لجنة الشرق الأوسط لتنسيق السلاح » ، واعتبرت هذه اللجنة بمثابة المحاولة الوحيدة الناجحة في إطار السيطرة على التسليح في المنطقة ، رغم أن أعمال هذه اللجنة وأهدافها ظلت لفترة طويلة غير معروفة .

لقد كانت أهداف الدول الثلاث لضبط التسليح في المنطقة مبنية على مبدأين هامين :

الأول : هو متطلبات إدارة الصراعات منخفضة الشدة في إطار الحرب الباردة .

الثاني : استقرار الصراع العربي/ الإسرائيلي من خلال التحكم في التوازن العسكري في المنطقة .

الثالث : هو محاولة إنشاء مجموعة من الدفاعات الإقليمية لاستكمال حصار الاتحاد السوفيتي السابق ، وحرمانه من التهرب إلى المنطقة .

وقد استمرت اللجنة في عملها بالمراوغة المستمرة في إمداد الدول العربية خاصة مصر بمطالبها من السلاح ، إلى أن توصلت مصر لعدم مصداقية دول البيان باكتشافها صفقة كبيرة من الأسلحة التي تم الاتفاق عليها بين فرنسا وإسرائيل ، الأمر الذي دفع مصر لعقد صفقة

الأسلحة التشيكية ، وهوما أدى بها إلى إنهاء الدول الثلاث لعمل اللجنة بعد سقوط البيان الثلاثي نفسه .

تقدمت مالطة عام ١٩٦٥ ، ثم مالطة والدانمارك وأيسلندا والنرويج عام ١٩٦٨ باقتراح إلى الأمم المتحدة لإحياء الكتاب العام لتجارة السلاح والذخيرة وأدوات الحرب السابق نشره بواسطة « عصابة الأمم » في الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٨ ، غير أن المبادرة لم يقدر لها النجاح هي الأخرى .

قامت موسكو في عام ١٩٥٧ (بعد حرب عام ١٩٥٦) بالعديد من الاتصالات مع واشنطن ولندن وباريس أوضحت بها اقتراحاً شاملاً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية في الشرق الأوسط ، لكن الولايات المتحدة رفضت الاقتراح لشعورها أنه موجه لتفريغ حلف بغداد من أهدافه ، بالإضافة إلى حرصها على ضمان السيطرة الأمريكية على المنطقة .

بعد حرب عام ١٩٦٧ أوضحت الولايات المتحدة اهتمامات معينة لضبط التسليح في المنطقة من خلال ضرورة مشاركة الاتحاد السوفيتي السابق في منع إمدادات السلاح لحلفائه في المنطقة بهدف تعزيز إمكانية التوصل لتسوية سياسية لنهاية النزاع ، وكرر نيكسون خلال فترة إدارته الرغبة في مناقشة السوفيت للتوصل إلى ترتيبات عملية لنهاية النزاع ، وقامت الولايات المتحدة بتقديم مقترحات للسيطرة على التسليح ، إلا أن الموقف السوفيتي أكد بشدة على أولوية ضمان الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة قبل التفاوض على أي تحديد للسلاح ، وبذلك لم ترفض موسكو عرض واشنطن ، ثم قامت في عام ١٩٦٨ بالإعلان عن رغبتها في دراسة إجراءات ضبط التسليح في المنطقة ، غير أن الدولتين العظميين لم يتوصلا إلى نتيجة حاسمة ، نظراً لاستمرار المشكلة الأساسية وهي مشكلة الشرق الأوسط دون حل .

في أغسطس ١٩٧٠ تقدمت الولايات المتحدة بورقة عمل رسمية للجنة "CCD" تضمنت بعض الارشادات للسيطرة على السلاح في منطقة الشرق الأوسط ، من خلال تعهدات من الدول المحلية ، بعدم إنتاج أو طلب نظم التسليح الذي تم الاتفاق على تنظيم السيطرة عليها يتوأكب معها تعهدات من المصدرين الأساسيين بعدم تصدير مثل هذه الأسلحة ، وأن تمتد إجراءات السيطرة على التسليح إلى كل دول المنطقة والدول المصدرة للسلاح للمنطقة ، وذلك من منظور العمل على استقرار التوازن العسكري في المنطقة .

في عام ١٩٧٢ عقب اجتماع الرئيسين نيكسون وبرجنيف في إطار حالة الرفاق التي سادت بينهما ، صدر بيان عنها يؤكد رغبة القوتين العظميين في العمل من أجل تسوية النزاع العربي / الإسرائيلي عن طريق « التفاوض » ، وهو ما اعتبر انجهاً من الدولتين نحو حالة من « الاسترخاء العكسرى » في المنطقة ، وهو ما رفضته مصر والدول العربية ، ومن ثم فلم يستمر هو الآخر وسقط باندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .

تلك كانت خلفية ضرورية لتوضيح مدى دينامية المنطقة بالنسبة لموضوع السيطرة على التسليح وضبطه ، رغم اختلاف الدوافع والأهداف في كل مرحلة أو لكل طرف ، وقد ظلت كل تلك المبادرات في إطار نظم الأسلحة التقليدية إلى أن انتقلت إلى مستوى آخر بعد حرب عام ١٩٧٣ لتشمل إطاراً أوسع من نظم الأسلحة ، وهو ما يعبر عن مرحلة جديدة .

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والأقليمية في مجال حظر انتشار أسلحة التدمير الشامل :

قبل أن تمضى على حادثة هيروشيا ونجازاكي أربعة شهور ، وقف الفيلسوف البريطاني « برتراند رسل » في مجلس اللوردات ليعقب على الحدث قائلاً : « نحن لا نريد أن ننظر إلى هذا العمل ببساطة من وجهة نظر السنين القليلة القادمة ، ولكننا نريد أن نراه من وجهة نظر مستقبل الجنس البشرى . إن السؤال بسيط ، وهو : هل من الممكن لمجتمع علمي أن يستمر في الحياة ، أو أنه لابد لمثل هذا المجتمع أن يورد نفسه في نهاية الأمر إلى التهلكة ؟ »

في هذا السياق سعى العالم منذ هذا التاريخ وبعد أن اكتشف حجم هذا الدمار ، وما يمكن أن تؤدي إليه أى حرب نووية قد تنشأ ، سواء بإرادة الإنسان أو عن طريق الخطأ من فناء البشرية كلها . من هذا المنطلق انضمت ضرورة العمل على ضبط استخدامها ومحاولة قصرها على الأغراض السلمية من خلال تحسين أساليب ووسائل الأمان النووي ، والعمل في الوقت نفسه على تحريم الاستخدامات العسكرية ، لتجنب العالم ويلات هذه الأسلحة المدمرة ، وقد بذلت جهود دولية كبيرة في هذا السياق في عدة خطوط متوازية تهدف إلى :

● منع انتشار تلك الأسلحة .

● الحد من التسليح والتقليص التدريجي لنظم أسلحة التدمير الشامل ، وصولاً إلى النزاع الشامل لها .

ورغم الصعوبة الشديدة لتحقيق ذلك ، إلا أن جهودًا دولية ضخمة قد بذلت هي الأخرى حتى تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي دخلت جميعها حيز التنفيذ ، رغم بعض الإشكاليات التي واجهت تنفيذ بعض تلك الاتفاقيات ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط .

وفيا على عرض موجز لأهم هذه الاتفاقيات التي تؤثر على عملية ضبط التسليح في مجال أسلحة التدمير الشامل بمنطقة الشرق الأوسط (باقى الاتفاقيات ملحق « أ » المرفق) .

١ - معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨ (NPT)

(١) Treaty on Non-Proliferation of Nuclear Weapons

وهي المعاهدة الرئيسية أو المعاهدة الأم ، والتي يمتد نطاقها ليشمل العالم أجمع (بما فيه الشرق الأوسط) . وقد وضعت معاهدة منع الانتشار في صورتها النهائية في نهاية عام ١٩٦٧ ، كثمرة من ثمار جهود عشرين عامًا في الجمعية العامة واللجان المتخصصة ، وعشرة أعوام في اللجنة الثمانية عشر .

وقد أصبحت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سارية المفعول ابتداء من عام ١٩٧٠ ، وتم النص بها على عقد مؤتمرات مراجعة للمعاهدة كل خمس سنوات ، حيث عقدت تلك المؤتمرات بالفعل بأصوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ . كما كان هناك بند ينص على أن مدة سريان المعاهدة هو خمسة وعشرون عامًا ، ومن ثم انعقد مؤتمر المراجعة في المدة من ١٧ إبريل إلى ٦ مايو عام ١٩٥٥ للنظر في أمر سريان المعاهدة ، والذي تقرر فيه أن يكون سريانها لأجل غير مسمى . وتتضمن الأهداف الفورية العاجلة منع انتشار الأسلحة النووية . وتطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، مع الالتزام بنظام الضمانات يحقق هذين الهدفين . أما الأهداف الأجلة فتتضمن منع الحرب النووية وتأمين سلامة الشعوب ، ومنع سباق التسليح . والعمل على وقف جميع التجارب النووية وتخفيف حدة التوتر الدولي ، وتقوية الروابط بين الدول ، ووقف صناعة الأسلحة النووية ، وتدمير ما هو موجود منها طبقًا لمعاهدة تعقد من أجل الحظر الشامل للتسلح . وإتاحة الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية -

(١) محمود ماهر محمد ماهر : رسالة دكتوراه على نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية (القاهرة : جامعة عين شمس / كلية الحقوق ، ١٩٨٠) .

لجميع أطراف المعاهدة - هدف فوري آخر يتلو الهدف الأول في أهميته ، ولقد أكدت المعاهدة في ديباجتها « فوائد الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية ، وضرورة إشراك جميع الدول الأطراف في هذا المجال » .

الأسباب التى تدعو إلى ضرورة تعديل المعاهدة :

تجدر الإشارة إلى أن هناك تزايدًا ملحوظًا في المطالب الدولية - خاصة من جانب العالم الثالث - بضرورة تعديل بعض أسس معاهدة منع الانتشار النووية "N.P.T" تمشيًا بحدود المتغيرات الدولية الجديدة والظروف الخاصة بكل إقليم ، وفيما يلي أبرز تلك الملاحظات :

● اتجاه بعض الدول (الهند) لمحاولة لتوحيد بعض الجهود الدولية لصالح تعديل بعض أسس معاهدة انتشار الأسلحة النووية بما يسمح بانضمامها لدول النادى الذرى ، غير أن الرفض الغربى المستمر ما زال يعارض ذلك .

● إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في يناير ١٩٩٣ ، وعلى أثر توقيع معاهدة الأسلحة الكيميائية الجديدة بتزايد الحاجة الدولية لبلورة معاهدة الأسلحة الكيميائية الجديدة بتزايد الحاجة الدولية لبلورة معاهدة جديدة للأسلحة النووية على نفس النمط ، وبما يحقق أهداف « نزع » السلاح النووى على المستوى العالمى .

● رؤية العديد من الدول أن معاهدة "N.P.T" ذات طابع تمييزى لصالح الدول النووية ، وعدم توفرها ضمانات كاملة للدول غير النووية ، خاصة في مجال التعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في مواجهتها .

● استمرارية وجود بعض الدول النووية - واقعياً - غير المنضمة إلى معاهدة "N.P.T" وبشكل يتناقض مع جوهر المعاهدة ، ودون وجود قوى مؤثرة ضاغطة تسمح بتخليها عن الخيار النووى (إسرائيل - الهند - باكستان) .

٢ - معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية : (CWC)

في التاسع والعشرين من إبريل ١٩٩٧ ، دخلت المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ ، حيث صادقت عليها ٧٥ دولة من إجمالى ١٦٤ دولة وقعت عليها ، ولقد احتاج الأمر إلى ثلاثين عامًا ليبدأ التفاوض بشأنها ، وخمس سنوات من المفاوضات ليتم

التوصل إلى صيغتها الحالية ، وتحظر المعاهدة استخدام أو تطوير أو إنتاج أو تخزين أو نقل الأسلحة الكيميائية ، وتطالب بتدمير المخزون الكلى من الأسلحة الكيميائية التى تمتلكها الدول الموقعة عليها فى غضون عشر سنوات ، أى حتى عام ٢٠٠٧ ، ولم توقع أو تصادق على المعاهدات كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا وإيران وكوريا الشمالية (وقعت روسيا الاتحادية ، ولكن مجلس الدوما لم يصدق على هذه المعاهدة) .

الموقف المصرى من المعاهدة :

شاركت مصر بإيجابية خلال مختلف مراحل المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى نص واضح للمعاهدة يهدف إلى القضاء التام على إحدى فئات أسلحة الدمار الشامل ، ويساوى فى الحقوق والواجبات بين جميع الأطراف ، وأن يتحقق فى النهاية الأمن والسلم الدوليين ، ولكن موقف مصر الثابت والذى أعلنته عند فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣ هو ضرورة التعامل مع اتفاقيات نزع السلاح بما يحقق التوازن فى التزامات دول المنطقة ، وبمعى الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، ويتجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل ، ومن هنا ظهرت ضرورة الترابط بين توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبين إزالة السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط ، والسعى لإنشاء مظنة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة .

ونظراً لأن المنظمة الدولية لم تأخذ الموقف المصرى بعين الاعتبار ، فقد رفضت مصر التوقيع أو المصادقة على المعاهدة ، والجدير بالذكر أن هناك دولاً عربية أخرى لم تقم بالتوقيع أو المصادقة ، ومنها سوريا وليبيا والعراق ، وإن كانت الأخيرة قد تعرضت إلى تدمير معظم قدراتها الكيميائية والبيولوجية .

الموقف الإسرائيلى من المعاهدة :

تمتلك إسرائيل مجموعة متنوعة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، حيث تمتلك من الترسانة الكيميائية الغازات السامة ، سواء جلدية أو التى تؤثر فى الدم أو المهيجة للعيون . يضاف إلى ذلك الترسانة البيولوجية والتى تضم البكتريا والفيروسات .

وتتعدد المصانع التي تنتج كل هذه الأنواع من الأسلحة ، فنجد في تل أبيب وحدها واحدًا وثلاثين مصنعًا على سبيل المثال . ورغم ذلك فقد وقعت إسرائيل على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣ ، ولكنها لم تصدق عليها ، وترجع المصادر الإسرائيلية السبب في ذلك إلى :

أولاً : لامتلاك بعض الدول العربية لهذه الأسلحة واحتمال استخدامها ضد إسرائيل ، كما أن إيران تمتلك مثل هذه الأسلحة .

ثانيًا : أنها تبرر للمجتمع الدولي بأنها حاولت التوقيع في البداية لإظهار حسن النوايا ، ولكنها الآن لا تصدق على المعاهدة دفاعًا عن نفسها في وجه الآخرين .

ثالثًا : أن المصادقة على المعاهدة تتطلب قيام إسرائيل بتدمير مخزونها من هذه الأسلحة قبل عام ٢٠٠٧ ، وهو ما تعتبره إسرائيل تهديدًا لأمنها واستراتيجيتها العسكرية .

رابعًا : أن المصادقة سوف تعرض إسرائيل للجان التفتيش الدولية ، مما قد يدفعها لكشف الإمكانيات النووية الإسرائيلية .

خامسًا : لقد كان التوقيع الإسرائيلي على المعاهدة في البداية مناورًا لكشف الدول العربية وموقفها الرافض ، ولم تكن جادة في التصديق ، وطالما قد تحقق الهدف فلا داعي للتصديق على المعاهدة في ظل المساندة الأمريكية لموقفها الاستراتيجي من الحفاظ على الخلل بالتوازن في المنطقة .

٣ - اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)
والسموم وتدمير الموجود منها (سنة ١٩٧٢م) :

Convention on Prohibition of the Development Production. Astock Piling of Bacteriological (Biological) & Toxims Weapons, on Their Destruction.

تم فتح باب التوقيع والانضمام للاتفاقية في واشنطن وموسكو ولندن اعتبارًا من ١٠ أبريل سنة ١٩٧٣ ، وأصبحت سارية المفعول اعتبارًا من ٢٦ مارس ١٩٧٥ م ، بعد انضمام ٢٣ دولة لها .

تم عقد مؤتمر المراجعة الأول بجنيف في مارس ١٩٨٠م وحتى هذا التاريخ كان عدد الدول التي انضمت للاتفاقية ٨٧ دولة وعدد الدول التي وقعت فقط دون أن توقف ٣٩ بينها مصر ولم تنضم إسرائيل أو توقع على هذه الاتفاقية .

لا تتضمن الاتفاقية أى وسيلة فعالة للتحقق من التزام الدول الأطراف بالاتفاقية وترك أمر التحقق والتأكد والتفتيش للوسائل الوطنية داخل الدولة وليس للوسائل الدولية أو لجان تُعين من قِبل الدول الأعضاء بالاتفاقية .

طالبت مصر في مؤتمر المراجعة سنة ١٩٨٠ بضرورة تعديل الاتفاقية فيما يتعلق ببند إجراءات التحقق والتفتيش داخل الدولة المشكو في حقها وبررت عدم انضمامها (توقيعها فقط) بأنها تنتظر ما سيسفر عنه مؤتمر المراجعة بالإضافة لمدى عالمية الانضمام ، خاصة بالنسبة لدول الشرق الأوسط (وتعنى بذلك إسرائيل) .

٤ - اتفاقية حظر نقل تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) :

تم الاتفاق في عام ١٩٨٧ بين كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة على خطوط توجيهية تغطي عملية تصدير تكنولوجيا الصواريخ - بهدف منع انتشار أنظمة التوجيه الخاصة بأسلحة الدمار الشامل - وصل عدد الأعضاء في هذه الاتفاقية حتى الآن (٣٣) دولة .

٥ - اتفاقية إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل :

● معاهدة تلاتيلوكو : تهدف لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في أمريكا اللاتينية ، وتم توقيعها عام ١٩٦٧ .

● معاهدة راروتنجا : وقعت عام ١٩٨٥ لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في المنطقة الواقعة من أمريكا اللاتينية شرقاً إلى استراليا وغينيا الجديدة غرباً ، ومن القطب الجنوبي وحتى المحيط الاستوائي شمالاً .

● معاهدة أنتاركتيك : وقعت عام ١٩٥٩ لإنشاء منطقة عسكرية بمنطقة القارة القطبية الجنوبية وبالتبعية منطقة خالية من الأسلحة النووية فضلاً عن عدم إجراء التفجيرات فيها .

● معاهدة بليندايا : وقعت في ١١ أبريل عام ١٩٩٦ ، خاصة بإخلاء « القارة الأفريقية » من أسلحة الدمار الشامل ، وقعت عليها جميع الدول الأفريقية .

مبادرات ضبط التسليح التقليدي في الشرق الأوسط :

أسفرت اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهة المصرية مع إسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، ثم توقيع اتفاقية السلام المصرية/ الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، إلى التوصل لقررتين من نوع جديد في مجال الحد من الأنشطة العسكرية ، شملت إقامة مناطق محدودة السلاح ، وفرض بعض القيود على الأنشطة العسكرية ، كما قضى بترتيب نظام للإنذار المبكر والاستعانة بقوات دولية متعددة الجنسيات . ومن هذا المنطق ساد الاعتقاد بأنه أمكن التوصل أخيراً إلى النموذج الذي يصلح للتغلب على المشاكل التي تعترض طريق التوصل إلى اتفاقيات لضبط التسليح في الشرق الأوسط .

رغم أن هذا النموذج أدى إلى تحقيق الاستقرار العسكري بين البلدين ، إلا أنه لم يسهم في استبعاد احتمالات تجدد الصراع مرة أخرى ، ومن ثم لم يتكرر هذا النموذج مرة أخرى حتى الآن . لقد شهدت تلك الفترة منذ حرب أكتوبر حتى نشوب حرب الخليج الثانية «بعاصفتها» والتي كان من توابعها إعادة فتح وتنشيط ملف ضبط التسليح بالمنطقة ، ومن ثم كان مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١ الذي يعتبر نقطة تحول هامة في هذا المجال ، حيث عقد في ظل بيئة دولية وإقليمية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، خاصة أن إسرائيل أبدت اهتمامها للمرة الأولى بقضايا ضبط التسليح والسيطرة على الأنشطة العسكرية في الشرق الأوسط . غير أن هذا الاهتمام كان من المنظور البراجماتي الذي لا يستهدف تحقيق نتائج متوازنة مع دول المنطقة من خلال استمرار تبني ضرورة التفوق الإسرائيلي . الأمر الذي أدى إلى تعقيد المشكلة وعرقلة أي تقدم بها ، ولعل من الأمور الجديدة بالملاحظة ، أنه فور انتهاء حرب الخليج الثانية لم تشهد المنطقة أية مبادرات للسيطرة على الأنشطة العسكرية (عدا لجنة الحد من التسليح والأمن الإقليمي) ، في حين تعددت مبادرات ضبط التسليح الإقليمي ، وهي ما سنتناولها بشيء من التفصيل :

● عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ صرح « د. كيسنجر » بأن أي إجراءات لضبط التسليح في المنطقة لا بد أن تتضمن كل الدول التي يمكن أن تصدر سلاحها للدولة أو أكثر من الدول المتصارعة ، وألا تقتصر على الدول المستوردة فقط .

● في فبراير ١٩٧٥ أخذ الاتحاد السوفيتي (السابق) المبادرة بمطالبته بعقد اتفاقية بين القوى العظمى للحد من تدفق الأسلحة للشرق الأوسط ، على أن يكون ذلك في أعقاب انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، غير أن المبادرة لم يكتب لها النجاح .

● تمت عام ١٩٧٨ محادثات ثنائية سرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) للوصول إلى تفهم حول تكوين مجموعة عمل خاصة بتصدير السلاح التقليدي ، بهدف التوصل إلى معايير خاصة بسياسة إمداد السلاح يتم على أساسها الاتفاق ، وقد تضمنت تلك المفاوضات السرية مناقشات بخصوص تحقيق آلية خاصة لمتابعة تصدير السلاح للمنظمة .

● قدم وزير الخارجية السوفيتي عام ١٩٨٩ أثناء زيارته للقاهرة بعض المقترحات تتضمن^(١) :

- اقتراحًا بإنشاء مركز إقليمي لمنع اندلاع الحروب بالشرق الأوسط .

- إجراء تخفيض متوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية بين الدول العربية وإسرائيل .

● مبادرة « بوش » الأولى في ٢٩ مايو ١٩٩١ ، وهي تتعلق بجميع مستويات الأسلحة ، غير أنها شملت بالنسبة للأسلحة التقليدية : دعوة الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى العمل على وضع قيود على توريد أسلحة معينة لدول الشرق الأوسط ، باستثناء ما تحتاجه للدفاع في حالة تعرضها للعدوان .

● وفي يوليو ١٩٩١ صدر بيان « باريس » الذي اشتركت فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، الذين اتفقوا على اعتماد توجيهات مشتركة خاصة بتصدير الأسلحة التقليدية ، وعلى إبلاغ بعضهم البعض عن تزويد منطقة الشرق الأوسط بنظم التسليح المتطورة ، بما لا يخل بالالتزامات القائمة قبل البيان (وشمل البيان كذلك عناصر أخرى خاصة بالأسلحة النووية) .

(١) بول جابر : ليس بالحرب وحدها ، مرجع سابق .

● كما صدر في أكتوبر من نفس العام ١٩٩١ بيان لـ لندن الذي تضمن النقاط التالية:

- الاتفاق على أن يتم الإخطار عن نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، خاصة ما يتعلق بالدبابات - العربات المصفحة الصغيرة - المدفعية - الطائرات الحربية - المهيكلوكر - السفن الحربية - أنظمة الصواريخ على ألا يتعارض ذلك ، مع الالتزامات القائمة مع الحكومات الأخرى .

- الترحيب بجهود الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص عمل نظام لتسجيل نقل الأسلحة التقليدية .

- اتخاذ إجراءات فعالة لمنع الانتشار والحد من التسلح وضرورة الحفاظ على القيود المفروضة كلما أمكن ذلك والتنسيق لوضع إرشادات خاصة بالتصدير لمنطقة الشرق الأوسط .

- الامتناع عن نقل السلاح في الحالات التالية : زيادة حدة صراع عسكري قائم - زيادة التوتر في المنطقة أو المساهمة في خلق جو من عدم الاستقرار - الإخلال بالتوازن العسكري في المنطقة - مخالفة حظر أو اتفاق دولي قائم بالخطر على أطراف معينة - استخدامه في أغراض غير مشروعة - تأييد أو تشجيع الإرهاب الدولي - التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة - أن يؤدي إلى تخريب اقتصاد الدولة المنقول إليها السلاح .

- وقد وضعت إرشادات لنقل الأسلحة التقليدية تتمثل فيما يلي : نقل السلاح يجب أن يكون بهدف تمكين الدولة من الدفاع عن نفسها . وأن نقل السلاح بصورة تفوق هذا القدر يشكل خطرًا على السلام والاستقرار - نقل السلاح لا يستخدم في انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة - يجوز نقل السلاح إلى دولة لمواجهة تهديد معين أو لدعم إكثانياتها في المشاركة في ترتيبات شاملة أو إقليمية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة أو بناء على طلبها .

● قمة لندن للدول الصناعية السبع (١٥ - ١٧ يوليو ١٩٩١) ، تتضمن بيان لندن للدول الصناعية السبع بعض المبادئ الاستراتيجية حول انتقال الأسلحة التقليدية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ، وذلك على النحو التالي :

- انتقال الأسلحة التقليدية : تطبيق مبدأ الشفافية ومساندة الاقتراح بعمل سجل دولي لانتقال الأسلحة التقليدية يكون تحت إشراف الأمم المتحدة .

- التشاور المستمر بغرض التطبيق السريع للمبادرات الحالية في هذا الشأن .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع بناء ترسانة عسكرية تفوق احتياجات الدول للدفاع ،
ومنها امتناع كل الدول عن بيع السلاح إلى المناطق التي يزيد فيها التوتر وعدم الاستقرار .
● انبثقت من مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام ١٩٩١ في إطار المحادثات متعدد
الأطراف « لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي » .

- رغم ذلك عقد اجتماع في موسكو في أكتوبر ١٩٩١ بين مجموعة من الخبراء من
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) ودول الشرق الأوسط تحت مظلة أكاديمية
العلوم السوفيتية ، بغية التغلب على الفجوة بين مواقف الجانبين العربي والإسرائيلي من خلال
تجزئة تناول موضوع ضبط التسلح في المنطقة إلى أربع مستويات ومراحل زمنية ، مع ربط
التقدم فيها بمدى التقدم في عملية السلام^(١) .

- عقد أولى جلساته في يناير عام ١٩٩٢ بموسكو ، والتي عقدت ست جلسات كان
آخرها في إبريل عام ١٩٩٦ ، تباينت خلالها المواقف العربية والإسرائيلية إلى حد كبير ،
فالموقف الإسرائيلي ينطلق من إحساسها بالتفوق وضرورة المحافظة عليه ، بينما الموقف العربي
في الجانب الآخر له توجهاته التي تهدف إلى التوصل إلى حالة من التوازن الاستراتيجي الذي
لا يتيح التفوق لأي طرف على الآخر من حيث الكم أو النوع ، وهي توجهات تتناقض مع
الرؤية الإسرائيلية للتوازن .

- في هذا السياق ركزت إسرائيل على فكرة « ترتيبات بناء الثقة » وما ينجم عنها من قيام
اتصالات سياسية وعسكرية بينها وبين الدول العربية ، وقد أدى اتباع إسرائيل لهذا النهج إلى
الكشف عن حقيقة أهدافها الحقيقية ، وهي : تعطيل التوصل إلى حلول للقضايا السياسية
القائمة بينها وبين الدول العربية ، إنشاء خطوط اتصال مباشرة بينها وبين الدول العربية
لتقليل احتمالات نشوب الحرب ، تعيين ضباط ارتباط ، الاتفاق على تفتيش مشترك على
الحدود . وهكذا يتضح عدم وجود أي علاقة بين ما تطرحه إسرائيل وبين ضبط التسلح في

(١) د. عبد المنعم سعيد : الشرق الأوسط بعد المفاوضات / نظرة عامة على المفاوضات (القاهرة : السياسة
الدولية / الأهرام ، ١٩٩٤) .

المنطقة (١)، الأمر الذى أدى إلى عدم إحراز أى تقدم فى هذه اللجنة بالنسبة للأسلحة التقليدية .

- إن هذا التباعد فى المواقف لم ينشأ من فراغ ، ولكنه نتج عن رؤية الطرفين العربى والإسرائيلى للمسألة ، ومن ثم الهوة الكبيرة التى تفصل بينهما .

● تم فى يناير ١٩٩٢ اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/٣٦ الخاص بتنفيذ « سجل الأسلحة التقليدية » ، وكانت فكرة إنشاء مثل هذا السجل التابع للأمم المتحدة قد نشأت كفكرة ملحة لزيادة الشفافية التسليحية والأمنية بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وقد تشكلت لذلك لجنة خبراء كانت مصر ضمن أعضائها بهدف دراسة أوضاع هذا السجل ووضع الضوابط المختلفة له . ورغم أنه لم يثبت نجاح هذه المبادرة حتى الآن ، إلا أنها تعتبر خطوة متقدمة فى مجال ضبط التسليح التقليدى لو أحسن تطوير آلياتها وضوابطها^(٢) . ويوضح الملحق «ب» المرافق الرؤية المصرية وتقييم السجل .

وهكذا يبدو عدم الاكتراث بمسألة ضبط التسليح التقليدى فى المنطقة ، ومن ثم بدأ تحوله تجاه أسلحة الدمار الشامل لأسباب تتعلق بدول المنطقة ، وأهمها استمرارها فى حالة اللامسلم واللاحرب ، وإصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على استمرار التفوق الكمى والنوعى على العرب ، ولأسباب أخرى كذلك تتعلق بالدول المصدرة للأسلحة ، وهى أسباب غير معلنة تتعلق باقتصاديات تجارة السلاح وضرورة خلق الظروف ، ليس لاستمرارها فقط ، بل وبتنميتها أيضاً .

هكذا تحول الاهتمام الفعلى للدول الكبرى وللدول المنطقة إلى ضبط التسليح فى مجالات أسلحة التدمير الشامل بمستوياتها المختلفة (النووية - الكيميائية - البيولوجية) ، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية . ورغم ما اتخذ ضد العراق من قرارات وإجراءات دولية لتدمير كل ذلك ، فما زالت إسرائيل تحتفظ بترسانة ضخمة متنوعة من أسلحة التدمير الشامل (نووية -

(١) مراد إبراهيم الدسوقي : السيطرة على التسليح فى الشرق الأوسط - عدد ٤٢ كراسات استراتيجية (القاهر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) .

(٢) مجموعة باحثين : ضبط التسليح فى منطقة الشرق الأوسط وأثره على التوازن العسكرى فى المنطقة (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ١٩٩٧) .

كيميائية - بيولوجية) ، كما أن احتمالات بروز قوى إقليمية أخرى في المجال النووي (إيران) ما زالت قائمة .

ورغم ما تملكه إسرائيل من كل نظم هذه الأسلحة ، إلا أن السياسة الأمريكية تغض البصر عن ذلك .

إن الولايات المتحدة تمثل في الوقت الحالى وحتى أوائل القرن القادم ثقلاً كبيراً على المستوى الدولى في مجال ضبط التسليح، خاصة ما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل ، وذلك سواء باعتبارها قوة عالمية فريدة تتعدد مصالحها وتوجهاتها ، أو لخبراتها الفنية في هذه المجالات، فضلاً عن مشاركتها ومتابعتها الوثيقة لكل جهود ضبط التسليح على المستوى الدولى ، غير أن الممارسات الأمريكية تشير إلى اتباعها أساليب انتقائية خاصة في الشرق الأوسط ، فبينما تصر بحزم على حظر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والأمثلة على ذلك ما فعلته بالعراق ، وحصارها وممارساتها للضغط على كل من كوريا الشمالية وإيران لمنعها من تطوير وإنتاج الأسلحة النووية ، نجدها على الجانب الآخر لا تمارس أى ضغوط على إسرائيل . ونظراً لصعوبة استمرار تفرد إسرائيل بالردع النووي وحدها بالمنطقة في ظل تعنتها ورفضها إعادة الحقوق العربية إلى أصحابها ، فمن الممكن أن يودى ذلك إلى إعادة المنطقة إلى سباق التسليح مرة أخرى ، ولكنه سيكون أكثر خطورة وشراسة هذه المرة لانتقاله إلى المستوى النووي والكيميائي . تلك هى الإشكالية الرئيسية التى تعترض ضبط التسليح في المنطقة بصفة عامة ، رغم كل المبادرات التى تمت في هذا السياق .

المبادرات المختلفة :

قامت العديد من دول المنطقة ، ومن قوى دولية من خارج المنطقة بطرح العديد من المبادرات التى تهدف إلى ضبط التسليح بالمنطقة وإلى إخلائها من أسلحة التدمير الشامل ، غير أن تلك المبادرات شكلت موضوعات خلافية من طرف هنا وطرف هناك ، ومن ثم ظلت في نفس سياقها كمبادرة فقط ، أبرزها هى :

- المبادرات المصرية .
 - المبادرات الإسرائيلية .
 - قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ .
 - المبادرات الأمريكية .
 - المبادرات الفرنسية .
- ويوضح الملحق (ج) المرفق هذه المبادرات بشيء من التفصيل .

المبحث الثالث

التوازن الاستراتيجى واتجاهات بناء القوة العسكرية فى الشرق الأوسط

١ - التوازن الاستراتيجى فى المنطقة :

يشير توازن القوى فى العلاقات الدولية إلى كيفية تعامل الدول مع مشكلات الأمن الدولى عن طريق تغيير أنماط تحالفها ، ويعتبر توازن القوى نتيجة طبيعية لنظام دول يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة ، يكون لكل منها حرية الدخول فى تحالفات من أجل تعظيم أمنها وحماية مصالحها^(١).

أما التوازن العسكرى فهو المعيار الذى يقيس عليه كل طرف من أطراف الصراع (المعادلة) قدراته وقدرات خصمه / خصومه ، وهو الأساس الذى تبنى عليه المفاهيم الاستراتيجية والخطط العملية . وللتوازن العسكرى مفهوم متسع لا يقتصر على التقديرات الكمية والنوعية فى آن واحد .

ونظرًا لما تتصف به منطقة الشرق الأوسط من عدم استقرار وتوتر شبه دائم لتعدد بؤر ، ومن ثم مبررات الصراع ، فقد بدت معظم العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار فى حالة من الحراك الاستراتيجى الدائم ، الأمر الذى أدى إلى التغيرات المستمرة التى تشهدها المنطقة بسبب تنوع المخاطر من داخل المنطقة ومن حولها ، ولذلك كان من الطبيعى أن يشهد التوازن العسكرى فى المنطقة تغيرات متلاحقة هو الآخر ، من منظور تفاعلها مع المتغيرات الإقليمية والدولية ، الأمر الذى يمكن الإشارة فيه إلى أن التوازن العسكرى كان انعكاسًا لتلك المتغيرات .

ورغم كل التغيرات الدولية المتعلقة بتوازن المصالح وتوازن القوى ، فإن لمنطقة الشرق الأوسط خصوصية ، حيث ما زال توازن القوى هو العنصر الرئيسى الحاسم فى المنطقة ، والذى تحافظ عليه الولايات المتحدة لصالح إسرائيل ، ومن ثم ومن خلاله أيضًا تدير إسرائيل استراتيجيتها فى المنطقة .

(١) مجموعة باحثين : معجم المصطلحات السياسية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية / جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) .

إن الوضع العام في المنطقة وتقديراته المستقبلية (في المدى المتوسط) تشير إلى تنوع توجهات دول المنطقة في هذا المجال ، فثمة دول تركز جهودها في محاولة لزيادة نسبة الاعتماد على النفس إلى الحد الأقصى الممكن ، مع العمل على قصر الاعتماد على الدول الكبرى إلى الحد الأدنى الممكن أيضًا . وهناك دول أخرى وفرت المظلة الدفاعية لها من خلال التحالف مع الدول الكبرى ، ورغم كل ذلك ورغم كل ما يقال عن ضبط التسلح ، فإن حجم الإنفاق العسكري في المنطقة سواء للدول العربية أو دول جوارها ، تشير إلى أن المنطقة ما زالت تمر بحالة من سباق التسلح ، وهي حالة دينامية تؤثر على اقتصاديات ورخاء المنطقة .

وهنا يثار تساؤل هام عن تلك الإشكالية بين سباق التسلح وبين الدعوة لضبط التسلح والتوصل لترتيبات أمنية في المنطقة ؟

والإجابة هنا أن مشاكل المنطقة الرئيسية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، ومن ثم الاحتكار النووي الإسرائيلي في المنطقة ، والتي ما زالت إسرائيل تعرقل أى محاولة للتوصل لحلول نهائية لها ، بالإضافة لأن هناك أسبابًا أخرى معروفة من خارج الإقليم ، وهي ما يتعلق بالمصالح الأمريكية في المنطقة ، وكذلك بتجارة السلاح الدولية التي يمكن أن تصيب الدول الرئيسية جهزات اقتصادية فيما لو حل السلام والاستقرار في المنطقة .

من هذا المنطلق تشهد دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية مزيجًا من عقد صفقات التسلح ، مما يشير إلى أن التوازن العكسي بين كل من الدول العربية وكل من دول الجوار يمكن أن يتعرض لحالة من عدم الاستقرار ، عدا إسرائيل الذي يظل التوازن العسكري مضمونًا لصالحها من الولايات المتحدة .

وفي هذا السياق ليس من العدل أن تقبل الولايات المتحدة الترويج الإسرائيلي بأن ما يملكه العرب من نظم الأسلحة تفوق ما لدى إسرائيل ، هو أمر يجافي الحقيقة ، ورغم ذلك فهي دائمة الابتزاز من هذا المنظور للحصول على المزيد من نظم الأسلحة ، فهناك فارق كبير بين دول الطوق المجاورة لإسرائيل وبين الدول الأخرى البعيدة عنها مثل دول الخليج على سبيل المثال . وفي هذا السياق تنزلق « جامعة الدفاع الوطني الأمريكية » إلى تلك المزاعم ، فتقدم مفهومًا قريبًا من المفهوم الإسرائيلي عند حسابها للتوازن العسكري العربي / الإسرائيلي : إذ تضع مجموعة من الدول العربية في كفة واحدة (مصر - سوريا - الأردن - العراق - السعودية - الإمارات - قطر - البحرين - الكويت - ليبيا) ، وتضيف كذلك إيران لهذه

المجموعة^(١)، الأمر الذي لا يشير إلى انزلاق بل وإلى مغالطات في الفكر الاستراتيجي كذلك . إن كل ذلك ينطلق من المنظور الإسرائيلي للتوازن العسكري في المنطقة المبني على « الردع » ، وهو ما أكدته « نتياهو » رئيس الوزراء الإسرائيلي أكثر من مرة في كتابه^(٢) ، حيث يقول : « إن تناقص الدول العربية المستعدة لمحاربة إسرائيل باستمرار ، يجسد حقيقة أساسية في الواقع الشرق أوسطى ، هي أن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلام ردع ، وأن احتمال تحقيقه يرتبط بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل في الردع . فكلما بدت إسرائيل أقوى ، كلما أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها ، وكلما أبدت ضعفاً وتردداً ، كلما زادت احتمالات الحرب ضدها » .

يضاف لذلك أن من أبرز سمات التسليح العربي اتجاهاته إلى القطرية ، حيث لا مفهوم أو تنسيق جماعي حتى في إطار التجمعات العربية دون الإقليمية (مجلس التعاون الخليجي - الاتحاد المغاربي) ، ويندرج ذلك في مساعدات الدول العربية ذات القدرة المالية لدول عربية أخرى في مجال التسليح التي تعبر عن مجرد دعم وتعاطف مالى وقومى بعيداً عن أى تخطيط أو تنسيق مشترك في مجال التسليح .

هذا هو التوازن العسكري المطلوب إذعان العرب له ، وفي هذا السياق يشير الملحق «د» إلى مقارنة عديدة للأسلحة المختلفة لدول الشرق الأوسط ، والملحق « هـ » إلى مقارنة عديدة لإسرائيل مع دول الطوق ، وباستقراء ما ورد بتلك الملاحق يبرز لنا اختلال التوازن العسكري الذي يميل لصالح الدول غير العربية ، خاصة إسرائيل وتركيا ، بعد التقارب والتعاون العسكري الاستراتيجي بينهما ، ونجى القوات الجوية في مقدمة عناصر الخلل في التوازن العسكري ، ناهيك عن الصواريخ الباليستية وعن القدرة النووية .

نخلص من ذلك إلى أن على العرب أن يعملوا على ضءه ذلك بلا كلل على مسارين متوازيين :

(١) National Defense University, Institute for National Strategic Studies : Strategic Assessment 1997. Washington D.C. 1997.

(٢) بنيامين نتياهو : مكان تحت الشمس / الطبعة الثانية (عمان / الأردن : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، ١٩٩٦) .

المسار الأول :

وهو ضبط التسلح (المعادل الذى يستهدف ضبط تسليح جميع دول المنطقة ، وليس العرب فقط) خاصة بالنسبة للأسلحة النووية .

المسار الثانى :

ليس سباق التسليح ، ولكنه ضرورة التوصل إلى توازن عسكرى والمحافظة عليه ، مع العلم بأنه لا يوجد تناقض فى ذلك ، وعلى أن يشمل ذلك كل منظومات التسليح : التقليدية - فوق التقليدية - النووية - الفضائية .

٢ - اتجاهات بناء القوة العسكرية فى الشرق الأوسط : (أهم دول الجوار)

إن مجمل العوامل والامتيازات التى تشكل البنية الأمنية بمنطقة الشرق الأوسط ، سواء المرتبطة ببؤر الصراع وعدم الاستقرار من داخل المنطقة ، أو تلك المرتبطة بالسياسات والاستراتيجيات والمصالح الحيوية للدول الكبرى من خارج المنطقة ، أدت بلا شك لإطلاق سباق التسليح بالمنطقة ، يضاف لذلك التطور الكبير والمستمر فى تقنية نظم التسليح ، مع أن ما يعد حديثاً الآن سرعان ما يتقادم ، خاصة أن حرب الخليج الثانية أدخلت على نظام واسع مفهوم التكنولوجيا العسكرية ونظم التسليح الحديثة إلى المنطقة بشكل أكثر كثافة عن معدتها الطبيعى ، وهو ما دفع دول المنطقة إلى التسابق مرة أخرى بغية تحقيق التوازن النوعى فيما بينها ، ما دامت مسيرة السلام ما زالت على حالها المتعثر .

وفى هذا السياق تعتمد معظم دول المنطقة على استيراد التقنية الكاملة فى شكل نظم تسليح كاملة ، أو تقنية جزئية ، بينما نجحت إسرائيل إلى حد بعيد فى توطين التقنية وتطويرها ، خاصة بالنسبة لميزتها النسبية فى المجال الإلكتروني ، وإن كان ذلك لا يعنى عدم استعانتها الجزئية بالتقنية الأجنبية ، خاصة الأمريكية بطبيعة الحال ، وفى المقابل ما زالت الدول العربية تحاول سد الفجوة التقنية بينها وبين إسرائيل ، إلا أن ما يبدو هو أن تلك الفجوة تزداد اتساعاً فى ظل عاملين رئيسيين :

العامل الأول : تمتع إسرائيل بعدة مزايا رئيسية ، هى :

- تفردتها بالقوة النووية .
- تفوقها النوعى عمومًا على المستوى التقليدى .
- دخولها للبعد الرابع للاستراتيجية ، وهو الفضاء .

العامل الثاني: وهو غياب أى تنسيق عربى فى محاولة لسد الثغرة فى هذا المجال .

أما تركيا ، فرغم أن التوتر شبه المستمر فى علاقاتها العربية فى الآونة الأخيرة ، إلا أنه لا ينتظر تحوله إلى صراع ساخن ، وإن كان التقارب سريع الخطا بينها وبين إسرائيل قد يؤدى إلى تغيير تلك التقديرات، فما يزيد من خطورة التوازنات فى المنطقة هو أن تركيا تبذل منذ الثمانينات جهوداً كبيرة لتحديث وتطوير ترسانتها العسكرية متعاونة فى ذلك مع مصادر أمريكية وحلف الناتو وإسرائيل كذلك .

وهكذا يبدو أن برنامج إعادة التسلح للقوات التركية المخطط لمدة عشر سنوات (١٩٩١ - ٢٠٠٠) بتكلفة مقدارها عشرة مليارات دولار ، قد حقق تقدماً ملحوظاً ، خاصة ما يتعلق بالقوات الجوية والبحرية ، وإنتاج مكونات الصواريخ بالتعاون المشترك مع شركات عربية^(١) ، رغم أن بنية وحجم الصناعات ومراكز البحوث العسكرية التركية ليست متطورة ..

يضاف لذلك ما يمكن أن يشكله التقارب التركى / الإسرائيلى من تغيير جذرى فى ميزان القوى فى المنطقة إذا ما وصل إلى مستوى التحالف ، وما يمكن أن ينشأ نتيجة لذلك من تهديدات سياسية واقتصادية وعسكرية للأمن القومى العربى .

ونجىء إيران بعد ذلك لتكمل حلقة أهم دول الجوار ، حيث يبدو أنها تغلبت على تداعيات قيام الثورة الإيرانية ، وحرب الخليج الأولى ، حيث ركزت إيران بعد حرب الخليج الثانية على الاستمرار فى تحديث ترسانتها العسكرية ، وخصصت للمرحلة الأولى من التطوير مبلغ عشرين مليار دولار (برنامج لمدة خمس سنوات) . غير أن الحظر الدولى المفروض على توريد الأسلحة لإيران حث كثيراً من قدرتها على تنفيذ الخطة . إلا أن نتائج ذلك بدأت فى الظهور منذ عام ١٩٩٥ ، وقد قامت على سبيل المثال بإتفاق ٧,٣ مليار دولار ، فى الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥ على التسلح ، مستهدفة بذلك أن تصبح الدولة الأكثر نفوذاً فى الخليج ، والقوة العسكرية الثانية فى الشرق الأوسط بعد إسرائيل^(٢) ، وأن تملأ ما تسميه بالفراغ

(١) هانز كرامر : تركيا كقوة إقليمية جديدة - دراسة للمفهوم الاستراتيجى (مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد ٥٥ ، سبتمبر ١٩٩٦) .

International Defence Review. 1996/1997.

(٢)

الاستراتيجى الناشئ فى منطقة الخليج . غير أن خطط إيران لإعادة بناء قدراتها العسكرية وبخاصة برامجها الكيميائية والنووية الطموحة (تعتمد فى تطوير برنامجها النووى على روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية) تواجه الكثير من العقبات التى تثيرها الولايات المتحدة ، إلا أن برنامجها النووى من المعتقد أن يبلغ أهدافه فى أوائل القرن الحادى والعشرين (إذا ما واصلت إيران جهودها فى هذا السبيل) ، كما تخطط لتطوير قدراتها الذاتية فى مجال الصواريخ البالستية أرض / أرض .

هكذا تشير مؤشرات تطوير القدرة العسكرية الإيرانية بهذا الشكل الضخم الذى يمكن أن يشكل تهديداً هو الآخر للأمن القومى العربى ، إلا أن التوجهات الإيرانية الأخيرة بعد تولي الرئيس / خاتمي رئاسة إيران ، إن صدقت فهي تشير إلى التوجهات الإيرانية لتطبيع العلاقات مع العرب ، وفي مقدمتها مصر ، وذلك فى إطار تغير للتوجهات الاستراتيجية الإيرانية فى علاقتها الدولية عموماً .

وعلى ضوء ذلك يمكننا استخلاص التوجهات الرئيسية التالية فى مجال بناء القوة العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط :

(أ) التفاوت فى الإنفاق الدفاعى بين دول المنطقة ، فعلى الرغم من الاتجاه فى السنوات الأخيرة من معظم الدول لخفض الإنفاق الدفاعى كسياسة عامة لصالح دعم وتعزيز خطط التنمية الاقتصادية ، إلا أن المؤشرات لا زالت تعطى دلالات على استمرار التفاوت فى مجال الإنفاق الدفاعى ارتباطاً بالعديد من الاعتبارات التى تحكم سياسات كل دول المنطقة ، وفى هذا المجال تبرز إسرائيل والسعودية فى مقدمة دول المنطقة ، وإن كان نصيب الفرد من القوات العاملة من نفقات الدفاع لرفع كفاءته القتالية يتميز لكل من مصر وإسرائيل ، مع تزايد مخصصات الإنفاق على صفقات التسليح بدول الخليج العربى ، وآخرها صفقة الطائرات الإماراتية / الفرنسية بمبلغ ثلاثة مليارات دولار ، كما يتظر أن يستمر الاعتماد على الجنسيات الأخرى داخل القوات المسلحة ، ويوضح الملحق (و) المرفق مقارنة الإنفاق الدفاعى بدول الشرق الأوسط .

(ب) التوجه العام للأخذ بمبدأ الكيف وليس الكم فى بناء القوة العسكرية ، بمعنى الاعتماد على قوات أقل حجماً وأكثر كفاءة فى إطار فكر الجيوش الذكية ، إلا أنه على جانب آخر من المتظر أن يبرز الاختلاف فى هياكل التنظيمات العسكرية والقيادة والسيطرة بين دول المنطقة .

(جـ) تزايد الاهتمام بتطبيق مفهوم حرب المعلومات ، خاصة بإسرائيل ومصر وتركيا وإيران ، وتزايد الاهتمام بتطوير وامتلاك منظومات القيادة والسيطرة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة على مختلف المستويات للحد من المفاجأة وتجنب الخسائر ، مع انفراد إسرائيل باستخدام البعد الفضائي .

(د) تزايد اتجاهات دول المنطقة لامتلاك وتطوير برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها ، خاصة إيران، مع انفراد إسرائيل حتى الآن بامتلاك السلاح النووي ، كما ينتظر العمل على تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية كوسيلة لتحقيق نوع من التوازن مع السلاح النووي ، مع استمرار تبنى إسرائيل للعمل الوقائي بتدمير أى منشآت نووية لأى دولة تحاول تطوير أسلحة نووية بالشرق الأوسط .

(هـ) زيادة الاهتمام بامتلاك وسائل الردع بعيدة المدى مثل طائرات القتال والتزود بالوقود جواً والصواريخ الباليستكية ومنظومات الدفاع المضادة للصواريخ .

(و) رغم ذلك تستمر القوات المدرعة والمشاة الميكانيكية والقوات الخاصة فى احتلال أسمية متقدمة فى خطط تطوير القوات البرية .

(ز) يزداد الاهتمام بالقوات الجوية لما لها من أهمية خاصة فى خطط تطوير القوات المسلحة لدول المنطقة .

(ح) استمرار دول المنطقة فى تنفيذ خطط التطوير والتحديث لتشييد بنية أساسية لصناعات الدفاع التى تتميز فيها كل من إسرائيل وإيران وتركيا .

(ط) استمرار إشكاليات ضبط التسليح :

من المنتظر أن تستمر إشكاليات ضبط نتيجة تفاوت مراحل ومستويات الحد من التسليح فى منطقة الشرق الأوسط بالذات فى الوقت الذى قطعت فيه المستويات العالمية مراحل كثيرة على كافة مستويات التسليح النووية والبيولوجية والتقليدية والكيميائية ، حيث من المنتظر أن يظل اتباع الأساليب الانتقائية فى منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل فى المستوى النووى ، ولصالح إسرائيل وتركيا بالنسبة للأسلحة التقليدية المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة .

هكذا تستمر دول الشرق الأوسط في سباق التسلح بعنصره الكمي والنوعي مستنزفين في ذلك مواردهم الاقتصادية التي يمكن أن تشيع الرخاء والتقدم في المنطقة ، إلا أن ذلك يبدو قدرًا مفروضًا عليهم ، خاصة الدول العربية ، حتى تستمر تجارة السلاح ، وحتى تستمر الهيمنة الأمريكية التي لا تعدم وسيلة لذلك ، يأتي في مقدمتها إسرائيل .

المبحث الرابع

مؤشرات الترتيبات الأمنية المستقبلية

فى الشرق الأوسط

إن البداية الحقيقية للتوصل إلى أى ترتيبات أمنية بالشرق الأوسط هو توصيف القضايا والمصالح المتداخلة فى المنطقة ، سواء منها ما هو إقليمى بين دول المنطقة وبعضها أو ما هو دولى/ إقليمى بما يعنى مصالح واستراتيجيات دولية ، إما تجاه المنطقة عموماً أو تجاه دول أو مناطق فرعية بها ، كما أن هناك قضية أخرى ، وهى مدى تنافس القوى الدولية على المنطقة ، الأمر الذى سيكون له بالضرورة انعكاسات عليها سلبياً والبعض الآخر إيجابياً .

ومن المعتقد أن جميع الدول الضالعة فى ذلك ، سواء كانت دولاً عربية أو غير عربية من داخل أو خارج المنطقة ، لابد أنها جميعاً تعنى بتلك القضايا ، ومن ثم فهى تتبنى مجموعة من الأفكار والاستراتيجيات التى تتعلق بمستقبل الترتيبات الأمنية فى المنطقة ، ورغم وجود اختلافات متعددة فى وجهات نظر العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بالشرق الأوسط حول نمط التعامل مع المنطقة والنظام الإقليمى الذى يشكل جوهر هذا النمط ، إلا أنه يتلاحظ بدء الانتشار الواسع لبعض المفاهيم الوافدة ، التى تلاقى فى الوقت ذاته قناعة من بعض الدول بالمنطقة ، ومعارضة البعض الآخر ، وأبرز تلك المفاهيم دون الدخول فى تفاصيلها هى :

● الشرق أوسطية : كنظام متكامل (اقتصادى - أمنى - حضارى ...) كما طرحه شيمون بيريز فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » ، وهو الطرح الذى تؤيده الولايات المتحدة .

● المشاركة الأوروبية : وهى طرح اقتصادى يبنه الاتحاد الدولى من جانب فى إطار ثنائى ، أو متعدد من جانب دول الشرق الأوسط .

● المشاركة المتوسطة : وهى طرح اقتصادى أمنى تبنه دول شمال المتوسط مع دول جنوب المتوسط .

- وهناك علاقات محدودة يهدف الأطلنطى إلى تنميتها مع بعض دول المنطقة .
- الطرح الإيراني للاعتماد في تأمين الخليج على الدول المطلة على الخليج .
- التعاون الإسرائيلي / التركى .
- طرح ضبط التسلح وإجراءات بناء الثقة في المنطقة .
- هذا بالإضافة للهيكل الموجودة فعلاً في المنطقة ، مثل النظام العربى المتمثل في الجامعة العربية بمؤسساتها المتعددة واتفاقياتها ، وأبرزها « اتفاقية الدفاع المشترك » وإن كانه مجمدة في الوقت الحالى .
- كما يمكن الإشارة في سياق الهياكل القائمة فعلاً إلى : مجلس التعاون الخليجي - الاتحاد المغاربي - إعلان دمشق .
- وهناك كذلك اتفاقيات التعاون العسكرى أو الاستراتيجى بين الدول الكبرى من خارج الإقليم مع بعض دول الإقليم مثل : التعاون الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة - اتفاقيات الدفاع المشترك بين دول الخليج وبين الدول الكبرى (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - روسيا الاتحادية) التى وقعت بعد حرب الخليج الثانية .
- هكذا تتعدد الأفكار والاتفاقيات على منطقة واحدة ، إن ذلك لا يمكن أن يكون وليد الصدفة ، ولكنها المنطقة بأهميتها المتعددة الأبعاد ، ومن ثم ما تشهده من تنافس لمحاولة احتوائها ، سواء من دول إقليمية من داخل المنطقة (إسرائيل - تركيا - إيران) ، أو من دول خارج المنطقة تأتى في مقدمتها جميعاً الولايات المتحدة .
- في هذا الإطار المتشابه تشكل عملية استشراف الترتيبات الأمنية في المنطقة عملية معقدة هى الأخرى ، إلا أننا سنحاول تناولها في إطارها العام ، وإن كان بشىء من التفصيل عند الضرورة .

١ - التوجهات الدولية العامة :

تعد إجراءات بناء الثقة من المفاهيم والاتجاهات الدولية الجديدة على منطقة الشرق الأوسط لكونها مدخلاً أساسياً لتعميق وتعزيز الثقة بين دول المنطقة في كافة المجالات

بمفهومها الشامل (سياسيًا - اقتصاديًا - ثقافيًا - عسكريًا ..)، غير أن هذا التوجه يعتبر متعثرًا، بل ومتوقفًا نتيجة لعدم حل المشكلات الرئيسية في المنطقة وأبرزها :

● الصراع العربي/ الإسرائيلي .

● الخلافات العربية التركية (المياه - حزب العمال الكردستاني - التعاون العسكري التركي/ الإسرائيلي) .

● الخلافات العربية الإيرانية (جزر الإمارات التي تحتلها إيران - أمن الخليج - الارهاب) .

إن أى مدخل لأى إجراءات لترتيبات أمنية أو لبناء الثقة بين دول المنطقة لابد أن يكون لها إطار ومضمون سياسى أولاً، وهو ما يعنى نوعاً من التوافق السياسى حول هذه المشكلات، وأيضاً ضمن التوجهات الدولية تظل مجموعة الاتفاقات الدولية المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل اتفاقيات حاكمة للمنطقة، وهى NPT، اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية، اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية .

٢- الترتيبات الأمنية من المنظور الأمريكى :

وفقاً للأهداف القومية الأمريكية، تتعامل الولايات المتحدة مع المنطقة ككتلة استراتيجية تضم مجموعة من النظم الإقليمية الفرعية، هى : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - القرن الأفريقى، وذلك فى إطار تحقيق مصالحها الحيوية الرئيسية التى تتمثل فى :

● المصلحة السياسية : تعزيز المكانة والهيبة والهيمنة الأمريكية على المنطقة - ضمان أمن إسرائيل .

● المصلحة الاقتصادية : البترول .

وارتباطاً بذلك فقد حددت الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الأمريكية أهدافها بالمنطقة فى الالتزام بأمن وتفوق إسرائيل التكنولوجى والتنوعى العسكرى، وتأمين منطقة دول الخليج بهدف الحفاظ على تدفق البترول وتأمين الممرات الملاحية أمام التجارة العالمية، والمساهمة فى فتح أسواق المنطقة، وبإضافة تطوير النظم الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنطقة، مع استمرار ردع واحتواء النظم الراديكالية (ليبيا - العراق - إيران - السودان) ومكافحة

الارهاب والتطرف والقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها ، وتقليص فرص اندلاع الصراعات والنزاعات الإقليمية على الموارد ، مع العمل على عرقلة بناء الإطار المؤسسى لصيغ الأمن الإقليمية العربية والأوروبية .

ومن هذا المنطلق جاءت مؤشرات التحرك الأمريكى تجاه الشرق الأوسط على مدار السنوات الأخيرة كاشفة لجوهر النظام الأمنى الذى تسعى لاقامته بالمنطقة ، والذى يستند على مجموعة من المبادئ والأسس يمكن بلورها فيما يلى :

● أن تظل للولايات المتحدة اليد العليا فى المنطقة والضامن الرئيسى لهذا النظام ومصالح باقى حلفائها من خلال تقليص أى أدوار منافسة لها بالمنطقة .

● تقسيم المنطقة إلى مجموعة دوائر أمنية رئيسية تتكامل فيما بينها ، تشكل فيها إسرائيل وتركيا النواة الرئيسية لأى نظام أمنى بالمنطقة ، مع رفض أى نظام للأمن الإقليمى يقوم على دور عربى متكامل ، لتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية .

● استمرار تطوير أشكال التعاون العسكرى الثنائى بين الولايات المتحدة وأصدقائها من دول المنطقة ، خاصة دول الخليج وإسرائيل .

● السيطرة على تدفق الأسلحة التقليدية الحديثة إلى الدول العربية وتشجيع تنمية إجراءات الشفافية وبناء الثقة فى المنطقة ، ووضع ترتيبات للتحكم بالفعاليات العسكرية بها .

● تعزيز عدم الانتشار للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إطلاقها (مع إغفال الموقف الإسرائيلى) .

● تشجيع التعاون على مختلف المستويات (الثنائى - الإقليمى - الدولى) لمكافحة الارهاب والتطرف الدينى ، واستمرار فرض الحصار على الدول الراديكالية من وجهة نظرها بالمنطقة لضبط سياساتها حتى لا تكون منافذة للسياسات الأمريكية بالمنطقة .

● استمرار تطوير وتوثيق روابط التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل فى مواجهة التحديات الناشئة من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها بالمنطقة ، وامتلاك نظم معادية لتلك النظم من التسليح أو فى مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الدينى .

● دعم التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي/ التركي (إضافة للدعم المادي ، جاء الإعلان عن المشاركة الأمريكية في المناورات البحرية المشتركة كإشارة للدعم وإظهار التأييد لهذا التعاون) علاوة على الضغط الأمريكي لضم الأردن لهذا التعاون الاستراتيجي .

● مواصلة الولايات المتحدة ضغوطها على سوريا لتحجيم وتقادم قدرتها العسكرية وتقليص تعاونها الاستراتيجي مع إيران من خلال تنمية العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد تولي الرئيس خاتمي السلطة في إيران ، بالإضافة لممارسة الضغوط على روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية لوقف تزويدها لدول المنطقة بالأسلحة المتقدمة وبصفة خاصة إيران .

● زيادة وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي بالمنطقة من خلال تنسيق جهود الأسطولين الخامس والسادس في تأمين المصالح الأمريكية بالخليج العربي والبحرين الأحمر والمتوسط .

● الارتقاء بالعلاقات مع الأردن لمستوى الحليف غير العضو بحلف الناتو والعمل على استمرار تسهيلات التخزين المسبق للأسلحة والمعدات العسكرية بدول المنطقة لاستكمال شبكة التواجد المسبق للقوات الأمريكية ، هذا علاوة على استمرار التواجد الدائم والزيارات الدورية لقواتها الجوية والبحرية ببعض دول المنطقة والتدريبات المشتركة الدورية على مدار العام مع معظم دول المنطقة .

وفي هذا السياق ، فإن الترتيبات الأمنية من المنظور الأمريكي تشمل النقاط الرئيسية التالية :

- مناطق منزوعة/ محدودة السلاح/ القوات .
- إنشاء مراكز لحل الصراعات وإدارة الأزمات بالمنطقة .
- ضبط تسليح نظم الأسلحة التقليدية والصواريخ أرض/ أرض ، والأسلحة الكيميائية الحديثة والرادع الاستراتيجي (النووي) .
- التخلي عن العقائد العسكرية الهجومية .
- التنسيق والتعاون في إطار الدور المحدد للطرف الآخر (الولايات المتحدة) في المنطقة .

● وذلك بالإضافة إلى العديد من إجراءات بناء الثقة أبرزها : عمليات المراقبة عن بعد - وسائل الإنذار وتبادل المعلومات - خطوط الاتصال الساخنة - السماوات المفتوحة - عمليات التفتيش والتحقق المشتركة - الدوريات الحدودية المشتركة - الإنفاذ البحري .

٣ - الترتيبات الأمنية من المنظور الإسرائيلي :

تعارض الأفكار الإسرائيلية في موضوع الأمن ، سواء ما هو ترتيبات قطرية ، أو ما هو ترتيبات إقليمية ، ويتنازعها في ذلك توجهان رئيسيان ، هما : توجه شيمون بيريز التصالحى من خلال فكرة الشرق الأوسطى الشامل الذى عبر عنه بوضوح إلى حد ما في كتابه « الشرق الأوسط الجديد » ، من خلال مبادلة الأرض مقابل السلام .

أما التوجه الآخر فهو لبنينامين ننتياهو ، وهو فكر متشدد يعتبر أن الانتهاء الإسرائيلى للغرب أفضل من انتهائهما للشرق الأوسط ، وهو يبنى علاقاته الإقليمية من منطلقين هامين هما : الأمن مقابل السلام ، أو الأمن مقابل الأمن ، متغافلاً عن الأرض ، وأن السلام مع الأنظمة (الديكتاتورية)^(١) العربية لا بد أن يكون من خلال الوسيلة التى يفهمونها ، وعبر عن ذلك بأن قال : « إن استعراضنا سطحياً لتاريخ الشرق الأوسط في السنوات الماضية ، يكفى للإثبات بأن العرب يتصارعون بحرص شديد لمبادئ سلام الردع »^(٢) .

ورغم ذلك فهناك رأى آخر يشير إلى كلا الرأيين ، وإن بدا بينهما الاختلاف ، فهو اختلاف ظاهرى ، وأن جوهر فكرهما واحد ، هو التوسع والاستيطان ، وفرض الإرادة والسيطرة الإسرائيلى على المنطقة ، إلا أن الاختلاف بينهما هو في استراتيجية أو أسلوب التنفيذ ، فبينما يتناول بيريز الموضوع بأسلوب ناعم مناور ، يتناوله ننتياهو بأسلوب مباشر متفطرس ، ويؤكدون من وجهة نظرهم بأن القرارات الرئيسية للاستيطان بل والتنفيذ كذلك تمت بواسطة حزب العمل أساساً .

من هذا المنطلق قد يكون من المناسب تناول كلا الفكرين فيما يتعلق بالأمن الإقليمى قبل أن نعرض الترتيبات الأمنية من وجهة النظر الإسرائيلية .

(١) هكذا يشير في كتابه في أكثر من موضع واضعاً الجميع في سلة واحدة دون روية أو بصيرة .

(٢) بنينامين ننتياهو : مكان تحت الشمس (عمان / الأردن : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، ١٩٩٦)

● رؤية شيمون بيريز^(١) :

إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر ، عصر الصواريخ أرض / أرض والقدرات النووية ، هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد ، وإذ نفذ الخطأ حثيثاً إلى القرن الحادى والعشرين ، نجد أن مفهوم « العمق الاستراتيجى » لم يعد له معنى . فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية . إن قصف إسرائيل عام ١٩٨١ المفاعل النووى العراقى ، ثم القصف الأمريكى بعد عقد من ذلك ، لم ينله الخطر النووى فى المنطقة ، بل منحنا فسحة وجيزة للراحة . واليوم نجد أن مساعى البحث والتطوير فى مجال القدرة النووية قد استؤنفت ولكن فى منشآت سرية سهلة الإخفاء هذه المرة . لقد علمنا العراق أن الحملات العسكرية الباهرة قد تؤدى إلى تدمير المفاعلات النووية ، ولكنها لا تستطيع اجتثاث إرادة حديدية أو نوايا شريرة . فالخرب فى أحسن الأحوال ترجى الأخطار ، وفى أحيان أخرى تفاقمها ليس إلا . إن إطاراً أمنياً إقليمياً متبادل النفع سيربز محدودية القدرة النووية ، خصوصاً أن المزيد والمزيد من البلدان يحصل على المعدات متنامية التطور . إن التحالف الإقليمى سوف يساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك الذى لا يلقى ولا يذر .

إن بنية نظام الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط سوف تتمحور على نمطين من الالتزامات المتبادلة : أمة / أمة (ثنائية ومتعددة) ، وأمة / منطقة . إن الترتيبات المباشرة ، أمة / أمة ستكون فى ذاتها ولذاتها بمثابة رادع للعدوان . وأن الواجبات التى يفرضها نظام الأمن الإقليمى ستساعد على فرض السلام ، ذلك لأن الإطار الإقليمى هو وحده الذى يسمح بتفكيك هياكل القوة ، ويعمل باتجاه نزع السلاح وفرض الرقابة على الأصابع الشغوفة بالزناد . إن البرنامج الإقليمى سيوفر نظاماً لجمع المعلومات حول النشاطات العسكرية ونقلها إلى كل الأطراف ، ولضمان استقرار طويل الأمد نستخدم نظام الأقمار الفضائية ، بالتعاون مع القوى العظمى .

إننا لا نهدف إلى إقامة نظام شبيه بحلف الأطلسى للدفاع بوجه عدو خارجى مشترك . فبعد بلوغ السلام ستنبثق المشاكل الأمنية الرئيسية فى الشرق الأوسط من انعدام الاستقرار فى

(١) شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد (عمان/ الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤) .

النظام والتخريب السياسي ، والنكوص إلى شبكة التصادمات الدينية والاثنية والاقتصادية ،
التي لا تقهر على ما يبدو . ونظام الأمن الإقليمي مصمم لمنع أية حرب يمكن أن تنشأ عن
خلل في الاتصالات ، ولزج النظام السياسي الجديد في تربة راسخة .

إن أحداث الثلاثينات تعلمنا ثلاثة دروس :

- الأول : منع المباغنة التكتيكية يتطلب أن نقيم هيئات رقابة مستقلة تتمتع بالصلاحية
والقدرة على التصرف عند الضرورة ، والترتيبات في سيناء ، حيث توجد قوة وساطة دولية تعمل
بموجب اتفاقات السلام المصرية/ الإسرائيلية يمكن أن نتخذ كنموذج في هذا الشأن .
والعوامل ذات الصلة بظروف معينة خاصة ، يجب أن تؤخذ طبعاً بعين الاعتبار أن هذه القوة
ستعمل على أساس ثنائي تحت إشراف النظام الإقليمي .

- الثاني : لحماية المنطقة أكثر من أية مباغنة تكتيكية وللقضاء على أية أعمال عدوانية
مفاجئة وهي في المهد ينبغي القيام بأعمال مراقبة روتينية ، وتقديم تقارير منتظمة إلى الدول
العظمى الصديقة . وتتضمن هذه التقارير معلومات تجمعها الأقمار الصناعية ، كما أشرنا
سابقاً . هذه الرقابة الواسعة على التحركات العسكرية هي البديل المنطقي عن مفهوم « العمق
الاستراتيجي » وستضمن التقارير ، على المستوى الاستراتيجي العام ، أعمال البحث
وال تطوير أيضاً .

- الثالث : في حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية مؤقتاً خلال نشوب أزمة ينبغي أن تكون
للمنطقة قوات تستطيع الرد على العدوان بصورة مؤثرة .

إن الوقت لم يحن بعد لتفكيك أسلحتنا^(١) وإعادة جنودنا إلى بيوتهم ، إننا لا نجري على
السقوط في سذاجة قادة الغرب بعد الحرب . إننا لا نستطيع على أية حال أن نؤسس لعملية
تدريبية بعيدة المدى من نزع السلاح المتقابل ، وذلك سيرسخ الثقة بين الأمم المتعاونة ويفرض
سلطة النظام الإقليمي .

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية والأمن الإقليمي ، فإن النظام الإقليمي المقترح سيتطور
بموازاة سير عملية السلام بطورها المرسومين . إن الأمن - أي منع الحرب وإقامة حدود

(١) ربما كان يشير إلى تفكيك السلاح النووي الإسرائيلي.

ثنائية آمنة - سيكون القضية المهيمنة في الطور الأول (الانتقال) . وستعكس الخطوط الجغرافية الاعتبارات الأمنية إلى جانب العوامل الديموغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية . ويصبح ذلك على اتفاقنا مع مصر ، واتفاقيتنا مع سوريا أواسط السبعينات ، وتطبق قضية الأمن أيضًا على خطة الحكم الذاتي مع الفلسطينيين ، التي تركز على جدول زمني لا على أرض مرسومة . وما لم تكن هناك حدود زمنية معينة فإن تدابير الأمن نفسها لا يمكن أن تصمد . وعلمتنا الدروس المريعة لحرب يوم الغفران ، فإن التدابير المؤقتة سرعان ما تنهار إذا لم تحل محلها بنود دائمة .

نخلص من ذلك إلى أن الرؤية التي طرحها بيريز تعد رؤية واضحة متكاملة ، غير أن دعوته الظاهرة للسلام تخفي استراتيجية توسعية راسخة تقوم على ضرورة استمرار الهيمنة على المنطقة ولكن بطرق أخرى يطرحها بيريز تتمثل في العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها . لقد زرع بيريز البذرة (الشرق أوسطية) ، ومضى وترك بعض الآليات الضعيفة التي تعثرت في الدوحة في نوفمبر ١٩٩٧ ، بعيدًا عن الحساس العربي ، وحتى الحساس الإسرائيلي .

● أما رؤية نتنياهو^(١):

لنبدأ بالسؤال الذي وجهه نتنياهو لنفسه : هل يمكن تحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط ؟

فإذا كانت السياسة العربية تميل في أساسها إلى العنف والكراهية ، وإذا كانت أنظمة الحكم العربية غارقة في الصراع الداخلي المستمر حول مسألة شرعية حكمها ، وإذا كان المجتمع العربي يضيق بغير العرب والمسلمين ، وإذا كانت الميول المعادية للغرب وللصهيونية متعمقة إلى هذا الحد في المجتمع العربي ، كيف يمكن مجرد التفكير بسلام دائم بين العرب أنفسهم ، ناهيك عن سلام بين العرب واليهود^(٢) ؟ ممكن ، ويمكن أيضًا ، لا يوجد سبب للاستغراب مثلما يوجد سبب اليأس .

(١) بنيامين نتنياهو : مكان تحت الشمس ، مرجع سابق .

(٢) لقد أعلن العرب أكثر من مرة ، آخرها كان في مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ ، أن العرب اختاروا السلام كخيار استراتيجي .

بناء على اتفاقيات السلام بين إسرائيل ، وكل من مصر والأردن ، وبناء على إمكانية توسيع هذه الدائرة لتشمل دولاً أخرى ، يمكننا تحقيق سلام في الشرق الأوسط ، ولكن في حالة معرفة أى نوع من السلام يمكن تحقيقه في هذه المنطقة .

في بادئ الأمر يجب أن ندرك أنه يوجد في العالم نوعان من السلام : سلام بين دول ديمقراطية وسلام مع دول ديكتاتورية . وطابع كل واحد من هذين النوعين يختلف عن الآخر في غايته ، وفقاً للميول وطرق تصرف أنظمة الحكم التي تتولى تطبيق هذا السلام .

بعد حديثه عن الديمقراطيات والديكتاتوريات بدأ في الحديث عن سلام الردع ، حيث قال : « لذا ففى إطار العلاقات مع مثل هذه الأنظمة ، يمكن تحقيق السلام القائم على الردع ، والطريق الوحيد لتحقيقه هي زيادة قوة الدول الديمقراطية وإضعاف قوة الدول الديكتاتورية . وهذه هي خلاصة الصعوبة في صنع السلام في الشرق الأوسط : إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة » . ولكن إصرار معظم العالم العربي على رفض مجرد التفكير وليس التطبيق بأى نوع من الديمقراطية في الوقت الذي يشهد انتشار الديمقراطية يمثل إشارة تحذير للديمقراطيين في الغرب ، لذا عليهم أن يستخلصوا الاستنتاج المطلوب ، وهو أن ما يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط حتى الآن هو السلام المبني على الردع .

بعبارة أخرى ، السلام في الشرق الأوسط يعنى السلام الذي يتحقق عن طريق الردع أو القوة . كما أن سياسة تزويد أسلحة غربية إلى الأنظمة العربية المعتدلة ، تخلق ترسانة ضخمة من الأسلحة الدمرة ، يستخدمها المتعصبون في المستقبل الذين قد يطيحون في يوم ما بالحكام الحاليين .

إن النتيجة الأكيدة والوحيدة لتجميع هذه الأسلحة هي تعزيز إيمان أعداء إسرائيل بأن الوسائل اللازمة لتدمير دولة اليهود موجودة فعلاً في العالم العربي ، وكلما تلقت الدول العربية مزيداً من الأسلحة ، كلما تعززت نظرية المتطرفين في العالم العربي ، بأن الشيء الوحيد الذي يؤخر انتصارهم على دولة إسرائيل هو الانقسام السائد حالياً بين العرب أنفسهم .

لذا ففى الشرق الأوسط يعتبر الأمن (قوة الردع المعتمدة على قوة الحسـم) هو العنصر الحيوى للسلام ولا بديل له : إذ أن السلام يتم عرضه بصورة معكوسة أحياناً ، وبخاصة عندما

تكون إسرائيل هي المقصودة . هناك من يقولون لنا باستمرار أن الأمن الحقيقي هو السلام ،
أى تحقيق سلام رسمى بيننا وبين جيراننا .

ورغم ذلك ، يوجد من يخلط بين السلام بين الديمقراطيات وبين سلام الردع ، ويقولون
لإسرائيل أن عليها أن تأخذ على عاتقها بعض الأخطار الأمنية من أجل السلام ، لأن السلام
كما يقولون لنا هو الأمن الحقيقي . لا يوجد تجسيد أفضل من هذا لوضع العجلة أمام
الحصان . وكما أسلفنا ، فإن السلام الممكن تحقيقه في الشرق الأوسط مع الدول الدكتاتورية
منوط قبل كل شيء بالأمن ، وليس العكس . فالسلام الرسمى بين إسرائيل وسوريا ، على
سبيل المثال ، الذى يشتمل على معاهدة سلام وفتح سفارات لا يضمن شيئاً في حد ذاته
وبخاصة الأمن .

بعد ذلك تناول نتياهو ترتيبات الأمن ، حيث قال :

من المرغوب فيه أن يتم توقيع معاهدات سلام تؤدي إلى إنهاء حالة الحرب الرسمية ،
لكن مثل هذه المعاهدات لا تزال غير قادرة على كبح جماح خطر اندلاع حرب جديدة في
المستقبل . لذلك يجب أن تشتمل أية تسوية سلمية في المنطقة على ترتيبات أمنية مفصلة .

ولا أقصد هنا المطالب الإقليمية فقط ، فوجود ترتيبات أمنية متفق عليها بين إسرائيل
والدول العربية ، مثل خط أحمر بين دمشق والقدس ، أو التزام كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر
عن المناورات العسكرية الكبيرة ، من شأنه تقليل خطر أن يؤدي التوتر ما بين إسرائيل ودولة
عربية إلى اندلاع حرب ، ويمكن أيضاً إنشاء مناطق فاصلة يحظر فيها حشد قوات عسكرية
كبيرة بالقرب من مناطق حدودية حساسة ، بحيث يتم نزع هذه المناطق الفاصلة من الأسلحة
الثقيلة مثل الدبابات والمدافع ، ويسمح لضباط من كلا الطرفين بالتجول فيها ، والتأكد من
الانفاق . وواضح أنه لدى تحديد حدود المناطق الفاصلة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفجوة
الكبيرة القائمة بين حجم إسرائيل وبين حجم الدول العربية المجاورة لها (كما يحق لإسرائيل
المطالبة بتقليص حجم الجيش السوري المرابط على حدودها) .

غير أن هذه الترتيبات كلها ، وبغض النظر عن مدى نجاعتها ، لن تكون كافية في يوم
ما يقرر فيه أعداء إسرائيل خرق المبادئ المتفق عليها والشرع في حرب ضدها .

لقد سبق أن أوضحنا أنه من الناحية العسكرية لن يكون الجيش الإسرائيلي قادراً على وقف هجوم وتجنيد الاحتياط بغية ضمان بقاء الدولة ، دون العمق الاستراتيجي المتوفر حالياً لإسرائيل . كما أن الضمانات الدولية لا يمكن أن تحل محل العمق الاستراتيجي (أو الارتضاع الاستراتيجي كما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية والجولان معاً) ، وكذلك وضع قوة دولية رمزية في هضبة الجولان ، لن يكون كافياً لحل هذه المشكلة بالطبع ، إذ لا توجد لمثل هذه القوة أية أهمية عسكرية ، أو قدرة على صد هجوم . وإذا قررت الدول العظمى استخدام قوة عسكرية كبيرة ، فمن المشكوك فيه أن تكون قادرة على إرسال القوات المطلوبة إلى المنطقة في الوقت المناسب . لقد أحسنت جولدا مائير في وصفها الضمانات الدولية بشأن إسرائيل عندما قالت : « حتى يأتوا الإنقاذنا ، لن نجدوا ما ينقذونه » . يمكننا إدراك مغزى وقيمة الضمانات الدولية ، مما جرى ويجري في الصومال والبوسنة .

على أية حال ، يجب أن يكون الدفاع عن إسرائيل بأيدي قواتها العسكرية فقط - قوات تكون مستعدة وقادرة على العمل في أي لحظة ضد أي غزو أو هجوم ، وبما أن السلام في الشرق الأوسط يرتكز أولاً وقبل كل شيء على « الأمن » ، يجب أن نوضح ما هي الحدود الآمنة بالنسبة لإسرائيل . واضح أن حدود ما قبل حرب الأيام الستة ، كانت حدود حرب وليست حدود سلام . إذاً فالسؤال الذي يحتاج إلى الإجابة هو « إلى أي مدى يجب توسيع هذه الحدود لتحقيق الأمن المطلوب لضمان بقاء السلام ؟

لقد رأينا أنه ليس المقصود إضافة عمق استراتيجي فقط ، وإنما السيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية ، الجدار الواقع للدولة من أي هجوم قادم من الشرق . وكما أوضحنا فإن إسرائيل ليست قادرة على التخلي عن السيطرة العسكرية على هذا الجدار ولا حتى عن هضبة الجولان ، التي تحمي شمال البلاد ، دون تعريض نفسها لخطر حقيقي في الحرب . لذا فلا يمكننا الحديث عن السلام والأمن الإسرائيليين ، وفي نفس الوقت نطالب بانسحاب إسرائيل إلى حدود غير قابلة للدفاع عنها .

إن المقارنة التي يحاولون إجراؤها بين الانسحاب من سيناء ونزعها من السلاح وبين الانسحاب من الضفة الغربية والجولان ونزعها من السلاح ، ليست ناجحة^(١) .

(١) لم يكتف بالمخالطة في المفاهيم ، بل يخالف كذلك في اتفاقية موقعة يتم تداول نصوصها بشكل علني ، فسيناء ليست منزوعة السلاح ، والقوات المحددة في الاتفاقية تزيد عما كان موجوداً فيها قبل عام ١٩٦٧ .

ولكى تصمد معاهدة السلام مع سوريا لسوقت طويل، لا يجوز لإسرائيل أن تتخلى عن مواقعها الدفاعية والاندازية الموجودة على الضفة مقابل ترتيبات أمنية هشة، تركز بشكل رئيسي على مناطق منزوعة السلاح ومقلصة القوات، يمكن إغراقها بقوات معادية في ساعات معدودة، كما أن استمرار سيطرة إسرائيل على مرتفعات الضفة الغربية فقط هو ما يمكن أن يعوضها عن عدم توفر العمق الاستراتيجي المطلوب للدفاع عن القدس والسهل الساحلي ضد عدوان عربي من الجبهة الشرقية القريبة جدًا من هذه الأهداف .

ويجب على إسرائيل أن تصر على الاحتفاظ بالأماكن التي ترى أنها ضرورية للدفاع عن وجودها . لأن مثل هذه السيطرة السيادية هي الضمان الوحيد لتحقيق أمن عسكري حقيقي، لا ينهار فيها لوغير الطرف الثاني نواياه .

إن وجود الأردن كمنطقة فاصلة مقابل تهديد كهذا من جانب العراق هو أمر حيوي بالنسبة لإسرائيل، لكنه ليس شرطًا كافيًا ولا بأي حال من الأحوال . إن تحويل الأردن إلى منطقة مواجهة بالإضافة إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية يعتبر كابوسًا استراتيجيًا، إذ لأول مرة قد تجد إسرائيل نفسها في مواجهة جبهة شرقية واديكالية، تتمتع بتواصل إقليمي من المضارب المظلة على السهل الساحلي، وحتى بغداد . وهذا هو الخطر الكبير الذي تنطوي عليه إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية .

إن دولة فلسطينية لا تشكل تهديدًا تكتيكيًا فحسب، إنما هي تهديد استراتيجي من الدرجة الأولى على دولة إسرائيل . وسيزداد الوضع خطورة إذا ما استخدمت الدولة الفلسطينية نقطة انطلاق لتوسع الإسلام الأصولي . إن الموضوع الذي يجب مناقشته والتفاوض بشأنه مع عرب الضفة الغربية هو مسألة صفتهم المدنية وليس مطالبتهم بالسيادة العربية على هذه المناطق الحيوية لمستقبل إسرائيل . إن موافقة الحكومة اليسارية في إسرائيل على إقامة دولة ثالثة بين الأردن وإسرائيل لن تسهم في إحلال السلام بين اليهود والعرب، إنما ستزيد حماس أولئك المتطرفين بين العرب لزيادة جهودهم الرامية إلى القضاء على إسرائيل .

كذلك الحال بالنسبة لطالبة العرب باسترجاع القدس، فهذا هو عرفات يعلن منذ سنوات عديدة، صبح مساء، أن السلام لن يتحقق طالما لم يرفع العلم الفلسطيني فوق المسجد الأقصى . ويعد اتفاق أوسلو، أخذ يعلن أن هدفه هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس في أسرع وقت ممكن . ولم ترفض الدول الغربية هذه المطالبات نهائيًا، حيث تضمنت

مشاريع السلام التي عرضتها حكومات هذه الدول حتى اليوم ، بنذاً يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من رفع علمها في المدينة بشكل عام ، في الجزء المسمى بأجهزة الإعلام الغربية « القدس الشرقية العربية » . لا يوجد شيء خاص بالعرب فقط ، في القدس الشرقية ، فهذا الجزء من المدينة يضم الحى اليهودى الذى استطاع الجيش الأردنى احتلاله في عام ١٩٤٨ . ونظراً لأهمية القدس بالنسبة للشعب اليهودى ، والحقائق التى نشأت في المنطقة بعد بناء الأحياء اليهودية الجديدة بعد تحرير المدينة عام ١٩٦٧ . لم تعد فكرة تقسيم القدس من جديد واردة في الحسبان . يجب على إسرائيل في إطار اتفاقية سلام مع العرب ، أن تضمن حرية وصول المسلمين الذين يريدون الصلاة أو الزيارة إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ، ولكن لا يجوز لها أبداً أن توافق على أية مساس بالمكانة السيادية في المدينة وقدرتها على إبقاء القدس مدينة مفتوحة وموحدة تحت حكم إسرائيل . يجب على إسرائيل استغلال أول فرصة تتاح لها لتأكيد رفضها المطلق للبحث في مسألة السيادة على القدس ، بهدف ضمان سيادتها الوحيدة على العاصمة الأبدية للشعب اليهودى .

غير أن الأسوأ والأخطر من هذا كله كانت موافقة حكومة اليسار الإسرائيلية في عام ١٩٩٤ على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على قطاع غزة ورأس الجسر في أريحا ، ممهدة بذلك لتوسع سلطة المنظمة إلى بقية الضفة الغربية . إن الأنظمة العربية التى تملك مساحات كبيرة من الأرض تبلغ ٥٠٠ ضعف مساحة إسرائيل ، يتوجب عليهم الآن تقديم تنازل ضئيل مقابل التنازلات الكبيرة التى قدمها اليهود للمرة الأولى في تاريخهم الذى امتاز بالاحتلال وعدم المعاناة . يتوجب على العرب التخل عن مطالبهم الإقليمية . ومن أجل السلام أيضاً يطلب منهم أيضاً التنازل عن أربعة أجزاء من عشرة آلاف جزء (٠,٠٠٠٤) من المناطق الواسعة التى يسيطرون عليها . وهذا التنازل يجب أن يكون عن منطقة الضفة الغربية ، قلب الوطن القومى اليهودى ، والسور الواقعى لدولة إسرائيل ، والتى تشكل استمراراً للجدار الواقع في هضبة الجولان .

يدعى الكثيرون بأنه إذا احتفظت إسرائيل بهذه المنطقة ربما تحقق الأمن الذى توفره لها مساحة هذه المنطقة ، لكنها ستكون مضطرة في نفس الوقت لتحمل أعباء وجود عدد كبير من الناس المعادين لها . لذلك يجب على إسرائيل إيجاد طريقة لتخفيف عداء هؤلاء السكان العرب الذين سيقون تحت سيطرتها دون التنازل عن المنطقة التى تعتبر حيوية لوجودها .

إن الشرط الذى لا بد منه ، لإبعاد خطر الإرهاب القادم من غزة ومن أماكن أخرى فى البلاد ، هو إعادة منح حرية العمل للجيش الإسرائيلى وقوات الأمن بحيث تشمل إمكانيات غير محدودة للعمل الوقائى والمطاردة والاستخبارات التى بدونها لا يمكن محاربة الإرهاب . يجب الاعتراف بالأهمية البالغة للأخطار التى تهدد وجود إسرائيل بالذات ، والكامنة فى تحلى إسرائيل عن مناطق الجولان والضفة الغربية .

فى الواقع ، لم تبق صلاحيات سيادية لم تسلم لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المرحلة الأولى من اتفاقيات أوسلو . وأن تطبيقاً مماثلاً لبقية مراحل الاتفاقيات فى بقية أجزاء الضفة الغربية سيؤدى حتماً إلى انسحاب كامل إلى خطوط عام ١٩٦٧ ، الأمر الذى سيعرض إسرائيل لأخطار جسيمة تهدد وجودها . لذا يجب ألا نسمح بأن يكون اتفاق غزة وأريحا أولاً سابقة لتسويات أخرى فى الضفة الغربية . يجب إعادة العمل بمقتضى السياسة التى تبنتها كافة الحكومات حتى عام ١٩٩٢ ، أى تحقيق تسويات تبقى بأيدى إسرائيل المسئولة الأمنية ، وتحول دون قيام سيادة عربية فى الضفة الغربية ، وفى نفس الوقت تمكن السكان العرب ، من إدارة شئون حياتهم اليومية بأنفسهم فى إطار حكم ذاتى . إن الحكم الذاتى لا يعنى دولة ، إنه نوع من نظام حكم داخل يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شئونها تحت سيادة شعب آخر . يختلف الحكم الذاتى عن الاستقلال ببقاء عدة صلاحيات معينة بأيدى الحكومة السيادية ، وعلى رأسها السيطرة المطلقة على حدود الدولة والأمن الداخلى والعلاقات الدبلوماسية مع دول أخرى . غير أنه فى إطار اتفاق الحكم الذاتى الذى وقعته حكومة رابين مع الفلسطينيين، سلمت كل هذه الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية ، لذا فالاستنتاج الحتمى لما تسميه حكومة رابين « حكماً ذاتياً » هو دولة . لذا يتوجب علينا رفض هذا النموذج المزيف للحكم الذاتى ، وعدم تطبيقه فى مناطق الضفة الغربية التى يجرى التفاوض بشأنها الآن والعودة إلى نظرية الحكم الذاتى . كيف يمكننا تحقيق توازن عملى بين مطلبى الأمن لليهود والحكم الذاتى للعرب ؟

إن المتطلبات الأمنية الإسرائيلية وحاجة العرب لإدارة حياتهم اليومية يمكن تقسيمها حسب طبيعة الأرض تقريباً . فالجيش لا يقيم منشآته داخل مراكز المدن ، ولا يجرى تدريباته فى المناطق البلدية باستثناء حالات تقع فيها مفترقات أو مناطق مسيطرة داخل حدود البلديات

إن الدفاع الإسرائيلي يعنى أولاً وقبل كل شيء السيطرة على المناطق المفتوحة . وبالطبع تنطبق هذه الأقوال على الدفاع ضد غزو خارجي من قبل قوات عسكرية نظامية ، وليس في إطار مقاومة إرهابيين قادمين من داخل المنطقة ، الأمر الذي يتطلب الوصول إلى أية نقطة بحرية . يمكن تطبيق الحكم الذاتي على السكان العرب في مناطق التجمع السكاني العربي وعدم تطبيقه على المناطق قليلة السكان ، بحيث تفسم هذه المناطق ضمن مناطق الأمن الإسرائيلية التي اتفق بشأنها مبدئياً في كامب ديفيد والتي اعترفت بها اتفاقيات أوسلو أيضاً .

مفهوم أنه بمقتضى نظرية منظمة التحرير الفلسطينية من المقرر أن تكون الضفة الغربية منطقة متصلة واحدة وحكم عربي فلسطيني لمنطقة معظمها خال من السكان باستثناء مستوطنات ومنشآت عسكرية تكون موزعة كجزر معزولة بحيث يصبح بالإمكان خلق هذه الجزر وإبعادها نهائياً لدى إقامة الدولة الفلسطينية على كل المنطقة، حتى الخطر الأخضر ، وفعلاً لن تكون هناك أية قيمة عسكرية ، لشركات متفرقة هنا وهناك كجزر متباعدة في أحد المحيطات ، إذ أنه لكي تستطيع الدفاع عن منطقة يجب أن تتوفر حرية الحركة في المنطقة كلها . يجب أن لا توافق إسرائيل ولا بأي حال من الأحوال على وضع يقضى بأن تراقب قوات الجيش الإسرائيلي ما يجري في المنطقة ، من وراء الأسلاك الشائكة المحيطة بمعسكراتها المغلقة دون أن تكون لديها القدرة على العمل والتدخل . إن إسرائيل ملزمة بضمان سيطرتها الحتمية على المناطق الحيوية لصد أي هجوم من الشرق ، وهذا يعنى السيطرة الكاملة على غور الأردن وعلى المحاور المؤدية إليه من وسط البلاد ، والسيطرة على ظهر الجبل والاحتفاظ بمنشآت عسكرية حيوية في أماكن ذات استراتيجية في الضفة الغربية ، كما أن فكرة وضع قواعد عسكرية ومنشآت إنذار مسبق إسرائيلية لمدة غير محدودة ، في المناطق التي ستكون تحت سيطرة فلسطينية جزئية ليست مناسبة على المدى البعيد . لذا يجب على إسرائيل منع إقامة أية سيادة أجنبية على الضفة الغربية .

يجب على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية أي السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي الإسرائيلي . ودون هذا الحوض ستواجه إسرائيل مشكلة خطيرة تهدد وجودها بصورة لا تقل عن مسألة الأمن العسكري ، ومفهوم أن إحضار مئات آلاف الفلسطينيين إلى المنطقة وإسكانهم في غرب

السامرة ، سيزيد من هذا الخطر . لذا يجب الحيلولة دون تحقيق هذا الأمر الذى من شأنه خلق مشاكل إضافية خطيرة . يجب على إسرائيل أن تحتفظ لنفسها بحق المراقبة الديمغرافية ، فهى منظمة التحرير الفلسطينية تعلن صراحة عن نيتها إغراق الضفة الغربية بأكثر من مليون لاجئ إضافي كما يجب على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرتها على المعابر الحدودية لمنع دخول أعداد كبيرة من السكان المعادين لإسرائيل ، ويجب عليها أيضًا العودة إلى مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن التى يتواجدون فيها حاليًا في لبنان وسوريا والأردن وغيرها . وإذا لم تصر إسرائيل على تطبيق هذه المبادئ ، ستجد نفسها في غضون بضع سنوات تواجه طلبًا عربيًا بالعودة إلى مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ ، بغية حل المشكلة السكانية التى ستنشأ في مناطق الضفة الغربية وغزة . إن الدمج بين الإصرار على الاحتفاظ بمناطق أمنية واسعة والاحتفاظ بصلاحيات مركزية في كل منطقة يعتبر المفتاح للدفاع طويل الأمد عن وجود إسرائيل . وهل سيقبل العرب الفلسطينيون بالحكم الذاتى ، كما هو مقترح هنا ؟ سيقبلونه إذا أدركوا بأن إسرائيل لن توافق أبدًا على السماح لهم بإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية .

وفي نهاية الأمر، نقول أن الفرق الرئيسى بين نظرية اليسار الإسرائيلى وبين النظرية الواردة هنا ، هو كما يلى : يؤمن اليساريون^(١) بأن السلام سيتحقق عن طريق تقزيم إسرائيل ووضوحها لمعظم املاءات العرب ، في حين نؤمن نحن بأن السلام سيتحقق عن طريق تعزيز قوة إسرائيل ، من خلال تمسكها بخطط الدفاع الحالية والإصرار على حقوقها ، وفي حين أن اليساريين يريدون دولة وليس حكمًا ذاتيًا ، نريد نحن حكمًا ذاتيًا بدلاً من دولة ، كما أن الفرق بيننا ينبع من مبادئ أساسيين ، هما : نحن نؤمن بضرورة توسيع الاستيطان اليهودى وليس العربى ، وزيادة الهجرة اليهودية ، وليس تحقيق فكرة العودة الإسرائيلىة ، وتعزيز قوة الجيش الإسرائيلى بدلاً من الاعتماد على جيش من المخربين ليدافع عنا .

نستطيع تلخيص البديل الذى ننادى به بكلمتين « تقوية الصهيونية » ، فقد كانت قوة الصهيونية وثباتها ، أى دولة إسرائيل ، دائمًا وأبدًا المفتاح الحقيقى للسلام مع العالم العربى . وهكذا فإن إسرائيل قوية ، هى فقط القادرة على التوصل إلى تسويات حقيقية مع العرب ،

(١) يقصد نتائهاو باليساريين ، حزب العمل الإسرائيلى .

لكن ليست إسرائيل والدول العربية فقط ، هي المستولة عن إحلال السلام الدائم في منطقتنا ، إذ توجد أهمية بالغة أيضًا للمساعدات السياسية والاقتصادية من جانب الدول الغربية لتحقيق مثل هذا السلام عمليًا . يجب على العالم العربي أن يعلن بصورة لا تقبل التأويل أن قرارات الأمم المتحدة التي مضى وقتها والمتعلقة باللاجئين أصبحت ملغاة ، وعليه أن يضع الفلسطينيين والعالم العربي أمام الأمر الواقع . إن الظروف تتغير مع الزمن ويجب على العرب أن يدركوا بأنه لا يمكنهم إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء كلما أرادوا ذلك . لذا يجب أن تكمل على أية حال المسيرة التي بدأتها الأمم المتحدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي ، وأن تلغى كافة القرارات المعادية لإسرائيل ، التي اتخذتها هذه المؤسسة الدولية خلال الحرب الباردة .

إن كل هذه الإجراءات تشكل في الواقع مشروع سلام واحد يتألف من ثلاثة عناصر ، هي :

- اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية ، بما فيها تحديد رسمي للحدود بينها وتسويات سلمية .

- تقديم مساعدات دولية من قِبَل بقية دول العالم .

- اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين ، لتحديد فيها كيف يمكن أن يعيش العرب واليهود معًا ، ويتم الاتفاق على مسائل الحكم الذاتي والأمن .

وكل واحد من هذه العناصر الثلاثة يتطلب بلورة صيغة دقيقة ومفصلة تأتي نتيجة لمفاوضات متعمقة .

إن محاولة تحقيق سلام بين إسرائيل والعرب يجب أن تشمل علاوة على مسألة الأراضي المختلف عليها العناصر الآتية : معاهدات سلام رسمية بين الدول العربية وإسرائيل - ترتيبات أمنية مع الدول العربية تحمي إسرائيل من أي هجوم ، وتمكن الأطراف من التأكد بأن الاتفاقيات تنفذ نصًا وروحًا - تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل - وقف الدعاية اللاسامية واللاصهيونية الرسمية في المدارس ووسائل الإعلام في الدول العربية - هيئة دولية تمنع بيع أسلحة ووسائل قتال غير تقليدية لأنظمة الحكم المتطرفة في الشرق الأوسط - مشروع دولي لتوطين اللاجئين وتعاون إقليمي لتطوير

مصادر للمياه وحماية الطبيعة والبيئة . هذا هو الطريق لتحقيق سلام بيننا وبين العرب في الشرق الأوسط. في الشرق الأوسط يتقدم الأمن على السلام ومعاهدات السلام ، وكل من لا يدرك هذا سبيل دون أمن ودون سلام . وفي نهاية الأمر محكوم عليه بالفناء . لذا فإن الطريقة الرئيسية لمنع أو إبعاد اليوم الذى ستملك فيه الدول العربية وإيران القدرة على تدمير المدن الإسرائيلية (ومدن دول أخرى) بضغطة زر ، هى فرض حظر شديد وشامل على تزويد الوسائل والمعلومات التكنولوجية النووية لأنظمة حكم دكتاتورية في الشرق الأوسط ، وتطبيق هذا الحظر عن طريق فرض عقوبات مشددة على الدول التى تخرقه . إن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة القادرة على تطبيق مثل هذا النهج العقابى .

٤ - الرؤية العربية :

للدول العربية نظام مؤسسى يجمعها منذ عام ١٩٤٥ ، وهى الجامعة العربية بما يتبعها من أجهزة متخصصة تغطى جميع الأنشطة والعلاقات العربية ، ويأتى فى مقدمتها اتفاقية الدفاع المشترك .

ورغم ما تعرضت له الجامعة العربية من أنواء عاصفة على مدى أكثر من نصف قرن ، إلا أنها ما زالت صامدة ، وقد أضيف إليها تجمعين عربيين آخرين قد يقويان من عضدها وهما مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ، إلا أنها تتعرض منذ حرب الخليج الثانية لأشرس هجمة واجهتها على الإطلاق ، تبغى هذه المرة هدمها وليس إضعافها ، وكذلك بغية الهيمنة على المنطقة من خلال مجموعة من الترتيبات الأمنية والاقتصادية فى إطار نظام بديل جديد « شرق أوسطى » ، بدأت ارهاصاته ببداية مسيرة السلام فى مدريد من خلال آليتين رئيسيتين متوازيتين ، هما : المفاوضات الثنائية ، والمفاوضات متعددة الأطراف .

لقد وافق العرب على الانضمام لهاتين الآليتين من منظور اختيارهم للسلام وكخيار استراتيجى ، إلا أن الجانب الآخر يبدو أن له خيار آخر وهو ما أدى إلى توقف المسيرة كلية ، ومنها هاتين الآليتين ، وفيها يلى نستكمل ما سبق أن تناولناه عنها إلى أن توقفا ، والأكيات العاملة فى الوقت الحالى .

الآلية الثنائية :

وهي تتعلق بالدول الحدودية بين إسرائيل ، ويتم من خلالها الاتفاق على الترتيبات الأمنية بين إسرائيل وكل طرف عربي على حدة بالنسبة للمسائل الأمنية على جانبي الحدود ، في إطار التطبيع السياسي بين البلدين .

وفي هذا السياق تنظم معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية ، معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية ، الترتيبات الأمنية بين كل من البلدين وإسرائيل ، بينما يتعذر تنفيذ إعلان المبادئ واتفاقية أوسلو بين فلسطين وإسرائيل . أما سوريا ولبنان فلم يتوصلا إلى اتفاق بعد مع إسرائيل .

المسار السوري/ الإسرائيلي :

توقفت الاتصالات نهائياً على هذا المسار ، خاصة بعد وصول نتنياهو للحكم عام ١٩٩٦ ، وعدم اعترافه بما تم التوصل إليه بين حكومة شيمون بيريز السابقة وبين سوريا ، والرغبة في بدء المحادثات من نقطة البداية ودون شروط مسبقة ، بيد أن سوريا ترفض ذلك وتعلن رغبتها في مواصلة المحادثات من النقطة التي انتهت عندها ، والتي تم الاتفاق فيها على حلول لمعظم المشكلات العالقة بين البلدين ، حيث لم يكن معلقاً سوى عدد محدود من النقاط كانت في طريقها إلى الحل ، ورغم توقف هذه الآلية ، إلا أننا سنعرض ما انتهت إليه المحادثات المتوقفة حالياً .

تحددت استناداً إلى أوراق العمل التي قدمها الطرفان ثلاث قضايا رئيسية للتفاوض ، هي :

● الانسحاب : وقد قبلت إسرائيل مبدأ الانسحاب من الجولان دون أن تحدد نطاقه أو مداه الزمني ، وتضغط سوريا في اتجاه انسحاب كامل خلال فترة زمنية قصيرة .

● العلاقات : تضغط إسرائيل باتجاه علاقات سلام كاملة ، وتقبل سوريا ذلك ، لكن إسرائيل تربط مدى الانسحاب بمدى العلاقات ، بينما تقرر سوريا أن السلام الكامل يرتبط بالانسحاب الكامل .

● الأمن : هناك خلافات حادة حول ترتيبات الأمن في الجولان ، بحيث تحولت هذه القضية إلى عقدة حقيقية في مسار المفاوضات بين الطرفين .

ولقد أوضحت تطورات التفاوض على هذا المسار بشأن الأمن أن إسرائيل تضغط في اتجاه الحصول على أكثر ترتيبات الأمن شمولاً وفاعلية ، قبل أن تقرر الانسحاب من الجولان ، وأنها تبعاً لما يعبر عنه مسئولوها رسمياً ، لن تقدم على الانسحاب دون ضمانات أمنية كافية . أما سوريا فقد أعلنت أنها تقبل ترتيبات أمن ملائمة في الجولان ، لكنها لا تقبل بالصيغ الإسرائيلية الواسعة التي تستند على منطق « أنه لا بد من منطقة أمنية جديدة لحماية المنطقة الأمنية الأولى ... وهكذا » .

إن تعقيدات هذه المسألة قد أدت إلى اتفاق كل من سوريا وإسرائيل على عقد محادثات عسكرية على مستوى رفيع (رؤساء الأركان) في واشنطن ، ووضع خلال هذه المحادثات التي عقدت في ديسمبر عام ١٩٩٤ ، وجود تباين واسع في وجهات نظر الطرفين ، فهناك اتفاق عام على استناد ترتيبات الأمن على المناطق منزوعة السلاح على الحدود ، وإقامة مراكز للإنذار المبكر تسمح بمراقبة التحركات ، وآلية للإشراف على هذه الترتيبات ، ربما من خلال قوات مراقبة وفصل أمريكية . لكن كانت هناك خلافات حول مطالب إسرائيل بحدود ترتيبات الأمن إلى المنطقة المجاورة للجولان في العمق السوري (مناطق أمنية) ، والاحتفاظ بنقاط مراقبة على الهضبة . وحول رؤية سوريا الخاصة بإيجاد ترتيبات أمن متوازنة ومتبادلة على جانبي خط ٤ يونيو ١٩٦٧ وقصرها على الجولان من الجانب السوري ، مع عدم طرح أفكار تمس السيادة السورية على الهضبة ، أو الاقتصر في تناول مسألة القوة العسكرية العامة على خفض القوات دون خفض الأسلحة ، وعدم تجاهل أسلحة الدمار الشامل . ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا ، وإن كانت تصورات كل طرف قد أصبحت أكثر تحديداً بالنسبة للطرف الآخر^(١).

المسار اللبناني / الإسرائيلي :

تتسم قضايا الأمن على هذا المسار بالتحديد الشديد ، وإن كانت لا تخلو من تعقيدات ، إضافة إلى وجود ضغوط شديدة على إسرائيل في اتجاه إنهاء مشكلة احتلال جنوب لبنان المتمثل في عمليات المقاومة المسلحة المستمرة ضدها ، والتي تصل أحياناً إلى إطلاق صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل ، غير أن لهذا المسار مشكلاته الأساسية أيضاً ، ومنها ارتباطه

(١) محمد عبد السلام : التفاعلات العسكرية في الصراع العربي / الإسرائيلي (القاهرة : التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥) .

بالمسار السوري/ الإسرائيلي ، ليس بفعل الارتباطات والضغط السياسية المتضمنة في العلاقات الخاصة بين سوريا ولبنان ، وإنما كذلك بفعل الواقع العسكري والاستراتيجي . وقد تمثلت مواقف إسرائيل الأولى على هذا المسار في أنه لا توجد مشكلة حدودية بينها وبين لبنان ، مع ضرورة البقاء في تشكيل لجنة عسكرية مشتركة (كخطوة أولى بين الطرفين) تهدف إلى تحقيق تقدم في المجال الأمني سيؤدي إلى إحراز تقدم على المستوى السياسي . وتبعاً لذلك فإن مشكلة إسرائيل في جنوب لبنان تبعاً لتوجهاتها ، أمنية تتطلب انسحاب القوات السورية والمليشيات ، أو نزع سلاح الأخيرة ، مع إقامة ترتيبات أمنية في المنطقة الحدودية .

وقد تطورت بعض محاور هذه المواقف مع تطور عملية التفاوض بقبول إسرائيل الانسحاب ، ولكن بعد قيام الحكومة اللبنانية بالسيطرة على الجنوب ، والتوصل إلى ترتيبات أمن مشتركة ، وقد استمر الموقف اللبناني في التركيز على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي ، وامتناع إسرائيل عن التدخل في قضايا أمن لبنان ، ثم التفاهم حول الترتيبات العسكرية بعد ذلك . وقد حاولت إسرائيل طوال سنوات حول مشكلة أمنها في جنوب لبنان عن طريق قواتها المسلحة ، لاسيما إزاء حزب الله دون جدوى ، وقد استمرت سوريا ولبنان في المقابل بالضغط على إسرائيل عن طريق المقاومة المسلحة . وعلى أية حال فإنه ليس لقضية الأمن التي تبدو وكأنها مشكلة أولويات فقط بين إسرائيل ولبنان طابعاً مستقلاً يرتبط بمساوها الخاص ، فهي ترتبط بمسار آخر .

المسار الفلسطيني/ الإسرائيلي :

ينظم إعلان المبادئ واتفاقيات أوسلو الترتيبات الأمنية ومراحل الانتشار المختلفة وتوقيتاتها ، مع ترك بعض الموضوعات لمحادثات المرحلة النهائية مثل قضية القدس والملاجئين . غير أن حكومة نتنياهو أوقفت عملية الانتشار ، وبدأت المساومة بغية كسب الوقت حتى يمكنها استكمال فرض الأمر الواقع من خلال طرح جديد يطرح تأجيل عملية الانتشار والدخول مباشرة في محادثات المرحلة النهائية ، وهو ما يعني إخضاع كل ما تم الاتفاق عليه في أوسلو للتفاوض مرة ثانية ، وتأجيل الانتشار لسنوات طويلة حتى يمكن الاتفاق على جميع المشاكل ، خاصة المستعصى منها ، مثل القدس ، ثم عادت إسرائيل تطرح في ديسمبر ١٩٩٧ إعادة انتشار محدود ، تراوح من ٨ - ١١٪ من مساحة الضفة الغربية ، وهو ما ترفضه السلطة الوطنية الفلسطينية ، وما زالت الجهود تبذل في محاولة لإعادة تنشيط هذا المسار .

ترتبط قضايا الأمن الإقليمي المتصلة بالصراع العربي / الإسرائيلي بلجنة المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بضبط التسلح والأمن الإقليمي . فهذه اللجنة تعتبر من أهم الأطر التي يجري فيها التباحث والتفاوض بين الدول العربية وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية مع حضور دولي حول تلك القضايا ، ولكنها ليست الإطار الوحيد بهذا الشأن ، فكثير من القضايا الأمنية الهامة تطرح من خلال الاتصالات الثنائية بين الدول أو داخل المنظمات الدولية ، أو في إطار التعامل مع توجهات عالمية عامة تتصل بإدارة التعامل مع الاتفاقيات الدولية التي تتم صياغتها ، أو مراجعتها ، أو مدسرياتها . إلا أن أهمها تعكس مع ذلك كافة الاختلافات والاتفاقات ، ومدى ما تم إحرازه من تقدم بين الدول العربية وإسرائيل على صعيد الأمن .

لقد عقدت اللجنة العديد من الدورات لمجموعة العمل الخاصة بها حتى الآن ، كما عقدت لقاءات مختلفة أخرى عبر مسار عمل اللجنة . لا تقل تلك الاجتماعات أهمية عن الجلسات العامة . وقد عانت اللجنة خلال جولات انعقادها من عدة مشكلات هيكلية فرضت حالة جهود نسبي على عمليات التفاوض داخلها ، وأدت إلى استمرارها في التداول حول قضايا إجرائية لفترة طويلة ، فقد كان ثمة ربط دائم بين حدوث تطورات أساسية على مستوى المفاوضات في المسارات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف ، وأدى ذلك إلى رفض سوريا ولبنان منذ البداية المشاركة في أعمالها ، طالما لم يحدث تطور ملموس على المستوى الثنائي . ومنذ الجولة الأولى ظهرت بوادر ربط آخر بين مسار العملية السلمية وترتيبات الأمن في شكل تيارين عريضين تبلورا بوضوح ، يستند كل منهما على منطق خاص كالتالي :

● الأول : يرى أن الحل السياسي يجب أن يسبق الترتيبات الأمنية والتسليحية ، وبالتالي يجب أن تسير المفاوضات بخطى صغيرة ، وتبعا لوجهة نظر إسرائيل - التي تتبنى هذه المقولة - يجب التركيز على إجراءات بناء الثقة مثل الاتصالات وتبادل المعلومات والترتيبات فيها يتصل بالقوات المسلحة .

● الثاني : يرى أنه لا يوجد تعارض بين التعامل مع إجراءات بناء الثقة والبدء من البداية في التعامل مع قضية الحد من التسليح . فالحل السياسي وترتيبات الأمن يجب أن يتوازيا . وقد تطور هذا التيار الذي تتبناه مصر والدول العربية مع تطور العملية السلمية باتجاه التأكيد على أنه لا يمكن إقامة السلام بدون إقامة نظام للحد من التسليح ، أو تجاهل القضايا المحددة المتصلة بأمن المنطقة .

وقد كان من المفترض - حسبنا تم الاتفاق عليه في اللجنة - أن يتم السير في اتجاه إجراءات بناء الثقة بالتوازي مع طرح قضايا التسليح المرتبطة بها . لكن أعمال الدورات المختلفة ، خاصة دورات عام ١٩٩٤ الثلاث ، تشير إلى أنه تم التغوغل لمسافات بعيدة في مسألة إجراءات بناء الثقة دون أن يتوازي ذلك مع تناول قضايا التسليح . إلا أن هذه القضايا الأخيرة ، لاسيما قضية قوة إسرائيل النووية ، قد أصبحت تطرح بوضوح وبإصرار كبير من الجانب العربي ، بما أدى إلى تصاعد حدة الجدل حول قضية الأولويات داخل اجتماعات اللجنة . فلقد كانت الأطراف العربية قد قبلت منذ البداية تنشيط التباحث حول إجراءات بناء الثقة في إطار محددات معينة ، إذ تم التأكيد على أن الالتزام بها بشكل منظم وفعلي سوف يتم - في معظم الحالات - بعد إقرار التسوية ، كما أنها يجب أن تكون عامة واختيارية ولا ترتب التزامات سياسية ، أو تلزم من لا يريد الانضمام إليها .

أما على مستوى قضايا ضبط التسليح في الشرق الأوسط ، فقد بدأ الأمر معقداً منذ الجولة الأولى عام ١٩٩٢ . فقد رفضت إسرائيل في البداية الحديث عن المسألة النووية - التي تمثل جوهر هذه القضايا من وجهة النظر العربية - ثم قبلت الحديث عنها في الجولات التالية مطالبة بترك هذا الأمر يمر بهلوه ، مع تقديم تأكيدات غير محددة بأن كل أنظمة التسليح الإسرائيلي سيكشف عنها وتخضع للتفاوض في الوقت المناسب ، وقد استمر الضغط المصري والعربي في نفس الاتجاه ، خاصة مع تقدم عملية السلام ، وبقي الموقف الإسرائيلي على ما هو عليه ، وأكدت الوفود العربية تمسكها بموقفها إزاء ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية ، وانضمام إسرائيل لاتفاقية منع الانتشار النووي وقبولها وضع منشآتها تحت التفطيش والرقابة الدولية ، بينما أعادت إسرائيل طرح مواقفها المشار إليها ، مع

الحديث عن إعطاء أولوية لتخفيض حجم الجيوش العربية وتسليحها التقليدى . وفى تونس أكد رئيس الوفد الإسرائيلى أن بلاده ترفض اتخاذ أى خطوات عملية فى مسألة تجريد الشرق الأوسط من الأسلحة غير التقليدية قبل التوصل إلى سلام شامل . ولذلك لم يحدث تقدم هام فى مجال التفاوض حول قضايا التسليح ، وإن كانت بعض القضايا الفرعية الخاصة به كمسألة الشفافية ، ونظم التفتيش والرقابة على التسليح قد نوقشت باهتمام .

بدأت فكرة إعلان إصدار المبادئ حول ضبط التسليح والأمن فى الشرق الأوسط فى الظهور منذ دورة الدوحة ، ليعبر عن رؤية الأطراف المتفاوضة لقضايا التسليح والأمن فى المنطقة ، وكان التوجه الأساسى بشأنه هو أن يتم اعتباره ضمن القضايا طويلة المدى ، وليست العاجلة . رغم أنه يتضمن فى ثنائه أموراً يمكن معها اعتباره اتفاقية ، وقد طرح فى الدوحة متضمناً شقين :

● الأول : يؤكد على مبادئ عامة أمنية ذات مضمون سياسى أو استراتيجى وليس عسكرياً تركز على الاعتراف بالتبادل بالمصالح الأمنية لكافة الدول ، وعدة خطوات اعتبرها الوفد الإسرائيلى « إجراءات بناء ثقة » .

● الثانى : يركز على عدد من المبادئ العامة ذات الطابع الأمنى / العسكرى ، تتصل بتحقيق توازن عسكرى بين دول المنطقة وإزالة كافة أسلحة التدمير الشامل ، وما إلى ذلك .

ولقد أثار الإعلان خلافات حادة ، ثم أعيد طرحه أكثر من مرة بعد إدخال العديد من التعديلات عليه . ولم يصدر الإعلان بعد أن تحفظت وفود معظم الدول العربية عليه بصيغته المطروحة التى لا تتضمن قضية نزع سلاح إسرائيل النووى ، وقد وضع خلال دورة تونس أن الوفد الأمريكى لم يكن متحمساً لممارسة أى نوع من الضغط على إسرائيل لحملها على تعديل مواقفها .

وهكذا فرغم أن التفاوض حول قضايا الأمن الإقليمى فى لجنة ضبط التسليح شهد تطورات هامة على مستوى إجراءات بناء الثقة ، إلا أنه اتسم بالجمود على مستوى التعامل مع التسليح بسبب مشكلة أسلحة إسرائيل النووية التى برزت بوضوح على جداول الأعمال ، وهو ما أدى إلى توقف هذه الآلية نهائياً .

الآلية الموازية (غير الرسمية) : Track-2^(١)

وهي مُشكّلة من مجموعة من الخبراء غير الرسميين من كل دولة (وإن كانوا يقومون بالتنسيق بطريق غير مباشر مع حكوماتهم) ، يهدف الاجتماع في الفترات بين الاجتماعات الدورية ل Track-1 ، بغية بحث بعض الموضوعات الفنية وإعدادها للتمهيد لاجتماعات ل Track-1 ، وقد استمرت هذه الآلية في الاجتماعات البينية خلال عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، غير أنها اصطدمت هي الأخرى بالمحاولات الإسرائيلية للدفع في اتجاه ضبط التسليح وإجراءات بناء الثقة مع استمرار استبعاد أسلحة التدمير الشامل ، خاصة النووية ، التي تملكها إسرائيل ، ومن ثم فقد توقفت هي الأخرى .

الآلية الموازية - غير الرسمية (المختلطة) : Track 1+1/2^(٢)

وقد شكلت اعتباراً من نوفمبر ١٩٩٦ كبديل لتوقف Track-1,2 ، وهي مكونة من الخبراء غير الرسميين ، وبعض المسؤولين الرسميين من كل الدول المشاركة ، ولكن بصفتهم الشخصية ، وذلك في محاولة للحفاظ على استمرار القنوات مفتوحة ، وهي الآلية التي ما زالت مستمرة حتى الآن ، وإن كانت لم تصل لتأثير محدد نتيجة لنفس المشكلة الخاصة بالتسلح النووي الإسرائيلي ، ولكنها مستمرة .

مداخل / مقترحات التوصل إلى ترتيبات أمنية في المنطقة :

إن التوصل إلى ترتيبات أمنية في الشرق الأوسط تحقق لدوله الاستقرار والأمن ، ومن ثم التنمية والرخاء ، لا بد أنه يشكل الهدف الرئيسي لكل دول المنطقة وفي مقدمتها الدول العربية ، غير أن تلك الترتيبات التي يقبلها العرب لا بد أن تكون عادلة ومتوازنة لا تحقق لطرف تفوق أو ميزة على الطرف الآخر ، وإلا انتقلت من ترتيبات أمنية تهدف إلى استقرار ، لتصبح شروط اذعان تشكل البداية لعدم الاستقرار عند أول بادرة يمكن فيها نقضها . كما تشكل البيئة السياسية السائدة بين الأطراف المتعاهدة الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه هذه الترتيبات .

(١) لواء د. أحمد عبد الحليم : عضو لجنة Track-2 - مقابلة شخصية .

(٢) لواء د. أحمد عبد الحليم : عضو لجنة Track 1+1/2 - مقابلة شخصية .

فنجاح العلاقات السياسية في التوصل إلى حلول ملائمة لكل المشكلات المتعلقة بين الأطراف ، لابد أن يشكل إطاراً من الثقة والتفاهم يمكن أن تمهد الطريق لقطار الترتيبات الأمنية أن يبدأ في التحرك .

من هذا المنطلق تتحدد المقترحات/المداخل العربية التي يمكن على ضوئها التوصل إلى ترتيبات أمنية متوازنة وعادلة تحقق الأمن والاستقرار للجميع ، نوجزها فيما يلي :

● التحرك الجدى نحو السلام ، بغية التغلب على كل المشكلات المتعلقة على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية ، وذلك في إطار « الأرض مقابل السلام » ، مع ضرورة تأكيد الالتزام بكل ما تم أو يتم الاتفاق عليه .

● إيقاف بناء المستوطنات وعمليات التهويد التي يجرى على قدم وساق مستهدفة فرض الأمر الواقع ، وهو ما يرفضه العرب .

● أن تكون الترتيبات الأمنية جزءاً من عملية السلام وليست إحداها منفصلة عن الأخرى ، وذلك بأن ترتبط الإجراءات السياسية للسلام بالترتيبات الأمنية في آن واحد ويشكل متواز .

● أن المنطقة لا تتعرض لتهديدات من خارج الإقليم ، ومن ثم فإن الهدف من الترتيبات لا يجب أن يتجه إلى نظام للدفاع الإقليمي ، لأنه غير موجه لأحد ، ومن ثم فإن الهدف يجب أن يكون مجموعة من الترتيبات الأمنية وضبط التسليح التي تكفل تهيئة حالة من الاستقرار والثقة داخل الإقليم ، من خلال علاقات وترتيبات بين دوله .

● أن تعتبر أن اتفاقيات لضبط التسليح الإقليمي مكمل لاتفاقيات الحد وضبط التسليح عليا المستوى الدولى ، ومن ثم ضرورة الالتزام وتصديق جميع دول الشرق الأوسط على المعاهدات الدولية المتعلقة بذلك ، مثل اتفاقية NPT .

● أن ضبط التسليح يشكل المدخل الرئيسى للترتيبات الأمنية ، وأن إجراءات بناء الثقة تشكل المدخل الطبيعى لضبط التسليح ، ومن ثم يجب أن يتحركاً سوياً دون أن يسبق أحدهما الآخر باعتبارهما عاملين أساسيين لتعميق وتعزيز ثقة الأطراف على المستويين العسكرى والسياسى أساساً ، وعلى باقى التوجهات الأخرى الاقتصادية والثقافية .. تبعاً لذلك .

● أن أى ترتيبات أمنية شرق أوسطية لا يجب أن تمس أو تبطل فاعلية أى ترتيبات أمنية عربية جماعية أو عربية إقليمية ، بل يجب أن تتكامل وأن تتواءم معها ، وأن تهدف إلى تحقيق المصالح القومية لكل دول المنطقة دون استثناء فى تأمين أراضيها ومصالحها ضد أى عدائيات من داخل أو خارج المنطقة .

● ضرورة حسم مسألة « توازن الردع النووى » أولاً من خلال طرح عادل غير انتقائى ، ووضع هذه المسألة على سلم الأولويات بالنسبة لضبط التسليح ، ومن ثم بالنسبة لإجراءات بناء الثقة ، فالانكشاف النووى الحالى للدول العربية ، واحتكاره بواسطة إسرائيل وحدها ، وإصرارها على مبدأ « سلام الردع » الذى يعلنه « ننتياهو » ، لا يمكن أن يؤدى إلى أى إجراءات لبناء الثقة أو أى إجراءات لضبط التسليح ما دام الموضوع النووى مستبعداً منها ، لأنه يشكل مفتاح القضية كلها ، وأن ما يطرحه العرب فى هذا السياق وهو « اعتبار المنطقة خالية من الأسلحة النووية » هو الطرح العادل المناسب لتلك المسألة .

● أن تظل مسألة ضبط التسليح فى الشرق الأوسط مسألة إقليمية بعيدة عن ضغوط الدول الأخرى ، وألا تشمل الترتيبات دولاً من خارج المنطقة ، وإن كان يمكن أن تضمناها الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .

● الاتفاق على ركائز جديدة للتوازن الاستراتيجى العسكرى فى المنطقة على أساس الأخذ باستراتيجية « الكفاية الدفاعية » التى تحقق الحد الأدنى للقوة العسكرية للدولة (من حيث الكم والنوع) الذى يحافظ على أمنها القومى ، دون أن يشكل خطراً هجومياً على الدول الأخرى ، ويدخل فى هذا الإطار الصناعات العسكرية ، والمخزون الاستراتيجى من نظم الأسلحة بدول المنطقة .

● فى هذا السياق تعتبر أى اتفاقات دفاعية أو استراتيجية بين أى من دول المنطقة وأى من الدول الكبرى إخلالاً بالترتيبات الأمنية وضبط التسليح فى المنطقة ، لما يشكله ذلك من قوة/ دعم عسكرى مضاف إلى القوة الفعلية للدولة المحددة فى الترتيبات الأمنية .

● يضافى وقوع البحر الأحمر والبحر المتوسط ، ومنطقة الخليج داخل الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط بعددًا دوليًا آخر لموضوع ضبط التسليح فى المنطقة ، الأمر الذى يفرض

ضرورة اعتبار هذه المسطحات المائية مناطق سلام يجب التنسيق مع الدول التي تتمركز فيها ولا تنتمي إليها (وَألا يغفل رأى الشعوب المطلة عليها) ، فما جدوى ضبط تسليح دول الشرق الأوسط حتى يزول التهديد الإقليمي ليظهر تهديدٌ آخر أخطر وأشد ، من دول من خارج المنطقة تتمركز في مسطحاتها المائية بالقرب من موانئها ، وذلك إذا ما تعارضت المصالح .

● أيضًا هناك عدة أبعاد دولية يجب أن تنسق مع دول المنطقة وأن تضع رأيا ومصالحها في الاعتبار ، وهى :

- حلف شمال الأطلسي نظرًا لمناطق عمله ليشمل الشرق الأوسط .

- القيادة المركزية الأمريكية ومجال عملها الرئيسى هو الشرق الأوسط ، وخاصة منطقة الخليج .

- دول جنوب المتوسط ، بعد أن قامت بعضها بتشكيل قوات انتشار/ تدخل سريع في دول شمال أفريقيا وهى : Euro-Force & Euro-Mar-Force .

● تعتبر الترتيبات الأمنية المطبقة على جانبي الحدود المصرية/ الإسرائيلية طبقًا لاتفاقيات السلام نموذجًا يمكن الاحتذاء به ، شرط أن يشمل ذلك جانبي الحدود ، ويكون لتحقيق حالة من الاستقرار لجميع الأطراف ، وليس لطرف على حساب طرف آخر .

خاتمة :

إن حالة الاستقرار الاستراتيجي لاشك أنها تشكل هدفًا لجميع شعوب الشرق الأوسط خاصة الدول العربية التي اختارت « السلام - كخيار استراتيجي » لها ، بيد أن هذا السلام له مفهوم واحد ، هو السلام المبنى على « الأرض مقابل السلام » ، وليس على « سلام الردع » أو « السلام مقابل الأمن » ، كما يفهمه « نتنياهو » ، إن أى محاولة للولايات المتحدة وإسرائيل لفرض أى ترتيبات أمنية مجحفة بالدول العربية لابد أن مآلها الفشل ، ولن يتحقق النجاح إلا من خلال عمل جميع المحاور في وقت واحد بشكل متواز وينفس معدلات التقدم وهى : المحور السياسى - محور ضبط التسليح - محور إجراءات بناء الثقة . وأن توضع مسألة التسليح النووى الإسرائيلى واعتبار المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل على جدول أعمال المحاور الثلاثة ، لأنها تعتبر مشكلة سياسية/ عسكرية .

إن موضوعات بناء الثقة وضبط التسلح هي المداخل والركائز الرئيسية لأي ترتيبات أمنية ، ومن ثم فإنه يجدر مراعاة الحذر والدقة الشديدة في التعامل مع مفرداتها ، مع ضرورة التنسيق العربي في إطار أى ترتيبات جماعية ، ومع عدم إغفال أى دولة من دول المنطقة (العراق - ليبيا - إيران) لأهمية ذلك بالنسبة للأمن القومى القطرى لكل دولة من دول الشرق الأوسط ، ولأهميته كذلك بالنسبة للأمن القومى العربى الذى يجب علينا التمسك به وعدم السماح بتفكيكه أو الالتفاف حوله أو إضعافه .

ملحق (أ)

ملحق المعاهدات والاتفاقات

١ - معاهدة القطب الجنوبي (سنة ١٩٥٩) (The Antarctic Treaty)

وتعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة تحرم التجارب النووية وتخلق أول منظمة في العالم خالية من الأسلحة النووية ، وقد أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ١٣ / ٦ / ١٩٦١ .

٢ - معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء^(١) (سنة ١٩٦٣) :

Treaty Banning Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under Water:

وتهدف إلى وضع حد لتلوث المحيط البشرى بالمواد المشعة، كخطوة أولى نحو تحقيق وقف تجارب تفجير الأسلحة النووية نهائياً وتحقيق هدف أساسي وهو نزع السلاح .

وتحذر المعاهدة على أطرافها القيام بأى تفجير لتجربة سلاح نووى أو أى تفجير نووى آخر في الجو أو في الفضاء الخارجى أو تحت الماء ، بما يشمل المياه الإقليمية أو أعالي البحار ، أو في أى مجال آخر إذا كان هذا التفجير يؤدي إلى وجود مخلفات مشعة خارج حدودها الإقليمية .

ومن الملاحظ أن الحظر الوارد بالمعاهدة لا يشمل التفجيرات التى تجري تحت الأرض . وقد أصبحت المعاهدة سارية المفعول اعتباراً من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، ويطلق على المعاهدة اختصار Treaty Test Ban .

٣ - معاهدة المبادئ المنظمة لنشاط الدول في ميدان اكتشاف استخدام الفضاء الخارجى ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى سنة ١٩٦٧ :

Treaty Principles Governing the Activities of States in The Exploration and Use of Outer Space Including the Moon and Other Celestial Bodies:

(١) محمود ماهر محمد ماهر : رسالة دكتوراه عن نظام الضمانات الدولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية (جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، ١٩٨٠ م ، ص ٢٤) .

وقد نصت المعاهدة على تحريم وضع أى أسلحة نووية أو أى نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل (كيميائى بيولوجى) فى مدار حول الأرض أو على الأجرام السماوية أو فى الفضاء الخارجى ، وتقتصر استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى فى الأغراض السلمية .

٤ - معاهدة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو سنة ١٩٦٧) :

Treaty for the Prohibitions of Nuclear Weapons in Latin America (The Tlatelolco Treaty)

وقد أبرمت هذه المعاهدة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧ ، وتهدف إلى جعل أمريكا اللاتينية منطقة مجردة من السلاح النووى .

وتعتبر أمريكا اللاتينية أول منطقة فى العالم أهلة بالسكان خالية من الأسلحة النووية .

٥ - معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى فى قاع البحار والمحيطات وباطن تربتها (سنة ١٩٧٠) :

Treaty on the Prohibition of the Emplacement of Nuclear Weapons and Other Weapons of Mass Destruction on the Sea-Bed and the Ocean Floor and in the Subsoil there of.

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع هذه المعاهدة فى ديسمبر ١٩٧٠ . وتحرم المعاهدة وضع أو زرع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل فى قاع البحار والمحيطات وما تحت القاع ، خارج نطاق الحد الخارجى لمنطقة الاثنى عشر ميلاً .

٦ - المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لتحديد تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (سنة ١٩٧٤) :

Treaty Between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republic on the Limitation of Underground Nuclear Weapons Test:

أبرمت هذه المعاهدة فى ٣ يوليو سنة ١٩٧٤ ، وقد نصت المعاهدة على حظر القيام بتجارب نووية تحت الأرض بمقدار يزيد عن ١٥٠ كيلو طن ، كما أن كل طرف سيقوم بتخفيض التجارب النووية تحت الأرض إلى أدنى حد ، وأن الطرفين سوف يستمران فى مفاوضاتهما للوصول إلى التخلل عن تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض .

٧ - ترتيبات فاسينار :

وقعت يوم ١٢/٧/١٩٩٦ بالعاصمة النمساوية فيينا بواسطة عدد (٣١) دولة ، منهم الولايات المتحدة وروسيا إلى جانب دول أوروبا الغربية ودول وسط أوروبا . تهدف لإنشاء نظام دولى قوى يسيطر على تداول نظم التسليح على الصعيدين التقليدي وغير التقليدي وانتقال المواد التكنولوجية ثنائية الاستخدام والحرجة الخاصة بإنتاج تلك الأنظمة إلى دول العالم الثالث ، ويصفه خاصة مناطق التوتر والنزاع التى تمثل تهديدًا لمصالحها .

٨ - اتفاقية سولت وستارت :

جاءت نتيجة اقتناع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق بحقيقتين : هما أن الحد من سباق التسلح الاستراتيجى بشقيه الدفاعى والهجومى ، سيؤدى إلى خفض احتمالات نشوب حرب نووية والاحتفاظ بتوازن استراتيجى بينهما .

~ عنيت سولت بالصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات (سولت ، ١ ، ٢ ، ٣) .

~ عنيت ستارت بالرؤوس النووية (استارت ١ ، ٢) .

ملحق (ب)

الرؤية المصرية وتقييم السجل^(١)

١- أهداف السجل :

(أ) تقليل احتمالات حدوث التوتر في المناطق/ الأقاليم التي تشهد أو تحتل اندلاع صراعات عسكرية ، وذلك من خلال الحد من انتقال الأسلحة التقليدية لدول هذه الأقاليم ، عبر إمكانية الكشف عن الصفقات عن طريق البيانات التي تضمها الدولة المصدرة^{١١} المستوردة في السجل .

(ب) الحد من التجارة غير المشروعة للأسلحة التقليدية وتهديد مصالح الدول الكبرى .

(ج) المحافظة على الأرواح والحريات الإنسانية الأساسية للأبرياء نتيجة لتعرضهم لمخاطر الأسلحة التقليدية التي يسهل انتقالها للمناطق المتوترة .

(د) المساعدة في زيادة الشفافية والإنذار المبكر لحدوث الصراعات .

٢ - فئات وآليات السجل :

(أ) إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليس إلا نظام تعاهدى سياسى نظوى بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم كافة البيانات الخاصة بتصديرها واستيرادها لأنواع الأسلحة التقليدية المدرجة في السجل .

(ب) قسم السجل للأسلحة التقليدية ذات الكفاءة القتالية الكبرى إلى سبع فئات حتى يسمح السجل بتحقيق قدر كبير من الشفافية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، حيث اشتملت الفئات السبع على :

● دبابات القتال الرئيسية ومركبات القتال المدرعة .

● ناقلات الجند المدرعة .

● الطائرات المقاتلة .

● الهليكوبتر الهجومية .

(١) مجموعة باحثين : ضبط التسليح في منطقة الشرق الأوسط وأثره على التوازن العسكرى في المنطقة (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ، ١٩٩٧) .

- السفن الحربية .
- الصواريخ ومنصات الصواريخ .
- المدفعية .

٣ - الرؤية المصرية لسجل الأسلحة التقليدية :

(أ) تمثل الموقف المصرى من البداية بالترحيب بفكرة السجل ، وقد اشتركت مصر فى اجتماعات لجنة الخبراء منذ بدايتها وشاركت بفعالية مستمرة لتطوير أداء السجل وتوسيعه ، ليشمل فئات أخرى غير الفئات السبعة المطروحة على قائمة السجل على سبيل المثال : أسلحة الليزر والقنابل والصواريخ الذكية ، وكذلك ليشمل أيضًا أسلحة الدمار الشامل .

(ب) أما بالنسبة لموضوع تحسين أداء السجل ، فقد طرح المندوب المصرى فى لجنة الخبراء الخاصة بالسجل بعض الأفكار الجديدة الخاصة بالصواريخ ومنصات الصواريخ ، وذلك لأسباب فنية ، ولكن هذا الاقتراح لم يتم الموافقة عليه .

(ج) وقد شاركت مصر بالمعلومات عن تصديرها واستيرادها من الأسلحة التقليدية فى السجل عام ١٩٩٣ عن عام ١٩٩٢ ، ثم امتنعت إلى الآن عن موافاة السجل بأية معلومات أخرى فى هذا المجال ، وذلك لأسباب سياسية أدت لعدم التعاون مع السجل بإمداده بالمعلومات ، وعلى الرغم من ذلك فإن مصر ما زالت تواظب على حضور لجنة الخبراء .

٤ - تقييم أعمال السجل :

(أ) على الرغم من أن الدول الغربية ترى أن مستوى المشاركة فى السجل يعتبر كبيراً ، إلا أن مصر وباقى الدول النامية ترى أن مستوى المشاركة ما زال ضعيفاً فى ظل إحجام نصف أعضاء الأمم المتحدة تقريباً عن المشاركة فيه .

(ب) عدم تطابق البلاغات الواردة من الدولة المصدرة والدولة المستوردة واختلافها لنفس الصنف ، مما يوضح عدم دقة البيانات المبلغة للسجل .

(ج) تضارب الآراء بالنسبة لمسألة توسيع فئات السجل من عدمه ، فبينما توافق معظم الدول الكبرى على الفكرة ، فإن الدول النامية على الجانب الآخر لا توافق على فكرة توسيع نطاق السجل ليشمل المخزون والحيازة من الإنتاج المحلي ، وقد عارضت إسرائيل أيضًا هذه الفكرة ، يضاف لذلك كل من روسيا والصين اللتين رفضتا هذه الفكرة بوجه عام في البداية ، إلا أنهما قاما بتأييد الفكرة بعد ذلك من حيث المبدأ .

(د) وقد تلاحظ عدم تضمين السجل لأي نوعيات من أسلحة الدمار الشامل .

الملحق (ج)

المبادرات المختلفة لضبط التسليح

أولاً : المبادرات المصرية^(١) :

١ - إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط :

(١) دعت مصر وإيران عام ١٩٧٤ من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وصدر القرار رقم ٣٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ يدعو كافة الأطراف المعنية في المنطقة إلى الإعلان عن عزمها على الامتناع على أساس متبادل عن إنتاج أو حيازة أسلحة نووية وإلى الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وقد صدر القرار بأغلبية ١٢٨ صوتاً ، وامتناع كل من إسرائيل وبورما عن التصويت . واعتباراً من الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ أصدرت الجمعية العامة قراراتها في هذا الشأن بتوافق الآراء (بدون تصويت) ، وبعد اعتماد القرار عام ١٩٨٠ أصرحت إسرائيل عن ضرورة أن يتم إنشاء المنطقة المذكورة عن طريق التفاوض الحر والباشر بين جميع الأطراف المعنية ، بحيث تضمن كل دولة في المنطقة التزام الأطراف الأخرى . وفي عام ١٩٨٨ طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام للأمم المتحدة بناء على اقتراح مصر إجراء دراسة حول الإجراءات الفعالة والقابلة للتحقيق لتسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، أخذاً في الاعتبار ظروف وخصائص تلك المنطقة ، وكذلك آراء ومقترحات الأطراف بهدف إعطاء دفعة لتحقيق إنشاء المنطقة . وخلصت الدراسة إلى أنه يجب التوصل أولاً إلى نمط من علاقات الأمن السلمية على الصعيد الإقليمي وترتيبات ملزمة حتى يمكن القضاء على التهديدات النووية على نحو فعال ودائم ، مشيرة إلى عدد من التعابير والإجراءات لبناء الثقة التي يمكن أن تسر عملية إنشاء المنطقة . كما أشارت الدراسة إلى مبادرة الرئيس حسنى مبارك لإجلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها نهجاً سليماً بعيد المدى . وفي ديسمبر ١٩٩٠ رحبت الجمعية العامة بالدراسة من خلال

(١) مستشار نبيل فهمى وآخر : المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الإقليمي في مجال الأمن والحد من التسليح ونزع السلاح (القاهرة : مجلة السياسة الدولية/ عدد ١١٥ / الأهرام ، ١٩٩٤) .

القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، الذى اعتمد أيضاً بتوافق الآراء .

٢ - مبادرة الرئيس مبارك لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، وتضمن المبادئ التالية :

(أ) ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية في منطقة الشرق الأوسط .

(ب) تقوم جميع دول المنطقة دون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن .

(ج) ضرورة وضع إجراءات وأساليب من أجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .

(د) وفى مايو ١٩٩٠ تضمن إعلان قمة بغداد غير العادية بناء على المبادرة المصرية أن الدول العربية تؤيد المساعى الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل ، وتؤكد بأن تطبيق ذلك على منطقة الشرق الأوسط ، لابد أن يقوم على أساس النزع الكامل لكل أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وليس نوعاً واحداً ، كما لابد أن يتم ذلك في إطار الحل الشامل والعادل للنزاع في المنطقة ، وأن يرافقه إتاحة فرص متساوية للحصول على التكنولوجيا في الأغراض السلمية دون تمييز .

(د) وفى يوليو ١٩٩١ تقدم وزير خارجية مصر السد/ عمرو موسى بمقترحات إضافية للإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، تضمنت مايل :

(و) دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح ، وخاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى إسرائيل ، وكذلك الدول العربية ، إلى إيداع إعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن تأييداً واضحاً وغير مشروط لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتعهداً بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف .

(ز) دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووى لضمان انضمام كافة دول الشرق الأوسط إلى تلك المعاهدة ، ووضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولى .

ثانيًا: المبادرات الإسرائيلية :

١ - قدم السفير الإسرائيلي باللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٦ اقتراحًا تضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة بهدف إجراء تخفيض على أساس متبادل ومتوازن للأسلحة التقليدية في المنطقة مشيرًا إلى خطورة تراكم تلك الأسلحة وآثارها المدمرة على الاقتصاديات الوطنية . وأضاف السفير أن مثل هذه المفاوضات سوف تساهم في بناء الثقة المفقودة بين الأطراف وتفتح الطريق أمام هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

٢ - أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي « إسحاق شامير » في كلمة ألقاها في عام ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تأييد بلاده لاقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، على أن يتم ذلك عن طريق التفاوض المباشر والحريين دول المنطقة واقترح إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط ، مؤكدًا أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح في المنطقة وتحريم الأسلحة الكيميائية إجراءات ضرورية وعاجلة للمنطقة .

٣ - تضمنت كلمة وزير الخارجية الإسرائيلي « بيريز » في يناير ١٩٩٣ أثناء مراسم التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في باريس لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ، وكذلك من الصواريخ التي تطلق من الأرض ، وبحيث تكون خاضعة لإجراءات التحقق على أساس متبادل أضاف أنه من أجل إنشاء نظام أمني بالمنطقة ينبغي :

(أ) وقف سباق التسلح ومنع انتشار الأسلحة التي تسبب عدم الاستقرار .

(ب) بناء الثقة بين دول المنطقة .

(ج) تخفيض حدة الشك والعداء والصراعات .

(د) تخفيض القدرة على الهجوم المفاجئ .

(هـ) تدعيم الاستقرار وإدارة الأزمات .

(و) ضمان الالتزام بترتيبات ضبط التسلح .

(ز) وضع نظام للتفتيش المفاجئ على أساس متبادل بعد إقامة السلام .

وأضاف بيريز أن ترتيبات ومفاوضات ضبط التسليح ينبغي أن تقبلها وأن تنضم إليها جميع دول المنطقة .

ثالثاً : قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ :

صدر في أعقاب قيام العراق بغزو الكويت ، ويتناول الإجراءات التنفيذية والمؤسسية لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والحد من قدراته التقليدية ، وبينما خصت الفقرات التنفيذية العراق بإجراءات ملزمة لتزع السلاح . فإن ديباجته أشارت إلى عدد من المبادئ ، ودعت دول المنطقة بصفة خاصة إلى الالتزام بها ، ومنها :

١ - الإشارة إلى أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة منع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة .

٢ - الإشارة إلى أهمية سرعة إبرام معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وأهمية أن تكون ذات عضوية عالمية .

٣ - الإشارة إلى هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

٤ - الإشارة إلى الحاجة إلى العمل من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، كما أشارت الفقرة الرابعة عشرة بمبادرة الرئيس مبارك في هذا الشأن .

٥ - الإشارة إلى هدف إجراء ضبط شامل ومتوازن للأسلحة في المنطقة .

رابعاً : المبادرات الأمريكية :

١ - مبادرة الرئيس بوش لضبط التسليح في منطقة الشرق الأوسط (مايو ١٩٩١) وتضمنت أبرز المبادئ التالية :

(أ) إن منع الانتشار مشكلة عالمية ويجب أن يكون حلها على المستوى العالمي .

(ب) إن الوضع في الشرق الأوسط خطير ولذلك فإن المبادرة سوف تركز عليه .

(ج) المبادرة يجب أن تطبق على كل دول الشرق الأوسط بلا استثناء .

(د) إن تأييد مصر ومستوردي السلاح أمر ضروري لنجاح المبادرة .

(هـ) إن المبادرة تعكس نتيجة المشاورات التي أجرتها الولايات المتحدة مع الحلفاء والحكومات في المنطقة والموردين الأساسيين للسلاح والتكنولوجيا .

القيود على الموردين :

- التزام الدول المصدرة للسلاح بقواعد عامة لترشيد نقل السلاح .
- تجميد حيازة وإنتاج صواريخ أرض / أرض من جانب دول المنطقة كخطوة لاستبعاد مثل هذه الصواريخ من الترسانة العسكرية لهذه الدول .
- تكرار الدعوة لدول المنطقة غير الأطراف في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية للتوقيع عليها .
- دعوة كل الدول للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية .
- تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ كل خمس سنوات في مؤتمرات المراجعة .
- دعوة جميع الدول في الشرق الأوسط للدخول في إجراءات بناء الثقة في مجال الأسلحة البيولوجية .

٢- مبادرة الرئيس « كليتون » لضبط التسليح (سبتمبر ١٩٩٣) :

- تضمن خطاب الرئيس « كليتون » أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٧ سبتمبر معالم سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه نزع السلاح وضبط التسليح وأسلوب تحركها في الفترة المقبلة ، وفي نفس اليوم أصدر البيت الأبيض بياناً تفصيلياً تضمن المبادئ التالية :
- (أ) إن الأمن القومي للولايات المتحدة يتطلب إعطاء أهمية خاصة لمنع الانتشار .
- (ب) العمل على حشد إجماع قانوني وشعبي وكذا تأييد الأصدقاء في الخارج لتنمية جهود منع الانتشار .

وقد تضمنت المبادرة عناصر متعددة تهدف إلى منع الانتشار ، وهي :

- المرد الأنشطة - قيود التصدير - الانتشار النووي - انتشار الصواريخ - الأسلحة الكيميائية والبيولوجية - المبادرات الإقليمية لمنع الانتشار .
- خامساً : المبادرات الفرنسية :

١- مبادرة الرئيس « ميتران » أو الخطة الفرنسية لنزع السلاح (يونيو ١٩٩١) :

- طرح ميتران مبادرته في مطلع شهر يونيو ١٩٩١ بعد أيام قليلة من مبادرة بوش ، وتتضمن الرؤية الفرنسية ثلاثة مستويات :

فئات الأسلحة المختلفة :

الهدف الأساسى نزع السلاح النووى وضرورة تجنب الانتشار النووى خارج الدول الخمس النووية .

(أ) ضرورة منع والتخلص من الأسلحة الكيميائية ودعوة جميع الدول للانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية .

(ب) ضرورة حظر الأسلحة البيولوجية مع أهمية إضافة بروتوكول عن التحقق إلى معاهدة الأسلحة البيولوجية .

(ج) يعتبر التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ الـ MTCR خطوة نحو اتفاق أكثر شمولاً وأوسع جغرافياً يشمل العالم أجمع . يسمح الاتفاق بالتعاون المدنى فى مجال الفضاء ، ويقترح تطوير نظام لبناء الثقة فى الفضاء فى شكل نظام عمل Code of Conduct للأقمار الصناعية المدنية والعسكرية .

(د) لا بد ألا تعرقل صادرات الأسلحة التقليدية إحداث توازن للقوة فى كل منطقة عند أدنى مستويات التسلح ، هذا مع احترام حق الدولة المشروع فى الأمن .

المستوى الإقليمى :

(هـ) أهمية البدء بتسوية المنازعات المختلفة فى المنطقة .

(و) اعتماد إجراءات إقليمية لبناء الثقة والشفافية Transparency وإنشاء الإطار الملائم لها فى شكل منظمة إقليمية .

(ز) بذل الجهود لإحداث توازن إقليمى على أساس القرار الوطنى والتفاوضى على أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هدف أكبر هو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

المستوى العالمى :

(ح) أهمية قيام مجلس الأمن بتشجيع المحاولات الرامية لتوقيع اتفاقيات إقليمية ومتعددة الأطراف بهدف نزع السلاح ومنع الانتشار .

نخلص من ذلك إلى أن الموقف السياسى الذى تمر به المنطقة ما زال هو المتحكم فى مدى التقدم فى مجالات ضبط التسليح المختلفة رغم كل تلك المبادرات ، ومن ثم فإنها تنتظر الظروف المواتية حتى تكتسب قوة دافعة تؤدى إلى تفعيلها ، مثل مبادرة الرئيس مبارك لإخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة التدمير الشامل ، ومبادرات الرؤساء « بوش » و « ميتران » و « كلينتون » وباقى المبادرات الأخرى .

ملحق رقم (د)

مقارنة عددية للأسلحة الحداثة ببول الشرق الأوسط

القطع البرية	عدد الطائرات			عدد قطع المدفعية			موت الصاروخ	عدد الأسلحة	القوة النارية بالآلاف	نسبة النارية من العمل القتالي	موت الصاروخ	الصاروخ	الصاروخ	الصاروخ
	إجمالي	مليونية	فصل	إجمالي	صارية	ذ. ح	موت	الأسلحة	بالآلاف	النارية من العمل القتالي	موت الصاروخ	الصاروخ	الصاروخ	الصاروخ
١٤	٦٥	٥	٦٠	١٠٣٦	٤٣٠	٦	٦٠٠	٣٥٠	٨٩٠٠٠	٣,٦	١٠٣٣	٩,١	السوري	١
١١	٧	—	٧	٧٥	—	—	٧٥	٣٥	١٥١٥٠	٧,٣	١٠٣٣	١,٣	موريتانيا	٢
٤٥	٥١	٧	٤٤	٤٨٨	٤٨	٤٥٠	٤٤	١٣٩	٤٧١	٧,٠٢	١٠٣٩	١٨,٢	موريتانيا	٢
٣٥	١٣٩	١١٢	١١٢	٣٧٠	٣٩	١٦٧	١٦٤	١٢٤	١٤٤٠٠٠	٤,١	١,٣	٣١,٥	البحرين	٤
٤٨	٢٤٠	١٠	١٨٠	٦٣٧	١٢١	١٨٥	٣١٦	٩١٠	١٢٣٧٠٠	٢,٦	١,٣	٤٩	البحرين	٥
١٥	٤٧٢	٥٧	٤٧٠	١٨٧٠	٧٠٠	٤٥٠	٧٢٠	٢٢١٠	٦٥٠٠٠	٥,٦	١,٤	٢٥	ليبيا	٦
١٦	٧	٤	٣	٣٣٠	٣٠	—	٢٠٠	٣٣٠	٤٨٩٠٠	٥,٩	١,٤٥	٧٣٧	ليبيا	٧
٨	١٢١	٢٤	٩٧	٤٨٥	—	٣٧٠	١١٥	٩٧	١٠٧٠	٨,١	١,٥٣٧	٦,٦	الأردن	٨
١٨	٣١٦	١٥٠	٣١٦	٢١٠٠	١٥٠	١٥٠	١٨٠٠	٣١٦	٧٧٠٠	١٣,١	٢,٤	١٨,٣	الأردن	٩
٨٥	٦٧٩	١٠٠	٥٧٩	٢٥١٠	٤٨٠	٤١٠	١٦٣٠	٥٧٩	٤٦١٠٠	٦	١,٨	٣٠	سوريا	١٠
٨	١١١	٦	١٠٥	٦٩٧	١٨٥	—	٥١٢	١١٣٥	٤٧٠٠٠	٤	١٠,٣٢٧	٧,٤	قطر	١١
٨	٣٢	٢٠	١٢	٤٠	—	٢٨	١٢	٢٤	١١٨٠٠	٤,٤	١٠,٣٢٧	٧,٤	قطر	١١
١٦	٤٨	٢٤	٢٤	٥٨	٩	١٣	٣٦	١٠٦	١١٠٠٠	٥,٣	٢,٦٥	٥	البحرين	١٢
٢١	٤٦	—	٤٦	٩٧	—	٦	٩١	٤٦	١٢٨	١٤,٧	١,٨	١٢,٢	صان	١٤
٢٧	١٤١	٤٢	٩٩	٣٢٣	٦٦	١٧٥	٨٢	٩٩	١٤٥٠٠	٤,٨	٢,٩	٣٩	الأردن	١٥
٣	٩٢	١٦	٧١	٦٨	٩	٥٩	٧١	٣٧٧	١٥٣٠٠	١٠,٨	١٣,٩	٢٦,٧	الكويت	١٦
٥٨	٣١٣	١٢	٣٠١	٥٠٨	٦٠	٢٠٠	٢٤٨	٣٠١	١٠٥٥	١١,٢٠٠	١٣,٩	١٢,٥	السعودية	١٧
١٤٦	٤٤٤	—	٤٢٤	١٩٥٨	٦٠	٧٠	١٦١٨	٤٢٤	٢٣٩٠٠٠	٢,٨	٤,٧	١٢,٥	تركيا	١٨
٩٥	٢٤٥	—	٢٤٥	٢٩٤٨	٦٦٤	٧٨٩	١٩٩٥	٢٤٥	١٥٢٠٠	٥,٤	٣,٤	٦٢,٥	إيران	١٩
١٣٠	٨١٥	١١٦	٦٩٩	١٦٥٠	١٠٠	١١٥٠	٤٧١	٩٩٧	١٧٥٠٠٠	٤,٥	٧,٤	٥٩	إسرائيل	٢٠
٩١	٦٠٠	١٣	٥٧٧	١٥٤٣	٢٩٦	٧٧٦	٩٧١	٣٦٥٠	٤٤٠٠٠٠	٤,٥	٧,٤	٥٩	مصر	٢١
٢٤	١٢٢	١٣	١١٠	٧٠٠	٩٠	—	٦١٠	١٤٠	١٠٠٠٠٠	١,٩	١١٠	٥,٤	ليبيا	٢٢
٣٢	٢٤	١٢	٢٧	١,٨٨	٤٨	—	١٤٠	٣٠٠	٩٠٠٠٠	٨,٥	١٠٠	٧٠٠	ليبيا	٢٣

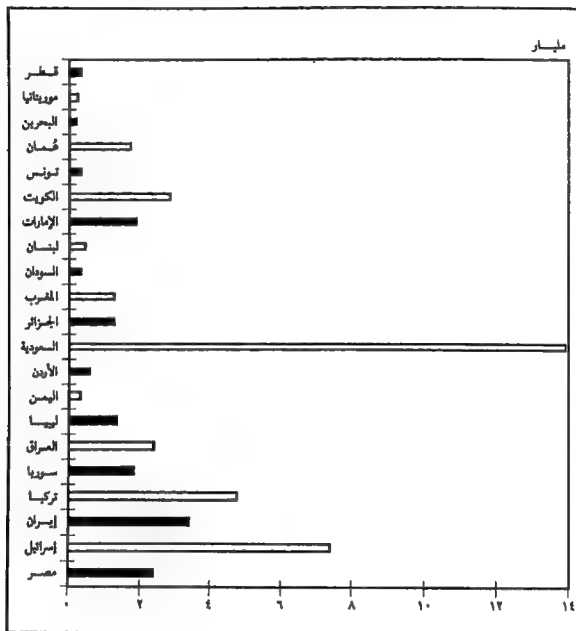
ملحق رقم (هـ)

مقارنة عددية للأسلحة المختلفة بين إسرائيل ودول الحطوق

السلح البشري	عدد الطائرات		عدد قطع المدفعية				مربات القتال المدفعية	عدد المدفيعات	القوة البشري بالآلاف	نسبة المدفيعات من الدخل القومي، %	مربات المدفيع بالآلاف	الدخل القومي بالآلاف	الدولة	٢
	إجمالي	مليويوز	قتال	إجمالي	مدفيعات	ذ-ج	محمود							
٩١	٦٨٠	١٠٣	٥٦٧	١٥٤٣	٢٩٦	٢٧٦	٩٧١	٥٦٧	٣٦٥٠	٤٤٠٠٠٠	٤,٢	٧,٤	٥٩	١
١٣٠	٨١٥	١١٦	٦٩٩	١٦٥٠	١٠٠	١١٥:	٤٠٠	٦٩٩	٤٣٠٠	١٧٥٠٠٠	٩,٥	٧,٤	٧٨	٢
٨٥	٦٧٨	١٠٠	٥٧٩	٢٥٦٠	٤٨٠	٤٢٥	١٦٣٠	٥٧٩	٤٦٠٠	٤٦١٠٠٠	٦	١,٨	٣٠	٣
١٦	٧	٤	٣	٢٣٠	٣٠	—	٢٠٠	٣	٣٣٠	٤٨٩٠٠	٥,٩	٠,٤٥٥	٧٣٧	٤
٨	١٢١	٧٤	٩٧	٤٨٥	—	٣٧٠	١١٥	٩٧	١٠٧٠	٩٨٦٥٠	٨,١	٠,٥٣٧	٦,٦	٥

ملحق رقم (و)

مقارنة الإنفاق الدفاعي بحول الشرق الأوسط



البعد الأمني

**معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية
والاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية**

إعداد

د. هيثم الكيلاني

البعد الأمنى

معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية

ولدت عملية التسوية للصراع العربى/الإسرائيلى ، ونمت ، فى بيئة دولية وإقليمية وعربية ذات سمات معينة . وقد أنتجت عملية التسوية هذه حتى الآن نتائج محددة ، صيغت فى صكوك تعاقدية ، وتجسدت فى آليات وأجهزة لا تزال تعمل كى تنجز ما كلفته من مهام . ومن المعروف أن مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (٣٠/١٠/٩٩١) الذى انبثقت منه عملية التسوية ، رسم منهجين للعمل : أحدهما يضم المسارات الثنائية للتفاوض بين كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى ، وثانيهما يضم خمس لجان متخصصة بموضوعات هم مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط ، ووصفت هذه اللجان بأنها متعددة الأطراف ، واعتبرت ، فى الوقت نفسه ، الممثل الذى ولدت فيه فكرة مشروع النظام الشرق أوسطى .

ويمكن اختزال سمات البيئة الإقليمية التى عقدت فى إطارها مفاوضات التسوية ، وطرح فى دائرتها مشروع النظام الشرق أوسطى ، فى النقاط التالية :

١ - استمرارية السيطرة الغربية ، وبخاصة جناحها الأمريكى ، على المنطقة العربية والحزام المحيط بها ، مع تغيير بعض أشكالها وأنهاطها حسب الموضع . ولا تزال السيطرة الغربية ، ووليدتها إسرائيل ، فى أواخر القرن العشرين ، تزدادان تأثيراً فى رسم الخارطة الجغرافية وسياسية للمنطقة .

٢ - استمرارية الأهمية الاستراتيجية للمنطقة . ويعنى هذا أن القوى الغربية مستعدة للمقاتلة والمنافسة إذا ما ظهرت قوى إقليمية أو خارجية تحاول مزاحمة القوى الغربية أو الأضرار بمصالحها .

٣ - التلازم بين تأصيل وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية ، وتطوير دورها ، وحل القضية الفلسطينية حلّاً يضمن تصفية عناصرها الحادة من جهة ، وبين مشروع إعادة صوغ الخارطة الجغرافية السياسية للمنطقة وفق مشروع نظام إقليمي مقترح للشرق الأوسط .

٤ - توافر متغيرات دولية وإقليمية وبعض المتغيرات العربية لتحقيق هدف تأصيل إسرائيل ، وبناء المشروع الشرق أوسطى على مرتكزات وظيفية اقتصادية وسياسية وأمنية وإقليمية فوق قومية .

وتزداد هذه السمات وضوحاً وفعالية ، بالتركيز على العنصر الاحتلالى الاستعماري الصهيوني فيها ، وهو إسرائيل ، التي تصون احتلالها فلسطين وأراضى عربية أخرى بواسطة قواتها العسكرية المسلحة بنظرية خاصة للأمن . ويشكل البعد الجغرافي استراتيجي أحد أهم مكونات تلك النظرية . واستناداً إلى المراجع العسكرية الإسرائيلية وقائع الحروب العربية / الإسرائيلية يمكن القول أن ذلك البعد يتألف من ثلاث دوائر :

١ - الدائرة الأولى : هي إسرائيل ١٩٤٨ وما قد تمّ إلّاها سيطرتها الأمنية من أراض عربية محتلة ملاصقة لأراضى إسرائيل ١٩٤٨ .

٢ - الدائرة الثانية : هي دائرة الحدود الآمنة . وفيها تنزل معاهدات السلام العربية / الإسرائيلية منزلة الراسم والضامن لتلك الحدود .

٣ - الدائرة الثالثة : هي الدول المحيطة بالدول العربية . ويدخل في هذا النطاق دول كثيرة أسيوية وإفريقية ، تسعى إسرائيل إلى التعاون معها وكسبها إلى جانبها سياسياً وأميناً واقتصادياً . وتعتبر الاتفاقية العسكرية التركية / الإسرائيلية أحد أهم وأحدث النماذج في هذه الدائرة الثالثة .

لقد أدت عملية التسوية إلى عقد معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل ، كما أدى مفهوم مشروع النظام الشرق أوسطى إلى عقد اتفاقية عسكرية بين تركيا وإسرائيل . وستتناول في هذا البحث البعد الأمني لكل من المعاهدة والاتفاقية ، وبخاصة في إطار مشروع النظام الشرق أوسطى .

المبحث الأول

معاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية

بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني / الإسرائيلي يوم ١٣/٩/١٩٩٣ ، وقع الأردن وإسرائيل في اليوم التالي ما سمي « جدول أعمال مشترك » ، تمهيداً لعقد معاهدة سلام بينهما . ولم تكن القضايا العالقة على مسار التفاوض بين البلدين معقدة ، وأهمها يتعلق بأراضٍ أبنية محتلة مساحتها حوالي ٣٢٠ كيلومتراً مربعاً ، وبحقوق الأردن في نهر الأردن واليرموك . وقد ذلك إعلان واشنطن (٢٥/٧/١٩٩٤) الذي أكد موافقة الأردن وإسرائيل على إنهاء حاله الحرب بينهما . ثم وقع الطرفان معاهدة السلام بينهما يوم ٢٦/١٠/١٩٩٤ .

وقبل أن نتطرق إلى المضمون الأمني للمعاهدة ، لا بد من توضيح الظروف والعوامل التي أدت إلى عقد المعاهدة ، وهي ظروف وعوامل انتهت إلى صياغة معاهدة السلام الأردنية / الإسرائيلية صياغة تختلف ، في بعض أحكامها ، عن معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية (١٩٧٩) . يضاف إلى ذلك أنه لا بد من وضع المعاهدة الأردنية / الإسرائيلية في إطارها الجيوستراتيجي الطبيعي ، وهو المثلث الأردني / الفلسطيني / الإسرائيلي ، الذي يشكل موقعاً جغرافياً واستراتيجياً متميزاً ، وله مواصفاته وسببته الخاصة به .

أولاً - الظروف والعوامل التي عقدت المعاهدة في ظلها

تراوحت قوة النظام الإقليمي العربي بين القدرة على الفعل والتأثير ، وبين غياب أو ضعف تلك القدرة . ولكن الظاهرة الثانية ، أي غياب أو ضعف تلك القدرة ، كانت الغالبة في معظم الأحيان . وفي إطار هذه المرواحة ، لم توضع معاهدة الدفاع العربي المشترك ، منذ بدء نفاذها في العام ١٩٥٢ حتى اليوم ، موضع التجربة العملية أو الاستراتيجية الشاملة .

وقبل نشوب أزمة وحرب الخليج (٨/٢/١٩٩٠ - ٢٨/٢/١٩٩١) كانت مؤسسات العمل العربي المشترك ، وبخاصة المؤسسة الأم ، جامعة الدول العربية ، في حالة شبه عطالة . وكان العمل القومي في جميع المجالات ، وبخاصة في المجال الأمني ، ضامراً . وليس غريباً ، في هذا السياق ، أن تتعطل تعطياً كاملاً الأحكام المتعلقة بشؤون الدفاع القومي ، سواء في ميثاق الجامعة أو معاهدة الدفاع المشترك .

ولقد تعرض الأمن العربى ، منذ منتصف العقد السابع حتى خريف العام ١٩٩١ - موعدا مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط - لمجموعة متتالية من الأحداث ، أثرت فيه تأثيراً جذرياً ، وأخرجته من حيز العمل العربى المشترك ، وطورت مفاهيمه ومبادئه وأجهزته . ويبرز من هذه الأحداث واقعتان :

١ - الواقعة الأولى : هى عدوان إسرائيل على لبنان فى صيف ١٩٨٢ ، واحتلالها أول عاصمة عربية . وقيمة هذا الحدث تتمثل فى أنه كان تجربة لقدرات الأمن العربى بعد إقامة السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) . ولقد أثبت الحدث أن الأمن العربى غير قادر على الحركة ، وأن المد القومى الذى عرفته الأمة العربية فى الخمسينيات والستينيات قد تقلص وانحسر .

٢ - والواقعة الثانية : هى الغزو العراقى للكويت (٨/٢/١٩٩٠) ، وما تبعه من تشكيل تحالف دولى اشتركت فيه قوات عربية . وانتهى ذلك الغزو بتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية العراقية وروافدها الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كان هذا الحدث أهم وأخطر ما تعرض له الأمن القومى من أزمات . فبسبب حرب الخليج ، انهار ما بقى من بنية الأمن القومى . ولم يقتصر الانهيار على الجانب العسكرى من البنية ، وإنما امتد فعل الانهيار إلى مختلف الجوانب الأخرى للأمن ، ومنها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد أفرزت حرب الخليج الثانية مجموعة من النتائج جاءت صَلاً مباشراً ومُسلِّداً على الأمن العربى ، وأسهمت فى تعميق تغييبه ، واستطاعت على ما بقى يتردد من مفاهيمه . ومن أخطر تلك النتائج : تدمير بنية الأمن العربى ، وعودة الوجود العسكرى الأجنبى بصيغة جديدة ، وإمكان تطبيع المركز القانونى لإسرائيل فى المنطقة العربية عضواً طبيعياً فيها .

وهكذا بدأ الأمن العربى فى خريف ١٩٩١ أطلالاً مهدمة ، حتى أصبح الحديث عنه وكأنه حديث غير ذى موضوع . فهو أقرب ما يكون إلى البحث الأكاديمى فى تراث لُغى الماضى فى صفحاته . ولقد كان من الطبيعى أن تولد من هذه الحالة نتيجة جد مهمة تجسدت فى ميزان القوى . فقد دخل العرب مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل إلى مصلحة إسرائيل بشكل واضح وقوى . ولقد تراقف الخلل فى ميزان القوى العربى/الإسرائيلى بظواهر ثلاث زادت الخلل حدة : فقى إسرائيل صناعة حرية حديثة ومتطورة ومتفوقة ، وإسرائيل وحدها فى منطقة الشرق

الأوسط تحتكر السلاح النووي ، وتحالف مع الولايات المتحدة في شراكة استراتيجية عميقة الجذور متنوعة الأسباب والمجالات^(١)، مع تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم .

ولأن الوطن العربي جزء من النظام العالمى الذى يعيش مرحلة انتقالية ، فمن الطبيعى أن تسرى عليه تبعات ونتائج متغيرات هذا النظام . وقد بلغ ذلك حد اعتبار الوطن العربى المنطقة الأولى فى العالم التى تفرض عليها متغيرات النظام العالمى تبعاتها ونتائجها ، حتى أصبح الوطن العربى ساحة انتشار لتلك المتغيرات ، ومختبراً لها . وإذا توافقت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج ، فقد أصبح النظام العربى ، بصورة عامة ، عاجزاً عن أداء دوره ، وفاقداً القدرة على إيجاد آلية يتفاعل فى إطارها الفكر الاستراتيجى العربى مع المتغيرات ، ويصون مفهوم الأمن القومى ويتخذ ما أمكن من أهدافه ووسائله .

وفى مؤتمر مدريد وضعت بعض الإجراءات على غير ما كان يتمناه الطرف العربى . فقد اقترحت سوريا أن تشكل الوفود العربية طرقاتاً واحداً فى المفاوضات ، وأن يؤجل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية ، بحيث تنتقل عملية السلام من إنجاز ترتيبات الأمن والسلام الثنائية إلى بحث ترتيبات التعاون الإقليمى .

وهكذا كان . وأصبحت عملية السلام مجزأة ، ولم تعد شاملة ، لا فى جزئياتها ، ولا فى كليتها . وأخذت المسارات الثنائية ، الواحد تلو الآخر ، تعطى نتائجها ، استناداً إلى هذا الحلل المبدئى الأساسى ، الذى أتاح لإسرائيل أن تفرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض ، بجعلها نظريتها الأمنية المرجعية الفعلية التى تقيس بها القبول والرفض للمطالب العربية المستندة إلى الشرعية الدولية كمرجعية قانونية أساسية ، كما تقيس استعداد الأطراف العربية للسلام بمدى قبولهم أو رفضهم لمتطلبات النظرية الأمنية الإسرائيلية .

وتنطلق إسرائيل فى فرض نظريتها الأمنية مرجعية لعملية السلام ، من أساس الربط بين الأمن ومادته الأرض العربية ، وبين التفوق العسكرى ومادته السلاح النووى .

ولا تزال الأدييات الاستراتيجية الإسرائيلية ، بمختلف مدارسها وتوجهاتها ، تعالج قضية السلام بمنظار هذه النظرية الأمنية الإسرائيلية . ونشير إلى نموذج منها ، هو دراسة حديثة للمنظر الامترياجى الإسرائيلى « يافير إيفرون » ، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة تل أبيب^(٢) :

١ - إن السيناريو الأكثر تحويلاً والأكثر ديمومة هو ذلك الذى يمثلته تحالف عسكري يضم مجمل البلدان العربية . وإذا كان هذا التهديد قد تقلص إلى حد كبير منذ معاهدة السلام مع مصر ، بسبب « تفكك العالم العربى وانطلاق حركة الاعتراف بالدولة العربية .. إلا أن سيناريو كهذا لا يمكن استبعاده كلياً ... إن احتمال تشكل ائتلاف عسكري عربى ضد الدولة العربية ، وإن كان بعيداً ، يجب أن يؤخذ فى الحسبان نظراً إلى سباق التسلح فى المنطقة بأسرها » .

٢ - هناك سيناريو آخر ، أكثر احتمالاً من سابقه ، يتمثل فى قيام ائتلاف عسكري يجمع سوريا والعراق والأردن . وهو احتمال يجب أن يدرج فى قائمة الرؤى الإسرائيلية للتهديدات على المدى البعيد .

٣ - « يمكن للسلاح النووى أن يوازن فى المستقبل أى تعديل محتمل فى ميزان القوى التقليدية على حساب إسرائيل . إن القدرة التى تضيفها وسيلة ردع قوية - وهى أخيرة فى الوقت نفسه - يمكنها إقناع العالم العربى بأن إسرائيل غير قابلة للتدمير ، وبالتالي تصبح التسوية السياسية أمراً لا مفر منه » .

هذا مجمل جد موجز للظروف والعوامل العربية والإقليمية والدولية التى أدت إلى خلق بيئة صيغت فى إطارها مفاهيم وأحكام المعاهدة الأردنية/ الإسرائيلية . ونضيف إلى ذلك عاملين خاصين بالأردن ، هما :

١ - العامل الاقتصادى : فالأردن محدودة الموارد ، وعانى اقتصاده من أزمة جلاء وقوف الأردن إلى جانب العراق فى حرب الخليج الثانية . واعتبر الأردن الاتفاق مع إسرائيل سبيلاً لاجتياز تلك الأزمة وتلك الصعوبات الاقتصادية ، ومنها إمكان شطب الدين المترتبة عليه للولايات المتحدة والبالغة نحو ٩٥٠ مليون دولار^(٣) ، وإمكان تطوير الاقتصاد الأردنى من خلال مساعدات مختلفة من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية ، وعبر التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى والسياحى والمشروعات المشتركة مع إسرائيل .

٢ - العامل السياسى : فقد كان غزو إسرائيل للبنان فى يونيو/ حزيران ١٩٨٢ الذى قاده وزير الدفاع الإسرائيلى يومذاك الجنرال اريئيل شارون علامة على احتمال نجاح مشروع

شارون الذى ينص على أن المملكة الأردنية الهاشمية هى الدولة الفلسطينية، وأن الصراع مع الفلسطينيين يمكن إنهائه عن طريق إقامة دولتهم فى الضفة الغربية من نهر الأردن، وأن الضفة الغربية تبقى جزءاً من إسرائيل الكبرى. وحينما فشلت إسرائيل فى غزو لبنان، وانسحبت بعد ثلاث سنوات من عدوانها، وطوى مشروع شارون بشأن الدولة الفلسطينية، كان من الطبيعى أن يكون الرد الأردنى على ذلك المشروع تثبيت الكيان الأردنى وترسيخه دولة ونظاماً. وكان من الطبيعى أيضاً أن يكون مؤمراً مديراً للسلام فى الشرق الأوسط (٣٠/١٠/١٩٩١) المدخل لتثبيت الكيان الفلسطينى فى فلسطين ذاتها، مقابل إسقاط مشروع شارون. وتأكيداً لذلك وقع الأردن مع إسرائيل جدول أعمال مشترك يوم ١٤/٩/١٩٩٣، أى بعد يوم واحد من توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى / الإسرائيلى فى واشنطن.

ثانياً - مضمون المعاهدة

وقع الأردن وإسرائيل يوم ٢٦/١٠/١٩٩٤ «معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية». وهى مؤلفة من ٣٠ مادة، تضمنت نصوفاً تعاقدية بشأن إقامة السلام، والحدود، والأمن، والعلاقات الثنائية، والمياه، والعلاقات الاقتصادية، والاجئين والنازحين، والأماكن التاريخية والدينية، والعلاقات الثقافية والعلمية، وعلاقات حسن الجوار، ومكافحة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة، والطيران المدني، والبريد والاتصالات، والسياحة، والبيئة، والطاقة، والصحة، والزراعة، وتنمية أ الحدود وادى الأردن، والعقبة وإيلات.

وتتضمن المادة الخاصة بالأمن (المادة ٤) تحديدات والتزامات تتجاوز مفهوم «الأمن الثنائى المتبادل» وتحديداته والتزاماته، إلى مجالات لا يملك الطرفان عناصر صياغتها وتكوينها، وإنما يملكان فقط التعبير عن الالتزام بالعمل بأجلها.

وإلى جانب التعاون الأمنى، يلتزم الطرفان، بموجب أحكام المادة الرابعة من المعاهدة «تعزيز أمن المنطقة»، ويهدفان «إلى إقامة بنية إقليمية من الشراكة فى السلام». ومن أجل السير نحو هذا الهدف «يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي فى

تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط .
ويعنى هذا الالتزام تبنى أطر إقليمية على النحو الذى تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب
العالمية (الثانية) بما يتّوج بمنطقة أمن واستقرار .

وقد سيّج الطرفان « بناء الأمن الإقليمي » المتفق على إقامته بإطارين نصت عليهما المادة
الرابعة ، إذ اتفق الطرفان على الامتناع مما يلي :

« أ - دخول (أى من الطرفين) أى ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذو صفة عسكرية أو
أمنية مع طرف ثالث ، أو مساعدته بأى طريقة من الطرق ، أو الترويج له أو التعاون معه إذا
كانت أهدافه أو أنشطته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكرى ضد
الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة .

« ب - السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوات عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود
إلى طرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تحلّ بسلامة الطرف الآخر » .

وإضافة إلى ذلك ، تعاهد الطرفان على « العمل على إيجاد منطقة خالية من التحالفات
والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط (الفقرة ٧ من المادة ٤) و « يتعهد الطرفان خلال ٣
أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه
المعاهدة ولإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة (المادة ٢٦) » .

ثالثاً : الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية للمعاهدة

١ - إن أبرز ظاهرة في المعاهدة هي خلوها من أية إشارة إلى ترتيبات أمنية متبادلة ،
كمثل المناطق المنزوعة السلاح ، والمحدودة السلاح ، وخطوط الأسلحة الثقيلة ، ومراكز
الرصد والمراقبة والتحقيق ، والقوات الدولية أو متعددة الجنسيات الفاصلة بين قوات البلدين ،
تلك الترتيبات التي تضمنتها معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية (١٩٧٩) ، والتي تحتل
مركز الصدارة في مفاوضات المسار السوري/ الإسرائيلي والمسار اللبناني/ الإسرائيلي .
وكانت معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية (١٩٧٩ / ٣ / ٢٦) تضمنت في مادتها الرابعة
ترتيبات أمن مؤلفة من ثلاث مناطق تغطى شبه جزيرة سيناء المصرية ، إضافة إلى منطقة رابعة
تقع داخل إسرائيل على الحدود المشتركة بين البلدين . وتتمركز في المنطقة (ب) في وسط سيناء

أربع كتابت مصرية ، وفي المنطقة (ج) المتاخمة للحدود المشتركة بين البلدين . وتتمركز في المنطقة (أ) المتاخمة لقناة السويس فرقة مشاة ميكانيكية مصرية، وفي المنطقة (ب) في وسط سيناء أربع كتابت مصرية ، وفي المنطقة (ج) المتاخمة للحدود المشتركة قوات الأمم المتحدة والشرطة المصرية . وفي المنطقة (د) داخل إسرائيل أربع كتابت مشاة إسرائيلية . ويمكن لمصر أن تنشئ في المنطقة (أ) نظام إنذار مبكر ، ولإسرائيل أن تنشئ في المنطقة (د) نظاماً مماثلاً .

٢ - ظهور الأردن بسبب وضعه الجغرافي كدولة عازلة ومغلقة لحدود إسرائيل .

٣ - تقلص أو انحسار أو احتواء التهديدات المحتملة القادمة من الشرق ، ومن خلال الحدود العراقية/الأردنية أو الحدود السورية/الأردنية ، وهو ما يؤدي إلى تقلص حاجة إسرائيل إلى انتشار عسكري كثيف في الضفة الغربية .

٤ - إن ما يقلق إسرائيل ، قبل المعاهدة ، هو الموقع الجيو استراتيجي للأردن ، وهو موقع جد مهم وخطير بالنسبة لإسرائيل . فمنه تنطلق الحرية إلى ما يسمى « بطن إسرائيل الرخوة » . وكان قرب الأردن من الأهداف الإسرائيلية الحيوية ، كالمطارات والمراكز الصناعية والسكانية شاغل لإسرائيل ، وبخاصة عندما تبرز احتمالات قدوم قوات عراقية أو سورية للمركز في الأردن . وقد سلكت إسرائيل دوماً ، منذ أن كان دافيد بن غوريون في موقع المخطط لاستراتيجية إسرائيل ، مسلك تهديد الأردن كلما حدث تغير في خطط انتشار القوات في الأردن . ويمكن القول أن ذلك أصبح ما يشبه « الخط الأحمر » في الأردن . وكمثل على ذلك ، نشير إلى إرسال سوريا رتلأً عسكرياً (لواء معزاً) أثناء أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ إلى الأردن . وقد هددت إسرائيل باستخدام القوة لمنع ذلك الرتل من الدخول إلى الأردن .

٥ - إذا كانت المعاهدة بين مصر وإسرائيل (١٩٧٩) ذات طابع استراتيجي خاص ، فإن المعاهدة بين الأردن وإسرائيل ذات طابع استراتيجي مختلف . فقد كانت مصر وإسرائيل ، وما زالتا ، كيانين مختلفين اختلافأً يجعلهما بلدين غريبين عن الآخر . ولذلك بقيت العلاقات الناجمة عن معاهدة السلام بينهما خالية من العاطفة ، إن لم تكن باردة ، بالرغم من مرور ثمانية عشر عاماً على تطبيقها . أما بين الأردن وإسرائيل ، فالأمر يختلف عما بين مصر

وإسرائيل . فقد كانت المنطقة (جنوبى بلاد الشام) قبل قيام إسرائيل (١٩٤٨) ذات جغرافية واحدة ووطن واحد هو فلسطين والضفة الشرقية لنهرالأردن . وكان التاريخ العربى الإسلامى قد صاغ المنطقة منذ أكثرمن ألف وخمسمئة عام صياغة حضارية موحدة . وحين بدأت الغزوة الصهيونية لفلسطين فى أواخر القرن التاسع عشر ، بدأ مؤرخو الصهيونية ومنظروها يدّعون أن للتاريخ الإسرائيلى وجودًا وامتدادًا فى المنطقة . ويدّعى الصهيونيون الآن أن إسرائيل تنازلت فى المعاهدة مع الأردن عن «أجزاء من الوطن» ، وجاءت ضيّدًا على شعار اليمين الإسرائيلى « هذه لنا ، وهذه أيضًا » . وإسبا الإشارة فى هذا الشعار يدلان على الضفة الشرقية والضفة الغربية .

٦ - تخشى إسرائيل تعرضها لهجوم عبر نهر الأردن ، كما تخشى أن يشترك الأردن فى ائتلاف عسكرى عربى . لهذا ترى إسرائيل أن الأردن يشكل العمق الاستراتيجى للأمن الإسرائيلى . وكان المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن قد دعا إلى « أن اضفاء صيغة رسمية على دور الأردن كعمق استراتيجى لإسرائيل سيسيزل تخوف إسرائيل المشروع من أن انسحابها من الضفة الغربية يمكن أن يُستغل لحشد قوة عسكرية فى الضفة الشرقية»^(٤) . لهذا أغلقت المعاهدة الأردنية / الإسرائيلىة هذا التحسب الإسرائيلى ، وفتحت الباب أمام إمكان انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية .

ويرى باحث إسرائيلى^(٥) « أن العمق الاستراتيجى الحقيقى لإسرائيل غير مرتبط بالضفة الغربية ، ولكنه مرتبط بالأردن ... لهذا لا يمكن التحدث عن نظام أمنى إسرائيلى / فلسطينى ثنائى ، وإنما عن نظام ثلاثى بانضمام الأردن إليها ، حيث سيكون الأردن الدعامة الرئيسة والبارزة فى دعم الأمن فى المنطقة .. إن أهمية الأردن كدولة فاصلة بين إسرائيل من جهة وكل من العراق وسوريا والسعودية من جهة أخرى ظهرت أثناء أزمة الخليج » .

٧ - من المنتظر أن تختلف الترتيبات الأمنية بين الدولة الفلسطينية المنشودة وإسرائيل ، اختلافًا نوعيًا وشكليًا عن الترتيبات الأمنية التى تضممتها معاهدات السلام مع مصر والأردن ، وعن الترتيبات التى يمكن أن يتضمنها أى اتفاق بين كل من سوريا ولبنان من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى . ذلك أن الترتيبات بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل ستكون بين كيان سيتحرر ويتأسس من جهة ، وبين دولة احتلال من جهة أخرى . وفى هذه الحال من المنتظر أن تفرض إسرائيل شروطها ومتطلبات نظريتها الأمنية واستراتيجيتها الدفاعية ، بحيث

تخلو الأرض الفلسطينية من أى تهديد أو احتمال تهديد يقصد إسرائيل ، وذلك بتوفير الوسائل التي تمكن الجيش الإسرائيلي من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع للإنذار المبكر ، وفتح القوات وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم^(٦) . ويدعم هذه الفكرة توجه إسرائيل نحو حرمان الدولة الفلسطينية المنشودة من أن يكون لها جيش ، ذلك أن « قوة الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ، بالتحديد ، في ضعفها . يجب ألا يكون أمنها في يدها ، بل يجب أن يستند أمنها كلياً إلى ضمانات الدول الكبرى »^(٧) .

ويرى بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أن الضفة الشرقية لنهر الأردن ، هي التي تشكل في الحقيقة العمق الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي . ولهذا كانت إسرائيل تتطلع ، قبل المعاهدة ، إلى أن تقنع الأردن - حسبما ورد في أقوال هؤلاء الاستراتيجيين - بأن يثبت في « اتفاقية ما اعترافه بأن دخول قوات أجنبية إلى أراضيه هو مبرر تلقائي شرعي لرد فعل عسكري إسرائيلي »^(٨) .

المبحث الثاني

الاتفاقية العسكرية التركية / الإسرائيلية

العلاقة بين تركيا وإسرائيل قديمة . فقد اعترفت الأولى بالثانية رسمياً في العام ١٩٤٩ ، وقامت بينهما علاقات دبلوماسية . وبلغ اهتمام إسرائيل العسكري بتركيا درجة رفيعة حين عينت ملحفاً عسكرياً في سفارتها بأنقرة ، ولم يكن لها آنذاك ملحقون عسكريون إلا في واشنطن ولندن وباريس .

وفي أواخر آب / أغسطس ١٩٥٨ قام رئيس حكومة إسرائيل دافيد بن غوريون بزيارة سرية لتركيا ، لم يعلن عنها إلا في العام ١٩٧٨ . وقد وضعت أثناء الزيارة مبادئ التعاون الإقليمي بين تركيا وإيران وألبانيا وإسرائيل . كما وقعت اتفاقية شاملة بين تركيا وإسرائيل ، تضمنت فصلاً خاصاً بالتعاون السياسي والعسكري ، وبخاصة ضد المد القومي العربي واحتلالات التوسع السوفيتي في المنطقة .

في إثر حرب ١٩٦٧ ، أبدت تركيا تضامنها مع الدول العربية ، ووعدت بعدم تمكين استخدام قواعدها العسكرية من قبل أى دولة ضد الدول العربية^(٩) . واتخذت موقفاً مماثلاً في

حرب ١٩٧٣ . وفي أثناء الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧ - ١٩٩١) دعمت تركيا منظمة التحرير الفلسطينية ، وأيدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وحينما أعلنت المنظمة قيام دولة فلسطين المستقلة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ اعترفت تركيا بدولة فلسطين .

ومنذ أن أخذ الصراع العربي/ الإسرائيلي يتسع إطاره وتتواتر أحداثه ، لم يكن ثمة مهرب لتركيا من أن تتخذ مواقف إزاء أحداثه وتطوراته . ولأن تركيا حاولت طوال فترة الصراع أن تسلك سياسة متوازنة تجاه طرفي الصراع ، فإنها لم تستطع أن تكسب سياميا أو اقتصاديا أو ودًا غير منقوص من سياستها تلك. ولهذا فإن مشروع التسوية السلمية في الشرق الأوسط أنهى هذه الازدواجية أو التوازنية في السياسة التركية ، وأراح صانعي السياسة الخارجية التركية من هم إجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الأوسط . لقد تحررت تركيا من هذه الحالة الملتبسة . وأصبح بإمكانها تطوير علاقاتها بحرية مع إسرائيل ومع العرب في آن .

وفي العامين ١٩٩٠ و ١٩٩١ توالى المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية لفتتح آفاقاً رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة ، مستندة إلى المرتكزات التالية : مركز تركيا في الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي ، ومطامعها الإقليمية ورؤيتها لمجال حيوى جديد في آسيا الوسطى ، وضعف المجموعة العربية وهزال أمنها القومي ، ومطامع تركيا في مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات ، ومشكلاتها الحدودية مع سوريا والعراق وإيران ، والتسوية المحتملة للصراع العربي/ الإسرائيلي . إن جميع هذه المتغيرات ، إضافة إلى تحرر تركيا من الخطر السوفيتي وانحسار أهميتها الاستراتيجية في دائرة المعسكر الغربي ، واستمرارها في تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها ، حررت تركيا من الالتزام بقواعد حسن الجوار ، وأحيت في فكرها السياسي مطامعها ومصالحها الخاصة في المنطقة ، ووجدت أن إسرائيل هي الأقرب إلى فكرها ومصالحها .

أولاً : مضمون الاتفاقية

توجت تركيا علاقاتها بإسرائيل باتفاقية عسكرية وقع عليها الطرفان يوم ٢٣/٢/ ١٩٩٦ ، أثناء زيارة نائب رئيس هيئة أركان القوات المسلحة التركية لإسرائيل . واستناداً لأجهزة الإعلام التركية والإسرائيلية^(١) ، يمكن رصد المعلومات الآتية :

١ - ينشأ ما يسمى « المنتدى الأمنى للحوار الاستراتيجى » ويهدف إلى رصد « الأخطار المشتركة » التى تهدد أمن تركيا وإسرائيل ، وإلى إقامة « آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار » .

٢ - لإسرائيل أن تنصب فى الأراضى التركية أجهزة تنصت الكترونية لرصد تحركات عسكرية فى المنطقة .

٣ - تعهد إسرائيل بأن تزود تركيا بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الالكترونية .

٤ - تتولى إسرائيل تحديث سلاح الطيران التركى ، من خلال برنامج تبلغ تكاليفه أكثر من ٦٠٠ مليون دولار ، بهدف تحديث التأهيل القتالى لطائرات سلاح الجو التركى من طراز « اف - ٤ » .

٥ - يقوم الطرفان بدوريات بحرية مشتركة^(١١) هدفها الحيلولة دون وقوع « أعمال عدوانية « شرقى البحر المتوسط . وتتعاون هذه الدوريات وتنسق عملها مع وحدات البحرية التابعة للأسطول السادس الأمريكى .

نفت تركيا أن تكون الاتفاقية موجهة ضد أى بلد عربى أو غير عربى (إيران) فى المنطقة . فى ٩/٤/١٩٩٦ صرح وزير الخارجية التركى « أن أنقرة ليست فى حاجة لمساعدة إسرائيل على ضرب سوريا ، وليست لديها الرغبة أو النية فى ذلك ... واتفاقية التعاون العسكرى التى وقعتها تركيا مع إسرائيل لا تعتبر معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا أو إيران ، وإنما تهدف إلى قيام إسرائيل بمساعدة تركيا على تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية وتبادل الخبرات فى المجالات العسكرية »^(١٢) . لهذا أطلق على الصك الناضج لهذه العلاقات « اتفاقية » كمصطلح قانونى هو دون « المعاهدة » ودون « الحلف » .

وقد أخذت المعلومات تترى عن مضمون تلك الاتفاقية ، فى حين ظلت بنود كثيرة - ولا تزال - على الكتمان ، بقصد التمويه على الطرف العربى وعدم خلق المعوقات والصعوبات أمام مشروع النظام الشرق أوسطى وبخاصة جانبه الأمنى . وعلى هذا يمكن إطلاق مصطلح « التحالف العسكرى » على الحالة التركية / الإسرائيلية الجديدة . وهو مصطلح يختلف عن « معاهدة أمنية » تعقد بين دولتين تتعهد كل منهما بمقتضاها بتقديم

العون العسكري للأخرى في حالة وقوع هجوم على أى منها بواسطة دولة أو دول أخرى . كما يختلف أيضًا عن « الحلف » الذى هو اتفاق دفاعى مشترك يعبر عن أحد أنماط القوة التى تلجأ إليها الدول للحفاظ على أمنها ومصالحها الوطنية . وقد تتعدد أغراض الحلف فلا تقتصر على المجالات العسكرية والدفاعية وإنما تضاف إليها أغراض غير عسكرية^(١٣) .

ثانياً : في أهداف الاتفاقية

١ - ضد الأمن القومى العربى :

تشترك تركيا وإسرائيل في معاهدة القومية العربية والحد من امتدادها وتقليص إنجازاتها . ويمكن اختزال تاريخ الصهيونية وإسرائيل في التصدى للقومية العربية والاعتداء على العرب أمة وأرضاً وحضارة . أما تركيا فإنها - بالأقل - لا ترتاح لأى مظهر من المظاهر القومية العربية . والتحركات العسكرية والسياسية التركية في الخمسينيات وفي عهد الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١) مثال على ذلك .

وقد فسرت مجلة « دراسات شرقية » الفرنسية الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل بأن تركيا تبغى نفسها ، من خلال الاتفاقية التى اكتسبت « طابع الحلف الاستراتيجى » - حسب قول المجلة - لتكون قوة إقليمية كبرى في المنطقة ، ولتشكل مع إسرائيل قوة ردع مشتركة^(١٤) . وقد أكد وزير الدفاع الإسرائيلى هذا المفهوم حين قال أن الاتفاقية « يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أى هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا ... إن هدفنا الحقيقى ليس استخدام القوة ، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة »^(١٥) . وكانت الصحف التركية قالت عقب عودة وزير الدفاع التركى من زيارة إسرائيل أن إسرائيل أبلغت الوزير التركى أنها ستعتبر أى هجوم بالصواريخ على تركيا هجوماً عليها . وأضافت الصحف أن الوزير التركى رد على هذه المبادرة بأن قام بجولة مع مسؤولين إسرائيليين في الجولان السوري المحتل ، وبتصريح قال فيه : « إن سوريا هى المقر العام للارهاب الذى يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في وقت واحد »^(١٦) .

يرى باحث إسرائيلى^(١٧) أن اتفاق سوريا وإسرائيل على تسوية النزاع بينهما - وهو احتمال يمكن في رأى الباحث - سيمكّن سوريا من إعادة ترتيب جدول أولوياتها « والدخول في نزاع مع تركيا قد ينشب معه صراع طويل تدخل فيه أطراف كثيرة » . ويلخص هذا

الباحث المصالح والقضايا المشتركة بين تركيا وإسرائيل في خمسة عناوين هي : مواجهة التطرف الإسلامي في المنطقة ، النفوذ في منطقة جمهوريات آسيا الوسطى ، مكافحة الإرهاب ، العداء لسوريا ، التحالف مع الولايات المتحدة . وهي مصالح وقضايا تستدعي استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة ، وتدفع الأتراك - حسب رأى هذا الباحث - إلى أن يسعوا « وعن طريق إسرائيل واليهود في أن يربطوا الولايات المتحدة بالمنطقة عمومًا وبالمصالح التركية خصوصًا » .

ويقسم^(١٨) باحث إسرائيلي آخر^(١٩) العلاقة العراقية / التركية قبل حرب الخليج الثانية ، بأن تركيا كانت قلقة من تطور الجيش العراقي وقوته ، كما كانت تخشى انسحاب القوات الغربية من منطقة الشرق الأوسط ، « الأمر الذي يهدد صراحة تركيا وسياساتها التقليدية » . ويرى هذا الباحث أن تركيا كانت دائمًا تفضل الوجود العسكري الغربي في مطقة الشرق الأوسط . ومن هذا القبيل عارضت تركيا قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (١٩٤٧/١١/٢٩) حتى لا تخرج بريطانيا من فلسطين . وعارضت إخلاء بريطانيا قواعدها في منطقة قناة السويس ، وكان موقفها سلبياً إزاء الثورة الجزائرية ضد الوجود الفرنسي . ومع ذلك فإن الجيش التركي لم يشترك في القتال في حرب الخليج الثانية ، لأن الجنرالات الأتراك كانوا يدركون جيدًا عدم قدرتهم على مواجهة الجيش العراقي » .

وكانت تركيا قد طرحت ، أثناء حرب الخليج الثانية ، فكرة تفكيك الكيان العراقي في إطار كنفدرالية تضم ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركيانية . وقد أبلغت تركيا الولايات المتحدة فكرتها هذه . ووافقت واشنطن - حسب قول أجهزة الإعلام التركية - على المشروع وقالت : إنه ممكن التطبيق في حال انهيار الكيان العراقي^(٢٠) .

ويلاحظ أن تركيا بدأت ، في إثر انتهاء حرب الخليج الثانية ، تواصل غزواتها على شمالي العراق . ولم تكن تفعل ذلك قبل تلك الحرب . وحينما فرض مجلس الأمن حصارًا دوليًا على العراق في العام ١٩٩١ ، بدأت العمليات البرية والجوية التركية تتواتر بدعوى مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني (التركي) . ومنذ العام ١٩٩١ حتى مطلع يونيو/ حزيران ١٩٩٧ بلغ مجموع العمليات البرية في شمالي العراق ٥٠ عملية ، والطلعات الجوية والقصف الجوي ٢٢٥ طلعة ، ومذكرات الاحتجاج التي قدمها العراق إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة ١٤٣ مذكورة^(٢١) .

وتهدف تركيا من عملياتها العسكرية هذه إلى إقامة شريط حدودي عازل مشابه للشريط الحدودي الإسرائيلي في جنوبي لبنان ، وتحويل المنطقة العراقية شمالي خط العرض ٣٦ إلى

منطقة مغلقة على نفوذها. ونظراً إلى افتقار الجيش التركي إلى معدات الكترونية ذات تقنية عالية تضمن مراقبة دقيقة للتحركات عبر الحدود ، فقد استعانت تركيا بإسرائيل لتقدم إليها تلك المعدات ، إلى جانب خبرتها في إقامة المنطقة العازلة جنوبي لبنان . وتبرعت الولايات المتحدة بمبلغ ٧ ملايين دولار لتحقيق المشروع التركي^(٢٢).

لقد أتاحت هذه الغزوات التركية ، وبخاصة في إثر الغزو الذى انطلق في ١٤ / ٥ / ١٩٩٧ ، لإسرائيل أن تمتحن سلامة مبدئها الذى يجب ، في نظرها ، أن تبنى عليه عملية التفاوض والتسوية في الشرق الأوسط وهو « الأمن قبل السلام ، والأرض من أجل الأمن » . وقد مارست تركيا عملياً هذا المبدأ في شمال العراق ، ووجدت فيه إسرائيل تطبيقاً ناجحاً .

ومن استقرار مجمل العوامل والظروف والأسباب المحيطة بالاتفاقية العسكرية التركية/الإسرائيلية ، وفي إطار مفهوم الأمن القومى العربى ومقوماته ومتطلباته ، نعرض الملاحظات الإضافية الآتية :

١ - الهدف الرئيسى لتركيا من الاتفاقية هو الضغط على سوريا والعراق في قضية مياه نهري دجلة والفرات . ذلك أن تركيا ليست راضية في الوقت الحالى في الاستجابة إلى الطلب العربى الذى أقره مجلس جامعة الدول العربية في ٣١ / ٣ / ١٩٩٧ ، وهو دعوة الدول الثلاث (سوريا والعراق وتركيا) إلى الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائى لقسمة عادلة تضمن حقوق جميع الأطراف على أساس أحكام القانون الدولى .

٢ - الهدف الرئيسى لطرفى الاتفاقية هو الضغط على سوريا في المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السورى/الإسرائيلى . ففى أثناء عملية « عناقيد الغضب » التى شنتها إسرائيل ضد لبنان (١١ - ٢٧ / ٤ / ١٩٩٦) وجه رئيس الحكومة التركية إبان زيارته للاسكندرون في ٢٠ / ٤ / ١٩٩٦ تهديدات مباشرة لسوريا ، جاءت « في إطار حملة إعلامية وسياسية تركية ضد سوريا ، وتردد أحاديث في أنقرة عن احتمال استعداد تركيا للقيام بعمل عسكري محدود ضد سوريا في إطار تحالفها العسكرى مع إسرائيل وبالتنسيق مع الولايات المتحدة أو على الأقل الحصول على موافقتها »^(٢٣) . وفى إثر ذلك أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٦ أعربت فيه عن « الدهشة البالغة لتصريحات رئيس وزراء تركيا وكذلك وزير خارجيتها والتى تضمنت هجوماً على دولة عربية عضو في

جامعة الدول العربية» (٢٤). ولم يخف مدير «معهد موسى دايان» في تل أبيب هذه النية حين قال: (٢٥) «إن نشر قوات جوية إسرائيلية في شرق تركيا موجه ضد إيران أولاً وليس ضد سوريا في المرحلة الراهنة. ولكن انهياء مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا يمكن أن يقلب هذا الأمر».

٣ - تشكل الاتفاقية، بغرضها العام في المنطقة العربية، تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، بتطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكري الأجنبي فيها حوله، وبخاصة أن الاتفاقية تفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الإسرائيلي، ما يعنى إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأية دولة من دول المنطقة من اتجاهات لا تتوقها تلك الدولة.

٤ - إن مصطلح «الأخطار المشتركة» الوارد في الاتفاقية، ينسحب ليشمل سوريا والعراق وإيران وسائر البلاد العربية، بالرغم من أن سوريا طرف في عملية السلام، ولا تشكل قط خطرًا عسكريًا أو أمينيًا على تركيا، وأن العراق في وضعه الراهن ولمدى زمني منظور لا يشكل خطرًا قط، وأن إيران محتواة بالخطة الأمريكية المعروفة. ومع هذا فقد لا يبقى تحت عنوان «الأخطار المشتركة» سوى ما يسمى «الخطر الإسلامي». وهو عدو اصططنه بعض السياسيين والمفكرين في أوروبا وأمريكا اصططناعًا، وهؤلوا كثيرًا فيها بنحس جناحه المتطرف. وفي جميع الأحوال، ودون الانجرار وراء ذلك الخطر المصطنع، وفي حال افتراض وجوده، فإن مجابهته لا تقتضى هذا النوع من العمل العسكري المشترك، ولا تتطلب جيوشًا ومدافع ودبابات، ولا تتطلب - تحديدًا وحصرًا - طائرات مقاتلة.

٥ - في تصورنا أن أحد الدوافع التي تكمن في خلفية الاتفاقية هو التحسب لتطورات مستقبلية محتملة، ترسم في آفاقها احتمالات حيازة التكنولوجيا النووية من قبل دولة ما شرق أوسطية غير إسرائيل. وتجدر الإشارة هنا إلى إيران والعراق وليبيا تحديدًا.

٦ - ثمة معلم آخر تلمسه من الاتفاقية، وهو أن الولايات المتحدة تنوى، في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية، وعلى أساس انفرادها بمنزلة الدولة الأعظم في العالم، أن تنقل بعض أعبائها الدفاعية عن النظام الشرق أوسطى المأمول إلى تركيا وإسرائيل - وربما إلى غيرهما من دول المنطقة أيضًا - نقلًا بطيئًا ومتتابعًا للخطوات والمراحل، يتناسب وإيقاع خطوات التسوية وبناء النظام الشرق أوسطى. وهى، إذ تفعل ذلك، تواصل، في الوقت نفسه، رفع

تحالفها الدفاعى الاستراتيجى مع إسرائيل إلى مستويات لا يحدها سقف أو قيد ، كمثل الاتفاقيات الأمنية العسكرية التى وقعت عليها الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء زيارة رئيس وزراء إسرائيل لواشنطن فى أواخر أبريل / نيسان ١٩٩٦ (٢٦) .

٧ - يمكن القول أن الاتفاقية تحيىء توثيقاً لموجبات الارتباط الجذرى بين تركيا والاستراتيجيات الأمريكية . وهو ارتباط يضم فى دائرته تركيا وإسرائيل معاً . وهذا هو أحد الأسس التى بنيت عليها الاتفاقية . ولعل فى قوله أحد المسؤولين الأمريكين ، بأن هذه الاتفاقية « تتم بين دولتين حلفتين للولايات المتحدة وأنها مستقوى أمن الشرق الأوسط » (٢٧) ما يلقي الضوء على مشمولية الاتفاقية فى إطار الاستراتيجية الأمريكية ، إضافة إلى المنافع والأغراض الثنائية لطرفي الاتفاقية . ويتلاقى هذا المفهوم مع قوله مسؤول فى وزارة الدفاع التركية ، أن الاتفاقية « تنطلق من كون إسرائيل دولة معادية لدولة معادية لنا » (٢٨) .

٨ - ربط مدير « معهد موشى دايان » فى تل أبيب بين الاتفاقية وبين احتلال اريتريا جزيرة حنش الكبرى اليمنية فى البحر الأحمر بأنها « يندرجان فى إطار استراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات سودانية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية فى المياه الدولية فى البحر الأحمر .. إن ما يحدث فى تركيا (أى الاتفاقية العسكرية التركية/ الإسرائيلية) وما حدث فى البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة : تركز مبدئى فى الوقت الحالى تحسباً لحاجة مستقبلية » (٢٩) .

٩ - ليس من الحكمة أن نسقط من حسابنا أن هذه الاتفاقية قد تشكل مقدمة لترتيبات أمنية إقليمية تنتهى إلى « حلف شرق أوسطى » يتم فى إطار التزام أمريكى بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكرى واحتكارها للسلاح النووى كرادع استراتيجى حتى فى ظل السلام ، وفى إطار يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية على مستوى منطقة الشرق الأوسط . ويشير ذلك احتمال أن تعمل واشنطن على فرض هذه الترتيبات الأمنية من خلال تشجيع دول المنطقة على عقد اتفاقيات ثنائية للتعاون العسكرى والأمنى فيما بينها ، وهو ما سيجعل واشنطن فى مركز القابض على التوازنات الإقليمية والترتيبات الأمنية الجديدة فى المنطقة ، دون أن ينفى ذلك احتمال تطور هذه الترتيبات فى مرحلة لاحقة إلى توجه إقليمى موحد . ومثل هذا التطور يتفق مع الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة والقائمة على مبادئ الدفاع الوقائى والردع والهيمنة ، والقائمة أيضاً منذ نهاية حرب الخليج الثانية على

السعى لبناء منظومة أمنية في الشرق الأوسط ووضعها في أيدي قوى حليفة يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة في مواجهة قوس الأزمات الذي يلف منطقة الشرق الأوسط ، وبناء هذه المنظومة الجديدة بدءاً بالاتفاقية التركية/ الإسرائيلية وما يحتمل أن يقتدى بها من اتفاقيات ثنائية . إن هذه الاحتمالات البادية في الأفق ترشح نفسها لتكون في وقت تفككت فيه المنظومة الدفاعية العربية المتمثلة في معاهدة الدفاع المشترك إلى جانب ضعف المؤسسة القومية ، جامعة الدول العربية .

١٠ - بالرغم من أن الولايات المتحدة استبعدت إمكانية قيام تحالف استراتيجي ثلاثي بين واشنطن وأقرة وتل أبيب ، لأن الولايات المتحدة تفضل أن تعمل بشكل ثنائي في المجال الأمني في الشرق الأوسط^(٣١) ، فثمة شواهد توضح وجود ارتباط بين الاتفاقية وواشنطن :

(أ) تمويل الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من تكلفة تحديث إسرائيل لطائرات « اف - ٤ » التركية .

(ب) التزام واشنطن « بالسعى لكي تحقق لإسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية في إطار وضع مماثل تماماً لدول حلف الأطلسي ، والسعى لقيام علاقات عسكرية وثيقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف »^(٣٢) . وفي مقابل ذلك يبدأ الجانبان الأمريكي والإسرائيلي في إنشاء مخازن للذخائر وأسلحة أمريكية متطورة في المناطق الاستراتيجية المهمة بما يتبع القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة^(٣٣) . ويبرز هذا تماثل وضعي إسرائيل وتركيا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط بشأن لجوء أمريكا بعد سرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة ومنها تركيا وإسرائيل لإمكانية استخدامها مستقبلاً في مواجهة أي أزمة تهدد مصالحها في المنطقة .

٢ - التسليح :

تجسد إسرائيل مجتمعاً متقدماً في صناعاته العسكرية وتطوير الذكاء التكنولوجي العسكرية إذا ما قيس بدول المنطقة ومنها تركيا ، بالرغم من الفارق الكبير في حجم السكان والنتائج القومية والمواد الخام بين تركيا وإسرائيل . ولم يكن لإسرائيل - وهي دولة «بغنية جغرافياً» محدودة ديمغرافياً ، محاصرة استراتيجية ، فقيرة في مواردها الطبيعية - أن تبلغ هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة العسكرية لو لم تكن الولايات المتحدة قد ردت عنها بمه لم إنجازها الصناعي التكنولوجي العسكري المتطور ، ولو لم تكن قد استعانت بالعلماء الألمان غير الإسرائيليين ،

تستورددهم من الخارج ، وتقدم إليهم مختلف الحوافز ، إضافة إلى العلماء اليهود في مختلف أنحاء العالم ، وهم كثر ومتنوعو التخصصات . وقد أسهمت المساعدات الأمريكية وهذه المجموعة الكبيرة من العلماء والفنيين في تطوير الصناعة العسكرية بما يخدم الأغراض الاستراتيجية بعيدة المدى التي أقيمت إسرائيل من أجلها في قلب الوطن العربي . وبذلك غدت إسرائيل بلداً متصوفاً علمياً وتكنولوجياً ، ووظفت صورتها هذه عاملاً من عوامل استقطاب تركيا في التحالف الجديد .

تستعين تركيا بالتكنولوجيا والخبرات العسكرية الإسرائيلية ، وبخاصة في مجال صناعة الأسلحة في تركيا . وقد اشترت تركيا من إسرائيل رشيشات ورشاشات ومدافع هاون وصواريخ متنوعة وأجهزة اتصال وقيادة وأجهزة الكترونية وطائرات موجهة بدون طيار .

وتستعين تركيا - بموجب الاتفاقية - بالخبرة الإسرائيلية - من أجل تحديث طائرات «فانتوم - ٤» التي ستسمى بعد التحديث «فانتوم - ٢٠٠٠» أو «سوبر فانتوم» . ومن المعروف أن لدى تركيا ١٧٨ طائرة من هذا النوع .

٣ - الاستخبار :

أشارت مصادر إسرائيلية إلى أن تركيا تعتبر أهم محطات ومراكز أنشطة المخابرات الإسرائيلية في الشرق الأوسط ، وأن عمليات نفذت في سوريا والعراق ولبنان انطلقت من تركيا ، سواء لجمع المعلومات وصددها ، أو لتجنيد العملاء ، أو للاغتيالات ، أو لتنفيذ عمليات تخريبية . ولأجهزة المخابرات الإسرائيلية ، مثل المؤسسة المركزية للمخابرات والمهام الخاصة (الموساد) وشعبة المخابرات العسكرية (أمان) وجهاز الأمن العام (شفاخ) نشاط واسع ومتنوع في تركيا ، وبخاصة بعد زوال نظام الشاه في إيران وتصفية الوجود الإسرائيلي هناك (٣٣) .

وتنصب إحدى مواد الاتفاقية على التعاون في رصد المعلومات واستقصائها وتبادلها . وهنا تبدو الأقمار الصناعية الإسرائيلية ذات فائدة جلي بالنسبة إلى تركيا ، وبخاصة فيما يتعلق بأنشطة متعمدى حزب العمال الكردستاني .

ولإسرائيل إنجاز متقدم في مجال الأقمار الصناعية ، وهو إنجاز تفرد به في المنطقة ، بمثل انفرادها باحتكار السلاح النووي . فقد أطلقت إسرائيل قمرها الأول «افق - ١» في

١٩/٩/١٩٨٩ ، وقمرها الثانى « افق - ٢ » فى العام الذى تلاه ، وقمرها الثالث « افق - ٣ » فى ٥/٥/١٩٩٥ ، وهو أحد منتجات مبادرة الدفاع الاستراتيجى «حرب النجوم الأمريكية» . وقد تولت الولايات المتحدة تغطية ٧٠٪ من نفقات تطوير هذا القمر وصاروخه ، فأسهمت بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار ، أما « افق - ٤ » فسيطلق فى العام ١٩٩٨ .

٤ - المياه :

تعتبر تركيا مصدر موارد مائية غنية ، فى حين أن إسرائيل تحتاج إلى أن تردفها تركيا ببعض مياهها ، وبخاصة بعد توسعها فى خطط الاستعمار الاستيطانى فى الأراضى العربية المحتلة ، وبخاصة الفلسطينية . وفى مقابل هذه الحاجة المائية تقدم إسرائيل إلى تركيا خبراتها فى المجال العسكرى ، بشكل يصبح التحالف العسكرى بين الدولتين عامل ضغط على سوريا لتقبل « مشروع أنبوب السلام التركى » الذى لابد من مروره فى الأراضى السورية إلى أراضى شبه الجزيرة العربية عبر ارواته أراضى إسرائيل .

ثمة مصدر آخر للضغط والتهديد ، يتمثل فى مشكلة نهري دجلة والفرات . فمن المعروف أن تركيا استخدمت هذين النهرين ورقة ضاغطة على سوريا والعراق ، هادفة من وراء ذلك إلى بلوغ أغراض مختلفة ، منها ترسيخ موقعها الاستراتيجى فى إطار أى تنظيم مستقبلى إقليمى لمنطقة الشرق الأوسط . ولقد أدت الطريقة التى اتبعتها تركيا فى استثمار مياه الفرات إلى حرمان سوريا والعراق من جزء كبير من حقها الثابت والقانونى فى مياه الفرات ، حتى أصبح المشروع التركى أشبه بسلاح سياسى يهدد حياة وأمن دولتين مجاورتين ، ويعتدى على حقوقهما المشروعة ، ويخلق نزاعاً يعرض الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر ، ويضر بالمصالح المشتركة الكثيرة التى تجمع بين الدول الثلاث . وسيكون من غير المنطقى نفى تأثير العلاقة التركية/ الإسرائيلية فى المسلك التركى حيال أزمة الفرات ، واستخدام تلك العلاقة والأزمة للضغط على سوريا فى المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السورى / الإسرائيلى . ومن بين الأدلة على ذلك التأثير تصريح السفير الإسرائيلى فى واشنطن (١٩/١/١٩٩٦) بأن هناك بعداً تركياً للسلام مع سوريا ، وأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد المياه فى المنطقة^(٣٤) .

فإذا ما انتقلنا من هذه الدائرة العامة إلى دائرة العلاقات السورية/ التركية تحديداً ، فإننا نلاحظ أن تركيا تضيف إلى مشكلة مياه نهري دجلة والفرات موضوعى لواء الاسكندرونة وحزب

العمال الكردستاني ليكونا مع مشكلة المياه في خلفية تصور تركي لمشاهد (سيناريوهات) العنف قد يبلغ حد احتمال الصراع المسلح . وهي مشاهد اختصت بها أجهزة الإعلام التركية وحدها ، في إطار حملة إعلامية واسعة تنشط ، ما بين فترة وأخرى ، ضد سوريا . وهي حملة متصلة بصورة وثيقة بمسألة المياه ، الأمر الذي يعزز المخاوف والهواجس السورية من المشاريع التركية الخاصة بنهر الفرات .

ففى تقرير لرئاسة أركان الجيش التركي^(٣٥) حول العلاقات مع سوريا واحتالات الحرب، أن موازين القوى العسكرية بين البلدين متكافئة نسبياً ، مع رجحان واضح من الناحية التكنولوجية لصالح تركيا . كما يذكر التقرير أن تركيا تتمتع بأفضلية بالنسبة إلى جغرافية الأرض التي قد تكون « مسرحاً » للمعارك ، وتشمل شمالي سوريا وجنوبى شرق تركيا . فسوريا - جغرافياً - وفق ما ورد فى التقرير - فى موقع ضعيف بسبب الطبيعة السهلة لأراضيها ، فيما تمتاز الأراضي التركية الموازية للحدود مع سوريا بطبيعتها الجبلية ذات الممرات الضيقة . ويتطرق التقرير إلى مسألة بالغة الخطورة ، وهى أن سلسلة السدود التي بنتها تركيا على نهر الفرات ، فى إطار مشروع « غاب » لتنمية جنوبى شرق الأناضول ، ستكون عاملاً حاسماً لمنع أى تقدم برى للقوات السورية فى المناطق السهلة من جنوبى شرق الأناضول ، إذ أن أقنية الرى المتصلة بالسدود المذكورة والممتدة لآلاف الكيلومترات فى طول السهول وعرضها ، ومئات البحيرات الصغيرة ، ستكون عاملاً حاسماً فى تغيير « البنية الطبغرافية » للمنطقة . ففى حالة نشوب حرب مع سوريا - حسب قول التقرير - ستعتمد تركيا إلى وضع كميات إضافية من مياه السدود إلى الأقنية المنشأة ، فتغرق سهول شائلى أوره وحران وغازى عيتاب وماردين فى المياه ، ما يعيق تحرك الدبابات والمدفعات السورية . وإذا ينسحب هذا العائق على الدبابات التركية نفسها ، فإن العامل الحاسم فى تقرير نتيجة الحرب سيكون لسلاح الجو والصواريخ التي تتمتع بها تركيا ، فى ظل موازين القوى الحالية ، بتفوق على سوريا .

تحاول تركيا ، من خلال نشر هذه المشاهد (السيناريوهات) إظهار تصميمها على عدم « التنازل » لسوريا فى مسألة المياه ، حتى لو وصلت الأمور إلى حد نشوب حرب ، وهى تقوم - بصورة متواصلة - بحملة إعلامية ودبلوماسية ليس فقط ضد سوريا ، بل ضد كل الدول العربية التي تدعمها . وفى مقدمة « الأسلحة » السياسية التي تستخدمها أنقرة ، تقديم

الدعم للأقليات التركية في الموصل وكركوك في العراق ، وإثارة مسألتى الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض الدول العربية .

وفي تصورنا أن قضية المياه بين تركيا وجاراتيها العربيتين يصعب أن تؤدي - بمفردها - على الأرجح إلى صراع مسلح ، وإنما قد تكون سبباً يضاف إلى أسباب أخرى للتوتر والنزاع ، كممثل المطالب الإقليمية أو أوضاع الأقليات أو حركات التمرد والانفصال وماشابه ذلك من أسباب أخرى .

٥ - مكافحة الارهاب :

يزداد التعاون بين تركيا وإسرائيل ضد ما اتفقت الدولتان على تسميته بالارهاب . فتركيا تعاني من حركة تمرد مسلح يقوم بها الأكراد الأتراك في الأناضول . وينهمك الجيش التركي في القضاء على هذا التمرد ، ويستبيح غزو شمالي العراق من أجل بلوغ هدفه هذا . أما إسرائيل فإنها تواجه عمليات تحرر وطني في الأراضي العربية المحتلة . وتتبادل تركيا وإسرائيل المعلومات والخبرات في مواجهة هذه الحركات . وقد وقع رئيس وزراء إسرائيل في ١١ / ٣ / ١٩٩٤ اتفاق تعاون لمكافحة الارهاب والتطرف الإسلامي ، ويندرج ذلك في إطار اتفاق شامل بشأن الجريمة والمخدرات والارهاب^(٣٦).

ولقد أصبحت القضية الكردية مصدر قلق واضطراب في تركيا . وهي قضية تمتد فروعها إلى جوار تركيا ، أي إلى إيران والعراق وسوريا . وتلتقي توجهات هذه الدول على رفض قيام دولة كردية مستقلة . ولهذا تنظر تركيا بعين الارتياح إلى قيام كيان كردي في شمالي العراق . ولهذا أيضاً تؤيد وحدة العراق وسلامة أراضيه ، وتنضم في ذلك سوريا وإيران^(٣٧) . كما أن القضية الكردية في الوقت نفسه تقع في خلفية اتفاقها العسكري مع إسرائيل ، وتعتبر سبباً كامناً وراء سياستها الإقليمية والعديد من مواقفها إزاء القضايا الثنائية مع هذه الدول وغيرها .

ثالثاً : الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية والسياسية للاتفاقية

يبنى التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل على أساس الموقع الاستراتيجي لكل منهما في إطار المنطقة العربية . فتركيا دولة تقع في محيط المنطقة ، في حين تقع إسرائيل في قلبها . وتفصل بينهما دولتان عربيتان هما سوريا ولبنان . وفي حين تطل تركيا على العراق وسوريا

وإيران وباكستان وروسيا وآسيا الوسطى ، فإن إسرائيل تظل على سوريا ولبنان وفلسطين ومصر والأردن والبحر الأحمر . يضاف إلى ذلك أن الدولتين تشاطئان البحر المتوسط .

ويتيح التعاون العسكرى لكل من الدولتين ، انطلاقاً من الرؤية المشتركة بينهما ، أن يتبادلا الدعم في دوريهما ومكانتيهما الإقليميتين كقوتين رئيسيتين في منطقة الشرق الأوسط ، وأن يسهما معاً في بناء النظام الشرق أوسطى المرتكز على التفوق العسكرى والاحتكار النووى الإسرائيليين وعلى الحجم التركى الكبير في المنطقة ومركزها في حلف الأطلسى .

ثمة نقطة هامة من المناسب الإشارة إليها ، لأنها تلقى بعض الضوء على دور تركيا في المنطقة ، وهى أن إسرائيل ترى في تركيا ، ثقلًا مضادًا لإيران والعراق على السواء ، وفي حال الضرورة ثقلًا مضادًا للسورية^(٣٨) . ولذلك أسباب ، منها أن تركيا حليفة مخلصه للولايات المتحدة وحلف الأطلسى ، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من الخطر السوفيتى السابق . ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبى لها ، وبينهما تنافس على النفوذ والسيطرة في جمهوريات آسيا الوسطى . وتركيا قادرة على الضغط على سوريا . وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة ومتبادلة . وتقيم تركيا نفسها - كما يقول الرئيس الراحل تورغوت أوزال - على أنها « أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن . وهى قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص ، وليس كشرطى للغرب في المنطقة »^(٣٩) . كما أنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم ، بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين^(٤٠) .

وكانت تركيا تنظر إلى دورها الإقليمى في فترة الحرب الباردة على أنها جسر يربط بين أوروبا وشرقى الشرق الأوسط « أى بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية » . وقد طورت تركيا نظرتها هذه إلى نفسها في إثر انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى إلى دويلات كثيرة ، لتصبح جسراً بين أوروبا من جهة ووسط آسيا والعالم الإسلامى من جهة أخرى . وفى كلتا الحالتين ، يخدم هذا المفهوم هدفاً أساسياً هو القيمة الاستراتيجية السياسية والعسكرية المتنامية لتركيا كضامن للمصالح الغربية .

ويبدو أن تركيا اتجهت في إثر حرب الخليج الثانية إلى الاقتناع بأنها لم تبلغ ما تستحق من منزلة مأمولة في الشرق الأوسط لأنها لم تمارس استخدام القوة التى تملكها بالشكل والمدى اللذين يجلبانها المنزلة التى تستحق . وهى في هذا تنظر إلى إسرائيل كنموذج يملك القوة

ويستخدمها . وقد ازداد هذا الاقتناع رسوخاً في الفكر السياسي التركي ، بعد أن لاحظت تركيا أن دور الجسر الذي بدا لها مغرباً وجذاباً لم يكن بالدور الإقليمي الكافي ، ذلك أن التعاون الأوروبي - العربي والتعاون الأمريكي / العربي لا يمران أبداً عبر تركيا ، وإنما يتجسدان في اتصالات وعلاقات مباشرة اتخذت أشكالاً تنظيمية عدة ، منها الحوار العربي / الأوروبي ثم الشراكة العربية / الأوروبية التي بدأت ملامح تأسيسها في مؤتمر برشلونة (٢٨ / ١١ / ١٩٩٥) .

وفي إطار أربعة عوامل رئيسية : أولاً الاقتناع بضرورة استخدام القوة حين الضرورة في علاقاتها الشرق أوسطية ، وثانيها التوجه التقليدي في الاعتماد عن أي تورط عسكري خارج حلف الأطلسي ، وثالثها معاناة الصراعات الداخلية التي تبدو وكأنها مزمنة ، كالصراع ضد الأكراد ، ومن قبلهم الأرمن ، والعامل الرابع التوجه الإسلامي الجماهير واسعة من الشعب التركي ، ستهيئ تركيا عاجزة عن ممارسة سياسة قوة توسعية ذات أبعاد إقليمية شبيهة أو مماثلة لسياسة القوة التوسعية التي تمارسها إسرائيل ، ذلك أن تركيا تفقد الإجماع الوطني حول مثل هذه السياسة . وإذا ما حدث وأخذت بسياسة كهذه تجاه دولة عربية أو إسلامية ، فإنها ستجد نفسها عاجزة عن مواصلة سياسة القوة تلك .

يضاف إلى ذلك عاملان : أولهما أن الاقتصاد التركي ليس قوياً إلى الحد الذي يكفى دعم دور إقليمي مبنى على استخدام الوسيلة العسكرية بصورة متواترة ، وثانيهما أن القدرة العسكرية التركية ليست متطورة لدرجة تكفى لقيام تركيا بدور من هذا النمط ، بالرغم من الجهود التي تبذلها منذ الثمانينيات لتطوير قوتها العسكرية ، تسليحاً وإنتاجاً وصناعة وتدريباً وتحديثاً^(٤١) .

ولأن قدرات تركيا العسكرية ، في الوقت الراهن ، وفي إطار الصراع العلماني / الإسلامي الداخلي الذي قد يمتد إلى مدى زمني غير منظور ، لا تكفى لأداء دور إقليمي ذي طابع عسكري ، أو لممارسة شاملة الأبعاد للقوة ، ولأن تلك القدرات العسكرية موجهة للدفاع ومنهمكة في توفير العوامل لنوع من الإجماع الوطني ، فإن السياسة الشرق أوسطية للقوة العسكرية التركية لا تزال تنسم بأنها سياسة دفاعية انفعالية ، أكثر منها سياسة هجومية فاعلة . ولأنها كذلك ، فإنها تجتهد في تعاونها مع السياسة العسكرية الإسرائيلية ، وهي

هجومية فاعلة ، ما يساعدها على أداء دور إقليمي أكبر ، واشغال مكانة متميزة في أى تنظيم شرق أوسطى قادم .

يقيم مستشار وزير الخارجية التركي الوضع في الشرق الأوسط في إثر حرب الخليج الثانية بقوله : « إنه من اللازم أن نتعامل مع الواقع بموضوعية . فبعد حرب الخليج عام ١٩٩٠ دمرت قوة العراق ، وأفرضت القضية الفلسطينية من مضمونها ، وتمزقت القومية العربية ، وصارت الجامعة العربية حبراً على ورق ، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب .. إنهم (أى الأمريكيون والأوروبيون) يقولون لنا : لو زدتم إسرائيل بالمياه ، وأخلصتم في التعاون معها ... ستحصلون على ما تريدون من التمويل الأوروبى ، وسيقف الرأى العام الأوروبى معكم ... ونقول لنا إسرائيل أنها ستعاون معنا في القضاء على حزب العمال الكردى » (٤٢) .

ويمكن القول أن ثمة تشابهاً كبيراً ، قد يبلغ حد التماثل ، وتبدو مظاهر التماثل في معالجة متطلبات النظام الأمنى الجديد في الشرق الأوسط ، حتى طالبت تركيا « إن من أهم متطلبات النظام الأمنى الجديد في الشرق الأوسط بقية إحلال السلام في المنطقة ، أن يتم تدمير ماتبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف الأمم المتحدة ، ومواصلة الحظر الدولى على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود والضوابط الدولية عليه لمنع من إعادة بناء قدراته العسكرية » (٤٣) .

ويلاحظ ، من ناحية ثانية ، أن هذا التماثل يفسر احتلال إسرائيل مكانة خاصة في مبادرات طرحتها تركيا خلال الحرب وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى ، وهى مبادرات نال معظمها دعم الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة . ويكتسب بعض هذه المبادرات على الصعيد الأمنى أهمية خاصة ، لأنه وإن لم تنجح له فور إعلانه فرصة التنفيذ لاعتبارات معينة ، إلا ما حدث (الاتفاقية العسكرية التركية/ الإسرائيلية) قد يكون مقدمة لتحقيقه بشكل ما من الأشكال . وينطبق ذلك بوجه خاص على فكرة ترددت بقوة في أنقرة خلال الحرب مؤداها « أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يريد من تركيا أن تقود حلفاً عسكرياً على نمط الناتو في الشرق الأوسط بعد الحرب . وسيضم الحلف تركيا وباكستان وإيران - في حالة تطور الاتجاهات السياسية المعتدلة لدى الأخيرة - ومصر وسوريا ودول

الخليج والعراق - بعد تغيير نظام الأخير - وإسرائيل بعد توقيعها اتفاقيات سلام مع الدول العربية ، وستكون للحلف أمانة دائمة في أنقرة» (٤٤) .

وفي مقابل موقف تركيا المؤيد لمشروع النظام الشرق أوسطى ، وتعاونها في تأسيسه مع إسرائيل ، تنادى إسرائيل بإقامة « سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس التكامل بين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية / السعودية والعمالة المصرية » (٤٥) .

وإذ نجد تركيا في التحالف العسكري مع إسرائيل سبيلاً إلى إقامة مشروع النظام الشرق أوسطى ، فإنها تهدف من وراء ذلك التحالف ومشروع النظام إلى أن تسهم في ضمان أمن الخليج العربي ، وتضع العراق وسوريا في إطار محدد لا يتعارض قط مع الدور الإقليمي التركي :

١ - فبقيا يتعلق بأمن الخليج ، فإن اهتمامات تركيا به ترتبط باحتمالات تعرضه للتهديد مجدداً من جانب قوة مهيمنة يمكنها أيضاً أن تشكل خطراً محتملاً على المصالح التركية .

٢ - ولستقبل العراق ارتباط مباشر بالأمن التركي . ذلك أن التطورات الناجمة عن حرب الخليج الثانية في العراق أضحت تهدد المصالح التركية الحيوية . إن احتمالات تفتت العراق وإقامة دولة كردية في شماليه تثير القلق البالغ في تركيا ، إذ أن من شأن هذه الأمور أن تهدد التوازن والاستقرار في هذه المنطقة .

٣ - أما العلاقات بين تركيا وسوريا فلم تكن دون أسباب للنزاع . فسوريا لم تعترف قط بسلخ لواء الاسكندرونة عنها في عهد الانتداب الفرنسي وضم تركيا له . وسوريا والعراق يطالبان بقسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات حسب قواعد القانون الدولي . ويذهب أحد قادة القوات المسلحة التركية السابقين إلى حد المغالاة حين يقول : (٤٦) « وحتى توقيع اتفاق بشأن المياه لا يضمن إحداث تأثير في سوريا لتغيير موقفها من تركيا . وحين يتم الوصول إلى تسوية في العملية السلمية (الصراع العربي / الإسرائيلي) ، هذا إذا تم ذلك ، وتخلص سوريا من مواجهتها الأهم مع إسرائيل ، فمن الممكن أن تواجه تركيا موقفاً أكثر عدائية من جانب سوريا . وستشجع سوريا إلى مدى أبعد في طموحاتها القومية إذا ما ترك العراق ليقى مشلولاً ومعزولاً . من هنا ، فإن تركيا مهتمة اهتماماً مخلصاً في تطوير نظام أمن إقليمي يتوازى مع العملية السلمية » .

في سياق هذه الأسباب التي يسوقها الطرفان التركي والإسرائيلي لتفسير وتوضيح الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية والسياسية للاتفاقية العسكرية بينهما ، ينزل وصف وزير الدفاع الإسرائيلي الغاية من الاتفاقية منزلة قيمة بينة ، إذ يوضح أن تلك الغاية هي « إيجاد قوة لردع الآخرين من استخدام القوة » . وقد امتدت حدود الاتفاق إلى المجال السياسي ، حين تعهد موردخاي باطلاع نظيره التركي على كامل تفاصيل المفاوضات مع سوريا ، إضافة إلى تعهد ألا تعقد إسرائيل أى اتفاق مع سوريا بشأن الجولان لا يضمن المصالح التركية^(٤٧) . ولا معنى هذا سوى أن تركيا أصبحت طرفاً ثالثاً في التفاوض الثنائي السوري / الإسرائيلي .

ثمة بُعد آخر للتحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل ، يتمثل في عضوية تركيا في حلف شمالاً لأطلسي . وتزداد أهمية هذا البُعد بسبب اعتبار الولايات المتحدة وحلفائها إسرائيل أهم حليف من خارج الأطلسي . لهذا كان من الطبيعي أن تكون عضوية تركيا في الحلف والتصاق إسرائيل به عاملين مهمين في العلاقات الاستراتيجية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل ، وفي دورهما المشترك تجاه الدول العربية وفي منطقة الشرق الأوسط .

ولقد رعت الولايات المتحدة وأيدت التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل ، في مرحلة زمنية تشهد رعاية الولايات المتحدة إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط . وتعنى هذه الرعاية المزدوجة تأكيد الالتزام الأمريكي أن تظل إسرائيل هي المحتكر الوحيد للسلاح النووي في المنطقة ، والقوة الإقليمية العظمى فيها ، وإن تحالفها مع تركيا يدعم هذه القوة ويزيد في قدراتها ، وأن قوى المشرق العربي أصبحت تحت سيطرة عسكرية غير عربية قادرة على أن تدمر أى تحرك عربي ، لا ترضى عنه الولايات المتحدة أو إسرائيل أو تركيا . وتؤكد قيمة هذه الوسيلة - أى السيطرة العسكرية غير العربية - وجدواها بارتباطها ارتباطاً جذرياً بالوجود العسكري الغربي ، وبخاصة الأمريكي ، في بعض أنحاء الوطن العربي .

ويجئ التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل في منزلة خاصة في إطار الاستراتيجية الأمريكية على الصعيدين العالمي والإقليمي ، وذلك من خلال تخليق الظروف والعوامل التي تمنع روسيا الاتحادية من أن تعود فتصبح خليفة للاتحاد السوفيتي السابق ووريثه كقوة عظمى مناوئة ومناقسة للولايات المتحدة ، وبخاصة في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي .

لاشك في أن التعاون العسكري التركي / الإسرائيلي يمهّد السبيل لتحرك إسرائيل من أجل مساندة تركيا في تنمية علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وبخاصة أن اليهود الأمريكيين قاموا بدور مشعر في استقطاب رؤوس أموال أمريكية في المشروعات الاقتصادية التركية ، وفي تمرير مطالب تسليحية تركية في الكونغرس الأمريكي^(٤٨) . كما أن التعاون العسكري بين البلدين يفتح الباب أمام إسرائيل للنفوذ إلى الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا .

رابعاً : خلخلة موازين القوى العسكرية في المنطقة

يشكل التحالف العسكري التركي / الإسرائيلي عاملاً مهماً في خلخلة موازين القوى العسكرية في المنطقة بعامّة ، وبين العرب وإسرائيل بخاصة ، ويتضح ذلك في النقاط التالية :

١ - بسبب تحديث القوات الجوية التركية تفوقاً نوعياً لها على دول الجوار الجغرافي (سوريا ، العراق ، إيران ، اليونان ، باكستان) . كما أن تزويد السلاح البحري التركي بقطع بحرية صغيرة جديدة يزيد في فاعلية هذا السلاح في تحقيق سيطرة شرقى البحر المتوسط بالتعاون مع السلاح البحري الإسرائيلي والأمطول السادس الأمريكي .

٢ - يحقق برنامج التدريب والمناورات المشتركة بين الجيشين رفع مستوى الكفاءة العملياتية الميدانية للجيشين ، وبخاصة للجيش التركي على الحدود مع سوريا والعراق . وليس من الحكمة ومنطق الأمور واستقراء الأحداث وحساب الاحتمالات أن نطوي إمكان قيام الجيشين بعمليات مشتركة ، سواء في مستوى القيادات أو مستوى التشكيلات الميدانية ، الجوية أو البرية أو البحرية ، ضد سوريا أو العراق أو منطقة الخليج . ومن المحتمل أن يتمثل أحد هذه الإمكانيات في أن يتولى الجيش التركي اشغال بعض القوات السورية في الشمال ، في حين تكون قوات سوريا أخرى منهكة في الدفاع جنوباً ضد عدوان إسرائيل أو من أجل تحرير الجولان المحتل . ويمكن أن يتكرر هذا المشهد ، بشكل آخر ، ضد العراق ، حيث يمكن أن يشترك الجيشان التركي والإسرائيلي ، وبخاصة سلاح الجو الإسرائيلي ، في عملية مشتركة ضد العراق . إن هذه الاحتمالات وما يشبهها أو يياثلها ، يمكن أن تحدث على أرض الواقع ، في ظروف وشروط وعوامل محددة .

٣ - يتيح التعاون العسكري لإسرائيل بأن تقيم في تركيا محطات أرضية للمراقبة

الالكترونية والإنذار المبكر والتصنت وبخاضة ضد سوريا والعراق وإيران ، في حين تستخدم تركيا الأقمار الصناعية الإسرائيلية بآ تقدمه من معلومات عن التحركات العسكرية السورية والعراقية والإيرانية وغيرها من التحركات العربية والشرق أوسطية .

٤ - يعتبر الوجود الجوي الإسرائيلي في القواعد التركية وسيلة لتدمير أى مشروع نووى في إيران أو العراق أو في غيرهما من دول المنطقة ، وبخاصة أن مصادر المخابرات الأمريكية والأوروبية تواصل باستمرار التأكيد أن إيران تمتلك سلاحاً نووياً خلال خمس سنوات . وليس الوجود الجوي الإسرائيلي في تركيا سوى تهديد لضرب المشروع الإيراني .

٥ - يسهل التعاون العسكرى التركى / الإسرائيلى السبل أمام أية حكومة تركية تنوى تحسين أو تطوير علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية ، وبخاصة سوريا والعراق وإيران . فالأجرب الإسرائيلية المقيمة في قواعد جوية تركية تطال جميع الأهداف في سوريا والعراق وإيران ، دون الحاجة إلى التزود بالوقود جواً .

٦ - يسهم التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل في محاصرة العراق وإيران وفق الخطط التى ترسمها الولايات المتحدة .

٧ - يتيح الاتفاق العسكرى في مجال التدريب والمناورات المشتركة للجيشين إمكانية توحيد المذهبين العسكرين ، أو - بالأقل - تحقيق التغارب بينهما ، مع العلم أنها يستمدان أصولهما من المذهبين العسكرين الأمريكى والأطلسى . وفى هذا تحسين وتطوير لعناصر المذهب ومبادئ القتال وطرقه في كلا الجيشين .

٨ - سعت إسرائيل دائماً - بسبب وضعها الجغرافى سياسى في قلب الوطن العربى - إلى إقامة تحالفات استراتيجية مع دول الجوار ، كمثل تركيا وإثيوبيا وأريتريا ، وفى الماضى مع إيران الشاه . وكان ديفيد بن غوريون يطلق على هذا الطوق المحيط بالوطن العربى « حلف الدائرة » ، ويهدف إلى كسر العزلة المحيطة بإسرائيل وتحويلها إلى قوة إقليمية مهيمنة ، تعضدها في ذلك تحالفاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية . وكانت تركيا - ولا تزال - دائماً المقصد الأول للاستراتيجية السياسية والعسكرية الإسرائيلية ، لما للتحالف مع تركيا من تأثير مباشر على تطور علاقة إسرائيل بسوريا والعراق ودول الخليج العربى وإيران ، ينفع

الاستراتيجية الإسرائيلية في مجالات مختلفة، وينفع الاستراتيجية التركية في الوقت نفسه .

وإلى جانب هذا التوجه الإسرائيلي الدائم ، يقرن اسم تركيا بتاريخ حافل في مجال استخدام الأحلاف الأجنبية إلى المنطقة العربية ، وفي أداء دور رئيسي فيها . ونكتفي بالإشارة إلى « قيادة الشرق الأوسط - ١٩٥١ » الذي رفضه العرب ففشل ، و « حلف بغداد - ١٩٥٥ » الذي لم ينتسب إليه من الدول العربية ، لرفضها إياه ، سوى العراق ، الذي انسحب منه في العام ١٩٥٨ بعد ثورة ١٤ / ٧ / ١٩٥٨ ، و « الحلف المركزي - ١٩٥٨٧ » الذي بقي يتينا بدون دولة عربية . ولا ننسى وقوف تركيا ضد الثورة الجزائرية عندما عرضت قضيتها في الأمم المتحدة (١٩٥٨) ، واستخدام الولايات المتحدة قاعدة « انسريك » التركية لنقل قواتها إلى لبنان ، والحشد التركي على الحدود السورية (١٩٥٧) .

٩ - وإذا كان منطق التحليل السياسي يقضي بأن توضع الاتفاقية في سياقها الجغرافي والسياسي والجغرافي ، فلا بد حينذاك من تلمس معالم الربط بين الاتفاقية وما يجري في بعض أطراف الوطن العربي من جهة ، وبين مسيرة العملية السلمية وما تواجهه من صعوبات . وما يجعل الباحث يتوجه إلى تلمس تلك المعالم ، هو أن المشكلة الحادة العربية - التركية المتمثلة في قضية مياه نهري دجلة والفرات قضية قديمة لا تستعصى على الحل ، وبالتالي ، فإنها لا تكفي لتسويق عقد الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل . وقد يكون في قول مسؤول أمريكي أن الاتفاق يتم بين دولتين حليفتين للولايات المتحدة ما يلقى الضوء على أهم أهداف الاتفاقية ، إضافة إلى استخدام الاتفاقية وسيلة للمضغط على المسارين السوري واللبناني في عملية التفاوض مع إسرائيل ، ودعامة من الدعامات التي سبني عليها مشروع النظام الشرق أوسطى .

١٠ - وفي جميع الأحوال ، فإن التحالف التركي / الإسرائيلي ينضوي تحت خيمة الحرب الباردة التي تتخلق إسرائيل أسبابها وعواملها في منطقة الشرق الأوسط . ويبدو أن إسرائيل كيّنت فكرها السياسي والاستراتيجي مع الخطوط الرئيسية للحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكرين الغربي والشرقي . وقد انطلقت إسرائيل من الأساس الأول للحرب الباردة ، وهو خلق الدرائع لدفع المنطقة إلى حافة الحرب ، وتركها تستقر على تلك الحافة ، من دون دفعها إلى الحرب ذاتها ، حتى تتحلل عناصر القوة العربية أو ينفذ صبرها وتحملها ، فتقبل بالشروط المفروضة عليها . وإذا ما استعرضنا السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وتجاه عملية التسوية السلمية ومسارات التفاوض الثنائية ،

وأضفنا إليها أحد أهم عناصر الحرب الباردة ، وهو الأحلاف ، فإذنا نلمس حينذاك مظاهر الحرب الباردة التي تدبرها إسرائيل ، وتستكمل عناصرها بتحالفها العسكري مع تركيا ، ذلك أن الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل تعيد صياغة العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على أساس التحالفات المضادة . وتشكل الاتفاقية نواة محور سياسى دفاعى أمنى فى المنطقة ، بحيث يرقى ، بأهدافه ووسائله ، إلى مستوى التحالف ، الذى أصبح ، بسبب أهدافه ووسائله ، مصدر تهديد وعدم استقرار فى المنطقة ، بفعل ما ينتج عنه من تحول فى موازين القوى الإقليمية ، وبخاصة أنه يتوجه نحو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط سيطرة استراتيجية وعسكرية وسياسية قادرة على تحقيق أهداف ومكاسب اقتصادية لتركيا وإسرائيل .

جدول مقارنة للميزان العسكرى لتركيا وإسرائيل وبعض الدول المجاورة لهما

عناصر القوات المسلحة	تركيا	إسرائيل	سورية	العراق	إيران
السكان	٦١,٢٨٤,٠٠٠	٥,٦٢٨,٠٠٠	١٤,٢٨٤,٠٠٠	٢١,٠٣٨,٠٠٠	٦٤,٨٠٥,٠٠٠
القوات العاملة	٥٠٧,٨٠٠	١٧٢,٠٠٠	٤٢٣,٠٠٠	٣٨٢,٥٠٠	٥١٣,٠٠٠
القوات الاحتياطية	٩٥٢,٣٠٠	٤٣٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
دبابات	٤٩٢٠	٤٠٩٥	٤٦٠٠	٢٧٠٠	١٤٤٠
مركبات مدرعة	٣٣٦٠	٨٤٨٠	٣٧٥٠	٢٩٠٠	٨٥٠
مدفعية	٤٢٧٥	١٧٨٤	٢٠٣٠	١٧٣٠	٢٩٤٨
طائرات حربية	٥٥٥	٧٠٠	٥٧٩	٣١٠	٢٩٥
هليكوبتر مسلح	—	١١٦	١٠٠	١٢٠	١٠٠
غواصات	١٥	٣	١	—	٣
مدمرات	٥	—	—	—	٢
فرقاطات	—	٣	٢	—	٢
فروقاطات	١٦	—	—	١	٣
زوارق مسلحة	١٦	٦٣	٢٩	٨	٣٦
الميزانية العسكرية	٦,٤ مليار دولار	٧,٤ مليار دولار	٢,٢٦٢ مليار دولار	٢,٧ مليار دولار	٢,٤٦ مليار دولار

المصدر : The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1996-1997, Oxford : University Press, London, 1996.

الهوامش

- (١) انظر خطاب وزير الدفاع الأمريكي أمام اللجنة الإسرائيلية/ الأمريكية (إيساك) بواشنطن ، وفيه حدد أهداف الشراكة الاستراتيجية وأسسها ، Mideast Mirror, 16/6/1993
- (٢) ثمة مراجع كثيرة لهذه الأدبيات ، من أبرزها وضوحاً وتركيزاً الفصل الذى كتبه يائير إيفرون (Y. Evron) في كتاب : Perceptions de Securite et Strategies Nationales au Moyen Orient, sous la Direction de Bassma Kadmani et Autres, ed., Masson, Paris 1994.
- وما بين « مقتطفات مقتبسة من الفصل .
- (٣) على جوني « التطبيع الأدنى / الإسرائيلي : الأهداف والحسابات » ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٣٢ ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٢ - ١٥ .
- (٤) Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement" Survival, Vol. 34, No. 4, Winter 1992-1993, International Institute for Strategic Studies, London, p. 51.
- (٥) الباحث الإسرائيلي يوسف ألبير مؤلف كتاب « سيوف مثلوثة » . وقد ترجمت الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة بالقاهرة فصلاً من هذا الكتاب ونشرته في « التقرير السياسى والاقتصادى » ، العدد ٣٦ يناير ١٩٩٥ ، ص ٤٨ .
- (٦) Joseph Alpher "Security Arrangements for a Palestinian Settlement", Survival, Op. Cit., p. 51.
- (٧) جريدة هآرتس ، ٥/٨/١٩٩٢ .
- (٨) J. Alpher, Op. Cit., p. 57
- (٩) عبد الرحمن رشدى الحواري ، العلاقات التركية/ الإسرائيلية ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٨ .
- (١٠) في النشرة الشهرية « مختارات إسرائيلية » التى يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وفي تقرير نشرته جريدة الأهرام يوم ١/٦/١٩٩٦ عن « اتفاق أنقرة / تل أبيب في الإعلام التركى » ، وفي تقريرين نشرتهما الجريدة ذاتها يومى ١١/٤/١٩٩٦ و ٢٧/٤/١٩٩٦ معلومات مفيدة عن الاتفاق المسمى موضوع البحث .
- (١١) دعت تركيا الدول العربية إلى المشاركة في المناورات البحرية التى تجرى في خريف ١٩٩٧ في البحر المتوسط ، وتشترك فيها قوات بحرية من تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل ، جريدة الحياة ، ١٦/٨/١٩٩٧ .
- (١٢) الأهرام ، ١٠/٤/١٩٩٦ .

(١٣) للتمييز بين « معاهدة أمن Security Treaty » و « حلف Alliance » انظر : مجموعة باحثين ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٠٨ ، ٣٤٧ .

(١٤) لخصت الأهرام ، ١٩٩٧ / ٨ / ٤ ، مقالة المجلة الفرنسية .

(١٥) الحياة ، ١٩٩٧ / ٤ / ٢٧ .

(١٦) الحياة ، ١٩٩٧ / ٥ / ٤ .

(١٧) البروفيسور الفريام عنبر ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان ، في دراسة عنوانها « التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا » ، نشرها مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، وترجمتها عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .

(١٨) في الأصل : قَوْمٌ تعريباً . وللكلمة معنيان : قَوْمُ المعوج : إذا سَوَّاهُ وعدَّله . وقَوْمُ السلعة : إذا وضع لها ثَمناً . ونظراً إلى شيوع استعمال فعل « قِيمَ » ومصدره « تَقِيمَ » للمعنى الثاني ، فقد أقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال فعل « قِيمَ تعريباً » . انظر المعجم الوسيط ، ص ٨٠١ .

(١٩) البروفيسور عبيكام خناي ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب ، فيدراسة عنوانها : « تركيا وحرب الخليج » ، نشرها مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، وترجمتها عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .

(٢٠) جريدة ميليت التركية ٢ / ٢ / ١٩٩١ ، نقلًا عن : محمد خليفة « تركيا وأزمة الخليج » مجلة مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٩١ ، مالطا ، ص ١٢٤-١٢٥ .

(٢١) احصاء قدمته جريدة الأهرام ، ١٩٩٧ / ٦ / ٧ .

(٢٢) مجلة الوسط ، العدد ٢٧٩ ، ١٩٩٧ / ٦ / ٢ ، ص ٢٧ .

(٢٣) من تقرير لمراسل هيئة الإذاعة البريطانية في تركيا ، بُثَّ عقب نشرة أنباء الساعة التاسعة ليلاً بتوقيت غرينتش ، يوم ١٩٩٦ / ٤ / ٢٠ .

(٢٤) الأهرام ، ١٩٩٦ / ٤ / ٢٣ .

(٢٥) الحياة ، ١٩٩٦ / ٤ / ١٦ .

(٢٦) الأهرام ، ١٩٩٦ / ٥ / ١٤ .

(٢٧) الحياة ، ١٩٩٦ / ٤ / ٩ .

(٢٨) الحياة ، ١٩٩٦ / ٤ / ٢٥ .

(٢٩) الحياة ، ١٩٩٦ / ٤ / ١٦ .

(٣٠) الأهرام ، ١٩٩٦ / ٥ / ٨ .

- (٣١) الأهرام، ٢٩/٤/١٩٩٦ .
- (٣٢) المرجع نفسه .
- (٣٣) عبد الرحمن رشدى الحوارى ، العلاقات التركية/ الإسرائيلية ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٥ .
- (٣٤) الحياة ، ٢١/١/١٩٩٦ .
- (٣٥) الحياة ، ١/٢/١٩٩٦ .
- (٣٦) الحياة ، ٥/١١/١٩٩٤ .
- (٣٧) كما ظهر من اجتماعات مسؤولين من سوريا وإيران وتركيا ، كمثل اجتماعات أنقرة ١١/١٩٩٢ ، ودمشق ٢/١٩٩٣ ، وطهران ٦/١٩٩٣ .
- (٣٨) نداف سفران ، الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية ، جريدة معارف ، ٥/٣/١٩٩٥ .
- (٣٩) جلال عبد الله عوض : « تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج » مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٥٦ .
- (٤٠) من تصريح لرئيس وزراء تركيا ، الحياة ، ٢٩/٣/١٩٩٣ .
- (٤١) من أجل توضيحات أكثر بشأن التسليح التركي والصناعة الحربية التركية ، انظر مقالة الباحث الألماني هاينز كرامر المنشورة مترجمة في مجلة شؤون الأوسط ، العدد ٥٥ ، سبتمبر ١٩٩٦ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت .
- (٤٢) هذا التقييم للدكتور حسن كوني ، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أنقرة ومستشار وزير الخارجية ، ذكره د. عبد الرازق بركات في مقالته « البترول مقابل المياه » في مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد ١٦ ، مارس ١٩٩٦ ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، نقلاً من : A.G.E., S.83 .
- (٤٣) Turkish Daily News, 4/3/1991 .
- (٤٤) Turkish Daily News, 7/2/1991 .
- (٤٥) انظر مقالة شيمون بيريس ، رئيس وزراء إسرائيل السابق ، في : « ماذا بعد عاصفة الخليج : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٥ .
- (٤٦) انظر مقالة الجنرال المتقاعد شادى أوزوفتش من معهد السياحة الخارجية في جامعة Hacettepi بأنقرة ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٦ ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ٩٩ .
- (٤٧) الحياة ، ١٧/٥/١٩٩٧ .
- (٤٨) الحياة ، ٦/٥/١٩٩٧ .

الترتيبات الأمنية في الخليج
العراق وإيران .. حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج

إعداد
د. أحمد ثابت

الترتيبات الأمنية في الخليج

العراق وإيران .. حدود الاستبعاد والاحتواء المزدوج

تتناول هذه الدراسة أبعاد الترتيبات الإقليمية الاستراتيجية والأمنية . التي أقدمت الدول الغربية بعامة والولايات المتحدة بخاصة على صناعتها في منطقة الخليج العربي وإزاء القوتين الإقليميتين الرئيسيتين هناك ، وهما العراق وإيران ، وذلك عقب أزمة وحرب الخليج الثانية وزوال الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى من خريطة الاستراتيجية الدولية وانتهاء الحرب الباردة .

فقد نجم عن حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة تغيرات حادة في بيئة كل من النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي ودول الجوار الجغرافي ، بحيث لحقت هذه التغيرات بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة بعد أن أصبحت قوة عظمى وحيدة وبموقع وبمكانة منطقة « الشرق الأوسط » ومنطقة الخليج العربي داخلها ، كما ارتبطت بظهور مصالح جديدة وأولويات مضافة إلى أجندة الاهتمامات الغربية والأمريكية مثلما أدخلت مصادر تهديد جديدة للأمن القومي الأمريكي وأمن العالم الغربي عمومًا حسبما أفصحت وثائق استراتيجية وأمنية عديدة صدرت من الولايات المتحدة .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة خلصت من حرب التحالف الدولي بقيادتها ضد الغزو العراقي للكويت ومن صراعها وانتصارها في إطار المواجهة مع الاتحاد السوفيتي وانتياره كونيًا التي تضطلع بصياغة وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية من جهة ، والتفاعلات الإقليمية في مناطق العالم المختلفة من جهة أخرى . وفي هذا الإطار ، تحدثت دوائر صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي في واشنطن عن أهمية تعزيز الأمن الإقليمي في مناطق محددة تشكل مصالح حيوية للدول الغربية عمومًا وتتبع منها مصادر تهديد عديدة حالية تشكل مصالح حيوية للدول الغربية عمومًا وتتبع منها مصادر تهديد عديدة حالية ومستحدثة لهذه المصالح وللاستقرار المنشود في العلاقات الإقليمية ، سواء فيما بين الأطراف داخل الإقليم الواحد ، أو في علاقة هذه الأطراف بالنظام العالمي الآخذ في التشكل والذي تقبّع القوة الأمريكية في صدارة إدارة توجهاته ومقاليده . وبعبارة أكثر دقة ، أدركت الدول الغربية والولايات المتحدة

على وجه الخصوص ، أن هناك حاجة ماسة لخلق أوضاع إقليمية مواتية وترتيبات إقليمية شبه مستقرة تلبي احتياجات المصالح الغربية في « الشرق الأوسط » والخليج العربي .
ومن نافلة القول أن السياسات الغربية والأمريكية ، مثلها في ذلك مثل سياسة أية دولة ، تبتغي تلبية المصالح المصالح القومية وتنميتها ، غير أن هذه السياسات وهى تتعامل وتتفاعل في ظل بيئة عالمية متقلبة وسريعة التغير وفي إطار بيئة المنطقة المراوغة وتعقيداتها ، من المفترض أن تتأسس على عدم وجود توافق تام في المصالح بين الدول الغربية والأقطار العربية ودول المنطقة الأخرى ، ومن هنا ، تبرز تحديات هامة يواجهها صانعو السياسات الغربية والأمريكية منها :

١ - ضرورة إدراك ما تتميز به منطقة « الشرق الأوسط » والخليج العربي داخلها من تعقيدات وتفاعلات صراعية وتعاونية مركبة ، ومن تداعيل شديدة بين الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية - الاجتماعية ، ويثار هنا أيضًا مدى التشابك بين المتغيرات الدولية والمتغيرات الإقليمية والذي يوضح بالنسبة للمنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي ، وجود اختراق متزايد من قبل الفاعلين في النظام الدولي للنظام الإقليمي العربي وما يحاوره من دول وأطراف ، وحيث يزداد هذا الاختراق منذ حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد ونهاية الحرب الباردة .

٢ - هناك تحد آخر يتصرف إلى أهمية التفكير في إيجاد أفضل السبل لتقوية العناصر المشتركة بين المصالح الغربية والأمريكية ومصالح الدول الصديقة أو الحليفة في « الشرق الأوسط » ، حتى تتوافر مقومات الاستقرار الإقليمي والاستمرار بسلاسة للمواسم المشتركة في المصالح ، وخصوصًا في ضوء الخلافات والتباينات بين التوجهات والاهتمامات لكل من أطراف النظام الدولي والنظام الإقليمي ، وأيضًا في إطار عدم التجانس بين مصالح وأهداف القوى الغربية الكبرى بخصوص المنطقة .

٣ - ثم يأتي التحدي الثالث الخاص بالتساؤل من طبيعة الأساس الذي تقوم عليه ، وسوف تقوم ، التصورات الأمريكية ، بصفة خاصة ، عن الأوضاع الإقليمية المواتية للمصالح الغربية وعن الترتيبات الأمنية والدفاعية في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، فمن المفترض أن ينطلق هذا الأساس من رؤية محددة ذات أبعاد استراتيجية مستقرة على الأقل في

المدى المتوسط ، ولكن رصد التحركات الأمريكية منذ حرب الخليج الثانية بين غلبة حالة من عدم التفكير ملياً في القضايا طويلة ومتوسطة الأجل للسياسة الخارجية ، وهذا ما أدى إلى اختيار سياسات واقعية براجماتية متأثرة تأثيراً مباشراً بمعطيات ونتائج حرب الخليج الثانية وتركز على المدى القصير إلى حد كبير نسبياً ، وهو ما يعنى عملياً رسم سياسة تفترض استمرار الوضع القائم وعدم وجود احتمالات جادة لتغيره .

ومن هنا يلاحظ أن السياسة الأمريكية تحركت من منطلقات عدة في مواجهة « الشرق الأوسط » والخليج العربى : ففياً يتعلق بالعراق وإيران تبنت الإدارة الأمريكية مبدأ أو سياسة ما أضحى يعرف بـ « الاحتواء المزدوج Dual Containment لكلا الدولتين ، بمعنى عدم السماح لأى منهما بالوصول إلى قدرة معينة تمكنها من تهديد المصالح الأمريكية والاستقرار الإقليمى المنشود والوضع القائم ، وفيما يتعلق بدول الخليج أخذت واشنطن في مواصلة التحالف الذى شكلته إبان الاستعداد لإخراج العراق من الكويت وذلك من خلال عقد اتفاقيات أمنية مع عدة أقطار خليجية والاستمرار في تخزين أسلحة ومعدات وتجهيزات هناك ، مع الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي دائم في مياه الخليج وبلاد المنطقة ، وأيضاً زيادة مبيعات السلاح لهذه البلاد وحثها على تطوير استعداداتها العسكرية والتنسيق العسكرى فيما بينها ، أما بخصوص الارتباط بين « الشرق الأوسط » والخليج ، فقد تصورت الإدارة الأمريكية أن التسوية السلمية للصراع العربى / الإسرائيلى في إطار صيغة مدريد كفيلة بتهدئة الأوضاع والتوصل إلى اتفاقيات تسوية بين الأقطار العربية وإسرائيل وبما يسهم في الاستقرار الإقليمى للخليج ويدعم من سياستها الرامية إلى عزل كل من العراق وإيران وإضعاف قدرتهما على تعويق مسيرة التسوية .

وتشير السياسة الأمريكية تجاه كل من العراق وإيران والقائمة على الاحتواء المزدوج تساؤلات عديدة منها : ما هى العقوبات البيئية والاستراتيجية الإقليمية التى يمكن أن تدعم من هذه السياسة وتضمن لها الاستمرار مستقبلاً ؟ لماذا تغيرت السياسة الأمريكية تجاه الدولتين من ضرورة ضمان توازن ما للقوة بينهما إلى الإضعاف المتوازى لهما ، مع أن المصالح الأساسية لواشنطن في المنطقة لم تتغير كثيراً مع انتهاء الحرب الباردة ؟ أية درجة من الواقعية وعمق الإدراك تتمتع بها هذه النظرية ؟ ما هى حدود التقارب والتباعد بين واشنطن وحلفائها

من اليابان وأوروبا الغربية بشأن هذه السياسة ؟ وأخيراً وليس آخراً ، لماذا غلبت الإدارة الأمريكية العوامل الأمنية والعسكرية على غيرها من العوامل في سياسة الاحتواء المزدوج ؟ وماذا يحدث إذا تحالفت بغداد وطهران ضد هذه السياسة ؟

ومن جانب آخر يمكن تصور فرضية أساسية على النحو التالي : انطلقت سياسة الاحتواء المزدوج من افتراض أساسي مؤداه أن البيئة التي سادت بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج بنتائجها الإيجابية لصالح واشنطن ، يمكن أن تستمر لأطول فترة ممكنة ، وإذا كانت سياسة الاحتواء المزدوج مع افتراض توافر المنطق فيها تحتاج لبيئة إقليمية مستقرة ، فإن ذلك لا يتوافر عملياً بحكم ما تتميز به المنطقة من صراعات ونزاعات وتذبذبات مستمرة. وإذا كانت أية استراتيجية تتطلب توافر بيئة دولية وإقليمية تتمتع بقدر طيب نسبياً من الاستقرار والوضوح وتوافر تقاليد معينة للعلاقات بين النظام الدولي والنظام الإقليمي من ناحية ، وبين أطراف النظام الإقليمي من ناحية أخرى ، فإن سياسة الاحتواء المزدوج تفتقر إلى البعد الاستراتيجي ، وتستند إلى مبدأ استثنائي وليس معتاداً في العلاقات الدولية وهو مبدأ فرض عزلة على دول معينة وشعوب معينة ، وهذا ما لا يوفر إمكانية للسلامة المنطقية للفكرة ولإحتمال استمرارها ونجاحها .

هناك فرضية أخرى مؤداه : توجد علاقة ارتباطية مباشرة بين إمكانية نجاح استراتيجية أو سياسة معينة لدولة ما ، وبين قدرتها على ممارسة التأثير على التفاعلات والأحداث في البيئة الجيوبوليتيكية التي تتحرك فيها الدولة ، في حين توجد قيود عديدة على تنفيذ سياسة ما إذا ما كانت الدولة تفتقر إلى إمكانيات التأثير في مجريات الأمور في المنطقة . وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن سياسة الاحتواء المزدوج وهي تعطي الولايات المتحدة الدور الرئيسي لإدارة القضايا الرئيسية في المنطقة ، لا تتوافر لها مقومات الأداء الفعال في ضوء أن واشنطن تعوزها القدرة على التأثير منفردة على الأحداث والتطورات في المنطقة . هذا فضلاً عن أي استقرار إقليمي لـ « الشرق الأوسط » بعامة والخليج بخاصة يتطلب أهمية تقدير أدوار وأوزان الفاعلين الإقليميين الرئيسيين في صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي ، والأهم من ذلك واقع ومستقبل التفاعلات والعلاقات الإقليمية التي لا ينبغي أن تقتصر أساليب التعامل معها وإدارتها على الجوانب العسكرية - الأمنية فقط ، فهناك مجالات سياسية واقتصادية وثقافية .. إلخ . وسوف نتعرض الدراسة للموضوعات التالية :

أولاً : الأمن الإقليمي في إطار السياسة الكونية الأمريكية .

ثانياً : المصالح والأهداف الأمريكية بين الاستمرارية والتغير .

ثالثاً : الأمن الإقليمي في الخليج والابتعاد عن التوازنات .

رابعاً : دوافع الاحتواء المزدوج .

خامساً : ترتيبات الأمن الإقليمي في مواجهة العراق .

سادساً : أبعاد الاحتواء المزدوج لإيران .

سابعاً : حدود وأفاق معادلة الأمن الحالية في الخليج .

أولاً : الأمن الإقليمي في إطار السياسة الكونية الأمريكية .

اتجهت السياسة الكونية للولايات المتحدة عقب نهاية الحرب الباردة إلى الإبقاء على مبدأ الاحتواء وإن اختلفت الدول والجماعات التي يوجه إليها مع انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ، وكذلك استحداث ما أطلق عليه عسدد من المسؤولين الأمريكيين باستراتيجية «التوسيع» أي توسيع ما تسميه واشنطن « أسرة الدول الحرة الديمقراطية التي تعتمد اقتصاديات السوق » . وقد عبر عن ذلك « انتوني ليك » مستشار الأمن القومي الأمريكي في خطاب شهر له في ١٩٩٢/٩/٢١ ، بقوله :

« فبقدر ما تحكم الديمقراطية واقتصادات السوق سيطرتها في الدول الأخرى ، تكون الولايات المتحدة بالقدر نفسه أكثر أمناً وازدهاراً ونفوذاً ، في حين يكون العالم أكثر إنسانية ومسألة »^(١) ، ويرى « ليك » أن على واشنطن ، بناء على مجموعة من المبادئ العامة ، السعى لتقوية الديمقراطية ذات الأسواق الصناعية ، ودعم الديمقراطيات الجديدة والاقتصادات الليبرالية وجعلها متماسكة ومساندة سياسات إضفاء الطابع الليبرالي في مجال الاقتصاد ، وكذا مقاومة العدوان في أماكن أخرى من العالم مع الالتزام في الوقت نفسه باحترام التنوع الثقافي والسياسي ، بيد أن هناك دواعي عملية تقتضي من واشنطن أن تصادق دولا غير ديمقراطية ، بل وأن تدافع عنها لأسباب تعود بفائدة متبادلة كما ذكر « ليك »^(٢) .

وفي هذا الإطار سبق للرئيس الأمريكي « كلينتون » أن حدد ملامح عصر ما بعد الحرب الباردة بوجود اتجاهين قوين يعملان في مسارين معاكسين لتحدي سلطات الدول وتقويض

فرص العمل بينها. فهناك قوى اقتصادية وتكنولوجية تجبر العالم على الاندماج، وهذه القوى تنتج عملية تفجير لطاقات وهى مطلوبة من أجل التحرر السياسى وإقامة المشروعات، غير أنها وفى الوقت نفسه تهدد بإثناء عزلة اقتصادات واستقلال الدول وتزيد من سرعة التغيير وتجعل كثيرًا من الناس يشعرون بأنهم أقل أمنًا. كما توجد قوى أخرى تتمثل فى انبعاث جديد لجماعات دينية وعرقية تتحدى الحكومات على أسس لا يمكن للدول بمفهومها التقليدى أن تتقبلها بسهولة^(٣).

وقد ظهرت تفصيلات التصور السابق فى مفاهيم معينة تبتتها السياسة الخارجية الأمريكية ومن أهمها وجود عدد من الدول والجماعات غير الرسمية أصولية كانت أو عرقية اعتبرت لدى راسم هذه السياسة بمثابة إحدى مخلفات أو رواسب عصر الحرب الباردة والتي تهدد المصالح الأمريكية وقيم الديمقراطية والسوق و « التحرير » الاقتصادى التى تمثل اتجاهات المجتمع الدولى العصرى حسبما ترى المصادر الرسمية الأمريكية، وفيما يتعلق بالدول، فقد أطلق عليها « دول الفعل العنيف » Backlash States أو « دول خارجة عن القانون » Rogue States، وهى أوصاف استعملها مسئولون أمريكيون وأعضاء فى الكونجرس، وتتمثل فى كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا وتتسم تبعًا للمزاعم الأمريكية بالقمع الداخلى وتبنى إيديولوجيات راديكالية وضعف أو انعدام المشاركة الشعبية^(٤)، ويلاحظ أن معظم هذه السيات تتوافر فى دول صديقة للولايات المتحدة فى « الشرق الأوسط » وغيره إلا أنها لا تعادى الولايات المتحدة، فى حين تصور دوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة المجموعة المعادية من الدول بأنها تظهر عجزًا مزمنًا فى مجال التعاطى بأسلوب بناء مع العالم الخارجى، ورغم أنها تفتقر إلى موارد القوى العظمى، فإن سلوكها « عدوانى ومتحد » وتستمر فى تنفيذ « برامج عسكرية طموحة ومكلفة ».

وفيما يتعلق بـ « الشرق الأوسط » فقد حدد صانعو القرار السياسة الأمريكية عددًا من الأهداف لعصر مابعد الحرب الباردة من أهمها ما يلى^(٥):

(أ) تأمين سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط، وفى نفس الوقت ضرورة الحفاظ على الالتزام الأمريكى الراسخ بأمن إسرائيل وتفوقها النوعى.

(ب) الحفاظ على الأسس المتينة للعلاقات بين الولايات المتحدة وأصدقائها في العالم العربي بجانب العمل على بنائها .

(ج) تعزيز الترتيبات الأمنية التي تضمن الاستقرار وحرية الوصول دون معوقات إلى احتياطي النفط الضخم لشبه الجزيرة العربية والخليج العربي .

(د) تشجيع الديمقراطية والتعددية وقيام أنظمة سياسية واقتصادية أكثر انفتاحاً وازدياد الاحترام لحقوق الإنسان وحكم القانون .

وفضلاً عن هذه الأهداف ، فقد أضافت الوثيقة الصادرة من وزارة الدفاع « البتاجون » في أكتوبر ١٩٩٣ وسريت إلى صحيفة « واشنطن بوست » تهديدات عالمية وإقليمية للمصالح الأمريكية مما يستتعي إعادة تقييم المفاهيم العسكرية الأمريكية وخططها العسكرية وبرامج التسليح . وقبل تناول هذه التهديدات تحسن الإشارة إلى ما أورده التقرير - الوثيقة من تحول التركيز العسكري الأمريكي من المواجهة الكونية مع الاتحاد السوفيتي السابق ، إلى التركيز على المخاطر الجديدة لعصر ما بعد الحرب الباردة ، وأهمها « العدوان الإقليمي » ، وفيما يتعلق بالتهديدات الجديدة أو المستحدثة ، أشار التقرير إلى تهديدين رئيسيين يمكن أن يدفعا بالولايات المتحدة إلى التدخل العسكري المباشر و « المبرر » من وجهة نظرها ، وهما^(٦) :

- تهديدات ناجمة عن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أيدي قوى إقليمية جديدة . (وبالطبع يقصد بهذه الدول كوريا الشمالية وإيران ، في حين لا تتعرض بالذكر لإسرائيل كقوة نووية تهدد الاستقرار الإقليمي) .

- تهديدات إقليمية ناجمة من أعمال عدائية أو عدوان واسع تقوم به قوى إقليمية رئيسية تتعارض مصالحها مع المصالح الأمريكية . كما أن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة لتدخل عسكري لتسوية صراعات داخلية محدودة بين جماعات عرقية أو دينية أو محاولات لقلب نظم حكم صديقة ومواجهة الإرهاب الذي تدعمه أو تبشره دول أو حكومات .

وتضيف الوثيقة تهديدتين آخرين قد تضطرّ معها الولايات المتحدة إلى تدخل عسكري غير مباشر يؤدي دوراً مؤثراً وقوياً وهما :

- التهديدات الموجهة إلى التطور الديمقراطي والإصلاحات الجارية في روسيا ودول شرق أوروبا وغيرهما من أقاليم عالم ما بعد الحرب الباردة .

- التهديدات الموجهة للاقتصاد الأمريكي والتي يمكن أن تدفع لتهديد الأمن القومي الأمريكي في حال ظهور قوة منافسة اقتصادية وغير متعاونة .

ومن الملاحظ أن دوائر التخطيط الاستراتيجي وصناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة اتجهت إلى صياغة سياسة كونية على أسس لا تراعى بدقة ما حدث من تغيرات استراتيجية عالمية من أهمها الشواهد الملموسة على بروز عالم متعدد الأقطاب وكذا بيئة عالمية تتميز بتحول مستمر وبتقلبات غير محسوبة ، وهذا ما يفرض صعوبات عديدة على وصف ما يحدث بأنه استراتيجية كونية . هذا إلى جانب تغليب الجوانب العسكرية الأمنية وهو ما يبدو واضحاً من حقيقة التصور السائد بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تنصرف على أنها القوة العظمى الوحيدة للفترة القادمة . إذ تبنى الدوائر الرسمية في واشنطن رؤى عملية مفادها أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تتسامح مع مظاهر عدم التيقن أو عدم الاستقرار أو التهديد في البيئة الدولية ، وبعبارة أخرى ، يجب على أمريكا أن تشكل عالم ما بعد الحرب الباردة بما يتجاوز الأنماط المحتمل حدوثها في السياسات العالمية مثل الحرب ، عدم الاستقرار ، وجود منافسين اقتصاديين (اليابان ، ألمانيا .. إلخ) ، منافسين ذوي قدرة عسكرية عالية ، تعدد الأقطاب وتوازنات القوة .

وفي المقابل ، يعتقد الواقعيون من المحللين والخبراء أن الولايات المتحدة يمكن ، بل يجب أن تنصرف كقوة كبرى عادية من زاوية أنتدخال عناصر الجغرافيا والردع النووي والقدرات الاقتصادية والتي لا تزال راسخة رغم تراجعها النسبي ، يفرض منطقياً إلى القول بأن الولايات المتحدة هي الآن أكثر أمناً من أية قوة كبرى في التاريخ ، فالمناعة النسبية ضد التهديد الخارجي تعطيها إمكانية كبيرة لتحديد مصالحها ولتكوين توازن أكثر رشادة بين الطموحات الخارجية والاحتياجات الداخلية . وفي ضوء ما تتميز به البيئة الدولية من ديناميكية وتغير مستمر ، ينبغي على الولايات المتحدة أن تواجه الحقائق الجيوبوليتيكية البازغة أكثر من أن تحاول التملص منها . ففي عالم ما بعد الحرب الباردة سوف لا تجد واشنطن الأمن المطلق في نظام أحادي

القطبية . فمن المحتمل أن يكون العالم متعدد الأقطاب غير منظم وتنافسيًا ، وفي حين أن دولاً أخرى يمكن أن يلحقها تهديد ما بها يجعلها غير آمنة ، فإن الولايات المتحدة سوف تكون آمنة أو محصنة ضد معظم مؤثرات الصراع الدولي .

ويستعيد الواقعيون ما سبق أن ذكره « والتر ليبمان » من أن واشنطن يجب أن تدرك كيف تعيش كقوة كبرى تحدد هويتها وتختار طريقها بين قوى كبرى أخرى^(٧) .

ثانيًا : المصالح والأهداف الأمريكية بين الاستمرارية والتغير :

من الملاحظ أن الولايات المتحدة تحاول خلق انطباع بأن البنية الإقليمية في « الشرق الأوسط » قد تغيرت على نحو جوهري بفعل الأحداث الدرامية والتطورات العاصفة التي جاءت مع أزمة وحرب الخليج الثانية وانفراد واشنطن بدعاية وإدارة عملية التسوية السلمية للصراع العربي/ الإسرائيلي وبروز مظاهر عديدة غير مواتية تستدعي معها جهوداً أمريكية منسقة مع الحلفاء والأصدقاء لخلق أوضاع إقليمية أكثر ملاءمة للمصالح الغربية وتحقيق الاستقرار الإقليمي . وهذا ما يقتضيه من الولايات المتحدة ضرورة الحفاظ على التواجد العسكري الحالى لها في الخليج العربي ، ويندرج هذا التوجه الاستراتيجي في إطار أن إدارة الرئيس كلينتون قد أعلنت عن التزامها بسياسة الرئيس السابق « بوش » والتي كانت قد أضافت إلى أهدافها التقليدية في « الشرق الأوسط » أهدافاً أخرى من أهمها : الحد من أسلحة الدمار الشامل وحظر انتشار أنظمة الصواريخ متوسطة المدى ومنع نقل تكنولوجيا الحرب المتقدمة وصناعة الصواريخ والأسلحة فوق التقليدية إلى المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي (فيا عدا إسرائيل) ، مقاومة الإرهاب والأصولية الدينية والدول والجماعات التي تمارسها وترمز إليها وتدعمها ، إلى جانب حصار ومحاولة عزل شعوب ودول معينة هي ليبيا والعراق وإيران والسودان . وعلى هذا الأساس حددت الوثيقة الصادرة عن البيتاجون سالف الذكر والتي أطلق عليها « المراجعة من القاع إلى القمة » (Bottom-Up Review) أهدافاً استراتيجية في المنطقة وخصوصاً في الخليج العربي قد تكلف بها قوات عسكرية متواجدة هناك ، وتكون قادرة على تحقيقها ، وأهم هذه الأهداف : ضمان الوصول تجارياً إلى مصادر

النفط وردع أية محاولة لتهديدها من الداخل أو من الخارج ، حماية المصالح والرعايا الأمريكيين، منع أى تحالف للقوى والنظم الفوضوية من السيطرة على الخليج . وأشارت إلى أن ضمان أمن الخليج يستلزم عمل ترتيبات إقليمية محددة تشارك فيها الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى بوجود عسكري دائم بدلاً مما كان في السابق عندما اعتمدت واشنطن على إيران الشاه ، ثم استخدام لعبة التوازن لضعاف إيران بعد قيام الثورة ، أو العراق من خلال استخدام أى منهما ضد الآخر ، ويعد ذلك إجراءً ضرورياً لسد الفراغ الأمنى وحماية المصالح الحيوية والالتزام سياسى تجاه دول المنطقة الصديقة المعرضة للتهديد . خاصة وأن دولاً معينة مثل أقطار الخليج قوية اقتصادياً ولكنها ضعيفة عسكرياً مثلما ذكر « ريتشارد هاس » المساعد الخاص للرئيس السابق « بوش » لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بخصوص معضلة الأمن فى المنطقة . ويضيف « هاس »^(٨) أنه رغم وجود مصالح شديدة الأهمية للولايات المتحدة هناك ، فإن قدرتها على حمايتها لم تكن تتماشى مع المطلوب ، ومن ثم كانت هناك دائماً فجوة بين الأهمية الاستراتيجية للخليج وبين القدرة الأمريكية على حمايته منقبل الولايات المتحدة وجهودها للتنسيق مع أقطار المنطقة . ويؤكد على معنى مشابه « ادوارد جيريجان » مساعد وزير الخارجية الأسبق فى شهادته أمام اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأدنى لمجلس النواب فى مارس ١٩٩٢ والتى أشار فيها إلى :

« إن مصلحتنا هى فى أمن واستقرار المنطقة ، ويعتبر الخليج أحد أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاستراتيجية ولكنه محفوف بالمخاطر ، أن الولايات المتحدة ترى ضرورة وضع ترتيبات أمنية جماعية بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي ، وهى مصممة على تلبية حاجات الدفاع المشروع لأصدقائنا فى الخليج ، فى حين نحافظ على تفوق إسرائيل النوعى على أية مجموعة من الدول المعتدية ، وتشمل احتياجات الدفاع ومبيعات للأسلحة وترتيبات ثنائية للأمن تتضمن وجوداً قوياً (أمريكياً) فى الخليج وترتيبات استخدام قواعد وتخزين مسبق للأسلحة والمعدات^(٩) .

وفى عام ١٩٥٥ تشكلت لجنة من أعضاء الكونجرس الأمريكى بغرض عمل تقييم لاحتياجات الدفاع ومهام القوات المسلحة الأمريكية فى ضوء ما وجه من انتقادات لوثيقة

الدفاع الصادرة في أكتوبر ١٩٩٣ وأهمها أن الوثيقة تضمنت تهديدات متعددة وصاغت سيناريوهات طموحة تتطلب نفقات وقدرات مبالغ فيها ، وقد أوصت اللجنة سالف الذكر بأن هناك إقليمين يمدان أكثر المناطق حدة وصراعاً وهما شبه الجزيرة الكورية والخليج العربي ، مما يتطلب على الأقل الحفاظ على الوجود العسكري القائم هناك . كما أن التهديدات الناجمة عن الارهاب وانتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية قد تفرض صعوبة أمام احتوائها مما يستلزم نفقات عسكرية دفاعية لا يمكن تجاهلها ، وإن كان ذلك لا يقاوم . أهمية إدارة مظاهر عدم الاستقرار الإقليمي عن طريق جهود السلام والعمل الإنساني^(١٠) .

ويلاحظ أن أحد الأهداف الكونية للسياسة الأمريكية ، والتي سبقت الإشارة إليها ، يتضمن هدفاً عفوفاً بالمخاطر ، وهو المتعلق بضرورة أن تتصدى ما يسمى بديمقراطيات السوق الجهورية للعدوان وتساند عملية «تحرير البلدان المعادية للديمقراطية وحرية السوق» ، فهو يفترض ضمناً أن دولاً صديقة تأخذ باقتصاد السوق تعتبر ديمقراطية ، مع أن نسبة كبيرة من هذه الدول أبعد ما تكون عن الديمقراطية ، كما يعتقد واضعو الأهداف الكونية الأمريكية أن ثمة ضرورة للتدخل في شئون «دول معادية» للديمقراطية وحرية السوق بها معنى العمل على تغيير أنظمة الحكم فيها ، مع أن المحاولات الأمريكية في هذا الصدد ضد كوبا وكوريا الشمالية وليبيا والعراق وإيران والسودان ، أبانت عن عجز مشهود من إسقاط الأنظمة الحاكمة في هذه الدول من خلال أعمال وضيوط خارجية ، هذا فضلاً عن أن راسمي السياسة الخارجية الأمريكية يعتقدون أنه توجد احتمالات عالية لمشاركة الحلفاء والأصدقاء في الإجراءات التي تتخذها واشنطن ضد «الدول المعادية» بعيداً عن مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وهي إجراءات العزل الدولي والضغط الاقتصادي والسياسي والعمل والحفاظ على تحالفات استراتيجية مستمرة ونشر قدرات عسكرية قادرة على احتواء وردع أى عمل عدوانى في حين أثبتت الأزمتان التوالية مع هذه الدول خصوصاً العراق وإيران ، كما سيأتى بالتفصيل غياب مستوى ملموس من التجارب من قبل الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة مع إجراءاتها المنفردة .

ثالثاً : الأمن الإقليمي في الخليج والابتعاد عن إقامة التوازنات :

من أهم ملامح التغير في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية ، صياغة طرق تحقيق المصالح شبه الثابتة بأساليب تختلف عما كان متبعاً قبل ذلك لفترة ممتدة منذ بداية السبعينات ، ومن أهم المظاهر أن الإدارة الأمريكية تصرفت انطلاقاً من الحالة الراهنة التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت وانهايار الامبراطورية السوفيتية وعدم إدراك أن هذه الحالة يمكن أن يلحق بها تغير مستمر لا يمكن التنبؤ بمساراته بدقة ، كما لا توجد إمكانية لمعرفة تطورات غير محسوبة ، وفي هذا الإطار لاحظنا أن السياسة الأمريكية أغفلت إلى حد ملموس نسيباً الجوانب الجيوبوليتيكية لمنطقة الخليج ، مع أنها تعتبر إحدى أهم مرتكزات أية سياسة خارجية للدول ، وبخاصة الدول الكبرى ، هذا فضلاً عن تحلى الولايات المتحدة عن المبدأ الاستراتيجي الذي ترسخ لعقود عديدة ، وهو العمل على إقامة التوازنات بين القوتين الإقليميتين الرئيسيتين ، وهما العراق وإيران ومحاولة صياغة معادلات أمنية بديلة تتأسى على الاحتواء المزدوج لكليهما والذي يعنى الاضعاف المستمر للدولتين معاً والحيلولة دون تنامي قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية حتى لا تتهدد صورة الاستقرار الإقليمي التي رسمتها الإدارة الأمريكية .

ويمكن القول ، بناء على ذلك ، أن هذه الإدارة أضافت لنفسها التزامات جديدة تجاه الأصدقاء في المنطقة، مثلما ضاعفت من مصادر الخطر والتهديد للمصالح الأمريكية المعروفة، وأهمها ضمان التدفق الطليق للبترول بأسعار مستقرة للدول الصناعية الغربية واليابان ، ونتج عن ذلك زيادة المهام الملقة على عاتق الإدارة الأمريكية ، وبالتالي إضافة أعباء عديدة على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، مما يضاعف من دورها في تنفيذ السياسة الخارجية .

ومن الملفت للنظر أن الولايات المتحدة ، فيما يبدو ، وهي تحاول خلق أوضاع إقليمية جديدة مواتية للمصالح والأهداف ، لم تعط اهتماماً ذا شأن بالمعطيات الاستراتيجية والديناميات الداخلية والإقليمية في « الشرق الأوسط » والخليج ، ومن المعروف أنه توجد من بين هذه المعطيات والديناميات ملامح شبه مستقرة بحكم الطابع الجيوبوليتيكية للمنطقة ، وأيضاً ملامح متغيرة ومتحولة بفعل الأحداث العاصفة التي شهدتها المنطقة وتأثرت بها بشدة ،

كأزمة وحرب الخليج الثانية ، ونتائج انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، ومضاعفات عمليات التسوية السلمية للصراع العربي / الإسرائيلي سلبية كانت أم إيجابية .

ولقد تولد عن هذا النمط من التفكير الاستراتيجي خلق مستوى مضاعف من الارتباط بين « الشرق الأوسط » والخليج العربي من الزاوية العسكرية الأمنية فقط لخدمة انطباع رئيسي خرجت به الولايات المتحدة وتأثرت بخصوصه إلى حد كبير نسبياً بالرؤية الإسرائيلية ، ومفاده أن الصراع العربي / الإسرائيلي لم يعد يمثل الخطر أو مصدر التهديد الرئيسي في المنطقة ، بل تراجع لتحل محله مصادر تهديد أكثر خطورة ومنها سياسات النظام العراقي وتوجهات الحكم الإيراني والجماعات الأصولية « الارهابية » والتزاعات الطائفية والعرقية ومنزاعات الحدود بين أقطار المنطقة .. إلخ. وكدلالة على ذلك روج المسؤولون الأمريكيون لاحدى العداوات التي تمثل مصدر تهديد وهي الناجمة عن « أنظمة معادية للغرب » وكذا قادة سياسيون مشيعون بروح المغامرة ومتطلعون إلى مناطق الضعف المجاورة التي يمكن استغلالها لصالحهم بفرض نفوذهم السياسي والاقتصادي أو محاولة الاضرار بالاحتياجات الاستراتيجية للولايات المتحدة ، مثل محاولة قطع إمدادات البترول أو التعرض لها^(١١). وعلى هذا الأساس، برزت محاور ثلاثة أساسية للتوجه الأمريكي ترتبط بالأهداف والمهام الجديدة^(١٢): إقامة نظام أمنى مستقر في الشرق الأوسط والخليج ، العمل على إنهاء الصراعات والنزاعات الإقليمية وتسويتها سلمياً ، إعادة تكييف اقتصاديات المنطقة .

وفياً يتعلق بالأهداف الأمريكية في الخليج والتي صيغت كرد فعل عاجل على أحداث الأزمة والحرب ما يتضح أنها تعبر إلى حد ملموس نسبياً عن « انقطاع » في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة ، فإبان عصر الحرب الباردة تمثل الخطر الرئيسي على المصالح الأمنية في الاتحاد السوفيتي السابق . وأدى قيام الثورة الإيرانية إلى فقدان حليف إقليمي استراتيجي مواز هو نظام الشاه في إيران ، بناء على ذلك جاء « مبدأ كارتر » الذي أعلنه الرئيس الأسبق « جيمي كارتر » عام ١٩٨٠ عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان ، والذي اعتبر الخليج منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة ، وأنشئت قوة الانتشار السريع - القيادة المركزية لاحقاً - بغرض مقاومة أية جهود من أية قوة خارجية لتحقيق الهيمنة في المنطقة .

ومن الناحية العملية ، يلاحظ أن التحديات الرئيسية للمصالح الأمريكية في عصر الحرب الباردة نجمت عن مصادر إقليمية ومحلية وليس مصادر خارجية مثل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وأثارها السياسية والاجتماعية والدينية ، والحرب الإيرانية / العراقية طوال ثماني سنوات . وإزاء ذلك اتجهت الإدارة الأمريكية إلى استخدام معادلة التوازن من خلال تشجيع حدوث توتر استراتيجي بين إيران والعراق ، وفي نفس الوقت العمل على مضاعفة تسليح الحلفاء في الخليج وإعطاء ضمانات أمنية خارجية لتدفق النفط بحرية . وكان من نتائج تلك التطورات حدوث ترجيح ، ولو محدود ، لقوة العراق في حربه مع إيران مترافقاً مع جهود بحرية عسكرية أمريكية لحماية ناقلات النفط ولتقييد القدرة البحرية الإيرانية^(١٣).

وقد استمرت معادلة إحلال التوازن في الخليج عقب الحرب الإيرانية/ العراقية ، فقد تطلبت مواجهة الميزة الاستراتيجية التي اكتسبها العراق من هذه الحرب تعزيز الدعم الأمريكي لأقطار مجلس التعاون الخليجي وتقليصاً كبيراً للروابط السابقة مع العراق ومراقبة سياساته الإقليمية . وكان ذلك يعد دلالة على إحباط الحاجات والطموحات العراقية ، من وجهة نظر بغداد ، وأكثر من ذلك ، أسهمت التوجهات الأمريكية عقب انتهاء حرب الخليج الأولى ، في تهيئة الأجواء للغزو العراقي للكويت في الثامن من أغسطس ١٩٩٠ .

وهكذا انغم التفكير الاستراتيجي الأمريكي مع الغزو وحرب التحالف الدولي إلى إدراك عدم مناعة سياسة إقامة « قوة موازنة » ، وبدلاً من ذلك ، ظهرت محاور ثلاثة رئيسية في هذا التفكير الاستراتيجي تجاه منطقة الخليج لما بعد الحرب الباردة وأمن المنطقة بعد الحرب :

- ١ - سياسة « الاحتواء المزدوج » لكل من العراق وإيران .
- ٢ - تواجد قدرة عسكرية أمريكية مستمرة ودائمة في الخليج وقادرة على التدخل العسكري في المنطقة .

٣ - ازدياد التعاون الدفاعي مع أقطار مجلس التعاون الخليجي .

ولأغراض هذه الدراسة سوف يتم التركيز على سياسة الاحتواء المزدوج بملابساتها وأهدافها ومضاعفاتها على الأمن الإقليمي في الخليج .

رابعاً - دوافع الاحتواء المزدوج :

يرتبط مفهوم « الاحتواء المزدوج » بصفة خاصة بكل من « مارتن انديك » و « انتوني ليك » وهما من كبار مسئولى الأمن القومى الأمريكى ، وبرز المفهوم مع نهاية فترة إدارة الرئيس السابق « بوش » وسرعان ما تبنته إدارة الرئيس كليتتون ، ورغم أن المفهوم لم يعد يتردد كثيراً فى الخطاب السياسى لهذه الإدارة ، إلا أن الهدف الرئيسى من ورائه هو « تقييد قدرة إيران والعراق معاً على تهديد الاستقرار الإقليمى » ، ما يزال باقياً من حيث الجوهر .

وقد حدد « انديك » عندما كان مساعداً خاصاً للرئيس الأمريكى لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى خطاب له فى ١٨ / ٥ / ١٩٩٣ فى « معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى » دوافع الولايات المتحدة وراء تبني سياسة الاحتواء المزدوج بقوله : « أن الولايات المتحدة ستكف عن اللعب على المنافسات والتوازنات بين إيران والعراق ، حيث أن قوة أمريكا وحلفائها فى المنطقة - مصر وإسرائيل وتركيا والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى - كفيلة بأن تجعل واشنطن قادرة على مواجهة كلا النظامين : الإيراني والعراقى معاً ، ولن نكون محتاجين إلى أن نلعب لعبة دفع إحدى الدولتين ضد الأخرى^(١٤) . ومن ناحية أخرى ، شدد « انديك » على أن السياسة الأمريكية لا تتجاهل توازن القوى فى المنطقة ، بل تنطلق من « تحليل لتوازن القوى » يبين أن كلاً من العراق وإيران يتجهان سياسة معادية بصورة أساسية للولايات المتحدة ، وأن السياسة الأمريكية فيما سبق كانت تلجأ إلى مساندة أحد هذين البلدين اللذين يشكلان قوة إقليمية . وحسبما يرى « انديك » فإن هذه السياسة لم تكن موفقة ، بل أدت إلى نتائج مدمرة فيما ترتب عليها من آثار ، وإن كان هدف هذه السياسة ما يزال قائماً ويتمثل فى الحفاظ على توازن يتماشى مع المصالح الأمريكية ومصالح الأصدقاء فى الشرق الأوسط » .

وقد عدد « انديك » مزايا هذه السياسة على النحو التالى^(١٥) :

- ١ - انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى بما دفع لإزالة أحد المهوم الاستراتيجية الرئيسية فى التوجه الأمريكى تجاه الخليج العربى ، ومع اختفاء قوة عظمى مناوئة تحولت الموازين لصالح أمريكا بصورة ظاهرة .

٢ - تمكنت واشنطن من خلق توازن إقليمي للقوى بين العراق وإيران خلال عشرة أعوام نتيجة لحرب الخليج الأولى والثانية ، ويمكن لها أن تحقق معادلة التوازن بقدرات عسكرية ضئيلة ، مما يسهل عملية الموازنة .

٣ - أبانت مضاعفات الغزو العراقي للكويت عن أن أقطار الخليج أصبحت أكثر قبولاً بالدخول في ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة عما قبل ، مما يسهل لواشنطن تحديد قوتها في المنطقة ومواجهة التحديات لمصالحها ، ومصالح الأصدقاء في المنطقة .

٤ - وأخيراً ، فإن الإطار الاستراتيجي الأوسع في « الشرق الأوسط » ساعد على ضمان الاعتماد على تأييد وصداقة القوى الإقليمية الرئيسية وهي مصر وتركيا وإسرائيل والسمودية . كما أن هذا الإطار يتيح للولايات المتحدة الاستفادة من البيئة التي سادت عقب انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج من خلال محاولة إقرار السلام بين إسرائيل والعرب بما يفيد سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران .

ويستخلص « انديك » من هذه التطورات الاستراتيجية - التي يعتبرها إيجابية - عدم حاجة الولايات المتحدة للاعتماد على أي من العراق وإيران في سبيل الحفاظ على توازن مقبول لها في الخليج بصفة خاصة . ومن جانب آخر ، حاول « انديك » التأكيد على مبدأ « الاحتواء المزدوج » لا يعنى التنازل أو خلق تشابه في الموقف من بغداد وطهران ، انطلاقاً من أن كلا منهما يشكل تحديات مختلفة لمصالح بلاده . ففياً يتعلق بالنظام الإيراني ، من وجهة النظر الأمريكية ، يعتبر « نظاماً خارجاً عن القانون » وإن كانت واشنطن لا تعادى الحكومات الإسلامية ولا تسعى - حسب رأيه - إلى قلب أنظمة الحكم فيها ، وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة لا تعادى الإسلام ، وأن الإسلام في حد ذاته لا يشكل عاملاً رئيسياً في العلاقات الخارجية لواشنطن .

على أن احتواء العراق لا يشكل ، في المقابل ، نوعاً مختلفاً من التحدي . فقد أدت سلسلة القرارات العديدة للأمم المتحدة ضد العراق إلى حصاره تماماً مما جعل النظام العراقي ينصاع إلى حد كبير لتنفيذ بعض هذه القرارات ، وإن كان لا يزال يتعنت في قرارات أخرى ويهدد شرعية استقلال الكويت حسب رأى « انديك » . ولكن هذا النظام لم يعد يشكل تهديداً

لجيرانه ، كما أن واشنطن لديها الوسائل الرادعة له إذا ما عاد كذلك . ورغم أن الولايات المتحدة عبرت عن التزامها بعدم المساس بوحدة الأراضي العراقية ، إلا أنها لم تترك مجالاً للشك في أن تغيير النظام العراقي هو الهدف النهائي للسياسة الأمريكية .

ومما يلفت النظر أن فكرة الاحتواء المزدوج تعتبر امتداداً للاحتماء الداعي إلى قيام الولايات المتحدة بدور استراتيجي مباشر في منطقة الخليج منذ انخيار نظام الشاه في إيران والغزو السوفيتي لأفغانستان وارتفاع أسعار النفط إلى الضعف بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، وعقب المهمة الفاشلة لانقاذ رهاثن السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٨٠ أرسلت الولايات المتحدة قطعاً كبيرة من الأسطول إلى الخليج في ١٩٨٧ - ١٩٨٠ ، ووصلت إلى الذروة في عاصفة الصحراء^(١٦).

جانب آخر ، فإن سياسة الاحتواء المزدوج تتضمن بعض عناصر من السياسات الأمريكية السابقة في الخليج ، فهي تبغى منع أية قوة من تهديد الدور الأمريكي المهيمن في المنطقة ، وكذا الدفاع عن أقطار الخليج العريضة . ومع ذلك فإن المنطق الاستراتيجي لهذه السياسة يعبر عن خروج محسوس على نمط التعامل الأمريكي مع الخليج ، وذلك ما يعبر عنه أحد أبرز منتقدي سياسة الاحتواء المزدوج « جريجوري جوز » Gause بقوله : « تنكر هذه السياسة بوضوح احتياجنا لأي نوع من العلاقات السياسية مع كل من إيران والعراق ، وترفض فكرة أن توازناً تقريبيًا بين القوة العسكرية للدولتين يعتبر عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار في الخليج . إن سياسة الاحتواء المزدوج تتصور للولايات المتحدة دوراً انفرادياً في وقت يكاد يصل فيه النفوذ الأمريكي على كل من اللاعبين الاستراتيجيين الأساسيين في المنطقة إلى درجة الصفر^(١٧) .

وقد حاول « انتوني ليك » Lake مستشار الأمن القومي الأمريكي توضيح ملامح سياسة الاحتواء المزدوج واسبابها نوعاً من الطبيعة الأخلاقية فيما لم يرد في المضمون الذي سبق أن حدده « انديك » . فقد أشار إلى التزام الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بتوسيع نطاق الدول المنتهجة للمسار الديمقراطي الذي يشتمل على تجديد البنية الأساسية وتطوير الأسواق الاقتصادية الحرة ، والقدرة على حل الصراعات والخلافات بطرق سلمية ، وكذلك

إنشاء وتعزيز منظومات أمنية جماعية . ولقد اعتبر « ليك » أن من يقف ضد هذه المبادئ الجديدة يعد « خارجاً عن القانون » وقد ذكر نفس الدول : إيران ، العراق ، ليبيا ، كوبا ، كوريا الشمالية^(١٨) .

ويتعرض « ليك » لما قامت به الولايات المتحدة من إقامة تحالفات استراتيجية ونشر قدرات عسكرية قادرة على احتواء وردع أى عمل عدوانى ، إلى جانب طرق العزل الدولى والضغط الاقتصادى والسياسى سواء عن طريق المشاركة الدولية أو الجهود الثنائية أو متعددة الأطراف . ومن ناحية أخرى ، يؤكد على أن المبدأ الاستراتيجى الرئيسى فى المنطقة الخليجية هو بناء « قوى مرغوب فيها » بحيث تخدم المصالح الأمريكية الحساسة ، وأمن الدول الصديقة ، وتضمن تدفقاً حراً للنفط بأسعار مستقرة^(١٩) .

تعتمد الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق هذا المبدأ الاستراتيجى على عدة مسارات للاداء ، من أهمها ذلك المسار الذى تحوطه شكوك عديدة بشأن إمكانات تنفيذه ويتعلق بوقف قدرات كل من العراق وإيران عند مستوى معين ، بحيث لا تسمح لأى منهما بتهديد دول الخليج والمصالح الأمريكية ، أو بالتفوق فى مواجهة بعضها البعض ، أى بغداد وطهران ، وهناك مسار آخر يشتمل على صياغة ترتيبات أمنية إقليمية فى الخليج تقودها الولايات المتحدة وتتضمن ، بجانب التواجد العسكرى الدائم هناك ، توقيع اتفاقيات أمنية ودفاعية بين الولايات المتحدة وكل من الكويت والبحرين وقطر ، بجانب التواجد اللوجستى والدفاعى فى هذه الدول وفى الامارات والسعودية . ويرافق مع ذلك اتفاقيات أمنية أخرى مماثلة مع بريطانيا وفرنسا . ويكمن الهدف من هذه الترتيبات فى إعادة تشكيل الأوضاع الأمنية الإقليمية بما يضمن عدم تكرار ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ . هذا إلى جانب التواجد العسكرى الأمريكى الدائم فى تركيا وقاعدة « ديجوجارسيان » بالمحيط الهندى من أجل تعزيز القدرة العسكرية الأمريكية فى منطقة الخليج والى تشتمل على تواجد عسكرى فى البحر والبر والجو فى إطار اقيادة المركزية المسئولة عن أمن منطقة « الشرق الأوسط » ككل ، بالإضافة إلى وجود مركز قيادة متقدم فى البحرين لهذه القيادة المركزية^(٢٠) . هناك أيضاً ما تقوم به حملات الطائرات الأمريكية من زيارات منتظمة هى والقوات البحرية التى تنتقل بين البحر الأحمر

والخليج العربي ، ويتزامن مع ذلك إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع أقطار الخليج وتركيا وإسرائيل في إطار التحالف العسكري بين أنقرة وتل أبيب . ومن جانب آخر ، أقدمت الولايات المتحدة على توسيع نطاق التدريب العسكري الذي تقدمه لدول الخليج لتعزيز قدراتها المشتركة والمنسقة . وكذلك إقامة مخازن ومستودعات طوارئ للحفاظ على الأسلحة والمعدات الأمريكية في المنطقة ، وأخيراً وليس آخراً ، عقد صفقات عديدة للأسلحة مع دول المنطقة ، بلغت في حالة السعودية ما لا يقل عن ثلاثين مليار دولار كعمود شراء منذ عام ١٩٩٠ ، وسجلت أرقاماً كبيرة أخرى لبقية دول الخليج منها الكويت^(٢١) .

لقد انطلقت دوائر الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة بخصوص هذه الترتيبات الإقليمية في الخليج العربي من افتراض مراوغ وغير واضح ، مفاده أن من شأن هذه الترتيبات وضع قيود عديدة على تطور القدرات العسكرية لكل من إيران والعراق ، وبخاصة إيران ، لأنها من المحتمل بصورة جدية - كما تزعم المصادر الأمريكية - أن تشكل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة ، والوصول ، من ثم ، إلى تجميد للوضعية العسكرية لهاتين الدولتين بحيث لا تهدد المصالح الأمريكية وأمن الأصدقاء ولا تؤثر بشدة على معادلة الأمن الإقليمي السائدة لمابعد حرب الخليج الثانية : فإلى أي حد تتوافر لهذه المعادلة إمكانات التحقق والاستقرار في بيئة غير مستقرة وملتهبة ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تتجاوب الدول الحليفة الغربية والصدقية الخليجية وتركيا مع هذه المعادلة ؟ سوف نحاول الدراسة الإجابة عن ذلك في النقاط التالية .

خامساً - ترتيبات الأمن الإقليمي في مواجهة العراق :

تعتبر الولايات المتحدة أن القدرات الاستراتيجية العراقية قد ضربت بشدة من جراء حرب التحالف الدولي التي قادتها ضد بغداد والخطر الشامل الذي فرض عليها من قبل مجلس الأمن ، الذي تضمن عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ، مما يؤدي إلى إبقاء العراق ضعيفاً لأطول فترة ممكنة وبما يمنعه من القيام بأية مغامرة عسكرية محتملة . وقدمت الولايات المتحدة مراً إلى توسيع نطاق الحصار المفروض على العراق من خلال عدة وسائل منها : إنشاء منطقة محظورة جواً يمنع على الطيران العراقي التحليق فوقها في شمال العراق ،

حيث المنطقة الكردية ، ومنطقة أخرى محظورة جنوبيًا حيث الوجود الشيعي هناك ، وإقامة حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق ، كما شجعت فصائل المعارضة العراقية بأمل أن تؤدي إلى تغيير نظام صدام حسين ، الذي عبرت مرارًا وبإرادة منفرد ، أنه نظام « خارج على القانون » ولا سبيل للتعامل معه . وفي ذلك تبنت إدارتا بوش وكليتون مبدأ العزل الدولي على النظام العراقي ، وهو الإجراء الذي يعاني منه عمليًا الشعب العراقي من جراء قسوة وشراسة العقوبات الشاملة المفروضة عليه . ويمكن القول أن هذا المبدأ لا يجسد إحدى أخطر متناقضات العولة التي تحاول الولايات المتحدة إشاعتها وتكريسها لعالم ما بعد الحرب الباردة ، ذلك أن واحدة من أهم مقومات ظاهرة العولة والتي تسود الخطاب الإعلامي والسياسي الأمريكي تنصرف إلى أهمية الاندماج في عالم واحد تحكمه تيارات وموجات التدفق الحر للسلع والخدمات والتكنولوجيا والإعلام والاتصالات .. إلخ ، مما يجعل محاولات عزل شعوب ودول معينة عن ظاهرة العولة بمثابة معوق وليس دافعًا لهذه الظاهرة .

يضاف إلى ذلك أن مجمل الترتيبات الأمريكية ضد العراق تلقى بظلال كثيفة على مصداقية ما أعلنته واشنطن بأنها ملتزمة بالحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية.

ويلاحظ على السياسة الأمريكية تجاه العراق اصرارها على الاحتفاظ وحدها أو احتكار تفسير قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضد بغداد ، وكذلك وضع الخطوط التي يتعين على بغداد أن تلتزم بها حتى تقرر واشنطن حدوث تقدم معين في ذلك ، كما احتفظت واشنطن لنفسها بحرية مناورة عالية للعمل في أي وقت سواء بصفة منفردة أو بالتنسيق مع أصدقاء على ردع العراق وحصاره . فقد اختتم الرئيس السابق « بوش » فترة حكمه بشن سلسلة غارات جوية دون أي غطاء من الأمم المتحدة على قواعد الصواريخ والمدفعية والرادار العراقية تحت زعم ضرورة التزام العراق بمختلف القرارات الدولية^(٢٢) . وبعد أن أعلن الرئيس كليتون في بداية رئاسته الأولى عام ١٩٩٢ عن التزامه بسياسة سلفه ، أقدم على تكرار الغارات على العراق ، وكانت أية أزمة تشور بين الأخير وفرق التفيتش الدولية على أسلحة الدمار الشامل لديه مناسبة لشن غارات جديدة أو التلويح بها ، وتوافق ذلك مع تشجيع

الولايات المتحدة لقوى المعارضة العراقية وخصوصاً « المؤتمر الوطني العراقي » كبديل لنظام صدام حسين^(٢٣). وما يلفت الانتباه أن الإدارة الأمريكية قامت بعملها العسكرية ضد العراق دون الحاجة لغطاء من الأمم المتحدة، بل ودون تقصّي حقائق وضع معين، وهذا ما بدا من الهجمات الصاروخية ضد مبنى المخابرات العراقية في يوليو ١٩٩٣، بزعم تورط العراق، دون أدلة ثبوتية، في محاولة اغتيال فاشلة للرئيس السابق « بوش » إبان زيارته للكويت^(٢٤).

ويلاحظ أن ما أدت إليه حرب التحالف ضد العراق والحظر الشامل من إضعاف كبير لقدراته، لم يمنع الولايات المتحدة من ترديد مزاعم عن أن العراق ما يزال يمثل خطراً محتملاً في المنطقة بأكملها من زاوية أنه يرفض الكشف عن مختلف برامجه واستعداداته العسكرية للجنة التفتيش الدولية المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وهذا ما بدا واضحاً من المبررات التي ساقتها واشنطن لاحتكار إسرائيل السلاح النووي في المنطقة واستمرار احتفاظها بقدرتها النووية، ومن أهم المبررات هنا أن إسرائيل لا تزال تواجه تهديداً، ليس من جيرانها المباشرين فقط، بل من إيران والعراق، وحيث أضحى من الممكن في ضوء انتشار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، إطلاق هذه الأسلحة من أماكن بعيدة بواسطة الصواريخ^(٢٥).

وتستخدم الولايات المتحدة عادة الأزمات التي تحدث بين الحين والآخر بين العراق وفرنسا جزئياً، وذلك في مواعيد النظر في أمر هذه العقوبات في مجلس الأمن، هذا فضلاً عن اتخاذ هذه الأزمات كمبرر لتوجيه ضربة جوية للعراق، ومن ذلك ما حدث في أكتوبر ١٩٩٤ عندما وجه العراق تحديراً إلى مجلس الأمن بعدم التعاون مع فرق التفتيش إذا لم يتخذ المجلس قراراً في اتجاه رفع العقوبات لتخفيف الحصار على الشعب العراقي، وإثر ذلك قام بتحريك بعض قواته العسكرية جنوب الحدود مع الكويت، مما أثار ردود فعل عاصفة آنذاك، من أهمها تدفق مزيد من القوات الأمريكية إلى الخليج ووضعها على أهبة الاستعداد، مع التلويح باحتيال شن غارات على العراق. كما اتخذت الولايات المتحدة من السلوك العراقي ذريعة لإحباط الجهود الدبلوماسية الفرنسية للتقدم بمبادرة لتخفيف جزئي للحصار وأيدته في ذلك روسيا والصين في مواجهة التشدد الأمريكي/ البريطاني^(٢٦).

ويذكر أن إدارة كليتون قد اتخذت من هذا الحادث فرصة متجددة للإعلان عن أن العراق لا يزال يملك أسلحة قوية ولا يزال يواصل تطوير وإنتاج أسحة الدمار الشامل وتخزينها في ملاجئ وأنفاق تحت الأرض^(٢٧). وقد نجحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في استصدار القرار ٩٤٩ من مجلس الأمن والذي أدان حشد العراق قواته على الحدود مع الكويت ، واستخدمت هذا القرار لتحقيق عدة أغراض من أهمها :

أولاً: التقليل من أهمية اعتراف مجلس قيادة الثورة العراقي بسيادة الكويت والحدود في ١٠/١١/١٩٩٤ ، بحجة أن هذه الخطوة غير كافية ولا تسمح برفع العقوبات عن العراق . وفي نفس الوقت عدم تمكين روسيا من استثمار وساطتها مع العراق ، والتي كانت وراء هذا الاعتراف في مجال المطالبة برفع الحظر المفروض على العراق ، وكذلك قطع الطريق على الجهود الفرنسية في هذا الصدد أيضًا ، والتي أسفرت عن فتح قسم لرعاية المصالح الفرنسية في بغداد، وإعلان باريس وضع حد لمشاركتها في الرقابة البحرية للمقاطعة على العراق في خليج العقبة . وكان الموقف الأمريكي من المبادرات الصينية مشابهًا أيضًا ، خاصة وأن الصين عبرت عن الدلالة الهامة لاعتراف العراق بحدود وسيادة الكويت كخطوة على طريق تخفيف جزئي للعقوبات^(٢٨) .

ثانيًا : الاصرار على تجاوز تقارير لجنة التفتيش على الأسلحة العراقية التابعة لمجلس الأمن وعدم إعطائها أهمية ذات شأن إذا ما أشارت إلى حدوث تقدم في المفاوضات مع العراق وإبدائه تفاهمًا في مجال تسهيل مهام اللجنة ، ، فقد أكد الرئيس الأمريكي «كليتسون» على ضوء التأكد - من جانب واشنطن بالطبع - من انصياع العراق التام لقرارات مجلس الأمن بفرض رقابة طويلة الأجل ، وفي ذلك رفض الرئيس الأمريكي تعيين فترة زمنية لاختبار حصيلة الرقابة الدولية على تسليح العراق بزعم أن « النظام العراقي قادر بعد رفع العقوبات على استعادة قوته وتهديد شعبه والدول المجاورة ، كما أنه يمكن أن يتراجع عن التزاماته تجاه الرقابة الدولية على المدى الطويل وغيرها من القيود التي وضعتها الأمم المتحدة »^(٢٩) . ويعبر هذا الموقف عن محاولة لقطع الطريق على تقارير لجنة التفتيش الدولية والتي أكدت في يوليو ١٩٩٤ على حسن التعامل العراقي مع المفتشين الدوليين ، وأن مهمة تدمير الأسلحة

العراقية قد اكتملت تقريباً ولم يبق سوى تشغيل جهاز المراقبة والاختبار ، وأن العراق لم يعد يستطيع أن يهدد الكويت أو غيرها بالأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية أو الصواريخ البالستية^(٣٠) .

وقد أثبتت شكوك قوية حول تراجع اللجنة في اتجاهها إزاء العراق بعد التقارير السابقة ، فرغم أن اللجنة بدأت برنامج الرقابة طويلة المدى في أبريل ١٩٩٥ بتركيب وتشغيل كاميرات للمراقبة في مؤسسات صناعية عراقية معينة يشته في إمكانية استعمالها لتصنيع معدات عسكرية محظورة ، ورغم ما قام به العراق في يوليو ١٩٩٥ من تدمير خمس آلات عالية الدقة تستعمل في تصنيع أجزاء صواريخ عراقية ، إلا أن رئيس فريق التفتيش السابق « رالف ايكويس » راح يشكك في مارس ١٩٩٦ في مصداقية العراق بخصوص الكشف عن برنامج تطوير الأسلحة الجرثومية وإخفاء معلومات عن اللجنة الدولية^(٣١) . ومرة أخرى استغلت الولايات المتحدة التقرير الجديد لتأكيد مواقفها المتشددة هي وبريطانيا بضرورة استمرار العقوبات على العراق وإلحباط جهود فرنسا وروسيا والصين في محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يشير إلى حدوث تعاون عراقي في ميدان تدمير أسلحة الدمار الشامل .

من ناحية أخرى ، تحركت الإدارة الأمريكية إلى إعادة الإعلان عن ضرورة التغيير العراقي عقب هروب صهرى الرئيس صدام حسين إلى العاصمة الأردنية عمان في يوليو ١٩٩٥ واستغلت المعلومات التي أذاعها الاثنان حول استمرار احتفاظ العراق بمخزون من المواد الجرثومية والكيماوية تدخل في صناعة أسلحة فوق تقليدية ، وكانت هذه الحادثة مناسبة مواتية أيضاً لكى تعلن لجنة مراقبة أسلحة التدمير الشامل العراقية أن العراق ما يزال يخفى معلومات عن استعداداته العسكرية ، بل زادت الأزمة توتراً وجدة مع اتهام جديد من قبل رئيس اللجنة السابق « ايكويس » للعراق بأنه لم يكشف عن برنامج تطوير أسلحة تستطيع نشر مواد مشعة دون انفجار نووي^(٣٢) .

وفي إطار تعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية الهادفة إلى إضعاف العراق وعزله عن تفاعلات وديناميات الأوضاع في الخليج ، تصورت الولايات المتحدة أن إقامة منطقة حظر جوى على العراق في الشمال (خط عرض ٣٦) يمكن أن يكفل ضمانات أمن منطقة الحكم

الذاتى للأكراد هناك وردع العراق عن تحريك قواته إلى هذه المنطقة ، غير أن اندلاع المعارك والمواجهات الدامية بين فصلي المعارك الكردية : الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، بالإضافة إلى عناصر متشددة دينية في الصدامات في مرحلة أخرى ، أدى إلى طلب الحزب الديمقراطي بقيادة البارزاني مساعدة القوات العراقية في صراعه ضد قوات الاتحاد الوطني بقيادة جلال طالباني ، وقد دخلت بعض القوات العراقية بالفعل إلى محافظة السليمانية وساندت قوات الحزب الديمقراطي ، مما مكن الأخيرة من تحقيق انتصار ضد الاتحاد الوطني . ومن الملفت للنظر أن إدارة كليتون خشيت أن توجه ضربة جديدة للعراق في شماله حتى لا تستغل من قبل إيران ، فوجهت الضربة إلى الجنوب العراقي ، خاصة وأن الاتحاد الوطني الكردستاني استعان بإيران وحصل منها على مساعدات عسكرية مكنته من توسيع نفوذه ضد منافسه الكردي قبل تدخل بغداد (٣٣) .

وانتهت الولايات المتحدة أيضًا إلى توسيع نطاق الخطر الجوى المفروض جنوبًا إلى خط عرض ٣٣ بدلاً من ٣٢ في أغسطس ١٩٩٦ ، بل طرحت فكرة إقامة منطقة برية عازلة هناك على غرار المنطقة الجوية العازلة ، ولم تجد هذه الفكرة ترحيبًا من قبل أعضاء التحالف الدولي (٣٤) .

وقد حملت السياسة الأمريكية باستغلال منطقتي الخطر الجوى مخاطر شديدة ، فقد تصورت أن بإمكان واشنطن وحدها تسوية القضية الكردية مع استبعاد السلطة المركزية في العراق من المعادلة التاريخية التي كانت هذه السلطة لاعبًا رئيسيًا فيها من خلال إقرار اتفاق الحكم الذاتي للأكراد منذ بداية السبعينات ، ولم يكن يسهم في توتره سوى تدخلات القوى الخارجية والإقليمية ، وهذه التدخلات جعلت النظام العراقي يقدم خطأ وبقسوة على إلقاء غازات كيميائية على بلدة « حلبجة » بالمنطقة الكردية عقب نهاية الحرب مع إيران ، ومن هنا فإن التجاهل الأمريكي لدور بغداد دفع بفصيل كردي إلى الاستعانة بإيران التي وجدت فيها فرصة سانحة لمزيد من التدخل في شئون العراق ، وهو الأمر الذي كافحت واشنطن واستأثرت من أجل الحيلولة دون حدوثه . كما أكد طلب الفصيل الآخر لبغداد بالتدخل لصالحه على دور العراق ، ومن جانب آخر ، فإن التدخلات الأمريكية أدت إلى اعتزاز صيغة التوازن الدقيق

والحساس في المسألة الكردية بشدة ، ودفعت تركيا إلى رفض المساس بوحدة وسلامة الأراضي العراقية من جهة ، كما أدى فراغ القوة الناجم عن غياب تواجد بغداد وصراعات الفصائل الكردية إلى تدخلات عسكرية تركية مستمرة لمطاردة قوات حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق في انتهاك واضح لسيادة العراق ، بل تمادت الحكومة التركية متأثرة في ذلك بالمؤسسة العسكرية في عدوانها على شمال العراق إلى حد الإعلان عن نواياها بإقامة منطقة آمنة عازلة على الحدود مع العراق (٣٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد نجم عن السياسة الأمريكية في شمال وجنوب العراق تصاعد النفوذ الإيراني في الخليج عمومًا بدرجة دخول طهران بكثافة في معدلات الوضع المتوتر هناك وقيامها بشن غارات على فصائل المعارضة الإيرانية وأكراد إيران داخل مناطق في العراق وازدياد جاذبية الدعوة الإيرانية إلى أهمية أن تشارك إيران بصورة رئيسية في ترتيبات الأمن الإقليمية الخاصة بالخليج والتنبيه من جانبها إلى مخاطر تدخل قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة في المنطقة ، ومن شأن زيادة الانغماس الإيراني أن يضعف سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران بقصد حصارها وفرض حظر تجارى شامل عليها ، وهو الأمر الذى لم تشارك واشنطن حلفاءها فيه ، كما أدى إلى سعى إيران لتقوية قواتها المسلحة وقدرتها البحرية .

سادسًا : أبعاد الاحتواء المزدوج لإيران :

في حين تبدو مسألة الاحتواء المزدوج للعراق أمرًا واضحًا بفعل ما تتمتع به الولايات المتحدة من آليات دولية تتمثل في قرارات وإجراءات الأمم المتحدة والتي يمارس تنفيذها تحت رقابة صارمة ووسط تعنت أمريكي واضح يهدف لعقاب الشعب الإيراني وليس فقط النظام الحاكم هناك ، تعاني سياسة الاحتواء المزدوج هذه من عدم وضوح بالنسبة لإيران ، فقد اعترف « انديك » أشهر من صاغوا هذه السياسة بأن إيران تمثل وضعية متناقضة ، فهي تمثل تهديدًا أقوى وآخر إضعاف للسياسة الأمريكية ومصالحها ، فالتهديد الأضعف يتمثل في مقارنته بالتهديد العراقى قبل حدوث الغزو ، والتهديد الأقوى يتجسد في أنه لا تشكل إيران نفس قوة الخطر العراقى في السنوات القادمة . وتشكل إيران بالنسبة للولايات المتحدة خمسة مجالات للقلق العميق وهي (٣٦) :

- محاولاتها للحصول على قدرات لاستخدام صواريخ ذات مواد كيميائية ونووية وقذائف ذاتية الدفع.

- تورط طهران في « الأرهاب الدولي » وعمليات الاختيال على نطاق عالمي .

- مساندة إيران للمعارضة العنيفة لعملية « السلام » العربي / الإسرائيلي .

- ما تمثله إيران من تهديدات لجيرانها وأنشطتها التخريبية ضدهم بجانب سجل حقوق الإنسان لديها .

- سعى الحكومة الإيرانية لاستغلال الظروف الصعبة التي يعاني منها بعض أصدقاء أمريكا في المنطقة في محاولة قلب نظم الحكم الحالية .

وقد اعتقد المستولون الأمريكيون أن احتواء إيران مسألة سهلة إذا ما قورن بمواجهة العراق ، نظرًا لأن سياسات التسلح الإيراني لا تزال في بدايتها ، ورغم الإقرار بصعوبة احتواء إيران في ظل عدم وجود قرارات دولية ضدها ووجود تيار معتدل داخل نظام الحكم ، إلا أن سوء الإدارة وانخفاض أسعار النفط وضع إيران في موقف اقتصادي صعب ، ومن ثم لم تعد إيران تمثل منطقة جذب استثماري مريح مما يجعل من السهل على واشنطن اقناع حلفائها بعدم التعامل التجاري معها ، وهذا ما أخفقت فيه الإدارة الأمريكية إلى حد كبير ، كما سيأتى لاحقًا ، ولم تغلق الولايات المتحدة الباب تمامًا أمام إيران ، فقد عبرت عن إمكانية الحوار معها إذا تخلت عن سلوكها .

وقد استمرت إدارة كلينتون في تشديد الحصار الاقتصادي لإيران من جانب واشنطن بإرادة منفردة وسعت لزيادة الضغط الاقتصادي الدولي على طهران إلى جانب العمل على وضع ضوابط صارمة على نقل التكنولوجيا المتطورة إليها حتى تحبط الجهود الإيرانية المهادنة إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل . وقد ضمنت سياسة احتواء إيران أيضًا مراقبة ورفض ما ذكرته الولايات المتحدة عن تقديم إيران مساعدات عسكرية وتدريبية إلى البوسنة أبان الأزمة الطاحنة هناك ، واشترطت واشنطن في « اتفاق دايتون » للسلام في البوسنة انسحاب العناصر والمليشيات الأجنبية من هناك واعتبرت تحركات إيران بمثابة دليل على استمرارها في دعم الأرهاب في أوروبا^(٣٧) .

وكانت الولايات المتحدة تأمل تحجوب أوروبا الغربية واليابان وروسيا في سياسة عزل إيران اقتصاديًا ، غير أن نجاح إيران في اختراق الحظر الأمريكي بعقد صفقات لتطوير صناعة استخراج النفط لديها مع الشركات البترولية الكبرى في بريطانيا وفرنسا وتركيا والنرويج دفع الولايات المتحدة إلى إصدار القانون المعروف بقانون « داماتو » في ٥ أغسطس ١٩٩٦ بعد أن أقره الكونجرس الأمريكي في ٢٤ / ٧ / ١٩٩٦ ، والذي ينص على فرض عقوبات على أية شركة من أية دولة تستثمر ٤٠ مليون دولار في ليبيا أو إيران ، وجاء في القانون أيضًا « يحق للرئيس (الأمريكي) عدم فرض العقوبات إذا وافقت حكومة الدولة التي تنتمي إليها الشركة على اتخاذ إجراءات جوهرية تشمل عقوبات اقتصادية لمنع إيران أو ليبيا من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو دعم الارهاب » (٣٨) .

وقد أثار القانون ردود فعل غاضبة من قبل الدول الأوروبية التي وجهت انتقادات عديدة له على نحو ما يلي (٣٩) :

١ - أن القانون يتعارض مع حرية التجارة العالمية ، كما أنه سوف يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية والأوروبية معًا .

٢ - أن القانون لا يأخذ في اعتبار سوى المصالح الأمريكية وحدها وينكر مصالح الشركاء الأوروبيين .

٣ - لا توجد دلائل فعلية على أن القانون سوف يكون له أثر حقيقي في مواجهة الارهاب الدولي ، كما تزعم الإدارة الأمريكية .

٤ - يبتغى القانون في الواقع إخراج الشركات الأوروبية من ليبيا وإيران لحساب الشركات الأمريكية في المستقبل .

كما وجهت اليابان وروسيا انتقادات مماثلة للقانون ، وكذلك تركيا ، وأكثر من ذلك أقدمت تركيا في عهد حكومة حزب الرفاه الإسلامي بقيادة « أربكان » على إقامة مشروع ضخم لاستخراج ونقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا وتصديره من هناك ولا تقل تكلفته عن ١٠ مليار دولار ، كما اتفقت شركات نفط روسية وتركية وفرنسية وماليزية على التنقيب عن البترول وتطوير صناعة النفط في إيران في أكتوبر ١٩٩٧ (٤٠) .

ومن جانب آخر ، ساندت الولايات المتحدة إسرائيل في اتهامها لإيران بالتورط في حادثة تفجير السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين في عام ١٩٩٣ ، كما ظهر توافق أمريكي / إسرائيلي في توجيه حملة دعائية شديدة ضد مزاعم عن تطور البرنامج النووي الإيراني ، وانتقاد المباحثات والاتفاقات بين إيران من ناحية ، وروسيا والصين من ناحية أخرى ، على بناء محطات نووية في إيران ، سواء في إطار استكمال محطة بوشهر النووية ، أو في نطاق بناء محطات نووية جديدة . ورغم نفى إيران المستمر وجود أية نوايا لديها في امتلاك السلاح النووي ، بجانب تأكيدها بأن أنشطتها النووية تخضع بالكامل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإن الولايات المتحدة التي تريد صرف الأنظار عن البرنامج النووي الإسرائيلي ، أصرت على أن البرنامج النووي الإيراني يعبر عن مصدر حال للتهديد^(٤١) .

وعلى الرغم من أن العلاقات الإيرانية الأمريكية شهدت تحسناً طفيفاً نتيجة دور إيران في إنهاء أزمة الرهائن الغربيين في لبنان ، إلا أن الولايات المتحدة اتهمت طهران بتقديم المزيد من الدعم التسليحي والعسكري للجماعات الإسلامية ، وبصفة خاصة حزب الله في جنوب لبنان لتعزيز عملياته العسكرية ضد إسرائيل . وقد عانت الولايات المتحدة أيضاً من مصاعب عديدة في مجال إقناع دول معينة مثل روسيا والصين وتركيا بوقف المساعدات والتسهيلات والتجهيزات العسكرية لإيران ، ولم تنجح سوى في إقناع الصين لواشنطن في أواخر أكتوبر ١٩٩٧^(٤٢) .

الجدير بالذكر أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا لم يخففا من سياسة مقاطعة إيران وحصارها ، رغم فوز الرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي والمعروف باعتداله وحرصه على تحسين علاقات إيران بالدول الغربية ، ولم تستطع واشنطن فرض رقابة صارمة على نجاح إيران بالفعل في شراء أسلحة متطورة من الصين ، تشمل قاذفات بحرية وصواريخ كيميائية وبيولوجية وبمساعدة خبراء من روسيا وأوكرانيا وكازاخستان ، والأكثر من ذلك شراء مواد كفيلة بإنتاج سلاح نووي من السوق السوداء^(٤٣) .

ويمكن القول أن المبدأ الاستراتيجي الأمريكي القائم على امتنعاد إيران من أية ترتيبات إقليمية في الخليج ، ورفض مشاركتها في أية محاولات أو جهود لصياغة معادلة الأمن الإقليمي ، أدى إلى اندفاع إيران في برامج تسليح ضخمة لفرض هيمنتها في المنطقة ولتهديدها المستمر

بإغلاق مضيق هرمز^(٤٤). ومن ناحية أخرى ، فإن السياسة الأمريكية لم تحصل على تجاوب ملموس من قبل أقطار الخليج العربى لتحقيق هدف عزل إيران وإضعافها .

سابقاً - حدود وأفاق معادلة الأمن الحالية في الخليج:

لقد وجهت انتقادات عديدة إلى سياسة الاحتواء المزدوج التى تتبعها الإدارة الأمريكية ضد كل من العراق وإيران ، وإلى صورة الأمن الإقليمى التى أسستها في الخليج العربى . ومن أهم هذه الانتقادات ، أنه لا توجد مبررات قوية لما عرف « بالخروج عن السياسة التقليدية في الخليج » ، من زاوية أن المصالح الأمريكية الأساسية لم تتغير ، في حين تغير التصور الأمريكى لمصادر الخطر الذى يهدد هذه المصالح ولكيفية مواجهتها . وفي هذا الإطار فقد استعاضت واشنطن عن فكرة أهمية إقامة توازن تقرييى بين القوة العسكرية لكل من إيران والعراق ، بحسبان أنها يشكلان عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار في الخليج ، بتبنى أسلوب إمكانية احتواء البلدين معاً ، ويبدو الخطأ المنطقي في ذلك من أن احتواء إيران يتطلب وجود عراق موحد وقوى نسبية على الحدود الغربية الطويلة مع إيران ، وإلا فإن العراق يمكن أن يعتبر مجالاً مناسباً تماماً أمام إيران تحاول من خلاله الخروج من عزلتها الإقليمية ، حيث تملك إيران روابط سياسة وثيقة مع الشيعة في العراق بجانب علاقاتها التاريخية مع جماعات كردية عراقية . يضاف إلى ذلك ، أن احتواء العراق كهدف يصعب تصوره دون الأخذ بنوع من التعاون مع إيران لفضان حدوث ضغوط من جانبها على النظام العراقى ، وقد فقدت العقوبات الاقتصادية على العراق بعضاً من فاعليتها حقيقة نتيجة عدم تجاوب إيران . بل أن البلدين بادرا بالفعل إلى إجراء اتصالات بينها للتقارب ، رغم العداء التاريخية والمواجهة سياسة الاحتواء المزدوج .

هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة لم تلق تجاوباً كافياً من قبل الحلفاء والأصدقاء . فقد عبرت كل من مصر وتركيا عن مطالب ملحة لتخفيف العقوبات على العراق ، وأعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد ، في حين عبرت عمان والبحرين عن أهمية عدم المساس بوحدة أراضي العراق وعن الحاجة لاعادته إلى مكانه في محيط السياسة العربية . ومن جهة أخرى ، رفضت أوروبا واليابان عزل إيران اقتصادياً ، لأن ذلك معناه فقدان سوق واسعة لاستيعاب الصادرات الأوروبية واليابانية الكبيرة ، وأعادت الكويت والسعودية فتح قنوات دبلوماسية

مع إيران لموازنة التهديد العراقي^(٤٥)، وعبر الكثير من الحلفاء والأصدقاء عن أن السلوك الإيراني أخذ في التصرف بمسؤولية على النطاقين الدولي والإقليمي، في حين أن متابعة السياسة الأمريكية في التشدد تضعف من قوة التيار المعتدل الحاكم الآن في طهران، بل وتغذى أجنحة متطرفة تدعم الأنشطة الإرهابية في الخارج .

ومن أوضح مظاهر الخلل في سياسة الاحتواء المزدوج أنها صيغت بناء على الافتراض، غير المعلن، بأن الأمر الواقع يمكن أن يستمر لسنوات قادمة في الخليج، وأن واشنطن يمكن أن تتعامل مع أية تغيرات في ميدان الأحداث وتبقيها تحت السيطرة، ولكن الأمر الواقع هذا لحقته تغيرات عديدة بعضها درامي عنيف وخارج سيطرة واشنطن، فقد وقعت، وما تزال، صدامات وصراعات عنيفة بين فصائل المعارضة الكردية، مما يؤدي بالفعل إلى الإخلال بالتوازنات القائمة هناك وعلى الحدود مع إيران وتركيا، كما مضت إيران في برامج تسليح برية وجوية وبحرية طموحة أوصلتها إلى التهديد بإغلاق مضيق هرمز، وهز الاستقرار الإقليمي الهش وإثارة مزيد من مخاوف أقطار الخليج . كما أن سياسة إقامة مناطق حظر جوي تهدد وحدة وسلامة الأراضي العراقية بالفعل وتثير شبهة إيران وتركيا، ليس فقط بالتدخل، بل بفرض شروطها في مجال تقرير مستقبل العراق، وتهدد أيضًا بازدياد حدة التطرف وقيام عمليات تفجير عشوائية ودموية ضد المصالح الأمريكية بالخليج، وهو ما حدث بالفعل في انفجاري الرياض والخبر ضد مجتمعات عسكرية أمريكية بالسعودية^(٤٦). كما تسهم هذه السياسة الأمريكية في تصاعد نفوذ إيران في أوساط الجماعات الدينية الراديكالية في المنطقة التي تعج بالانقسامات الطائفية والعرقية، وهو الأمر الذي نبه إليه « زيجنيو بريجنسكي » مستشار الأمن القومي الأسبق في إدارة كارتر بقوله: « أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تمضي في عزل إيران، فنحن نحتاج لعلاقة استراتيجية معها في المدى البعيد إذا كنا ننشد، ليس فقط الاستقرار في الخليج، وإنما أيضًا منفذًا إلى آسيا الوسطى، حيث توجد مخزونات كبيرة من الطاقة الهامة للعقدين القادمين »^(٤٧).

وأدى عدم تجاوب الحلفاء الغربيين والأصدقاء المحليين مع الغارات الأمريكية المستمرة ضد العراق ورفضهم المشاركة في عمل عسكري في مواجهته إلى إخفاق واشنطن في إعادة بناء التحالف الذي أقامته عقب الغزو العراقي للكويت، وبقيت واشنطن وحدها تواجه

التكاليف الباهظة للابقاء على تواجد عسكري دائم ذي قدرة ردع عالية في الخليج في ضوء تقلص الموازنات والحاجة إلى تحديد أكثر دقة للمصالح الاستراتيجية وللمتهديدات القائمة بالفعل^(٤٨).

وفي ضوء عدم قدرة واشنطن على تجميد الوضع القائم على إعادة تشكيل التطورات الداخلية في الخليج ، لا يوجد سوى إمكانية ضئيلة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي هناك، كما أنه لا توجد في الواقع العمل صلات وثيقة بين الاستقرار وتدفق النفط . ورغم أن الإدارة الأمريكية تعتقد ضمناً أن الأمن الإسرائيلي مرتبط بسياساتها في الخليج ، وحيث طالب بعض العسكريين الأمريكيين بالبحث في احتمال مشاركة إسرائيل مستقبلاً في عمليات أمريكية بالخليج ، فلا توجد مبررات منطقية لذلك الاعتقاد ، فاحتمال تعرض أمن إسرائيل للخطر بالصواريخ لا توجد إمكانيات لدى دول الخليج لهذا الأمر^(٤٩).

وقد شدد خبراء أمريكيون في شؤون المنطقة على أهمية أن تخفف واشنطن من العقوبات الاقتصادية على العراق ، مما يعنى التخلي عن التعتن في الشروط الخاصة بتوسيع صيغة النفط مقابل الغذاء ، وفي نفس الوقت فإن هذا الاقتراح يسهم في تفرغ واشنطن لاحتواء العراق عسكرياً^(٥٠).

ومن جانب آخر ، يلاحظ أن الولايات المتحدة التي تتحمل أعباء استراتيجية كبيرة وتكاليف دفاعية ومالية للابقاء على قدراتها العسكرية الدائمة في الخليج ، ما تزال تساورها شكوك قوية حول القدرات الذاتية الدفاعية لأقطار الخليج في مجال ضمان الأمن والاستقرار الإقليمي ، أظهرت - أى الولايات المتحدة - عدم فعالية شبكة إجراءات الرقابة والحظر على انتقال أسلحة الدمار الشامل إلى العراق وإيران^(٥١)، ومن هنا تظهر الأهمية القصوى لادخال البلدين في مفاوضات إقليمية ودولية للحد من انتشار هذه الأسلحة ، مع ما يستلزمه ذلك من أهمية مشاركة إسرائيل في هذه المفاوضات ، لأنها تعتبر أكثر دول المنطقة إنتاجاً وجلباً لتكنولوجيا إنتاج الصواريخ ، والصواريخ المضادة للصواريخ ، بجانب مخاطر احتكارها للسلاح النووي .

الهوامش

Anthony Lake, From Containment to Enlargement, address at John Hopkins University, (١)

21 Sept. 1993.

ورد في : ركس براين « نظراً لحدول الغربية إلى الدور السياسي للنظام الشرق الأوسط » ، ترجمة غسان غصن ، أبعاد (بيروت : المركز اللبناني للدراسات) العدد ٤ ، كا نون أول / ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١٨٠ .

(٢) نفس المصدر، ص ١٨٠ .

International Herald Tribune, 17 October 1993.

(٣)

(٤) انظر في ذلك :

A. Lake, "Confronting Backlash States", Foreign Affairs, Vol. 73, No. 2 (March-April 1994).

(٥) من أهم المصادر هنا :

Carl Vuono, "Desert Storm" and the Future of Conventional Force", Foreign Affairs, Vol. 70, No. 2 (Spring 1991).

- بيان « روبرت بيليترو » مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الأدنى أمام اللجنة الفرعية المختصة بأوروبا والشرق الأوسط، المنبثقة من لجنة مجلس النواب للشئون الخارجية في مارس ١٩٩٤، وفي خطاب له في ولاية نورث كارولينا في ١٩٩٤ / ٩ / ٢٠ ، ورد في : براين ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ .

Christopher Layne and Benjamin Schwarz, "American Hegemony without an Enemy", (٦) Foreign Policy. August 1993, pp. 9-10.

bid., pp. 22-23. (٧)

Time, 12 January 1992. (٨)

Time, 21 March 1992. (٩)

Harics S. Robb, "Challenging the Assumptions of U.S. Military Strategy", The Wash- (١٠) ington Quarterly, Vol. 20. No. 2 (Spring 1997), pp. 117-118.

(١١) ورد في الأهرام : الأهرام ، ١٩٩٢ / ٤ / ٢٥ .

Eric Watkins, "The Unfolding U.S. Policy in the Middle East", Interna- (١٢) tional Affairs, Vo. 73, No. 73, No. 1 (July 1997), pp.2-4.

أيضاً : د. مملوح أنيس فتحي « الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم » ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٩٠-١٩١ .

(١٣) ولأزيد من التفاصيل ، راجع :

Hooshang Amirahmadi, ed. The United States and the Middle East, Albany: State University of New York, 1993.

(١٤) وردت في : International Herald Tribune, 19 May 1993.

(١٥) وردت في : Policy Watch, 21/5/1993, M. Lnyk et al., Symposium of Dual Containmentment, Middle East Policy, Vol. 3, No. 1 (1994).

(١٦) انظر في ذلك :

Richard Falk, "US Foreign Policy in the Middle East", in: H. Amirahmadi, ed., Op. Cit., pp. 71-72.

F. Gregory Gause 111, "The Illogic of Dual Containmentment", Foreign Affairs, Vol. 73, (١٧) No. 2 (March-April 1994).

(١٨) Anthony Lake, Confronting Backlash States, Op., Cit.,

(١٩) Ibid., P.

(٢٠) انظر في ذلك :

Richard Cottam, "US Policy in the Middle East", in H. Amirahmadi, ed., Op. Cit., pp. 38-40.

(٢١) ركس براينن ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٢-١٩٣ ، طه المجدوب ، عبد الفتاح الجبالي ، أحمد إبراهيم محمود ، « الولايات المتحدة والشرق الأوسط » (القاهرة : المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط) العدد ٦ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ٣٠-٣١ « ماذا بعد الحظر الأمريكي على إيران » ، ملف الأهرام الاستراتيجية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) ، السنة ١ ، العدد ٦ ، يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٥٧-٥٨ .

(٢٢) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٣ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤ ، ص ٧٣ .

(٢٣) نفس المصدر ، ص ٧٣ .

(٢٤) نفس المصدر ، ص ٧٣ .

(٢٥) انظر في ذلك :

مراد إبراهيم الدسوقي ، « مشكلات تجليد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية » ، في : التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٤ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣٧-٤١ .

- (٢٦) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٤ ، نفس المصدر ، ص ١٣٠ .
- (٢٧) وردت في : د. صلاح سالم زرنوقة ، « أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود التركية » السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٧٤-١٧٥ .
- (٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٤ ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .
- (٢٩) ورد في : نفس المصدر ، ص ١٢٨ .
- (٣٠) نفس المصدر ، ص ١٣٠ .
- (٣١) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٥ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٤ .
- (٣٢) نفس المصدر ، ص ١٥٥ .
- (٣٣) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٦ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧ ، ص ١١٦ .
- (٣٤) نفس المصدر ، ص ١١٦ .
- (٣٥) ولزيد من التفاصيل ، انظر : د. وليد عبد الناصر ، « أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية » السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ص ٥١-٥٥ .
- (٣٦) Policy Watch, 21/5/1993.
- (٣٧) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٥ ، مصدر سابق ، ص ص ١٢١-١٢٦ .
- (٣٨) انظر في ذلك : يوسف الشراوى « أوروبا في مواجهة قانون (داماتو الأمريكي) » ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، السنة ٢ ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٨٥ .
- (٣٩) نفس المصدر ، ص ٨٥ .
- (٤٠) الحياة اللندنية ، ١٥ / ١٠ / ١٩٩٧ .
- (٤١) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٥ ، مصدر سابق ، ص ص ٢٤٠-٢٤١ .
- (٤٢) الأهرام ، ٣١ / ١٠ / ١٩٩٧ .
- (٤٣) د. محمود أنيس فتحي « إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي ؟ » ، السيادة الدولية ، العدد ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ص ١٠٤-١٠٥ .
- (٤٤) نفس المصدر ، ص ١٠٥ .
- (٤٥) انظر في ذلك : F. G. Gause, Op. Cit.,
- أيضاً حديث الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى جريدة الحياة اللندنية في ١٧ / ١٠ / ١٩٩٣ والذي عبر عن عدم ارتياحه لسياسة الاحتواء المزدوج بقوله : « ما يهمني هو أن تنعكس هذه السياسة على وضعيتنا ولا يكون لها تأثير في دولنا » .

Ottaway, "More active US Policy on Terrorism is Studies", International Herald Tribune, 18 October 1996.

Cited in : E. Watkins, Op. Cit., p. 5. (٤٧)

Graham Fuller and Ian O. Lesser, "Persian Gulf Myths", Foreign Affairs, Vol. 76 No. 3 (May-June 1997), p. 44. (٤٨)

Ibid., pp. 44-45. (٤٩)

Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, "Differentiated Containment", Foreign Affairs, Vol. 76, No. 3 (May-June) 1997, p. 29. (٥٠)

(٥١) انظر في ذلك :

Anthony Cordesman, After the Storm: The Changing Military Balance in the Middle East, Santa Monica: RAND, 1993, also:

F.G. Gause I, "The Gulf Conundrum: Economic Change, Population Growth, and Political Stability in the GCC States", The Washington Quarterly, Vol, 20, No. 1 (Winter 1997) pp. 146-148.

البعـد الأمنـى
للشراكة الأوربية المتوسطة

إعداد
د. زينب عبد العظيم

مقدمة :

شهد عام ١٩٩٥ أعمال فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطة في حقل العلاقات السياسية الأمنية والاقتصادية والثقافية بين دول الاتحاد الأوربي والدول الواقعة جنوب حوض المتوسط. فقد حدث جدل حول هذه الفكرة في مؤتمر برشلونة للتعاون الأوربي المتوسطي في ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، فيما كانت فكرة الشراكة قد طرحت وتبلورت من قبل أجهزة الاتحاد الأوربي منذ عام ١٩٩١، وأصبحت متداولة بشكل أكثر كثافة منذ عام ١٩٩٤^(١).

والمشروع المتوسطي الذي انطلق في برشلونة يمثل من ناحية حلقة من سلسلة حلقات سابقة متتالية يعكس كل منها الاهتمام الأوربي بجنوب المتوسط، ذلك الاهتمام الذي يبرز عادة في فترات محددة وتحت تأثير عوامل مختلفة على نحو يبرز الرغبة في إعادة تأكيد التواجد الأوربي في أطر جديدة بعد فترات من التراجع أو عدم التواجد الفاعل. وقد تمثلت تلك الحلقات في السياسة المتوسطية الشاملة (٧٢-١٩٩٥)، مبادرة مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط (٩١-١٩٩٢)، حوار ٥+٥، وأخيراً الشراكة الأوروبية المتوسطية (١٩٩٥)^(٢).

ومن ناحية أخرى، فإن المشروع المتوسطي يمثل أحد مشروعين بديلين للنظام العربي طرحه الاتحاد الأوربي تحت مسمى الشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك في مقابل مشروع النظام الشرق أوسطي الذي تدفقه الولايات المتحدة. ويرى الكثيرون أن المشروعين يمثلان محاولتين لاختراق جديد ومباشر للنظام العربي من جانب قوى خارجية تعمل على تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة وتسعى لادماج إسرائيل في دول المنطقة من خلال إطار أوسع متوسطي أو شرق أوسطي، ومن ثم إعطائها الشرعية في الوجود والبقاء من خلال علاقات متعددة مع الدول العربية المتصارعة معها^(٣). وتمثل المهمة الأساسية للدراسة في بحث البعد الأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية وهي ما تتحدد إجرائيًا في تلك العلاقات والقواعد والقيم التي تنبثق عن الإطار الذي أطلقه إعلان برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ الخاص بالشراكة الأوروبية المتوسطية بين دول الاتحاد الأوربي ودول أخرى تقع في البحر المتوسط ودول جنوبه وشرقه^(٤).

ويمثل هذا البعد الأمني أحد أبعاد ثلاثة للشراكة الأوروبية المتوسطية والتي ضمت إلى جانبه بُعدين آخرين هما: الشراكة الاقتصادية والمالية، ثم الشراكة في الأمور الثقافية

والاجتماعية والإنسانية . فمما هو جدير بالذكر ، أن المتوسطة اعتمدت لفترة طويلة على انتهاز سياسة المصالح الأوروبية في حقل اقتصادى بحث ، إلا أن المتوسطة الجديدة أصبحت تتخذ أبعاداً جيواستراتيجية أضافت إلى البعد الاقتصادى أبعاداً أخرى سياسية وأمنية هامة لضمان تحقيق الأمن الشامل والمشارك لجميع أعضاء المتوسطة .

ويستدعى الفهم المتعمق لهذا البعد إدراكاً واضحاً لطبيعة الدوافع والأهداف وراء التحرك الأوروبى المتجدد من خلال حلقة الشراكة الأوروبية - المتوسطة ، ومدى استقلالية أو ارتباط هذا التحرك على صعيد تحقيق الأمن الأوروبى فى منطقة المتوسط مع التوجه الأطلسى نحو هذه المنطقة ، كذلك فإن الإحاطة بهذا البعد الأمنى يتطلب التعرف على ماهية الرؤية الأوروبية لطبيعة المخاطر والتهديدات الأمنية النابعة من المنطقة ومدى تطابقها أو اختلافها مع الرؤية العربية بهذا الصدد ، وتأثير ذلك التطابق أو الاختلاف على مستقبل التعاون الأمنى فى المنطقة . وأخيراً فإن مدى التوازن أو الاختلال فى القوة بين الأطراف الشركاء (أوروبا - إسرائيل - العرب) لابد وأن يكون له انعكاساته على بلورة مفهوم أمنى موحد ، وتحقيق التعاون الأمنى المتوسطى المنشود .

وفى ضوء ذلك يمكن طرح عدد من الاشكاليات البحثية التى تمثل الإجابة عليها الهدف الأساسى للدراسة ، وذلك على النحو التالى:

١ - ما مدى أوروبية الأمن والدفاع الأوروبى عامة وفى المتوسط خاصة ؟ هل أصبح للأمن والدفاع الأوروبى هوية مستقلة بالفعل تجعله ينطلق لتحقيق أهدافه بشكل مستقل تماماً عن حلف الأطلسى ؟ أم لا زال لهذا الحلف دوره الأساسى فى رسم وتخطيط وتوجيه الأمن والدفاع الأوروبى ؟ وكيف ينعكس ذلك على صيغة الأمن الأوروبى فى المتوسط وعلى وضع المتوسط على خريطة الأمن الأوروبى الجديد وبعبارة أخرى هل تمثل المتوسطة فى بعدها الأمنى تعبيراً عن تنافس أوروبى - أمريكى فى المنطقة أم أنها تجسد نوعاً من التنسيق فى السياسة والحركة تجاهها ؟ وما هو مدلول ذلك بالنسبة لامكانيات الاتفاق العربى - الأوروبى بشأن الأولويات الأمنية بالمنطقة ؟ وكيف ينعكس ذلك كله على مستقبل البعد الأمنى للشراكة الأوروبية المتوسطية ؟

٢ - ما هى مشتملات البعد الأمنى وفقاً لما جاء به إعلان برشلونة ؟ وما هى أهم القضايا الأمنية المثارة فى هذا الصدد ؟

٣ - ما هو المفهوم والرؤية الأوروبية للأمن في المتوسط ؟ وماهى المخاطر والتهديدات الأساسية التى تنتبى - وفقاً لتلك الرؤية - من منطقة المتوسط ؟ وما هو نمط أو ترتيب تلك المخاطر والتهديدات ؟ وكيف انعكس ذلك على السلوك الأوروبى متمثلاً فى تكوين القوة الأوروبية المتوسطة للتدخل السريع ؟ وماهى أهداف ومهام تلك القوة ؟ وماهى الجهات المخول لها سلطة تحريكها ؟ وماهى دلالات ذلك ؟

٤ - ماهى الرؤية العربية للأمن في المتوسط ؟ وما أهم القضايا التى تنصب عليها تلك الرؤية وما مدى الاختلاف أو الاتفاق بينها وبين الرؤية الأوروبية بهذا الشأن ؟ ثم ما هو الموقف العربى من القوة الأوروبية للتدخل السريع ؟ وماهى المخاوف التى تثيرها من المنظور العربى ؟

٥ - ماهى أهم التطورات بشأن البعد الأمنى لإطار برشلونة ؟ وماهى أهم العقبات التى تواجه التعاون الأمنى فى المتوسط وفقاً لذلك الإطار ؟ وكيف انعكست تلك العقبات على مؤتمر مالطا أو برشلونة ؟

٦ - وأخيراً كيف يمكن فى ضوء التحليل استشراف مستقبل الشراكة الأوربية - المتوسطة فى بعدها الأمنى ؟ وماهى المحددات التى يمكن أن تؤثر على ذلك المستقبل ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات ، فإن الدراسة سوف تتناول النقاط التالية :

١ - علاقة أوروبا بحلف الأطلسى (الناتو) .

٢ - البعد الأمنى فى برشلونة: قراءة فى النص .

٣ - الرؤية الأوروبية للأمن فى المتوسط .

٤ - الرؤية العربية للأمن فى المتوسط .

٥ - المؤتمر الأوروبى المتوسطى الثانى فى مالطا .

٦ - رؤية استشرافية .

أولاً - أوروبا والناتو : هوية مستقلة أم تحالف استراتيجى :

يمكن التمييز فى هذا الصدد بين رؤيتين أساسيتين ترصد كل منهما التحولات على المستوى الأوروبى والعالمى ، وتجعل منها مصدراً لتفسير مختلف للتحرك الأوروبى المتجدد صوب المتوسط ، ولبروز هذا المتوسط بصورة جديدة على خريطة الأمن الأوروبى الجديد ،

وأيضاً لطبيعة وأبعاد العلاقة بين أوروبا والناتو (أو الولايات المتحدة) عامة وتجاه المتوسط خاصة .

تشير الرؤية الأولى إلى أنه على المستوى الأوربي دخلت الجماعة الأوروبية في النصف الثاني من الثمانينات مرحلة تحول خطيرة - نحو صحوة أوروبية جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي الأوربي . ومن ثم بدأ مشروع الإعداد لأوروبا ١٩٩٢ من أجل التوصل إلى سوق أوروبية واحدة كسبيل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، كما تم الاتفاق على إجراء عدد من الإصلاحات في مجال عمل المؤسسات والتعاون السياسي من أجل تمكين أوروبا من الاضطلاع بدور عالمي جديد ، حيث اتفق الخبراء على أنه لا يكفي للقيام بهذا الدور نجاح أوروبا في تحقيق أهدافها الاقتصادية ، كذلك ربطت الجهود الأوروبية بين التحرك على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وأيضاً التقدم على صعيد السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة وهو ما عكسته معاهدة ماستريخت بوضوح^(٥) .

ويؤمن بهذا الدور العالمي الأوربي عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا ، خاصة منذ وصول الديجيوليين للسلطة . فمن المعروف أن مواقف وسياسات الديجيوليين تختلف عن مواقف وسياسات الاشتراكيين حول كثير من القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية : فالديجيوليين مبشرون تقليديون بدور عالمي لفرنسا ، وبأن هذا الدور يستحق مواجهات مع قوى دولية (الولايات المتحدة) إذا لزم الأمر . إلى جانب ذلك هناك الاعتقاد السائد لدى السياسيين الفرنسيين أو الذي أفصح عن نفسه في مناسبات عديدة بأن عصر الانفراد الأمريكي بالشق الأوسط يكاد أن يصل إلى نهايته ، وبالتالي فإن هناك فرصة حقيقية أمام فرنسا لتفعيل توجهاتها إلى مجالها الحيوي التقليدي جنوب وشرق المتوسط^(٦) .

ومن ثم فقد قادت فرنسا ومعها إيطاليا وأسبانيا واليونان تيار الدعوة لإيلاء جنوب المتوسط اهتماماً متجدداً . وقد عملت الرئاسة المتوسطية للاتحاد (فرنسا - أسبانيا - إيطاليا) على تعميق التوجه المتوسطي في السياسة الأوروبية وإبرازه وإعطائه قوة الدفع اللازمة - لضبط ميزان القوى داخل الاتحاد بين التيار المتوسطي من جانب وألمانيا من جانب آخر^(٧) ، والتي توجه جل اهتمامها إلى أوروبا الشرقية وتوسيع الناتو شرقاً وهي بذلك مدفوعة بدوافع جيوبوليتيكية متعددة^(٨) .

وعلى المستوى العالمى ، وجدت مجموعة من التطورات فى النظام العالمى الراهن أدت به للتحوّل نحو تعدد الأقطاب ، والذى بمقتضاه فإن اتّجاه أوروبا إلى مزيد من التكامّل والوحدة قبل نهاية القرن يجعل منها قطبًا مكافئًا للولايات المتحدة^(٩) . وقد أدّى ذلك إلى اتّجاه الاتحاد الأوروبى نحو محاولة الاضطلاع بدور عالمى يتسم بالفاعلية والاستقلالية .

وقد كان لهذه العوامل تأثيرها على مفهوم الأمن الأوروبى كركيزة لهذا الدور ، وعلى وضع حوض المتوسط بين بدائل الاتحاد الأوروبى لتدعيم هذا الدور . فمع تراجع فكرة التهديد^{١٠} ، السوفيتى للأمن الأوروبى (بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق) ، تصاعدت حدة الخلافات الأوربية / الأمريكية حول مجموعة من القضايا من أهمها قضايا الأمن والدفاع ، وقد أضحت مصر الناتو فى صميم الخلافات الأمنية التقليدية حول (أركان نظام أمن أوروبا الجديد ودور الولايات المتحدة فيه .

ولقد كان الحدث الأكثر أهمية على صعيد العلاقات الأوربية/ الأمريكية ، وبالتحديد فى جانبها الأمنى ، هو انعقاد قمة حلف الأطلسى فى روما ١٩٩١ ، وهى أول قمة بعد تفكك التجمع العسكرى لدول شرق أوروبا (حلف وارسو) ، وكان أحد أهم أهدافها الأساسية هو إيجاد نوع من التوفيق بين رؤيتى الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول الدور المستقبلى للناتو وإمكانية إفساح المجال لدور دفاعى أكثر استقلالية للمجموعة الأوربية ، وفى هذا الشأن ساعدت الولايات المتحدة أوروبا على تطوير هوية أمنية دفاعية خاصة بها . واعترف الحلف خلال قممه الأخيرة بالهوية الأوربية لشئون الدفاع ، وقد أعلن جاك شيراك إثر اجتماع قمة الأطلسى فى برلين فى يونيو ١٩٩٦ « أن نتائج القمة تعد إيجابية إذا اعترف الحلف رسميًا بهوية أوروبية متميزة فيما يتعلق بشئون الدفاع »^(١٠) .

ولقد انعكست هذه الاختلافات الأمنية على جانبي الأطلسى ، وسعى أوروبا لتطوير هويتها الأمنية المستقلة ، على السياسة الأوربية الجديدة نحو المتوسط ، فالمتوسطية - وفقًا لتلك الرؤية - تمثل تعبيرًا عن تصاعد المنافسة الأمريكية - الأوربية فى حوض المتوسط ، واتّجاه أوروبا نحو مواجهة التفرد الأمريكى بالشرق الأوسط من خلال تحرك يتسم بالشمولية ، ويغضى أبعادًا اقتصادية وثقافية وأمنية ، ومعنى ذلك أن الشراكة الأوربية / المتوسطية أصبحت تتعدى المجال الاقتصادى المعتاد للاهتمام الأوروبى بجنوب وشرق المتوسط إلى المجال الأمنى ، وذلك خارج نطاق الأطلسى .

وهكذا فإن هذه الرؤية كفهم التحرك نحو المتوسطية باعتباره يندرج في إطار السياسة الاستقلالية الأوروبية التي كانت تتنافس مع التيار الأطلنطي ، خلال الحرب الباردة ، التي تحاول أن تبلور لأوروبا سياسة خارجية واقعية متميزة عن الحلف الأكبر . كما أنها تحرك بهدف تعديل الميزان الرأسمالي في مجال النفوذ العالمي ، وأيضاً على صعيد المتوسط ، وذلك في إطار الصراع الدائر بين الطرفين على امتلاك مناطق جديدة للنفوذ . وترتيباً على ذلك ، فإن المتوسطية والشرق أوسطية يمثلان أحد التعبيرتين المعاصرة للتنافس بين أوروبا الموحدة والولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وفي إطار هذا التنافس سعى كلا القطبين إلى تحقيق أكبر قدر من الهيمنة والسيطرة على حساب الطرف الآخر . فلقد كان هدفاً أساسياً لأوروبا منذ عقد مؤتمر برشلونة أن يكون لأوروبا دور أبرز في تعزيز شئون منطقة المتوسط التي تتألفها مباشرة ، وذلك أن عملية السلام في الشرق الأوسط ، وبالذات فكرة الشرق أوسطية ، قد أشعرتنا الاتحاد الأوروبي بأن الولايات المتحدة هي التي بيدها مقدرات الشرق الأوسط ، وأنه لا ينهض بدور يتناسب مع وزنه في منطقة تمس مصالحه في الصميم . ومن هنا كان حرص الاتحاد الأوروبي على رفض دعوة الولايات المتحدة أساساً للمشاركة في مؤتمر برشلونة أو حتى دعوتها « كضيف خاص » والاكتفاء بدعوتها في إطار قائمة تحت عنوان « الدول المدعوة » كدليل على إصرار أوروبا على إبقائها خارج المتوسطية^(١١) .

وفي مقابل هذه الرؤية تأتي الرؤية الثانية والتي تمثل الدراسة إلى تأييدها ، وهي تنظر إلى التحولات الأوروبية القطبية بالمعنى المتعارف عليه تاريخياً ، وإنها باعتبارها تعبر عن تحول نحو نظام عالمي يتسم بوجود قطب عالمي من نوع جديد هو النظام الرأسمالي العالمي المعاصر . فالقطب الأمريكي والقطب الأوروبي ليسا منفصلين عن بعضهما البعض بحكم الطابع الليبرالي والرأسمالي لكليهما ، ويحكم رابطة حلف الأطلنطي الأمنية . وهكذا فإنه يمكننا أن نتحدث عن عالمية أحادية المركز يتزايد التنسيق بين صفوفها في مواجهة الجنوب بصورة تفوق تزايد التنافس أو الصراع .

ومن ثم فإن كلاً من الشرق أوسطية والمتوسطية يأتي في إطار عملية لاستيعاب إقليم الشرق الأوسط بوسائل مختلفة في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر والفروق بينها لا تعبر عن أطر متناقضة لتغيير النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، وإنما عن اختلافات في المجال والنطاق لتحقيق ذات الهدف ، وترتيباً على ذلك يعد البعد الأمني في المتوسطية الحلقة المكملية

لإتمام أو إحكام عملية الدمج والاستيعاب من خلال تطوير القدرة على التصدى للمخاطر التي يمكن أن تحول دون إنجاح هذه العملية ، وكذلك المخاطر التي يمكن أيضًا أن تصل إلى حد تهديد الأمن الأوربي والحضارة الغربية بشكل عام . وفي هذا الإطار يذكر د. عبد المنعم سعيد أن المتوسطة تغطي فراغًا في الشرق أوسطية بانتباهها إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية الداخلية للتطور اللازم للدخول في النظام الاقتصادي العالمي . فيحكم القرب الجغرافي فإن ظواهر الارهاب والأصولية والمهجرة الجراحية والجريمة المنظمة والمخدرات دفعت أوروبا إلى الانتباه إلى ضرورة تنمية البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية لدول جنوب المتوسط تحديدًا ، وهي القضايا التي لا تشغل باقى أركان النظام الرأسمالي العالمي كثيرًا في اليابان أو الولايات المتحدة أو كندا نظرًا للبعد الجغرافي . وهنا فإن أوروبا تقوم بوظيفة لهذا النظام لأنها الأكثر احتياجًا لأدائها على الأقل في المرحلة الراهنة ، ومن ثم فإنها الأكثر استعدادًا لدفع تكاليفها^(١٢).

إن هذه الأبعاد التي تهتم بها أوروبا من خلال المتوسطة هي التي تعبر عن الأمن بمفهومه الشامل ، والذي تسعى أوروبا لضمانه من خلال تحركها الجديد في المتوسط ، وهذا التحرك لا يعبر عن تناقض بقدر ما يجسد في الحقيقة تناسقًا في المصالح وتنسيقًا في الحركة بين الأطلسنطى والاتحاد الأوربي .

فهناك في الواقع العديد من المؤشرات التي تشير إلى استمرار التوجه الأمريكي في إبقاءه على الأوضاع الأمنية في أوروبا على ما هي عليه تكريسًا لسيطرة الناتو واستمرارًا لسيطرة الولايات المتحدة على أوروبا من خلال قيادتها للحلف .

ويبدو ذلك من خلال رفضها لتولى فرنسا القيادة الجنوبية للحلف^(١٣) . فمن المعروف أن القيادة الجنوبية لحلف الناتو المتمركزة في نابولي تشمل تحت سيطرتها مناطق مهمة تمتد إلى تركيا واليونان ، ثم دول شمال أفريقيا التي ترتبط فرنسا بها تاريخيًا . وتصر فرنسا على أن يتولى أوربي (والأفضل أن يكون فرنسيًا) تلك القيادة الجنوبية للحلف ، والتي يبدو أنها ترتبط من وجهة نظر الفرنسيين بمستقبل منطقة حوض المتوسط ومدى السيطرة عليه ، وهل سيكون البحر ببحيرة أمريكية أم ببحيرة فرنسية . ولكن الولايات المتحدة ترى خلافًا لفرنسا أنه من غير المعقول أن يخضع أكبر أساطيلها في العالم (الأسطول السادس) المستول عن منطقة البحر المتوسط بها فيها اليونان وتركيا لإمرة قائد غير أمريكي^(١٤) .

ومن ناحية أخرى ، فإن الولايات المتحدة تعتبر اتحاد غرب أوروبا دعامة للناتو وليس تنظيماً دفاعياً مستقلاً للاتحاد الأوربي ، ومن ثم يتضح أنها تخطط لدخول القرن الجديد بأصرار على الحفاظ على موقعها القيادي بالنسبة للنظام الأمني الأوربي ، لأن فقد هذا الدور يعني تقليص النفوذ الأمريكي ليس أوربياً فقط ولكن عالمياً أيضاً^(١٥) .

والواقع أن الدول الأوربية تدرك ذلك تماماً ، وعليه فهي تفضل بقاء الناتو ، وبالفعل فقد أظهرت أحداث البوسنة الحاجة لهذا الحلف للتعامل مع مشكلات أوربية حادة لا يزال بعضها متوتراً . بل وترفض بعض الدول الذهاب لمدى أبعد في تطوير كيان أوربي مستقل في المجال الأمني خشية أن يؤثر ذلك على الناتو أو يضعفه ، وحتى الدول التي لا ترى تعارضاً بين وجود كيان أوربي للأمن والناتو مثل ألمانيا ، ترى في الوقت نفسه أنه ليست هناك ضرورة للازدواجية والتكرار ، وأياً كان الأمر ، فإنه ثمة اتفاق هام على الاحتفاظ بالناتو وتدعيمه^(١٦) .

وقد وضح ذلك ، بصفة خاصة ، في ماستريخت ، حيث كان هناك اختلاف بين بعض الدول الأعضاء التي أرادت أن تتجه بسرعة نحو تطوير مكون للدفاع في الاتحاد الأوربي ، في حين أن الدول الأخرى كانت ضد ذلك ، بل وضد أي إشارة للدفاع ، ومن ثم فقد تركت الاتفاقية القضية مفتوحة حيث أشارت إلى سياسة دفاع مشترك ، ولكنها أوضحت أن ذلك يحتاج إلى وقت طويل . وأن أي تصور مستقبلي عن الدفاع المشترك قد يأتي فقط بعد اقتناع كل الدول الأعضاء بشأنه في المستقبل . في الوقت نفسه فإن الاتفاقية أوضحت أيضاً أن سياسة الاتحاد الأوربي بشأن القضايا الأمنية ينبغي أن تكون متوافقة Compatible مع سياسة الناتو ، وأن الناتو يظل حيوياً لضمان الأمن والاستقرار الأوربي^(١٧) .

وقد استطاع الناتو من جانبه التكيف مع المستجدات الاستراتيجية من خلال تطوير مجموعة من الوظائف أوسع نطاقاً من نظائرها أثناء الحرب الباردة ، ومن أهم هذه الوظائف استمرار الحلف في تأدية دوره في تعظيم الأمن لأعضائه ضد الأخطار والتهديدات المحتملة من جانب وريثة الاتحاد السوفيتي الذين لا يزال لديهم قدرات عسكرية تنطوي على التهديد ، وكذلك حماية الأعضاء من أي تهديد آخر محتمل . وهذا التهديد قد يأتي مما قد ينشأ بين دول شرق ووسط أوروبا من صراعات أو في داخل هذه الدول ، مثلما حدث في يوغوسلافيا ، كذلك قد يأتي هذا التهديد من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، خصوصاً مع انتشار تكنولوجيا إنتاج الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل في هاتين المنطقتين^(١٨) .

ويزعم البعض أنه بدون المشاركة الأمريكية لن يكون بمقدور الدول الأوروبية السيطرة على ما يحدث خارج القارة ، ويفرض عليها التهديد ، بل وربما تعجز عن الدفاع عن قارتها ضد التهديدات المباشرة . ولعل الواقع يؤيد هذه المزاعم ، فالميزانيات الأوروبية المخصصة للدفاع أخذت في التقلص ، كما أن الاعتماد على القوات والتكنولوجيا الأمريكية من جانب هذه الدول أخذ في التزايد . وفي ضوء هذه الحقائق فما هو الدور الأوربي المستقل الذى يسعى الجناح المتوسطى إلى تحقيقه ، وهل يمكن أن يعبر هذا الدور عن استقلال حقيقى أو استغناء عن الدور الأمريكى من خلال الناتو ؟

في الواقع ليس هناك ما يشير إلى أن الدول الأوروبية في سبيلها للاعتماد على الذات في هذا المجال أو في طريقها للتخلي عن الاعتماد العسكرى على الولايات المتحدة ، فالمساهمة الأمريكية لم تعد مسألة قدرات عسكرية فحسب ، بل أنها مسألة قيادة سياسية وقيادة عسكرية من خلال دورها القيادى في الناتو^(١٩) .

ولكن هناك ما يمكن أن نصفه بأنه محاولة أوروبية لأن يكون للاتحاد الأوربي « قول » في تحقيق الأمن الأوربي ، دون أن يعنى ذلك التخلي عن الحاجة إلى الناتو والقيادة الأمريكية ، وأن هذا الاتجاه الأوربي في صميمه لا يختلف مع التوجهات الأمريكية بشأن القضايا الأمنية الأساسية ، وبالتالي لا يمكن أن يطلق عليه أنه دور أمنى مستقل بمعنى أنه يختلف أو متعارض مع التوجهات الأمريكية بشأن الأمن الأوربي عامة وفي المتوسط خاصة ، ولكنه مستقل بمعنى أن أوربا تسعى لأن يكون لها دور محدد تضطلع به خارج إطار الناتو (لا يختلف في أسسه أو طبيعته مع توجهات الناتو) من أجل مواجهة مخاطر معينة تختمها ضرورات جغرافية ، وتدعياً واستكمالاً لدور أوربي مستقل عالمى يسعى الاتحاد الأوربي (دول الجناح المتوسطى وفي مقدمتها فرنسا) للاضطلاع به خلال الحقبة التالية مستغلة التطورات الدولية الجارية ، والتي أزاحت عنها التهديدات السوفيتية ، التي جعلتها لفترة طويلة تخضع خضوعاً تاماً للقيادة الأمريكية للأمن الأوربي من خلال الناتو .

ويلقى هذا المسعى الأوربي استجابة من جانب الولايات المتحدة التي تحاول من جانبها ومع نهاية المواجهة بين الشرق والغرب ، أن تتخفف من التزاماتها وارتباطاتها الدولية وتتوقع من الاتحاد الأوربي والدول الأوروبية أن تحمل في نفس الوقت مسئوليات أكبر من المناطق المجاورة لها مثل وسط أوربا والبلقان والبحر المتوسط والشرق الأوسط ، ولكن نظراً

لاستمرار احتفاظ الشرق الأوسط والخليج بأهمية استراتيجية عظمى لدى الولايات المتحدة ، فإن الموقف الأمريكى من الدور الأوروبى فى المتوسط والشرق الأوسط والخليج يعد غامضاً وملتبساً إلى حد ما ، وذلك أن الولايات المتحدة ترغب فى دور متعاظم لأوروبا ، ولكن فى نفس الوقت فإن مدى وحدود هذا الدور غير واضحين^(٢٠) .

وفى هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى ما يعرف بإشكاليات عمليات خارج المنطقة ، فقد نصت وثيقة تأسيس الحلف فى المادة الخامسة على عدم استخدام قوات حلف الأطلسى خارج حدود صلاحياته القانونية والجغرافية ، والتى تنسحب أساساً إلى الدفاع عن أرض الدول الأعضاء فى الحلف^(٢١) . وفى مؤتمر قمة رؤساء الدول الأعضاء فى حلف الأطلسى الذى عقد فى واشنطن عام ١٩٧٧ ، أى منذ عشرين عاماً ، طرح للنقاش البعد الأمنى الاستراتيجى لحلف الأطلسى وأهمية توسيعه فيما أطلق عليه دور الحلف خارج نطاقه الجغرافى الذى حدد فى وثيقة تأسيسه . وقد تم هذا الطرح فى إطار أنه إذا ما تهددت المصالح الحيوية للغرب خارج النطاق الأوروبى للحلف ، فستجد الدول الأعضاء نفسها ، رضيت أم لم ترض ، متورطة أو مسئولة عن المشاركة فى الدفاع عن هذه المصالح خارج النطاق المتفق عليه^(٢٢) . وقد بعثت حرب الخليج مجدداً المناقشة الحادة حول إشكالية العمليات العسكرية الأطلسية خارج مجال صلاحياته ، حيث أظهرت هذه الحرب مدى القصور القانونى لحلف شمال الأطلسى الذى لم يكن فى مقدوره التدخل عسكرياً ، لأن ذلك يناقض ميثاقه ، لذا أصبحت إشكالية عمليات « خارج المنطقة » من بين المحاور الأساسية فى المناقشات الجارية فى الأوساط الأطلسية .

ولحل هذه الإشكالية تقترح أوساط أوروبية / أطلنطية أن يكون « اتحاد غرب أوروبا » الوسيط العسكرى القانونى بين حلف الأطلسى وعمليات خارج المنطقة ، لذلك ينظر إلى اتحاد غرب أوروبا على أنه « الركيزة الأوربية للحلف » أو على الأقل جسر بين حلف الأطلسى والمجموعة الأوروبية ، وهناك اتفاق عام على أن اتحاد أوروبا الغربية سوف يجسد الرابط المؤسسى بين أوروبا الموحدة وحلف الأطلسى ، وخصوصاً أن أعضاء اتحاد غرب أوروبا هم أعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى حلف الأطلسى^(٢٣) . فاتحاد غرب أوروبا إذن له دور مزدوج ، فهو المكون الدفاعى للاتحاد ، وهو فى نفس الوقت الدعامة الأوربية فى حلف الأطلسى ،

وهذان الدوران في الواقع لا ينفصلان بل يكملان بعضهما البعض ، ويجسد هذا التكامل طبيعة العلاقة والتنسيق بين الاتحاد الأوربي والأطلسنطى في مجال الأمن والدفاع^(٢٤) .

وهكذا فإن وجود نوع من التنسيق بين اتحاد غرب أوربا وحلف الأطلسنطى ، إنما يسمح للدول بالتدخل في الجنوب ، حيث يقوم بمراقبة وقيادة العمليات الأطلسنطية في أقاليم « خارج المنطقة » . ويسهل مثل هذا التنسيق أن ميثاق اتحاد غرب أوربا لا يحدد الصلاحيات الجغرافية للاتحاد في مناطق معينة ، كذلك فإن تصوره للتهديد شامل ، بحيث يدخل في الحسبان الأمن الاقتصادي . ومن ناحية أخرى ، فإن إعادة هيكلة البنى العسكرية لحلف الأطلسنطى تسير أيضًا باتجاه التنسيق بينه وبين اتحاد غرب أوربا ، مما سيسمح للقوات الأطلسنطية بالتدخل خارج المنطقة تحت لواء الاتحاد ، كما يتضح من فحوى توجهات البنى العسكرية الأطلسنطية الجديدة^(٢٥) .

إذن يتضح مما تقدم أن هناك نوعًا من التنسيق والتوفيق بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة يقوم على أساس تأييد الولايات المتحدة للتنسيق الأوربي داخل إطار الاتحاد كجزء تكميلي لتنسيق أكثر شمولاً في حلف الأطلسنطى ، فمن وجهة نظر الحلف ، يُعد سعى الاتحاد إلى دور أوربي أكثر قوة وتنسيقًا عاملاً مساعداً للتضامن الأوربي الأطلسنطى ، وتحرص دول المجموعة الأوربية في إطارها الأمنى الجديد على تطوير دور مؤسساتها الدفاعية من أجل تنسيق سياساتها الأمنية وتحقيق الهوية الأوربية ، ولكن دون الخروج عن إطار أهداف ومبادئ حلف الأطلسنطى ، وذلك على عكس ما كان يتوقعه البعض وما تحدثت عنه وسائل الإعلام من إضعاف دور الأطلسنطى في إطار الوحدة الأوربية ومع انتهاء الحرب الباردة^(٢٦) .

إن ما تريد الدراسة أن تنتهى إليه في هذا الجزء ، هو التأكيد على أن التطورات الأوربية والدولية الجديدة لم تفسح المجال لتطوير هوية أوربية أمنية دفاعية مستقلة تمامًا بالمعنى الذى أرادته بعض الدول الأوربية وفى مقدمتهافرنسا . كما لم تسفر عن تصور أمنى مختلف أو متناقض مع التصورات الأطلسنطية السائدة . وفى ضوء ذلك فإنه ينبغى أن نتجه إلى بحث البعد الأمنى في الشراكة الأوربية المتوسطة انطلاقةً من فهم واضح لطبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوربي والاتفاق على القضايا الأمنية الأساسية والتنسيق في الحركة ، في إطار وحدة الأهداف والاتفاق على القضايا الأمنية الأساسية وأولوياتها وكيفية مواجهتها ، آخذين في الاعتبار

الحدود التي يقف عندها الدور الأوربي المستقل في المتوسط ، ومتحررين من وهم الاعتقاد الخاطئ بوجود اختلافات أساسية بين السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي والأطلنطي (أو الولايات المتحدة) تجاه المتوسط الذي يعد جزءاً أساسياً من الشرق الأوسط . وبما يؤكد ذلك أن دياجة إعلان برشلونة في هذا الصدد حرصت على النص على « أن هذه المبادرة الأوربية المتوسطة لا تهدف إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة ، ولكن ستساهم في دفعها إلى الأمام » (٢٧) .

ثانياً - البعد الأمني في برشلونة : قراءة في النص :

انعقد في ٢٧-٢٨ نوفمبر مؤتمر برشلونة للتعاون الأوربي المتوسطي ، وفيما بدا من تطور الفكرة أنها عبارة عن تفكير أوربي خالص بحيث لم تزد مساهمة الدول المتوسطية ، وخاصة الدول العربية ، عن مناقشة واقتراح تعديلات طفيفة أحياناً وجذرية أحياناً أخرى على مشروع متعدد الأبعاد (سياسي - أمني - اقتصادي - ثقافي) ، يمثل السياسة المتوسطة المستقبلية للاتحاد الأوربي . ورغم أن فكرة الشراكة تتضمن استنتاجاً مشاركة إيجابية لطرفي العلاقة وتعبيراً عن إبداع مشترك وخلاق ، إلا أن المشروع الذي قدمه الاتحاد الأوربي لشركائه المتوسطيين ، والعرب خاصة ، لم يكن في الجوهر سوى أطر محددة تتسم بقدر لا بأس به من الاستمرارية والارتباط مع السياسة المتوسطة التقليدية للجماعة الأوربية ، مع أقلتها لعلاقات المستقبل المنظور . ومن ثم فإن الإعلان في مجمله يمثل رؤية أوربية ، ويعتبر الطرف المتوسطي فيها هدفاً أكثر مما يعتبر فاعلاً ، وتقوم فكرة الشراكة على الأهمية الاستراتيجية لحوض المتوسط لدى الاتحاد الأوربي ، ومن ثم فإنه يعتبر السلام والاستقرار أولوية عليا (٢٨) .

وقد جاء إعلان برشلونة ليعكس هذا الاهتمام الأوربي بالمنطقة ، حيث تضمن ثلاثة محاور أساسية للشراكة (اقتصادية - ثقافية - سياسية - أمنية) تتمثل الدراسة هنا بمحور أساسي منها وهو (المحور السياسي - الأمني) ، حيث يعد الهدف الأمني للشراكة هو الهدف الأساسي والذي توظف المحاور الأخرى لخدمته في النهاية . وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يكون التركيز على تحديد الملامح الأساسية التي جاء بها إعلان برشلونة بصدد الشراكة السياسية والأمنية ، والتي تهدف - وفقاً لنص الإعلان - إلى إقامة منطقة مشتركة تتسم بالسلام والاستقرار .

وقد نص الجانب السياسي والأمني من إعلان برشلونة على قناعة المشاركين بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة المتوسط تمثل أهدافاً مشتركة ، ولذلك فإن الشركاء يتعهدون بدعمها وتشجيعها بكل الوسائل الممكنة ، ولهذا الغرض فإنهم بصورة منتظمة يقوم على أساس مراعاة المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وبناء على ذلك تضمن الإعلان التمسك بالالتزام بعدد من المبادئ يمكن تناولها على النحو التالي (٢٩) :

١ - العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامات الأخرى الواردة بالقانون الدولي ، والعمل على تطوير حكم القانون الدولي ، والعمل على تطوير حكم القانون والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

٢ - كذلك تضمن الإعلان النص على احترام التعدد والتنوع داخل المجتمعات وتشجيع التسامح بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع ، ومقاومة مظاهر التعصب والعنصرية والرهبة من الأجانب ، واحترام المساواة في السيادة وجميع الحقوق المترتبة على تلك السيادة . كما نص الإعلان على احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحققها في تقرير المصير والعمل وفقاً لمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بسلامة أراضي الدول ووحدتها والامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، ودعوة جميع المشاركين لعدم اللجوء إلى استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد سلامة أراضي الدول الأخرى الشريكة .

٣ - أيضاً نص الإعلان على العمل على تعزيز تعاون الشركاء في منع ومقاومة الارهاب ومحاربة الجريمة المنظمة ومشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة .

٤ - وفي مجال تناوله لقضية أسلحة الدمار الشامل ، نص الإعلان على تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل سوياً من أجل الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الالتزام بمجموعة النظم الإقليمية والدولية الخاصة بالحد من الانتشار ، واتفاقيات السيطرة على التسلح ونزع السلاح أو الترتيبات الإقليمية ، مثل المناطق منزوعة السلاح ، وتنفيذ الالتزامات المختلفة في إطار اتفاقيات نزع السلاح والسيطرة على التسلح والحد من الانتشار .

كما نص الإعلان على سعى الشركاء للوصول إلى منطقة - شرق أوسط - خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ، وبحث الخطوات العملية المطلوبة لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وأيضاً التراكم المتزايد للأسلحة التقليدية . كذلك نص على الإحجام عن تطوير القدرات العسكرية إلى مدى أبعد من الحد المطلوب للدفاع المشروع ، وذلك من أجل الوصول إلى درجة من الأمن والثقة المتبادلة ، ولهذا الغرض أيضاً نص الإعلان على ضرورة تعزيز الظروف التي من شأنها أن تساعد على تطوير علاقات جوار طيبة فيما بينهم ، وتأييد العملية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن والرفاهية والتعاون الإقليمي . وأخيراً نص الإعلان على دراسة إجراءات بناء الثقة والأمن التي يمكن أن يتم اتخاذها بين الشركاء بشأن إقامة منطقة سلام واستقرار في البحر المتوسط ، وما يتضمنه ذلك من إمكانية بعيدة المدى لإقامة حلف أوربي متوسطي في النهاية .

ويتضح من العرض المتقدم للمبادئ التي تضمنها إعلان برشلونة في جانبه السياسي - الأمنى ، أن الإطار جاء عاماً وفضفاضاً وإسماً للغاية ، وذلك تحسباً لاحتالات قيام أى طرف بالرفض ، حيث كانت عملية السلام لا تزال مستمرة . ومن ثم فإن هذا الإطار العام لا يساعد في الحقيقة على الحكم على ما إذا كان هناك مفهوم مشترك وألويات واحدة للأمن بين الجانبين الأوربي والعربي ولا يساعد بالتالى على تقييم مدى إمكانية نجاح الشراكة الأوربية المتوسطية في جانبها الأمنى المنشود بين الشركاء ، الأمر الذى يستدعى الاقتراب بصورة أكثر تدقيقاً لتبنى مفهوم الأمن في المتوسط لدى كلا الطرفين ، حتى يمكن التعرف على جوانب الالتقاء والتنافر ، وتفسير ما وصلت إليه الشراكة الأمنية الأوربية المتوسطية من نتائج ، ومن ثم تقييم مدى إمكانية نجاح تلك الشراكة مستقبلاً ، وفيما يلى تتناول الدراسة الرؤية الأوربية والعربية للأمن في المتوسط على التوالى .

ثالثاً - الرؤية الأوربية للأمن في المتوسط :

على الرغم من تراجع إمكانية اندلاع حرب واسعة النطاق بين الشرق والغرب بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى أصبح معه من غير المحتمل أن يعود التهديد السوفيتى إلى سابق عهده ، إلا أن القارة الأوربية لا تزال تواجه عددًا من المشكلات

الأمنية والدفاعية التي لا ترقى إلى حد التهديدات الشاملة بقدر ما يدرجها الفكر الاستراتيجي الأوربي تحت عنوان المخاطر المحتملة من الناحية الأمنية^(٣٠).

فهذا الفكر أصبح يفرق بين التهديدات للأمن Threats of Security ، والتي تنطوي على وجود قوة مسلحة جاهزة للعمل لدى قوة غير صديقة ، والمخاطر الأمنية Security Risks . ففى حين أن الأولى لا يمكن التعامل معها أو التغلب عليها إلا باستخدام الخيارات الدفاعية Defence options ، فإن إدارة المخاطر الأمنية والسيطرة عليها تعتمد بشكل مكثف على مبادرات ومؤسسات غير عسكرية . وينبغى ملاحظة أنه إذا لم يتم التحكم فى المخاطر والسيطرة عليها بشكل جيد ، فإنها قد تتحول إلى تهديدات تدعو إلى اللجوء إلى الخيار العسكرى واستخدام القوات المسلحة . فى ضوء ذلك فإن هذا الفكر يدعو إلى استخدام الأدوات المؤسسية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية لمنع المخاطر من أن تتحول إلى تهديدات ، ويؤكد أن ذلك الأمر يعد مهماً للغاية بالنسبة للأجندة الأمنية الأوربية الجديدة^(٣١).

ويورد الفكر الاستراتيجي الأوربي مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها أوروبا ، من بينها مثلاً افتقاد السيطرة على الأسلحة النووية فى الاتحاد السوفيتى السابق ، حوزة العديد من النظم غير المستقرة فى الشرق (وكذلك فى الجنوب) لأسلحة الدمار الشامل ومعدات الإطلاق القادرة على الوصول إلى أوروبا الغربية ، وما قد ينشأ فى دول شرق ووسط أوروبا من صراعات ويوغوسلافيا مثال واضح على مثل هذا الخطر والذى قد يترتب عليه نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أراضى الدول المجاورة ، وربما تنتقل هذه الصراعات إلى تلك الدول ، عمليات التحول السياسى والاقتصادى فى الدول التى كانت تنتمى إلى الكتلة السوفيتية السابقة ، وما قد يودى إليه تعثرها من حدوث توترات داخلية أو هجرات جماعية ونزاعات مسلحة^(٣٢) .

وفى إطار سرد مجموعة المخاطر التى بدأت تهدد الأمن الأوربي ، تبرز المخاطر القادمة من الجنوب (الذى يشمل جنوب وشرق المتوسط) وتكون مصدراً للخطر والتهديد للأمن العالمى ويعود ذلك إلى مجموعة من الأوضاع من أهمها :

١ - استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث والتي وصلت بمقتضاها العديد من نظم التسلح المتطورة إلى تلك الدول ، علاوة على تبني بعض هذه الدول لبرامج فضائية ونووية وكيماوية وبيولوجية . وترى الدوائر الغربية أن مثل هذه البرامج من شأنها أن تحدث طفرات نوعية عالية في القدرات التسليحية للدول المعنية ، وتفرض بالتالي تحديات عسكرية أكثر صعوبة أمام القوى الغربية خلال القرن القادم .

٢ - من ناحية أخرى ، تعد حركات الأصولية من منظور الفكر الغربي خطراً دائماً على مجمل الحضارة الغربية في المستقبل القريب . ويعتقد الفكر الغربي أن هناك عوامل أساسية مغذية لتلك الحركات ، وتتمثل في تدنى معدلات النمو في معظم الدول النامية والمصحوب بتنامي الأوضاع المسببة للاضطرابات الاجتماعية ، الأمر الذي من شأنه رفع معدلات عدم الاستقرار السياسي الذي يمثل مناهجاً ملائماً لنمو تلك الحركات (٣٣) .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى المؤتمر الخاص الذي عقد في فيينا في الصيف الماضي تحت عنوان : « المخاطر والتحديات للأمن الأوربي : البعد المتوسطي » ، حيث اعتبر أن قضايا الازهاق والتطرف والتعصب تمثل مخاطر لها الأولوية Priority Risks (٣٤) .

والمواقع فإن أوروبا أصبحت تنظر إلى الحركات الإسلامية لدى العديد من الدول الإسلامية ، خاصة جنوب المتوسط ، باعتبارها تمثل تهديداً ذا أبعاد متعددة .

فمع اختفاء الايديولوجية الشيوعية من ناحية ، وفشل الفكر والاتجاه القومي ، من ناحية أخرى ، في تحقيق نجاحات مؤثرة في منطقة المتوسط ، بدا للبعض أن الإسلام إذا نظر إليه كقوة سياسية مؤثرة يمكن أن يحصل على التأييد اللازم كإيديولوجية سياسية واقتصادية ، ونتيجة عرض الجماعات الإسلامية المتطرفة للإسلام السياسي في صورة معادية للولايات المتحدة وأوروبا ، وتحديه للعديد من السياسات الغربية والنظم الاقتصادية ، مع استخدام العنف في بعض الحالات ، فقد ظهرت بوادر مخاوف في الدول الغربية من اتجاه هذه الجماعات التي ينظر إليها على أنها نوع جديد من المخاطر ، يحمل في طياته احتمالات متوقعة لنزاعات مستقبلية (٣٥) .

فمن ناحية ، هناك الخوف من تصادم الحضارات ، كما تنبأ به صمويل هنتنجتون ، وبرز هذا العامل أيضاً في أطروحات كثير من المفكرين الغربيين الآخرين أمثال إيف

لاكوست العالم الجغرافي الفرنسى الذى يرفع صوته محذراً من الخطر الذى يمثل العالم الإسلامى (مليار نسمة سيتضاعف عددهم خلال خمسة وعشرين سنة) . ويتخيل لاكوست سيناريو يحدث أمام الشواطئ الفرنسية أبطاله طالبو هجرة مسلمون ، لا يقف فيه المهاجرون مكتوفى الأيدي أمام مصير مواطنيهم ، مما يدفع باليمين الفرنسى المتطرف إلى التحرك فيؤدى ذلك إلى صدامات عنيفة مسلحة .

إن الإسلام بالنسبة للأوروبيين ، وفقاً لما يؤكدته تقرير المعهد الملكى للشئون الخارجية فى لندن عام ١٩٩٢ ، كان دائماً موضوع اهتمام ، ولكنه لم يعد ظاهرة بعيدة المدى .. لقد أضحت اليوم جزءاً من حقيقة ثقافية تجسده الأحياء أكثر فقراً فى مدن أوروبا الغربية .. والعدو القديم .. دخل من الباب الخلفى (٣٦) .

ويبرز هذا العامل الايديولوجى أيضاً على لسان بعض المسؤولين الغربيين . فقد أورد وزير الدفاع الإيطالى فى إطار حديثه عن زيادة دور إيطاليا العسكرية فى الجنوب ودخول القواعد العسكرية الأطلنطية : « أنه لا ينبغي تناسى مسببات الصراع ذات الطابع الدينى وصعود الأصولية الإسلامية التى يمكن أن تستخدم فى أى لحظة بمثابة سلاح ايديولوجى مضاد للغرب » (٣٧) ويكشف حديث وزير الدفاع الإيطالى بذلك عن وجه مستتر ولكنه هام للاستراتيجية الغربية (سواء أطلنطية أو أوروبية) فى الشرق الأوسط وعن دوافع هذه الاستراتيجية .

ومن ناحية أخرى ، هناك الأخطار المتزايدة على الأمن الداخلى للدول الغربية ، وخاصة الأوروبية ، وعلى نظامها الاجتماعى الذى يمكن أن يتمزق من الداخل بفعل قوى عنصرية رجعية معادية للأجانب فى هذه الدول كرد فعل لهذه الأخطار المحدقة بمجتمعاتها (٣٨) .

فلقد أصبح ينظر لقضية الهجرة إلى أوروبا الغربية من جانب الأحزاب السياسية اليمينية المتشددة باعتبارها تهديداً أمنياً داخلياً وخارجياً ، خاصة وأن هذه التدفقات السكانية تتميز العديد من عناصرها بالتعصب ، الأمر الذى أضحت معه هذه القضية تحتل أولوية متقدمة فى العديد من الدول الغربية ، خاصة فرنسا ، بلغاريا ، ألمانيا (٣٩) .

وتشير التقديرات إلى أن هناك أربعة ملايين مهاجر من دول شمال أفريقيا فى دول أوروبا ، منهم مليونان من المهاجرين غير الشرعيين ، فإذا أضفنا لذلك الهجرة التركية وغيرها ، لاتضح عمق المشكلة ، وخطورتها . وقد ساهمت هذه الهجرة الكثيفة ، إلى جانب عوامل أخرى ، فى

تزايد نفوذ الجماعات العنصرية واليمينية المتطرفة التي تمثل تهديدًا للنظم الحكم الديمقراطية في أوروبا .

كذلك فقد أظهرت العمليات الارهابية ، التي وقعت في دول أوروبية من جانب جماعات متطرفة قادمة من جنوب المتوسط ، أن الأمن الأوربي لا يمكن تحقيقه في وقت تتدهور فيه الأوضاع الأمنية جنوب المتوسط ، وذلك نتيجة للاعتبارات الجغرافية ونتيجة للعلاقات الخاصة بين الطرفين^(٤٠) .

ويبدو أنه مع تحول النظرة الأوروبية لهذا النوع من « المخاطر الأمنية » ذات الطبيعة الثقافية ، واعتبارها « تهديدًا » فعليًا ، الأمر الذي بات يتطلب القوة العسكرية لمواجهة ، اتجهت مجموعة من الدول الأوروبية ، هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا (وانضمت إليها لاحقًا البرتغال) إلى عقد اتفاقية في مايو ١٩٩٥ ، وعلى هامش اجتماع وزراء خارجية ودفاع دول اتحاد غرب أوروبا (WEU) في لشبونة ، تنص على تشكيل قوتين عسكريتين هما : قوة الانتشار السريع الأوروبية European Rapid Operation Force (EUROFOR) والقوة البحرية الأوروبية (EURO M ARFOR) European Maritime Force^(٤١) .

وقد عبرت تصريحات المسؤولين الأوروبيين بشأن أهداف تلك القوات عن ذلك الربط بين تنامي ظاهرة الأصولية وتحولها إلى تهديد ، وتكوين تلك القوات ، حيث ورد بها عبارات مثل حماية السلم والاستقرار ، ومقاومة انتشار ظاهرة اللاتسامح^(٤٢) .

وما يؤكد هذا الفهم أيضًا تزامن تكوين تلك القوات مع تصاعد أحداث العنف وعدم الاستقرار في الجزائر . فقد خشي الأوروبيون أن حربًا أهلية جزائرية عمدة يمكن أن تطلق العنان لقبائل وجماعات المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط ، كذلك أيضًا فإن تصاعد الحرب الأهلية يمكن أن يساعد على انتشار النشاط الارهابي وامتداده إلى أجزاء أخرى في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا . ومن ثم فقد تمثلت الاستجابة الأساسية لأوروبا في قيام الدول الأربع الجنوبية بتشكيل القوات المشتركة واعطائها تفويضًا رسميًا بمراقبة وضبط المتوسط الغربي Western Mediterranean^(٤٣) .

وفيما يلي تلقى الدراسة مزيدًا من الضوء على طبيعة هذه القوات وتشكيلها والمهام الموكلة إليها والجهات المخول لها إعمالها^(٤٤) .

كما سبقت الإشارة ، فإنه في ١٥ مايو ١٩٩٥ قرر وزير الدفاع والشئون الخارجية لإيطاليا وأسبانيا وفرنسا ، إنشاء قوة برية متعددة الجنسيات ، تسمى بقوة الانتشار السريع أو الأوروفور ، وقوة بحرية متعددة الجنسيات ذات مقدرة برمائية وبحرية / جوية تعرف باسم أورومارفور . وقد طالبت البرتغال المشاركة في هاتين القوتين . وفي ٧ مايو ١٩٩٦ في برمنجهام ، وخلال اجتماع مجلس وزراء WEU تم قبول هذا الطلب من جانب وزراء الدفاع والشئون الخارجية لإيطاليا وأسبانيا وفرنسا والبرتغال .

وتنص الوثائق الخاصة بإنشاء هاتين القوتين على أن هذه القوات « قد جاءت تلبية لطموح تحقيق تماسك حقيقي بين الدول الأوروبية ومثلت التطور الطبيعي للسيناريوهات الجيوسراتيجية في السنوات القليلة الماضية . لقد انتقلنا من الأمن النسبي إلى موقف غير مستقر بالأساس على المستوى الإقليمي اتسم بعلاقات دولية مشحونة ومثيرة بشكل متطرف ، وبتغيرات في التوازنات الداخلية الوثيقة لعديد من الدول ، ومن ثم بتوترات وصراعات عملية متنامية . في هذا الإطار شرعت إيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال بالحاجة إلى إيجاد تنظيم قادر على منع وإدارة الأزمات والصراعات التي تنطوي على مشكلات إنسانية ، ومن ثم تجسد هذه القوات حضوراً ملموساً ومؤهلاً للدول الأربعة في السيناريوهات الدولية الجديدة كاستجابة للمطالب الأمنية ، وكمساعدة للمواطنين الذين يحتاجون للدفاع عنهم ، والذين ابتلوا بكارث طبيعية وصراعات ، كما أنها تجسد حقيقة حديثة ، وتقدم مساهمة إيجابية من أجل إدراك السلام وحفظه .

وتمثل الأوروفور قوة برية متعددة الجنسيات ، وهي مكونة من احتياطي القوات القومية الذي يقدر بنحو ٥٠٠٠ رجل ، وحيث أن هذه القوات ستكون قوات تحت الطلب ، فإن حجمها سوف يختلف ويتفاوت من وحدة صغيرة إلى مجموعة خفيفة من اللوواءات ، والتي سوف تكون قادرة على العمل بشكل مستقل ، وسوف تعمل بمفردها أو بالاشتراك مع القوة البحرية الأوروبية « يورومارفور » ، أو مع قوات أخرى لاتحاد غرب أوروبا . أما البيرومارفور فهي قوة بحرية غير دائمة ولكنها ثابتة التشكيل ومتعددة الجنسيات مؤهلة للقيام بمهام منذ ٢٣ أبريل ١٩٩٦ ، ويمكن تكييف حجمها ومهامها التنفيذية طبقاً لمتطلبات العمليات المستندة إليها .

وقد تمحدد رسميًا الهدف من إنشاء هاتين القوتين من المساهمة في تطوير هوية أوروبية للأمن والدفاع وأن يكون لديها إدارة مؤهلة وقادرة على تنفيذ النمط الجديد من المهام المحددة من جانب WEU في إعلان "Petersberg Declaration"، وهى المهام ذات الطبيعة الإنسانية وإدارة الأزمات وحفظ السلام .

وهكذا تتحدد أغراض تلك القوات وفقًا للوثائق الخاصة بها كالآتي :

١ - المساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة في تخطيط القوات .
٢ - منح دول اتحاد غرب أوروبا هيكلًا متعدد الجنسيات معدًا ومجهزًا لمساعدة تلك المنظمة .

٣ - المشاركة في مبادرات المنظمات الدولية في مجال حفظ السلام وتحقيق الأمن .
وفي ضوء ذلك ، فإن هذه القوات سوف يشارك بها تنفيذ مهام ذات طبيعة إنسانية بحق - وفقًا لما تشير إليه وثائق إنشائها - أولتقديم دعم منظم للمنظمات الدولية الأخرى ، أو لتنفيذ عمليات عسكرية تتمثل في تعزيز السلام وحفظه . وتتحدد المهام الإنسانية في تلك المهام التي تتضمن :
- إنقاذ المواطنين أو التدخل عقب الكوارث الطبيعية .

- مهام حفظ السلام ، والتي يمكن أن تتضمن التدخل من أجل منع الأزمات والتدخل المباشر من أجل تعيين خط فاصل بين الأطراف المتصارعة ، ومساعدة المواطنين المبتلين .
- مهام تعزيز السلام ، والتي سوف تقوم بالضرورة على أساس نشر القوات المقاتلة .

وتصنيف الوثائق في هذا الشأن ، أن أداء هذه المهام لن يعنى التدخل عن مشاركة وحدات اليوروفورم في مهام الدفاع المشترك وفقًا لما تنص عليه الفقرة (٧) من اتفاقية بروكسل المعدلة ، والفقرة (٥) من اتفاقية واشنطن .

أما عن كيفية أعمال تلك القوات ، فإن الوثائق الخاصة بقوات الانتشار السريع تشير إلى أن ذلك سوف يعتمد على تبني قرار إجماعي من الدول المشاركة ، ويمكن استخدامها كقوة تحت طلب الاتحاد غرب أوروبا .

- كذلك يمكن استخدامها في إطار الناتو لتعزيز دعماته الأوربية .

- وأخيرًا يمكن استخدامها في إطار قرار من مجلس الأمن بالأمم المتحدة أو من جانب منظمة الأمن والتعاون الأوربي أو أى منظمة دولية أخرى .

وجدير بالذكر أنه خلال اجتماع وزراء دفاع الناتو في برلين ١٩٩٦ ، تم إقرار مبدأ استخدام إمكانيات الناتو للقيام بأعمال أوربية فقط . For European "only" Action .

● ويؤكد هذا الترابط ما سبق أن أوضحته الدراسة من استمرار ارتباط الأمن الأوربي بالأطلنطي ، حتى في ظل التطورات الأخيرة ، وإقرار هوية أوربية مستقلة للدفاع . فمن ناحية فقد أصبح متاحًا استخدام أوربا لإمكانيات الأطلنطي في أعمال أوربية خاصة ، ومن ناحية أخرى ، فإن القوة الدفاعية أو قوة الانتشار السريع ، من الممكن أن تعمل في إطار الأطلنطي لتدعيم الركيزة الأوربية داخله . ومن ثم فإن هذا الترابط يعنى استمرار ارتباط أوربا بالأطلنطي ، أمنيًا ودفاعيًا ، ويعنى أيضًا عدم إمكانية تخطي أوربا ضمنًا للأهداف والتوجهات الأمنية الأساسية المتفق عليها في إطار الأطلنطي ، وهذا الأمر يعد أساسًا في فهم حدود الشراكة الأمنية الأوربية / المتوسطة ، وما يمكن توقعه منها عربيًا فيما يتعلق بقدرتها على تلبية وخدمة القضايا الأمنية العربية .

في ضوء هذا الفهم للرؤية الأوربية للأمن في المتوسط ، ولطبيعة التنسيق الأمني والدفاعي بين أوربا والأطلنطي ، تنبج الدراسة ، في الجزء التالى ، لتحليل الرؤية العربية المقابلة .

رابعًا - الرؤية العربية للأمن في المتوسط :

كما سبقت الإشارة ، فإن إعلان برشلونة وما تضمنته في جانبه الأمنى / السياسى تحديدًا قد عكس بصورة واضحة الرؤية الأوربية للأمن في المتوسط والتحديات الأمنية التى يرى الاتحاد الأوربي أنها تهدد الاستقرار في منطقة المتوسط (الهجرة - الجريمة المنظمة - الأصولية والارهاب المرتبط بها ..) ، وتفترض الرؤية الأوربية أن مواجهة تلك التحديات تتم من خلال عدة سبل ، أهمها تحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية تواجه جانبًا من هذه المخاطر التى يطرحها الاتحاد الأوربي ، وعلى الرغم من أن سبل علاج تلك المخاطر التى حددها إعلان برشلونة

تتسم بعمومية شديدة تجعلها ذات فائدة نسبية لدول الشاطئ الجنوبي ، إلا أنه يبدو أن هذا الإطار المحدد للمخاطر الأمنية وسبل مواجهتها ، يعود نفعه بالدرجة الأولى على دول الاتحاد الأوربي ويلبي حاجاتها ، ويستجيب لمطالبها ، فهناك قدر كبير من الاختلاف الذى قد تغلفه ولا تظهره على السطح تلك الصياغات شديدة العمومية التى صيغ بها البعد الأمنى فى برشلونة وهذا الاختلاف يتعلق بتباين المنظورين الأوربي والعربي بصفة خاصة بشأن مجموعة من القضايا الأساسية يمكن طرحها على النحو التالى :

١ - ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

٢ - عملية السلام فى الشرق الأوسط والدور الأوربي الهامشى تجاهها .

٣ - وجود مخاطر أمنية عربية فى المتوسط لا يقدرها الاتحاد الأوربي ، إلى جانب اختلاف الرؤية الأوربية والعربية بصدد مجموعة من القضايا الأمنية الأخرى وسبل علاجها .

ولقد كان لهذا التباين والاختلاف بين الرؤيتين العربية والأوربية تأثيرهما السلبى على حصاد الإنجازات التى تحققت فى إطار عملية برشلونة . كما كان لها أثر واضح على مؤتمر مالطا أو برشلونة (٢) ، والذى عقد فى أبريل ١٩٩٧ بفاليتا ، حيث طفت خلاله الخلافات على السطح ، وحالت دون الوصول إلى نتائج إيجابية .

وفى ما يلى سنتناول الدراسة هذه النقاط الرئيسية على التوالى :

١ - ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل :

يطرح عادة موضوع الحد من التسلح فى إطار رؤية الغرب للتوازنات العسكرية فى دول الشرق الأوسط ، وتتجسد هذه المشكلات التى تواجه هذه الدعوة فى المنهج الغربى ذاته فى التعامل مع الحد من التسلح ، والذى لا يرقى بحال إلى مستوى المنهج الشامل الذى تدخل فى إطاره جميع دول المنطقة ، بصورة متساوية ، فجهود الحد من التسلح دائماً ما توجه ضد دول معينة تعتبرها الدول الغربية ، من وجهة نظرها ، تهديداً للأمن القومى . وينظر إليها بالتالى بوصفها تدفع سباق التسلح فى المنطقة ، فى الوقت الذى يتم خلاله تجاهل الدول الصديقة والحليفة لها . فجهود الحد من التسلح لا يمكن أن تثمر نتائج إيجابية إلا من خلال تطبيقها على جميع دول المنطقة دون استثناء ، حتى لا تبدو الدعوة وكأنها تهدف إلى صيانة المصالح

الغربية في المنطقة ، مع الإقلال من التهديدات التي يمكن أن توجه إلى الحلفاء والأصدقاء ، وتعزيز أمن طرف على حساب الأطراف الأخرى^(٤٥) .

ووفقاً لإعلان برشلونة ، فلا توجد إشارة واضحة أو صريحة لتحديد إسرائيل كدولة نووية ، وما يكرسه هذا الوضع من خلل لصالح إسرائيل يمثل خطورة أساسية على الاستقرار والأمن في المنطقة . فوفقاً للرؤية الأوربية ، فإن مصدر الخطر الأساسي يأتي من امتلاك الدول العربية لأسلحة الدمار الشامل ، في حين أنه من منظور جنوب المتوسط ، فإن احتكار إسرائيل للسلاح النووي هو مصدر الخطر والخلل الأساسي ، وهو أمر لا ينبغي تجاهله أو التغاضي عنه .

وقد أشار إلى ذلك د. عصمت عبد المجيد ، أمين عام الجامعة العربية ، خلال الندوة الدولية الأورومتوسطية ، التي انعقدت في مدينة مارسيليا جنوب فرنسا في أوائل هذا العام ، حين أكد « أن إسرائيل لا تزال تمثل تهديداً للسلام والأمن في المنطقة بسبب إصرارها على عدم التوقيع على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي » ، وطالب بضرورة إدخال إسرائيل ضمن هذه الاتفاقية ، ووضع جميع مؤسساتها النووية تحت الرقابة الدولية . وذكر أهمية بنى دعوة الرئيس مبارك الخاصة بنزع جميع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، وشدد د. عصمت عبد المجيد على أن عناصر الثقة معدومة بين العرب وإسرائيل بسبب إصرار الأخيرة على عدم التوقيع على اتفاقية حظر السلاح النووي^(٤٦) .

وجدير بالذكر ، أن مسألة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي قد أثرت بقوة من الجانب العربي عامة ، والمصري خاصة ، عام ١٩٩٥ ، حينما حان موعد انعقاد مؤتمر تمديد المعاهدة ، فقد جاء الموقف العربي متشككاً من مسألة التمديد اللانهائي للمعاهدة ، وذلك انطلاقاً من اعتبارات إقليمية محضة تتصل بالتسلح النووي الإسرائيلي ، والذي يمثل ، من وجهة النظر العربية ، انتقاصاً من عالمية المعاهدة ، علاوة على كونها تهديداً مباشراً لأمن الدول العربية . وقد أجمع الموقف العربي على معارضة التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة ، وكان الموقف المصري بارزاً في هذا الشأن ، حيث ارتكز على أن الوضع الحالي لمعاهدة حظر الانتشار النووي ، وفي ظل عدم انضمام جاز ذي قدرات نووية معروفة ، هو وضع لا يوفر حماية أو مصداقية للأمن القومي أو الإقليمي ، ومن ثم فإن تمديد المعاهدة في ظل هذا الوضع سوف يخلق خللاً دائماً لما سوف ينطوى عليه من تكريس الأمر الواقع بتطبيق المعاهدة على دول الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل .

وفي المقابل ، قامت الرؤية الإسرائيلية التي تدعمها الولايات المتحدة ، على أساس ربط تحقيق السلام باحتفاظ إسرائيل بقدرتها النووية كرادع فعال يحول دون تعرضها لتهديد عربي عندما تتخلى عن الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة . وأيدت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية (إلى جانب روسيا واليابان) التمديد اللانهائي للمعاهدة ومارست ضغوطاً شديدة على دول العالم الثالث بهدف تغيير موقف الرفض لذلك التمديد . وقد نجحت في النهاية بالفعل في الوصول إلى قرار بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ، الأمر الذي يعنى بالنسبة للعرب تكريس الأمر الواقع واستمرار إسرائيل في امتلاكها لترسانتها النووية دون أى التزامات^(٤٧) .

وقد أكدت السياسة الخارجية المصرية في مختلف المناسبات واللقاءات الأوروبية المتوسطة على خطورة هذه القضية ، ففى الكلمة التى ألقاها مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية فى النموذج الأمنى للقرن الحادى والعشرين : التداعيات على حوض المتوسط والثى عقدتها الخارجية المصرية بالقاهرة بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبى فى سبتمبر ١٩٩٧ ، أوضح « أن كل دول الشرق الأوسط وحوض المتوسط ، باستثناء إسرائيل ، قد انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووى ، ومع ذلك عندما تعالج المنظمات الأمنية العاملة على المسرح الأوروبى مسألة انتشار هذه الأسلحة ، فإن أصابع الاتهام تشير إلى دول عربية ، وبناء على ذلك ، فإن قدرًا أكبر من الشفافية والمصارحة والعدالة وعدم الانتقائية هو أمر ضرورى لصيانة الأمن المشترك »^(٤٨) .

إن نقص هذا القدر من العدالة ، وعدم الانتقائية حال فى الواقع دون التوصل إلى حل حاسم لموضوع السلاح النووى الإسرائيلى ، بحيث يكون انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى شرطاً لازماً للشراكة الأمنية المتوسطة . ويبدو أن مؤتمر برشلونة لم يكن فى مقدوره أن يبلغ المرحلة التى يمكن أن تحسم مثل هذا الموضوع فاكتمل بجعل « الحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية » ، أحد السبل لتشجيع ضمان الأمن الإقليمى . وهكذا تجمعت الأسس التى يبنى عليها الأمن الإقليمى بسبب عموميتها وتجاوزها وضع أحد الأطراف المشاركين ، وهو إسرائيل ، أمام المخاطر التى تترتب على امتلاكه للأسلحة النووية على الأمن الدولى والأمن الإقليمى^(٤٩) .

وجدير بالذكر أنه في إطار عملية مدريد ، كان قد حدث نوع من التقدم الإيجابي نحو الوصول إلى فهم مشترك بشأن المبادئ والأسس التي تحكم الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، والمبادئ والأسس الخاصة بإجراء محادثات مقيدة بشأن السيطرة على التسليح ، إلا أن رفض إسرائيل التوقيع على اتفاقية حظر الانتشار النووي أدى بهذا التقدم إلى طريق مسدود (٥٠) . ومن الضروري أن تمثل هذه الخبرة مرجعاً أساسياً لفهم ما يمكن أن ينتهي إليه الحوار الأوربي/ المتوسطي في ظل استمرار التعنت الإسرائيلي ، والانحياز الغربي الواضح تجاهها .

٢ - عملية السلام في الشرق الأوسط والدور الأوربي الهامشي تجاهها :

صدر إعلان برشلونة دون أن يشتمل على نصوص صريحة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي/ الإسرائيلي ، الذي يمثل القضية الأمنية الأولى بالنسبة للعرب ، واکتفى بالإشارة إلى الفصل في المنازعات بالطرق السلمية واحترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقيها في تقرير المصير .

والواقع أن الاتحاد الأوربي ظل يميل إلى تركيز مساهمته في عملية السلام على الجانب التمويلي لأنشطة التعاون الاقتصادي والإقليمي ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية ومنحها معاملة تفضيلية خاصة . وعلى الرغم من أن هذا الدور الأوربي بدأ يأخذ منحى أكثر فعالية منذ أحداث نفق البراق التي جرت في سبتمبر ١٩٩٦ ، وما تبعها من تداعيات أمنية وسياسية (وهو ما تمثل في تعيين مفوض أوربي لتابعة عملية السلام من قرب ، وتعدد زيادات وفود الترويك ، وكيار الزعماء الأوربيين إلى المنطقة ، إلا أن هذا الدور لا يزال يتسم بالمحدودية والتردد إلى حد كبير (٥١) .

إن الصراع العربي/ الإسرائيلي يمثل -- من المنظور العربي -- العقبة الرئيسية أمام التقدم السريع على صعيد المشاركة الأوربية المتوسطية خاصة في جانبها السياسي/ الأمني . ومن ثم فإنه إذا ما أريد لهذه الشراكة أن تتجسد على أرض الواقع ، فإنه لا بد من تحرك أوربي فعال ومؤثر على صعيد عملية السلام .

وقد أشار د. عصمت عبد المجيد في كلمته أمام الندوة الدولية الأورومتوسطية في مارسيليا إلى هذا المعنى، حين ذكر أن التعاون الأورومتوسطي أو الشراكة الأوربية/ المتوسطية،

ينبغي أن تتجسد في أعلى صورها من خلال العمل على صفتى المتوسط الشمالية والجنوبية من أجل إنقاذ عملية السلام من المأزق الذى أوصلته إليه إسرائيل ، مطالبًا بضرورة إطلاقها في إطار مرجعية مؤتمر مدريد وقراراته^(٥٣).

ويمثل استمرار الصراع العربى / الإسرائيلى حائلًا أساسيًا دون التقدم على صعيد إجراءات بناء الثقة ، التى تعد أحد المكونات الرئيسية لأجندة عمل برشلونة الذى يجرى الحوار السياسى بشأنه الآن ، وإذا كانت الدول الأوربية تدعو إلى الاستفادة من تجربتها الخاصة في مجال إجراءات بناء الثقة على المستوى الأمنى بين دول المنطقة ، فإنه لا بد أن يكون واضحًا أن نقل التجربة الأوربية ، هو أمر لا يمكن تصوره بين أطراف الصراع العربى / الإسرائيلى ، والذى يتسم بالتفوق العسكرى الإسرائيلى ، وامتلاكها للمقددرات النووية ، في الوقت الذى تتم فيه محاولة إبقاء عملية برشلونة بعيدة عن أن تكون رهينة التطورات في عملية السلام . فالأطراف العربية تخشى أن تطبق إجراءات بناء الثقة العسكرية قد يكرس الوضع القائم غير المقبول حاليًا في الشرق الأوسط ، مع استمرار الاحتلال الإسرائيلى لسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية . وتتنظر بعض الأطراف العربية إلى بعض إجراءات بناء الثقة المقترحة باعتبارها تعرض للخطر أمنهم ودولهم التى في حالة حرب مع إسرائيل ، فهذه الدول تعترض على أى إجراء من شأنه أن يجمع قاداتهم العسكريين مع نظرائهم الإسرائيليين . كذلك فقد كررت مصر موقفها - الذى عبرت عنه - من الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسجيل مبيعات الأسلحة التقليدية ، حيث شككت في فعاليته كإجراء لبناء الثقة ، نظرًا لانخفاقه في أن يتضمن أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك فشله في أن يواجه التساؤلات الخاصة بالإنتاج العسكرى المحلى ، والمعدات الحربية المخزونة . أيضًا رفضت الدول العربية المقترحات الخاصة بالمشاركة التمييزية للشركاء بشأن إجراءات معينة ، حيث اعتبروا أن عملية التمييز هذه من شأنها أن تأتى بنتائج عسكرية غير مرغوبة ، خاصة في المرحلة الأولى للشراكة ، مما يخلق الانقسامات ويؤدى إلى فقدان الثقة^(٥٣).

ما تود الدراسة أن تنتهى إليه في هذه العجالة ، هو أن التوصل إلى اتفاق بشأن التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط ، يعد شرطًا مسبقًا على الأقل من المنظور العربى لبدء عملية بناء ثقة جادة في المجال الأوربي المتوسطى ، كذلك فإن إجراءات بناء الثقة ذات

النمط الأوربي لا يمكن أن يتم نقلها أوتوماتيكياً إلى الإطار الأوربي المتوسطي ، حيث أن دول جنوب المتوسط غير مؤهلة بعد في ظل استمرار الأوضاع الحالية للبدء في إجراءات بناء الأمن والثقة العسكرية الأساسية .

وفي هذا الصدد ، حث السفير نبيل فهمي المستشار السياسي لوزير الخارجية المصرية على ضرورة بلورة تجربة خاصة بالشرق الأوسط في مجال إجراءات بناء الثقة لتكون متجاوبة مع طبيعة العلاقات بالمنطقة ، مع الوضع في الاعتبار ضرورة حل الصراع العربي/ الإسرائيلي قبل البدء في تجربة كهذه^(٥٤).

ولكن يبدو أن الدور الأوربي له حدوده التي لا يمكن تحطيمها . فالولايات المتحدة لا تزال تصر منذ مؤتمر مدريد على استبعاد دور أوربي من عملية السلام في المنطقة ، ورفض أن يتم تناول هذه العملية من خلال الأطر الأوربية المختلفة . وقد وضح ذلك بصورة جلية من خلال كلمة رئيس الوفد الأمريكي Sam. Brow JR أثناء انعقاد ندوة النموذج الأمني للقرن الحادى والعشرين . حيث قال أن منظمة الأمن والتعاون الأوربي تتمتع بعلاقات طويلة وأساسية مع شركائها المتوسطيين . إننا نقدر هذه العلاقة ويمكن للمنظمة أن تلعب دوراً منفرداً وقيماً مع شركائنا المتوسطيين ، فهي تستطيع أن تفعل الكثير ، ولكن ينبغي عليها فقط أن تعمل ما هي مؤهلة بشكل ملائم لعمله . لهذا السبب ، فإن مفهوم القيمة المضافة Added-Value يعد مفهوماً صحيحاً . إن منظمة الأمن والتعاون الأوربي لا ينبغي عليها أن تتطفل وتتدخل عنوة حيثما تفتقد التفويض أو القدرة على عمل مساهمة هامة بشكل جوهري . على سبيل المثال هناك العديد من الأجهزة المتخصصة متعددة الأطراف التي تتعامل مع عملية السلام في الشرق الأوسط ، ومن ثم فإن منظمة الأمن والتعاون الأوربي لا يمكنها أن تحقق قيمة مضافة لهذا الجهد . إننا لا نرى أى دور لها في هذا الشأن بالمثل ، فإنه فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية وغير النووية ، هناك أجهزة أخرى يتم تناول تلك القضايا في إطارها بصورة شاملة وفعالة ، ومن ثم لا نرى أى ضرورة للازدواجية في إطار هذه الجهود^(٥٥) .

ويتضح من خلال ذلك القيود الواردة على الدور الأوربي من خلال منظمة الأمن والتعاون الأوربي ، والواقع أن هذه القيود التي تجعله لا يستطيع أو لا يرغب أن يتجاوز حدود الدعم المادى والتعبير عن الأمنيات والآمال ، دون ممارسة أى ضغوط حقيقية على إسرائيل ، أو حتى إدانة السياسات الإسرائيلية بصورة صريحة .

ومما يؤكد ذلك ، أنه عندما قامت إسرائيل في أبريل ١٩٩٦ بضرب التوصيات المختلفة التي تضمونها إعلان برشلونة (احترام حقوق السيادة - التخلي عن استعمال القوة لتفتيت وتقسيم وحدة أراضي الدول الأعضاء - وجوب الإحجام عن أى تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأى عضو) ، وجميع القوانين الدولية عرض الحائط باستخدامها قوى مدمرة في الاعتداء على شعب لبنان وتدمير بنية المدنية وارتكاب أبشع الجرائم المخلة بجميع القوانين والأعراف الدولية . أحجم الاتحاد الأوربي عن إدانة إسرائيل أثناء العدوان ، أو حتى الإشارة إلى إعلان برشلونة^(٥٦) ، وبذلك أثبتت أحداث لبنان أن الجانب السياسى الأمنى من المعاهدة ليس إلا صيغة منمقة تنسم بالمغالاة وتفقد الصدق ، ولا تمثل أى قيمة لمن تنتهك حقوقه من دول جنوب المتوسط المشاركة .

٣ - وجود مخاطر أمنية عربية في المتوسط لا يقدرها الاتحاد الأوربي :

تمثل الأساطيل البحرية في مياه المتوسط من المنظور العربى تهديدًا خطيرًا للأمن ، في الوقت الذى لم يعد هناك ما يبرر وجود تلك الأساطيل . فإلى جانب الأسطول السادس الأمريكى ، نجح حلف الأطلسي في أبريل ١٩٩٢ في تشكيل القسوى البرية في المتوسط Atlanticamed بمشاركة من إيطاليا واليونان وتركيا وأسبانيا ، على أن تكون مهمتها إدارة الأزمات في مجمل حوض المتوسط . ويعد وجود هذه الأساطيل في المتوسط من أضخم المشكلات الأمنية والاستراتيجية ، لأنها إلى جانب الدور العسكرى الذى تقوم به (مثلها حدث عقب ما شنت القوات الأمريكية الغارة الجوية على ليبيا عام ١٩٨٦) ، تمارس كذلك دورًا سياسيًا أساسه التهديد باستخدام القوة^(٥٧) .

وقد أثار فتحى الشاغل مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية جانبًا من هذه المخاوف العربية خلال المؤتمر الأوربي المتوسطى الثانى في مالطا في مارس ١٩٩٧ ، حينما تساءل عما إذا كانت عملية تطبيق إجراءات بناء الثقة سوف ترتب حقوقًا والتزامات متساوية بالنسبة لكل الأطراف على قدم المساواة بما في ذلك الشركاء الأوربيين والمتوسطين ، وتساءل عما سيؤول إليه وضع القدرات التحالفية الموجودة داخل المنطقة أو الموضوعة تحت تصرف بعض الشركاء الأوربيين وفقًا للعلاقات التحالفية مثل تسهيلات الناتو^(٥٨) .

إلى جانب ذلك ، فقد أثار إعلان تشكيل قوات « الأورفور » و « الأورمارفور » كثيرا من الشكوك والمخاوف على جانب الشركاء في جنوب وشرق المتوسط ، فقد جرى تكوين تلك القوات دون أدنى مشاور مع الدول المطلة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط (وهى تضم المغرب - تونس - ليبيا - الجزائر - مصر ويمكن أن تضاف إليها لبنان وسوريا) . فقد تشكلت هذه القوات في ظل تغيب كامل لتلك الدول ودون تحديد تحت أى شرعية دولية تعطى هذه الدول نفسها حق التدخل في شئون داخلية لدول أخرى . إن مثل هذه الترتيبات العسكرية الأمنية التى يجرى وضع مخططاتها بعيدا عن مشاركة الدول المعنية تثير كثيرا من الريب والشكوك ، وتحمس بشكل واضح مقولة أن للدول الأوربية أولوياتها ومفاهيمها الخاصة بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط والتى من الواضح أنها تختلف إلى حد كبير مع أولويات الدول العربية في هذا المجال .

وقد سارعت دول جنوب المتوسط إلى إبداء اعتراضاتها وشكوكها حول مقاصد هذه القوات ، وكانت ليبيا أعلاها صوتا على لسان العقيد معمر القذافي باعتبار ليبيا أكثر دول جنوب المتوسط عرضة لاحتالات الحصار والتدخل بسبب قضية لوكيربي وعقوبات الأمم المتحدة^(٥٩) . وقد وصف معمر القذافي تلك القوات بمثابة إعلان للحرب يستدعى التنبه لمخاطره والتصدى له^(٦٠) . كذلك اعتبرتها مصر ، على لسان رئيسها حسنى مبارك ، « صيغة تدخل » وأن تشكيلها تم دون مشاور بين الضفتين^(٦١) .

وباعتبارها ترأس الدورة الحالية لاتحاد المغرب العربى ، فضلا عن كونها المنسق الحالى للمجموعة العربية المتوسطية ، تحركت الجزائر لطلب إيضاحات حول التشكيل المفاجئ والغامض لهذه القوة ، واعتبر أحمد عطاف وزير خارجيتها أن المسألة تتطلب بحثا ومتابعة على مستوى الدول الأوربية المتوسطية التى أبدت تخوفها من إمكانية انتهاك سيادتها الوطنية أو نسف جسور الثقة ، وفكرة التعاون والمصالحة المتبادلة بين دول الشمال الأفريقى العربية والدول الغربية الواقعة شمال المتوسط . كذلك أشار المراقبون في الجزائر إلى أن إنشاء هذه القوات يعد تطورا لفكرة قديمة تقوم على هدف بناء جدار أوروبى يمنع انتقال التأثيرات السياسية والأمنية والاجتماعية الموجودة في جنوب حوض المتوسط إلى الضفة الشمالية منه . كما أن إنشاء هذه القوات يتدرج في إطار نظام استراتيجى لجنوب أوروبا وضعت كل من إيطاليا وأسبانيا وفرنسا ، ويتضمن مشروع « هيليوس » للمراقبة والتجسس على دول المغرب العربى عن طريق القمر الصناعى الذى يحمل المشروع اسمه والذى أطلق في صيف ١٩٩٥^(٦٢) .

كذلك أوضح المراقبون العرب أن العلاقات الأوروبية المتوسطية ومتابعة القضايا السياسية والأمنية المرتبطة بالمتوسط ، والناجمة عن مؤتمر برشلونة في العام الماضي ، تتطلب مزيداً أكيذاً للتشاور بين الطرفين المعنيين مباشرة بهذه العلاقات في شمال وجنوب المتوسط ، وليس الإقدام على إعلان أفكار أو خطط بطريقة منفردة تقوض الثقة بين الطرفين ، وهما ملازمان في بداية طريق المشاركة والتعاون والتبادل .

وقد تساءل الكاتب السياسي الجزائري سعد بوعقبة عما قد يشهه إعلان أوربي بتكوين قوة للتدخل السريع في الولايات المتحدة لحماية مصالحها الكثيرة هناك ، أما قد يشهه إعلان روسيا بتكوين مثل هذه القوة لحماية مصالحها في أوروبا الشرقية أو إعلان دول الاتحاد المغرب العربي أو شمال أفريقيا عن إنشاء قوة عسكرية لحماية عما لها في أوروبا^(١٣).

والواقع أن التدخل الغربى تحت دعوى المهام الإنسانية في الشئون الداخلية للدول قد تعددت حالاته (البوسنة - الصومال - شمال العراق) وتركز عادة المهام الإنسانية للجيوش الغربية في المنطقة العربية ، وهذه المهام الإنسانية لا يمكن اعتبارها ، من وجهة النظر العربية ، إلا تدخلاً في الشئون الداخلية للدول ، وبذلك تفتتح هذه القوة الجديدة الباب لمزيد من التدخلات الغربية في الدول العربية ، متخذة مسمى المهام الإنسانية كغطاء أساسى لها . وخطورة تنفيذ هذه المهام أنها لن تكثرت بسيادة أى دولة يراد إدارة الأزمات بها سواء فيما يتعلق بإجلاء الرعايا أو فرض السلم أو التدخل بين الأطراف المتنازعة ، الأمر الذى يثير المخاوف من عدم احترام استقلال وسيادة الدول الأخرى ، ويثير العديد من التساؤلات خاصة حول توجهات الدول الأعضاء في هاتين القوتين تجاه الدول الأخرى خاصة غير الأوروبية .

وهكذا فإنه لا تزال هناك أسئلة كثيرة تحوط مرجعية هذه الترتيبات وشروط تفعيلها ، ومدى احترامها لمبادئ القانون الدولى ، ومدى تجاوب أطرافها للملاحظات ورؤى الدول المتوسطية^(١٤).

ولى جانب اختلافات الأولويات العربية والأوربية بشأن القضايا الأمنية الأساسية ، وكذلك وجود مجموعة من المخاطر الأمنية العربية التى لا يقدرها الاتحاد الأوربى ، نجد

أيضاً أن هناك اختلافاً بين المنظورين العربى والأوروبى بشأن بعض القضايا الأمنية المطروحة في برشلونة (الهجرة - الجريمة المنظمة - الأصولية) ، وكذلك بعض سبل العلاج المطروحة (وأهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان) .

إن هناك نظرة توحس وشك وريبة تجاه القادمين من الجنوب ، فالوافدون إلى أوروبا من الجنوب - وفقاً للمنظور الأوروبى - هم على الأرجح مهاجرون محتلون سيحتالون على النظم القانونية السارية للبقاء في أوروبا والعمل فيها بطريقة غير مشروعة . وشبكات التهريب والجريمة المنظمة الناشطة على المسرح الأوروبى ستكون في الأغلب من نسج عناصر متوسطة . وعندما تشهد مدينة أوروبية حوادث عنف ، تتجه الشكوك أول ما تتجه إلى أبناء المتوسط ، وقد تناسى مروجو هذه الصور المغلوطة عدة أمور :

فمن ناحية ، تحظى أوروبا بالنصيب الأوفى من المسئولية عن نزيف العقول الذى تعاني منه دول جنوب وشرق المتوسط . وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة المعتمدة من جانب دول أوروبا الغربية هى سياسة مزدوجة وغير منصفة ، إذ تفتح الباب أمام الأوربيين الشرقيين وتغلقه أمام مواطنى الجنوب ، وهى تبرز في هذا الصدد العامل الدينى والثقافى باعتباره عائقاً أمام عميلة الاندماج . وقد اضطلعت وسائل الإعلام بدور سلبى وتحريضى ضد المهاجرين المسلمين ، حتى أن أحد الصحفيين الغربيين لاحظ أن الكتابات السياسية مفعمة بأفكار الاقصاء والرفض والتطويق الذاتى واحتقار الإنسان التى تتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة القائمة على الثقافة والسلم والتعاون بين البشر^(٦٥) .

وحتى لا تستخدم مشكلة الهجرة فتيلاً لتوتير الأجواء ، فإنه يتعين على دول الشمال خلق مناخ للتعايش يجعل حوض المتوسط منطقة آمنة ، وهو ما يتطلب تقليص الفوارق بين الدول المتاخمة له ، ولقد حذرت مجلة الموند ديبلوماتيك الفرنسية من أن الخلل في التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين ضفتى المتوسط يزداد ، وذكرت المجلة في تقرير لها أن الفوارق بين شمال وجنوب المتوسط تزداد عمقاً ، ففى المجال الاقتصادى تسهم دول الاتحاد المطلة على البحر بأكثر من ٣٪ فقط ، وأشار التقرير إلى التفاوت في الدخول بين الشمال والجنوب ، حيث يصل متوسط دخل الفرد سنوياً إلى أكثر من ٢٠ ألف دولار في فرنسا مقابل أقل من ٥٠٠ دولار في الجنوب^(٦٦) .

وهكذا فإنه ما لم تجد دول جنوب المتوسط المساعدة كما حدث في أوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، فإنه لا يمكن أن تنشأ التوازنات السياسية والاقتصادية بين أطراف المتوسط، وسوف تستمر وتعمق مصادر التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار في الجنوب، والتي ستمتد آثارها بالضرورة إلى الشمال^(٦٧).

من ناحية أخرى، فإن دول جنوب المتوسط ليست هي وحدها المستولة عن الجرائم المنظمة العديدة التي ترتكب، ولا ينبغي أن ينسى الأوروبيون أن أيدي أوروبية كانت ضمن الأيدي التي تم ضبطها في جنوب وشرق المتوسط متورطة في محاولات تهريب نفائات صناعية أو مواد غذائية فقدت صلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وتحمل جرائم أمراض قاتلة^(٦٨).

من ناحية ثالثة، فمن المنظور العربي، هناك نقد للصورة الأوروبية عن الإسلام الذي يمثل للخيال الأوربي عدوًا جاهزًا بعدما تلاشت الصورة التقليدية عن العدو. وربط الأوروبيون نتيجة العنف المستخدم من جانب بعض الجماعات الإسلامية بين الإسلام والارهاب، ولكن الحقيقة أن الارهاب ليست له جنسية ولا وطن ولا دين، والعنف هو اللغة المفضلة للياشين، سواء كانت ألسنتهم تنطق بالعربية أو بالأسبانية أو الإنجليزية، وللعقيلة العربية الإسلامية دون التسليم بالأفكار المغلوطة التي يحاول البعض تروييحها، والتي تخلط بين الإسلام والتطرف^(٦٩).

وجدير بالذكر، أن التطرف ليس نتاجًا إسلاميًا محضًا، فالمجتمعات الغربية ذاتها تموج الآن بتيارات العنصرية، وانتعاش الحركات الفاشية والنازية الجديدة ضد المهاجرين العرب والمسلمين^(٧٠).

أما عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي يطرحها الجانب الأوربي ضمن سبل تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، فقد وجد خلاف كبير بين وجهة النظر العربية والأوروبية، حيث تفضل النظم العربية اعتبار حقوق الإنسان والديمقراطية قضايا داخلية، ومن صميم السلطات الداخلية لكل دولة، وليس من حق أى مجتمع دولي أو إقليمي أن يتدخل فيها. وفي هذا الإطار تؤكد الرؤية العربية على عدة أمور أساسية :

١ - أن اختلاف الأطر الحضارية والثقافية له تأثير كبير على إدراك قضايا أساسية مثل احترام حقوق الإنسان ونوعية الحكم. فعلى سبيل المثال، فإن المدافعين عن الممارسات

الديمقراطية التقليدية وحكم القانون سوف يجدون أنفسهم على غير حق في المجتمعات التي تسودها الحياة البدوية ، والتي فيها يتولى رئيس القبيلة تجسيد وتطبيق القانون^(٧١) .

٢ - أن هذه القضايا تتم إثارتها دوليًا بصورة غير متوازنة وطبقًا لمصالح الدول الغربية في العادة . ومثال ذلك ، صممت منظمات حقوق الإنسان الغربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين ، في الوقت الذي تنشط فيه بقوة حينئذ نشته في وقوع انتهاكات في الدول التي لا تتماشى مع السياسات الغربية^(٧٢) .

٣ - أن حق تقرير المصير ينبغي تطبيقه بصورة غير انتقائية باعتباره يقع في مقدمة حقوق الإنسان^(٧٣) . كذلك فإن حق مقاومة الاحتلال ينبغي تمييزه عن الارهاب ، حيث أن هذا المفهوم المغلوط يقود إلى ضياع الحقوق المشروعة للشعوب في مقاومة الاحتلال^(٧٤) .

٤ - اعتادت الدول الغربية طرح قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان دون أى إشارة لأية التزامات أوروبية ذات شأن في مجال تخفيف الشروط والتبعات المرتبطة بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية على الدول الراغبة في جدولة ديونها والحصول على قروض ميسرة للإصلاح المالى والاقتصادى . ولاشك أن مثل هذه الشروط والتكاليف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الباهظة المفروض من قبل تلك المؤسسات تهدد الهامش الديمقراطى المقيد أساسًا في الدول العربية المتوسطة الشريحة ، الأمر الذى يتناقض مع الرغبات الأوروبية ذاتها في دعم التطور الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان الواردة في وثائق الشراكة^(٧٥) .

في ضوء ما تقدم يتضح وجود قدر كبير من التباين بين المنظورين العربى والأوروبى بشأن المخاطر والتحديات الأساسية وأولوياتها في المتوسط . والتساؤل الآن هو كيف انعكس هذا التباين على المؤتمر الأوروبى المتوسطى الثانى ، والذي عقد بفاليتا - مالطا في أبريل ١٩٩٧ ؟

خامسًا - المؤتمر الوزارى الأوروبى - المتوسطى الثانى بمالطا :

اتفقت دول الشراكة الأوروبية المتوسطية على عقد اجتماعها الثانى (برشلونة) في بلد غير عربى ، بعد أن تحلت تونس عن احتضانه من أجل صيانة وحدة الصف العربى ، حيث هددت سوريا ولبنان بمقاطعة اجتماعات الشراكة إذا عقدت في بلدعربى عملاً بمبدأ رفضها

لقاء الإسرائيليين فوق أرض عربية في نطاق ثنائي أو متعدد الأطراف من أجل أن تحرم إسرائيل من فرصة طبيعية هامة مع العرب ، ردًا على سياساتها التعسفية تجاه عملية السلام ، ولذلك تم نقل مكان الاجتماعات إلى فاليتا عاصمة مالطا^(٧٦) .

وقد ألقت الأوضاع المتدهورة لعملية السلام بظلالها على مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية في فاليتا الذي واجه الفشل بسبب وعد قدمته رئاسة الاتحاد الأوربي لإسرائيل مقابل حضورها للاجتماعات ، فقد كان وزير الخارجية الإسرائيلي مترددًا في الحضور خوفًا من أن يتضمن البيان النهائي بنودًا تدنيس السياسات الاستيطانية بشدة على غرار ما حدث في اجتماعات لجنة القدس ، ووزراء خارجية الدول العربية ودول عدم الانحياز التي سبقت مؤتمر مالطا بأيام قليلة . ولأن عدم حضور إسرائيل كان سيعنى فشل فكرة التعاون الأوربي المتوسطي من الأساس . فقد رأت رئاسة الوحدة الأوروبية أن عدم مناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط خلال الاجتماعات هو المخرج الملائم ، وأقنعت وزير الخارجية الإسرائيلي بالحضور . إلا أنه خلال الاجتماعات فوجئ الجميع بموقف عربي موحد يطالب بتخصيص فقرة في البيان الختامي تتناول الاستيطان الإسرائيلي الذي يشكل عقبة في طريق التسوية . وقد نبغ التبرير العربي لضرورة صدور مثل هذه الفقرة من رؤية موضوعية ، وهي أن التعاون الأوربي المتوسطي يتضمن مجالات سياسية وأمنية لا يمكن ترسيخها إلا بعد استتباب الأمن العادل في الشرق الأوسط ، وبالتالي فمن الضروري ، اتخاذ مواقف واضحة حيال كل ما يسمم أجواء السلام في المنطقة لأنه ينعكس سلبًا على التعاون الأوربي / المتوسطي^(٧٧) .

وقد أكد عمرو موسى وزير الخارجية المصري في ختام الجلسة الافتتاحية للمؤتمر على أن تطور عملية السلام أدت لإبطاء مسيرة برشلونة ، وتحدث عن كيفية التحدث عن سلام واستقرار البحر المتوسط في ظل فشل عملية السلام على جميع مساراتها ، وكيفية العودة للحوار بين الأديان ، بينما تمتد أيادٍ لتعيث بالقدس . كما أكد عمرو موسى أن السلام المنشود هو السلام الشامل والعادل ، وأن الأمن الذي نسعى لإرساء دعائمه لابد أن يكون متبادلًا ومتكافئًا . وردًا على الإلحاح الأوربي على قضية حقوق الإنسان ، قال موسى إننا نطالب أيضًا بتطبيق هذه الحقوق وأولها حق تقرير المصير دون انتقائية^(٧٨) .

وقد حاول الجانب الأوربي التمسك برأيه المؤيد لضرورة الفصل بين مسار التعاون

الأوربي المتوسطى ، وما يدور فى الشرق الأوسط تنفيذًا لوعوده لديفيد ليفى ، ولذلك فقد استمرت محاولات التوسط إلى حل وسطى حتى آخر لحظة دون جدوى فانفض الجمع دون إصدار بيان ختامى ، وفى سابقة غير مألوفة اجتمع كبار المسئولين بوزارات خارجية دول التعاون بعد أسبوعين من نهاية المؤتمر من أجل التوصل إلى صيغة البيان الختامى لأعمال المؤتمر^(٧٩) .

وفى النهاية جاء إعلان مالطا فى صورته النهائية خلوًا من أى إشارة إلى إدانة السياسات الإسرائيلية ، ودون تضمين أى نصوص صريحة خاصة بعملية السلام ، ولكنه فقط اكتفى بمجرد الإشارة إلى ضرورة أخذ تطور الموقف السياسى فى المتوسط فى الاعتبار أثناء العمل بشأن إجراءات بناء الأمن والثقة .

كذلك تضمن الإعلان مطالبة كبار المسئولين بالاستمرار فى العمل التمهيدى من أجل التوصل إلى إعلان (أو ميثاق) السلام والاستقرار فى المنطقة الأورومتوسطية The Charter of Peace and Stability فى أقرب وقت ممكن ، وحتى يمكن إقراره فى الاجتماع الوزارى المقبل ، عندما تسمح الظروف السياسية بذلك .

وجدير بالذكر أن هذا الإعلان الذى تجرى المباحثات بشأنه يتكون من إعلان مبادئ يعيد التأكيد على صميم إعلان برشلونه ، إلى جانب ملحقين أحدهما بشأن احترام حقوق الإنسان ، والآخر يركز على إجراءات بناء الثقة والأمن . ويتمثل الموقف العربى إزاء هذا الإعلان (الذى يطلق عليه الأوروبيون أحيانًا تعبير Stability Pact ، وهو ما يرفضه العرب لأنه يذكرهم بحلف بغداد فى الخمسينات) فى أن المناخ ليس مهيئًا للتوصل إلى مثل هذا الإعلان ، وإذا ما تم التوصل إليه ، فإنه ينبغى أن يظل وثيقة ملزمة سياسيًا مثل إعلان برشلونه ، ولا يتم التوقيع عليه ، من أجل تجنب العقيدات المؤسسية ، كذلك فإنه ينبغى أن يكون متوازنًا فى التعامل مع الأمن والاستقرار ، باحتوائه على قضايا ذات أهمية أكبر من المنظور العربى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الخطر الذى تفرضه انتشار أسلحة التدمير الشامل ، كما ينبغى أن يتضمن ملحقًا ثالثًا يتعامل مع القضايا المتصلة بالسيطرة على السلاح وزعجه . ويعود هذا التوجه الحذر من جانب المجموعة العربية إلى الطريق المتعثر الذى تسلكه عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وإلى العقبات التى تعانيتها فى الآونة الأخيرة^(٨٠) .

سادساً - رؤية استشرافية :

في ضوء ما تقدم من تحليل للبعد الأمنى للشراكة الأوربية المتوسطية ، يمكن القول أن تطور هذه الشراكة إنما هو رهن بعدد من المحددات ، التى من التصور أن تفرض تأثيرها بقوة، ويمكن بيانها كالآتى :

١ - العلاقات الأوربية/العربية :

أظهرت الدراسة وجود اختلافات أساسية وجوهرية بين الرؤيتين : العربية والأوربية بشأن مكن المخاطر الأساسية التى تهدد أمن الدول المتشاطئة فى شمال وجنوب المتوسط . إن اختلاف المنطلقات التى ينطلق منها كلا الجانبين من المتصور أن تقود إلى عدم القدرة على الوصول إلى فهم مشترك للتحديات الأمنية فى منطقة المتوسط ، ومن ثم عدم القدرة على بلورة السبل الملائمة لمواجهة تلك التحديات .

من ناحية أخرى ، فإن اختلاف ميزان القوى بين دول شمال وجنوب المتوسط ، من شأنه أن يفرغ مفهوم الشراكة عامة ، والأمنية خاصة ، من محتواه ، حيث أن هذه الشراكة تفترض أن يكون هناك قدر من التكافؤ بين الشريكين يضمن أن يلعب كلاهما دوراً متساوياً إيجابياً فى صياغة وتحقيق تلك الشراكة ، وألا يطفى تصور أمنى للطرف الأقوى على تصور الطرف الأضعف ، وهو ما لم يتوفر بالنسبة للشراكة الأوربية المتوسطية فى برشلونة ، والتى جاءت معبرة عن الرؤية الأوربية ، ومبرزة فى بعدها الأمنى المخاطر التى ترى أنها أضحت تهدد أمن دول شمال المتوسط على حساب الرؤية العربية للمخاطر التى تراها مهددة لأمن الدول المتشاطئة فى الجنوب ، الأمر الذى من شأنه تهديد التعاون الأمنى فى المتوسط .

من ناحية ثالثة ، فإن هناك بعض التبعات غير الإيجابية للشراكة الأوربية المتوسطية تتمثل بالأساس فى تهديدها ، ليس فقط بتجزئة الهوية العربية الجماعية إلى أقاليم جغرافية منفصلة ومتشابهة فى آن واحد ، وإنما أيضاً فى طابعها الاستبعادى لدولة عربية متوسطة ، مثل ليبيا ، لاعتبارات سياسية . ومن المفارقات الغريبة هنا أن يتم ضم دول غير متوسطة ، مثل الأردن ، إلى مؤتمر برشلونة ومشروع الشراكة لاعتبارات سياسية . أيضاً تمثلت فى توقيع عمان

لاتفاقية سلام مكتملة الأبعاد مع إسرائيل ، وصلت إلى حد التعاون الأمني والاستراتيجي والتطبيع الاقتصادي بمعدلات سريعة ، كما تمت دعوة موريتانيا كمراقب ، رغم أنها ليست دولة متوسطة^(٨١) .

ويبدو أن عملية الاستبعاد والضم في إطار المتوسطة تتم بما يتفق والمصالح الأمريكية / الإسرائيلية في المنطقة بما يؤكد ما سبق أن أشارت إليه الدراسة من وجود قدر كبير من التنسبة . في السياسات والحركة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة .

وعلى الرغم من سعى الدول العربية قبل برشلونة إلى إشراك ليبيا ، انطلاقاً من أنه من الصعب الحديث عن التعاون الأمني والاستقرار في المنطقة في غياب إحدى دولها ، واستناداً إلى المفهوم الشامل لهذا التضامن والاستقرار ، إلا أنه ، ونظراً لاختلال ميزان القوى ، انتصرت الرغبة الأوربية على السعى العربي . وقد حاولت الدول العربية من جانبها التعرف على وجهة النظر الليبية وإشراكها بصورة غير مباشرة في عملية برشلونة .

٢ - العلاقات العربية / الإسرائيلية :

بدا واضحاً من التحليل المتقدم للرؤية العربية للأمن في المتوسط ، أن حل الصراع العربي / الإسرائيلي والوصول إلى تسوية سلمية من ناحية ، وانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ، والموافقة على تفتيش المراكز النووية لديها من ناحية أخرى تمثل أموراً ضرورية لتحقيق تقدم ملموس على صعيد الشراكة الأوربية / المتوسطية ، ومن ثم فإنه مع تعنت الحكومة الإسرائيلية وتراجعها عن مرجعية مدريد ، وعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه ، واستمرار رفضها الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار ، وفي ظل الموقف العربي السلبي تجاه عملية السلام ، وعدم رغبتها أو قدرتها على ممارسة أى نوع من الضغوط على إسرائيل بشأنها أو بشأن السلاح النووي ، يبدو أن الوصول إلى طريق مسدود ، على الصعيد الأمني للشراكة ، أضحى أمراً محتملاً بدرجة كبيرة ، وقد أوضحت النتائج المحدودة التي تم إحرازها على صعيد عملية إجراءات بناء الثقة والأمن في المنطقة ، وكذلك فشل قمة الماطا ، هذه الحقيقة بصورة جلية .

وتؤكد المواقف الأوروبية المترددة والضعيفة إزاء القضايا العربية الأمنية الأساسية ، الرأى القائل أن كلا من المشروع الشرق أوسطى والمتوسطى يسعى إلى إدماج إسرائيل في المنطقة وإعطائها شرعية الوجود والبقاء خلال علاقات متنوعة مع الدول العربية ، التى هى أساساً في حالة صراع معها .

كذلك تؤكد أن كلا المشروعين يعبران عن درجة عالية من التنسيق والتناسق في المصالح بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة في الشرق الأوسط ، وأنها في النهاية يهدفان إلى إحكام السيطرة على هذه المنطقة أمنياً من خلال وسائل متعددة اقتصادياً وثقافياً وأمنياً بما يحقق في النهاية الأهداف الغربية في مواجهة الجنوب .

٣ - العلاقات الأوروبية / الأوروبية :

من الأمور الأساسية التى تشغل أوروبا الآن ، هو ترتيب البيت الأوروبى من الداخل ومواجهة مجموعة من المضغلات التى من شأنها التأثير على مستقبل الاتحاد الأوروبى كقوة سياسية فاعلة في النظام العالمى الجديد ، ومن ثم التأثير على مستقبل توجهه المتوسطى . ومن بين هذه المضغلات الأساسية : التجاذب بين أولويات حل المشاكل الداخلية ، ودوافع بلورة سياسة خارجية ودفاعية وأمنية مشتركة ، وتجاذب اهتمام دول الاتحاد الأوروبى بين منطقتى شرق أوروبا والجنوب المتوسطى .

٤ - العلاقات الأوروبية / الأمريكية :

أوضحت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في دور أمنى أوروبى في البحر المتوسط ، إلا أن مدى هذا الدور لا ينبغي أن يتجاوز حدوداً معينة ، هى حدود التوجهات والأهداف والسياسات الأطلنطية في المنطقة .

ومن الواضح أن التفاهم بين أطراف حلف شمال الأطلنطى تجاه الشرق الأوسط لا يزال قائماً على الصعيد الاستراتيجى بوجه عام على أساس :

- تثبيت كيان إسرائيل في المنطقة العربية وضمان تفوقها النوعى على العرب .

- الإمساك بمنايع النفط في الخليج خاصة ، ومنطقة الشرق الأوسط عامة ، والسيطرة على الممرات الاستراتيجية في هذه المنطقة^(٨٧) .

وبشكل عام يفضل الأمريكيون أن تكون لهم اليد الطولى في موضوعات السياسة الأمنية، ومن المتصور أن يقفوا ضد إنشاء أى منظمة مركزية للبحر المتوسط تتناول موضوعات الأمن على غرار منطقة الأمن والتعاون الأوربي^(٨٣).

وقد عبر عن ذلك روبرتو اليسوني بقوله: « أن الولايات المتحدة تفضل أن يضطلع الأوروبيون بعبء أكبر في البحر المتوسط ، ولكن بدون وجود منبر لاتخاذ القرارات السياسية المشتركة حيث لن يشعر الأمريكيون بالثقة من نتيجة هذا المنبر ، ومن ثم فإنهم سيفضلون أن يحتفظوا باليد العليا في مسائل الأمن وسيعارضون إنشاء مؤسسة متوسطة - على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي - تتعامل مع قضايا الأمن .

من ناحية أخرى ، فإنه بدون وجود منبر مشترك لن يتحرك الأوروبيون بقوة للاضطلاع بمسئوليات أكبر في المسائل الأمنية والسياسات في البحر المتوسط والشرق الأوسط^(٨٤) .

والولايات المتحدة حريصة على عدم الاعتماد عن أى ترتيبات أمنية أوروبية ، أو أوروبية متوسطة . ويفسر ذلك ما ورد في وثيقة إنشاء القوة الرباعية بشأن إمكانية استخدام حلف الأطلسي لتلك القوات ، والتي بدورها يمكن أن تستخدم تسهيلات الحلف للقيام بعمليات أوروبية بعيداً عن الأطلسي . ومن ناحية أخرى ، فإن الولايات المتحدة حريصة أيضاً على رسم حدود الدور المنوط بأى منظمات أوروبية تعنى بالأبعاد الأمنية ، فكما أوضحت الدراسة فإن الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، ترسم حدود الدور المنوط بمنظمة الأمن والتعاون الأوربي ، بحيث ينأى عن تناول موضوعات أساسية في المنطقة ، مثل العملية السلمية ، أو انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي . ومن الواضح أن أوروبا لا تبغى التصارع مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة أو غيرها ، وإنما هي تقوم بالبحث عن مصالحها المباشرة في الوقت الذي تحافظ فيه على تحالفها الاستراتيجي .

ومن ناحية ثالثة ، فقد حرص حلف شمال الأطلسي من جانبه على أن يبدأ حواراً مع الدول المتوسطية : مصر - تونس - المغرب - موريتانيا - إسرائيل . وقد بدأ هذا الحوار في فبراير ١٩٩٥ ، ثم انضمت إليه الأردن في العام التالي . وقد عقدت حتى الآن ست جلسات للحوار كان آخرها في ٥ / ٥ / ١٩٩٧ . ويهدف الحوار - وفقاً للوثائق المتاحة الخاصة به - إلى

المساهمة في تحقيق أمن واستقرار المتوسط ، العمل على تطوير تفاهم مشترك أفضل بين دول الحلف وجنوب المتوسط ، تصحيح أى مفاهيم خاطئة لأغراض وأهداف الحلف المساعدة في مواجهة خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل باعتبار تأثيره الكبير على أمن المتوسط ، تناول خطر التطرف ولكن بطريقة حذرة حتى لا يتعرض لسوء الفهم ، التعرف على أنشطة الحلف ومتابعة تحركاته في البحر المتوسط ، والدخول في بعض جوانب التدريب^(٨٥) .

وجدير بالذكر ، أن الدول العربية تبنى تحفظاً وحذراً شديدين خوفاً من الاحتواء والتورط في مسلسل الأحلاف ، والأحلاف المضادة ، وتوجساً من الدور الإسرائيلي أساساً^(٨٦) .

في ضوء ما تقدم ، يتضح كيف أن الأطلنطي يحكم قبضته بصورة قوية على الأمن في المتوسط من خلال الحوار المباشر مع دوله الأساسية ، أو من خلال التنسيق في السياسة والحركة مع الاتحاد الأوربي ، أو من خلال وجود أساطيله في البحر المتوسط . وترتيباً على ذلك فإنه لا ينبغي للعرب توقع مستقبل أكثر إشراقاً في مجال خدمة القضايا والأهداف الأمنية العربية الأساسية في ظل المشروع الأورومتوسطى عما سيكون عليه الحال في ظل الأطر الأخرى الثنائية أو الإقليمية التي ترعاها الولايات المتحدة .

٥ - العلاقات العربية / العربية :

تتسم الساحة المتوسطية بغياب عربى واضح ، وهناك افتقاد لرؤية عربية موحدة لمختلف مفاهيم الأمن والتعاون في المتوسط . وقد انعكس ذلك بصورة جلية على الموقف العربى في برشلونة ، حيث لم يتوصل العرب إلى تحديد رؤية موحدة حول الأمن في المتوسط ، وبالتالي ترتيب الأولويات العربية في هذا المجال . وقد أدى ذلك إلى خروج الصيغة النهائية لإعلان برشلونة معبرة بصورة أساسية عن الأولويات والأهداف الأمنية الأوربية . وقد حاولت الدول العربية في الاجتماع الأوربي المتوسطى الثانى في مالطا إدخال بعض النصوص التى تدين صراحة السياسات الإسرائيلية ، ولكنها فشلت في ذلك نتيجة الموقف الأوربي المحدد والمترايط والمرتبط بالمفهوم الإسرائيلى والأمريكى للأمن بمنطقة المتوسط ، والتى تمثل جزءاً هاماً من الشرق الأوسط .

في ضوء ذلك ، فإن إعادة ترتيب البيت العربى ، والضغط من أجل استعادة ليبيا لموقعها كدولة متوسطة أساسية لا ينبغي استبعادها من إطار برشلونة ، وصياغة رؤية عربية محددة

المعالم والأولويات تمثل عناصر أساسية لدعم الموقف العربى فى مواجهة الموقف الأوروبى الموحد ولتحقيق نوع من التوازن المختل بين جانبى المتوسط ، الأمر الذى من شأنه أن يسهم فى إعطاء دفعة للاهتمام الأوروبى بالقضايا والأولويات العربية الأمنية . إذا لم يتحقق ذلك ، فإنه من الصعب تصور أو توقع أى نوع من النجاحات على الصعيد الأمنى لعملية برشلونة يتخدم المصالح والتصورات الأمنية العربية .

ومن الضرورى أيضاً عدم اعتبار أى صيغة للتعاون الإقليمى بين الدول العربية وجيرانها بديلاً عن ترتيبات النظام الإقليمى العربى كوحدة عضوية وهوية جماعية تجسدها جامعة الدول العربية ، التى ينبغى أن يكون لها دور فعال ، سواء على صعيد العلاقات العربية ، أو العربية الأوربية فى إطار عملية الشراكة ، ومن ثم فإنه ينبغى التصدى لأى محاولات تهدف إلى منع ترابط وتكامل الكيانات العربية ، وإثارة التناقضات بينها ، وصولاً إلى ضرب مقومات الأمن العربى .

فى ضوء هذه المحددات المختلفة ، وآثارها المحتملة ، فإنه لا يمكن إلا أن نتصور رؤية غير متفائلة بشأن مستقبل الشراكة الأمنية الأوربية المتوسطة فى ظل استمرار الأوضاع الراهنة ، اختلال ميزان القوى لصالح الاتحاد الأوروبى ، استمرار التعثر فى عملية السلام ، احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية ، إحكام الأطلنطى السيطرة على المتوسط ، التنسيق الأوروبى / الأطلنطى على حساب المصالح والأهداف الأمنية العربية ، الضعف والتفكك العربى واقتداد رؤية أمنية عربية موحدة . ومن المتوقع أن ينعكس الفشل فى تحقيق تقدم على صعيد البعد الأمنى على كافة الأبعاد الأخرى للشراكة ، باعتبار أن الهدف الأساسى لهذه الشراكة فى النهاية هو هدف أمنى بالدرجة الأولى ، ويتم توظيف كافة الأبعاد الأخرى لخدمة هذا الهدف .

الهوامش

- (١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٥٥ (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦) ، ص ١٠١ .
- (٢) نادية مصطفى « المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية » ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٥ .
- (٣) عبد المنعم سعيد « الشرق أوسطية والمتوسطية : التنفير في النظام الإقليمي وبحث مقدم إلى الندوة المصرية / الفرنسية السابعة : المشاركة - الأوربية - المتوسطية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٣ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ٣ .
- (٥) نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ - ٢٨ .
- (٦) حسين معلوم « الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو » ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٩ (يوليو ، ١٩٩٧) ، ص ٩١ .
- (٧) نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- (٨) صلاح زرنوقة « الناتو بين مرحلتين » ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٩ (يوليو ، ١٩٩٧) ، ص ٧٤ .
- (٩) عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ٣ .
- (١٠) عمرو عبد الكريم سعداوى « فرنسا وتوسيع الناتو » ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٩ (يوليو ، ١٩٩٧) ص ١٠٧ .
- (١١) انظر حول الرؤية : نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ - ٣٢ .
- ناصيف حتى « مستقبل العلاقات العربية/ الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية : ورقة عمل » ، المستقبل العربي ، عدد مارس ١٩٩٦ ، ص ٩٨ .
- عبد الفتاح الجبالى ، الاتحاد الأدبى والتوجه المتوسطى ، الأهرام ، ٢٥ / ١٢ / ٩٥ .
- محمد سيد أحمد ، يرشلونة ، الأهرام ، ٣٠ / ١١ / ١٩٩٥ .
- (١٢) عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .
- (١٣) إشكاليات توسيعا ناتو ، ملف الأهرام الاستراتيجى ، عدد ٢٨ ، أبريل ١٩٩٧ ، ص ٤٣ .
- (١٤) عمرو عبد الكريم سعداوى ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

Philip H. Cordon, France Fully in Nato May be not, Herald Tribune International, November, 1996.

- (١٥) إشكاليات توسيع الناتو، مرجع سابق، ص ١٠٧ .
- (١٦) صلاح زنونقة ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
- Douglas Hurd, Developing the Common Foreign and Security Policy, International Affairs, Vol. 70, No. 3, (1994), P. 426.
- (١٨) صلاح زنونقة ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- (١٩) المرجع السابق ، ص ٧٣ .
- (٢٠) محمود قاسم ، دور أمريكا في البحر المتوسط ، الوفد ، ١٩٩٥ / ٨ / ٥ .
- (٢١) عبد النور بن عتر « الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي » ، شئون الأوسط ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ٩٦ .
- (٢٢) أحمد فخر « الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة » ، بحث مقدم إلى الندوة المصرية الفرنسية السابقة : المشاركة الأوروبية/ المتوسطية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧) ، ص ٩٧ .
- (٢٣) عبد النور بن عتر ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .
- D. Hurd, op. Cit, P. 426.
- (٢٤) عبد النور بن عتر ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .
- (٢٥) صفاء موسى « الإطار الأمني الأوربي الجديد » ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٨ ، (أبريل ١٩٩٢) ، ص ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .
- Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration. Barcelona, 27-28 November (٢٧) 1995, p.2.
- (٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .
- Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration op. Cit, P. 2-3.
- (٢٩) على ناصر محمد « البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوربية/ المتوسطية » ، الرسالة ، العدد التجريبي رقم صفر (كانون الأول ، ١٩٩٦) ، ص ٧ .
- Francois Heisbourg, The Future of the Atlantic Alliance whither Nata, The Washing- (٣١) ton Quarterly (Spring, 1992), P. 130.
- (٣٢) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- Strengthening Security Cooperatin with other Organization, Statement by Director of (٣٣) the Department for General Affairs Mr Andrei Androssov, OSCE Mediteranean SEminar, Cairo 3-5 Sep., 1997, P.1.

- (٣٤) محمود قاسم ، التغيرات العالمية والوضع في البحر المتوسط ، الوفد ، ٧/٢٢ / ١٩٩٥ .
- (٣٥) عفيف عثمان « المتوسط الأوربي / الإسلامي : التحديات والاستراتيجيات » ، شؤون الأوسط ، ١٩٩٥ ، ص ١١٥ .
- (٣٦) الحياة ، ٢٠ / ٥ / ١٩٩٢ .
- (٣٧) محمود قاسم : مرجع سابق .
- F. Heisbourg, op. Cit, P. 130. (٣٨)
- (٣٩) عبد الفتاح الجبالى ، مرجع سابق .
- (٤٠) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٦ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧) ، ص ٧٦ .
- The Briefing Concerning the European Military Reality -Euro-FOR.
- (٤١) الأهرام ١٢ / ١١ / ١٩٩٦ .
- Stephen C. Caley, Security Considerations in the Mediterranean and the Middle East: (٤٢)
A Mediterranean View, A paper Prepared for the Malta International Seminar Sp.
1997, P. 7.
- The Briefing Concerning the European Military Reality EUROFOR Op. Cit (٤٣)
- (٤٤) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
- (٤٥) الأهرام ، ١٢ / ٥ / ١٩٩٧ .
- (٤٦) زينب عبد العظيم محمد « العلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة » في : أحمد الرشيدى (محرر) ، مصر والقوى الكبرى في النظام العالمى الجديد (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٦) ، ص ص ٧٦ - ٧٩ .
- (٤٧) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية في ندوة النموذج الأمنى للقرن الحادى والعشرين : التداعيات على حوض المتوسط ، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوربا ، القاهرة : سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ٥ .
- (٤٨) هشام الكيلانى ، الشراكة الأوربية / المتوسطية : تحليل لتأثير مؤتمر برشلونة ، شؤون الأوسط ، فبراير ١٩٩٦ ، ص ٨٢ .
- Speech of H. E. Mr, Mohamed Fathy El Shalizi Assistant Minister for European Af- (٤٩)
fairs, Ministry of Foreign Affairs, Egypt, Presented to the Euro-Med II Training and
Information Training Programme For Diplomats, Qawra-Malta, 15-17 March, 1997,
PP. 10-11.

- (٥٠) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٧٧.
- (٥١) الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٥.
- Speech of H.E. MR. Mohamed Fathy Elshazli, op. Cit, PP. 79. (٥٢)
- Intervention by Head of U.S. Delegation Sam W. Brown Jr, OSCE Mediterranean (٥٣) Seminar, Cairo, 3-5 September, 1997.
- (٥٤) الأهرام، ١٩٩٦/١٢/٢.
- (٥٥) وإن كان الجانب الفرنسي قد قام وفقاً لما تمليه عليه سياسته الخارجية وخارج إطار الإعلان، والإطار الأوروبي بمحاولة إدانة هذا الاعتداء، الحياة، ١٩٩٧/٢/١٢.
- (٥٦) هشيم الكيلاني، جمع سابق، ص ص ١٢١ - ١٢٣.
- Speech of H. E. MR. Mohamed Fathy El Shazli, op. Cit, P. 13. (٥٧)
- (٥٨) الأهرام، ١٩٩٦/١١/١٨.
- (٥٩) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٧.
- (٦٠) الأهرام، ١٩٩٦/١٢/١١.
- (٦١) الدفاع الأوربي والأمن الأوربي، شئون الأوسط، سبتمبر ١٩٩٧. ص ٣٨.
- عبد النور بن حنتر، مرجع سابق، ص ص ٩٩ - ١٠٠.
- (٦٢) الأهرام، ١٩٩٦/١٢/١١.
- (٦٣) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية، مرجع سابق، ص ٥.
- (٦٤) عفيف عثمان، مرجع سابق، ص ١١٩ نقلاً عن: La figaro, 10/6/1993.
- كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية، مرجع سابق، ص ص ٣٠٢.
- (٦٥) الأهرام، ١٩٩٤/١٠/١٩.
- (٦٦) عفيف عثمان، مرجع سابق، ص ١٢٩.
- (٦٧) كلمة مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية مرجع سابق، ص ٣.
- (٦٨) المرجع السابق، ص ٤.
- (٦٩) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٠٢.
- (٧٠) الأهرام، ١٩٩٥/٩/٢٨.
- (٧١) حل ناصر محمد، مرجع سابق، ص ٩.
- (٧٢) الأهرام، ١٩٩٤/٤/١٦.

(٧٣) على ناصر محمد ، مرجع سابق ، ص ٩ .

H. E Ambassador, Fathy El-Shazli, op. Cit, P. 7, 7. (٧٤)

(٧٥) الأهرام ، ١٩٩٧/٢/٥ .

(٧٦) الأهرام ، ١٩٩٧/٤/٣٠ .

(٧٧) الأهرام ، ١٩٩٧/٢/١٦ .

(٧٨) الأهرام ، ١٩٩٧/٤/٣٠ .

Speech of H. E.MR Mohamed Fathy El-Shazli, op. Cit, PP. 15-16. (٧٩)

(٨٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٨١) نادية مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٨٢) عدنان السيد حسين « حلف شمال الأطلسي : استراتيجية في الشرق الأوسط » ، الفكر الاستراتيجي العربي ، كانون الثاني (يناير ، ١٩٩٣) ، ص ١٠٩ .

(٨٣) محمود القاسم ، دور أمريكا في البحر المتوسط ، مرجع سابق .

(٨٤) محمد السيد سليم ، السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط ، كراسات استراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ ، ص ٢٠ ، نقلاً عن :

Roperto Aliboni "Institutionalizing Mediterranean Relations : Complementarity and Competition", Paper Submitted to the seconed session of the Mesco, Alexandri, 1995.

(٨٥) وثائق غير منشورة ، وزارة الخارجية المصرية ، الشؤون الأوروبية .

(٨٦) صلاح الدين حافظ ، حلف الأطلسي واحتوار الخطر الإسلامي ، الأهرام ، ١٩٩٧/٧/٢٣ .

تعقيبات .. ومناقشات

المحور الأمنى

مناقشات الجلسة الأولى

١. د. أحمد صدقي الدجاني :

برز في أعقاب الخليج رأى قوى في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن فكرة نزع السلاح النووي في المنطقة ، عبر عنه في ذلك الوقت رئيس تحرير مجلة « فورين بولسي Foreign Policy » - عدد مارس ١٩٩٠ . وكانت حجته قوية . فقد تعرض لقضية وجود السلاح النووي في منطقتين خارج الغرب : إحداهما هي جنوب أفريقيا والأخرى هي الكيان الصهيوني . . ثم أبرز كيف أن هذا السلاح سيخرج من المنطقة الأولى ، وقد تم إخراجها فعلاً ، وطرح التساؤل عن وجود السلاح النووي في الكيان الصهيوني بصفته دافعاً قوياً للحصول عليه من دول أخرى في المنطقة . وانتهى إلى أنه من الأفضل ترتيب الأمن الإقليمي والتفكير في نزع هذا السلاح .

السؤال هنا للدكتور نبيل فؤاد هو : هل يرى أن هذا الرأى قوى الآن أم ضعف أم تلاشى . . وكيف نعمل نحن العرب لتعزيز هذا الرأى من جديد وما السبيل إلى ذلك ؟ .

سألى الآخر يتعلق بحديث الباحث عن رؤيتي بيريس وننتيا هو ، وقد اقتبس فقرات مطولة عنهما . والذي استوقفني أن ننتيا هو يركز على سلام الردع ، بينما اقترح بيريس تسمية سلامه « سلام الأمن الرادع مع حفظ ماء الوجه للطرف الآخر » معتمداً زخرف القول . ومن واقع تصور الدكتور علوى أتساءل : هل رؤية بيريس عارضة أم أنها ثمرة سميت باسمه وإن كانت عن فكر متصل داخل الكيان الصهيوني ؟ . . الأهم من ذلك أنه فكر متصل من منبعه ، الولايات المتحدة . . أى أن مشروع النظام الشرق أوسطى هو حصيلة فكرة عمدة ، جاء بيريس واقترح اسمها ، ويتابعها في الوقت مركزه (مركز بيريس للسلام) المسار الأول مستمر والثاني مستمر أيضاً ، رغم ذهاب بيريس وحضور ننتيا هو .

نقطتي الثالثة ، خاصة يعرض الدكتور هيثم كيلاني . . ترى ما أثر إبرام الاتفاق التركي الإسرائيلي على صعيدى الداخل التركى ودول الجوار ؟ .

النقطة الأخيرة ، تتعلق بما ذكر الدكتور مصطفى علوى . . فالإنفاق الإسرائيلي الفلسطيني أمنى في مجمله فعلاً ، لا يتيح لفلسطيني أن « يعطس » دون أن تعرف الأوساط

الإسرائيلية ، ولعل ذلك يعود إلى أنه إتفاق لحكم ذاتي لفريق تحت الاحتلال . وسؤالى : ترى ما هو الإنطباع عن مدى تنفيذ الجانب الأمنى فى هذا الإتفاق ؟ . والهدف من هذا السؤال هو أن نستخلص الخبرة لكى نقاوم ماتم من إملاء لبعض الشروط للمجبهة .

السفير د. نبيل نجم :

فى ورقة الدكتور نبيل ، وردت إشارة إلى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، وقد لا أكون مخطئاً إذا قلت إن هذه الفقرة لم ترد فى ديباجة القرار وإنما كانت فى متن فقراته العاملة ، والقرار ٦٨٧ وضع صيغة « اليونسكوم » وصيغة ضبط التسليح ومتابعة التسليح العراقى ونزع أسلحة الدمار الشامل ، وانتقل لأول مرة فى إطار مجلس الأمن عبر البند السابع للحديث عن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وتشير تلك الفقرة إلى أن ما يتخذ إزاء العراق ، سيكون خطوة على هذا الطريق . وفى اعتقادى ، أن ذلك لم يتحقق حتى الآن ، فلم نجر أية خطوة بهذا الاتجاه بالرغم من أننى أرى أن الدول العربية مدعوة ، بعد أن وافقت ، وافق العراق على القرار ٦٨٧ ، للمبادرة بمطالبة مجلس الأمن بأعمال هذه الفقرة . وخاصة بعد أن لعبت مصر دوراً أساسياً فى طرح هذه الفقرة عام ١٩٩١ ، فى إطار مبادرة الرئيس مبارك التى تم بنى تنبيهها عربياً فى قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

لقد أكد الدكتور علوى أن الترتيبات الأمنية فى الخليج تتناقض مع بنية المواثيق العربية وتشكل تهديداً لعدد من الدول العربية فى المنطقة ، وتخلق حالة من الاستمرار فى هذا المنهج تعود إلى خلل فى نظام الأمن القومى العربى وتحقيق المصالح العربية العليا . ولا شك أن العودة إلى المواثيق العربية وإلى معاهدة الدفاع العربى المشترك وإجراءات بناء الثقة العربية ، كغيلة بإنهاء هذه الحالة الاستثنائية .

وأعتقد أن كل ما يثار من حديث عن ترتيبات أمنية ، يستهدف الحفاظ على أمن الكيان الصهيونى ، وتقوفه ومزيد من تسليحه ، فى ظل غياب الردع ، وكذا فى ظل غياب وجود أكثر من معسكر يمكنه أن يوازن فى قضية ضبط النظام والأمن الدولى .

أعتقد أيضاً ، أننا مدعوون إلى التنبيه إلى خطورة المنهج الذى تتبعه لجنة « يونسكوم » فى بلد عربى استطاع أن يستحوذ فى يوم من الأيام على قدر من ناحية العلم . وفيما يتعلق

بقضية التحقيق ، تشكلت لجنة فى إطار الجامعة العربية منذ عامين ، أثبتت فى إطارها نقطتان : الأولى ، هى التوصل إلى معاهدة فى إطار المنطقة ، يضمنها مجلس الأمن . الثانية ، هى التوصل إلى معاهدة بين دول المنطقة . والرأى السائد ، هو أن تكون الضمانات فى إطار مجلس الأمن وليس فى إطار ثنائى أو إقليمي . وفيما يتعلق بمبدأ التحقق : هل نخلق آلية لذلك ، وكيف تعمل هذه الآلية ؟ . لقد أشار الدكتور مصطفى إلى وجود آليات دولية أكثر كفاءة وقدرة على التحقق من امتلاك هذا الطرف أو ذاك لأسلحة الدمار الشامل .

فيما يتصل بالتحالف التركي الإسرائيلي ، أتفق مع المتحدثين على أن هذا التحالف قد تجاوز الإطار المعلق . وكما فشل الدكتور علوى فى الحصول على النص ، فقد فشلت الحكومات فى ذلك . إن هذا الذى يجرى أكثر من مجرد إتفاق ، إنه تحالف استراتيجى تمتد جذوره إلى ما قبل حكومة الليكود ، يشكل تهديداً لأمن العراق وسوريا بشكل خاص هناك حديث عن منظومة تنصت . بدأ العمل بها عام ١٩٩٥ ، وقد استكملت مؤخراً . وهى موجهة أساساً للعراق وسوريا . إن هذا التحالف بعيد الأهداف ، يستهدف تقزيم دور بعض الدول العربية ومنها مصر .

١ . محمد يوسف :

أتفق على إعلاء الهاجس الأمنى . لأن المتصور هو أن القرار السياسى والاقتصادى لأى مجتمع لابد أن يخدم مبدئياً هذا الهاجس . ينطبق هذا القول حتى على أكثر المجتمعات بدائية . وكماوطن عربى ، أفترض أن هناك منظومة لرؤية استراتيجية أمنية عربية فى مواجهة الرؤية الإسرائيلية المضاف إليها مايتعلق برؤى الغرب الإستعمارى وبعض الأطراف العربية .

هناك أجزاء من النظام العربى تشارك بدرجة أو بأخرى فى تقليص المنظومة الأمنية العربية . وفى إطار الوضع الأمنى العربى المحتل ، لا يجب أن نتحدث عن اختيار عربى للسلام ، وإنما هناك حالة من الاستسلام المفروضة علينا . فليس هناك قرار من النظام العربى ، ناهيك عن الشعوب العربية ، باختيار طبيعة السلام الذى يجرى الحديث عنه . وقد قال نتنياهو إن العرب لا يلبق بهم إلا الردع .

ومن هنا ، لا أتفق مع الدكتور علوى حين يعتبر أن كتاب ننتياهو أو رؤاه مجرد تعبيرات عن وجهة نظر رجل واحد ، لقد ذكر تشرشل ذات حين أن الغرب تأخر فى قراءة كتاب «كفاحي» لهتلر ، لأنه فعل كل ما ذكره . وحاول «جمال عبدالناصر» تحقيق ما ورد فى كتابه «فلسفة الثورة» ، المتصور أن القائد السياسى يخدم أفكاره حين يصل إلى مركز صناعة القرار . إن هذا يدعونا إلى النظر فى أفكار بيريس وننتياهو بجدية ، وبقدر ما تحمل من آراء معادية لنا .

فيما يتعلق بالدور الأردنى ، علينا أن نلاحظ أهمية موقع الأردن بالنسبة لإسرائيل . خطورة هذا الموقع تعنى صعوبة أن تقبل إسرائيل بنظام سياسى أردنى معادى لها وللولايات المتحدة .

أ . إمام غريب :

نحن للأسف ، نعطى درجة كبيرة من الأهمية للعوامل الخارجية فى أية مشكلة تواجهنا ، ونغض الطرف عن سلوكنا كعرب . لقد كنا نتحدث مثلاً عن إيران كمصدر للتهديد الأمنى وتصدير الإرهاب ، ومع أن الخطاب الإيرانى اتجه إلى الاعتدال تجاه العرب ، إلا أننا مازلنا نردد أحاديثنا السابقة .

ومن الملاحظ أن بعض الدول العربية لها علاقات مع إسرائيل ، فى الوقت الذى نتحدث فيه عن التعاون التركى الإسرائيلى . لقد خرجت تركيا متضررة من حرب الخليج ، ولم يعوضها العرب عن هذه الخسارة . وقد وجدت فى علاقتها مع إسرائيل ما تشده . فماذا قدمنا نحن لتركيا كى تنحاز إلينا ؟ . هناك أيضاً الميراث القديم فى العلاقات العربية التركية فتركيا ترى أن العرب لهم دور كبير فى انهيار الإمبراطورية العثمانية .

وهناك دول آسيا الوسطى التى بوسع العرب التعاون معها . لكنهم لم يفعلوا فى الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل بالتعاون مع هذه الدول بالوساطة عن طريق تركيا .

وأسأل الدكتور هيثم كيلانى : هل يعنى الإتفاق الأردنى الإسرائيلى بالضرورة أن توجد قيود على الأمن الأردنى . فقد وجدنا أخيراً محاولة لاغتيال أحد القياديين الفلسطينيين على الأرض الأردنية (حادثة خالد مشعل من حركة حماس) . ولهذه الحادثة

مشابهات أخرى حيث اغتالت إسرائيل قيادات فلسطينية في تونس ، وبثت جواسيسها في مصر .

١ . سعيد على نور :

ترددت على هامش مؤتمر الدوحة الاقتصادي (نوفمبر ١٩٩٧) في الإعلان العربي مقولة تراجع فكرة الشرق أوسطية . وقيل أنها لم تعد تمثل من المنظور العربي الخيار الذي تم التبشير به ، في ضوء المتغيرات التي طرأت على العلاقات الإسرائيلية العربية . والسؤال يدور عن مدى صدقية القول بأن الفكرة الشرق أوسطية قد تراجعت ؟ .

د . حازم على :

من الملاحظ أن كثيراً من المصطلحات المستخدمة في البحوث تخدم إسرائيل ، كالتطبيع ، السلام ، الأمن ، ضبط التسليح ، الأمن مقابل السلام . . والأخطر أن هناك توجهاً إنتقائياً في عمليات ضبط التسليح ، ويخشى أن ما ينفذ في العراق سينتقله عمل مشابه في دول عربية أخرى . . فالיום في العراق وغدا في سوريا ثم في مصر . . والسؤال هنا ، أين الدور العربي في مواجهة كل ذلك ؟ .

١ . محمد جاكو :

أتساءل عن أفضل السبل لمواجهة التحالف الإسرائيلي التركي ؟ هل يمكن اختراق الجسم التركي . . بتدعيم التيار المعادي لهذا التحالف مثلاً ؟؟ وما هي الضمانات لئلا يتكرر هذا التحالف بين إسرائيل ودول إسلامية أخرى في غياب رؤية إسلامية للمشكلة ؟

أ . كمال حبيب :

هل يعني التحالف التركي الإسرائيلي إتحاء الأطلسي للتوسع جنوباً وما تأثير توجه كهذا على الأمن القومي العربي ؟

١ . محمد خالد الأزعر :

هناك نوع من الحيرة في عملية تكييف طبيعة الإتفاق الإسرائيلي الأردني حول منطقة الباقورة . واجتهاداً أقترح أن يسمى هذا الإتفاق بالاستعمار الإستجاري . . وذلك على غرار ما جرى بشأن هونغ كونج في القرن الماضي . وفي الوقت نفسه ، من المفترض أن

يستخدم مفهوم الاستئجار في إطار العربي البيئي لتحقيق مصالح عربية . . يمكن مثلاً الحديث عن الاستئجار الأمني والاستثمار الأمني وتبادل الأراضي لتحقيق منفعة عربية معينة بما فيها الجانب الأمني . وعلى كل حال هذه قضية تحتاج إلى بحث مطول .

نقطنى الثانية ، إنه فى فكرة بيريس حول الشرق أوسطية لا يكفى مرور بضع سنوات لانتهائها . فالأفكار التى تتعلق بالاجتماع والاقتصاد أو الأمن . . . لاقوت بالسكينة القلبية فكثير من المشروعات المطروحة فى أجواء منطقتنا الآن تعود إلى ٤٠ أو ٥٠ عاماً خلت ، غير أنه يجرى تجديدها وإعادة طرحها . ومن هذا المطلق علينا أن ندرك أن كل ما يطرح على طاولات التفاوض يجرى إعداده فى معامل البحث . . ونطمح أن يرتقى وطننا العربى إلى هذا المستوى .

النقطة الثالثة ، فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية أو غيرها ، يثور التساؤل عن الأولويات فهناك ترتيبات عربية مختلفة وفي حال تمرير ترتيبات أخرى ، فلن تكون الأولوية إن تمارضت القضايا ؟ أتصور أنه في حال تماسك الجانب العربي ، فمن الممكن أن تكون الأولوية للترتيبات العربية ومن ذلك أن الجانب الفلسطيني رفض حضور مؤتمر الدوحة الاقتصادي مع أن هذا الجانب كان من أوائل من انصاع لفكرة الشرق أوسطية . . وكان في رفضه مستنداً دون ريب لموقف عربي ظهر متماسك تقريباً تجاه المؤتمر .

السفير سعيد كمال :

أتحدث هنا كأحد أبناء فلسطين وليس بصفتي الرسمية . لقد استمعنا هنا إلى بحوث في إطار محور الأمن . وأسأله ، لماذا أغفل البحث قضية توازن الرعب في المنطقة
أنتى أشعر كعربي أن قضية فلسطين أصبحت من وجهة نظر إسرائيل قضية محلية . . وهذا من أخطر ما يهدد الأمن القومي ، وأخص بالذكر مصر والأردن ، ومصر بالدرجة الأولى فإذا أصبحت القضية محلية مع مرور الزمن ، تصبح القضية أمنية لا أكثر . ومن الملاحظ أن قضية الأمن العربي المشترك محصورة في وزراء الداخلية العرب . وأرجو أن يكون من توصيات هذه الندوة أن نعود إلى الآليات التي تنحصر داخل جامعة الدول العربية وما يتفرع عنها من مجلس الدفاع أو رؤساء الأركان العرب ليلحثوا هذه الأعمال ، بدلاً من أن تدرج دائماً على جدول أعمال السياسيين العرب .

الفكرة الشرق أوسطية لم تتوار ، شأنها في ذلك شأن فكرة الوحدة العربية . ويبدو أن أشير إلى معلومة هي أن الجيش الإسرائيلي وقياداته وراء تأجيل البحث في الشرق أوسطية . وقد جاء تنبهاه ليعبر عن التحالف بينه وبين رجال الجيش فضلاً عن تعاطف الحزب الجمهوري الأمريكي . الشرق أوسطية لم تذهب ولكنها غابت عن المركز الأول في الأولويات الإسرائيلية . والوحدة العربية لم تذهب كهدف أسمى للعرب . . الشرق أوسطية هدف دولي موجود وأداته إسرائيل في هذه المنطقة .

رد الدكتور مصطفى علوى :

١ - فكرة الأمن مطروحة منذ الخمسينات ويعاد طرحها الآن بصورة مجددة ومن ثم فلا أحد يحكم على مشروع بيريس بالموت .

٢ - حول سؤال الدكتور الدجاني ، المشروع طرح بعد ترتيب مسبق بين المؤسستين الأمريكية والإسرائيلية . . هذا صحيح . . لكن في ظل العلاقة القائمة بين البلدين فإنه بغض النظر عن الإدارة الأمريكية الحاكمة ديمقراطية أم جمهورية ، من أن الموقف الأمريكي هو قبول ما تقوم به إسرائيل ، ورفض ما ترفضه .

والولايات المتحدة لا تتحدث عن رفض فكرة بيريس ، بل تؤجل طرحها . وإذا كان آل جور سيخلف كليتون ، فلن تقوم لمشروع بيريس قائمة خلال السنوات العشر القادمة . وذلك في ظل المعطيات الخاصة بتطور الحالة السياسية في المجتمع الأمريكي وفي داخل إسرائيل .

٣ - أود أن أصحح معلومة قيلت عن دول آسيا الوسطى . . فليس في هذه الدول دولة نووية الآن . وحتى كازاخستان باعت لأمریکا السلاح النووي .

٤ - تقديري أن فكرة الشرق أوسطية لن يكون لديها فرصة للتحقق . فكل الأطراف الفاعلة لديها تحفظات عليها ، بما في ذلك إسرائيل .

رد د. نبيل فؤاد :

١ - لن أعلق على قضية الشرق أوسطية وعلاقتها بغياب بيريس عن الحكم . ببيرس كما أوضحت في ورقتي زرع الفكرة ومضى . والبنرة موجودة في المؤتمرات الشرق أوسطية وما يتم ترتيبه في المجال السياسي وفي البنك الشرق أوسطي . . إلخ .

٢ - فيما يخص مواجهة العرب لما يطرح من الخارج علينا أولاً الألتلوم إلا أنفسنا . . إذ لن يتدخل الخارج فى مسائلنا إلا إذا تراخينا . فالولايات المتحدة تفكر كثيراً حين ترى أن مصالحها مهددة . . نحن الذين أعطينا فرصة للآخرين للتدخل فى شئون أمننا القومى .

٣ - ذكر نتنياهو أن هناك نوعين من السلام . سلام الديمقراطيات وقد استبعد العرب منه ورأى إسرائيل أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة . وسلام الدكتاتوريات وقد وضع كل الدول العربية فى هذه السلة .

٤ - ذكر د . علوى أنه لا توجد استراتيجيات معلنة لمصر أو أية دولة عربية وهذا يتعلق بجوانب فنية . إذ كيف نستشرف استراتيجيات الدول ؟ من خلال التصريحات والآراء والكتب والأفكار التى يطرحها القادة . ومن هنا خرجت عن المؤلف بالإشارة إلى نصوص كاملة من كتب نتنياهو ويبريس ، لأن كليهما يعبر عن وجهة نظره فى هذه الكتب بوضوح أحدهم يريد ربط الشرق أوسطية فى مقابل أن يسيطر عليه ، وي طرح ذلك بأسلوب ناعم . والآخر يريد أن يربط إسرائيل بالغرب ويرى أن ذلك أفضل بالنسبة لها .

٥ - فى إحدى القنوات غير الرسمية تم تمرير تهديد لمصر بأنها إن لم توقف معارضتها لموضوع السلاح النووى الإسرائيلى ، فسيتم قطع المعونة عنها . وقد أوقفت مصر هذه القناة وانتظرت رد الفعل الأمريكى . وفى هذا السياق ، علينا أن نلاحظ أن هناك ما يسمى بالمعونات الأمنية داخل إطار المساعدات الأمريكية . وهذا يعنى أن إيقاف المعونة عن مصر يمكن أن يكبد الولايات المتحدة خسائر بأكثر مما تمنحه لمصر . هذه هى حسابات منح المعونة لمصر .

رد د . هيثم كيلالى :

١ - الإتفاقية الأردنية الإسرائيلية يجب أن توضع فى إطارها الأمنى الأشمل . فهى ضلع ، وهناك الوجود العسكرى الغربى فى الخليج الذى يشكل أحد الأضلاع الرئيسية . وهناك المحور الإسرائيلى التركى غير البعيد عن هذه العملية ، ويلاحظ أن الخليج والعربية السعودية غير بعيد عن تأثير هذه الأضلاع المتكاملة .

٢ - ورد تساؤل عما قدمناه لتركيا حتى لا تنحاز لإسرائيل ؟ وقدما الكثير . . هناك مواقف سوريا والعراق من قضايا الفرات ودجلة ، والمساعدات الخليجية للصناعة العسكرية التركية . . وغير ذلك . وتركيا لم تقدم سوى العناد ومحاولة ضرب الأمن العربى ومحاولة تهديد سوريا والعراق فى خبزهما اليومى .

٣ - إمكانيات التعامل مع الداخل التركى موجودة . . وقد تستطيع تعطيل حدة التعامل التركى مع العرب . . ويمكننا القيام برد فعل عربى بتعميد الأمن القومى العربى لمواجهة المحور الإسرائيلى التركى ، فضلاً عن الوسائل السلمية .

مناقشات الجلسة الثانية

لواء د. نبيل فؤاد :

اختلف مع قول د. زينب بأن العلاقة بين الشرق أوسطية والمشاركة الأوروبية هي علاقة تعاون وليست تنافسية . أوروبا تحاول أن توجد لها ذراعاً للدفاع بعيداً عن الناتو . وهناك نوع من التفاعلات المكتومة بين الجانبين في هذا الإطار . إن الشرق الأوسط أكبر سوق استهلاكية على المستوى العالمي ، وحجم التجارة السلعية بين العرب وأوروبا أكبر منه مع أمريكا . ولذلك فالولايات المتحدة تحاول المحافظة على حجم تجارتها مع العرب ، لاسيما وقد تمكنت من إخراج أوروبا من سوق السلاح .

كذلك أرى أن هناك شواهد على الاختلاف بين الفكر الأمني الشرق أوسطي والمتوسطي . الفكر الشرق أوسطي أشمل من المتوسطي . . الأول يتعامل مع الكفاية الدفاعية وإجراءات بناء الثقة والتوازن بين الدول . إلخ . أما الثاني فما زال ينحصر عند الأوروبيين في عمليات الهجرة غير المشروعة والإرهاب والمخدرات والتلوث .

د . أحمد الرشيدى :

أتفق مع القول بأهمية دور مصر للأمن القومي العربى - فمصر لها دور مركزى يجب أن يترجم بشكل أكثر وضوحاً ، سواء فى مبادرات أو خطوات ، لاسيما تجاه دول الجوار . علينا أن نميز بين الثوابت والمتغيرات فى علاقاتنا مع دول الجوار . فلا يتصور أن نتحدث عن الأمن القومى العربى أو أمن الخليج مع استبعاد إيران . . هنا ينبغي على الدبلوماسية المصرية أن تأخذ ذلك فى الاعتبار مهما كان الخلاف فى وجهات النظر مع دول الجوار .

وفى هذا السياق ، يتعين علينا أن نفوت الفرصة على الأطراف الأخرى بحيث نركز على نقاط الاتفاق مع هذه الدول .

وكمواطن مصرى ، أتوقع من الدبلوماسية المصرية المزيد من الحركة بخصوص العراق وليبيا . إذ أصبح من غير المقبول أن نسكت على الإذلال المتعمد لشعب العراق واستمرار العقوبات ضد ليبيا . إن العراق دولة كبيرة ولها وزنها فى الأمن القومى العربى ، فلا يجب أن تترك هكذا ، كذلك فإنه فى إطار المشاركة المتوسطية لا يصح أن تستبعد ليبيا .

١ . محمد يوسف :

أود أن أستدعى بداية مقولة « ليس فى العالم زنازين تكفى لاحتواء كل أحرار العالم » وبالتطبيق على أمريكا ، أتساءل هل تستطيع الولايات المتحدة إحتلال العالم عسكرياً ؟ هل يمكنها إحتلال الوطن العربى ؟ وهى التى لم تفعل شيئاً ضد فيتنام ، رغم وجود ١٦٠ ألف جندى لها هناك . فإذا إنتقلنا للحديث عن إسرائيل ، هل تستطيع تهديد كل جغرافية الوطن العربى حتى لو كان لديها ١٢٠٠ قنبلة نووية لا ٢٠٠ . هل يمكنها أن تفعل ذلك بتفجيرات نووية ، ودن أن تتقل إليها ؟

فيما يخص الحديث عن الشرعية الدولية ، لا أعتقد أن هناك ما يسمى بهذه الشرعية ما يجرى الآن هو الشرعية الأمريكية ، وما الأمم المتحدة وأمنها العام سوى أدوات لتنفيذ هذه الشرعية .

عقيد / جعفر سعيد :

كنت أود لو أن البحوث أشارت إلى كيف يمكن للعرب أن يؤثروا فى الشرق أوسطية بأن يتوجه البحث لإيجاد الآليات المؤدية إلى تقنين العلاقات العربية العربية ، على أساس مفهوم نظام عربى جديد ، يكون مؤهلاً للزود عن الأمن القومى العربى ، وإدارة الأزمات العربية .

وفيما يخص الإمكانات الأمنية الموجودة فى الخليج الآن . . هل تتناسب هذه الإمكانات ومتطلبات الأمن لدول المنطقة ، أم أنها تفوق الإحتياجات الأمنية لتلك الدول ؟ ولعل وراء ذلك ، تلبية الإحتياجات الإقتصادية لأمريكا والغرب وإسرائيل ، فإن كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن لنا مواجهة مثل هذه الظاهرة ؟ .

السفير نبيل نجم :

أنفق مع د . زينب فى أن هناك تركيزاً أوروبياً على الجانب الأمنى ، يقابله تأكيد عربى على الجانب الإقتصادى . . وأشعر أن طرح المشاركة المتوسطة ، هى بديل الحوار العربى الأوروبى ، وهى تسعى لاستيعاب عدد من الدول العربية من هذا الحوار تحت أغطية مختلفة . والعرب يريدون من أوروبا موقفاً سياسياً فيها هى ركزت على القضية الإقتصادية . . والآن القضية الأمنية .

ومن الملاحظ أن قوات التدخل السريع ما هي إلا غطاء للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . ظاهرها إنساني وباطنها تحقيق أهداف تعارض والأمن القومي لعدد من الأنظار العربية . وإذا كان الغرب ينظر إلى الحركات والثقافة الإسلامية كتهديد ، فلماذا لا تنظر إلى الثقافة الغربية كتهديد للهوية العربية الإسلامية . وقد أخلص إلى أن الشركة المتوسطة لا تحقق المصالح العربية لأنها تستهدف الأمن أولاً .

لقد أنصفت ورقة د . أحمد ثابت العراق وشعبه . . سياسة أمريكا لم تتغير سواء قبل الحرب الباردة أم بعدها ، وإن كانت بعض مظاهرها توحى بالتغيير . إن هدفها الأساسي هو أمن إسرائيل ثم النفط ثم الترتيبات الأمنية الجديدة ، التي ثبت فشلها طوال الفترة السابقة . نعم هناك هدف أساسي هو تفكيك النظام العربي وإحلال نظام شرق أوسطي جديد في الخليج ، والسعى لعدم نقل التكنولوجيا إلى دول مدججة في المنطقة . ومن الملاحظ أن أمريكا سعت لاستصدار قرار من مجلس الأمن برقم ١٠٢٠ ، يحدد التزامات الدول بعد رفع الحصار عن العراق وماداً تُصدر إلى العراق من قضايا علمية . ويؤدي أن أشير إلى أن قرار ممارسة الخطر الجوي على العراق قرار أمريكي وليس لمجلس الأمن .

إن أمريكا تستبعد بالفعل العراق وإيران ، وإذا كانت تريد الإنترام بالسرعية الدولية ، فهناك القرار ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ الذي وافقت عليه العراق عام ١٩٨٧ ثم إيران عام ١٩٨٨ ، حول إنهاء حالة الحرب بينهما ، والقرار يشير إلى أن الدولتين ليسا دور أساسى مع دول المنطقة ، فى الحفاظ على أمن المنطقة والخليج .

والزعم بأن أمريكا تسعى للتوازن بين العراق وإيران غير صحيح . . لأن دور أمريكا كما نعلم من فضيحة كونترا ودور إسرائيل فى تغذية إيران لسلح ، كان يستهدف إضعاف القوتين وعدم تحقيق أى منهما نصراً على الآخر . والقول بأن العراق تلقى دعماً أمريكياً هو غير دقيق .

وفيما يتعلق بتسريب إشارة عن الذى بدأ الحرب العراقية الإيرانية . . فنحن نعلم أن القرار ٥٩٨ دعا السكرتير العام لتشكيل لجنة التقرير من بدأ الحرب لكن هذه اللجنة لم تشكل . وكان السكرتير « دى كويار » قد أدلى بتصريح قبل تركه منصبه حول بداية الحرب دون أن يستند إلى أى دليل .

وبخصوص العلمانية والدول الإسلامية ، فإن كل الدول العربية - عدا لبنان - تعتمد الإسلام ديناً للدولة ، والعراق بإضافته عبارة «الله أكبر» (على العلم) لايعنى سوى تأكيد حقيقة لفكر سياسى موجود . هناك مفهوم خاطئ للنظام السياسى فى العراق بكونه علمانيا طبقاً للمفهوم الغربى . وأشير هنا إلى كتاب د. محمد عماره الأخير حول التيار القومى الإسلامى ، الذى يعطى مفهوماً واضحاً للفكر السياسى الذى يستند إليه حزب البعث الإشتراكى وإلى الدين والتراث .

أ . محمد سعيد سالم :

هناك تناقضات فى سياسة الإحتواء المزدوج . . فهذه السياسة تهدف إلى إضعاف إيران والعراق ، وتحجيم دورهما ، وتقوية إسرائيل وحماية حلفاء الولايات المتحدة . ومع مخاطر هذه السياسة إلا أن العرب لا يتفقون على مخاطر هذه السياسة على الأمن القومى العربى والعلاقات العربية العربية . إننى أتساءل : ماهو مستقبل التوازن العسكرى بين العرب وإسرائيل إذا استمرت الحالة الراهنة وألقى العبء على كل من سوريا ومصر وحدهما ، مع إستبعاد الدائرة الإسلامية ولا سيما إيران ؟

أ . كمال حبيب :

أتصور أن ثمة توزيع أدوار بين المشروعين المتوسطى والشرق أوسطى . هذا وإن لم يعنى الأمر تطابق الإرادتين الأمريكية والأوروبية . إن المستفيد الأول من المشروعين هو إسرائيل بصفقتها مشاركة فى كليهما . وقد تكون هناك مقايضة بالنسبة لقضية إلحاق ليبيا ، وذلك بدخولها الشرق أوسطية مقابل عدم إثارة مشاكل لقضية السلام .

إذا كانت المنطقة العربية فى موقع «المفعول به» ، ولا تملك إرادة الفعل . وإذا كان الناتو قد طور قواته إلى نحو ٥٠ ألفاً مقصود بها منطقتنا ، فإننا معنورون فى النظر إلى قضية الإسلام والغرب كقضية صراعية .

من ناحية أخرى ، يقال إن هناك تحالفاً بين إيران واليونان وأرمينيا لموازاة التحالف التركى الإسرائيلى . وهذا يعكس أن إيران لديها نوع من المبادرة مقارنة بمصر التى لها سياسة مترددة إزاء الشرق أوسطية . . لقد ذكرت مصر فى البداية أنها ستدخل الشرق أوسطية ، حتى وجدت أنها تهدد مصالحها الإستراتيجية فقالت إنها ستعامل مع المتوسطية

كمراقب ، ثم وجدت أن ذلك فى غير صالحها . من هنا ، أتصور أن بناء سياسة عربية تقودها مصر تتجه إلى مصالحة مع السودان ، ومنع ضرب العراق واستمرار حصاره ، وعدم التردد مع إيران ومدّ الجسور ومع المغرب العربى وعدم تجاهل أفريقيا . . أتصور أن هذا الأمر ضرورى للأمن العربى .

كذلك ، يدخل فى إطار تطوير إستراتيجية عربية لدعم الأمن العربى ، عدم التردد فى الحصول على تكنولوجيا الصواريخ لردع من يفكر فى إستباحة الأمن العربى . وكذا ضرورة التصالح مع التيار الإسلامى ، وبناء عقيدة إستشهادية خاصة بفلسطين وضد التواجد الأمريكى فى منطقة الخليج فهذا التواجد ليس تعبيراً عن شراكة لكنه جزء من الجسد الأمريكى الحى فى المنطقة ويمكن التأثير به على أمريكا .

أ . صالح بوبكر :

من الملاحظ أن العراق استبعد عن ظروف القوة منذ أحداث يناير ١٩٩١ ، وحتى الآن ، لكن إيران دأبت منذ ١٩٨٨ على تنمية قواها العسكرية ، تاركة وراء ظهرها حرب ٨ سنوات . وهى تجرى مناورات على البر والبحر ولديها بعض الغواصات الروسية ، والآن طائرات بدون طيار . وقد حققت إنتصاراً دبلوماسياً عبر مؤتمر طهران الإسلامى . . كل هذا يوحى لنا أننا أمام إستراتيجية أمريكية واهية ومهددة . وإذا وجدت دول الخليج عدم ممانعة فى التقرب مع إيران ، فضلاً عن التدمير القائم من تكلفة الوجود الأمريكى فى المنطقة ، فقد يصبح هذا الوجود الأمريكى غير قابل للإستمرار .

رد د . زينب عبدالعظيم :

١ - أعتقد أن هناك إجماعاً على الورقة . لم أحاول الدخول فى هذه الدراسة وفى ذهنى قضية المؤامرة على العالم العربى ، وإنما خلصت إلى أن نظرية المؤامرة يمكنها أن تكون مفيدة فى تفسير الوضع . فهناك تحالف أمريكى أوروبى على إستيعاب منطقة الشرق الأوسط . وهناك ترتيبات أمنية أوروبية ترجع للولايات المتحدة . . ولا يعنى ذلك أن نرتضى كل ما هو مقدم لنا ، وإنما أن ندخل فيه ونحن على وعى كامل بمقاصد الآخرين .

٢ - فيما يتعلق بمحاولات المصالحة مع التيارات الإسلامية فهى قضية مهمة ، لكنها صعبة ومع ذلك فإنها تدخل فى إطار التصدى للعرب .

٣ - مسألة الحوار بين الثقافات مسألة أساسية ، بيد أنه من الملاحظ أن الغرب يعتبر أن الإسلام قوة خطيرة برغم ما عليه الدول الإسلامية من فقر وضعف .

٤ - التنافس بين الولايات المتحدة وأوروبا موجود في الشرق الأوسط ولكن على المستوى الإقتصادي ، أما على الصعيد الأمني فإنه غير موجود . . وكل ما يمكن قوله هو وجود نوع من الاختلاف دون حد التنافس .

رد د. أحمد ثابت :

١ - بالنسبة لملاحظة د. أحمد عبدالحليم عن أن الإحتواء المزدوج يفترض إلى البعد الإستراتيجي المستقبلي . علينا أن نأخذ في الإعتبار أن الولايات المتحدة تنصرف كدولة عظمى وحيدة غير مهددة في الأجل القريب . وهي لم تضع في الإعتبار الرأي القائل بضرورة التنصرف كدولة كبرى بين قوى كبرى أخرى أو عالم متعدد الأقطاب .

٢ - الإدارة الأمريكية منذ عهد ريجان ، تضع في حساباتها الإستفادة من المفاهيم الإسرائيلية عن المنطقة ، التي تحدد من هي الدول المهددة للإستقرار (مثل إيران والعراق والسودان وليبيا . . .) وتبنى سياستها على هذا الأساس .

وهذه سياسة لا تليق بدولة كالولايات المتحدة ، لأن سياستها كدولة عظمى يجب أن تقوم على : الاعتماد على القوى الإقليمية والتوافقات بين النظم . . وما يثير الإنتباه أن الولايات المتحدة في رؤيتها للنظام الإقليمي في جنوب شرق آسيا تمارس شيئاً مختلفاً ، فقد إعتمدت على تصورات دول المنطقة ، فلماذا لا تعتمد على تصورات الدول العربية ؟

٣ - لقد قرأت مؤخراً ، أن تصور إسرائيل عن الإرهاب يصاغ في أوساط النخبة الأمريكية صانعة القرار . وفي هذا الإطار صور الإرهاب وكأنه أصبح ملازماً لسياسات دول معينة .

٤ - لماذا يتعين علينا إلغاء الشك في أن السياسة الأمريكية لها بعد مستقبل . . ذلك أنها في الواقع سياسة منطقية ، إذا تخيلنا أن الجانب العسكري هو الذي ينبغي أن يواجه القوى الإقتصادية المنافسة . فلأول مرة تتحدث المصادر الأمنية الأمريكية عن « الأمن الإقتصادي الأمريكي » .

٥ - حول سؤال العقيد جعفر : كيف لا يكون لنا نحن العرب أى تأثير فى السياسة الشرق أوسطية ؟ . . مطلوب من العرب ، مصر بخاصة ، أن يكون لهم أفكار ومضامين ليست بديلة عن الشرق أوسطية فقط ، وإنما بفهوم لكيفية التعامل مع هذه الترتيبات .

٦ - الدول العربية لابد أن تحدث مصالحات ليس فقط مع التيارات الإسلامية ، وإنما مع المجتمع نفسه وهذه الدول متصادمة مع المجتمع كله . . النقابات ، الأحزاب ، والجامعات والمدارس ، وهى تعاني أزمة هيكلية حقيقية . هذا الأمر يحتاج إلى مصالحات عربية عربية داخلية ، ومطلوب من الدول العربية التفكير بمنطق إستراتيجى . . إذ كيف يتحقق الأمن القومى العربى والتفكير السياسى فى نخبة الخليج يرى أن العراق هو العدو بدلاً من إسرائيل أو أن إيران ما تزال تمثل خطراً أقوى من تركيا أو إسرائيل ؟ .

٧ - من الصحيح أن قرار إنشاء المناطق الآمنة فى العراق لم يستند إلى مجلس الأمن ، لكنه إستند بالفعل إلى قرارات لمجلس الأمن خاصة بحقوق الإنسان فى العراق وفى ذلك إستغلال لمجلس الأمن من جانب الولايات المتحدة .

٨ - السؤال عن مستقبل التوازن بين العرب وإسرائيل يحتاج إلى أبحاث معمقة . ففى إسرائيل دوائر واضحة للتخطيط الإستراتيجى ، هناك مثلاً دراسات حول إسرائيل عام ٢٠٠٠ ، ودراسات قامت على أساس تخيل مواجهة إسرائيل لتحالف عربى يضم «الأردن» مع أن هناك معاهدة سلام معها . وهذا يوضح وضع مصادر القلق بشكل محتمل وفعلى . . لا نتصور أن الأنظمة العربية تعى هذا الأمر . هذا يدعو إلى تصور الأمور بشكل إستراتيجى ، معرفة أو تصور مصادر التهديد وكيفية التعامل معها .

ر.د. أحمد عبدالحليم :

سأركز على التساؤل الخاص بقدرة الولايات المتحدة . لم أقل بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تحتل العالم عسكرياً ، التحليل الإستراتيجى يخضع للخيال بل يقوم على حسابات وقواعد وفى الولايات المتحدة ، حدث نوع من التحول فى الفكر الإستراتيجى ، كان الحد الفاصل له حرب فيتنام .

بعد الحرب العالمية الثانية وحتى فيتنام ، كانت الولايات المتحدة قادرة مادياً على تمويل كل العمليات التي تتم في العالم . وفي سنة ١٩٦٨ ، ظهرت «عقيدة نيكسون» التي وضعت أسساً جديدة لقواعد تعامل الولايات المتحدة مع حلفائها . . كان هذا المبدأ (العقيدة) يقوم على :

١ - القوة ، بمعنى قدرة أمريكا على حماية أصدقائها بالقوة الإستراتيجية دون التدخل المباشر .

٢ - المشاركة ، بمعنى أن أمريكا باستخدامها القوة لحماية الحلفاء ، ينبغي أن تنتظر مشاركتهم بالموارد المالية والبشرية . . وهذا ما يطبق الآن تماماً في الخليج .

٣ - من منطق القوة والمشاركة ، تدخل أمريكا أو أحد حلفائها في عمليات تفاوض لتحقيق الأهداف ، وهذا يحدث بواسطة إسرائيل بالدعم الأمريكي .

وعلينا أن نلاحظ أن الأحداث الصغيرة لا تؤثر في إستراتيجية دولة عظمى . وفي قضية العلاقة بين أمريكا وحلفائها ، سأعطى مثلاً عن توجه أمريكا في إنشاء الحلف في الخليج . . فتوجه أمريكا كان يحمل رسائل عديدة منها : أنها الدولة الوحيدة القادرة على الحركة سياسياً وعسكرياً . . وأنها موجودة في منابع النفط ، وأنها تستطيع التأثير على أوروبا واليابان (الحلفاء) إذا لم يتقيدوا بخطوط حمراء في مناقشتهم الاقتصادية . لذلك ، فإنه رضينا أو لم نرض ، فأمريكا قادرة على الحركة السياسية والعسكرية . أما نجاحها في ذلك فقضية أخرى . إن التأثير المطلوب ، لا يتطلب بالضرورة الاحتلال العسكري . فأمريكا أثناء تطبيقها مبدأ نيكسون لجأت إلى تدعيم دولة إقليمية في كل منطقة من العالم لضبط الحركة في هذه المنطقة بما يوافق مصالحها ، وهذه المصالح تتطابق مع مصالح الدولة المختارة ، وفي منطقتنا كانت هذه الدولة هي إسرائيل .

مثال فيتنام ليس مثلاً لحرب دولة صغيرة ضد دولة عظمى . هذا غير صحيح . . في عام ١٩٦٥ ، كان أمام «جونسون» قراراتين لحل المشكلة ، الحل السياسي ، أو القوة العسكرية التي ترسل لفيتنام بهدف بعث رسائل إلى الإتحاد السوفيتي والصين وفيتنام ، بأن أمريكا لديها مصالح تتطلب الدفاع عنها بالقوة العسكرية . وقد إختار القرار الثاني . وفي عام ١٩٦٨ ووجه نيكسون بالقضية نفسها . فإما الحل السياسي ، أو المزيد من الحل

العسكري ، بتوفير قوات أمريكية أكبر للحسم . . وقد صادف عقبتين : أولها ، أنه ليس لأمريكا مصالح تتطلب مصالح حجماً أكبر من القوات . وثانيها ، أن الصين غيرت موقفها بحيث إعتبرت أن لها مصالح حيوية هناك ، وهذا يضع احتمال تكرار تجربة كوريا ١٩٥١ .

وهكذا ، فإن حسابات المصالح مهمة جداً للقيام بالعمل المضاد .

السفير فتحى الشاذلى :

النفعية وراء سلوك كل الأطراف . ومن ذلك تغاضى الولايات المتحدة عن مرور الأنابيب القادمة من بحر قزوين عبر إيران ، وتسامحها بالنسبة لبعض الشركات الأوروبية المتعاملة مع إيران . إن منطقة الخليج أكثر مناطق العالم العربى العامرة بالاحتمالات ، منطقة حسنة ، التوازنات فيها معرضة للإنهيار فى أى وقت على المستويين الإقليمى والداخلى ، وذلك لأسباب لا تستعصى على الحساب .

إننى أخالف د . زينب فى منطق المؤامرة لتفسير محاور الإقتراب من العالم العربى ، أوروبية كانت أم أمريكية . نحن بحاجة إلى تطوير مفاهيم عربية مشتركة . فأخطر ما أحدثه الغزو العراقى للكويت ، كان تشتيت القومى وتغليب المناظير الذاتية فى رؤية الأمن القومى . فقد أصبح لكل دولة عربية أجندة مختلفة للتهديدات الأمنية .

وعن الهوية الأمنية الأوروبية ، أعتقد أن الأمر حتى الآن لا يتمدى الاجتهادات . وكل ما يدور حتى الآن هو مجرد أفكار ، تماماً كما هو الحال بشأن إقتراحات «بطرس غالى» حين كان أميناً عاماً للأمم المتحدة حول توفير قوات تحت علم الأمم المتحدة ، تستخدمها فى إدارة الأزمات الدولية . وإذا أثبتت أفكار عن نشوء قوات عربية ، فإن المحك يظل دائماً اجتماع الإرادة العربية ، وإتفاق الرؤى . . نحن مطالبون أمام التاريخ بأن يكون لنا مناظير مشتركة . . ومسؤولية مصر هنا مركزية .

المحور الاقتصادي

العرب والترتيبات الاقتصادية
الإقليمية الجديدة
(نظرة تقويمية)

إعداد

د. محمود عبد الفضيل

١ - مقدمة :

منذ أن انطلقت الدعوة إلى (السوق الشرق أوسطية) وما يسمى (باقتصاديات مرحلة السلام) ، كانت النبرة التفاوضية ، وأحياناً التبشيرية ، تغلب على العديد من الكتابات . وفي أحوال كثيرة ، كان الضباب أسبق على الرؤية . ولقد تركزت الكتابات والسجلات خلال السنوات الأخيرة على قضية (السوق الشرق أوسطية) ومخاطرها ومخايرها ، وكأنها الكل وليست الجزء في إطار ترتيبات سياسية واستراتيجية أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً لمنطقة المشرق العربي . إذ أن المطروح حقاً ليس (السوق الشرق أوسطية) ، وإنما نظام أشمل وأعم هو (النظام الشرق أوسطى الجديد) بمكوناته السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية .

وقد تعامل البعض مع المفكرين والكتاب والساسة في بلادنا ، مع الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة ، وكأنها قدر مكتوب وقضاء لا يصد ولا يرد ! بالطبع ، لا أحد ينكر أن هناك رسوماً هندسية لعمار جديد لمنطقة الشرق الأوسط التي تضم - وفقاً تلك الرؤية - مصر وإسرائيل وبلدان المشرق العربي ، وهناك محاولة لهر ركاتر المقومات الاقتصادية والسياسية والمفاهيم الأمنية والركائز الثقافية للنظام الإقليمي العربي الذي تبلور غداة الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه العملية التاريخية الجارية لرسم خريطة جديدة للمنطقة .. ليست من بنات أفكارنا نحن العرب ، بل هي تكاد تكون مفروضة علينا قسراً ، ولذا يظل السؤال المحوري هو : ما هي الفرص المتاحة لبلورة موقف عربي موحد لتقليل الخسائر والمخاطر في الأجلين القصير والمتوسط ؟

وإذا ما سلمنا بأن المفاوضات العربية (والنظم العربية عموماً) لا تملك سوى النذر اليسير من « أوراق التفاوض » ، فإن أية مبادرات حقيقية يكون لها حل يسميه علماء «نظريات المباريات» (Mini-Max) بمعنى أنه في نهاية المباراة ، يحصل الطرف الأقوى على أقصى ما يستطيع ويرتضي الطرف الأضعف بالحد الأدنى من مطالبه . وإذا كانت إسرائيل تعرف جيداً أقصى ما تريد ، فهل يعرف العرب (مفاوضين وحكاماً ومفكرين وشعوباً) ما هو الحد الأدنى الذي يجب ألا يتم التنازل عنه في أية تسوية قادمة في كافة الجبهات السياسية والاقتصادية والثقافية ؟

ذلك هو السؤال المصيرى الذى سوف نحاول الإجابة عليه فى هذه الورقة .

٢ - استراتيجية إسرائيل : استراتيجية « كونية » وليست « إقليمية » :

يخطئ من يعتقد أن إسرائيل مهتمة بالدرجة الأولى بالاندماج فى الاقتصاد الإقليمى « الشرق أوسطى » ، إذ أن إسرائيل تتطلع بالدرجة الأولى إلى الاندماج والارتباط بالعالم الأول حيث توجد وشائج القربى من دوائر رأس المال اليهودى العالمى ومراكز التقدم التكنولوجى . ولكنها تريد أن تعامل مع بلدان الجوار العربى ، ولاسيما بلدان المشرق والخليج العربى باعتبارها « حديقة خلفية » ، حيث العمالة الرخيصة والأسواق الواسعة . وكل ذلك فى إطار « استراتيجية كونية » تمتد لتلامس آسيا ، ولاسيما بلدانها الناهضة ، وعلى رأسها الصين والتمور الجدد .

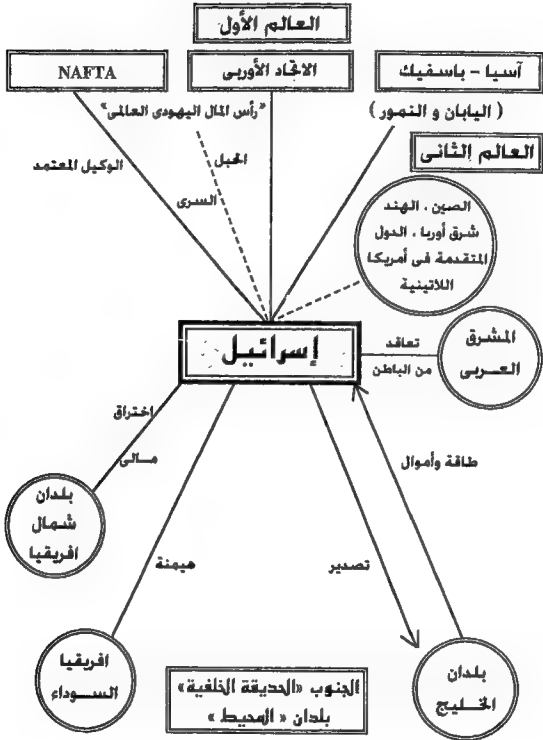
ويوضح (شكل ١) علاقات التشابك بين الاقتصاد الإسرائيلى الذى هو فى حقيقة الأمر « امتداد لاقتصاد أوروبى - أمريكى » .

وبين بلدان العالم الأول ، وبلدان العالم الثانى ، وبلدان المنطقة العربية ، وبلدان الجنوب عمومًا ، ما يشير إلى وجود « استراتيجية كونية » حقيقة على الصعيد الاقتصادى . وتكتسب تلك الاستراتيجية أهمية خاصة فى ظل عمليات العملة الجارية ، نظرًا لأن « آليات العملة » تعطى لإسرائيل مجالاً أكبر للحركة والمهمنة .

وعلى الصعيد التكنولوجى والتقنى ، تستعد إسرائيل لجنى مكاسب الاقتصاد السياسى للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط . إذ تم الاتفاق على إقامة « مؤسسة للعلم والتكنولوجيا » بين أمريكا وإسرائيل ، وهو اتفاق له دلالة سياسية لا تحظىها العين فى هذا التوقيت بالذات . إذ أن هذا الاتفاق يشكل « سبيل ضمان استمرار التفوق النوعى لإسرائيل تكنولوجيًا » فى المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة ؟ ظروف تتحقق فيها المهمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل فى سوق شرق أوسطية مشتركة .

وقد يرى البعض أن ثمة مبالغة فى أهمية الدور الإسرائيلى ومخاطر المهمنة الإسرائيلىة فى ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة ، وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية « ساكنة » متناكبة للواقع المتخلف الراهن للاقتصادات العربية .. وأن المستقبل يحمل

الشكل (١)



إمكانات لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية ، وكنموذج جيد لتلك الكتابات ، تشير إلى دراسة فهد الفنانك عن « الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي » . إذ يرى الفنانك أنه في حالة التوصل إلى الحل السلمي « المقبول » ، فإن إسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التي يمكنها تصدير سلعها إلى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى ، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها في البلدان العربية ، شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى .

وفي الجانب الآخر ، يحذر فريق من الكتاب والمحللين ، من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي « الشرق أوسطى الجديد » سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي ، نظرًا إلى أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الإسرائيلي على الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية والتقنية . فمن المعروف أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المبادلات الخارجية : استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الإسرائيلية) ، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثي الصادرات الإسرائيلية) .

٣ - الدعوة المتوسطة : ما لها وما عليها :

رغم أن « الدعوة المتوسطة » قد تحركت مؤخرًا في دوائر بلدان الشاطئ الشمالي للمتوسط ، انطلاقًا من المخاوف الأمنية التي تهدد استقرار العديد من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ، وخطر امتداد مشاكل البطالة والفقر والعنف إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ، فإن الوثائق التحضيرية لمؤتمر برشلونة طرحت الأبعاد الاقتصادية والثقافية والحضارية التي تحكم عملية « الشراكة الأوروبية / المتوسطة » . وتطرح تلك الوثائق ، على الصعيد الاقتصادي ، انتقال اقتصاديات « جنوب المتوسط » من واقعها المجزأ بين أسواق صغرى ومهشمة إلى « قضاء اقتصادي أوسع » يسمح بما يلي :

١ - بالتبادل الحر للمنتجات الصناعية داخل بلدان المجتمع « الأوربي / المتوسطي » دون عوائق جمركية أو غير جمركية .

٢ - بالتحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال معاملات تفضيلية متبادلة ، مع مراعاة القيود التي تفرضها السياسات الزراعية الجماعية للاتحاد الأوربي .

٣ - بتحريك حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في اتجاه بلدان « جنوب المتوسط » بما يسمح بإقامة المشروعات المشتركة هناك .

ونحن نعتقد أن « التوجه المتوسطى » هو خيار استراتيجى هام للبلدان العربية المطلة على البحر المتوسط . ولكن هناك ضرورة لتعبئة كافة الطاقات العربية ، مشرقاً ومغرباً ، لتطوير « إطار عربى » للمساومة الجماعية فى إطار « المشروع المتوسطى » ، بما يساعد على تعظيم « المكاسب الاقتصادية » المتولدة عن هذا الفضاء الاقتصادى الكبير ، ولاسيما تعظيم ما يسمى « الآثار الانتشارية » (Spread Effects) التكنولوجية ، والتدريبية ، والمعلوماتية ، والمؤسسية) من بلدان « الشمال المتوسطى » الأكر تقدماً إلى بلدان « الجنوب المتوسطى » الأقل تقدماً .

ونظراً لامتتع البلدان العربية « المغاربية والخليجية » بمخزون هام من النفط والغاز ، يمكن للبلدان العربية - فى إطار عمليات المساومة الجماعية أن تطرح على البلدان الأوربية « شمال المتوسط » ضمان إمدادات الطاقة على مدى زمن طويل ، وعلى أسس تعاقدية ، مقابل تدفق التكنولوجيا الحديثة بتكلفة معقولة للبلدان العربية . إذ يعاني الوضع الحالى ، من اختلال واضح نظراً لاتساع نطاق وكثافة صادرات الطاقة من جنوب المتوسط « العربية » إلى بلدان الاتحاد الأوربى ، وتواضع حجم الاستثمارات وضآلة تدفقات التكنولوجيا الأوربية المتقدمة نحو بلدان « جنوب المتوسط » العربية^(١) .

والنقطة الجديرة بالإشارة هنا ، أن ترتيبات الشراكة الأوربية/ المتوسطية لن تؤتى ثمارها الاقتصادية المرجوة بالنسبة للبلدان العربية المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط ، إذا لم تكن هناك اتفاقات ومناطق للتبادل التجارى الحر فيما بين البلدان العربية المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط (اتفاقات أفقية) ، جنباً إلى جنب مع تلك الاتفاقات العمودية المبرمة حديثاً مع الاتحاد الأوربى من جانب كل بلد عربى على حدة (اتفاقات الشراكة القطرية : تونس - المغرب - الأردن - مصر - لبنان - سوريا) ، سواء تم توقيع تلك الاتفاقات ، أم هى فى طريقها للتوقيع . إذ أن الاستثمارات الأوربية والشركات الدولية لن تحبّ بلدان « جنوب

(١) راجع بهذا الصدد : نور الدين الفريضى « قضايا الشراكة الأوربية / المتوسطية وأفكارها » ، جريدة الحياة ، ٢١ مارس ١٩٩٦ .

المتوسط « العربية في غياب « منطقة تبادل حر » فيما بين تلك البلدان ، لتخفيض تكاليف النقل والمواصلات .

كذلك تثار مشكلة تواجد إسرائيل ضمن « النطاق المتوسطى » ، وبالتالي فإن مشروع الشراكة الاقتصادية « الأوربية/ المتوسطية » يحمل في طياته نوعاً من التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل. بيد أن المفاضلة هنا تكون مع المشروع « الشرق أوسطى » الذى يعطى إسرائيل موقعاً قائلًا و متميزاً في توجيه التطورات الاقتصادية في منطقة المشرق العربى ،غداة التسوية السياسية الشاملة . إذ أن إسرائيل سوف تظل في « الإطار المتوسطى » مجرد دولة من ضمن دول عديدة منضوية تحت لواء مشروع الشراكة الأوربية/ المتوسطية دون أن تلعب دوراً قيادياً أو متميزاً بالضرورة ، على نحو ما هو مطروح في إطار المشروع « الشرق أوسطى » . إذ أنه في ظل المشروع « الشرق/ أوسطى » تسعى إسرائيل لاقتناص موقع مركزيٍّ ومهيمن في بنية اقتصاد منطقة المشرق العربى ، انطلاقاً من « المثلث الإسرائيلى / الأردنى / الفلسطينى » ، الذى من المخطط له أن يمتد - وفقاً للتصورات الاستراتيجية الإسرائيلية - إلى لبنان مستقبلاً بهدف عزل وتهميش سوريا.

ويطرح البعض بهذا الصدد إشكالية التقاطعات « الممكنة بين المشروعات الاقتصادية البديلة للتعاون الإقليمي : مشروع التكامل الاقتصادى العربى ، المشروع « الشرق/ أوسطى » والمشروع « الأوربى/ المتوسطى » .. باعتبارها مشروعات متكاملة وليست مشروعات متنافسة . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة هذه المقولة مناقشة نقدية . ولكن المدخل الحقيقى للنقاش حول هذه القضية هو « مدخل استراتيجى » بالضرورة ، ويرتبط بالرؤى الاستراتيجية المستقبلية للعرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوربى . فالمشروع « الشرق/ أوسطى » يجسد بالدرجة الأولى الرؤية المستقبلية/ الأمريكية لمستقبل المنطقة العربية ، المسماة في الكتابات المتداولة بهذا الصدد « منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » ، بينما يجسد المشروع الأوربى المتوسطى رؤية الاتحاد الأوربى لبلدان الجنوب القريبة منه ، وتفصلها عنه مياه البحر المتوسط ، وهى في معظمها بلدان عربية تربطها بأوروبا علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وثيقة وقديمة ، ولم يتم افتعالها بشكل قسرى .

يرى بعض الكتاب والمحللين من أمثال الكاتب المصرى « لطفى الخولى » ، أنه لا يعتقد

في صحة وسلامة الموقف العربي ، الذي يدعو إلى الامتناع تمامًا عن المشاركة في حركة الشرق أوسطية الراهنة التي لا تعدو أن تكون من ناحية ، دفعًا لحركة التسوية السياسية ، ومن ناحية أخرى ، إقامة تعاون إقليمي وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبرى ذات النفع العام مثل « تحلية مياه البحر »^(١) . كذلك أيضًا فهو لا يعتقد في صحة ذلك الموقف العربي الذي يعلق اشتراك العرب في حركة الشرق أوسطية الجارية على شرط إتمام المصالحة العربية ، واستعادة قوة النظام العربي وبناء السوق العربية ، أولاً وقبل كل شيء ، ذلك أنه ليس من الصالح العربي أن يعزل نفسه عن حركة تُرتب على الأرض ، أوضاعًا وعلاقات تعاون ، لا مفر من أن يتأثر بها ، شاء أم أبى^(٢) .

خلافنا هنا مع هذه المقولة جوهري ، إذ أنه بخلاف بعض المشروعات الكبرى الإقليمية « ذات النفع الإقليمي العام » ، (مثل مشروعات المياه والبيئة) ، لا يمكن أن تتم ترتيبات « شرق أوسطية اقتصادية ومتوسطة على الأرض » في غياب مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية . وبالتالي فإن « قطار الشرق أوسطية » إذا انطلق بالاستناد إلى إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني « المهبط الجناح » ، فهو لن يتحرك من موقعه كثيرًا وسوف يدور حول نفسه ، ولن تفرض أوضاعًا وعلاقات تعاون على المنطقة شئنا أم أبينا ، كما يلوح لنا الكاتب .

وفي اعتقادي ، أن العرب يمتلكون عمليًا ومصيريًا « حق الفيتو » ، وليس فقط مجرد الاقتصر على إبداء بعض الملاحظات الفنية على الرؤى الاستراتيجية الإسرائيلية « الشرق أوسطية » . ولا أعتقد أن الضغوط الأمريكية ، مهما تكثفت ، لا تسمح لنا نحن العرب بحق تقرير المصير .

كما أننا لا يجب أن نقف عند مستوى كتابة بعض الهوامش الفرعية على الرسوم المعمارية والتصميمات المطروحة اليوم على الساحة ، أو نختلف فقط في مواقيت التنفيذ والتشغيل للمراحل المختلفة للنظام الشرق أوسطي الجديد ؟ بل لابد لنا أن نطرح رؤية كاملة بديلة .

إن نقطة البدء في أي نقاش جاد هي الإقرار بأن السلام الشامل والعدل لا يقوم على القسر والإجبار والإملاء ، وإنما ينهض على مفهوم « المصلحة المتبادلة » ، وفقًا لإرادات حرة

(١) راجع ، لطفى الحولى ، « النظام العربي الصغير .. والشرق أوسطية » ، جريدة الحياة ، ٢٨ يناير ١٩٩٦ ، ص ١٧ .
(٢) المرجع نفسه .

لأطراف متكافئة . فنحن العرب أصحاب حق ، وبدوننا لا ينجح أى ترتيب أوخطط من المخططات الراهنة لأنها ليست قدرًا مكتوبًا ، ولأن المستقبل ليس لوحًا محفوظًا يكشف عن هالستار .. بل هو « عملية دينامية » مستمرة لنا دور أساسى فى صياغتها وتحديد معالمها وفقًا لرؤيتنا ، حتى فى أكثر لحظاتها ضعفًا .

٤ - المحطة الأخيرة - مؤتمر الدوحة - الأبعاد والدلالات :

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر التعاون الاقتصادى لبلدان الشرق الأوسط والشمال الإفريقى (4 MBNA) فى الدوحة (عاصمة قطر) فى نوفمبر ١٩٩٧ ، رغم تعثر كافة مسارات التفاوض الثنائى للوصول إلى تسوية سلمية عادلة للصراع العربى/الإسرائيلى . ويعود ذلك الإصرار على انعقاد هذا المؤتمر إلى تأكيد تلك الصيغة الفريدة التى ابتدعها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (واشنطن) وامتدى الاقتصاد العالمى (دافوس - سويسرا) ، بأن القفز فوق الألغام السياسية وفوق الحلول السياسية للمشاكل القائمة يتم من خلال فصل « المسار السياسى » عن « المسار الاقتصادى » وأن خلق علاقات اقتصادية بين رجال الأعمال العرب ورجال الأعمال الإسرائيليين ، تحت رعاية دوائر رأس المال العالمى ، من شأنه تحقيق نوع متقدم من « التطبيع والتعاون الاقتصادى » بين العرب وإسرائيل ، مع بقاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فى جنوب لبنان والجولان والضفة الغربية .. ودون التقيد « بمرجعية مدريد » حول التسوية النهائية لقضايا القدس ، الدولة الفلسطينية ، والجلاطين .

ولم يشهد تاريخ التفاوض الدولى تلك الصيغة الفريدة التى تضع « العربة الاقتصادية » أمام « الحصان السياسى » . إن تمرير هذا « المنطق المعكوس » للأشياء ، عامًا بعد آخر ، هو الذى دفع « بنيامين نتنياهو » وأنصاره لمزيد من التشدد ، لأن الحصول على المكاسب الاقتصادية (بها فى ذلك رفع المقاطعة العربية) من « الدرجة الأولى » ، قد غدا ممكنًا دون التنازل عن « الأرض مقابل السلام » ، بل يمكن لذلك أن يتم فى ظل ما أسماه البعض « الاحتلال الآمن » . ومعنى تلك المعادلة الغربية ، أن تجنّب إسرائيل كل مكاسب السلام : الأمن والاختراق الاقتصادى للمنطقة العربية والتطبيع الكامل فى كافة المجالات ، دون أن تتنازل عن الأرض أو السيادة على الأراضى العربية المحتلة .. ودون الالتزام « بمرجعية مدريد » ، بل بالإطار التفاوضى « لاتفاقية أوسلو » .

ومن هنا كان الاصرار على انعقاد « مؤتمر الدوحة » في موعده، حتى لا يتم كسر القاعدة التي تقول بأن لا مجال للربط بين « السياسى والاقتصادى » ، وأن يتم تجريد العرب من كافة أوراقهم التفاوضية واحداً بعد واحد دون الوصول إلى تسوية سياسية « نهائية » أو حتى (وسيلة).

ولقد توالى التصريحات الأمريكية الرسمية لتؤكد ضرورة قبول العرب بهذا المنطق المعكوس ، فقد صرح السفير الأمريكى في قطر في مؤتمر صحفى عقده مساء الأربعاء ٢٥ يونيو ١٩٩٧ ، بأن « إلغاء القمة الاقتصادية يعنى وقف عملية السلام ، ومعناه أن عملية السلام قد ماتت » . (راجع « جريدة الحياة » العدد الصادر بتاريخ ٢٧/٦/١٩٩٧ .

وهكذا أصبح معيار تقدم « العملية السلمية » من عدمه هو انعقاد مثل هذه المؤتمرات ، لاعطاء الانطباع بأن هناك أشياء تتحرك رغم الموات الفعلى لعملية السلام .

ولقد كتب السفير « روبرت بلليتر » - المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط - ليركز على مقولتين :

الأولى : « أنه حان الوقت للقادة العرب أن يتوقفوا عن عرض مصالحهم الحقيقية على المدى البعيد تحت رحمة تقلبات عمليات التفاوض » .

والثانية : « أن الولايات المتحدة تعطى أهمية كبيرة لقمة الدوحة لمساهمتها في التكامل الاقتصادى في المنطقة » .

[راجع : جريدة الحياة ، العدد الصادر بتاريخ ٢٧/٩/١٩٩٧] .

ورغم براعة الكاتب والسياسى المحنك ، فإنه يحاول أن يمرر هاتين المقولتين بكل براعة ، وكأن على العرب أن يقبلوا « العلاقة العكسية » (Inverse relationship) - بلغة الرياضيات - بين التقدم في الجهة الاقتصادية ، من ناحية ، والتعثر ، بل التقهقر على كافة المسارات السياسية ، من ناحية أخرى ، ولا أدرى أى تقدم وتعاون اقتصادى ذلك الذى يتم تأسيسه على حقل من الألغام السياسية المتفجرة . إذ أن الأصل في الأشياء هو إقرار الأسس العادلة لتسويات سياسية دائمة (وليست مؤقتة أو قسرية) لكى ينشأ ، تطبيع وعلاقات تعاون اقتصادى حقيقى . وانظروا إلى حالة « فيتنام » ، وكيف أن القتال قد انتهى والتسوية السياسية قد بدأت منذ منتصف السبعينات ، بينما التطبيع الاقتصادى مع الجيران ومع الولايات المتحدة

قد بدأ على استحياء في بداية التسعينات . إذ لابد من « فترة نقاهة » لتضميد الجراح ، وحل جذور الصراع .. قبل القفز على الأشواك .

ولكن هذا الاستعجال لفرض صيغ للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والبلدان العربية في ظل ما أسماه شيمون بيريز « الشرق الأوسط الجديد » هو - في الأساس - تلبية لمصالح رأس المال - المالى العالمى - الذى يريد فتح المنطقة العربية للاستثمار وللعمليات الاقتصادية من خلال وسيط إسرائيل يلعب دور الوكيل المعتمد . وهنا يكمن الصراع الحقيقى بين « المصالح الأمنية » الإسرائيلية والمطامع التوسعية التوراتية لليمين الإسرائيلى من ناحية ، والمصالح الاقتصادية لأقسام من رأس المال اليهودى العالمى المتمركز في بلدان العالم الأول - وعلى رأسها الولايات المتحدة - ويساندها عناصر من الدياسبرا اليهودية ، من ناحية أخرى .

وهكذا تتكشف لنا مجمل الفلسفة الكامنة وراء المؤتمر السنوى للتعاون الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إذ أنه مؤتمر دورى صرف إلى « خصخصة عملية السلام » وفقاً للصياغة التى قدمها « كلاوس شواب » مؤسس المنبر الاقتصادى العالمى في دافوس . إذ يفصح عن فلسفة تلك المؤتمرات بقوله :

« إن عملية صنع السلام في الشرق الأوسط أهم وأكثر تعقيداً من أن تترك للسياسيين والاقتصاديين ، إذ أن للعلاقات التجارية والاقتصادية دوراً .. إذ يمكن لدوائر الأعمال أن تمهد لذلك عن طريق خلق نظام للاعتماد المتبادل على بعضها البعض ، مما يشجع الحكومات على المضي شوطاً أبعد في طريق السلام » .

[راجع : جريدة الحياة ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١١/٨] .

وخلاصة القول هنا ، أن هدف هذه المؤتمرات هو بناء شبكة جديدة من المصالح المباشرة بين رجال الأعمال تتجاوز الحكومات وقنوات الدبلوماسية الرسمية ، لتشكل جماعات ضغط وأدوات تسريع بالتطبيع والتعاون الاقتصادى مع إسرائيل على حساب الإقرار بالحقوق السياسية المشروعة للأقطار العربية التى تعاني من الاحتلال وغطرسة القوة الإسرائيلية . وليس هناك من شك أن هذا « المنطق المعكوس » الذى يضع « التعاون الاقتصادى » قبل « التسوية السياسية » ، يصب في التحليل الأخير في زاوية « المصلحة الإسرائيلية » التى ترفض صيغة « الأرض مقابل السلام » ، ويتحقق في ذلك الوقت مصالح رأس المال العالمى التواق

لدمج إسرائيل في البنية الاقتصادية والدورة الدموية للمنطقة العربية ، وخاصة الخليج العربي (حيث « المال » والوقود) ، لجنى المزيد من المكاسب في ظل ضمانات جديدة .

ولكن دعونا من كل هذا الضجيج الذى دار حول « مؤتمر الدوحة » ، لتتجه بناظرنا إلى الحقائق الجديدة التى يتم زرعها في الأرض العربية بشكل يومي . إذ أن إسرائيل تسير في عملية التعاون الاقتصادى الإقليمى « القسرى » ، بأسلوب المستوطنات . ولقد أشار الكاتب الصحفى المصرى صلاح الدين حافظ إلى أن « الشرق الأوسطية الجديدة تسير بأسلوب المستوطنات الإسرائيلية ، أى من خلال خلق واقع اقتصادى جديد كل يوم . وتمثل تلك المستوطنات في المشروعات الاقتصادية الجديدة . في مناطق ومواقع « مفصلية » بحيث يتم خلق أحزمة اقتصادية جديدة تخرق البلدان العربية ، مشرقاً ومغرباً وخليجاً ويصعب الفكك منها في المستقبل .

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة تريد « الشرق أوسطية » لكى تكون « إسرائيل » الدولة القائدة لهذه المنطقة اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً . وتريد « إسرائيل » المجال الاقتصادى الحيوى العربى كى تساهم به الغرب و « العالم الأول » . هذا هو الهدف الاستراتيجى الحقيقى لإسرائيل . ومشروع « الشرق أوسطية » هو مشروع « طويل الأجل » ، يجرى تنفيذه على مراحل . والمطروح حالياً وأنياباً - من وجهة نظر نتنياهو وأنصاره - هو ما يسمى في بعض الكتابات « بمشروع نموذج البينيلوكس » ، أى ذلك « المثلث » الذى يجمع إسرائيل بالكيان الفلسطينى والأردن ، وتشكيل هذا المثلث الإسرائيلى / الأردنى / الفلسطينى . سوف يكون بمثابة رأس الحربة الأساسية التى سيستخدمها الإسرائيليون لاختراق المجال الاقتصادى العربى .. دون الاهتمام كثيراً بتعاون اقتصادى إقليمى « متكامل » على غرار ما كان يحلم به « بيريز » .

وباختصار شديد ، فإن المشروع المطروح الآن على الساحة هو ذلك المثلث الذى قد دخل بالفعل مرحلة التشغيل ، في مجال البنية التحتية ، بعد توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية / الأردنية (اتفاق « وادى عربة ») .

وهذه تعتبر المرحلة الأولى في تنفيذ مشروع « الشرق أوسطية » . أما المرحلة الثانية فسوف تركز على « مشروعات الربط الإقليمى » التى صممت لكى يصبح لدولة إسرائيل قدر من الهيمنة على شبكات الطرق ، ومسارات التجارة ، وقنوات التمويل ، والتطوير التكنولوجى في

منطقة المشرق والهلل الخصب . وكنف أن نذكر مشروع نقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى ميناء حيفا في إسرائيل ، ومشروع شبكات الطرق البرية التي تجعل إسرائيل الدولة المحورية في مسارات الطرق الجديدة ، المشروعات السياحية وعلى رأسها ما يسمى « ريفيرا البحر الأحمر » . وتسعى إسرائيل الآن إلى تحقيق ذلك من خلال المشروعات ثنائية الأطراف : إسرائيل / قطر ، إسرائيل / الأردن ، وغيرها .

وباختصار ، فإن الهدف الحقيقي لمشروعات الربط الإقليمي هو السيطرة على الوقود ، والمياه ، والطرق والمواصلات ، ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا ، رغم أن معظم هذه المشروعات قد طرحت للنقاش في المحادثات المتعددة الأطراف ، إلا أن الأطراف العربية لم تدرس هذه المشروعات دراسة جدية ومستفيضة لكي تحدد ما هي المكاسب وما هي الخسائر التي سوف تعود على كل بلد عربي وعلى مجمل الاقتصاد العربي من جراء تنفيذ تلك المشروعات . فعلى سبيل المثال ، ما مدى تأثير تحويل مسارات التجارة إلى ميناء حيفا على مستقبل ميناء بيروت مثلاً .. ما أثر خط الأنابيب المقترح من رأس النفورة في السعودية إلى ميناء حيفا في إسرائيل على عائدات قناة السويس ؟ ولهذا فالمطلوب أن يتشكل فريق عمل (Team work) على الصعيد القطري وفي إطار الجامعة العربية لدراسة هذه المشروعات ، وتحديد جانب الخسائر والمخاطر المختلفة ، ونمط توزيع المنافع بين الأطراف المختلفة ، للتعرف بدقة على : لمن ستعود الشريحة الكبرى من « كعكة السلام » الموعودة ؟

٥ - مبدأ « التقسيم التفاوضي للعمل » كأساس لتنسيق خطط وبرامج الاستثمار والإنتاج فيما بين البلدان العربية :

يهم مدخل التخطيط التأشيري بالتأكيد على الجوانب المرتبطة بالإنتاج وأنماط النمو القطاعي .. ولكن هذا المدخل يحمل في ثناياه ترتيبات تسمح بزيادة وتظيم حجم المبادلات التجارية والتدفقات السلعية فيما بين البلدان العربية . إذ أنه نتيجة عملية تنسيق « الخطط القطرية » في إطار عمليات التخطيط التأشيري ، يترتب عليها تكيف للعلاقات والمبادلات التجارية .. من خلال ما تقرره البرامج الإنشائية المشتركة من ضرورة تدفق أنواع معينة من المواد الخام والسلع نصف المصنعة من قطر إلى آخر بما يتفق مع تطوير الهياكل الإنتاجية الجديدة . ويمكن لمنهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي أن ينهض على عدد من المبادئ الأساسية :

١ - الاعتراف بالسيادة الكاملة لكل دولة من الدول العربية في وضع خططها القطرية الإنمائية .

٢ - وجود إطار تفاوضى يسمح بوضع برامج واتفاقيات (ثنائية أو متعددة الأطراف) ترسّى قواعد التخصص والتقسيم العربى الجديد للعمل كل عشر سنوات على أساس اختياري وتفاوضى .

٣ - إنه على الرغم من الطابع الاختياري لعمليات التنسيق بين الخطط الإنمائية القطرية، فإن منهج التخطيط التأشيرى يسمح بنوع من التخطيط المشترك لفروع معينة من الصناعة والأنشطة الإنتاجية والخدمية مثل الصناعات البتروكيمياوية، صناعات الحديد والصلب، برامج تنمية الثروة الحيوانية، برامج التنمية الزراعية والأمن الغذائى، مشروعات شبكات الطرق البرية، مشروعات بناء السفن والناقلات، شركات التأمين وإعادة التأمين، حيث يشارك رأس المال العام ورأس المال الخاص .

يبد أنه يجب الإشارة إلى أن مدخل التخطيط التأشيرى لتنسيق الخطط الإنمائية القطرية لا يتطلب بالضرورة تنسيق كامل للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في كافة الأقطار العربية، على غرار ما جاء به « اتفاقية مسترخيت » بين بلدان الاتحاد الأوربى . إذ أن تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الأقطار العربية، وبالتالى اختلاف السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المعمول بها، يجب ألا يقف عائقاً أمام الأخذ بأسلوب التخطيط التأشيرى والتنسيق بين مجهودات التنمية القطرية .

وتبدو أهمية تنسيق الخطط القطرية في مجال الاستثمارات الصناعية كضرورة تاريخية تفرضها اعتبارات تزايد تعقيد عملية التصنيع والتطور التكنولوجى السريع والاتجاه العام للصناعة، وخاصة الصناعات الرأسمالية والوسيطه (الحديد والصلب والكيمياويات) إلى مشاريع ذات اقتصاديات الحجم الكبير وما يتطلبه التصنيع من توافر الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية .

وأمام تنوع الهياكل وضخامة الموارد المالية التى يستلزمها ذلك كله، وفى مواجهة ضيق

الأسواق الوطنية في الأقطار العربية ، والمصاعب التي توضع أمام صادراتها في الأسواق الخارجية ، وخاصة في الدول المتقدمة ، كان لابد للبلدان العربية الساعية للتصنيع ، أن تبحث عن وسيلة تتسع معها السوق وتتنوع وتزيد فيها الموارد وتستطيع عن طريقها إقامة صناعات أساسية أكثر فاعلية وتستعمل تكنولوجيا أكثر كفاءة ، من شأنها إدخال تغييرات عميقة في الهيكل الاقتصادي العربي .

أن الوسيلة التي تكفل تحقيق ذلك تتجسد في أسلوب التخطيط التأشيري متمشلاً بتنسيق حركة الاستثمارات الخاصة فيما بين البلدان العربية ، مما يشكل مجالاً جديداً يساعد على إجراء التغييرات الهيكلية المنشودة في بنية الاقتصاد والمجتمع العربي عامة . إذ أن قرارات الاستثمار الخاصة ، المنعزلة عن بعضها البعض ، لن نمكنا من التوصل إلى مستوى ونوعية الاستثمار الصناعي الأمثل من وجهة نظر الاقتصاد العربي ككل . كذلك فإن ترك الأمور لعشوائية القرارات الاستثمارية الخاصة « العشوائية » ، سوف يؤدي إلى نتائج خالقة تماماً لما تستهدفه استراتيجية التصنيع المتجهة إلى تحقيق قدر أكبر من التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، ولاسيما في مرحلة ما بعد « دورة أورجواي » للجات (١٩٩٤) .

وبإيجاز فإن التقسيم التفاضلي للعمل في المجال الصناعي يعتبر في حقيقة الأمر عملية مستمرة للتوفيق بين هدفين : أولها الاستفادة المثل من الإمكانيات المتاحة للمنطقة العربية ككل بإقامة الهياكل الصناعية التي يتيحها التكامل (الكفاءة) . وثانيها توفير الفرصة لكل قطر عربي للمساهمة في تلك الهياكل الصناعية ببناء قواعد صناعية تقوم بها على أساس من التخصص والاعتدال المتبادل فيما بينها (العدالة) . وإذا كان التوفيق بين هذين الهدفين ليس سهلاً ، حتى عندما يتعلق الأمر بتوزيع الصناعات داخل القطر الواحد توزيعها يكفل الكفاءة والعدالة بين مختلف محافظاتهما ، فإن القضية تصبح أعقد عندما يتعلق الأمر بعدة دول تشارك جميعها في صنع القرار ويمكن لأى منها أن ترفض ما لا يتفق مع مصلحتها .

وليس هناك من شك في أن هذا الأسلوب يتطلب استخدام أدوات فنية على درجة عالية من الجدة لتحديد نمط توزيع الصناعات الجديدة بين البلدان الأعضاء ، بما يحقق هدفين الكفاءة والعدالة معاً ، والتوصل إلى قرارات سريعة بصدد المشاكل أو الصعاب التي تعترض

سبيل التكامل ، خاصة فيما يتعلق باختيار الصناعات وتوطينها ، ولاسيما لدى مجتمع « رجال الأعمال » .

وأخيرا ، يجب ألا يغيب عن أذهاننا حقيقة أساسية أن هذا النوع من التخطيط يستلزم وجود حد أدنى من الشروط السياسية والفنية . إن الإرادة السياسية هي شرط مسبق لأي عملية تنسيق أو تخطيط تأشيري فعال ، على الصعيد العربي ، فإذا ما انتفت هذه الإرادة أضحت الحديث عن التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي غير ذي موضوع . أما الشروط الفنية ، فمهما تكن مصاعبها ، فإنها قابلة للحل ، طالما توفرت الإرادة السياسية .

**قراءة فى البعد الاقتصادى
لاتفاقيات المشاركة العربية - الأوربية**

إعداد

د. عبد الرحمن صبرى

مقدمة :

في الفترة ما بين سنة ٢٠٠٧ وسنة ٢٠١٠ ستقع ثلاثة أحداث هامة ستؤثر على مستقبل المنطقة العربية ككل ، هذه الأحداث الثلاث يجب أن يتم الاستعداد لها يتلاءم مع قدر أهميتها لأنها ستكون مفترق طرق بالنسبة للدول العربية . وهذه الأحداث الثلاث هي :

الأول : انتهاء الفترات الانتقالية المسموح به للدول العربية في إطار اتفاقية الجات وبدء سريانها وما يعنيه ذلك من فتح أسواقها أمام المنافسة القادمة من الخارج .

الثاني : بدء ترتيبات التعاون في إطار الشرق أوسطية وما يعنيه ذلك من انضمام دول عربية إلى التجمع الشرق أوسطى واستبعاد دول عربية أخرى .

الثالث : بدء قيام مناطق تجارة حرة بين كل دولة عربية مطلة على البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوربي في إطار المشاركة العربية الأوربية ، وما يعنيه ذلك من وجود نوعين من الدول العربية : دول عربية داخلية في إطار هذه المشاركة ، ودول عربية مستبعدة منها .

وإذا تم تدخل الدول العربية هذه الحقيبة الزمنية وهي مجمعة في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي فإنها ستكون خاسرة ؛ ولذلك جاء قرار الشق الاقتصادي لبيان القمة العربية التي عقدت في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٦ مؤكداً على ضرورة قيام منطقة تجارة حرة عربية وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني وذلك تأكيداً للاجماع الشعبي والرسمي على ضرورة دعم العمل الاقتصادي العربي المشترك ، وقد أعلن وزراء المال والاقتصاد العرب عن قيام منطقة تجارة حرة عربية يوم ١٩/٢/١٩٩٧ على أن تبدأ أول يناير ١٩٩٨ .

ويستهدف هذا القرار أيضاً ضمن ما يستهدف ، دخول الدول العربية اتفاقيات المشاركة العربية الأوربية كوحدة واحدة ، واستفادة جميع الدول العربية دون استثناء من العلاقات العربية الأوربية المتميزة حتى ولو كانت هذه الدول غير مطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط . خاصة وأن هذا التكامل سيكون له آثار إيجابية كثيرة على العلاقات العربية الأوربية في إطار اتفاقيات المشاركة الموقعة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي .

فهذا التوجه العربي نحو مرحلة أولى من مراحل التكامل الاقتصادي سيساعد أيضاً السلع العربية ذات المنشأ العربي أن تجد لها أسواقاً في دول الاتحاد الأوربي من خلال إعمال

المبدأ التراكمى للقيمة المضافة للسلع التى تنتج فى أكثر من دولة عربية واحدة عند تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبى .

ولاشك أن ما تستهدفه دول الاتحاد الأوروبى من العمل بعد قيام مناطق مجاورة حرة بين دول الاتحاد وكدولة عربية على حدة ، من قيام منطقة للتجارة الحرة العربية بين الدول المطلة على جنوب المتوسط يتماشى أيضاً مع قرار القمة الاقتصادية المشار إليه بعاليه . وذلك فى إطار إنشاء منطقة تجارة أوروبية متوسطة حرة عام ٢٠٢٥ تضم أكثر من ٤٠ دولة تمثل سوقاً قوامها ٨٠٠ مليون نسمة تضم أيضاً دول شرق أوروبا بجانب الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط . ولذلك تمى هذه الدراسة على النحو الآتى :

أولاً - العالم العربى فى الساسة الأوربية :

- ١ - رؤية أوروبا للعالم العربى .
- ٢ - نظرة إجمالية على اقتصاديات الدول العربية .
- ٣ - السياسة الأوربية المتوسطة .

ثانياً - تجارب المشاركة العربية الأوربية حتى الآن :

- ١ - مبادئ وأهداف المشاركة .
- ٢ - التباين فى المواقف العربية والأوربية فى مؤتمر برشلونة .
- ٣ - عشر ملاحظات على تجارب المشاركة العربية الأوربية .

ثالثاً - نظرة على البعد الاقتصادى للمشاركة العربية الأوربية :

- ١ - أثر المشاركة العربية الأوربية على القطاعات الاقتصادية .
- ٢ - أثر المشاركة العربية الأوربية على العمالة العربية العاملة فى أوروبا .
- ٣ - الآثار على الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال .
- ٤ - الآثار على المصارف العربية العاملة فى أوروبا .

رابعاً - الخاتمة والتوصيات .

أولاً - العالم العربى فى السياسة الأوروبية

١ - رؤية أوروبا للعالم العربى:

بادئ ذي بدء يمكن القول أن العالم الغربى لم ينتظر قط إلى الدول العربية باعتبارها مجموعة تستظل بمظلة القومية العربية . وكان دائماً يفضل مصطلح الشرق الأوسط الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وأن ما دفع أوروبا الغربية عند بدء الحوار العربى الأوروبى إلى المضى فيه هو المصالح الاقتصادية فى الأساس ، ولكن الجانب العربى كان فى ذلك الوقت يتحدث من منطق قوة وبالتالى رأى ألا يقوم أى تعامل اقتصادى ما لم يكن قائماً على أسس وطيدة من التفاهم السياسى .

والدول الأوروبية التسع ، فى ذلك الوقت ، لم تكن فى مركز يؤهلها لسياسات بعيدة عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها قبلت بالتعاون السياسى مع المجموعة العربية من واقع المركز التفاوضى القوى للدول العربية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فقد كان المركز البترولى العربى فى ذلك الوقت متيناً ، وكانت الدول المتقدمة تسعى لتأمين انسيابها إليها بكميات كافية على أن تستعيد ما دفعته من فوائض فى فاتورة البترول RECYCLING من خلال العلاقات الاقتصادية وتنشيط استثمار رؤوس الأموال العربية فى أوروبا ، حتى تتمكن من مواجهة العجز فى موازين مدفوعاتها ، كما أن الدول العربية كانت تمتلك فى ذلك الوقت موارد أخرى لها أهمية اقتصادية وتشكل سوقاً لاستيعاب المنتجات الأوروبية . ولكن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإمداد إسرائيل بالسلاح من قواعدها العسكرية فى الدول الأوروبية وإعلان حالة التعبئة القصوى فى تلك القواعد دون التشاور المسبق مع الدول الأوروبية الأعضاء فى حلف الأطلسى . كان رد فعل لتهديد الاتحاد السوفيتى بإرسال قوة عسكرية إلى الشرق الأوسط لفرض قرارات مجلس الأمن ، نبه أوروبا التسع فى ذلك الوقت إلى أهمية قيام علاقات وطيدة مع الدول العربية .

وكانت الدول العربية قد قامت مع اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ بتخفيض تدفق البترول إلى بعض الدول الأوروبية (هولندا) ، وأدى رد الفعل العربى ورفع أسعار البترول إلى تمتع الدول العربية بقوة مالية هائلة فى ذلك الوقت . ولذلك نجد أن السياسة الأوروبية كانت تقوم على التركيز على الاختلافات بين دول العالم العربى ، وانطلاقاً من ذلك تركز أوروبا على تداخل ثلاثة عوامل :

الأول : طبيعة الموارد المصدرة وأساساً النفط وبالتالي تقسيم العالم العربى بين دول بها نفط ودول ليس بها نفط.

الثانى : الحجم الديموجرافى وقدرة البلد العربى المعنى فى الاستيعاب لموارده المالية .

الثالث: ثقل الروابط التاريخية والسياسية بين هذا البلد وأوروبا منذ أوائل القرن العشرين .

ولذلك نجد أن أوروبا قد دأبت فى تقسيماتها الرسمية للعالم العربى على تحديد أربع مجموعات :

١ - الدول النفطية وتسميها دول الخليج بالمفهوم الواسع ، حيث تشمل كذلك العراق وتضاف إليهم ليبيا .

٢ - الدول ذات العلاقة التقليدية بأوروبا وهى المغرب والجزائر وتونس .

٣ - دول المشرق وهى لها علاقات تاريخية وثيقة مع أوروبا مثل مصر وسوريا ولبنان والأردن.

٤ - الدول العربية الإفريقية غير المتوسطية وهى موريتانيا وجيبوتى والصومال وهى مرتبطة بدول الاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقيات لومى .

٢ - نظرة إجمالية على اقتصاديات الدول العربية :

ورثت معظم الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى) عن حقبة الستينات اقتصاديات مختلطة يتعايش فيها القطاع العام المسيطر على القطاع الخاص الهامشى، ولكن حقبة الثمانينات والتسعينات شهدت تطورات اقتصادية وإيجابية من شأنها دفع عجلة التنمية والنمو فى الدول العربية ونشير منها إلى أمرين :

الأول : الإصلاح الاقتصادى والهيكل الذى تقوم بتنفيذه العديد من الدول العربية ومنها (المغرب - موريتانيا - تونس - مصر - الأردن - الجزائر - السودان - سوريا - اليمن) . فمن شأن هذا الإصلاح أن يقرب بين أساليب وسياسات الدول العربية فى إدارة اقتصادياتها ويرفع من كفاءة القطاع العام ، بجانب برامج التخصيصية التى تستهدف أيضاً رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض القيود على النشاط الاقتصادى ، وذلك فضلاً عن رفع الكفاءة الإدارية

والاصلاح الإدارى بصفة عامة . وكلما أصبحت أساليب الإدارة الاقتصادية مقاربة فى الدول العربية ، كلما زادت كفاءة عناصر الإنتاج وتشجيع القطاع الخاص لتحمل أعباء الاستثمار والإنتاج من أجل استدامة التنمية .

الثانى : تحسن مناخ الاستثمار مع الاصلاح الاقتصادى بإصدار التشريعات المناسبة لتشجيع الاستثمار وترسيخ الاستقرار المالى وأسعار الصرف وبقية الإجراءات التى تساعد على تخفيف القيود وزيادة الاطمئنان أمام المستثمر العربى . وفى هذا الإطار أصدرت معظم الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار . كما أن دول الخليج العربى قد وسعت من نطاق إعفاءاتها الضريبية للمشروعات لتشمل توسعات هذه المشروعات وإعفاءها من الضرائب . وحتى وإن لم يكن فى هذه الدول قوانين خاصة بالاستثمار ، ولكن ترد حوافز الاستثمار وشروطه ضمن القوانين التجارية الأخرى .

وتختلف السياسات التجارية للدول العربية فيما بينها ، فهناك دول عربية تتميز بتجارها الخارجية بدرجة كبيرة من تحرير القيود ، مثل دول مجلس التعاون الخليجى المنتجة للنفط . أما باقى الدول العربية فقد انتهجت سياسات تجارية مقيدة وهى فى معظمها اتبعت سياسة الاحلال محل الواردات ، وبالتالي فسمة سياستها التجارية حتى الآن هى الحماية التجارية . وإن كانت هذه الدول قد أعطت صندوق النقد الدولى فى إطار برامج الاصلاح الهيكلى تعهدات بتحرير التجارة الخارجية . كما أنها سوف تعطى فى إطار اتفاقية الجات وخاصة بالنسبة للدول العربية المنضمة إليها التزامات بالتحرير التدريجى لتجارها الخارجية . وبالتالى فإن تبنى الدول العربية غير المنتجة للبتروكول برامج إصلاح هيكلى بإشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وجوهر هذه السياسة هو التحرير سواء بالنسبة للتجارة أو الصرف أو الأسعار ، من شأنه أن يساعد على التكامل العربى . وبعض هذه الدول العربية مثل الجزائر ومصر وتونس قد أعطت تعهدات لصندوق النقد الدولى تفوق الالتزامات المطلوبة منها فى نطاق الجات مع دخولها منظمة التجارة العالمية . وبالتالى فإنها فى وضع مريح نسبياً بالنسبة للالتزامات المفروضة عليها لدخول منظمة التجارة العالمية .

ويمكن القول أيضاً أنه إذا استمر تبنى الدول العربية لسياسات النظام الاقتصادى العالمى الجديد بمنظوماته الدولية الثلاث ، مع معالجة الآثار الجانبية لسياسات الاصلاح الهيكلى من بطالة وتضخم وفقير ، فإن المنافسة الدولية من شأنها أن تدعم المزايا النسبية التى

تتمتع بها الدول العربية في بعض المنتجات وبالتالي تستطيع زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة .

أما السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي فتقوم على مبادئ الاقتصاد الحر ويلعب القطاع الخاص دورًا رائدًا في سياسة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على النفط ، سواء في توريد الدخل أو في حصيلة الصادرات ، وبالتالي فإنه يمكن القول أن الدول الخليجية الست هي دول بتروولية تتميز بالخصائص التالية :

١ - أن معظم إيراداتها المالية تأتي من بيع مادة خام طبيعية (النفط) في الأسواق الدولية وأن عوائد بيع وتصدير هذا النفط تتركز في يد الدولة .

٢ - أن الأساليب والتقنية المستخدمة لاستخراج النفط كثيفة التقنية .

٣ - أن حكومات الدول الست استطاعت بفضل عوائد النفط أن تقيم خلال فترة قصيرة من الزمن بنية أساسية حديثة ومعدات رأسمالية للإنتاج ، وذلك فضلاً عن تعليم وتدريب مواطنيها على أعلى مستوى . كذلك دون إرهاب المواطنين بالضرائب من أجل التكوين الرأسمالي . بل على العكس ، وفرت هذه الحكومات مزايا عديدة للمواطنين . والملمحظة الأساسية الأخرى أن دول الخليج الست اختارت التكامل من خلال قوى السوق دون التكامل من خلال التخطيط الإنشائي للكثير من الاعتبارات العملية . ولذلك نجد لها اليوم تمر بمرحلة التكامل الإنشائي مع بعض الاستثناءات . فهي في مرحلة تحرير حركات عناصر الإنتاج جزئياً ، وينتظر أن تمر أيضاً بمرحلة تنسيق السياسات الاقتصادية والمواطنة الاقتصادية . ولكنها لم تصل بعد إلى مرحلة توحيد هذه السياسات وإقامة مؤسسات إقليمية لها سلطة إصدار قرارات فوق الدول Supra National Institutional Integration .

٣ - السياسة الأوروبية المتوسطة :

لم يكن للدول البحر المتوسط أى علاقة خاصة مع أى دولة من دول المجموعة الأوروبية ، قبل معاهدة روما ، فيما عدا تونس والجزائر ، اللتين كانتا مسموحاً لهما بالارتباط طبقاً لمعاهدة روما بالسوق الأوروبية . وقد حاولت المجموعة الأوروبية ، منذ البداية ، تبني سياسات اقتصادية خارجية مشتركة تجاهها ، ولكن لم تناقش هذه السياسة الموحدة بوضوح قبل عام ١٩٧٢ . ففي سبتمبر ١٩٧٢ تقدمتا للجنة الأوروبية بمذكرة إلى مجلس الوزراء تتضمن اقتراحات في

ذلك المجال . وقبلت هذه الاقتراحات واتبعت المجموعة الأوروبية تنظيمات خاصة مع دول شمال أفريقيا . ووقعت عددًا من الاتفاقيات التجارية التفضيلية وغير التفضيلية التي كانت تنطوي على معاملة بالمثل . فقد تضمنت هذه الاتفاقيات معاملة تفضيلية للسلع المصدرة من دول المغرب العربي إلى المجموعة وبالعكس ، وذلك بالنسبة لبعض منتجات المجموعة المصدرة إلى هذه الدول .

وطالبت دول المغرب العربي بإنشاء منطقة للتجارة الحرة . ولكنها لم تنجح في الوصول إلى هذا الهدف ووقعت اتفاقيتي ارتباط بين المجموعة الأوروبية من جهة ، وكل من تونس والمغرب من جهة أخرى . وقد جرت مفاوضات أيضًا مع الجزائر . إلا أنه عندما أعيد النظر في الاتفاقيات مع الجزائر في دور التوسع الذي طرأ على المجموعة الأوروبية ، قررت المجموعة تبني اتجاهٍ موحدٍ تجاه كل من تونس والمغرب والجزائر .

أما بالنسبة لدول المشرق العربي وإسرائيل ، فقد اقترحت دول المجموعة الأوروبية سياسة اقتصادية موحدة تجاه دول جنوب البحر المتوسط . فوقعت سلسلة من اتفاقيات التعاون بين دول المشرق ، بالإضافة إلى إسرائيل ، وذلك من خلال السنوات ١٩٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ولكنها لم توقع مثل هذه المعاهدة مع ليبيا . وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، فهناك اتفاقية وقعت وهناك آمال لتطويرها لتصل إلى منطقة تجارة حرة بين دول المجلس الخليجي ودول الاتحاد الأوربي . وتتضمن هذه الاتفاقيات خفضًا ترحيبيًا على بعض الصادرات الرئيسية لدول مجلس التعاون ، مثل البتروكيماويات ومنح صادرات دول التعاون مزيدًا من الفرص في أسواق المجموعة الأوروبية . وكذا تم الاتفاق على التعاون في مجالات أخرى كثيرة ، من بينها حماية البيئة ومشروعات مد خطوط أنابيب الغاز من الخليج إلى أوروبا .

يجمل القول ، أنه في إطار سياسة المتوسطة عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقيات التعاون والتنسيق . وقد وصلت هذه الاتفاقيات إلى سبع اتفاقيات تتمتع بأفضليات شاملة للدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط ، فيما عدا ليبيا ، منها ثلاث مع دول المغرب (تونس والمغرب والجزائر عام ١٩٧٦) وأربع مع دول المشرق (الأردن وسوريا ولبنان ومصر عام ١٩٧٧) . وقد تضمنت هذه الاتفاقيات منح صادرات تلك الدول إعفاءات وتخفيضات جمركية مع بعض الاستثناءات على بعض السلع الصناعية لتلك الدول . وتشمل هذه الاتفاقيات أيضًا بعض التخفيضات الجمركية على بعض السلع الزراعية في فترات معينة من

السنة . بالإضافة إلى ثلاثة بروتوكولات للتعاون المالى وقعت (سنة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ - ١٩٨٧) تضمنت مساعدة مالية للدول العربية ، وذلك فضلاً عن التعاون بين الطرفين في قطاعات تطوير الصادرات والصناعة والاستثمارات الخاصة والتعاون المالى والتقنى .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظراً لوجود مصالح متضاربة مع بعض دول الاتحاد الأوربي في مجالات الصادرات الصناعية والزراعية ، وخاصة بعد انضمام كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوربي ، الأمر الذى أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة إلى الدول العربية في بعض الصناعات ، مثل المنسوجات والجلود ، التى تعتبر في نفس الوقت سلعاً تصديرية رئيسية لكل من اليونان وأسبانيا والبرتغال ، فضلاً عما قامت به تلك الدول من تقدم في تحقيق الاكتفاء الذاتى في كثير من المنتجات الزراعية المشمولة ضمن التركيب السلى للصادرات الزراعية العربية ، مثل زيت الذرة والطحاطم والحمضيات والسردين ، مما ترتب عليه الحد من الإمكانيات المتاحة للصادات العربية إلى دول الاتحاد الأوربي .

وفي عام ١٩٨٧ تم إبرام اتفاقيات إضافية سمحت دول الاتحاد الأوربي بمقتضاها للدول العربية بالمحافظة على المنتجات التقليدية في صادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بالتدريج ، إلى أن يتم إلغاؤها بالكامل عام ١٩٩٥ ، وذلك للحد من صعوبة دخول الصادرات العربية إل سوق دول الاتحاد الأوربي ، ومن جانب آخر ، شملت الاتفاقيات التجارية مجموعة من البروتوكولات لتنظيم المساعدات المالية المخصصة لتمويل التجارة الخارجية للدول العربية ودعم النشاط الاقتصادى ، وبوجه خاص القطاع الزراعى ، للحد من الأعباء الثقيلة التى تفرضها واردات المواد الغذائية على موازين مدفوعات الدول العربية . وكذلك وقعت دول الاتحاد الأوربي اتفاقية تعاون تجارى وفتى من اليمن العربية عام ١٩٨٤ منحت اليمن بموجبها معاملة الدولة الأولى بالرعاية .

ثانياً - تجارب المشاركة العربية الأوربية حتى الآن :

يجدر بالذكر ، أن اتفاق المشاركة سواء استعملت كلمة Association أو Partnership هو جزء من برنامج التعاون المعروف ، الذى نصت عليه معاهدة روما سنة ١٩٥٧ لإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية والمجموعة بأكملها . ومن ثم فهو بمثابة تنظيم تعاقدى

Contractual للعلاقات بين البلدان المعنية والمجموعة الأوربية كوحدة واحدة ، سواء كان اسمها الجماعة الاقتصادية الأوربية أو السوق الموحدة أو دول الاتحاد الأوربي . ويمكن تلخيص الموقف العربي في اتفاقيات المشاركة في أن كلاً من تونس والمغرب وقعت اتفاقيتين للمشاركة يفترض دخولهما حيز التنفيذ في مطلع العام القادم ، وهناك مفاوضات بين دول الاتحاد الأوربي وكل من مصر والأردن لعقد اتفاقيات مماثلة . وقد بدأت اتصالات لنفس الغرض بين دول الاتحاد الأوربي وكل من الجزائر وسوريا والسلطة الفلسطينية لإقامة مثل هذا النوع من المشاركة . ولعل أهم ما يميز العلاقات الجديدة التي يجري التفاوض عليها مع بعض الدول العربية ، أنها تأخذ بمبدأ جديد يتجاوز منح امتيازات تجارية ، كما هو الحال في الاتفاقات السابقة ، ولكن الاتفاق الجديد هو اتفاق تعاقدى أكثر شمولاً يأخذ شكل المشاركة وينتهي بإقامة منطقة للتبادل الحر .

ويقضى منا الاتساق المنطقي أن نبدأ بالحديث عن المشاركة ومؤتمر برشلونة ، والذي عقد في ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٥ بين دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشر مع الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط ، ما عدا ليبيا ، وشاركت في المؤتمر أربع دول غير عربية ، هي إسرائيل وقبرص ومالطا وتركيا ، ولم تدع المؤتمر دولاً عربية غير متوسطة ، أهمها دول مجلس التعاون الخليجي ودول الخليج العربي والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا . وقد رصدت دول الاتحاد الأوربي مبلغاً يقدر بستة مليارات وحدة نقد أوربية لتنفيذ سياسة المشاركة مع الدول المتوسطية ، ويمكن القول أن الدول الأوربية تهدف من وراء سياستها هذه أهدافاً سياسية وأهدافاً اقتصادية وأهدافاً اجتماعية وما إلى ذلك .

كل ذلك يهدف إيجاد استقرار في الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط انطلاقاً من قناعتها بأن أمن أوروبا مرتبط بتحسين ظروف الأمن والمعيشة في منطقة المتوسط . وعلى رأس مسببات هذا الاستقرار إقامة منطقة أوربية متوسطة للتجارة الحرة . ولاشك أن نجاح مؤتمر برشلونة يعتبر نجاحاً لكل من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا التي تتزعم سياسة المتوسطية ، في حين تتزعم ألمانيا دعم علاقات دول الاتحاد مع دول وسط وشرق أوروبا أولاً ، على أن هناك تأكيدات أوربية بأن المساعدة الأوربية لمنطقة المتوسط لن تكون بديلاً عن الجهود التي تبذل بين دول المنطقة من أجل تحسين ظروفها الاقتصادي والاجتماعي .

ولذلك تستهدف دول الاتحاد الأوربي مشاركة سياسية وأمنية وإقامة منطقة سلام واستقرار مبنية على :

١ - حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون .

٢ - الاستقرار والأمن وعلاقات الجوار الطيبة القائمة على عدم التدخل واحترام الوحدة الإقليمية لكل طرف ، وذلك بهدف محاربة الارهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

٣ - المشاركة الاقتصادية والمالية لإنشاء منطقة ازدهار مشتركة من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي وتدعيم جهود القطاع الخاص نحو إقامة منطقة تجارة حرة أوربية متوسطة تكتمل بحلول سنة ٢٠١٠ .

ولتحقيق ذلك ، ترى دول الاتحاد الأوربي ضرورة استفادة هذه المشاركة من المساعدة المالية الإضافية الهامة في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ ، والتي ستضاف إليها مساعدات البنك الأوربي للاستثمار في شكل قروض وموارد مالية أخرى تمنح على الصعيد الثنائي من قبل الدول الأعضاء . على أن تتم عملية متابعة تحقيق هذه الأهداف من خلال اجتماعات دورية على مستوى وزراء الخارجية . ولاشك أن جزءاً هاماً من وراء هذه الأهداف قصد به توطيد المهاجرين العرب إلى أوروبا في بلدانهم والذين يأتون إليها حاملين معهم مشكلاتهم السياسية والاجتماعية ، مما يساعد على انتقال التوترات الاجتماعية في المنطقة إلى دول الاتحاد الأوربي .

ويجدر بالذكر ، أن وثائق الاتحاد الأوربي حول المشاركة لا تتعرض إلى دور سياسي أوربي فعال في مفاوضات التسوية على المساررات الثنائية (الفلسطينية واللبنانية والسورية من جهة والإسرائيلية من جهة أخرى) والتي تنفرد بها الولايات المتحدة بالتوجيه والوساطة والمتابعة ، وكما أنها لا تتضمن إشارة لأي التزامات أوربية ذات شأن في مجال تخفيف شروط وتبعات أعمال برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول الراغبة في جدولة ديونها والحصول على قروض ميسرة للإصلاح المالي والاقتصادي .

٢ - التباين في المواقف العربية والأوربية في مؤتمر برشلونة :

كان للجانب العربي في مؤتمر برشلونة توجهات لم تلق الاهتمام الكافي من دول الاتحاد الأوربي . فقد ذهبت الدول العربية إلى مؤتمر برشلونة تحمل معها مخاوفها من تجزئة الهوية

العربية إلى أقاليم جغرافية منفصلة متشابكة في آن واحد. واستبعاد ليبيا من المؤتمر لاعتبارات لا تفهمها الدول العربية ، هذا بالإضافة إلى الخلافات العديدة التي ظهرت بين الدول العربية التسع ودول الاتحاد الأوربي حول ما تضمنه إعلان برشلونة الذي اقترحتة دول الاتحاد إبان المشاورات التمهيدية عن حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي وتحفظت الدول العربية المتوسطة على البند الوارد في الإعلان . والذي يلزم هذه الدول بالرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات في شأن أوضاع حقوق الإنسان كلما طلب إليها ذلك الشركاء الآخرون . ورغم ما تضمنه ذلك البند من التزام أوربي بحقوق الإنسان في البلاد العربية المتوسطة ، إلا أنه بدا ذا وضعية تمييزية ، حيث لم يشر هذا البند انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني المتواصلة .

ومن ناحية أخرى ، تحفظت الدول العربية وتركيا على الضغوط الأوربية الرامية إلى إلزام هذه الدول بالتعهد باستبعاد جالياتها المهاجرة في البلدان الأوربية . لأن هذه الأخيرة ستقدم مساعدات لإقامة مشروعات قادرة على استيعاب العمالة العائدة . كما أثارت الدول الأوربية مسألة التعاون المشترك لمكافحة الارهاب . بينما شددت أكثر من دولة عربية على أن هذه المسألة تتوقف على معالجة أسبابها الاجتماعية بإعطاء دفعة لجهود التنمية والقضاء على البطالة وأهمية مساهمة الاتحاد الأوربي في هذه الجهود .

وقد تحفظت عدة بلدان عربية على المقترحات الأوربية للاسراع في مشروعات التعاون الإقليمي فيما بين الدول المتوسطة في مجال الإدارة الإقليمية المشتركة لمصادر المياه والبنى التحتية المشتركة . لأن هذا يعطى لإسرائيل ، بصفة خاصة ، حقوقاً لا تستحقها في التدخل في مجال إدارة موارد المياه العربية التي تسيطر عليها بسلطة الأمر الواقع ، وهي سلطة الاحتلال . هذا إلى جانب أن هذه المشروعات تستتب مفاوضات التسوية الثنائية الجارية ، خاصة على المسارين السوري واللبناني . وقد أشار إعلان برشلونة إلى أن وزراء خارجية البلدان الأوربية والعربية سوف يستأنفون لقاءاتهم لمتابعة تطبيق الإعلان وتعزيز أهدافه .

وقد استحدثت الإعلان تقليدًا جديدًا مفاده حضور خبراء في مجال المجتمع المدني بجانب موظفين رسميين وعقد لقاءات وتبادل الخبرات والمعلومات . كما سوف يتم تشجيع لقاءات بين البرلمانيين والمسؤولين . وكذلك انبثقت لجنة أوربية متوسطة لعملية برشلونة

تضم الترويكا الأوروبية لدفع المسار فيما بعد ويمثلين من كل دولة متوسطة . وتقرر أن يعقد اللقاء القادم لوزراء خارجية الطرفين في أوائل ١٩٩٧ في عاصمة إحدى الدول المتوسطة .

٣ - عشر ملاحظات على تجارب المشاركة العربية الأوروبية :

يمكن من واقع التجربة التونسية والتجربة المغربية (حيث تم توقيع اتفاق) والتجربة المصرية (حيث جرى توقيع الاتفاق) الخروج بعشر ملاحظات من واقع هذه التجارب .

[انظر جداول ١ ، ٢ ، ٣ عن التوقيع الاقتصادي لهذه الدول الثلاث] .

١ - خرجت الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية من تجربة الحوار العربي الأوربي بانطباع أولى بأن الدول العربية غير معنية بالدرجة الأولى بالمشكلات السياسية لها وأن تعاونها كان مؤقتاً بسبب ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن سرعان ما تبخرت هذه الأفكار بالمبادرة الأوروبية نحو إقامة علاقات أقوى وأعمق من خلال المشاركة المتوسطة .

٢ - يشمل الاتفاق الجديد بالإضافة إلى مجالات التعاون التقليدية تعاوناً سياسياً ودعماً للتنمية الاقتصادية مع البلاد العربية المطللة على جنوب البحر الأبيض المتوسط والتي تنتهي بإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال اثني عشر عاماً أو خمسة عشر عاماً على أقصى تقدير ، مع الحفاظ على نظام تجارة المنسوجات وتبادل المنتجات الزراعية خلال فترة انتقائية مدتها خمس سنوات .

٣ - ويمكن تلخيص عرض دول الاتحاد الأوربي بالنسبة لاتفاق المشاركة مع الدول العربية المطللة على حوض البحر الأبيض المتوسط في عدة موضوعات :

- التعاون السياسي .
- حرية انتقال السلع بها فيها المنتجات الزراعية والصناعية .
- حق إقامة المشروعات وتقديم الخدمات .
- اتفاقيات الدفع .
- سهولة تنقل رؤوس الأموال .

- حرية المنافسة .
- حماية الملكية الفردية .
- دعم التعاون الاقتصادى والمالى والاجتماعى والثقافى .
- إنشاء مشروعات مشتركة .

ولاشك أن نجاح ذلك الاتفاق بالنسبة للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط يقوم على دعامتين :

الأولى : استكمال سياسة الاصلاح الاقتصادى واستكمال تحرير الاقتصاديات العربية وخصخصة المشروعات العامة وفقاً للبرنامج المشترك مع صندوق النقد الدولى .

الثانية : الاستفادة من الفترات الانتقالية التى يطرحها الاتفاق للتكيف مع الظروف والمستجدات الجديدة وبالذات فى قطاعات الزراعة والصناعة .

٤ - تقف السياسة الزراعية الأوربية حجرة عثرة أمام المنتجات الزراعية العربية . وبما يضاعف من الأمر أن المحتوى الزراعى للصناعات الزراعية للدول العربية سيفرض عليه أيضاً رسوماً . ولا يعنى منها إلا المكون الصناعى فقط بالنسبة للصادرات الزراعية المصنعة إلى دول الاتحاد الأوربى . وبالنسبة لتونس والمغرب فإن مكاسبهما من توقيع الاتفاق متواضعة ، نظراً للسياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوربى وسياساتها تجاه الملابس الجاهزة ، كما أنه ليس من المتوقع أن تحدث طفرة فى تدفقات الاستثمار المباشرة إليهما حتى مع سياسات التصحيح الاقتصادى والهيكلى التى تتبعها مع صندوق النقد الدولى وإصدارها لقوانين تشجيع الاستثمار . ولكن الأمر فى النهاية يتوقف على قدرة كل من المغرب وتونس ومصر على توحيد المواصفات وتدعيم سياسات المنافسة الداخلية والتشريعات الضريبية المناسبة وتدعيم مناخ الاستثمار بصفة عامة .

٥ - الاتفاقية مع المغرب وتونس ومصر اتفاقية تعاقدية شاملة تضمن تدفق المعونة إليهم وإزالة الحواجز الجمركية أمام منتجاتهم وتدفق الاستثمارات إليهم على أن تقام منطقة التجارة الحرة خلال ١٢ سنة ، ويقدر بعض الاقتصاديين John Page و John Underwood من البنك الدولى أن الاستفادة من توقيع الاتفاق ستصل إلى زيادة قدرها ١,٧ ٪ من الناتج المحلى

الإجمالي بالنسبة لتونس ، مما يزيد الناتج المحلي الإجمالي في المغرب نتيجة لتوقيع الاتفاق بمقدار ١,٥ ٪ ، وبالتالي سيزيد متوسط دخل الفرد من الناتج في تونس بمقدار ٤٠ دولاراً وسيزيد بمقدار ٢٥ بالنسبة للمغرب . وفي حالة قيام منطقة التجارة الحرة ، فإن الزيادة في الرفاهية بالنسبة للمغرب وتونس ستكون في الحدود ما بين ٢ ٪ ، ٥,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وهي نسب تعد ضئيلة بالمقارنة بالمكاسب التي يمكن أن تحصل عليها دول الاتحاد الأوربي من الدول العربية من وراء هذه الاتفاقية .

٦ - وبالنسبة للمغرب وتونس فتمتد اتفاقيتهما مع دول الاتحاد الأوربي على مدار ١٢ سنة ، وخلال هذه المدة ستمتع المنتجات الصناعية التونسية بامتيازات تفضيلية إضافية من دخولها أسواق دول الاتحاد الأوربي في مقابل إلغاء تدريجي للحواجز الجمركية ، وقد تم تقسيم مدة الاتفاقية إلى مرحلتين :

الأولى : سيتم خلالها الإعفاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات المصنوعة خارج كل من تونس والمغرب والداخلية إلى الأسواق التونسية والمغربية .

الثانية : وهي تشمل السلع الأوربية التي لها مثل يصنع في هاتين البلدين وسيتم التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية عليها بأقل سرعة من المجموعة الأولى . ويقدر المحللون النقص في إيرادات تونس من تحصيل الرسوم الجمركية بحوالى ٣ مليار على امتداد الاثنتي عشرة سنة المقررة للاتفاقية ، كما يقدر أن الصناعة الوطنية ستواجه بمنافسة شديدة من السلع الأوربية .

مجمع القول ، أنه بالنسبة للدول النامية وبالنسبة للدول العربية المطللة على جنوب البحر المتوسط ، يجب أن تتدفق إليها استثمارات أجنبية مصاحبة للاتفاق تقدر بحوالى ١٠٠ مليون دولار سنوياً ، في حالة تونس وحدها ، حتى تستطيع أن تواجه الانخفاض في الطلب والمرتب على الاتفاقية ، وذلك فضلاً عن برنامج التأهيل الصناعى وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية ، خاصة في مجالات صناعة النسيج والملبوسات .

٧ - يعتبر الاتحاد الأوربي هو أهم شريك تجارى في منطقة شمال أفريقيا ، حيث يصدر لها أكثر من نصف وارداتها ويفتح أسواقه لصادراتها . غير أن تلك الصادرات تتركز

في منتجات قليلة ، وهي النفط والغاز بالنسبة لكل من ليبيا والجزائر والمواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة بالنسبة للمغرب والجزائر ومصر . وتعتبر فرنسا وألمانيا وإيطاليا أهم دول الاتحاد الأوربي التي لها علاقات تجارية مع دول شمال أفريقيا . وعلى النقيض فإن منطقة شمال أفريقيا تعتبر شريكًا تجاريًا متواضعًا للغاية بالنسبة للاتحاد الأوربي ، حيث لا تسهم بأقل من ٣٪ من الواردات والصادرات الأوربية إجمالاً .

٨- وقد عانت دول المتوسط ، رغم عدم التوازن التجاري ، من نظم الحماية القوية التي وضعها الاتحاد الأوربي ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية ، فقد وافق الاتحاد الأوربي على حرية دخولها لأسواقه دون وجود عقود تصديرية ، وقد استثنى من ذلك قطاع النسيج والملابس الجاهزة ، حيث لم يطلق الاتحاد الأوربي حرية تجارتها . وإنما نظمت وارداتها منها عن طريق اتفاقات دولية للنسيج وأخرى للحد من تلك الواردات . وقد أتاح هذا التنظيم الفرصة لزيادة نمو حركة الصادرات من المنسوجات . أما بالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربي ، فقد قيدت هذه السياسة الواردات من المنتجات الزراعية . غير أن صادرات تلك المنطقة من المنتجات الزراعية والسلع الجاهزة ظلت دون الحصة المسموح بها من جانب الاتحاد الأوربي ، مما دل على ضعف العرض واختلال التركيب الاقتصادي في دول شمال أفريقيا .

٩ - ورغم توسع الاتحاد الأوربي جنوبًا ، وذلك بضم اليونان وألمانيا والبرتغال إلى عضويته ، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة ، إلا أنه قد أدى أيضًا إلى زيادة حدة التنافس في المعروض في الاتحاد الأوربي وتلك السلع التي تتميز بها دول حوض المتوسط ، ولا سيما في مجال المنتجات الزراعية في منطقة المتوسط (الطماطم والبرقوق والزيتون والنبيل ..) بالإضافة إلى المنتجات البسيطة التي تمثل أجور البطالة فيها النسبة الكبرى من التكلفة ، وتحت مثل هذه الظروف ، فإن منح دول الاتحاد الأوربي المزيد من الامتيازات التجارية من الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط قد أصبح أمرًا غاية في الصعوبة . وبالنسبة للمساعدات المالية فهي تزيد من قدرة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد وتروج بذلك صادرات الاتحاد الأوربي أيضًا ، ولكن يعتقد كثير من

الخبراء أنها غير كافية ، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك المعونة تعطى فى صورة قروض وترفع من المديونية التى وصلت بالفعل فى هذه الدول العربية إلى حد خطير . والحجم الإجمالى لتلك المعونات غير كاف لتمويل هياكل جديدة ، حيث يقدر الدعم المالى بحوالى ٩ مليار ايكو بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط بأكملها وعلى مدى خمس سنوات . ولذلك فإن نصيب كل دولة من دول المنطقة لا يتعدى حوالى ١٥٠ مليون ايكو سنوياً ، وبذلك يصبح تدفق الأموال جزءاً ضئيلاً من ميزان العمليات الجارية ، وبالتالي يمكن إهماله بالمقارنة بحجم الناتج المحلى الإجمالى لهذه الدول .

١٠ - وما يحسم عملية تحديث الاقتصاد ، هو الكفاءة العالية فى استخدام رؤوس الأموال المتاحة . فإذا أمكن ضمان ذلك فإنه لن تكون هناك حاجة للمعونات المالية ، حيث لم يكن لدى الدول العربية أى مشكلة فى الحصول على الأموال اللازمة من أسواق رأس المال العالمية ، وعلى ذلك فإن المغزى من تقديم المعونات يتوقف على نجاح هذه المعونات فى دعم الاقتصادات العربية لتأهيل منشأتها الصناعية خلال الفترة الانتقالية .

وما سبق نستطيع التأكيد على أن محور العلاقات الاقتصادية هو أهم محور فى العلاقات العربية الأوربية ، سواء فى مجال الاستثمار أو التجارة . فالمساعدات المالية تقدر بحوالى ٤,٧ مليار ايكو (٦,٢ مليار دولار) للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٩ . ولكن هذا الرقم يشكل حيزاً ضئيلاً من احتياجات المنطقة ، كما أنها أقل من تلك التى كانت مقترحة فى السابق بحوالى ٥,٥ مليار ايكو .

محمل القول ، أن توسيع نطاق العضوية فى دول الاتحاد الأوربى أدى إلى زيادة النزعة الحمايية التى تربت بعد انضمام أسبانيا والبرتغال واليونان إلى دول الاتحاد والتى تنافس منتجاتها منتجات الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط . وعلى وجه الخصوص بالنسبة للخضراوات والفواكه والنسيج والجلود . الأمر الذى يعنى أن بعض الدول العربية لن تتمكن من دعم جهودها الإنمائية من خلال تشجيع صادراتها إلى دول الاتحاد الأوربى . ويمكن أن نلاحظ أخيراً عدم كفاية المبالغ المخصصة كتعويضات للدول العربية ، إذ لابد أيضاً من توافر تمويل تعويضى Compensatory Finance لتعويض الانخفاض فى

الرسوم الجمركية في الدول العربية الناشئ عن فقد إيرادات الرسوم الجمركية في الميزانية ،
والتي تعتمد عليها هذه الدول بكثافة ضمن موارد الميزانية (فيما عدا لبنان) . أسوة بما اتبعته
دول الاتحاد الأوربي مع الدول الأوربية الأقل نموًا عند انضمامها للاتحاد الأوربي .

ويجدر بالذكر ، أن استفادة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط
من اتفاقيات المشاركة الأوربية وإقامة مناطق تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوربي يتوقف في
نهاية الأمر على السياسات الداخلية التي تتبعها هذه الدول بالنسبة لكل بند من بنود اتفاق
المشاركة . ففي المجال الاقتصادي ، على سبيل المثال ، لا بد من تدعيم هذه الدول لقدراتها
التنافسية لصناعاتها حتى لا تضار من المنافسة القادمة من الخارج . وهذا يقتضى دراسات
قطاعية منفصلة لكل منتج وليد . وإن كان هذا يخرج عن إطار هذه الدراسة ، ولكن يجب
القول ابتداء أنه لا بد من اتخاذ سياسات وطنية تدعم من الكفاءة والمنافسة للصناعات
المحلية، خاصة وأن من المنتظر استفادة الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط من
اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوربي بعد دخول هذه الدول اتفاقية الجات . إذ أن دخول
سليح هذه الدول في مجال التبادل التجاري دون رسوم جمركية سيؤدي إلى استفادة الدول العربية
من نظام المشاركة.

ثالثاً - نظرة على بعض مكونات البعد الاقتصادي للمشاركة العربية الأوربية :

تواجه كل من مصر وتونس والمغرب تحديات متوسطة الأجل يجب عليها أن تحلها من
خلال اتفاقيات الشراكة [انظر جدول ١ ، ٢ ، ٣] ، وبالتالي فإن السؤال الآن : هل تستطيع
اتفاقيات المشاركة أن تساعد الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط على التغلب على
مشكلاتها الاقتصادية ، فهذه الدول لا بد لها من :

١ - زيادة معدل الاستثمار إلى ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - زيادة معدل الادخار ليصل إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، على أن يصل
الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو حوالى ٣٠٪ من الاستثمار
المحلي الإجمالي.

٣ - زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الصناعى إلى أكثر من ١٠٪ فى السنة .

٤ - تحقيق معدل نمو يزيد عن ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

٥ - زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية .

٦ - زيادة إنتاجية العامل .

٧ - تحقيق معدل نمو عال للصادرات .

٨ - خلق فرص عمل إضافية للتغلب على مشكلة البطالة .

ولاشك أن هذه المشكلات تستدعى سياسة وطنية بالدرجة الأولى من خلال سياسات عملية . أى إصلاحات داخلية . فهل تستطيع المشاركة العربية الأوربية مساعدة الدول العربية على تخطى هذه الصعاب ؟ يبدو أن الإجابة للوهلة الأولى ليست فى صالح اتفاق المشاركة فى صورته الحالية ... ، ولكن يمكن القول بعمالة أن هناك ثلاث نقاط إيجابية فى هذه المشاركة العربية الأوربية .

الأولى : أنه بالنسبة للتبادل التجارى فستؤدى المشاركة إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع محل التبادل من جراء سيادة المنافسة . وهذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد بعدقيام مناطق التجارة الحرة التى ستؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى .

الثانية: زيادة معدلات الاستثمار ، سواء كان ذلك باجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة فى الخارج ، أو باجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر المصحوب بتقنية عالية ، وذلك فضلاً عن زيادة معدلات الادخار المحلى .

الثالثة : تدعيم المنافسة المحلية ، فمن شأن ذلك أن يؤدى إلى توسع الصناعة من خلال كفاءة توزيع الموارد ويتوقف الأمر على قدرة الدول العربية على التصدير . على أن ترفع هذه الدول الحماية المحلية للصناعات الوليدة ، وبالتالي يمكنها زيادة الصادرات من خلال آثار خلق التجارة والآثار التحويلية للتجارة . أى أنها ستعانى من منافسة خارجية قوية فى بعض الصناعات ، مثل الصناعات الزراعية والبلاستيك والزجاج ومعدات النقل والملابس والمنسوجات والمصنوعات الجلدية .

١- أثر المشاركة العربية الأوربية على القطاعات الاقتصادية :

سيؤدى تحرير التجارة من خلال الاتفاقيات بين الاتحاد الأوربي والدول العربية إلى زيادة كل من الواردات والصادرات . وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائى للتجارة . ولكن فتح الاقتصاديات العربية أمام الصادرات الأوربية الصناعية سيؤدى إلى تقلص ، بعض الصناعات ، وبالأذات تلك التى تتمتع بالحماية وستساعد صناعات أخرى على التوسع . وبصفة عامة يمكن القول أن الأنشطة التى كانت تعتمد على الحماية سوف تتعرض للتقلص مثل صناعات التجميع الموجهة لتلبية متطلبات السوق المحلى وتلك الصناعات التى تمثل الواردات فيها جزءاً صغيراً من إجمالى السوق المحلى . أما الصناعات التى سوف تتمكن من زيادة صادراتها سوف تستفيد من هذه المشاركة .

وبصفة عامة ، يمكن القول أن الصناعات التى سوف يتم تأهيلها خلال الفترة الانتقالية مع انخفاض الحماية عليها ، هى الصناعات الغذائية وغزل القطن والورق والبلاستيك ، بينما تستمر صناعة الملابس الجاهزة فى التمتع بقدر أكبر من الحماية ، إذ أن قواعد المنشأ المقترحة ، من قبل الاتحاد الأوربي فى الاتفاقية تمثل حجر الأساس ، حيث أنها تلعب الدور الأكبر فى تحديد قدرة هذه الصناعة على المنافسة فى سوق الاتحاد الأوربي ، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذه الاتفاقية فى زيادة صادرات الدول العربية ، ويتفق جميع العاملين فى مجال الغزل والنسيج والملابس ، أن قواعد المنشأ المقترحة لا تناسب الوضع الحالى للصناعة وما تواجهه من مشاكل تمنع التكامل الرأسى بين مختلف مستويات الإنتاج ، وعليه فإن الدول العربية تحتاج إلى فترة انتقالية يتم خلالها التدرج فى الالتزام بالقواعد المقترحة ، بحيث تناح فرصة كافية لعلاج الخلل الهيكلى فى الصناعة ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وسوف تستلزم هذه الفترة تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص معاً ، وكذلك الاستخدام الأمثل للمعونة المالية المتاحة من الاتحاد الأوربي ، أما الصادرات الأخرى التى تعتمد بكثافة على العمالة مثل المنتجات الجلدية والحرف اليدوية فمن المتوقع أن تزاد . وتتناول الأدبيات المهمة بتقييم فاعلية الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة عدة أوجه . إذ تتم بالتمييز بين حالات خلق التجارة وحالات تحوّلها . ويلخص الجدول التالى التطور فى نصيب الصادرات إلى الجماعة الأوربية ومعدل نموه بالقياس إلى الفترة ٧٤-١٩٧٦ :

جدول يبين نسب تجارة الدول المتوسطية مع أوروبا إلى جملة تجارتها
وإلى تجارة أوروبا والمقارنة بنسب الدول النامية
من ٧٤-١٩٩٤ (بالأسعار الجارية)

السنة	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٩-٧٧	١٩٨٤-٨٠	١٩٨٩-٨٥	١٩٩٤-٩٠	معدل النمو
■ أولاً : النسب للدول المتوسطية العربية						
(أ) الصادرات إلى أوروبا إلى جملة الصادرات :						
تونس	٦٦,٩	٨٦,٤	٥٨,٢	٧٤,٠	٧٧,٠	٠,٨٣
الجزائر	٥٢,٤	٣٨,٣	٥٨,١	٧٠,٨	٦٨,٩	١,٦٢
المغرب	٥٦,٧	٦١,٣	٥٧,٠	٥٩,٩	٦١,٠	٠,٤٤
الأردن	٢,٧	١,٢	٢,٤	٥,٦	٤,٩	٣,٤٩
سوريا	٤٥,٧	٥٢,٣	٥٠,٩	٣٧,٢	٥٢,٤	٠,٨١
لبنان	١٧,١	٦,٥	٧,٥	١٨,٤	١٧,٨	٠,٢٥
مصر	١٨,٤	٣٩,٤	٤٣,٥	٣٩,١	٤٦,١	٥,٥٥
المجموع	٤٤,٩	٤٢,٥	٥٢,٧	٥٨,٨	٦٠,٢	١,٧٤
باستثناء الجزائر	٣٨,٧	٤٧	٤٥,٩	٤٨,١	٥٤,٩	٢,٠٨
(ب) الصادرات إلى أوروبا إلى جملة الواردات الأوروبية :						
المجموع	١,٥١	١,٢١	١,٩٧	١,٢٥	١,٢٣	١,١٨
باستثناء الجزائر	٠,٧١	٠,٦٥	٠,٧٦	٠,٥٦	٠,٧١	٠,٠٧
(ج) الصادرات الكلية إلى جملة الصادرات المالية :						
المجموع	١,٢٨	١,١٢	١,٣٤	٠,٨٣	٠,٧٧	٢,٩٤
باستثناء الجزائر	٠,٧٠	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٤٤	٠,٤٨	٢,١٩
(د) الواردات من أوروبا إلى جملة الواردات :						
تونس	٦٣,٢	٦٦,١	٦٧,٥	٦٦,٦	٠,٦٩	٠,٥١
الجزائر	٦١,٨	٦٠,٣	٥٩,٢	٥٩,٥	٦٢,٤	٠,٠٦
المغرب	٥٢,٩	٥٤,٤	٤٦,٧	٥٢,٢	٥٣,٤	٠,٠٦
الأردن	٣٣,٦	٣٧,٤	٣٢,٣	٣٠,٩	٣٢,٢	٠,٢٤

الدول	١٩٧٦-٧٤	١٩٧٩-٧٧	١٩٨٤-٨٠	١٩٨٩-٨٥	١٩٩٤-٩٠	معدل النمو
سوريا	٣٦,٨	٣٧,٤	٣٠,٩	٣٦,٧	٠,٣٨	٠,١٨
لبنان	٤٤,٣	٤٨٠	٤٥٠	٤٦,٩	٠,٤٤	٠,٢٤-
مصر	٠,٣٧	٣٩,٩	٤١,٧	٣٩,٨	٣٨,٥	٠,٥٥
المجموع	٤٩,٥	٥٠,٨	٤٧,٨	٤٩,٣	٥٠	٠,٠٦
باستثناء الجزائر	٤٣,٧	٤٦,٤	٤٣,٣	٤٥,٥	٤٧	٠,٤٣
■ ثانياً : للمقارنة : النسب للدول النامية الأخرى:						
(هـ) نسب تجارة الدول النامية الأخرى مع أوروبا إلى جملة وارداتها :						
الصادرات	٣٣,٥	٣٠,٣	٢٥	٢١,٦	٢١,٢	٢,٦٦-
الواردات	٢٩,٤	١٣٠,٣	٢٥,٥	٢٣,٣	٢١,٩	١,٧٢-
(و) نسب الصادرات المتوسطة % من نسب الصادرات الدول النامية :						
للدول السبع	١٣٤,٢	١٣٨,٧	٢١٤,٩	٢٧١,١	٢٨٦	٤,٥٥
باستثناء الجزائر	١١٤,٧	١٥١,٥	١٧٧,٥	٢١٤,٦	٢٥٤,٩	٤,٨١

المصدر : محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكامل ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع ربيع ١٩٩٧ ، القاهرة .

غير أن ارتفاع نصيب الصادرات لأوروبا إلى جملة الصادرات المتوسطة لا يعنى تأثر ما بصورة إيجابية إذا كان توسع هذا التصدير قد تم على حساب تراجع في الصادرات لخارج أوروبا ، وهو ما ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي . ويلاحظ أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه النسب إلى جملة صادرات الدول المتوسطة ، فإن النسب إلى واردات الدول الأوروبية مالت إلى التناقص . وفي هذا إشارة إلى بطء نمو الصادرات الكلية للدول المتوسطة ، وتراجع نصيب هذه الدول من الصادرات العالمية بمعدل ٣٪ سنوياً ، باستثناء النصف الأول من الثمانينات (فترة ارتفاع النفط وتفجير أزمة المديونية) . من جهة أخرى ، يلاحظ (قسم هـ) تناقص نسب صادرات الدول النامية غير المتوسطة إلى أوروبا إلى جملة صادراتها بصورة مستمرة ، مما أظهر مدى تزايد اعتماد الدول المتوسطة على الصادرات إلى أوروبا بالمقارنة بالدول النامية بصورة مستمرة ، خاصة إذا أدرجنا الجزائر حيث ترتفع نسب نصيب التصدير إلى أوروبا من ١١٥٪ إلى ٢٥٥٪ (أو من ١٣٤٪ إلى ٢٨٦٪ بشمول الجزائر) .

وبعبارة أخرى ، فتجارة الدول المتوسطة لم تكن خاضعة فقط للاتفاقات الدولية المعقودة مع الجماعة ، بل تأثرت أيضًا بالقواعد التي حكمت هذه الجماعة والتغيرات التي طرأت عليها خاصة بإعلان التحول إلى اتحاد أوروبي ، خلال الفترة ٨٥-١٩٨٨ ، والبدء في تنفيذ هذا التحول خلال ٨٨-١٩٩١ . ويشير التطور خلال الفترتين إلى أن الدول العربية عامة والمتوسطة خاصة ، لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التي شهدت تطورًا سريعًا في الطلب الأوربي ، كما أن تجارة الدول المتوسطة تركزت في دول الجنوب ، فرنسا وإيطاليا ، فلم تستفد من الأسواق المتوسعة ، خاصة في ألمانيا ، ويشير الجدول التالي إلى أن الدول المتوسطة تزايدت نسبة صادراتها من المنتجات الزراعية والمنسوجات ، بينما تراجع نصيبها من المنتجات الأخرى كالكيماويات . وقد أدى تراجع نصيبها من النفط مع هبوط نصيبها من النفط مع هبوط أسعاره إلى تراجع نصيبها من الواردات غير البينية للجماعة الأوربية في ١٩٨٨ ، ثم ارتفاعه .

جدول يبين نصيب مجموعات الدول العربية من تجارة الجماعة الأوربية

المجموعات السلعية	دول المغرب			دول المشرق		
	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١
● نسب صادرات الدول الأوربية إلى واردات الجماعة الأوربية من خارجها (%):						
المنتجات الزراعية	١,٧	٢,١	٢,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٣
المنسوجات والملابس	٤,١	٥,٣	٦,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٩
الكيماويات	١,٨	١,٦	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١
الزيوت المعدنية	٩,٨	٨,٦	٩,٢	٣,٨	٢,٧	٣,٦
جملة غير النفطية	١	١,٣	١,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المجموع الكلي	٣,٤	٢,٢	٢,٧	١,٣	٠,٦	٠,٨
● نسب واردات الدول المتوسطة من صادرات الجماعة الأوربية إلى خارجها (%):						
المنتجات الزراعية	٥,٦	٣,٩	٣,٧	٥,٨	٤,٥	٣
المنسوجات والملابس	٣,٥	٤,٧	٦,٦	٢	١,١	١,١
الكيماويات	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٨	١,٨	١,٧
الزيوت المعدنية	٢,٣	٢,٣	٣,١	١,٢	١	١,٧

المجموعات السلمية			دول المغرب			دول المشرق	
١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٨	١٩٩١
٣,١	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٦	١,٦	١,٦
٣	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٦	١,٦	١,٦
للمقارنة			صادرات الدول العربية الأخرى			واردات الدول العربية الأخرى	
٠,٢	١	٠,٩	١٣,٩	١١,٩	٩,٧		
٠,٧	١,١	١,٥	١,٤	٣,٧	٣		
١,٧	٢,٥	١,٩	٧,٢	٥,٦	٥,٤		
٣٢,٤	٣٦٠	٣٥,٤	٤,٧	٣,٢	٥,٩		
٠,٧	١	٠,٨	٩,١	٦,٢	٦,٧		
٩,٣	٥,٣	٥,٨	٨,٨	٦,١	٦,٧		
٥٠,٥	٥٢,٨	٥٧,٨	٦٣,٦	٦٥,٦	٦٣,٤		

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

في عام ١٩٩١ بفضل نمو صادراتها غير النفطية ، وأدى هذا إلى ارتفاع تدريجي لصادراتها غير النفطية بالمقارنة بالدول العربية الأخرى ، كما يتضح من السطر الأخير من الجدول . من جهة أخرى ، فإن دول المغرب العربي شهدت تحسناً في نصيبها من الواردات غير النفطية ، بينما نصيب دول المشرق على حاله ، فانخفض إلى أقل من ٢٠٪ من نصيب الدول المغربية .

وبالرغم مما تمثله الاتفاقية من أهمية بالنسبة لمصر ، فإن فوائدها ستكون محدودة للغاية ، إذا لم تتضمن الاتفاقية زيادة تدفق الاستثمارات والتمويل ، كما حدث مع كل من تونس والمغرب ، نتيجة للسياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوربي ، والتي تدعم المزارع الفرنسي والبرتغالي والألماني واليوناني وبحوالى ٥٠٪ من ثمن السوق ، فإن المنتجات الزراعية الأوربية تعتبر غير كفيئة وغير سليمة . ولذلك يفرض الاتحاد الأوربي قيوداً كمية (حصص) أو زمنية (أجنحة زراعية) أى تحديد فترات زمنية يمكن للمزارع العربي التصدير فيها فقط ، بحيث تكون هذه الفترة خارج إنتاج المزارع الأوربي . وهذا يقلل من فرص الصادرات الزراعية العربية للتسويق في دول الاتحاد الأوربي .

وبالنسبة لشهادة المنشأ تقضى الاتفاقيات مع الدول العربية أن تكون السلع عربية (مصرية أو تونسية أو مغربية) ، فإذا كانت السلع من منشأ غير أوردى وتم تصنيعها في دولة عربية ، فإنها لا تكون عربية المنشأ ، وإذا أرادت مصر ، على سبيل المثال ، تصدير قمماش تونسي مصنع في مصر ، فإنه لا يتمتع بصفة المنشأ المصري إلا إذا كانت هناك منطقة تجارة حرة بين مصر وتونس ، بصرف النظر عن نسبة القماش التونسي فيه .

ويجدر بالذكر ، أن سياسة الاتحاد الأوربي تجاه الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديين رئيسيين مرتبطين بعضهما البعض .

الأول : ضرورة مساندة عمليات الإصلاح حتى يتحقق الاستقرار السياسى والاقتصادى من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية جريئة .

الثانى : الرغبة فى تخفيف حدة التوترات الاجتماعية التى تواجه أوروبا وهى ضغوط الهجرة الأصولية الإسلامية ، والتى من أهم أسبابها البطالة والفقر .

وتعتقد دول الاتحاد الأوربي أنه يمكنها أن تواجه هذين التحديين من خلال عدة أدوات :

١ - قيام حوار سياسى حول مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية وسياسات واعية للأمن .

٢ - إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية - عربية مع حلول سنة ٢٠١٠ .

٣ - تقديم مساعدات مالية للدول العربية للتعاون فى التحديث والتعاون الإقليمى .

٤ - تحقيق تعاون فى مجالات عديدة مثل الطاقة والبيئة والمواصلات والبحث العلمى والمعلومات والسياحة ومكافحة المخدرات ومكافحة الرشوة .

٢ - أثر المشاركة العربية الأوربية على العمالة العربية العاملة فى أوروبا :

تتجه العمالة العربية إلى أوروبا من الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط، وعلى وجه الخصوص من ثلاث دول عربية تقريباً ، هى تونس والجزائر والمغرب. وتتركز هذه العمالة فى عدة دول أوروبية ، كما يوضحه لنا الجدول التالى . وعلى الرغم من احتياج الدول الأوربية إلى العمالة العربية ، إلا أنها لاتسمح لها ، فى معظم الأحوال ، بالعمل بصورة شرعية ، ومن

المنتظر أن تغلق أوروبا حدودها في وجه العمالة العربية المهاجرة إليها ، خاصة مع انضمام دول أوروبية أخرى إلى دول الاتحاد . وإن كان يجب على لجنة الجماعات الأوروبية أن تمنح العمال العرب المهاجرين نفس حرية التنقل داخل المجموعة التي تعطيها للدول الأوروبية الأخرى .

جدول يبين توزيع عدد السكان الأجانب

في بعض دول الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٣

الدولة	مجموع الأجانب (بآلاف)	مجموع الأجانب (بآلاف)	مجموع الأجانب (بآلاف)
بلجيكا	٩٢٠,٦	١٦١,٦	١٧,٦ %
ألمانيا	٦٨٧٨,١	١٣١,٨	١,٦ %
فرنسا	٣٥٩٦,٦	١٣٩٣,٢	٣٨,٣ %
إيطاليا	٩٨٧,٤	١٤٦,٦	١٤,٩ %
هولندا	٧٧٩,٨	١٦٧	٢١,٤ %
أسبانيا	٤٣٠,٤	٦١,٣	١٤,٢ %

مصدر الاحصائية : مايكل داودرشتات ، أوروبا وشمال أفريقيا شكوك أو شراكة ، فريدريش ايبرت ، القاهرة ، مايو ١٩٩٦ ، ص ٨ .

ففى ظل النمو السكانى الحالى للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط والذى لا يقابله نمو اقتصادى مناسب ، فى ظل الأزمات السياسية التى تتعرض لها دول المنطقة ، ينتظر أن تزداد ضغوط الهجرة نتيجة لتلك الأزمات .

إن الباحث الغالب لدى الرأى العام فى العالم الغربى لوضع سياسة جديدة لمنطقة البحر المتوسط نابع من خوف هذه الدول من الأصولية الإسلامية ، خاصة وأن هذه الدول تعتقد أن المهاجرين العرب إلى دول الاتحاد الأوربي يأتون حاملين معهم مشكلاتهم وينقلون إليها التوترات الاجتماعية . ولكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق ، إذ أنه لا يجب على الدول الأوربية أن تفيد من سياسات الاتحاد الأوربي تجاه العمالة العربية المهاجرة إليها ، خاصة وأن هذا التقيد يترافق مع جهود الدول العربية المصدرة للعمالة للإصلاح الهيكلى الذى بطبيعته الانكماشية يسبب بطالة واسعة . فضلاً عن أن التخصصية تعمل فى نفس اتجاه زيادة البطالة ،

أما السبب الثالث لتزايد البطالة في الدول العربية المصدرة للعمالة ، فهو اتفاقية الجات ، التي قد تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة من الخارج مع مبدأ النفاذ للأسواق وزيادة الاستيراد وإلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول مرحلياً في المدى المتوسط ، مما يؤدي أيضاً إلى زيادة البطالة . أما السبب الرابع للبطالة فهو اتفاقات المشاركة ذاتها ، إذ أن فتح أسواق الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط أمام المنتجات الأوروبية ، من شأنه أن يؤثر على جزء من الصناعة في هذه الدول ، وبالتالي فإن الدول العربية نتيجة لاتفاقيات المشاركة هذه تكون مطالبة بتقليص حجم عملاتها الصناعية إذ لم يصل الأمر إلى حد إغلاق هذه المصانع كلها .

ومن الجدول تعتبر فرنسا أكثر أعضاء الاتحاد الأوربي استقبالا للعمالة المهاجرة ، حيث وصل إليها من شمال أفريقيا نحو ٦, ١ مليون منهم ٤٤٪ من الجزائر ، ١١٪ من دول شمال أفريقيا ، إلا أنه يجب أن يضاف إلى المجموع الكلي للجماعات الأجنبية النازحة شرعياً من الشمال الأفريقي إلى دول الاتحاد الأوربي البالغة نحو ١, ٢ مليوناً ، أعداداً أخرى غير قليلة من النازحين الذين يعملون بصفة غير شرعية (يقدر عددهم بنحو نصف مليون) بالإضافة إلى مليونين من أهل شمال أفريقيا استوطنوا في تلك الدول ، وعلى الأخص في فرنسا ، وهكذا فإن أعداد الأفراد من أصل أفريقي الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوربي تقدر بنحو حوالي ٤, ٦ مليون نسمة ، أي ما يمثل ٥, ١٪ من سكان الاتحاد الأوربي .

ولذلك شكلت سياسة الهجرة عنصر الخلاف بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط ، فدول شمال أفريقيا مهمته بضرورة إتاحة فرص للعمل في أوروبا أمام شبابها الذين يعانون من البطالة ويحاولون جانباً من دخولهم إلى بلادهم ، بينما تزيد أوروبا من جانبها من حماية سوق العمل فيها .

محمل القول ، أن الداخلين الجدد في سوق العمل العربي ، خلال السنوات القليلة القادمة ، سوف يزيدون بمعدلات عالية تفوق معدلات الطلب . حيث سيزداد عرض الطلب بما يعادل ٣, ٣٪ سنوياً ، ومن ثم هذا يفرض على الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط أن تجد لها متفناً لتصدير هذه لعمالة ، الأمر الذي يعنى ازدياد معدلات البطالة التي قد تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي . وبالتالي فإن أوروبا تعتبر متفناً لهذه العمالة العربية ، وقد تواجه العمالة العربية ، خاصة أبناء المغرب العربي في

دول الاتحاد الأوربي ، منافسة شديدة من دول مثل ألمانيا والبرتغال واليونان ، وكذلك دول شرق أوروبا ، خاصة بعد ارتفاع معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوربي . وإذا نظرنا إلى تركيب العمالة العربية المهاجرة إلى دول الاتحاد الأوربي ، فسنجد أن حوالي ٦٢٪ من هذه العمالة غير ماهرة بسبب مشاكل الأمية . ومعظمهم يعملون في قطاعات التشييد والبناء والخدمات والزراعة . وهذه القطاعات فقدت أهميتها النسبية في اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي ، حيث أن إعادة هيكلة سوق العمل بهذه البلدان تتغير بسرعة كبيرة نظراً لشرة المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية ، حيث تختفى وظائف وتنشأ وظائف جديدة .

ولذلك أصدر اجتماع وزراء الداخلية والعدل لدول الاتحاد الأوربي في منتصف مايو ١٩٩٦ ، وثيقة تخص الهجرة تختوى على ثلاث نقاط من أهمها :

١ - أن دول الاتحاد الأوربي ترفض دخول أى مواطن من الدول الأخرى بحثاً عن عمل بها .

٢ - أن العمل في دول الاتحاد سيقى حكراً على مواطنيها وحدهم .

٣ - إن الاستعانة بالعمال القادمين من الدول غير دول الاتحاد الأوربي أمر مشروط بعدم توفر العمالة المحلية .

[المصدر : وكالات الأنباء صباح يوم ١٣/٧/١٩٩٤].

خلاصة القول ، أن المشاركة العربية الأوربية سوف تظهر مشكلة العمالة العربية العائدة من أوروبا ، وهي مشكلة تؤرق الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط ، وبالذات دول المغرب العربي الثلاث (تونس والمغرب والجزائر) ومستقل فرص العمالة العربية العاملة في دول الاتحاد الأوربي مستقبلاً .

٣ - الآثار على الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال :

أثبتت العديد من الدراسات أن توحيد السوق الأوربية تجعلها مركز جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بسبب اتساع السوق وارتفاع مستوى الدخل الفردى وإمكانية تحقيق وفورات حجم بها ، ومن المعروف أنه يوجد حجم كبير من الاستثمارات العربية في دول الاتحاد الأوربي ، وما لاشك فيه أن التحرير الكامل لانتقال رؤوس الأموال سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات العربية على الانتقال إلى هذه الدول . ولقد بلغت موجودات الأقطار العربية في

عام ١٩٩٥ نحو ٦٢٠ مليار دولار ، وهذا يمثل تهديداً للمصالح العربية وانتقاصاً من الأموال العربية التي كان من الممكن توجيهها لزيادة الطاقة الإنتاجية العربية وتشجيع التجارة الخارجية العربية .

ولاشك أن إنشاء عملة أوروبية موحدة (يورو) وبنك مركزي موحد سوف يؤثر على العالم العربي من عدة اتجاهات :

١ - إن معظم البنوك المركزية في الدول العربية سوف تحتفظ بجزء من احتياطياتها في وحدة النقل الأوروبية بدلاً من الدولار .

٢ - سوف يستفيد رجال الأعمال العرب من التسهيلات التي سوف تقدمها أوروبا في مجال المعاملات المصرفية .

٣ - سوف ترسم معظم البنوك العربية سياستها النقدية والمالية على هدى من السياسة الأوروبية (أسعار الفائدة معدلات التضخم) . من أجل تحقيق الاستقرار في قيمة عملاتها .

كل هذه الاتجاهات سوف تشجع رؤوس الأموال والاستثمار المباشر على التوجه للمجموعة الأوروبية . وإن كان هذا لا ينفي أن بعض الاستثمارات الأوروبية ، سوف تتجه للدول العربية في الصناعات كثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة (حجم الاستثمار الأوربي المباشر في المنطقة العربية ١٩٩٠ لا يتعدى ٢ - ٣ مليار دولار) . وذلك فضلاً عن أن الضغوط الداخلية داخل دول الاتحاد ستؤدي لتخفيض العجز المالي بها ، وبالتالي سيقبل الدعم المقدم من دول الاتحاد الأوربي إلى الدول العربية غير المنتجة للبترول ، والتي تسعى لإصلاح هيكلها الإنتاجية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بصفة عامة .

٤ - الآثار على المصارف العربية العاملة في أوروبا :

ليس من قبيل المصادفة أن يحىء العمل بالتشريعات الأوروبية الجديدة الخاصة بالنظام المصرفي في أول يناير ١٩٩٣ مع بدء العمل بمقررات لجنة (بال) التي وقعت في يوليو ١٩٨٨ ، بشأن كفاية رأس المال ، من أجل ضمان حد أدنى من (الملاءمة المصرفية) . وهذا يؤدي إلى ضعف قدرة البنوك العربية العاملة في الأسواق على المنافسة .

فقد نص التوجيه المصرفي الثاني ، الصادر عن المجموعة الأوروبية والذي بدء العمل به منذ الأول من يناير ١٩٩٣ على توحيد سوق الخدمات المصرفية في كل دول الاتحاد الأوروبي . وأهم بنود هذا التوجيه البند المتعلق بمبدأ المعاملة بالمثل (Reciprocity) والذي ينص على أنه يحق للمصارف المملوكة للدول غير الأعضاء في السوق والراغبة في العمل داخل السوق الأوروبية الموحدة ، التمتع بكافة الامتيازات التي تتمتع بها مصارف الدول الأعضاء في السوق الأوروبية ، مقابل السماح للمصارف الأوروبية بالعمل بنفس الشروط التي تطبقها الدول غير الأعضاء على المصارف الوطنية .

أما بالنسبة لمقررات (بال) والتي بدأ العمل بها منذ نفس التاريخ ، فتستهدف وضع معايير جديدة موحدة تسير عليه المصارف ، وأهمها تحديد حد أدنى ملائم لرأس مال أى مصرف وتحديد نسبة ملائمة بـ ٨٪ . وكذا تحديد كيفية احتساب الأصول الخطرة وأوزان المخاطر وتقوم أيضاً على مبدأ تصنيف الدول إلى مجموعتين .

الأولى : متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) والمملكة العربية السعودية ، سويسرا . والثانية : عالية المخاطر ، وتضم باقى دول العالم . ومقررات بازل أدت أيضاً إلى زيادة تكلفة الموارد المالية التي يمكن للمصارف العربية الحصول عليها من الأسواق المالية العالمية ، فضلاً عن أن تحديد حد أدنى لنسبة ملائمة المصارف أدى إلى ضعف القدرة التنافسية للمصارف العربية العاملة في أوروبا ، خاصة وأن أسعار الخدمات المصرفية الأوروبية المنافسة اتجهت للانخفاض بنسبة تتراوح بين ٧- ٢١٪ داخل المجموعة الأوروبية . ويجدر بالذكر أن نسبة عالية من المؤسسات المالية العربية تظهر في شكل فروع عربية ومكاتب تمثيل ، أما باقى الفروع فهي صغيرة الحجم وترتبط أعمالها مباشرة برعاية الدولة الأم ، كما أن معظم نشاطها تقليدي في بعض الخدمات الاستثمارية . وبالتالي فإن قدرتها على المنافسة داخل السوق تعتبر محدودة جداً ، بالتالى فإن قدرتها على توسيع مجالات نشاطها تعتبر أيضاً محدودة .

رابعاً - الخاتمة والتوصيات :

لا أحد ينكر أهمية المشاركة العربية الأوروبية لمستقبل الأجيال القادمة في القرن الحادى والعشرين وضرورتها من أجل التنمية العربية وتحقيق الاستقرار للمنطقة ، وفى المجالات الأخرى السياسية والأمنية والاجتماعية .. وذلك بجانب ما تستهدفه الدول العربية من

سياسات وطنية في إطار التعاون الإقليمي ، وفي إطار سياساتها الوطنية وتدعيم قدراتها التنافسية لمنتجاتها في السوق الدولي بصفة عامة .

وبادئ ذي بدء يجب القول أن التجمع الاقتصادي العربي أولاً هو الحل الوحيد لتتلاقى سبلات المشاركة العربية الأوروبية على المستويين العربي والقطري . ومن هنا تأتي أهمية قرار القمة العربية التي عقدت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ يوليو ١٩٩٦ . إذ أن هذا القرار يدخل الدول العربية في اتفاقيات المشاركة كمجموعة واحدة من خلال إقامة منطقة تجارة حرة عربية . وفيما يلي أهم التوصيات التي تخرج بها هذه الورقة بما فيه مستقبل العلاقات العربية الأوروبية :

١ - التأكيد على أن الحوار العربي الأوربي والذي انطلق عام ١٩٧٥ بين كافة الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي في ذلك الوقت ، هو الإطار الأعم والأشمل لكافة أشكال العلاقات العربية الأوربية . وأن مشاركة كافة الدول العربية في المشاركة الأوربية المتوسطة تكتسي أهمية خاصة ويجب على الجانبين دعمها .

٢ - العمل من أجل ترجمة ما تضمنته الوثيقة الصادرة من مؤتمر برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) وإعلان استرداد (يونيو ١٩٩٧) إلى واقع عملي يخدم المصلحة العربية خصوصاً فيما يتعلق بالآتي :

(أ) مبادئ التسوية في الشرق الأوسط وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ - ومبدأ الأرض مقابل السلام - ورسائل التطمينات .

(ب) حق تقرير المصير للشعوب ، ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات .

(ج) عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة .

(د) إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .

٣ - مساندة الموقف العربي فيما يتعلق بما يلي :

(أ) بطلان الإجراءات التي تتخذها إسرائيل بالنسبة للقدس والجولان ، وذلك طبقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٤٦٧ لعام ١٩٨٠ ورقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ .

(ب) توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، وتفكيك القائم منها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٠ .

٤ - رفع القيد المفروض على مشاركة ليبيا وكذا مشاركة موريتانيا ومشاركة الأمانة العامة والترويكا العربية في اللجنة الأوروبية المتوسطية لمؤتمر برشلونة أسوة بمشاركة المفوضية الأوروبية والترويكا الأوروبية .

٥ - المرونة في تطبيق السياسة الزراعية للدول الاتحاد الأوربي بما لا يضر بالمصالح في مجال الزراعة ، والذي يعتبر مصدرًا أساسيًا لموارد الدخل فيها .

٦ - زيادة المخصصات المالية الأوروبية بما يتمشى مع الانخفاض في الإيرادات المالية العربية نتيجة للمشاركة مع الاتحاد الأوربي ، من أجل تحقيق معدلات استثمار مناسبة في الدول العربية ، وتمكين هذه الدول من إعادة تأهيل الصناعة القائمة بها وذلك بجانب ما تستهدفه السياسات الوطنية العربية من تدعيم للمقدورات التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الأوروبية .

٧ - أن يضع الاتحاد الأوربي صياغة جديدة لسياسة الهجرة ، بحيث يضع في حسبانها القدرة الواقعية والاحتياجات المحتملة للهجرة والنمو الديموغرافي في الدول العربية ، وأن يكثف الاتحاد الأوربي جهوده لمقاومة العنصرية وكرامية الأجانب الموجهة بصفة خاصة ضد العرب وضد الإسلام . ويكفى هنا أن نذكر وصف السكرتير العام لحلف الأطلسي في فبراير ١٩٩٥ « الإسلام بأنه خصم » .

٨ - مساندة الدول العربية في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وخصخصة المشروعات العامة وما يترتب عليها من آثار انكماشية سلبية وبصفة خاصة مواجهة مشكلات البطالة ، التي تعتبر أحد عوامل الهجرة العربية إلى أوروبا الموحدة .

٩ - إدراكًا من الدول العربية لأهمية تدعيم الهوية الإسلامية والعربية للمنطقة العربية ، يجب العمل على تعميق الحوار بين الثقافات والحضارات ووضع سياسات إعلامية وثقافية تعنى بالخصائص القومية والتأكيد على الهوية الثقافية للمجتمعات العربية وتشجيعها على التواصل والتفاهم مع الثقافات الأخرى وبصفة خاصة الثقافة الأوروبية ، وذلك انطلاقًا من دور الإعلام في التقريب بين الثقافات والمجتمعات وفي مكافحة العنصرية والارهاب والجريمة المنظمة .

المراجع

Ahmed Galal & Bernard Hoerman, Egypt and the Partnership Agreement with the EU, ECES, Cairo 26 June 1996.

David Greenaway & Chris Milner, the world trade System and the Uruguay Round: Global Employment Implications, International Labour Review, Vol. 134 No. 4-5, Washington D.C., 1995.

- Hala Scoudy, the EEC, U.S.A. and Japan, political science research papers, CPRS, Cairo University, January 1994.
- The Future of the Arab-European relations, National Center for Middle East Studies, Alexandria, May 1992.
- A.J. Hughes Hallett, the impact of EC-92 on Trade in developing research observer, World Bank, 1994.
- Is European Integration Bad News for Developing Countries ? Research Observer, World Bank, 1994.
- Marginalizing, Specifications and Cooperation in the Baltic and Mediterranean Regions, Commission of the European Communities, April 1993.
- Salzburg Seminar Background papers, 1992, Effect on the World Outside the European Community, March, 1990.
- Ahmed Ismail, Productive Services Development-An aspect of Industry, Modernization, Seminar on the Partnership Agreement Between Egypt and the EU, Alex., 16 May 1996.
- Mokhtar Khattab, Prospects of FDI Inflow into Egypt and EU, Opportunities & Challenges the Partnership Agreement Between Egypt and the EU, Alex., 16 May 1996.
- Hazem Fahmy, Future trade between Egypt and EU, the Partnership Agreement between Egypt and the EU, Alex., 16 May 1996.
- Usillak. Brown & Alan V. Deardorff & Robert M. Stern, Some Economic Effects of the Free Trade Agreement between Tunisia & EU, ECES, Cairo, 26 June 1996.
- John Page and John Underwood, Growth-The Maghreb and EU, ECES, Cairo, 26 June 1996.
- Bernard Hoekman & Simon Djankov, Towards A Free Trade Agreement with EU-Issue and Policy Options for Egypt, Cairo, 26 June 1996.

- M. Mohieldin, Services and the Egypt - EU Agreement, with Emphasis on the Case of Financial Services, Cairo, 26 June 1996.
- Ishac Diwan, Globalization, EU Partnership and Income Distribution in Egypt, ECBS, Cairo March 1997.
- أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤ .
- مايكل دادور شتات ، أوروبا وشمال أفريقيا شكوك أم شراكة ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٦ .
- مستقبل هجرة العمالة العربية إلى دول الجماعة الأوروبية ، مجلة العمل العربية ، العدد ١٩٩٦/١ .
- ملف احتياج اجتماع اللجنة العربية للحوار العربي الأوربي ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١٩٩٦/٦/٤ .
- التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ .
- عبد الرحمن صبرى ، الوحدة الأوروبية والحوار العربي الأوربي - دراسة لتقييم الآثار ، مؤتمر الوحدة الأوروبية وأثرهما على اقتصادات الدول العربية ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٤ .
- مارجريت كيلي واترنتز كراكو ، سياسات التجارة الخارجية في الدول الصناعية وآثارها على الدول العربية ، ندوة سياسات التجارة الخارجية البنية للبلاد العربية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي يناير ١٩٩٢ .
- معتصم سليمان ، العلاقات التجارية العربية الأوروبية والآثار المحتملة لتوحيد السوق الأوروبية عليها بعد عام ١٩٩٢ ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢ .
- أثر السوق الأوروبية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على التجارة العربية ، صندوق النقد العربي ، أغسطس ١٩٨٩ .
- جمال بيومي ، حول المشاركة المصرية/ الأوروبية ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج ، جامعة الدول العربية ، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية (٢) ، تونس ، يوليو ، ١٩٨٠ .
- النظام النقدي الأوربي ، النشرة لاقصادية ، بنك مصر القاهرة ، العدد الأول ، ١٩٩٣ .
- أبحاث ومناقشات ندوة العرب وأوروبا ١٩٩٢ ، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، سبتمبر ، ١٩٨٩ .

- هبة أحمد نصار ، أثر قيام السوق الأوربية الموحدة بعد عام ١٩٩٢ على العلاقات الاقتصادية العربية ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .
- د.عبد المنعم سعيد ، الحوار العربى الأوربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الأهرام ، سبتمبر ١٩٧٧ .
- نازلى معوض ، السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوربية ، السياسة الدولية ، جريدة الأهرام د القاهرة ، يوليو ١٩٨٣ .
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، أعداد متفرقة .
- مؤتمر الوحدة الأوربية لعام ١٩٩٣ والتنمية الاقتصادية فى العالم العربى ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .
- مذكرة بشأن آثار مقررات بال والتوجيهات الأوربية على النظام المصرفى العربى ، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، مذكرة غير منشورة ١٩٩٠ .
- مانويل ماريه ، ورقة عمل حول تقرير العلاقات الأوربية- المتوسطة - إقامة شراكة أوربية متوسطة ، الجماعة الاقتصادية الأوربية ، بروكسل ، ديسمبر ١٩٩٤ .
- أعمال الندوة المصرية الفرنسية السابعة ، المشاركة الأوربية المتوسطة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، يناير ١٩٩٧ .
- الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوربى ، السياسة الدولية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٧ .
- رشا عادل عبد الحكيم ، أثر اتفاقية للمشاركة المصرية الأوربية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- أعمال ندوة ما بعد برشلونة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٦ .
- أعمال مؤتمر التعاون العربى الأوربى من أجل تعزيز مسيرة السلام ، جامعة الدول العربية ، دى ، أبريل ١٩٩٧ .
- أعمال مؤتمر الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٩٧ .
- محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكامل ، بحوث اقتصادية عربية (ربيع ١٩٩٧) ، القاهرة .

جدول رقم (١)
المؤشرات الأساسية للمغرب

		Morocco	M.East% North Africa	Low- income
POVERTY and SOCIAL				
Population mid-1994 (millions)		26.5	268.0	1.112
GNP per capita 1994 (US\$)		1.150		1.510
Average Annual Growth 1990-94				
Population (%)		2.1	2.6	1.5
Labor force (%)		3.0	3.1	1.7
Mosrecent estimate (latest year availabl- since 1988)				
Poverty: headcount index (% of population, 1990) / 1		13		
Poverty: headcount index (% of population, 1990) / 2		2		
Urban population (% of total population)		48	55	55
Life expectancy and birth (years)		64	66	67
Infant mortality (per 1000 live births)		66	52	39
Child malnutrition (% of children under 5)		9		
Access to safe water (& of population)		73	84	78
Illiteracy (& of population age 15+)		51	45	19
Gross primary enrollment (& of school age population)		69	97	104
Male		80	103	103
Female		57	90	96
KEY ECONOMIC RATIOS and LONG- TERM TRENDS				
	1975	1985	1993	1994
Gross domestic investment / GDP	2.52	27.1	21.2	21.0
Exports of goods and non-factor services/ GDP	22.5	24.7	23.3	21.7
Gross domestic saving / GDP	14.3	18.1	15.7	16.0
Gross national savings / GDP	18.7	20.4	19.1	18.6
Current account balance / GDP	-6.1	-9.3	-2.1	-1.9
Interest payments / GDP	0.6	3.8	3.8	3.5
Total debt / GDP	21.0	128.4	80.5	68.3
Total debt service / Exports	6.3	35.3	30.4	32.5
Present value of debt / GDP			71.7	
Present value of debt / Exports			225.0	
	1975-84	1993	1994	1995-04
	1985-94			

(تابع) جدول رقم (١)
المؤشرات الأساسية للمغرب

(Average annual growth)					
GDP	4.4	3.3	-1.1	11.5	5.6
GNP per capita	1.7	1.1	-3.1	9.4	3.8
Exports of goods and nfs	4.2	4.8	4.8	5.1	7.5
STRUCTURE of the ECONOMY	1975	1985	1993	1994	
(% of GDP)					
Agriculture	17.3	16.6	14.3	21.1	
Industry	34.7	33.4	32.4	30.1	
Manufacturing	16.6	18.6	18.0	16.7	
Services	48.0	50.0	53.3	48.8	
Private consumption	69.4	66.0	66.1	67.4	
General government consumption	16.3	15.8	18.2	16.7	
Gross domestic investment	25.2	27.1	21.2	21.0	
Exports of goods and non-factor services	22.5	24.7	23.3	21.7	
Imports of goods and non-factorservices	33.4	33.7	28.8	26.8	
	1975-84	1985-94	1993	1994	
(Average annual growth)					
Agriculture	1.4	1.8	-6.2	63.0	
Industry	3.0	2.5	-2.0	2.3	
Manufacturing		3.3	-1.5	2.0	
Services	6.4	4.2	0.7	4.3	
Private consumption	3.8	4.5	-1.7	14.0	
General government consumption	5.7	3.4	6.4	2.4	
Gross domestic investment	-0.1	1.9	-8.4	10.5	
Exports of goods and non-factor services	4.2	4.8	4.8	5.1	
Imports of goods and non-factor services	-0.6	6.5	0.4	4.8	
Gross national product	4.1	3.3	-2.7	11.5	
PRICES and GOVERNMENT FINANCE	1975	1985	1993	1994	
Domestic prices					
(% change)					
Consumption prices (1995 to March 4.7)	7.9	7.8	5.2	5.1	
Implicit GDP deflator	1.5	8.4	3.6	2.7	
Government finance					
(% of GDP)					
Current revenue		20.7	26.7	23.4	
Current budget balance		-2.4	4.6	2.9	
Overall surplus/deficit		-9.6	-3.3	-3.8	

(تابع) جدول رقم (1)
المؤشرات الأساسية للمغرب

TRADE (millions US\$)	1975	1985	1993	1994
Total exports (F.O.B)		2.145	3.695	4.036
Other agricultur		599	1.085	1.244
Posphorus		475	267	299
Manufactures		474	1.476	1.550
Total imports (C.I.F)		3.861	6.65	7.144
Food		510	970	868
Fuel & energy		1.079	955	1.138
Capital goods		652	1.830	1.799
Export price index (1987=100)		87	107	112
Import price index (1987=100)		87	90	94
Terms of trade (1987=100)		100	120	120
BALANCE of PAYMENTS (millions US\$)	1975	1985	1993	1994
Exports of goods and non-factor services	1.997	3.185	6.205	6.696
Imports of goods and non-factor services	2.939	4.341	7.671	8.265
Resource balance	-942	-1.156	-1.466	1.569
Net factor income	-88	-766	-1.326	-1.295
Net Current transfers	482	1.063	2.251	2.158
Current account balance				
Before official transfers	-548	-859	-542	-706
Financing items (net)	520	877	1.026	1.320
Changes in net reserves	27	-19	-484	614
Memo.				
Reserves including gold (mill. US\$)	438	345	3.942	4.377
Conversion rate (local / US\$)	4.1	10.1	9.3	9.2
EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS	1975	1985	1993	1994
(million US\$)				
Total debt outstanding and disbursed	1.889	16.526	21.430	22.096
IBRD	244	1.288	3.559	3.746
IDA	31	43	36	35
Total debt services	163	1.372	2.614	2.965
IBRD	33	167	55	572
IDA	0	1	2	2

(تابع) جدول رقم (١)
المؤشرات الأساسية للمغرب

Composition of net resource flows				
Official grants	26	416	179	151
Official creditors	232	428	-91	-265
Private creditors	283	153	274	0
Foreign direct investment	0	20	522	776
Portfolio equity	0	0	0	0
World bank program				
Commitments	33	379	809	127
Disbursements	111	307	377	246
Principle repayments	18	87	294	302
Net flows	93	220	83	-56
Interest payments	15	81	260	271
Net transfers	78	139	-177	-327

المصدر : CLAIMING THE FUTURE, WORLD BANK, WASHINGTON-D.C., 1995

جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

		Tunisia	M.East% North Africa	Low- income
POVERTY and SOCIAL				
Population mid-1994 (millions)		8.8	268	1.112
GNP percapita 1994 (US\$)		1800	0.0	2.510
Average Annual Growth 1990-94				
Population (%)		2.2	206	1.5
Labour force (%)		2.8	3.1	1.7
Mostrecent (latest year available since1988)				
Poverty: headcount index (% of Population. 1990) / 1		7	0	0
Poverty: headcount index (% of Population, 1990) / 2		3	0	0
Urban Population (% of total Population)		57	55	55
Life expectancy and birth (years)		68	66	67
Infant mortality (per 1000 live births)		42	52	39
Child malnutrition (% of children under 5)		8	0	0
Access to safe water (% of Population)		67	84	78
Illiteracy (% of Population age 15+)		32	45	19
Gross primary enrollment (% of schoolage Population)		120	97	104
Male		125	103	1096
Female		115	90	
KEY ECONOMIC RATIOS andLONG- TERM TRENDS				
	1975	1985	1993	1994
Gross domestic investment / GDP	28.0	26.6	29.2	24.3
Exports of goods and non-factor services / GDP	31.0	32.6	40.8	44.9
Gross domestic savings / GDP	23.2	20.4	22.0	22.0
Gross national savings / GDP	23.5	19.4	22.6	22.8
Current account balance / GDP	-4.9	-7.1	-8.0	-2.6
Intrest payments / GDP	0.8	3.0	2.9	2.9
Total debt / GDP	25.6	59.0	59.4	60.2
Total debt service / Exports/ GDP	7.0	24.7	20.7	19.3
Present value of debt / GDP			52.0	
Present value of debt Exports			117.0	
	1975-84	1993	1994	1995-04
(Average annual growth)	1985-94			

(تابع) جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

GDP	5.2	4.0	2.3	3.5	5.6
Gnp per capita	2.6	1.8	-0.3	1.7	3.9
Exports of goods and nfs	5.2	7.5	3.6	13.7	7.7
STRUCTURE of the ECONOMY (% of GDP)	1975	1985	1993	1994	
Agriculture	21.0	17.3	16.9	15.0	
Industry	29.4	34.1	31.7	32.3	
Manufacturing	10.3	13.5	19.8	20.5	
Services	49.7	48.6	51.3	52.7	
Private consumption	62.2	63.0	61.9	61.9	
General government consumption	14.6	16.5	16.1	16.1	
Gross domestic investment	28.0	26.6	29.2	24.3	
Exports of goods and non-factor services	31.0	32.6	40.8	44.9	
Imports of goods and non-factor services	35.8	38.7	48.0	47.2	
(Average annual growth)	1975-84	1985-94	1993	1994	
Agriculture	1.1	4.4	5.3	-9.9	
Industry	7.0	4.3	0.9	4.9	
Manufacturing	9.7	7.8	3.3	7.6	
Services	5.8	3.6	5.8	5.5	
Private consumption	6.7	3.1	3.4	3.9	
General government consumption	6.5	3.2	3.1	3.7	
Gross domestic investment	5.4	5.5	-0.1	-14.2	
Exports of goods and non-factor services	5.2	7.5	3.6	13.7	
Imports of goods and non-factor services	8.0	6.2	3.6	2.7	
Gross national product	5.2	4.2	2.1	3.5	
PRICES and GOVERNMENT FINANCE	1975	1985	1993	1994	
Domestic prices (% change)					
Consumption prices (1995toMay 2,4)	0.0	7.3	4.0	4.7	
Implicit GDP deflator	5.1	4.9	4.5	5.0	
Government finance (% of GDP)					
Current revenc		31.3	26.5	27.2	
Current budget balance		6.6	4.3	3.9	
Overall surplus /deficit		-4.9	-2.2	-2.7	

(تابع) جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

TRADE (millions US\$)	1975	1985	1993	1994
Total exports (F.O.B)		1.729	3.754	4.638
Fuel		723	454	436
Other agriculture		97	245	275
Manufactures		877	3.012	3.883
Total imports (C.I.F)		2.741	6.20	6.564
Food		333	417	536
Fuel & energy		370	455	466
Capital goods		603	1.569	1.433
Export price index (1987=100)		98	122	127
Import price index (1987=100)		89	128	124
Terms of trade (1987=100)		110	95	103
BALANCE of PAYMENTS (millions US\$)	1975	1985	1993	1994
Exports of goods and non-factor services	1.286	2.700	5.764	6.908
Imports of goods and non-factor services	1.512	3.207	6.778	7.230
Resource balance	-226	-507	-1.014	-322
Net factor income	-118	-352	-749	-760
Net Current transfers	131	270	597	664
Current account balance				
Before official transfers	-212	-589	-1.166	-418
Financing items (net)	195	476	1.205	714
Changes in net reserves	17	113	-39	-297
Memo.				
Reserves including gold (mill. US\$)	398	294	938	1.544
Conversion rate (local / US\$)	0.4	0.8	1.0	1.0
EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS (millions US\$)	1975	1985	1993	1994
Total debt outstanding and disbursed	1.109	4.884	8.701	9.495
IBRD	110	55	1.595	1.715
IDA	55	65	54	52
Total debt services	103	746	1.350	1.489
IBRD	15	88	263	297
IDA	1	1	2	3

(تابع) جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لتونس

Composition of net resource flows				
Official grants	49	30	135	148
Official creditors	104	210	375	255
Private creditors	20	109	-99	283
Foreign direct investment	45	108	239	275
Portfolio equity	0	0	0	66
World bank program				
Commitments	37	169	189	304
Disbursements	40	109	248	189
Principle repayments	7	48	149	175
Net flows	32	61	99	13
Interest payments	8	41	117	124
Net transfers	24	20	-18	-111

المصدر : CLAIMING THE FUTURE, WORLD BANK, WASHINGTON D.C., 1995

جدول رقم (٣)
المؤشرات الأساسية لمصر

		Egypt	M.East% North hAfrica	Low- income
POVERTY and SOCIAL				
Population mid-1994 (millions)		57.6	268	3.092
GNP per capita 1994 (US\$)		710	-0	390
Average Annual Growth 1990-94				
Population (%)		2.0	2.6	1.9
Labour force (%)		2.7	3.1	1.8
Most recent estimate (latest year available since 1988)				
Poverty: headcount index (% of population)		0	0	19
Urban Populion (% of total population)		45	55	28
Life expectancy and birth (years) Infant mortal-		64	66	62
ity (per 1000live births)		64	52	63
Child malnutrition (% of children under 5)		9	0	40
Access to safe water (% of population)		86	84	67
Illiteracy (% of population age 15+)		52	45	41
Gross primary enrollment (% of school age population)		101	97	108
Male		110	103	116
Female		93	90	101
KEY ECONOMIC RATIOS and LONG-TERM TRENDS				
	1975	1985	1993	1994
Gross domestic investment / GDP	33.4	26.7	17.0	17.5
Exports of goods and non-factor services / GDP	20.2	19.9	25.3	21.7
Gross domestic savings / GDP	12.3	14.5	5.4	5.9
Gross national savings / GDP	13.6	12.5	17.6	16.3
Current account balance / GDP	-21.2	-9.3	0.5	-1.2
Interest payments / GDP	0.9	2.9	2.9	3.2
Total debt / GDP	47.9	121.5	103.2	102.3
Total debt service / Export	12.4	28.4	14.9	16.2
Present value of debt / GDP			70.2	
Present value of debt / Exports			170.8	
(Average annual growth)	1975-84 /	1985-94	1993	1994
				1995-04
GDP	8.8	2.2	0.5	2.0
GNP per capita	5.9	1.6	-1.3	0.5

(تابع) جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لمصر

Exports of goods and nfs	3.9	6.7	-11.4	-7.6	3.7
STRUCTURE of the ECONOMY (% of GDP)	1975	1985	1993	1994	
Agriculture	2.9	20.0	17.9	19.8	
Industry	26.9	28.6	22.4	21.1	
Manufacturing	17.4	13.5	15.7	14.7	
Services	44.1	51.5	59.7	59.1	
Private consumption	62.9	68.2	81.1	80.5	
General government consumption	24.9	17.2	13.5	13.5	
Gross domestic investment	33.4	26.7	17.0	17.5	
Exports of goods and non-factor services	20.2	19.9	25.3	21.7	
Imports of goods and non-factor services	41.3	32	36.9	33.3	
 (Average annual growth)	1975-84	1985-94	1993	1994	
Agriculture	2.8	0.8	1.6	2.9	
Industry	10.2	-1.0	-0.4	-0.3	
Manufacturing		1.7	-1.1	-0.6	
Services	13.2	4.7	0.6	3.1	
Private consumption	8.5	1.4	5.0	2.0	
General government consumption	4.0	0.5	8.8	3.3	
Gross domestic investment	7.7	0.9	1.5	4.5	
Exports of goods and non-factor services	3.9	6.7	-11.4	-7.6	
Imports of goods and non-factor services	3.9	0.4	4.6	-3.2	
Gross national product	8.2	3.6	0.7	2.5	
 PRICES and GOVERNMENT FINANCE	1975	1985	1993	1994	
Domestic prices (% change)					
Consumption prices (1995 to April 0.4)	9.7	12.1	21.1	8.2	
Implicit GDP deflator	9.2	9.0	10.4	8.2	
 Government finance (% of GDP)					
Current revenue		22.2	33.2	33.8	
Current budget balance		-13.7	2.0	2.6	
Overall surplus / deficit		-21.6	-4.1	-2.5	

(تابع) جدول رقم (٢)
المؤشرات الأساسية لمصر

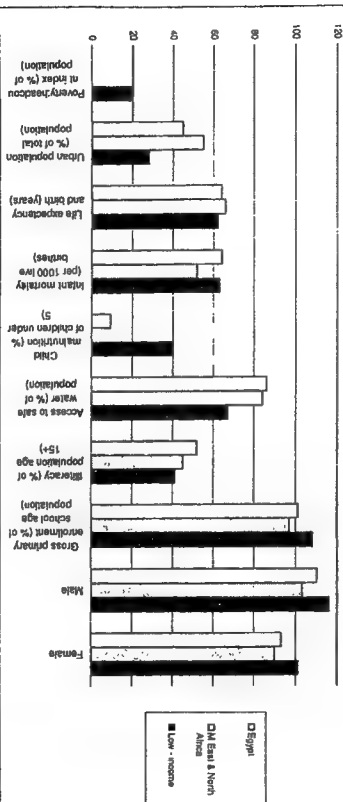
TRADE	1975	1985	1993	1994
(millions US\$)				
Total exports (F.O.B)		3928	3417	3,065.14
Fuel		2634	1803	99
Cotton		414	37	45
Manufactures		446	964	832
Total imports (C.I.F)		10516	10732	10716
Food		2711	2354	2351
Fuel & energy		469	624	623
Capital goods		2398	2807	2804
Export price index (1987=100)		127	97	97
Import price index (1987=100)		145	101	103
Terms of trade (1987=100)		87	96	94
BALANCE of PAYMENTS	1975	1985	1993	1994
(millions US\$)				
Exports of goods and non-factor services	2,503	6,866	9,949	9,319
Imports of goods and non-factor services	5,141	12,606	14,504	14,303
Resource balance	-2,638	-5,740	-4,554	-4,985
Net factor income	-244	-991	-197	-625
Net Current transfers	456	3,522	4,960	5,073
Current account balance				
Before official transfers	-2,426	-3,209	208	-536
Financing items (net)	2,000	3,599	3,466	2,508
Changes in netreserves	426	-390	-3,674	-1,972
Memo.				
Reserves including gold (mill. US\$)	5.35	1,587	13,854	14,413
Conversion rate (local / US\$)	0.5	1.0	3.3	4.3
EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS	1975	1985	1993	1994
(millions US\$)				
Total debt outstanding and disbursed	5,477	42,139	40,626	43,889
IBRD	14	1,048	1,357	1,411
IDA	84	802	912	961
Total debt services	367	3,107	2,407	2,523

(تابع) جدول رقم (٣)
المؤشرات الأساسية لمصر

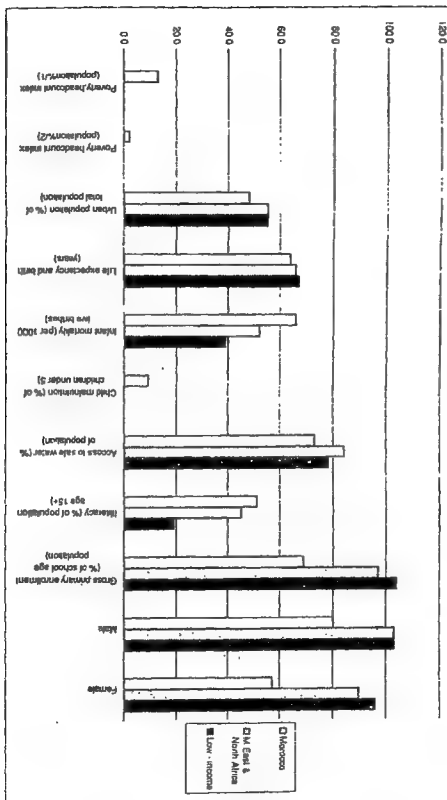
IBRD	1	147	304	307
IDA	1	8	19	19
Composition of net resource flows				
Official grants	1.123	734	1.192	1.300
Official creditors	2.236	1.775	538	515
Private creditors	49	774	-132	50
Foreign direct investment	8	1.178	493	530
Portfolio equity	0	0	0	0
World Bank program				
Commitments	132	59	208	121
Disbursements	62	269	163	199
Principle repayments	0	70	200	204
Net flows	62	198	-37	-5
Interest payments	1	84	122	123
Net transfers	61	114	-159	-127

المصدر : CLAIMING THE FUTURE. WORLD BANK, WASHINGTON. D.C., 1995

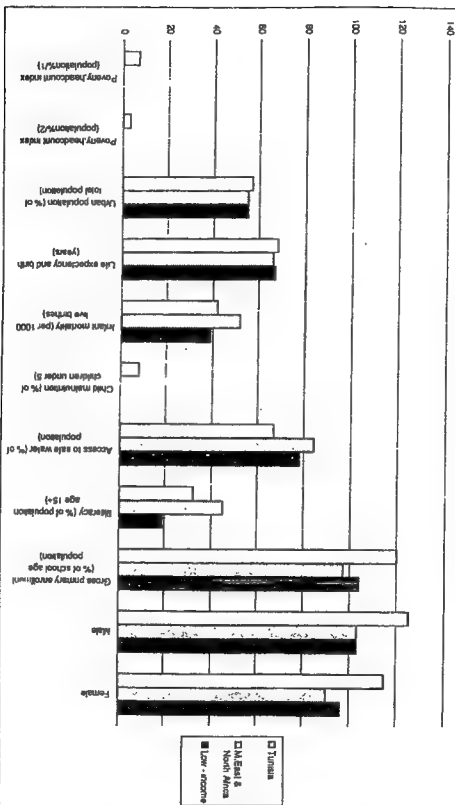
MOST RECENT ESTIMATES OF SOCIAL INDICATORS EGYPT



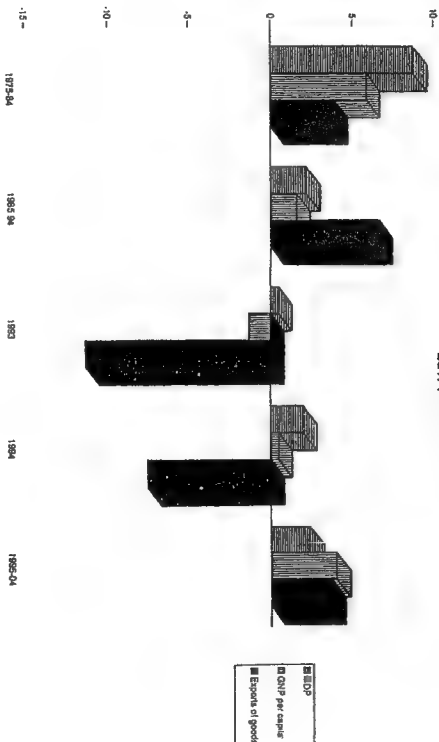
MOST RECENT ESTIMATES OF SOCIAL INDICATORS MOROCCO



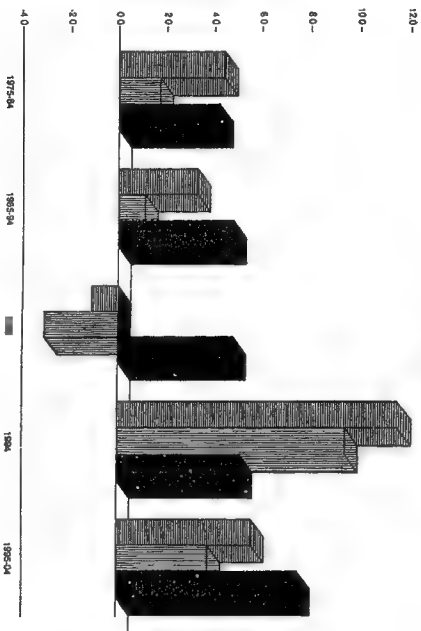
MOSRT RECENT ESTIMATES OF SOCIAL INDICATORS TUNISIA



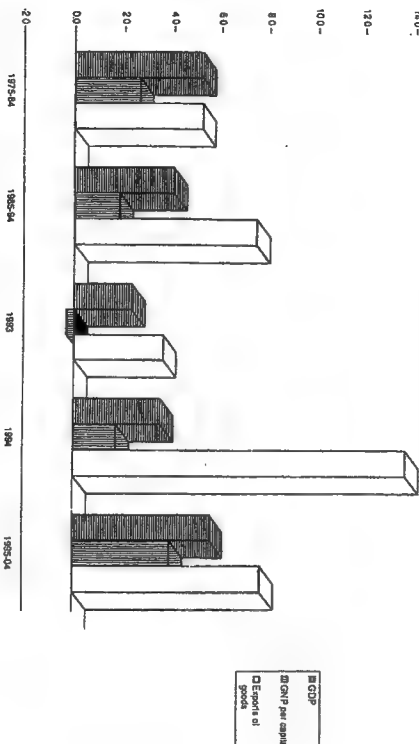
AVERAGE ANNUAL GROWTH OF MAIN ECONOMIC INDICATORS EGYPT



AVERAGE ANNUAL GROWTH OF MAIN
ECONOMIC INDICATORS
MOROCCO



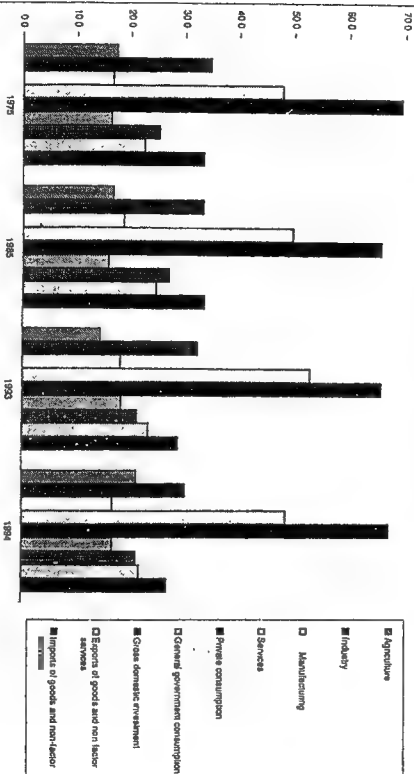
AVERAGE ANNUAL GROWTH OF MAJOR
ECONOMIC INDICATORS
TUNISIA



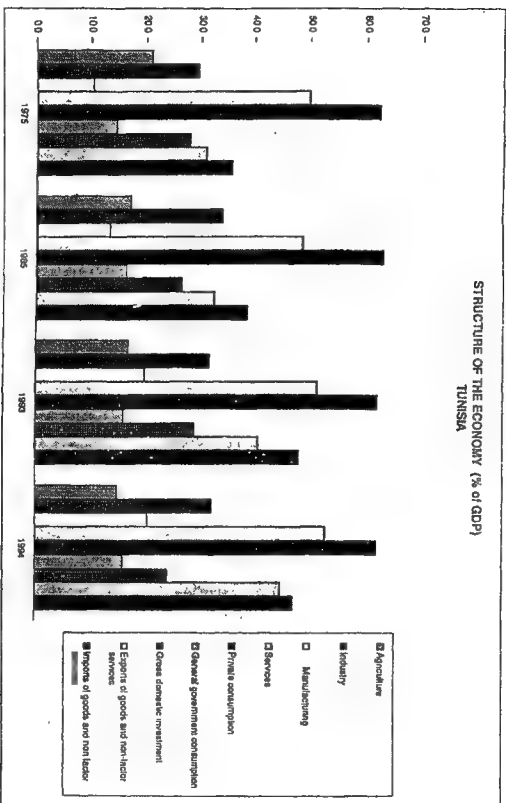
STRUCTURE OF THE ECONOMY (% of GDP)
EGYPT



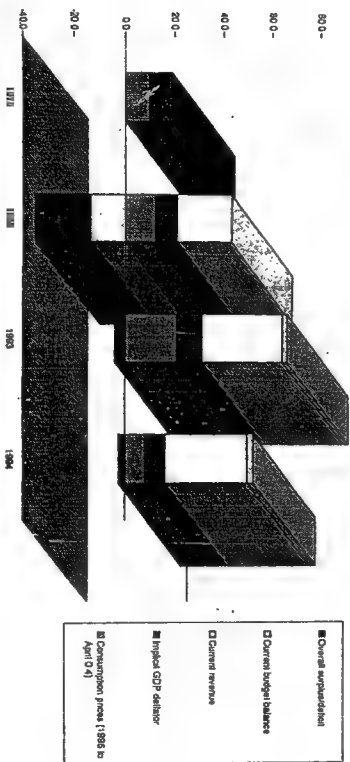
STRUCTURE OF THE ECONOMY (% of GDP) MOROCCO



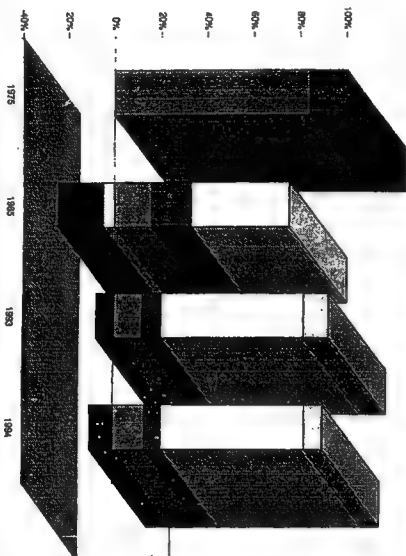
STRUCTURE OF THE ECONOMY (% of GDP)
TUNISIA



PRICES AND GOVERNMENT FINANCE EGYPT

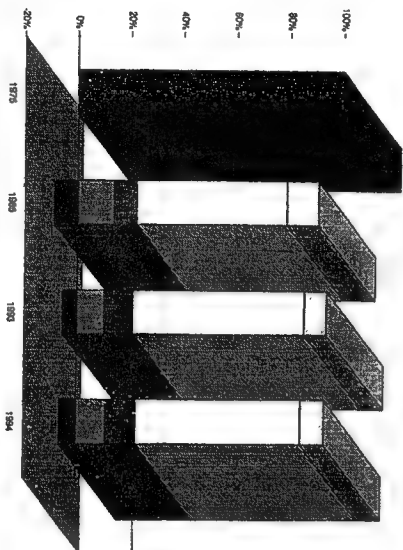


PRICES AND GOVERNMENT FINANCE MOROCCO



- Overall surplus/deficit
- Current budget balance
- Current revenue
- Implicit GDP deflator
- Consumption prices (1985 to March 4 7)

PRICES AND GOVERNMENT FINANCE TUNISIA



■ Overall surpluses/deficit
□ Current budget balance
□ Current revenue
■ Implicit GDP deflator
■ Consumer prices (1985 to May 24)

**الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه
في الشرق الأوسط**

**إعداد
مجدى صبحى**

مقدمة :

يعد موضوع الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه بشكل شامل على امتداد إقليم الشرق الأوسط موضوعاً حديثاً للغاية ، إذ لم يتم طرح مثل هذه الترتيبات ، بل وعلى نطاق دون إقليمي subregional سوى في أواخر السبعينيات على أفضل تقدير ، وأعيد طرح الموضوع مجدداً في منتصف الثمانينات مع طرح المشروع التركي المسمى بمشروع أنابيب السلام ، ثم وجد مثل هذا الطرح رواجاً نسبياً مع بدء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل في مدريد عام ١٩٩١ وإنشاء آلية المفاوضات متعددة الأطراف ، التي تشكلت في إطارها لجنة خاصة للتحايط في موضوع المياه .

ومن البديهي أن موضوع المياه يعد بحد ذاته موضوعاً يشتمل على أكثر من يُحد قد لا يقتصر أحياناً على البعد الإقليمي فقط ، بل قد يتعداه إلى البعد الدولي ، وخاصة في لحظات الصراع التي شهدتها المنطقة وهي عديدة ، أو في حالة تعبئة الموارد الدولية للمساهمة في حل مشكلة النقص في الموارد . ولكن في كافة الأحوال فإن نقطة البداية المنطقية في تناول موضوع المياه هو بداية من البعد الوطني - القطري - ويتسع هذا البعد في حالة الموارد المائية المشتركة ليشمل البعد دون الإقليمي ، حيث يقتصر على البلدان المشاركة في / أو المتشاطئة على المورد المائي الواحد . ولم يكن موضوع توزيع المياه على صعيد الإقليم بأكمله في الواقع في أى لحظة من لحظاته سوى نتيجة لطروحات غير عربية تحاول استغلال نقاط الضعف العربية لتجاوز المشكلات المرتبطة بتوزيع الموارد المائية المشتركة ، والقفز فوقها لمحاولة الادعاء بأن التوزيع على صعيد الإقليم بأكمله أو على عدد كبير على الأقل من بلدانه هو أمر في مصلحة الجميع . والواقع أن الأرضية الموضوعية لذلك ، هو أنه في أغلب حالات الأنهر المشتركة فإن الدول العربية تعد بلدان المجرى أو المصب (حالات النيل ودجلة والفرات) ، وفي الحالات التي كانت البلدان العربية دون المنبع ، فإن هزيمتها العسكرية كانت سبباً في أن تفقد هذه المكانة الاستراتيجية عند البحث في أمر توزيع المياه (حالة حوض نهر الأردن) . لذلك ليس من الغريب أن تكون مثل هذه الطروحات الدائرة بشأن الترتيبات الإقليمية لامتداف في حقيقتها سوى للتغطية أولاً على مشكلات التوزيع بين بلدان المورد المائي المشترك ، ثم تحقيق مصالح الأطراف غير العربية صاحبة مثل هذه الطروحات ، ونعني بذلك تركيا وإسرائيل كل لأسباب

مختلفة . فبينما تتطلع إسرائيل إلى الترتيبات الإقليمية للتغلب على العجز في مواردها المائية (وجزء كبير منها مستولى عليه من أطراف عربية) التي تقصر عن الوفاء باحتياجاتها ، فعلى العكس نجد أن تركيا تحاول أن تجنب مكاسب مادية واستراتيجية على حساب دول المنطقة باعتبارها دولة وفرة مائية .

وربما كان التعرض للتطور الأزمة المائية في إسرائيل على مدار الزمن ، وموقفها الرفض لأي خطط للتعاون الإقليمي لا تشملها ، خير معبر عن الأسباب التي تكمن وراء التشديد الإسرائيلي على أهمية التعاون الإقليمي الشامل الآن . وتزداد هذه الأهمية في الواقع في الوقت الراهن مع استنفاد إسرائيل لكافة الوسائل الممكنة لزيادة مواردها المائية ، بما في ذلك كافة الموارد المائية التي أخضعت لسيطرتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، لاسيما الموارد المائية لحوض نهر الأردن ، ثم موارد المياه الجوفية في كل من الضفة الغربية وغزة .

حوض نهر الأردن :

إسرائيل : الموقف والسياسة المائية :

حتى قيل أن توجد إسرائيل كدولة ، كانت الساسة الصهاينة واعين بأهمية الموقف المائي للدولة التي يسعون لإقامتها ، وقد أتى هذا أساساً من الالتزام الأيديولوجي الذي يعطى للأرض والزراعة الأولوية الأولى ، فقد كانت المستوطنات الزراعية هي الوسيلة الأكثر كفاءة وأماناً لتوطين المهاجرين من اليهود ، عوضاً عن الأرض هي موضع الصراع مع سكان البلاد العرب .

وقد زاد من أهمية الزراعة في الكيان الصهيوني وضع هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة ، كما أن المهاجرين اليهود الجدد في الفترة التي سبقت قيام إسرائيل كانوا تقريباً من عديمي المهارات الصناعية والفنية . إذ كانت المهن التقليدية لليهود الأوربيين هي الحرف والمشروعات الصغيرة والخدمات وهو ما كان يصعب استخدامه بنفس الأسلوب ، إضافة إلى أن الفكر الصهيوني كان هدف خلق المزارع اليهودي الذي يقا تل من أجل الأرض ، علاوة على هذا فإن دولة إسرائيل عند قيامها كانت تعاني من انعدام البنية الأساسية اللازمة للتصنيع ، وكل هذا جميعاً كان سبباً في إعطاء أهمية قصوى للزراعة ومن ثم للمياه ، وبعد

قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، اعتمدت شركة ميكوروت التي كانت الوكالة اليهودية قد أسستها عام ١٩٣٧ لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين ، وكلفت الشركة بوضع الدراسات والتفويض والإشراف على استثمار كافة المشاريع الهندسية المائية التي تحقق الأهداف الصهيونية ، ثم عندما وجدت الحكومة الإسرائيلية أن المسئولية الموكولة إلى شركة ميكوروت أوسع من طاقتها ، فصلت عنها مهام التخطيط والدراسات عام ١٩٥٢ ، وكلفت بها شركة أخرى أسست في هذا العام لهذا الغرض ، هي شركة « تاهال » واعتبرت الشركتين الأذنين الرئيسيين . . . لتحقيق كافة الأغراض الإنمائية المطلوبة في مجال المياه ، وكان أول عمل قامت به شركة تاهال! بعد تأسيسها هو وضع خطة السنوات السبع لتنمية الموارد المائية واستصلاح الأرض في إسرائيل . وحدد هدف هذه الخطة بالعمل على زيادة استثمار الموارد المائية من ٨١٠ مليون متر مكعب ، وهو إجمالي ما تم إنتاجه عند بدء الخطة عام ١٩٥٣ إلى ١٧٣٠ مليون متر مكعب في نهاية الخطة عام ١٩٦٠ . وقد كان أهم ما تضمنته هذه الخطة هو ما سمي بمشروع أنبوب المياه القطري لنقل المياه من الشمال ذى الوفرة المائية إلى الجنوب في صحراء النقب القاحلة ، وذلك لاستصلاح الأراضي وتنمية الزراعة في الجنوب لاستيعاب المزيد من المهاجرين ، وقد استبدلت الخطة السبعية بعد ذلك بخطة السنوات العشر ، وكان أهم ما تضمنته الخطة الاستراتيجية ، نتيجة لتحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب ، من شمال نهر الأردن إلى صحراء النقب ، وقد كان هذا التحول ، كما سنرى لاحقاً ، هو واحداً من التطورات التي صعدت من حدة الصراع العربي/ الإسرائيلي في أواسط الخمسينات ، وهو ما كان موضوعاً لمفاوضات وخطط متعددة لمحاولة التوفيق بين مطالب الجانب العربي الراضية لتحويل نهر الأردن ، وبين الادعاءات الإسرائيلية حول حقوقها في مياه النهر .

وهكذا فإن خطة تأمين زيادة كمية المياه التي تقدر بحوالى ٩٢٠ مليون متر مكعب اعتمدت على مصدرين رئيسيين :

١ - زيادة ٣٨٠ مليون متر مكعب من مختلف مشاريع استثمار الينابيع والمياه الجوفية والسطحية داخل إسرائيل ما قبل ١٩٦٧ .

٢ - تحويل ٥٤٠ مليون متر مكعب من مشروع تحويل نهر الأردن من نقطة جسر بنات يعقوب إلى الشمال من بحيرة طبرية إلى صحراء النقب في الجنوب .

وقد اكتمل هذا المشروع فعلاً في عام ١٩٦٤ ، ومع تضاعف كمية المياه الإسرائيلية ، إلا أن إسرائيل عادت لتعاني مرة أخرى من أزمة مائية ، وربما لم تخفف من حدتها سوى سيطرتها على مزيد من الأراضي العربية (الضفة وغزة والجولان) في عام ١٩٦٧ ، واستغلال الموارد المائية المتوفرة بهذه المناطق لمصلحتها ، ومع هذا فمع النمو السكاني في إسرائي وزيادة حجم المساحة المروية من الأراضي دخلت إسرائيل في أزمة مائية جديدة ، إذ منذ منتصف السبعينات وإسرائيل تستخدم ما يزيد عن ٩٥٪ (تقدر بعض المصادر بـ ٩٨٪) من إجمالي كمية المياه المتجددة المتاحة لها سنوياً من جميع المصادر وهي أعلى نسبة في العالم ، وقد أدى هذا الإفراط في استخدام المياه ، وخاصة المياه الجوفية ، إلى العديد من النتائج السيئة ، إذ كانت النتيجة الرئيسية هي خطر تملح بعض الآبار إلى الحد الذي لا تصبح فيه مياهها صالحة لكثير من الاستخدامات ، كما أن عديدًا من الآبار قد جفت بحلول ربيع عام ١٩٨٤ .

تطور طلب وعرض المياه في إسرائيل :

من استعراض المصادر المائية في إسرائيل والاستخدامات المختلفة لها منذ قيام الدولة وحتى منتصف التسعينيات تبدو لنا عدة حقائق واضحة .

أولاً : الزيادة الكبيرة في كمية عرض المياه المتاحة لإسرائيل في منتصف الستينات بعد استكمال مشروع أنبوب المياه القطري ، ومرة أخرى الزيادة الملحوظة في هذه الكمية في أواخر الستينات في أعقاب استيلاء إسرائيل على أراضي الضفة وغزة والجولان .

ثانياً : أن الاستهلاك الإسرائيلي قد تزايد أيضًا خلال هذه الفترة ، وخاصة لأغراض الزراعة التي استهلكت ما بين ٧٢ - ٨٠٪ من إجمالي كمية المياه ، وذلك بعد التزايد الواضح في كمية الأراضي الزراعية المروية في إسرائيل قبل أن تضطر لحفض كمية المياه التي تستهلكها الزراعة بعد تزايد حدة أزمة المياه منذ أواخر الثمانينيات .

وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن كمية المياه العذبة المتجددة في إسرائيل (ما قبل عام ١٩٦٧) تقدر بحوالى ١٦١٠ - ١٦٥٠ مليون م^٣ سنة . منها مياه جوفية ٩٥٠ مليون متر مكعب ، نهر الأردن وبحيرة طبريا ٦٠٠ مليون متر مكعب والمياه التسربة من الفيضانات ٦٠ - ١٠٠ مليون متر مكعب ، لأدركنا أهمية مصادر المياه التي تم الاستيلاء عليها بعد عام

١٩٦٧. ثم الاستغلال الشديد للمصادر المتوافرة حالياً لما فوق حدود الطاقة بزيادة الضخ واستغلال المياه الجوفية، خاصة في الضفة العربية، حيث زاد استهلاك إسرائيل للمياه المتاحة من ١٧٪ عام ١٩٤٩ إلى ٩٠٪ في عام ١٩٦٨ إلى نحو ٩٥٪ في عام ١٩٧٨.

وهكذا، فبينما أضيفت مصادر جديدة للاستغلال الإسرائيلي، فإن حاجة إسرائيل للمياه ما زالت متزايدة لتحقيق أهدافها، فأسرائيل تحتاج إلى إمدادات إضافية من المياه للحاجات المتزايدة الناتجة عن زيادة عدد السكان، وكما أعلن مفوض شؤون المياه الإسرائيلية في صحيفة هآرتس عام ١٩٧٨: «إذا لم يجر عاجلاً تطوير سريع للموارد المائية الموجودة، فسيحدث نقص بمقدار ٤٠٠ - ٤٥٠ مليون م^٣ من المياه خلال العقد التالي كنتيجة للزيادة في عدد السكان». وقد وصل عدد سكان إسرائيل في عام ١٩٨٥ حوالى ٤,١ مليون نسمة، واستمر التزايد بوتيرة أعلى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ليبلغ عدد السكان في عام ١٩٩٥ حوالى ٥,٥ مليون نسمة، ومع الوضع في الاعتبار أن متوسط استهلاك المياه بالنسبة للفرد في إسرائيل يبلغ ٥٣٧ مترًا مكعبًا منها ١٦ م^٣ للاستخدامات المحلية فقط، وهو ما يناظر مستوى الاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة، ويزيد بمقدار ٥ أضعاف عن متوسط استهلاك الفرد في الدول العربية المجاورة لإسرائيل، فإن استهلاك إسرائيل من المياه يتزايد بحوالى ١٥ - ٢٠ مليون متر مكعب سنوياً. ومع هذا التزايد في احتياجات إسرائيل من المياه لتحقيق هدفها في استيعاب المهاجرين الجدد، فقد تضاعفت خطورة الموقف المائى الإسرائيلى منذ أوائل الثمانينات، حيث وقع في تلك الفترة أسوأ جفاف تشهده المنطقة منذ ٢٠ عامًا، ونتيجة لهذا فقد جف في عام ١٩٨٣ أكثر من ٢٠٠ خزان صناعى. اضطرت إسرائيل إلى قطع المخصصات المائية للزراعة بنسبة ١٠ - ٢٥٪ وقطعت الإعانات التى تقدم للمياه التى تذهب للزراعة، وعلى الرغم من هذا فإن استخدام الزراعة للمياه لم ينخفض على نحو ملموس، حيث ظل أكثر من ٧٠٪ من إجمالى المياه المتاحة لإسرائيل والمقدرة بـ ١٧٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. ولذا اضطرت إسرائيل للاستمرار في ترشيد المياه المخططة للزراعة بتخفيضها بنسبة ١٥٪ لمدة عامين آخرين. وقدرت الاحتياجات الإسرائيلية السنوية من المياه في عام ١٩٨٦ بحوالى ٢٠٠٠ مليون م^٣، وبإضافة ٢٢٥ مليون متر مكعب للضفة وغزة، فإن الإجمالى يقدر بـ ٢٢٢٥ مليون م^٣، ومع الأخذ في الاعتبار المعروض المائى المتجدد سنوياً والذى لا يبلغ

سوى ١٨٥٠ مليون متر مكعب ، فإن الاستخدام يقترب من ١٢٠٪ من المياه المتجددة المتاحة ، وهو ما يشكل استنزافاً خطيراً للمياه الجوفية ، مقاساً بالمخزون السنوي الإسرائيلي - الضفة الغربية - غزة ، ونتيجة لهذا النمط من الاستخدام ، فقد اختلف التوزيع النسبي لمختلف المصادر ، فهبطت نسبة تغطية نهر الأردن إلى ٤٦٪ من إجمالي الطلب الإسرائيلي على المياه ، ويغطي حوالى ٣٥٪ من هذا الطلب من آبار الضفة الغربية . وحوالى ١٥٪ من آبار الساحل ، والنسبة الباقية تأتى من بعض مصادر المياه الجوفية المحدودة ، ومن تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا ، وطبقاً لاسقاطات متحفظة ، فإن احتياجات إسرائيل السنوي سيبلغ ٢٥٠٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠ ، ولذا فإن إسرائيل ستكون في موقف عجز خطير مع خطر نضوب المياه الجوفية التى تشكل ما يزيد على نصف رصيدها المائى ، وربما قبل هذا خطر تملح هذه الآبار .

وهكذا ، فإنه يقدر أن العجز الإسرائيلي المائى في عام ٢٠٠٠ سيبلغ نحو ٨٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وفي توقع عائل ذكر على لسان مفوض المياه الإسرائيلي في جريدة معارف في ٣١/٣/١٩٨٠ : « أن حاجة إسرائيل للمياه حتى نهاية هذا القرن (عام ٢٠٠٠) ستطلب زيادة قدرها ٧٠٠ مليون متر مكعب إضافة لما تستهلكه الآن ، ولا يتوقع مفوض المياه تأمين أكثر من ٥٠٠ مليون منها فقط ، وحيث تستهلك إسرائيل الآن أكثر من ٩٥٪ من مواردها ، فالسؤال هو من أين ستؤمن إسرائيل إذن مثل هذه الزيادة ، وبخاصة إذا أدركنا أن الاستمرار في قطع المياه عن الزراعة يترتب عليه أضرار غير مقبولة لسياسات الاستيطان الإسرائيلي وتوزيع السكان .

السيبل الإسرائيلية لزيادة الموارد المائية :

وفقاً لحالة العجز الحالية والمتوقعة في الموارد الإسرائيلية ، فإن إسرائيل ليس أمامها سوى سيبلين سبق وأن جريتهما :

السيبل الأول : هو استخدام التكنولوجيات الجديدة ، حيث قامت إسرائيل بالعمليات الآتية :

١ - محاولة تخفيض كمية المياه الضائعة بسبب التبخر من بحيرة طبريا (حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً) ، حيث أجريت العديد من التجارب للحد من تبخر المياه عن طريق تغطية سطح البحيرة بأنواع من الزيوت لتشكيل غشاء بلاستيكيًا رقيقًا يمنع تبخر المياه عند تعرض السطح للحرارة ، ولكن أمواج البحيرة عند هبوب الرياح كانت تمزق هذا الغشاء ، ومن هنا فإن التجارب الإسرائيلية في هذا المجال اقترنت بالفشل التام .

٢ - أنفقت إسرائيل حوالي نصف مليون دولار أمريكي سنوياً على تجارب لتطعيم السحب ببيوديد الفضة وثاني أكسيد الكبريت والمجمد ومواد أخرى ، وذلك لإسقاط المطر الصناعي ، ولكن الأمطار لا تهطل بالضرورة على منطقة الجليل كما هو مقصود ، إنها كان الأغلب هطولها في البحر المتوسط أو في الأردن ، ولذا فإن تطعيم السحب حتى عندما يكتمل لن يكون له سوى تأثير ضئيل على مشكلة المياه الكلية في إسرائيل .

٣ - استخدمت إسرائيل وسائل تقنية المياه على نطاق ضيق منذ منتصف السبعينات ، ويتم تلبية ٥٠٪ من استهلاك مدينة إيلات المنزلي بواسطة محطة محلية لتحلية المياه تنتج مليوني جالون من المياه سنوياً ، وهذه المحطة في إيلات هي المرحلة الأولى من برنامج لتحلية المياه مدته ١٥ عامًا . وتشمل المرحلة الثانية محطة من تصميم أمريكي - إسرائيل مشترك بإنتاج سنوي قدره ١٢ مليون جالون ، وستستخدم المحطة أشكالا غير نووية من الطاقة . وفي المرحلة الثالثة من برنامج السنوات الخمس عشرة والتي أحلت عام ١٩٨٨ ، كان من المخطط أن يتم بناء محطة نووية على شاطئ البحر المتوسط تنتج ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وقد صممت هذه المحطة على أساس أرخص نفقات إنتاج ، حيث تقدر تكلفة المتر المكعب من المياه بحوالي ٢٠ - ٣٠ سِتًا ، وبالنظر إلى معدل التضخم في إسرائيل ، فإن من المرجح أن النفقات الحقيقية هي أعلى من ذلك بكثير . ويبقى في كل الأحوال أن تكنولوجيا تحلية مياه البحر مازالت مكلفة جدًا لا يمكن أن تكون سوى مصدر ثانوي فقط لتلبية الاحتياجات الإسرائيلية المتزايدة من المياه .

٤ - تنتج إسرائيل منذ أواخر السبعينات ٣٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه عن طريق محطة لمعالجة مياه المجارى ، وطبقًا لخطة شركة ميكوروت ، كما أعلنت جيروزاليم بوست في ٢٧ يوليو ١٩٧٨ ، فإنه بحلول عام ١٩٨٦ سيتم ضخ أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب

سنويًا من مياه الصرف إلى صحراء النقب « ومن المقرر أن تقام محطة جديدة لمعالجة المياه ، بحيث ترتفع الكمية الصالحة للاستخدام بهذا الأسلوب إلى ١٥٨ مليون متر مكعب سنويًا ويشجع على تطبيق هذه الطريق تكلفتها المنخفضة ، حيث أن المتر المكعب الواحد يكلف حوالي ٠,٢٥ دولار وهو ما يقدر بثمن تكلفة المتر من المياه المحلاة وتنافس هذه التكلفة ، حتى التكلفة الأقل ، لاستخراج المياه الجوفية ، ولكن هناك حدودًا كمية واضحة للمياه التي يمكن توفيرها بهذه الطريقة لا تتجاوز ٣٢٥ مليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ .

٥ - تحاول إسرائيل ترشيد استخدام مياه الري ، إذ تستخدم الطرق الحديثة في ري أراضيها الزراعية فستستخدم طريقة الري بالتنقيط في ١٠٪ من المساحة المروية ، كما تستخدم الري بالرش في ٨٧٪ من جملة المساحة المروية ، وتبدو طريقة الري بالتنقيط أكثر اقتصادية عن الري بالرش ، إذ تنخفض كمية استهلاك المياه بالتنقيط بنسبة تصل إلى ٥٠٪ ، ولكن نظام الري بالتنقيط سيكون على التكلفة ، خاصة عند إحلاله محل الري بالرش ، كما أنه غير عملي في المساحات الكبيرة ، حيث يتطلب أيد عاملة كثيفة لصيانته .

والخلاصة : إذ أنه ليس هناك أفق كبير لزيادة الموارد المائية عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة للقيود الفنية والاقتصادية التي تحيط بهذه الوسائل . وفي مناقشة مع رئيس مجلس إدارة شركة تاهال وقتها ، يذكر الكاتب الإسرائيلي أرنون مانين في جريدة دافار في ١٦/١١/١٩٧٨ : « أن رئيس تاهال يذكر أنه بعد استبعاد البدائل غير التقليدية مثل المحطات النووية لتحلية المياه . فليس هناك إلا حل واحد لمشكلة إسرائيل المائية ، ألا وهو تزويد الضفة الغربية بالمياه من الموارد المحلية ، فما هي هذه الموارد المحلية ؟ أن نهر الأردن مستغل تقريبًا إلى أقصى طاقة من جانب أنبوب المياه القطري ووسائل الضخ الأخرى ، ولا يبقى بالنسبة لي إلا أن أخبر أنه ربما يشير إلى اللبثاني أو النيل . وحتى أدق فحص لخريطة المنطقة لن يكشف أية موارد مائية كبيرة أخرى في المنطقة المحاذية لنا ، أو حتى في المنطقة البعيدة منا نسبيًا . ولكن رئيس تاهال لا يكشف عن المكان الذي يعتزم أن يجلب منه المياه لتحاكي الاضرار بواحدة من أكثر نقاط إسرائيل حساسية » .

ويبدو هذا الحديث واضحًا في التأكيد على استمرار استغلال الموارد المائية في المنطقة وغزة ، ثم في استخدام الوسيلة التي طالما لجأت إليها إسرائيل في السابق ، باستغلال مصادر المياه في المنطقة المحيطة بها ، أي اللجوء لما يسمى الآن بالترتيبات الإقليمية .

وكانت النتائج الهامة لحرب ١٩٦٧ على جبهة المياه غاية في الوضوح ، فقد حسنت إسرائيل من موقعها المائي من خلال احتلال مرتفعات الجولان والضفة الغربية ، إذ أن احتلال مرتفعات الجولان جعل من المستحيل على الدول العربية تحويل مياه روافد نهر الأردن ، فخطوط وقف إطلاق النار جعلت إسرائيل تتحكم في حوالي نصف طول نهر اليرموك مقارنة بحوالي ١٠ كم فقط قبل الحرب ، وهو ما أدى إلى جعل أى تنمية لنهر الأردن رهن قبضة إسرائيل ، فمع بدأ الحرب كان ٢٠٪ من أعمال مشروع اليرموك الكبير قد انتهت ، وبسبب الحرب فقد جرى وقف تنفيذ أهم مشروعين سد المخيبة الذى كان من المخطط أن يحتزن ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ، وسد المقارن الذى قدر أن يخزن ٣٥٠ مليون متر مكعب ، وبينما توقفت المشروعات العربية ، فإن إسرائيل قد أتاحت لها فرصة مناسبة لحل أزمتها المائية على حساب المناطق العربية التى احتلتها بعد الحرب ، كما سيتضح لاحقاً

وبينما أوقفت نتائج حرب ١٩٦٧ المشروع العربى لتطوير استخدام مياه نهر الأردن ، فإن إنهاء المشروع الإسرائيلى (أنبوب المياه القطرى) فى عام ١٩٦٤ ، حملت آثاراً أخرى على نوعية المياه المتوافرة للأردن ، فتحويل مياه النهر عمل على زيادة نسبة الملوحة فى الجزء المتبقى من النهر ، وبذلك حرم وادى الأردن أولاً من كميات كبيرة من المياه كانت لازمة للرى ، حيث قدر أن ٤٠ ألف دونم قد حرمت من مصادر المياه اللازمة لها ، كما حال دون تنمية ٨٠ ألف دونم أخرى ، فى الوقت نفسه الذى بلغت فيه نسبة الملوحة فيما تبقى من المياه التى تجرى فى النهر ، نسبة عالية جداً لا تناسب بعض المنتجات الزراعية الحساسة ، وخاصة الموالح التى تعد من أهم الزراعات فى المنطقة .

مشروعات التعاون فى نظام نهر الأردن :

مع تفجر الصراع حول نهر الأردن ، فإن إمكانية التعاون لتنمية مصادر المياه فى المنطقة بين كافة الأطراف أصبحت مستحيلة . وبقي لأمد طويل المشروع الوحيد الذى يعد مصدراً محتملاً للتعاون ، هو تنمية نهر اليرموك بين الأردن وسوريا . حيث يعد اليرموك نهراً مشتركاً بين سوريا والأردن ، وكان يشكل نقطةً للحدود بين البلدين بطول ٤٠ كم قبل أن يصبح أيضاً خطاً للحدود بين الاحتلال الإسرائيلى والأردن بعد احتلال الجولان بطول ١٠ كم ، ويبلغ التصرف السنوى للنهر بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب / سنة .

وقد اقترح منذ فترة طويلة تعود لعام ١٩٥٢ ، وطبقاً لخطة الخبير الأمريكي بونجر ، إنشاء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن ، وظل هذا السد لفترة طويلة المشروع الرئيسي لتخفيف وطأة الأزمة المائية على الأردن . ففي أعقاب مشروع بونجر عقدت اتفاقية بين سوريا والأردن في ٤ يونيو ١٩٥٣ غايتها إنشاء سد لتخزين المياه ينظم جريان النهر ويولد الكهرباء والانتفاع من المياه في رى الأراضي الأردنية ، وقد احتفظت سوريا في هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه كافة الينابيع المتفجرة في أراضيها ، وكذلك الحصول على ٧٥٪ من القوة الكهربائية المولدة ، وحددت حصة مساهمتها في تكاليف هذه المنشآت بنسبة ٩٥٪ ، ونتيجة لهذا الاتفاق تعاقدت الأردن مع الاستشاريين بيكر وهرزا لدراسة مشروع استثمار اليرموك ، استمرت الدراسة ستين وبلغت تكاليفها ٥, ٣ مليون دولار ساهمت في دفعها وكالة غوث اللاجئين ومشروع النقطة الرابعة الأمريكي والحكومة الأردنية ، وقد قدر بيكر وهرزا أن سعة الخزان يمكن أن تصل إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب ، وقدرت التكلفة الكلية اللازمة لتنفيذ هذا السد بحوالي ١٥ مليون دولار وتوقف المشروع إلى أن قامت الأردن بتكليف شركة يوجوسلافية في عام ١٩٦٣ بإعادة الدراسة وقدرت أن التكلفة الكلية ستبلغ ٣١, ٢٠ مليون دينار ، أى ما يعادل ٨, ٥٦ مليون دولار ، وقدر أن ينتهى المشروع في مدة ٣ - ٥ سنوات ، ولكن مع تفجر الصراع حول تحويل نهر الأردن وما أعقبه من حرب ١٩٦٧ تم تعليق المشروع العربى الذى كان يتضمن إنشاء سد المقارن ، وعادت الأردن في إطار خططها السبعية ١٩٧٥ - ١٩٨٢ للتركيز على إنشاء السد ، وتم إنهاء كافة الدراسات وأعمال التحريات للموقع والتصميمات وإعداد وثائق العطاءات لهذا المشروع خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وتم اجتذاب بعض التمويل الأجنبى ، حيث أبدت إدارة الرئيس الأمريكى كارتر اهتماماً بالمشروع ، إذ كان رأى الفنينين الأمريكيين أن سد المقارن لا يوفر للأردن ما يغنيه في المجال الزراعى فقط ، وإنما يتيح لسوريا وإسرائيل مزيداً من المياه على مدار السنة . وفى عام ١٩٨٠ منحت الوكالة الأمريكية الدولية قرضاً قدره ٩ مليون دولار إضافة إلى عشرة ملايين دولار سبقت أن التزمت بها ، وهذا من إجمالى التكلفة التى وصلت فى هذه الفترة إلى مليار دولار ، إلا أن المشروع توقف هذه المرة للخلافات السياسية بين الأردن وسوريا ، ومع عودة العلاقات للتحسن ما بين البلدين مرة أخرى عام ١٩٨٥ ، فقد أعيد إحياء فكرة إنشاء السد ووقعت بين البلدين اتفاقية فى ٣/ ٩/ ١٩٨٧ لإقامة سد الوحدة (المقارن سابقاً) ، وقد ألغت هذه الاتفاقية اتفاقية ٤ يونيو ١٩٥٣ ، وقد نصت الاتفاقية الجديدة عن مسئولية الأردن على تمويل جميع مراحل الدراسة

والإنشاء والتشغيل والصيانة ، كما نصت على تأمين المياه اللازمة للماء خزانات السدود السورية ، والمحددة بجدول الاتفاقية . وقد اقترح أن يكون ارتفاع السد ١٠٠ متر ، بينما انخفض سعته التخزينية عما كان مقدراً في السابق لتصل إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب . وسوف تحصل الأردن على معظم المياه التي يوفرها المشروع لرفع نسبة الأراضي المروية بها ، بينما تقدم معظم العمال والتمويل ، وبالمقابل فلن سوريا مستحصل على كمية مياه أقل ، ولكن مستحصل على أغلب كميات الكهرباء المولدة ، ويظل الموقف الإسرائيلي حجر عثرة حتى الآن أمام تنفيذ المشروع .

والواقع أن الرفض الإسرائيلي يرجع إلى بدايات اقتراح تنمية نهر اليرموك ، وبينما كانت القدرة الإسرائيلية على إعاقة تنفيذ المشروع ضعيفة عملياً قبل فترة الستينات . فإنه مع بدء تنفيذ مشروع سد المخيبة في منتصف الستينات كأحد المشروعات التي تضمنها قرار القمة العربية ، بدأت إسرائيل في توجيه الضربات الجوية لأعمال هذا المشروع ، ثم كان العامل الحاسم في إرجاء المشروع هو النتائج التي تمخضت عنها حرب ١٩٦٧ . فمع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ومرتفعات الجولان ، أصبح الجنود الإسرائيليون مرابطين في مرتفعات الجولان المطلّة على موقع المخيبة ، ولذا تم التركيز على مشروع المقارن باعتباره يبعد عن منطقة التواجد العسكري الإسرائيلي . ولكن مع إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ، فإن إسرائيل قد طالبت بزيادة حصتها من مياه اليرموك نظراً لسيطرتها على الضفة الغربية ، فكما عبر عامين شاميرا الكاتب الإسرائيلي بجريدة حوتان في ٢٤/١٢/٩٧٦ : « إن مطلب إسرائيل الموجه إلى أمريكا هو أن تعد طرفاً في المناقشات المتعلقة بسد اليرموك عن طريق ضمان نصيبها في مياه اليرموك بقوة احتلالها الضفة الغربية . إذ أوضحت إسرائيل أنها تعتبر نفسها حكومة المنطقة ، وأنه إذا ما قامت الولايات المتحدة بمساعدة تمويل سد المقارن ، فإنه يرجى منها أن تعطى الضفة الغربية مرتبة ملائمة في المشروع » . وطلب رئيس الوزراء بيجين من إدارة كارتر ضمانات بأن إنشاء سد المقارن لن يضر بالمياه التي تجري في اليرموك عند المثلث المتصل بالأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل من هذا النهر ، بل وطلبت إسرائيل بزيادة المياه المخصصة لرى المثلث من ١٧ مليون متر مكعب المعتمدة قديماً من قبل الأردن إلى ٤٠ مليون متر مكعب ، كما طالبت بأن يخصص لها ١٤٠٠ مليون متر مكعب أخرى بدعوى أنها بحاجة إليها لترفع من تصاريق نهر الأردن والاستفادة منها في رى أراضي الضفة الغربية . وقد

حاولت السفارتان الأمريكيتان في كل من الأردن وإسرائيل التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة ، كما حاول فيليب حبيب عبثاً خلال جولات سرية قام بها في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ التوصل إلى اتفاق ، ولو ضمنى ، بين سوريا والأردن وإسرائيل حول مشروع سد المقارن . ثم جاءت الأزمة اللبنانية بعد ذلك لتقضى على هذه المحاولات ، خاصة أن الخلافات السورية الأردنية كانت قد حالت دون اتفاق البلدين العربيين منذ عام ١٩٨٠ .

ولم تكتف إسرائيل بمعارضتها تلك لسد اليرموك ، ولكن استخدمت موقعها الجديد على نهر اليرموك بعد عام ١٩٦٧ للضغط على الأردن ، فقد شكت الأردن باستمرار من الممارسات الإسرائيلية بعد احتلال إسرائيل الضفة الشمالية من نهر اليرموك ، مثل مهاجمة قناة الغور الشرقية عام ٦٨ ، ثم وضعها لأحجار في طريق تدفق النهر ، كما أنه لم تسمح للأردن بإجراء عمليات تنظيف مجرى المياه من الطمي ، وبعد وساطة أمريكية في عام ١٩٧٦ سمح للأردن بإجراء مثل هذه العمليات ، كما كان هناك وساطة أمريكية أخرى في يوليو ١٩٧٩ لنفس الغرض ، وفي إبريل ١٩٨٤ ، عاد المسئولون الأردنيون للشكوى من مثل هذه المشكلة وأضافوا في هذه المرة أن الإسرائيليين يقومون بتحويل مياه نهر اليرموك للسباح بتدفق مياه أكثر لبحيرة طبريا ، فيقدر الأردنيون أن إسرائيل تسحب حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ، وهو ما يتجاوز حصة إسرائيل التي حددتها خطة جونستون بحوالي ٢٥ مليون متر مكعب من مياه اليرموك ، وقد صرحت مصادر إسرائيلية في إبريل ١٩٨٤ أن إسرائيل تخطط لسحب ٦٠ - ٧٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه النهر ، وقد ذكر مفوض المياه الإسرائيلي أن السحب هو في حدود خطة جونستون . بتفسيره للخطة على أنها تنص على أن حصة إسرائيل هي ٢٥ مليون م^٣ خلال فصل الصيف ، بينما تسمح لها بسحب أى كمية خلال فصل الشتاء المطير ، ومع عودة تجديد طرح إنشاء مشروع سد المقارن طبقاً لاتفاق ٣/ ٩/ ١٩٨٧ بين الأردن وسوريا ، فإن مروان حمود وزير الزراعة الأردني أعلن : « أن المشروع لن يقلل من تدفق المياه لإسرائيل وذلك تمثيلاً مع مبادئ تم الاتفاق عليها أثناء مفاوضات إقليمية لاقتسام المياه أشرفت عليه أمريكا في الخمسينات ، ومن الواضح أن الوزير الأردني يشير هنا إلى خطة جونستون ، وذلك تحيئاً للمعارضة الإسرائيلية للمشروع ، وفي نفس الوقت لدفع الولايات المتحدة للتدخل بالضغط على إسرائيل . وإضافة لهذا الموقف الإسرائيلي الرافض للمشروع ، فإن توقف المشروع العربى ، وتساعد الخلافات في بعض الأحيان بين سوريا والأردن ، قد جعلت سوريا تمضى

منفردة في خطط لحجز مياه اليرموك ، فقد أقامت عددًا من السدود السطحية الصغيرة لحجز مياه الوديان والينابيع ، الأمر الذي أدى إلى تعديل مساهمة الأراضي السورية في تغذية مياه اليرموك من ٤٠٠ مليون متر مكعب إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب سنويًا ، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه اللازمة للرى في الأردن من خلال قناة الغور الشرقية ، وتخفيض كميات مياه الشرب اللازمة لاربد وعمان ، كما يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في مناطق أسفل النهر التي تجري في الأراضي الأردنية ، وإزاء هذا الموقف الحرج للأردن ما بين كل من المعارضة الإسرائيلية الدائمة ، والخلافات مع سوريا أحيانًا ، فإن الأردن قد طرح كحل بديل في بداية الثمانينات ، إمكانية الاتفاق مع العراق على نقل كمية من المياه تبلغ ١٦٠ مليون متر مكعب سنويًا من خلال الأنابيب من نهر الفرات في العراق إلى الأردن ، ولكن طبيعة الأرض وعدم الجدوى الاقتصادية للمشروع وصعوبة التمويل قد أوقفت مثل هذا المشروع ، ومن ثم اضطرت الأردن للعودة مجددًا في عام ١٩٨٧ للاتفاق مع سوريا على إعادة إحياء مشروع سد المقارن ، ولكن هذه المرة ونظرًا للمشروعات السورية التي سبق إقامتها منفردة على مياه النهر ، فقد هبطت سعة السد التخزينية من ٣٥٠ - ٥٠٠ مليون متر مكعب سبق طرحها في الستينات والسبعينات إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب فقط في عام ١٩٨٧ وذلك مع تأمين الأردن للموافقة السورية على عدم إقامة المزيد من المشروعات السورية على النهر . ورغم كل ذلك ، ومع توفر بعض التمويل من قبل الولايات المتحدة وموافقة البنك الدولي للمردود الاقتصادي الهائل للمشروع واستعداده للمساهمة في التمويل ، فإن الموقف الإسرائيلي كان حجر العثرة الوحيد في وجه مشروع سد الوحدة (المقارن سابقًا) ، حيث أعلن متحدث رسمي في ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ أن إسرائيل طلبت من أميركا التدخل لوقف المشروع وذلك للدعاء الإسرائيلي بأن سد المقارن سيحول دون وصول ملايين من الأمتار المكعبة من المياه التي تحصل إسرائيل سنويًا عليها من نهر اليرموك .

ومع حيولة إسرائيل دون تنمية المصادر المائية في الأراضي العربية ، فإنها قد أخذت بعد احتلالها للأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧ في استغلال المصادر المائية في هذه الأراضي ، وتركز هنا على منطقتين رئيسيتين هامتين لإسرائيل هما : الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان .

إسرائيل ومياه الضفة الغربية وغزة :

بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة وغزة في عام ١٩٦٧، بدأت إسرائيل بتنفيذ العديد من السياسات لكي تتوفر لها سبل السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وغزة، خاصة الضفة الغربية ، لأن معظم هذه المصادر يعد جزءاً مشتركاً مع النظام المائي الإسرائيلي، ويقدر أن حوالى ربع إلى ثلث كمية المياه المستخدمة سنوياً داخل إسرائيل نفسها مصدرها الضفة الغربية (٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً) ، ويقدر إجمالي المياه المتاحة في الضفة الغربية بحوالى ٨٥٠ مليون متر مكعب منها ٦٠٠ مليون من آبار المياه الجوفية ، والأنهار والمياه السطحية حوالى ٢٥٠ مليون متر مكعب ، وقد تجمد مستوى المياه المتاحة للزراعة العربية في الضفة عند مستوى ٩٠-١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ، بينما يقدر أن كمية المياه المتاحة للزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية قد زادت بما يقرب من ١٠٠٪ خلال الثمانينات لتصل إلى ٦٠ مليون م^٣ . وقد سمح للسكان الفلسطينيين بزيادة المياه المستخدمة للاستهلاك المنزلى فقط لتصل إلى ٥٠ متر مكعب للفرد في المدن و ١٥ متر مكعب في القرى في عام ١٩٩٠ ، هذا بينما بلغ استهلاك الفرد في المستوطنات حوالى ٩٠ م^٣ سنوياً . وإجمالي عام فإن كمية المياه التى يستهلكها السكان العرب تقدر بحوالى ١٢٠ مليون متر مكعب/ سنة لجميع الأغراض ، بينما تقدر الكمية التى يستهلكها المستوطنون اليهود بحوالى ٤٠ مليون م^٣ ، وهذا الرقم يعد حداً أدنى ولأنه يفترض استخدام المستوطنات لمياه الآبار فقط . وطبقاً للخطط الإسرائيلية فإن كمية المياه المخصصة للعرب في عام ١٩٩٠ قدرت بحوالى ١٣٧ مليون متر مكعب سنوياً (لحوالى مليون فرد) ، بينما تبلغ الكمية المخصصة لليهود ١٠٠ مليون م^٣ (لحوالى ١٠٠ ألف فرد) ، بينما الواقع هو أنه في عام ١٩٨٥ تجاوز المستوطنون الكمية التى كانت مقدرة لهم في عام ١٩٩٠ بحوالى الثلث .

وقد اتبعت إسرائيل أساليب عديدة لتقييد استخدام السكان العرب للمياه ، ومثال ذلك حظر استخدام الفلسطينيين ، وبخاصة من آبار شرق الضفة ، رغم وجود فائض كبير ، وفقد تأثيره على المياه المتاحة لإسرائيل ذاتها ، وتفرض إسرائيل رقابة صارمة على حفر الآبار فلم يسمح بحفر آبار جديدة لأغراض الزراعة على الإطلاق ، بينما سمح في عام ١٩٧٨ للسكان الفلسطينيين بحفر ١٦٠ بئراً إضافياً بغرض استخدامها كمياه للشرب فقط ،

كما قامت إسرائيل بتركيب عدادات مياه على الآبار الموجودة لتقييد الاستخدام . فبعد سجلات سنة كاملة ، قيد استخدام كل بئر بحيث يقتصر على كمية تعادل تقريباً ، ذلك المستوى المين في السجل ، ويمكن أن يؤدي زيادة استخدام المياه ، إما إلى توقع غرامة ، أو إلى تخفيض حصة السنة التالية ، هذا إلى جانب أن إسرائيل تفرض ضريبة على كل ساعة رى ، كما أن هناك قيوداً أخرى تشمل منع الفلسطينيين من الرى بعد الساعة الرابعة ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه ، مثل الموز . ويرجع هذا التشدد الإسرائيلى إلى حقيقة أن بعض الآبار فى الضفة الغربية تعد مصدراً مشتركاً لآبار تقع ضمن حدود إسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ إضافة إلى أن أغلب الزيادة فى كمية المياه التى تستخدمها إسرائيل حالياً عن مستوى منتصف الستينات كان نتيجة احتلالها الضفة الغربية وغزة . ونظراً للخوف الإسرائيلى من فقدان هذه المياه فى أى مشروع للتسوية ، نجد أن إسرائيل عملت بدأب على إدماع النظام المائى للضفة فى نطاق النظام الإسرائيلى ، وقد عبر بعض المحللين السياسيين عن خوفهم أثناء المفاوضات المصرية/ الإسرائيلية وبعد إتمام الاتفاق على الحكم الذاتى من فقدان هذه المصادر ، فقد ذكرت جريدة هآرتس فى ٣٠/ ١١/ ١٩٧٨ : « المسألة السياسية التى سيتعين مواجهتها فى مفاوضات الحكم الذاتى ، هى كيف سيتم الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية على حفر الآبار ، هل سيتم التوصل إلى اتفاق على الموضوع مع إدارة الحكم الذاتى ، أم أنه يتعين على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرة فعلية مباشرة على الموارد المائية الموجودة فى يدها » . وفى نفس الصدد ذكر أحد الكتاب الإسرائيليين فى جريدة عال همشار فى ٢٥/ ٦/ ١٩٧٨ : « إن تقدير العناصر التى تحدثت إليها ، هو أنه ليس من الصعب تنفيذ نمط من حفر الآبار بعمق ، على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرا التى يمكن أن تعوق بشكل خطر نظام الضخ الإسرائيلى الذى تغذيه الطبقات الصخرية ذاتها الخازنة للمياه ، وحقيقة فإنه لن يكون من الصعب على إدارة الحكم الذاتى أن توفر الأموال لهذا المشروع . ولابد لهذه الحقيقة من أن تهم القادة الذى يوجهون دقة الدولة ومن أن تستلزم استعدادات إسرائيلية وإدخال تغيرات فى نمط الحكم الذاتى ، فمثل هذا النمط للحفر على طول المنحدرات الغربية لجبال السامرا يمكن أن يشكل - إذا ما نفذ - مبرراً للحرب بالنسبة لإسرائيل ، ولأنه على النقيض من الوضع فى مجالات أخرى لا يمكن تقديم بدائل لإسرائيل فى هذا الأمر » . ونتيجة لهذا الحرص

الإسرائيلي على السيطرة على مصادر مياه الضفة ، فقد عمدت إلى تكامل وإدماج النظام المائي للضفة في إطار شبكة المياه الإسرائيلية ، حيث تم تسليم النظام المائي المستقل شكلياً للضفة الغربية التي كانت تحت إدارة الحكم العسكري منذ عام ١٩٦٧ ، إلى شركة المياه الإسرائيلية ميكرووت في عام ١٩٨٢ .

وفي يوليو ١٩٨٧ اتهمت الأردن إسرائيل بالتخطيط للاستيلاء على مصادر المياه الجوفية في الأرض المحتلة ، خاصة في منطقة بيت لحم ، إذ خططت إسرائيل لحفر بئر عمقها ألف متر في منطقة تقع جنوب شرق بيت لحم لضخ المياه إلى القدس والمستوطنات الإسرائيلية (الأهرام ١١/٧/١٩٨٧) ، وقد أكدت صحيفة هاعولام هازيه بأن مشروع حفر آبار عميقة في منطقة بيت لحم لضخ المياه من باطن الأرض ، لا يهدف بالدرجة الأولى لتوفير المياه للمستوطنات الإسرائيلية في منطقة القدس بقدر ماهو جزء من مخطط لقطع الطريق على أى تسوية سياسية في المستقبل (مذكور في جريدة الرياض ٤/١١/١٩٨٧) .

وقد مارست إسرائيل نفس السياسة المائية في قطاع غزة أيضاً ، فقد فرضت شركة المياه الإسرائيلية ميكرووت قيوداً على حفر آبار جديدة في القطاع وثبتت حصص المياه للمزارعين الفلسطينيين منذ أوائل السبعينيات ، حيث حدد للمزارع ٨٠٠ متر مكعب سنوياً للتربة الصلبة و ١٠٠٠ متر مكعب للتربة الرملية ، ولم تفرض مثل هذه القيود بالطبع على المستوطنين الإسرائيليين في غزة ، الذين حفروا ما بين ٣٥ - ٤٠ بئراً جديدة ، كما أن المشكلة الأساسية حالياً في غزة هي أن معدل الاستهلاك البالغ ١٠٠ - ١٢٠ م^٣ سنوياً يفوق معدل التخزين السنوى الذى لا يتجاوز ٨٠ مليون متر مكعب ، ونتيجة لهذا الإفراط في ضخ المياه ولطبيعة التربة المسامية والظروف البيئية والتي تسبب في ملوحة المياه يقدر أن نسبة الملوحة قد ارتفعت في الآبار الواقعة جنوبى القطاع إلى نحو ٨٠٠ - ١٠٠٠ مليجرام فى اللتر الواحد ، فى حين أنها تكون صالحة للزراعة إذا ما تراوحت بين ٣٠٠ - ٥٠٠ مليجرام فقط ، وهو ما يضر بنوعية الزراعة في غزة ، إضافة إلى ذلك فإنه تفرض أيضاً ضريبة على كل ساعة رى على استخدام المياه للزراعة ، تقدر بحوالى خمسة دنانير أردنية .

وكخلاصة : فإن نتيجة هذه السياسة المائية في الضفة وغزة ، هو أن المساحة المروية من إجمالى المساحة التى يقوم المزارعون الفلسطينيون بزراعتها في الضفة لا تبلغ نسبتها سوى

٩٤, ٪ ، وهذا لاستغلال مياه الأراضي المحتلة في مد إسرائيل بحاجتها من المياه ، وإسرائيل تستهلك حوالي ٨٠ ٪ من مياه الضفة الغربية ، وبأي شكل حوالى ثلث الاستهلاك الإسرائيلي السنوى ، حيث تكاد تكون كل الزيادة التى حدثت في المياه المتوفرة لإسرائيل منذ أواخر الستينات ، هى تلك التى وفرها استغلال مصادر المياه في الأرض المحتلة .

إسرائيل والمياه اللبنانية :

أدرك القادة الصهاينة ، منذ فترة طويلة ، وحتى قبل قيام دولة إسرائيل ، دقة الموقف المائى الحرج الذى يمكن أن يجعل أمن الدولة مهدداً ، وخاصة مع الأهمية القصوى التى احتلتها الزراعة والاستيطان في الأيديولوجية الصهيونية في المرحلة الأولى قبل تأسيس الدولة . وكان الحل في نظر هؤلاء هو محاولة استغلال الموارد المائية في البلدان الأخرى ، وإذا كان هذا الأمر قد تحقق بقوة السلاح ، فيما بعد ، فإنه كان في البداية عبارة عن مطالب يبعث بها قادة الحركة الصهيونية إلى القوى التى ستساعدهم على تأسيس دولتهم .

ففى رسالة كتبها حاييم وايزمان إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى في ٢٩ / ١٢ / ١٩١٩ ، أعلن وايزمان مطالب الحركة الصهيونية فقال : « أن مستقبل فلسطين الاقتصادى يعتمد على موارد مياهها للرى والقوة الكهربائية وتستمد موارد المياه بصورة رئيسية من منحدرات جبل حرمون ومن منابع نهر الأردن ونهر الليطاني » . وجاء في البند ٨ من سلسلة الطلبات الصهيونية المحددة في تلك الرسالة « لهذه الأسباب نرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالى وادى الليطاني إلى مسافة نحو ٢٥ ميلاً » .

وقد أعاد وايزمان التأكيد على نفس المطالب في العام التالى في رسالة إلى لورد كرزون - وزير الخارجية البريطانى فيما بعد - بعث بها في ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٠ أعلن فيها : « إن اليهود لا يطالبون فقط بفلسطين ، ولكن أيضاً يريدون تمديد حدود الوطن القومى اليهودى ليشمل جنوب لبنان » .

وقد أعاد بن جوريون التأكيد مرة أخرى على هذه المطالب في أحد الوثائق التى كتبها في عام ١٩٤١ حيث قال : « علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لابد من أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا » ، واستمرت إسرائيل في إعلان

مطالبها في نهر الليطاني تحت دعوى أن لبنان لا يستطيع الاستفادة سوى من سبع إيرادات النهر فقط (على الرغم من أن النهر ليس نهراً دولياً، حيث يجري بالكامل داخل أراضي لبنان). وقد بدت المطامع الإسرائيلية في النهر في المشروع المضاد الذي قدمته لجونستون عام ١٩٥٤ والمسمى بمشروع كرتون، والذي تطالب فيه بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه النهر، ويعنى هذا الطمع الإسرائيلي في ٥٥٪ من إيرادات النهر. واستمرت الادعاءات الإسرائيلية في النهر، حتى بدأت في سلسلة غزواتها المتتالية للجنوب اللبناني انتهاء باحتلالها الجنوب وإقامة ماتسميه حزامها الأمني هناك منذ عام ١٩٨٢، وقد أفادت بعض المصادر اللبنانية في منتصف عام ١٩٨٧ بأن إسرائيل بدأت في الحفر لجر مياه الليطاني إلى إسرائيل. وقد سبق هذا استيلاء إسرائيل على مياه الحاصباني والوزاني، حيث تذكر بعض التقارير أنه قد تم مد أنابيب لجر هذه المياه رغم نفى المصادر الإسرائيلية قيامها بمثل هذا العمل.

ومن المؤكد في كل الأحوال أن تثبيت قوة جيش جنوب لبنان العميل لإسرائيل في الجنوب اللبناني، يعد واحداً من مهامه الأساسية، هو المساهمة في السيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في جنوب لبنان، كما أنه من المتوقع أن أى مباحثات قادمة حول انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان سوف تتضمن موضوع المياه كواحد من موضوعات التفاوض الرئيسية.

ومن بين كافة أحواض الأنهار الكبرى في المنطقة، يمكن القول إذن أن حوض نهر الأردن هو الذي تكثفت فيه الصراعات الحادة منذ فترة طويلة، ربما تعود إلى ما قبل تأسيس دولة إسرائيل. وقد أخذ هذا الصراع في الاشتعال فعلياً مع بدء إسرائيل في عام ١٩٥٣ تنفيذ خططتها السبعية لتحويل مياه النهر لرى صحراء النقب. وفي محاولة لتهدئة حدة النزاع والتوسط لإيجاد صيغة وسط تقبل بها مختلف الأطراف لتقسيم مياه حوض النهر، أوفد الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ١٩٥٣/١٠/١٦ مبعوثه الشخصي إريك جونستون للقيام بهذه المهمة. وبعد عدة جولات انتهى الأمر إلى ما بات يعرف باسم «الخططة الموحدة» أو «خطة جونستون»، حيث خصص لإسرائيل نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه (٣٧٥ من نهر الأردن و ٢٥ من نهر اليرموك)، بينما خصص للأردن ٧٢٠، ولسوريا ١٢٣، ولبنان ٣٥ مليون متر مكعب، وذلك من مجمل مياه الحوض التي قدرته بنحو ١٢٨٧ مليون متر مكعب. إلا أن كلاً من إسرائيل والأطراف العربية رفضت التصديق على هذه الخططة وظل الصراع حول موارد الحوض مفتوحاً حتى بدأت عملية التسوية الجارية الآن.

وأصبح السؤال الذى يثار فى الوقت الراهن ، هو ذلك المتعلق بسياسة إسرائيل المائية ، لما يتوقع له من انعكاسات على عملية التسوية السياسية الجارية . والواقع أنه على خلاف واضح من الحالة العربية بأطرافها التى توصلت لاتفاقات مع إسرائيل حتى الآن (منظمة التحرير الفلسطينية والأردن) ، فإن إسرائيل قد دخلت هذه المفاوضات ولديها على الأقل خطة واضحة لما تريده فى المجال المائى ، وصحيح أن هذه الخطة قد انتابها بعض التعديل هنا أو هناك مع التسويات التى قامت فى الواقع الفعلى ، إلا أن بعضاً من المعالم الأساسية لهذه الخطة يمكن ملاحظته بوضوح فى نصوص الاتفاقات التى تم التوصل إليها .

ومن الهام أن نذكر أولاً أنه يتوفر لإسرائيل من المياه السطحية (حوض نهر الأردن والجوفية ومصادر هامشية أخرى نحو ١٩٥٠ مليون سنوياً ، ومع ازدياد وتيرة الهجرة لإسرائيل خلال هذا العقد ، ومع معدل نمو سكاني يصل إلى ٢٪ سنوياً ، فإن العدد الإجمالى للسكان فى إسرائيل من المقدر أن يصل إلى حوالى ٦,٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ . هذا مع الوضع فى الاعتبار أن الاستهلاك الإسرائيلى من المياه يقدر بما يتراوح بين ١٨٠٠ - ٢٠٠٠ متر مكعب سنوياً حالياً .

وهو ما يجعل من الأزمة المائية لإسرائيل أمراً قاتماً بالفعل شأنها فى ذلك شأن الأردن والضفة الغربية وغزة التى تقصر الموارد المتاحة لها عن تغطية حاجاتها الراهنة ، ناهيك عن المستقبل .

بعض المشروعات الإسرائيلية المقترحة للتعاون الإقليمى :

هناك ملاحظتان أساسيتان فى التعامل الإسرائيلى مع موضوع المشكلات المائية وكيفية مواجهتها فى المستقبل .

والملاحظة الأولى تتعلق بمحاولة إسرائيل تحقيق أكبر المكاسب من احتلالها للأراضي العربية ، وذلك بترتيب حقوق لها فى المياه التى تقع تحت سيطرتها ، بغض النظر عن قضية الانسحاب من الأرض ، وهو ما يتضح بجلاء فى مياه الضفة الغربية ، التى تتعرض لها لاحقاً ، ونهر الأردن الذى تسحب منه نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، مقابل أعلى حصة حددتها خطة جونسون الأمريكية فى الخمسينيات وقدرها ٣٧٥ مليون متر مكعب ، وهى حصة رفضها

الجانب العربي في ذلك الوقت ، ثم مياه اليرموك الذى تسحب منه إسرائيل ما يقارب ١٠٠ مليون متر مكعب مقابل حصّة في خطة جونسون لا تزيد عن ٢٥ مليون متر مكعب ، ثم أخيراً استغلال أنهار مياه جنوب لبنان ، وخاصة الليطاني ، بقوة احتلالها لجنوب لبنان . والواقع أن إسرائيل قد دخلت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وهى تحاول تجاهل هذه الحقيقة وكأنها غير واقعة ، وفى المقابل ركزت إسرائيل على ضرورة « التوصل إلى أى نوع من الاتفاق حول التعاون في استخدام المياه - أو أى مجال آخر - باعتباره سيساهم إلى حد كبير في إرساء أسس عملية السلام . فالمشروعات الثنائية أو متعددة الأطراف لاستخدام المياه وتوزيع المياه يمكن تصنيفها في أعلى مرتبة بين الوسائل التى يمكن أن تستند إليها عملية السلام . ومن هنا كان الإصرار الإسرائيلي على ضرورة بحث القضايا الإقليمية ومنها المياه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف .

والملاحظة الثانية هى أن أغلب المشروعات الإسرائيلية تقوم على سحب المياه من أطراف أخرى (مثل مياه النيل والليطاني والحاصباني واليرموك) في محاولة لجعل التشابك كبيراً بين دول المنطقة على مستوى البنية التحتية ، وبشكل لا يدعو إلى عودة نشوب الصراع مجدداً . إذ في هذه الحالة سيكون الضرر متبادلاً ويصيب بالتالى أكثر من طرف لا الطرف الإسرائيلي وحده . وحيث نكون هنا بصدد توزيع للمنافع يحول دون تحكم طرف واحد في الأطراف الأخرى ، مع محاولة الدفع تجاه أن تكون إسرائيل مركزاً لهذه الشبكة بما يجعل لها اليد العليا ، خاصة مع استمرارها في السيطرة بحكم الأمر الواقع على ما تحت يدها من موارد أو على الجزء الأغلب منها في أسوأ الأحوال .

الاتفاق الإسرائيلي / الفلسطيني :

مع الوضع في الاعتبار طبيعة المشاكل المتعلقة بطبيعة الأنهار المشتركة ، ومنها نهر الأردن . فإن وضعاً شبيهاً بذلك يتكرر في الضفة الغربية بشأن الموارد المائية الجوفية . فمن بين أحواض المياه الجوفية الرئيسية يوجد واحد فقط (ثانياً أكبر هذه الأحواض) بالكامل داخل أراضي إسرائيل (الخط الأخضر) ويبلغ إجمالى إيراده السنوى نحو ٢٨٠ مليون متر مكعب . بينما الثلاثة أحواض الأخرى تقع منابعها في الضفة الغربية ، فأكثر هذه الأحواض يجرى من الشال

للمجنوب محاذيًا للمرتفعات الغربية بالضفة ويبلغ جملة إيراده السنوى ٣٣٥ مليون متر مكعب، وتتدفق مياه هذا الحوض عبر الخط الأخضر ويروى مساحة قدرها ١٦٠٠ كم مربع . أما ثانية مجموعة أحواض فتقع في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية ويبلغ إجمالى إيرادها السنوى ما يتراوح بين ١٣٠ - ١٤٠ مليون متر مكعب ، وهى تصب مياهها كذلك عبر الخط الأخضر . والأمر الهام أن كلا من هذين الحوضين (إيرادهما نحو ٤٦٥ - ٤٧٥ مليون متر مكعب فى السنة) يمكن التحكم فيها من كل جانبى الخط الأخضر ، لكن نحو ٥٪ فقط من مساحة هذين الحوضين تقع داخل حدود إسرائيل ، أى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، ومع هذا فإن إسرائيل قد فرضت قيودًا على استخراج الفلسطينيين لمياه هذين الحوضين لاعتمادها البالغ على مياهها . وفى الإجمال نجد أن نحو ٨٠٪ من جملة المياه الجوفية المتاحة فى الضفة الغربية تثير ، من حيث طبيعتها الجيولوجية ، مشكلات تشابه إلى حد بعيد مع مشكلات الأنهار المشتركة وكيفية توزيع المياه فى ظل هذا الوضع .

وفى إطار بروتوكول التعاون الاقتصادى والمالى الملحق بإعلان المبادئ الإسرائيلى/ الفلسطينى ، تم النص على :

وافق الطرفان على إقامة لجنة إسرائيلية/ فلسطينية دائمة ، تركز ، بين أشياء أخرى ، على الآتى :

- التعاون فى مجال المياه ، بما فى ذلك برنامج لتنمية المياه يقوم بتحضيره خبراء من كلا الطرفين ، ويحدد أيضًا أسلوب التعاون فى إدارة الموارد المائية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسوف يشتمل ذلك على مقترحات للدراسات والخطط الخاصة بالحقوق فى المياه لكل طرف ، وكذلك فى الاستخدام العادل للموارد المائية المشتركة والتي من المقترح تنفيذها أثناء وفى أعقاب الفترة الانتقالية .

وهلذا لم تتنازل إسرائيل إطلاقًا عن سيطرتها المباشرة على الموارد المائية فى الضفة الغربية وبخاصة تلك المشتركة منها .

الاتفاق الإسرائيلى/الأردنى :

وفى الاتفاق الإسرائيلى/الأردنى وافقت إسرائيل على زيادة ما تسحبه الأردن من مياه نهر الأردن بمقدار ٥٠ مليون متر مكعب علاوة على استهلاكه الحالى ، وهو ما زال يقل عن الحصص

التي حددت للأردن في إطار خطة جونستون في الخمسينيات ، إلا أنه في الوقت ذاته تم إسباغ الشرعية على الحصة الإسرائيلية في مياه النهر الذي تتحكم فيه إسرائيل عملياً منذ يونيو ١٩٦٧ .

وقد تضمن الاتفاق الإسرائيلي /الأردني حول المياه الأمور الآتية :

١ - اتفق الطرفان على الاعتراف بأنها يجب أن يتقاسما بشكل منصف التمتع بمياه نهر الأردن واليرموك وطبقة المياه الجوفية بوادي عربة ، ووفقاً للمبادئ الأساسية المتفق عليها بالمعايير الكمية والنوعية المعروضة في الملحق الثاني .

٢ - يقر الطرفان بضرورة التوصل إلى حل عملي منصف ومتفق عليه بخصوص المشاكل المتعلقة بالماء ، ويتعهدان معاً ألا تكون إدارة الموارد المائية لكل منهما وتنميتها - بحجة بأي حال من الأحوال - بموارد الطرف الآخر ، لإدراكهما أن قضية المياه يمكن أن تشكل أساساً للتقدم والتعاون المتبادل .

٣ - يقر الطرفان بأن مواردهما المائية لا تكفي لتلبية احتياجاتهما . لذا يجب أن يتم الحصول على المزيد من المياه بأساليب متنوعة ، بما في ذلك مشاريع التعاون الإقليمي والدولي .

٤ - في ضوء البند الثالث ، وبما أنه من المقرر أن التعاون فيما يتعلق بقضية المياه سيكون مجزئاً للطرفين وسيسهم في خفض نقص المياه لكل منهما ، وبما أنه من المقرر أن المشاكل الخاصة بمجاري المياه على امتداد الحدود المشتركة يجب أن تعالج بصورة شاملة ، ومع إمكانية إجراء تحويلات من أى جانب من الحدود إلى الآخر ، فإن الطرفين متفقان على البحث عن وسائل الحد من النقص لديها وعلى التعاون في العديد من المجالات الأخرى . ومن أهم هذه المجالات المقترحة ، الاتفاق المبدئي على إقامة مشروعات على نهر اليرموك .

من متابعة هذه النصوص إذن يمكن القول أن المشروع الإسرائيلي قد حقق الكثير من أهدافه ، وذلك بعدم المساس بما تحت يد إسرائيل من موارد ، والحصول على شرعية استغلالها للموارد المائية المشتركة ، إضافة إلى الحصول على موافقة الأطراف العربية على كيفية تنمية المصادر في المستقبل ، بغض النظر عن حقوق أطراف عربية أخرى ، ونلاحظ هنا أنه تم تجاهل أن سوريا طرف أساسي له حقوق في مياه نهر اليرموك ، ومع تجاهل أنه كانت هناك مشروعات

أردنية/ سورية تتعلق بنفس الأمر ، وكان العائق الوحيد أمام تنفيذها هو الاحتلال الإسرائيلي . ورغم أن بعض الاقتراحات مثل جر مياه النيل لإسرائيل لم تنفذ ، ولا يتظر تنفيذها في المستقبل ، إلا أن البدائل التي حصلت عليها إسرائيل من الاتفاقات مع الأردن والفلسطينيين تعد كافية في الوقت الحالي ، إلى جانب التطلع في المستقبل إلى الحصول على بعض التنازلات في هذا المجال من كل من سوريا ولبنان ، إضافة بالطبع إلى محاولات الدفع تجاه التبنى الإقليمي والدولي لمشروع أنابيب السلام التركي .

وفي هذا الإطار يمكننا أن نعرض لواحد من أهم المشروعات الإسرائيلية التي طرحت منذ عام ١٩٨٤ ، فقد قدم باحثان إسرائيليان هما إيلشع كالي ، وإفراهام طال هذه الدراسة تحت عنوان : « خطة مياه الشرق الأوسط في ظل السلام » ، وتقوم الفروض الأساسية لهذه الدراسة على الآتي :

١ - أن مصر وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان بمقدورهما التعاون في هذا المجال ، إذ أن مصر لديها قوة وفرة في المياه (فرض غير صحيح) ، بينما الأردن وسائر بلدان المنطقة تعاني من ندرة في المياه .

٢ - أن التعاون سيشمل إمداد المياه إلى الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى التعاون في شأن مستقبل هذه الأراضي إجمالاً . وفي الوقت الذي يتضاءل فيه حجم ومصادر المياه التي تعتمد عليها هذه الأراضي (هناك وفرة نسبية ، كما سبق القول ، في حالة الضفة إذا ما توقفت إسرائيل عن سحب المياه من المنطقة) ، فإن السلام سيؤدي ولاشك إلى تزايد مخزون الأراضي من المياه التي ستصل إليها من الخارج .

٣ - أن المنطقة التي يشملها هذا المشروع هي المناطق التي تحتلها إسرائيل ، والتي لها نفس المصالح المائية وتعني الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان . وبالرغم من أن سوريا تحتل إسرائيل أيضًا ، فإنه لا توجد لها في ظل الظروف الحالية أية مصالح مشتركة من إسرائيل وفقًا لوجهة النظر التي يطرحها الباحثان ، ولذلك فلا يوجد مبرر لبحث مصالحها في هذا السياق .

وتقسم الدراسة الإسرائيلية المشروعات المقترحة إلى :

(أ) مشروع نقل مياه النيل :

وتعتمد إمكانيات المشروع على أن مصر تمتلك فائضاً من المياه يقدر حجمه بنصف كمية المياه التي تستهلكها (خلافاً لكافة الدراسات التي تشير إلى أن مصر ستكون في موقف عجز مائي ربما مع حلول هذا القرن ، إذا لم تنته بعض المشاريع الحيوية مثل مشروع قناة جونجلي) ، ولا شك أن هذه الكمية بمقدورها حل مشكلات سائر بلدان المنطقة المعنية . ومن الممكن نقل هذه الكمية بتكلفة اقتصادية معقولة إلى قطاع غزة وصحراء النقب والضفة الغربية والأردن . وفي حالة إقامة المشروع فإن إسرائيل ستصبح شريكاً رئيسياً في مشاريع نقل المياه بين بلدان المنطقة ، خاصة أنه من المتوقع حصول مصر لفترة طويلة على فائض ضخم من المياه ، وحيث تعمل مصر على دراسة إمكانيات نقل المياه من النيل إلى سيناء وإقامة مشاريع للري هناك . ويعتمد هذا المشروع على إقامة قناة بطول البحر المتوسط ، ومن الممكن أن يستفيد هذا المشروع من اقتصاديات المشاريع المستقبلية الهادفة لتوصيل مياه النيل لإسرائيل والأردن . وتعد تكلفة نقل المياه إلى النقب أرخص ، لذلك فإنه في حالة حصول إسرائيل على مياه النيل فإنها بدورها ستوصل المياه التي كانت توجه للنقب من نهر الأردن إلى الضفة الغربية والأردن . وبينما تقدر تكلفة نقل المتر المكعب إلى الضفة وغزة بنحو ٢٠ سنتاً ، فإنها في حالة المشروع التبادلي (مياه النيل لصحراء النقب مقابل مياه من بحيرة طبريا للضفة الغربية والأردن) فإن التكلفة تنخفض إلى ٥ سنتات للمتر المكعب في حالة الأردن وتظل ٢٠ سنتاً للمتر المكعب في حالة الضفة الغربية وغزة ، وهذه التكلفة تظل في حدود الإنتاجية الحدية للمياه التي تتراوح بين ١٠ - ٣٠ سنتاً للمتر المكعب في إسرائيل والأردن والضفة وغزة .

(ب) المشروع الأردني / الإسرائيلي لاستغلال مياه نهر اليرموك :

تقوم الفكرة هنا على أساس تخزين مياه نهر اليرموك بتحويلها إلى خزائنها الطبيعي في بحيرة طبريا (تحت سيطرة إسرائيل) ، بينما الخيار البديل هو إنشاء سد على النهر ، وتصل تكلفة مثل هذا السد إلى ٥٠٠ مليون دولار إذا أقيم السد عند مصب النهر في موقع المخيبة ترتفع إلى مليار دولار إذا ما أقيم السد على الحدود الأردنية / السورية عند موقع المقارن . ومن المهم لفت الانتباه إلى أن نهر اليرموك يعد من المصادر الأساسية للمياه في المنطقة ، حيث يبلغ إجمالي إيراد السنوي نحو ٥٠ مليون متر مكعب وهو إيراد يقل عن إيراد المجرى الرئيسى

لنهر الأردن بمقدار بسيط . والمشروع الإسرائيلي هنا من ثم يركز أنه من حيث التكلفة الاقتصادية ، فإن تحويل مياه النهر إلى بحيرة طبريا التي تقع تحت سيطرة إسرائيل هو الأكثر ملائمة لحاجات كل من إسرائيل والأردن ، حيث تصل تكلفة المتر المكعب في هذه الحالة إلى ١,٥ سنت للمتر المكعب في الأردن . وقد أدخل تعديل على هذا المشروع بعد الاتفاق الأردني/ الإسرائيلي ، كما سبق الذكر ، بحيث يقام مشروع سد على النهر بمشاركة أردنية/إسرائيلية .

(ج) التعاون اللبناني/ الإسرائيلي :

يعد المشروع الرئيسي المقدم هنا هو تحويل مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا بحيث لا تزيد عن ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة لمواجهة احتياجات لبنان المستقبلية ، كما يمكن تحويل نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الحاصباني إلى نهر الليطاني أو مرجعيون وتقدر تكلفة تحويل مياه الليطاني بنحو ٨ سنت للمتر المكعب .

وإضافة إلى هذا المشروع الإسرائيلي تضيف المحاولات الإسرائيلية لنقل المياه من الحجاج ، مثل الدفع الإسرائيلي نحو الاشتراك في المشروع التركي المسمى بمشروع « أنابيب السلام » الذي ينقل المياه من نهري سيحون وجيحون التركيين إلى بلدان الخليج العربي وإسرائيل والأردن . وهو ما ينقلنا إلى الطرف الثاني الذي يطرح مشاريع للترتيبات الإقليمية للمياه ، إلى تركيا .

الفرات ودجلة ، والدور الإقليمي التركي :

يقدم نهر الفرات ودجلة نموذجًا تقليديًا لكافة ما يقال عن مخاطر تعرض دول المصب (سوريا والعراق) لسياسات وبرامج دولة المنبع (تركيا) الخاصة باستغلال مياه هذه الأنهار المشتركة . حيث تمتلك تركيا في الواقع سيطرة كاملة على كل من النهرين ، إذ ينبع نحو ٨٨٪ من مصادر مياه الفرات في الأراضي التركية وتقدم سوريا النسبة الباقية ، بينما لا يتلقى النهر أية موارد جديدة في الأراضي العراقية . ويبلغ طول نهر الفرات ٢٧٢٦ كم منها ٩٠٠ كم داخل الأراضي التركية وأكثر من ١٠٠٠ كم داخل الأراضي السورية وما يزيد عن ٨٠٠ كم داخل العراق . ويبلغ تصريف نهر الفرات إلى نحو ٣٢ بليون م^٣/ سنة في المتوسط ، بينما تبلغ

عند الحدود السورية التركية نحو ٢٧ مليار م^٣ ، وذلك قبل مباشرة تركيا بتنفيذ مشروعها الأخير (جنوب شرق الأناضول) .

والواقع أن الخلاف بين الدول الثلاث يعود إلى فترات طويلة سابقة ، ومع إنه تم التباحث حول تقسيم مياه النهر منذ زمن طويل ، إلا أنه لم يتم التوصل أبدًا إلى اتفاقية ملزمة بين الأطراف الثلاثة . وربما كانت من المراحل الهامة في تهديد الدولتين العربيتين (سوريا والعراق) قد بدأت في عام ١٩٦٤ ، حينما قامت تركيا في الاتصال بالعراق للتباحث حول إنشاء سد كيسان التركي . حيث أكد الجانب التركي على عدم مساس السد بالمياه اللازمة للرى في كل من سوريا والعراق . وأن الحكومة التركية قد وضعت مخططاتها بصورة تكفل ضمان وصول المياه الكافية بواسطة فتحات في السد لتأمين تصريف أعلى قدره ٣٥٠ م^٣/ الثانية أثناء فترة ملء خزان السد . كما بين الوفد التركي بأن سد كيسان مفيد في تنظيم جريان نهر الفرات لكل من سوريا والعراق ، وذلك لدوره أخطار الفيضان وتنظيم التصريف الشهرية ، ورغم تأييد الجانب العراقي لقضية فائدة السد في تنظيم جريان المياه ودوره أخطار الفيضان . إلا أنه علق موافقته على ذلك باعتراف تركيا بحقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات ، وذكر الوفد العراقي أن التصريف خلال فترة ملء الخزان غير كاف للعراق وأنه يتطلب تصريفًا أدنى قدره ٨٠٠ م^٣/ الثانية .

ومن أجل التوصل إلى اتفاقية سعت الدول الثلاث إلى التفاوض وتشكيل اللجان وعقد لقاءات رسمية على مستوى عال جدًا ، ولكن كل هذا لم يؤد إلى النتيجة المرجوة في التوصل إلى اتفاق يحقق للأطراف مطالبها وبالعكس ادعت كل من الدول الثلاث ادعاءات تتصل بنصيبها في موارد النهر زادت المشكلة تعقيدًا .

وقد عادت المشكلة للتفجر من جديد ولكن بين الطرفين العربيين ، حينما بدأت سوريا في ملء خزان سد الثورة « الطيبة » الذي انتهت مرحلته الأولى في عام ١٩٧٣ حتى وصل الخلاف إلى درجة حشد القوات العسكرية على جانبي الحدود السورية/ العراقية .

إلا أن أخطر وأدق المراحل هي التي تشهدها المنطقة حاليًا ، حيث بدأت تركيا في أوائل الثمانينات في مباشرة مشروعها المسمى جنوب شرق الأناضول (GAP) وهو مشروع لست

مقاطعات تركية هي اديان وديار بكر وجزيا نتب وسيرت وسان لورفا وهي تحتل الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد ، حيث تمدها سوريا من الجنوب والعراق من الجنوب الشرقي وهي تغطي مساحة من الأرض تشكل نحو ٩,٥ ٪ من إجمالي مساحة البلاد ويبلغ عدد سكانها نحو ٨,٥ ٪ من إجمالي عدد السكان . وتعد كل مقاطعات الإقليم الستة منطقة طرد سكاني ، إذ أن نصيب الفرد من الإنتاج الإقليمي الإجمالي تصل إلى نحو ٤٧ ٪ فقط من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التركي في عام ١٩٨٥ . ورغم ذلك فإن المنطقة تتمتع بالاكثفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية الأخرى . واستناداً إلى أن هذه المنطقة من البلاد هي الأكثر تَخلفاً ، فقد شرعت الحكومة التركية في تنفيذ مشروع (GAP) حيث يتضمن هذا المشروع بناء ٢١ سدّاً و ١٧ محطة لتوليد الكهرباء على نهري الفرات ودجلة وفروعهما ، وتم البدء في نهر الفرات أولاً . ويتضمن المشروع تطوير واستصلاح ما يزيد على ٦,١ مليون هكتار من الأرض لتصبح أراضي مروية وتوليد ٢٦ مليار كيلوات من الكهرباء سنوياً بطاقة ابتدائية تصل إلى ٧٥٠٠ ميجاوات . وتصل إجمالي الأراضي التي ستروى إلى نحو ١٩ ٪ من إجمالي الأراضي الاقتصادية القابلة للرى في تركيا (٨,٥ مليون هكتار) والطاقة الكهربائية الإجمالية التي سيتم توليدها سنوياً إلى ٢٢ ٪ من إجمالي الطاقة الاقتصادية المحتملة لإنتاج الكهرباء في تركيا (١١٨ ميجاوات) ويعد المشروع على حد تعبير الوثيقة الأساسية واحداً من أكبر مشروعات التنمية الإقليمية طموحاً الذي يتم محاولة تنفيذه في أي مكان في العالم . علاوة بالطبع على الأهداف السياسية المتمثلة في تطويق حركة التمرد الكردي ، حيث أن أغلب سكان هذه المناطق المتخلفة هم من الأكراد .

ولأجل ملء خزان أتاتورك ، قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق في الفترة من ١٣ يناير - ١٣ فبراير عام ١٩٩٠ . ورفضت الضغوط السورية العراقية بتقليص فترة انقطاع المياه إلى أسبوعين بدلاً من شهر ، وأضافت تركيا إلى ذلك قولها بأنها طبقاً لقواعد القانون الدولي ، فقد قامت بإبلاغ سوريا والعراق عن فترة انقطاع المياه ، بل وسمحت بتدفق المياه بمعدلات أكبر قبل فترة انقطاعها لكي تعوض العراق وسوريا عن فترة الانقطاع الكامل . وعادت تركيا مرة أخرى إلى تقليص تدفق المياه إلى ٥٠٠٠ م^٣/ الثانية وقالت أن هذا هو المعدل الطبيعي الذي يتدفق للبلدين العربيين ، وأتى ذلك كما حدث عند إنشاء سد كيسان تحت ذريعة أن

تركيا بنائها مشروعاتها الجديدة قد حافظت على انتظام تدفق المياه طوال العام لكل من سوريا والعراق بمعدل ٥٠٠ م^٣/ الثانية بدلاً من التقلب الذي كانت تشهده مياه النهر في السابق وبذلك ساهمت في خدمة مصالح البلدين بتنظيم تدفق المياه على مدار العام وساهمت في الحد من أخطار الفيضان . والواقع أن هذه الحجة مردود عليها ببساطة لأنها تكلف الدولتين الكثير ، فعوضاً عن أن ٥٠٠ م^٣/ الثانية تجعل تدفق القدرات يبلغ نحو ١٥,٧٧ مليار م^٣/ السنة لكل من سوريا والعراق ، مقابل ما تدعيه البلد الأخير من أن التدفق الطبيعي هو ٢٢ مليار م^٣/ السنة (٧٠٠ م^٣/ الثانية) ، فإن هذه الحجة كان يمكن القبول بها قبل إنشاء سدود على النهر في كل من سوريا (سد الثورة) ، أو العراق (سد الحديثة) ، وبذلك فإن هذه المشروعات الإنشائية الكبيرة تصبح وكأنها بدون جدوى وتضيع فوائدها كمشاريع اقتصادية كلفت البلدين الكثير .

وتحت ضغط مثل هذا التصرف التركي المنفرد ، اجتمع مسئولون عراقيون وسوريون وتوصلوا إلى اتفاق على توزيع مياه الفرات بينها في إبريل ١٩٩٠ بحيث تكون حصة سوريا ٤٢٪ وحصة العراق ٥٨٪ . وبذلك فإنه في حالة التدفق الذي نصر عليه تركيا ستكون حصة سوريا ٦,٦ مليار م^٣/ السنة ، وحصة العراق ٩,١٥ م^٣/ السنة ، بينما في حالة إذا ما ارتفع معدل التدفق إلى ما تراه العراق مناسباً ، فإن حصة سوريا ستبلغ ٩,٣ مليار م^٣/ السنة ، والعراق ١٢,٨ مليار م^٣/ السنة ، وشتان ما بين الرقمين ، إذ في حالة المعدل الأخير من المتصور ألا يعاني البلدان العربيان من مشاكل ندرة مياه لفترة طويلة قادمة ، فعدد سكان العراق حالياً نحو ١٨,٥ مليون نسمة يبلغ استهلاكهم من مياه الفرات نحو ٨,٦ مليار م^٣/ السنة ، أما في عام ٢٠٠٠ فسيقفز عدد السكان إلى ٢٤ مليون نسمة سيكونون بحاجة إلى نحو ١٠ مليار م^٣/ السنة على الأقل . أما عدد سكان سوريا فسيقفز إلى حدود ١٨ مليون نسمة مع نهاية هذا القرن ، ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠٪ - ٨٧٪ من موارد سوريا المائية ، فإنها لا تستطيع معالجة الخلل بين الإنتاج والاستهلاك إلا برفع حصتها المستغلة من مياه النهر . وحسب الاحصائيات السورية الأخيرة فإن البلاد ستكون بحاجة لرفع استخداماتها لمياه الفرات من ٤,٤ مليار م^٣/ السنة (ديسمبر ١٩٨٦) إلى ما يقدر بحوالى ١٣ مليار م^٣/ السنة عام ٢٠٠٠ .

إضافة إلى مشكلات الفرات ، فإنه من المنتظر تفجر خلافات جديدة بين تركيا والعراق حول مياه نهر دجلة ، خاصة أن تدفق نهر دجلة يعد أكبر من الفرات ، حيث يصل إجمالي التصرف السنوية إلى ٤٩,٢ مليار م^٣ في المتوسط لا يستفيد العراق سوى بـ ٢٥٪ منها في الوقت الراهن . وقد أقدمت تركيا في شهر نوفمبر من هذا العام على إنشاء سدين على نهر دجلة بعد إنشاء العديد من السدود على نهر الفرات . وقد اجتمعت اللجنة الفنية المشتركة بين كل من سوريا والعراق وطالبت بضرورة التوصل لاتفاق قوري مع تركيا بشأن مياه كل من دجلة والعراق مستندة في ذلك إلى القانون الدولي الذي تم التوصل إليه هذا العام (١٩٩٧) وناقشته الجمعية العامة للأمم المتحدة . حيث أن هذا القانون يحتم ضرورة الاتفاق بين الدول الأطراف في أية أنهار دولية قبل الإقدام على إنشاء أية سدود - خاصة في دولة أو دول المنبع - قد تشكل أضراراً جسيمة بحقوق الأطراف الأخرى الواقعة على نفس النهر .

والواقع أن تركيا تحاول جاهدة الآن الهروب من قضية التوصل لاتفاق حول توزيع مياه الفرات ودجلة ، إذ حذرت من قبل سوريا من محاولاتها لتدويل النزاع بهذا الشأن. ويأتي ذلك بعد لجوء سوريا إلى جامعة الدول العربية ، وتدخل الجامعة مطالبة بضرورة الاسراع بالتوصل إلى اتفاق لتوزيع المياه وفقاً لقواعد القانون الدولي . وقد أثار هذا الأمر الحكومة التركية إلى أقصى الحدود ، حيث كانت تخشى دائماً من الأضرار بمصالحها الحيوية العديدة مع بقية أرجاء العالم العربي ، إلى الحد الذي دفع الرئيس التركي أثناء زيارته للولايات المتحدة إلى اتهام سوريا بأنها تدعم الارهاب في لبنان وإسرائيل .

ويزيد من تعقيد الوضع الموقف التركي الذي يحاول منذ فترة طويلة القول بأن كلاً من حوضي دجلة والفرات ينبغي العمل بهما كحوض واحد ، وهو ما يحقق مصلحة تركيا ويعقد من التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاث ، بل وتدعو تركيا كذلك إلى ادخال نهر العاصي ضمن أي اتفاق وهو نهر ينبع من لبنان ويصب في تركيا مروراً بسوريا . حيث تؤكد تركيا على أن سوريا قد قامت باستغلال مياه النهر دون التشاور المسبق معها ودون التوصل لاتفاق ، والواقع أن النقطة الأخيرة كلمة حق يراد بها باطل ، فتدفع نهر العاصي يظل في حدود ٤٥٩ مليون م^٣ سنوياً ، أي ما لا يزيد عن ٨,١٪ من إجمالي تدفق الفرات ، ومن ثم فإنه لن يضير سوريا كثيراً الاتفاق على توزيع مياهه إذا ما قبلت تركيا بالتوصل لاتفاق حول الفرات وهو أمر تصر الأخيرة على رفضه حتى الآن .

وبالرغم من أن تركيا قد استعملت مياه نهر الفرات دون الاتفاق مع شركائها في ذات النهر ، من أجل مشروع جنوب شرق الأناضول ، فإنها تقدم المشروع ذاته !! للتعاون مع العالم العربى وذلك بدعوة الدول العربية خاصة الخليجية للاستثمار من أجل إنتاج الفواكه والخضروات واللحوم والحبوب بدلاً من أن يستوردها العرب من الخارج أو يقومون بإنتاجها بتكلفة غير اقتصادية . وفي ذات الاتجاه يأتى ما طرحته تركيا تحت اسم أنابيب السلام لمحاولة زيادة نفوذها الإقليمي وتحقيق مكاسب مادية كبيرة .

مشروع أنابيب السلام :

قدم هذا المشروع تورجوت أوزال ، حينما كان لا يزال رئيساً للوزراء في تركيا ، أثناء زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٧ ، ويقوم على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب أحدهما الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والأردن (وربما إسرائيل) ، ثم المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية . أما الخط الآخر ، خط أنابيب الخليج ، فيتجه من سوريا إلى الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والإمارات فعمان .

ويعتمد المشروع التركى على أن عمليات قياس منسوب المياه في كل من نهري سيحون وجيحون تشير إلى وفرة المياه ، حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهرين إلى ٣٩ مليون م^٣ يومياً تحفظ تركيا لاستخدام ما لا يتجاوز ٢٣ مليون م^٣ منها ، وهو ما يعنى وجود فائض قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يومياً يمكن توجيه ٦ ملايين منها يومياً إلى البلدان الأخرى في المنطقة التى تعاني من نقص في المياه .

وطبقاً لدراسات الجدوى التى قامت بها شركة براون وروث الدولية ، وهى شركة أمريكية ، فقد قدرت تكلفة الأنابيب الغربى بنحو ٨,٥ مليار دولار ، وأنبوب الخليج ١٢,٥ مليار دولار ، أى بإجمالى قدره ٢١ مليار دولار . وتقدر فترة تنفيذ المشروع بنحو ٨ - ١٠ سنوات وعمره الافتراضى بنحو ٥٠ سنة . وقدّر أن المشروع سيوفر المياه بتكلفة مقبولة ، حيث قدرت تكلفة المتر المكعب من مياه الخط الغربى بنحو ٨٤ سنت ، وأنبوب الخليج بحوالى ١,٠٧ دولار في مقابل تكلفة تصل إلى ٥ دولار للمتر المكعب في محطات تحلية مياه البحر من مياه الخليج ، ومن ثم فإن تركيا تطمح إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة تصل إلى نحو مليار دولار سنوياً نظير بيع المياه للبلدان العربية .

والحقيقة أن الحطة التركية لا تفتقر للذكاء ، فبينما هي تزيد من استخدامها مياه الفرات ، فإنها تقدم للبيع مياهها من أنها تنبع وتصب بالكامل داخل الأراضي التركية بشكل يحول دون أى عوائق قانونية أمام المشروع .

وقد أعيق المشروع حتى الآن بسبب ردود الفعل العربية ، حيث رفضت المشروع أغلب الدول العربية التي كان من المخطط أن تكون المستفيدة منه . وذلك لتخوف هذه الدول من أن تسلم مقاديرها في موضوع حيوى كالمياه لتتحكم فيه دولة المصدر (تركيا) ، ثم رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة من المشروع . وتحت هذا الرفض قدمت السلطات التركية المشروع بعد حذف إسرائيل من بين الدول المستفيدة منه . ولكن من الأمور اللافتة للنظر أن تركيا بمعاونة جهات أمريكية متعاطفة مع إسرائيل دعت إلى مؤتمر دولي حول التعاون في مجال المياه كان من المزمع أن يعقد باستنبول في نوفمبر ١٩٩١ . وقد تم تأجيل هذا المؤتمر نظراً لرفض سوريا تأييدها في ذلك جهات عربية أخرى أن تحضر إسرائيل هذا المؤتمر ، إضافة إلى الاعتراض على الرفض التركي حتى الآن لتوصل الاتفاق حول توزيع مياه الفرات .

وكانت وجهة النظر الأساسية هو أنه لا يمكن في الواقع بحث قضايا التعاون الإقليمي في مجال كالمياه دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربي / الإسرائيلي وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية التي تحتلها . وهو ما قوبل برفض أمريكي / تركي من إقامة المؤتمر دون مشاركة إسرائيلية .

والواقع أن الرفض التركي لمشاركة إسرائيل في مشروع أنابيب السلام لم يكن سوى رفض مرحلي ، الأمر الذي يؤكدته تصريح شيمون بيريز ، زعيم حزب العمل الإسرائيلي ، عقب لقائه مع الرئيس التركي في ٨ إبريل ١٩٩١ : « أن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام ، وهو بحق مشروع سلام ، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط تنشب بسبب المياه وليس الأرض ، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة ، وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام (الأنبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن .

ويؤكد ما سبق مرة أخرى ، على أن ترويج أفكار مثل « حرب المياه » و « التعاون الإقليمي » هي أفكار تأتي من قبل إسرائيل والجهات المتعاطفة معها في الغرب لأنها من أكثر

دول المنطقة معاناة من ندرة المياه ، ورغم استيلائها على موارد عربية كبيرة عبر قوة احتلالها لأراض عربية مجاورة والتحكم في مصادر مائية هامة ، إلا أن ازدياد معدلات الهجرة ووصول الاستخدام الحالى إلى حد يزيد عن مقدار الموارد المائية المتوفرة لها يدفعها لترويج هذه الأفكار بهدف جذب المزيد من المياه من خارجها . وهو ما بدا أنه الهدف الرئيسى من إنشاء لجنة للمياه في إطار المفاوضات متعددة الأطراف .

المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف :

في الجولات الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف التي شهدتها لجنة المياه ، بدت المواقف الفلسطينية والإسرائيلية متعارضة على طول الخط . فقد أكد نبيل شعث أن الوفد الفلسطينى إلى لجنة المياه في فيينا سيثير موضوع سرقة المياه الجوفية الفلسطينية التي تضخ من الضفة الغربية وغزة إلى المجرى المائى الإسرائيلى الذى يغذى صحراء النقب ، بينما انتقد رئيس الوفد الإسرائيلى بشدة مواقف الوفد الفلسطينى / الأردنى واتهمه بتعطيل المناقشات .

وعادت المتحدثة باسم الوفد الفلسطينى حنان عشاوى في الاجتماع الثانى بواشنطن إلى تجديد مطالبة الفلسطينيين بالسماح لهم بالتحكم في موارد المياه الخاصة بهم . وضرورة إرسال بعثة تقصى حقائق إلى الأراضى المحتلة لتطلع بنفسها على الوضع المزرى ميدانياً ، وعلى أن تعود لتقديم تقرير عن نتائج مهمتها إلى لجنة العمل الخاصة بالمياه . وأشارت المتحدثة إلى أن لإسرائيل تستولى على أكثر من ٨٠٪ من المياه التي تضخ من الأحواض الجوفية في الأراضى المحتلة . إلا أن المواقف الفلسطينية ذهبت خطوة أبعد بإعلان أن الأحواض المائية في المنطقة المتاخمة للحدود مع إسرائيل ستكون الموضوع الأساسى الذى سيتم بحثه ، كما أن ورقة العمل التي تقدم بها الوفد الفلسطينى بحثت في مسألة اقتسام المياه مع إسرائيل في حالة التوصل إلى سلام عادل ودائم ، وأشارت الورقة إلى أن الاقتسام قد يأخذ أكثر من شكل في إطار خيارات متعددة .

وفي المقابل نجد أن المواقف الإسرائيلية قد تراجعت في الجولة الثانية خطوة مقارنة بالجولة الأولى . فقد تم تجاهل اعتبار الفلسطينيين طرفاً متساوياً الحقوق فيما يتعلق بالمياه ، وخصوصاً تجاهل مسألة السيطرة الإسرائيلية على الأرض وموارد المياه . وقد وجهت الاقتراحات الإسرائيلية إلى الدول وليس الأطراف ، كما كان عليه الحال في الورقة الإسرائيلية التي وجهت لاجتماع فيينا .

وقد أصرت إسرائيل ، خلال جولات المفاوضات متعددة الأطراف ، إلى التأكيد على رؤيتها لموضوع المياه ، والتي تنحصر في اقتراح الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الرى على النطاق الإقليمي ، والتأكيد على أن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة ، وذلك على العكس من رؤية الطرف الفلسطيني الذي أكد على أن المشكلة تكمن في سوء توزيع الموارد وإساءة استخدام إسرائيل لها .

وكان ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل قد أكد أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع الثالث للجنة الذي عقد بموسكو على « إن إسرائيل تعرض على جاراتها التعاون على نطاق واسع بما من شأنه أن يأتي بالخير في مجالات حياتية واسعة » . وأضاف : « فلنبن معاً شرق أوسط جديداً .. وفي أى من المجالات المطروحة ، فإن إسرائيل تتحدث عن برامج عملية وقابلة للتنفيذ ، فالشرق الأوسط في غالبيته منطقة قاحلة ظمأى للماء ، وقد تجمعت لدى إسرائيل تجارب كثيرة في طرق الرى الاقتصادية التى تؤتى ثماراً من أجود الأنواع في العالم . فلنشاطر بعضنا البعض الخبرة المشتركة أيضاً في تحلية مياه البحر وجبر المياه من أماكن توافرها في منطقتنا ، وإثراء وزيادة الموارد الجوفية » .

وكان من بين الاقتراحات الإسرائيلية أيضاً إنشاء بنك إقليمي للمعلومات عن مصادر المياه يمكن أن يطلع عليها جميع الأطراف ، وكذلك المنظمات الدولية . ويتضمن هذا البنك معلومات عن مصادر المياه وشبكات الأنهار والجداول والمناخ ونتائج الدراسات المتعلقة بتقنيات استغلال مصادر المياه واستخداماتها . وقد ضغطت الولايات المتحدة أثناء اجتماع اللجنة بواشنطن على الجانب الفلسطيني للتوصل إلى اتفاق من أجل إنشاء هذا البنك . وقد رفض الوفد الفلسطيني بدعوى أنه لا يمكن التباحث في هذا الشأن ، ما دامت مصادر المياه في الضفة الغربية تعامل وكأنها مصادر إسرائيلية ، وعزز رفضه بالقول أنه لا يمكن لهذا البنك المقترح أن يؤدي مهمته في غياب دولتين تتمتعان بمركز جغرافى أساسى في قضايا المياه ، وهما سوريا ولبنان .

ومع ذلك فقد كان لاتفاق غزة/ أريحا أثره على جولة المفاوضات الرابعة التى عقدت في الصين في أكتوبر ١٩٩٣ ، إذ أصبح أكثر من طرف أكثر جرأة وإقداماً على اقتراح موضوعات للتعاون الإقليمي بشأن المياه . وكان البارز في هذه الجولة هو موقف سلطنة عمان التى دعت

لإنشاء هيئة إقليمية لتحلية مياه البحر يكون مقرها السلطنة ويشارك فيها الخبراء من كافة دول المنطقة . كما طالبت عمان باستضافة الجولة التالية من المفاوضات وهو أول اجتماع للجنة يجري في المنطقة .

ورغم أن التطورات التالية في عملية السلام لم تسمح بأي تقدم عملي على صعيد الترتيبات الإقليمية للمياه ، فإننا بوسعنا القول أيضًا أن هذا يعود لأسباب ترجع إلى عدم مشاركة سوريا ولبنان في المفاوضات المتعددة الأطراف . فهناك دور محوري لسوريا في تمرير أهم مشروعات جر المياه في المنطقة ، وهو مشروع أنابيب السلام التركي . حيث أن دراسة الجدوى أعدت على أساس أن تكون سوريا هي النقطة المفصلية التي تتوزع منها خطى الأنابيب الغربي والشرقي . وهو ما يجعل من تنفيذ المشروع مستحيلًا مع انضمام سوريا لمسيرة التسوية في الوقت الراهن . كما أن لبنان تلعب دورًا هامًا بإمكانيات تحويل مياه الليطاني لفائدة الدول المجاورة .

ورغم عدم المشاكة السورية/ اللبنانية في المفاوضات المتعددة الأطراف ، فقد حاول البلدان ، في بعض الأحيان وبشكل تكتيكي ، استخدام الأوراق التي يملكها في هذا الصدد . فقد أعلن بعض المسؤولين اللبنانيين أنه يمكن بحث بيع المياه الفائضة في لبنان إلى دول أخرى مجاورة في حال التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم . كما أعلن وزير الري السوري أثناء حضوره لندوة في مدينة أسوان المصرية في شهر ديسمبر عام ١٩٩٤ : « إن سوريا ليست ضد مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه شريطة أن يسبق ذلك التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل » .

كما أن مصر ، التي شاركت في المفاوضات المتعددة حول المياه بهدف ثابت ، هو عدم طرح مياه النيل من الأساس باعتبارها مشروعًا للمشاركة مع دول أخرى .

خاتمة:

خلافاً لكافة التحليلات الغربية التي تركز على أن المنطقة قد تشهد في المستقبل القريب حروباً حول المياه ، فإن الهدف منها هو مجرد تضخيم حجم المشكلة نظراً لأن بعض الأطراف الموالية للغرب (إسرائيل) قد بدأت معاناتها بالفعل . بينما على الجانب الآخر فإننا نميل إلى أن « قضية المياه » هي فعلاً واحدة من القضايا الهامة في المنطقة ، ولكن فقط كبعد واحد في التفاعل الصراعي أو التعاون مع دول الجوار الإقليمي (بخلاف إسرائيل) والشاهد في ذلك هو الحالة التركية . فمن الأمور اللافتة للنظر والتي نجمت عن حرب الخليج الأخيرة ، ازدياد طموح دول الجوار ، خاصة تركيا ، للعب دوراً أكبر في المجال الإقليمي ، وتعتمد السياسة التركية الجديدة هنا على خطة مزدوجة تقدم أنقرة بموجبها نفسها للغرب بصفتها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة « الديمقراطية » ، كما أنها الدولة الوحيدة ذات الأغلبية الإسلامية العلمانية . إضافة إلى أنه بعد ضعف كل من القوة العراقية والإيرانية ، تكاد تكون قوة الاستقرار الوحيدة التي يعتد بها في هذه المنطقة التي تختوى في باطنها وعلى مظهرها مصالح كبيرة للغرب . أما في مواجهة العالم العربي ، فإن تركيا تقدم نفسها باعتبارها دولة تشاركهم نفس القيم « الإسلامية » علاوة على توفر فرص هائلة للتعاون ، ومن هنا تأتي أهمية استغلال موقف تركيا المائي كواحد من أبعاد الضغط والترغيب للعالم العربي .

من هنا ، وكخلاصة عامة ، يمكن القول بأن المشروعات المطروحة كترتيبات إقليمية للتعاون ، هي مشروعات مطروحة من قبل أطراف غير عربية . ولكن أيما من هذه المشروعات يقتضى في الواقع الاتفاق أولاً على توزيع الموارد القائمة بالفعل ، لاسيما مياه دجلة والفرات ، والتوصل إلى سلام شامل لكافة الأطراف في المنطقة ، وهما شرطان يصعب في الحقيقة تحقيقهما في الوقت الراهن ، خاصة أنهما مطلوبان من قبل القوى الداعية للتعاون الإقليمي الشامل ، أي من قبل التحالف التركي / الإسرائيلي .

المراجع

تعتمد هذه الدراسة ، بشكل أساسى ، على مراجعة وإعادة تنظيم أفكار للباحث سبق وأن قدمها في عدة دراسات منها :

- الاقتصاد السياسى للموارد المائية في الوطن العربى ، التقرير الاستراتيجى الاعرى لعام ١٩٨٨ ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية ، العدد ٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٢ .
- مسألة المياه في محادثات السلام الجارية ، في د. نجيب عيسى (محرر) ، مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، الجزء الثانى ، الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ديسمبر ١٩٩٤ .

- Water Resources and The Middle East Peace Process: Past Conflicts & Possible Cooperation, Lund University, Sweden, 19-21 September, 1997.

- (١) د. أجيه يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- (٢) د. جلال عبد الله معوض ، المياه والدور التركى الإقليمى في مرحلة ما بعد أزمة الخليج ، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس للبحوث السياسية بجامعة القاهرة ، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١ .
- (٣) نشرة المعرفة ، الصراع حول المياه في الشرق الأوسط « وجهة نظر إسرائيلية » ، العدد الثالث ، مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١ .
- (٤) صبحى كحالة ، مشكلة المياه في إسرائيل ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- (٥) نبيل خليفة ، مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم ، مجلة الوحدة ، السنة ٧ ، العدد ٧٦ ، الرباط ، يناير ١٩٩١ .

وباللغة الإنجليزية :

1. Thomas Naff. Water, Law and Politics in the Middle East. Unpublished lecture, Ain Shams University, Cairo, Egypt, 1985.
2. Thomas Naff and Ruth C. Matson, Water in the Middle East: Conflict or Cooperation? A Westview Press, London, 1984.
3. Cem Duna, "Turkey's Peace Pipeline", in Joyce S tarr and Daniel C. Stoll (ed.) "The Politics of Scarcity, Water in the Middle East: Westview Press, London, 1988.

4. Thomas Naff, The Jordan Basin: Political, Economic and Institutional Issues, The World Bank; Workshop on Comprehensive Water Resources Management and Policies, World Bank, Washington D.C., June 24-28, 1991.
5. Elisha Kalty and Avraham Tal, Middle East Water Under Peace, in Haim Ben Shazar et al, Economic Cooperation and Middle East Peace, Weidenfeild Niclson, London, 1989.
6. Beter Beaumont, Transboundary Water Disputes in the Middle East, Bilkent University, Ankara, September 1991.
7. Daniel Hillel, Rivers of Eden: The Struggle for Water and the Quest for Peace in the Middle East, Oxford University Press, New Yourk, 1994.
8. John Kolars, The Future of The Euphrates River, World Bank Workshop on Comprehensive Water Resources Management and Policies, World Bank, Washington D.C., June 24-28, 1991.

مجموعة الثمانى دول الإسلامية

إعداد

د. نيفين عبد المنعم مسعد

مقدمة :

بين ٢٩/٦/١٩٩٦ تاريخ تشكيل نجم الدين أرباكان الحكومة التركية ، و٩/٦/١٩٩٧ تاريخ الاطاحة به من رئاسة الحكومة ، عام كامل يمثل في جوهره منعطفاً مهماً في مسار التطور السياسى للدولة التركية الحديثة ، كما يقدم تجربة تثير من التساؤلات أكثر مما تقدم من إجابات .

استفاد نجم الدين أرباكان كما استفاد سواه من الإسلاميين من جملة تطورات دولية وإقليمية وداخلية كان لها أثرها في إدماج المكون الإسلامى في المعادلة السياسية التركية . فالصحوة الإسلامية في تركيا هى جزء من ظاهرة أعم تلف دول العالم الإسلامى . وعلى الساحة التركية تبارى الندان : السعودية وإيران للتأثير على تشكيل الحركة الإسلامية وصوغ توجهاتها . ومن خلال نموذج « الإسلام التركى » راهنت القوى الغربية - والأمريكية بالذات - على إمكانية أن تثمر التجربة العلمانية قوة دينية لا تنقصها المرونة في التعامل مع البيئة الدولية ولا يعوزها الوعي بمتغيرات تلك البيئة . ثم أن الصحوة الإسلامية هى محصلة الخلافات السياسية بين الأحزاب التى تنتمى إلى تيارات مختلفة (يمينية أو يسارية) ، ودرجة متساوية تقريباً بين الأحزاب المعبرة عن التيار السياسى نفسه ، ونذكر فى هذا الخصوص بأن ظروف صعود أرباكان إلى السلطة ، ارتبطت بالخلافات بين الحزبين اليمينيين الرئيسيين اللذين شكلا الحكومة الائتلافية التركية من ١٢/٣/١٩٩٦ وحتى ٦/٦/١٩٩٦ وهما حزب الطريق المستقيم بزعامة تانسو تشيلر والوطن الأم بزعامة مسعود يلماز . وجاءت استقالة الأخير من الحكومة احتجاجاً على تورط تشيلر فى الفساد السياسى أثناء رئاستها للحكومة قبل شراكتها معه^(١) .

استفاد نجم الدين أرباكان كغيره من الإسلاميين من تلك العوامل التمهيدية كافة ، لكنه يميز عنهم بعدد من الخصائص هى التى دفعت به ، دون سواه ، إلى ترأس أول حكومة إسلامية في تركيا . فأرباكان هو من ذلك الطراز من المحاربين السياسيين الذين يدركون تماماً مختلف أبعاد الواقع الذى يتعاملون معه ، ولذلك لم يسه كسواه من زعماء الحركة الإسلامية الراديكالية التركية إلى ممارسة التغيير السياسى بالقوة ، بل إنه فى أعقاب كل مرة كان يقضى

فيها على حزبه بالحل، كان أرباكان يستجمع قواه ويتقدم بطلب لتشكيل حزب سياسي جديد. فكما أسس أرباكان حزب النظام الوطني في ١٩٧٠، فإنه أعاد صف الإسلاميين في حزب السلامة الوطني في ١٩٧٣.، وأخيراً فإنه كون حزب الرفاه في ١٩/٧/١٩٨٣ (*) . وباستثناء حزبه الأول : النظام الوطني الذي لم يطل به العهد لأكثر من عام واحد، فإن أرباكان شارك بحزبه الآخرين في معظم الانتخابات التشريعية والمحلية وحقق فيها إنجازات متراكمة، حتى وسعه في آخر انتخابات تشريعية أن يتصدر قائمة الأحزاب التركية بواقع ١٥٨ مقعد من إجمالي ٥٥٠ مقعد، مقابل ١٣٥ مقعد للطريق المستقيم، و ١٣٢ مقعد للوطن الأم، و ٧٦ مقعد اليسار الديمقراطي، و ٤٩ مقعد للشعب الجمهوري، ووضع النخبة التركية أمام معضلة حقيقية : العجز عن تشكيل حكومة علمانية خالصة من جهة، والخوف على مستقبل العلمانية التركية من حكومة تترأسها حركة إسلامية من جهة أخرى . وكما شارك أرباكان في الانتخابات التركية على اختلاف مستوياتها، بل بسبب هذه المشاركة الإيجابية ذاتها، استطاع أركان أن يدخل طرفاً في العديد من الحكومات الائتلافية مع أحزاب شتى ومنها أحزاب شيوعية، بل ويشغل موقع نائب الرئيس لتلك الحكومات، حدث هذا في ١٩٧٤، وفي ١٩٧٥، وفي ١٩٧٧ (٢).

وفي كل الأحوال ومن كل المواقع : الحزب، البرلمان، الحكومة، احتفظ أرباكان بخطاب سياسي معتدل، يدرك عمق التحولات التي طرأت على المجتمع التركي منذ انهيار الخلافة العثمانية ويواجهها برفق شديد . ففي حديث لأرباكان مع إحدى المجلات التركية الأسبوعية في ١٩٩٢ ينفي عن حزبه أنه « حزب المنوعات »ة يبادر بتحريم الربا والفن والخمر، لكنه يقدم البدائل الممكنة للمواطن التركي : بنوكاً بدون فوائد، ومصانع تحول العنب إلى عصير عنب وليس إلى كحول، وفناً راقياً يتحدث عن « فتح مكة » أو « فتح استانبول » . أكثر من ذلك يبلغ أرباكان قمة البراجماتية في حديثه السابق عند ما يجاهر بأن أعضاء الرفاه يطوفون الحانات واحدة واحدة أثناء الانتخابات ويحصدون أصوات مرتاديا أكثر مما يفعل غيرهم (٣) . وعلى حين قنعت حركات إسلامية راديكالية كثيرة بالمنشورات السرية كمظهر وحيد لنشاطها

(*) أصدر القضاء التركي حكماً على حزب الرفاه في ١٦/١/١٩٩٨ وحظر اشتغال زعيمه بالعمل السياسي طيلة خمس سنوات .

السياسي حتى أصبحت هي ومنشوراتها شيئًا واحدًا ، فإن أرباكان كان شديد الاحتفال بالشق التنظيمي للأحزاب التي يترأسها ، بالغ حرص على استقطاب العناصر الإسلامية النشطة إليها . ومن واقع تلك المفارقة بين إسلاميين يعيشون الظروف نفسها ، ويستجيبون لها بوسائل مختلفة ، لفظت البيئة التركية حركات من نوع : « المجاهدون العاملون للشورة الإسلامية » ، و « فرق الإعدام الشرعية » ، و « جيش تحرير الشريعة العالمي » ، و « حزب الله » ، « حزب الإسلام » .. إلخ ، فيما حملت هذه البيئة حزب الرفاه لرأس الحكومة التركية وتحقيق ما كان لا يمكن تصور تحقيقه^(٤) . تلك المقدمة تبدو ضرورية للإلقاء الضوء على التوجه السياسي لزعيم حزب الرفاه صاحب اقتراح تشكيل مجموعة الدول الثماني موضوع الدراسة ، كما أنها تستمد أهميتها من كونها تساعد لاحقًا على فهم حدود التجربة الرفاهية في السلطة وأفاق مجموعة الدول الثماني بعد إطاحة أرباكان . وفيما يلي تعالج هذه الورقة تجربة مجموعة الدول الثماني من خلال عدة محاور أساسية ، أولها موضع مفهوم الوحدة الإسلامية من فكر نجم الدين أرباكان ومن برنامج حزب الرفاه . وثانيها الخطوات التنفيذية لتأسيس مجموعة الدول الثماني . وثالثها مجموعة الدول الثماني : الفرص والقيود .

أولاً - مفهوم الوحدة الإسلامية في فكر نجم الدين أرباكان :

على امتداد وجوده السياسي النشط على الساحة التركية ، ساهم أرباكان بقوة في مختلف الساحات المتعلقة بالهوية التركية بأبعادها الثلاثة الرئيسية : البعد الأوربي ، والبعد التركي ، والبعد الإسلامي . فتركيا التي ظلت معقل الخلافة الإسلامية حتى مطلع العشرينيات من هذا القرن ، لم تستطع قط أن تحسم قضية هويتها بعد انقضاء أكثر من سبعة عقود كاملة على هذا التاريخ . فهناك أولاً الذين يراهنون على الالتحاق بالغرب والانضمام إلى قاطرة الاتحاد الأوربي ، ويتحملون بصبر لا ينفد سبل العقوبات التي تعترض طريق تحقيق الهدف : قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، الأزمة الاقتصادية التركية ، المعضلة اليونانية ، الثقافة الإسلامية ، ويحملون بفجاجة على كل دعوة للارتباط بالعالم الإسلامي ، كون المسلمين « قساة وبدائيين ولا احتمال للتغير عندهم » بل كونهم ، وفي الأساس ، « ليسوا بشرًا » . وهناك ثانيًا الذين يعتبرون أن تركيا لا تملك فكاً من واقعها الإسلامي ، ليس فقط لاعتبارات الجغرافيا والتاريخ ، وهي اعتبارات حاکمة ، لكن كذلك لاعتبارات المصلحة الاقتصادية والسياسية التي تجعل من المحيط الإسلامي عيطاً يقدم لتركيا مزايا التسويق والنفط والاستثمار ، ويتيح

لهافرص التسيد والقيادة . قد يختلف هؤلاء حول نطاق الدائرة الإسلامية : وهل يدخل فيها العرب كافة وبلا شروط ، أم يدخلوها فرادى بعد تخلصهم من أنظمتهم الاستبدادية، وهل تضمن فيها إيران أم تكون الوحدة الإسلامية في مواجهتها ، لكنهم لا يستبعدون الطرح الإسلامى في كليته . أما أولئك المنادون بالخييار التركى ، الشاخصون إلى الجمهوريات السوفيتية المنفرطة في وسط آسيا والقوقاز فإنهم دعاة تجسيد الحلم العثمانى كما تمثله تورجوت أوزال ، وهم يتناسون مع أنصار الدائرة الإسلامية من حيث إن الجمهوريات موضع الاهتمام هى جمهوريات إسلامية بالضرورة ، لكن الخيارين لا يتطابقان كون الخييار العثمانى غايته إقامة جامعة الشعوب الناطقة بالتركية تكون سنداً للدور التركى في المنظمات الدولية (ومن هنا الحرص على دمج جمهوريات وسط آسيا والقوقاز في منظمة التعاون الاقتصادى) ، وفي الساحات المختلفة (ومن هنا الحرص على تضمين الجمهوريات نفسها في المشروع الشرق أوسطى في صيغته التركية)^(٥) .

في هذه السجالات التى لا تفتأ تلح على الجمهوريات التركية ، كان لنجم الدين أرباكان رأى وموقف . فالزعيم الحالى لحزب الرفاه يؤيد خيار الوحدة الإسلامية ويفضله على محاولة تركيا فرض نفسها على أوروبا : مؤسسات وشعوباً ، درءاً لجملة مخاطر اقتصادية وسياسية وثقافية . بداية بالمخاطر الاقتصادية ، فإن الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة وفي ظل التفاوت الشديد في مستويات النمو الاقتصادى بين تركيا والدول الأخرى الأعضاء ، ينذر بتهميش تركيا في إطار معيار ثلاثى الطبقات : يأتى أعلاه اليهود الأمريكيون ، وفي أوسطه المنفذون الأوروبيون ، وفي أسفله الحراس الأتراك . ويزيد في أرجحية هذا الاختيال أن خطوة الانضمام إلى أوروبا تحفظ الفجوة بين تركيا وسواها إن لم تزدها اتساعاً ، ففى نفس الوقت الذى ستضار فيه الصناعة الوطنية التركية من جراء طوفان السلع الأوروبية المتقدمة ، فإن تركيا لن تتمكن من تخفيف حدة مشكلة البطالة فيها عبر تصدير عملاتها للدول الأخرى . مروّداً بالمخاطر السياسية ، فإن وجود فرصة لانضمام إسرائيل إلى الكيانات الاتحادية الأوروبية ، يجعلها هى وتركيا في خندق واحد ، فيما يؤمن أرباكان بأن التناقض بين إسرائيل والعالم الإسلامى (وفي عداده تركيا) ، إنما هو تناقض وجودى ، إسرائيل هى صناعة غربية ، وتوسعها هو أحد أولويات هذا الغرب لمحاربة المسلمين وتقويض دينهم . وانتهاء بالمخاطر الثقافية ، فإن الارتباط بأوروبا يسهم في إشاعة شتى السلبات الخلقية للحضارة الغربية بين

أبناء الشعب التركي ، ومنها الانحلال الخلقى ، والتفكك الأمري ، والمادية المفرطة ، والتمييز العنصري^(٦) .

وإذا كان نجم الدين أربكان يكثر في خطابه السياسى من نشدان « النظام العادل » ، فإن الوحدة الإسلامية تعد أحد مداخله لتحقيق بغيته المنشودة . فأربكان يتقذ لا عدالة النظام الدولى القائم بمعايره المزدوجة ، وبالهيمنة الأمريكية على وحداته ، ويقترح بديلاً له نظاماً جديداً إسلامياً موحدًا عادلاً . وعندما يتأسس مثل هذا النظام فى كل العالم فإنه « يدخل السعادة للجميع . وستأسس تركيا جديدة ناهضة مادياً ومعنوياً وستكون تركيا قطب هذا العالم وليس أمريكا^(٧) . وفكرة قيادة تركيا للعالم تحت راية الإسلام ، هى فكرة تتكرر كثيراً على لسان أربكان انطلاقاً من أن بلاده تملك سائر المقومات التى تؤهلها للانطلاق بهذا الدور : السكان ، الموارد الاقتصادية ، الخبرة التاريخية ، الموقع الاستراتيجى .

وفى محاولة منه لبلورة طرح محدد لمفهوم وحدة العالم الإسلامى بزعماء تركيا ، ضمن أربكان برنامج حزب الرفاه فى عام ١٩٩١ تصورًا للنظام المقترح ولأجهزته الرئيسية^(٨) . فهناك أولاً الجهاز السياسى ممثلاً فى « منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية » التى تقوم مقام الأمم المتحدة ، لكنها تختلف عنها فى أنها تتوخى توحيد الدول الإسلامية وتطبيق قواعد العدل والانصاف فيما بينها . وهناك ثانياً الجهاز العسكرى ممثلاً فى « منظمة التعاون الدفاعى المشترك للدول الإسلامية » التى تتشكل على غرار حلف شمال الأطلسى ، لكنها تتميز عنها بحرصها على المبادئ الإسلامية الثابتة فى مقدمتها مبدأ الحق ومبدأ العدل . وهناك ثالثاً الجهاز الاقتصادى ممثلاً فى « منظمة واتحاد السوق المشتركة للدول الإسلامية » ، وهى منظمة تستفيد من إمكانيات الدول الإسلامية ، وتطورها حتى يتحول المسلمون إلى قوة اقتصادية مؤثرة تعكس أهميتهم الديموجرافية على مستوى العالم . ولا يفوت أربكان فى هذا المقام أن يشير إلى أهمية أن تتخذ هذه المنظمة لنفسها عملة مشتركة غير الدولار الأمريكى . وهناك رابعاً وأخيراً الجهاز الثقافى ممثلاً فى « منظمة التعاون الثقافى للدول الإسلامية » ، والتى تتعهد بتوطيد الأواصر القائمة بين المؤسسات التعليمية لأطرافها . ومن الملفت للانتباه بخصوص الطرح السابق أنه ينطلق من النقطة صفر . بمعنى أنه لا يستفيد من النظريات الإسلامية القائمة ، وفى مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامى . ويرتبط ذلك إلى حد بعيد بما لآخذ التى يأخذها

أرباكان على المنظمة وأهمها افتقارها للمفعالية، كما أنه يرتبط بإعادة هيكلة جميع المنظمات الحدودية بما يخدم الريادة التركية. على صعيد آخر ومن قبيل المفارقة، أنه فيما تتجه المنظومة الإسلامية الحدودية المشار إليها إلى الدول الإسلامية باعتبارها الركائز الكفيلة بإنجاح هذا المشروع. فإن أرباكان لم يتورع عن مدخطوط التفاهم مع حركات المعارضة الإسلامية للنظم السياسية في تلك الدول، وذلك من خلال التنظيم الذي ابتدعه وحمل اسم «اتحاد الجماعات الإسلامية». وتعكس هذه المفارقة أمرين أساسيين، الأول هو تحسب أرباكان من تطور غير محتمل في توازنات القوة بين النظم الإسلامية ومعارضتها لصالح هذه الأخيرة. والثاني هو براجماتية أرباكان التي تميزه عن سواء من إسلامي تركيا، وإن كانت تضعه في المربع ذاته مع زعماء حركات إسلامية أخرى خارج تركيا مثل عباسي مدني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ثانياً - مجموعة الدول الثماني كتجسيد لمفهوم الوحدة الإسلامية :

بدأت الخطوات التنفيذية لتأسيس مجموعة دول الثماني المكونة من كل من : مصر، وإيران، وباكستان، وماليزيا، وأندونيسيا، ونيجيريا، وبنجالاديش، فضلاً عن تركيا بطبيعة الحال، من اللحظة التي اعتلى فيها أرباكان رئاسة الحكومة التركية. وتمثلت هذه الخطوات في ربط الدول السبع بتركيا من خلال مجموعة الاتفاقات الثنائية التي غطت مجالات مختلفة، وعدت تمهيداً لتوسيع نطاق التعاون بينها في مرحلة لاحقة. وفي هذا السياق، شملت أول جولة يقوم بها رئيس الوزراء الجديد إلى خارج البلاد كلاً من : إيران، وماليزيا، وأندونيسيا، وباكستان. ومثلت المحطة الإيرانية التي استهل بها أرباكان جولته الآسيوية، أهم تلك المحطات وأبعدها دلالة. ففي غضون هذه الزيارة التي استمرت من ٩ إلى ١٢/٨/١٩٩٦ تم توقيع البلدين على اتفاق يقضي بأن تورد إيران لتركيا ١٩٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ٢٢ عاماً اعتباراً من عام ١٩٩٩ بقيمة إجمالية تبلغ ٢٣ مليار دولار تذهب إلى إيران. كما تقرر أن يمتد طول خط أنابيب الغاز الطبيعي المعتزم إنشاؤه إلى مسافة ٢٦٠ كم بدءاً من مدينة تبريز في محافظة أذربيجان الإيرانية وحتى الحدود الدولية لإيران مع تركيا.

ومثل هذه الصفقة الضخمة حققت لطرفيها مكاسب اقتصادية معينة، بقدر ما هيأت

لكليهما ورقة لممارسة الضغط السياسى على أطراف ثالثة. فعلى الجانب الإيرانى ، كان توقيع عقد الغاز مع تركيا الشريك الأمريكى التقليدى وعضو حلف شمال الأطلسى ، بمثابة تحدى سافر للإدارة الأمريكية التى لم يكن قد مضى أسبوع واحد على إصدارها قانون داماتو الشهر يذكر فى هذا الخصوص أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون كان قد صدق فى ١٩٩٦/٨/٥ على مشروع هذا القانون بعدما قرره الكونجرس بمجلسيه . ويقضى المشروع بمعاقبة الشركات والدول التى تتعاون مع كل من إيران وليبيا والاستثمار بمجالى النفط والغاز فيها بما يزيد على ٤٠ مليون دولار ، بدعوى أن الدولتين هما من رعاة الارهاب . وتضمنت روادع خرق القانون قائمة من خمس عقوبات أساسية ، أهمها وقف القروض والضمانات الأمريكية كلية أو ما يزيد منها على مبلغ ١٠ مليون دولار ، وحظر التعامل مع الحكومة الأمريكية أو فى أموالها. ومن تلك الزاوية ، فإن اتفاق الغاز الشهير مثل ثقباً أول فى سور العزلة الذى أرادت الولايات المتحدة تطويق إيران به . ثم أن حصول إيران على مقابل نقدى قيمته مليار دولار سنوياً ولمدة تقارب ربع القرن ، يساعدها على مواجهة خططها الخمسية التنموية الطموحة ، وكذلك على تمويل مشترواتها من السلاح لإعادة بناء قواتها العسكرية . وعلى الجانب التركى ، مثلت الصفقة بدورها أداة لممارسة الضغط على الحلفاء الغربيين بالتلويح بالورقة الإيرانية كلما اقتضى الأمر . وقد يقتضى الأمر إشهار هذه الورقة مثلاً للحصول على تعويضات مالية من جراء استمرار الحصار الدولى على العراق منذ أزمة الخليج الثانية وحرها ، أو لتحديث الجيش التركى وتطوير سلاحه ، أو لضم تركيا إلى الجماعة الأوربية ، فى تعبير آخر عن الواقعة المفردة لزعيم الرفاه. وأخيراً فإن استمرار تدفق الغاز الطبيعى بمعدلات مناسبة وعلى مدى فترة معقولة نسبياً ، يمكن أن يطمئن تركيا على أحد المصادر الأساسية للطاقة التى تحتاج إليها . يساعدها على ذلك ، أن الصفقة المشار إليها ، تضمنت بنكاً يفيد إمداد إيران لتركيا بطاقة كهربائية تبلغ ١٥٠ ميجاوات/ ساعة سنوياً ، وهذا البند الذى شرعت إيران فى تنفيذه بالفعل اعتباراً من ١٩٩٦/٨/٢٨ ، ولكن تلك الأسباب مجتمعة ، بدأ مفهوماً أن يتجه كثير من التحليلات السياسية إلى وصف زيارة نجم الدين أريكان للجمهورية الإسلامية بأنها « زيارة التحول النوعى فى العلاقات التركية/ الإيرانية »^(١) .

وفى سياق الجولة الأسيوية نفسها ، وقع الزعيم الرفاهى طائفة من الاتفاقات الاقتصادية مع كل من باكستان وماليزيا وأندونيسيا ، من قبلها اتفاقه مع باكستان على تأسيس مجلس

للاستثمار المشترك والتعاون الاقتصادي بين البلدين ، والعمل على رفع قيمة التبادل التجاري بينهما من ٤٠٠ مليون دولار إلى ١,٥ مليار دولار^(١٠) .

وفيما يتعلق بالدول الأفريقية المزمع ضمها إلى التكتل الاقتصادي ، نظم رئيس الوزراء التركي جولة أخرى طاف فيها بين ما طاف بكل من مصر ، ونيجيريا . مع مصر وقعت تركيا في ٤/١١/١٩٩٦ أربع اتفاقيات لدعم التعاون التجاري والاقتصادي المشترك ، تعرضت لتنظيم مسائل الاستثمار ، والأحكام القضائية المنظمة لمعاملات البلدين ، ومستوى التبادل التجاري المستهدف (والذي قدر له مليار دولار عوضاً عن ٤٥٠ مليون دولار) . وفي وقت لاحق من الشهر نفسه ، اتفق البلدان على أن تصدر مصر لتركيا ١٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً اعتباراً من عام ٢٠١٠ وذلك مقابل مبلغ إجمالي قيمته ٤ مليار دولار . وتفاهما على أن تتولى شركتان مشتركتان (بمساهمة أمريكية ثم إيطالية) وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ^(١١) . كما اتفق الطرفان على اعتماد عملتيهما (الليرة التركية والجنيه المصري) لتمويل عمليات التبادل التجاري بدلاً من الدولار الأمريكي ، بحيث يسد البنك المركزي المصري للمصدر المصري قيمة صادراته لتركيا بالعملة المحلية ، والعكس صحيح . أما مع نيجيريا ، فقد تطرقت مباحثات أربكان إلى تطوير العلاقات الثنائية في عدد من المجالات التي تشمل قطاع البتروكيماويات ، وصناعة النسيج ، والزراعة ، والسياحة ، وبناء السفن^(١٢) .

ومن مستوى التنسيق الاقتصادي الثنائي مع الدول السبع كل على حدة ، انتقل نجم الدين أربكان إلى مستوى التنسيق الجماعي مع هذه الدول مجتمعة لخلق ثنائي يضاهي مجموعة الدول الصناعية السبع بل وينافسها ، ويستجيب لمستحدثات مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تشهد انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية ، ويتيح للمسلمين إعادة تشكيل النظام الدولي مما يخدم مصالحهم . وترجمت مجموعة من الخطوات التنفيذية التحرك التركي على المستوى الجماعي ، كان من أهمها ما يلي :

١ - اجتماع لجنة من خبراء الدول الثماني افتتحه نجم الدين أربكان بنفسه في أنقرة يوم ٩ نوفمبر ١٩٩٧ ، وألح فيه إلى أن الأسباب التي دعت تركيا لتكتيل جهود هذه الدول الإسلامية تحديداً ترتبط بالأهمية المحورية لكل منها في نطاقه الجغرافي الخاص به . فمصر دولة رائدة في العالم العربي والشرق الأوسط ، وتركيا في آسيا الوسطى ، وماليزيا وأندونيسيا وإيران

في آسيا ، ونيجيريا في أفريقيا . وأفصح أريكان عن أن من أهداف المجموعة الإسلامية الجديدة : توحيد المصارف المركزية وإجراء التحويلات من خلالها ، تخلصاً من العملات التي تقاضاها البنوك الدولية لقاء التحويلات المالية سواء الشخصية منها أو ذات الطابع الاستثماري . وتنظيم بورصات الأموال المتقولة . وإنشاء مناطق للتجارة الحرة . وتبادل الخبرات الاقتصادية . ونفى أريكان أن يكون فك الارتباطات السابقة للدول الأعضاء من مستهدفات مجموعته (١٣) .

٢ - اجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في اسطنبول في يناير ١٩٩٧ .

٣ - اجتماع ثان للجنة خبراء الدول الثماني في أنطاكية في مارس ١٩٩٧ .

٤ - اجتماع مجموعة العمل في المجال التجاري بالقاهرة في يونيو ١٩٩٧ ، أخذاً في الاعتبار أن مصر هي منسقة التكتل الجديد في هذا القطاع (١٤) .

٥ - أما الاجتماع الأهم فكان هو اجتماع القمة الذي عقد في استانبول في ١٥ يونيو ١٩٩٧ ، وصدر عنه إعلان استانبول الذي كان بمثابة إشهار لمولد التكتل الإسلامي الثماني ، وتضمن اثني عشرة بنداً هي التالية :

(أ) تكوين منظمة للتعاون بين الدول المشاركة في الاجتماع تحت اسم « منظمة الثماني للتنمية » واختصارها باللغة الإنجليزية "G-٨" .

(ب) عدم تأثير المنظمة الجديدة على الالتزامات الثنائية ومتعددة الأطراف للدول الأعضاء في إطار المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى .

(ج) تتمثل الأهداف الأساسية للمنظمة في « التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقرار المبادئ الستة الآتية :

السعي والنضال في سبيل السلام بدلاً من الصراع ، والحوار بدلاً من المواجهة ، والتعاون بدلاً من التنافر ، والعدالة بدلاً من الظلم ، والمساواة بدلاً من التمييز ، والديمقراطية بدلاً من القهر » .

(د) يتسع نطاق عمل المنظمة لمختلف المجالات بما فيها تلك السياسية ، ويتضمن تنسيق المواقف في المحافل الدولية ، والتبادل التجاري والصناعي والعلمي والتكنولوجي

والمعلوماتي والاتصالي ، والتعاون في مجال البنوك والسياحة والثقافة والبيئة والرياضة وتفعيل سياسات الخصخصة ، والعمل على مكافحة الفقر ، وكذلك على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية .

(هـ) اعتماد التقرير الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في ١٤ / ٣ / ١٩٩٧ والذي يحدد أهم المشروعات واجبة التنفيذ ، وهي المشروعات الستة التالية :

- تأسيس بنك للمعلومات ، ومشروع لإنتاج الطائرات الزراعية ، وإقامة شركة دولية لتسويق إنتاج الأعضاء داخل المنظمة وخارجها ، والتعاون في مجال الثروة السمكية ، ومشروع التكافل الإسلامي والشركة الإسلامية للتأمين ، ومشروع القضاء على الفقر .

(و) إقامة مجالس أعمال مشتركة من خلال غرفة التجارة والصناعة والأجهزة ذات الصلة .

(ز) اعتبار المنظمة منتدى عالمياً إسلامياً مفتوح العضوية لسائر الدول النامية ، طالما اتفقت مع الدول المؤسسة في الأهداف والمبادئ والقيم .

(ح) التعاون مع الدول النامية لتحقيق المستهدفات السابقة .

(ط) توثيق الاتصال بالمنظمات الدولية لاسيما ما كانت له منها صبغة إسلامية كمنظمة المؤتمر الإسلامي .

(ي) الترحيب بتعيين تركيا كمدير تقييم يتولى التنسيق بين الأعضاء خلال فترة رئاستها للمنظمة ، واتحاد استانبول مقراً للأمانة العامة .

(ك) الاتفاق على عقد القمة الثانية للمنظمة في دولة بنجالاديش في نوفمبر ١٩٩٨ (١٥) .

ولئن مثلت بعض المبادئ السابقة تأكيداً على مجموعة من المبادئ التي سبق إرساؤها في اجتماعات الدول الثماني على مستوى الخبراء ووزراء الخارجية، كمبدأ رفض إحلال الانتهاج إلى المنظمة محل الارتباطات الإقليمية والدولية للأعضاء . إلا أنها من زاوية أخرى شكلت تطويراً لمجموعة ثانية من المبادئ كمبدأ توسيع نطاق التعاون الثماني ليشمل الجوانب السياسية والثقافية ونحوها ، جنباً إلى جنب مع الجانب الاقتصادي الذي هو أساس قيام المجموعة . والأرجح أن الدول المعنية تبينت صعوبة الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو ثقافي ،

على أساس أن الخلافات التي تؤثر على المحورين الأخيرين قد تعطل التقدم على المحور الاقتصادي، ولذلك فإنها قد تكون رأت العدول عن ترك الأمور السياسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما سبق وأعلنت، وقررت أن تتصدى بنفسها لمعالجة مثل هذه الأمور. وإضافة إلى توسيع نطاق عمل المنظمة، فإن توسيع نطاق عضويتها مثل وجهاً آخر من وجوه تطوير قائمة مبادئها. ومثل هذا التطوير يمكن أن يجد له تفسيراً بأحد أمرين: الأول هو موازنة نفوذ الدول الإسلامية داخل المنظمة، خصوصاً وأن البيان أعلن عن ترحيبه بسائر الدول النامية، ولم يشترط فيها أن تكون دولاً إسلامية بالضرورة. بل لعل هذا التفسير يجيب بأثر رجعي على استفهام ارتبط باللمحة التأسيسية للمجموعة ذاتها، وهو التالي: لماذا ضمت نيجيريا وهي ليست دولة إسلامية بالمعنى الدقيق للكلمة ولا هي دولة جوار جغرافي؟ يذكر في هذا الخصوص أن نسبة المسلمين (كأحد معايير تحديد الهوية الإسلامية للدولة) في نيجيريا تقل عن ٥٠٪ من إجمالي السكان. أما الأمر الثاني فهو تظمين الدول العربية وجمهوريات وسط آسيا الإسلامية التي صدرت عنها انتقادات للمجموعة، إما لأنها لم تفتتح لغير دولة عربية واحدة هي مصر، وإما لأنها لم تمتد لتشمل الجمهوريات الإسلامية التي تمثل رديفاً لتركيا وإيران. ومن هنا فقد أعلن عبد الله جول وزير الدولة التركي في حكومة أربكان أن «الدول الأخرى ستضم في الوقت المناسب للدول الثماني»^(١٦)، فيما كان إسمايل حم وزير الخارجية أكثر تحديداً في موقفه عندما ذكر أن هذه المجموعة «يجب توسيعها لتشمل هذه الجمهوريات»^(١٧).

ثالثاً - مجموعة الدول الثماني: الفرص والقيود:

بين وصف رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين أربكان قمة الدول الثماني بأنها «نقطة تحول مهمة في تاريخ البشرية»، ووصف رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد القمة نفسها بأنها لم تكن «غير اجتماع آخر لا جدوى منه»، تقع الحقيقة. فمن ناحية فإن اعتبار قمة استانبول بمثابة نقلة نوعية في تاريخ تطور البشرية هو من قبيل المبالغة التي لا يمكن تقبلها إلا في إطار حرص صاحب فكرة التجمع الثماني على تعظيم فكرته وتضخيم أثرها لا أكثر. فبين مختلف التكتلات الاقتصادية التي تأسست أو نشطت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يصعب اعتبار أيها يمثل علامة فارقة في تاريخ تطور البشرية. ورغم ذلك فإن منطقة

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التى تضم فى عضويتها كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أثرت على النظام التجارى العالمى بتطوير سياسة الولايات المتحدة من الاعتماد فى تجارتها الخارجية على العلاقات متعددة الأطراف إلى الاعتماد على علاقات مركبة هى مزيج من الإقليمية والتعددية. كما أن الاتحاد الأوروبى قدم كياناً إقليمياً قوامه اثنا عشر عضواً يمثلون المستهلك الأكبر فى العالم بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من الواردات العالمية، علاوة على نسبة من الصادرات العالمية تبلغ ٢٢٪^(١٨). لكن من ناحية أخرى، فإن جحد كل أثر لهذه المجموعة الناشئة وكأنها لم تكن، هو من قبيل المبالغة التى لا تقل شططاً وغلواً عن مبالغة تغيير التاريخ. فعندما نتحدث عن الدول الثمانى كأطراف فى هذه المجموعة، فإننا فى واقع الأمر إنما نتحدث عن كتلة بشرية هائلة قوامها ٨٠٠ مليون نسمة، كان توزيعها فى عام ١٩٥٥ على النحو التالى: أندونيسيا ١٩٣,٣ مليون نسمة، وباكستان ٩, ١٢٩ مليون نسمة، وبنجالاديش ٨, ١١٩ مليون نسمة، وبنجيريا ٣, ١١١ مليون نسمة، وإيران ١, ١٢٠, ٦٤ مليون نسمة، وتركيا ١, ٦١ مليون نسمة، ومصر ٨, ٥٧ مليون نسمة، وماليزيا ١, ٢٠ مليون نسمة^(١٩)، ومثل هذه الكتل البشرية تجب العديد من الكتل البشرية المكونة لتكتلات اقتصادية أخرى. بها فيها تكتل النافتا والاتحاد الأوروبى، حيث يبلغ قوام الأول ٤٤, ٣٨١ مليوناً، والثانى ٣٧٠ مليوناً^(٢٠)، أما أن يترجم هذا الحضم البشرى الهائل إلى إمكانيات اقتصادية، وفرص للتسويق، ومجالات للاستثمار، ويتقل بدوله من قطاع من قطاعات التنسيق إلى قطاع آخر، فتلك نقطة أخرى تنقلنا إلى مناقشة ثلاث نقاط جوهرية تتصل بمقومات تأسيس المجموعة، والإضافة التى تقدمها مقارنة بسواها من التكتلات المناظرة، وطبيعة التحديات التى تواجهها.

١ - مقومات تأسيس مجموعة الثمانى :

لم يدع الموقعون على البيان التأسيسى لمجموعة الثمانى لتكتلهم الجديد صفة المنظمة الإقليمية. وبالتالى فإنهم أعفوه من بعض العناصر الرئيسية التى تستند إليها عموم المنظمات الدولية (عالمية وإقليمية) من قبيل استقلالية إرادة المنظمة عن إرادات مجموع الأعضاء، ووجود هيكل تنظيمى متماسك قوامه جهاز تنفيذى وآخر له الأولوية وثالث إدارى ورابع

قضائي يختص بتسوية المنازعات . وبالتالي فلقد نشأت المجموعة معلقة على الإرادة التركية متناهية مع رئيس وزرائها الرفاهي نجم الدين أريكان ، حتى إذا ما أطيح به من السلطة فرض التساؤل نفسه حول مستقبل المجموعة . ومن أوضح الدلائل على أن تركيا تعاملت مع المجموعة بوصفها صنيعتها الخاصة التي كان لها الفضل في إنشائها ، وتملك بالتالي الحق في فضها متى شاءت ، تلك العبارة التي وردت على لسان نائب رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد في ٢/ ٧/ ١٩٩٧ أى بعد ذهاب أريكان ، وهذا نصها : « إن تركيا تفكر في إلغاء هذه المجموعة في حالة تأكلها من عدم جديتها وعدم حاجتها إليها . وإذا فكرت تركيا في الاستمرار فيها فستدعو هذه الجمهورريات - يقصد جمهوريات وسط آسيا الإسلامية - للمشاركة فيها »^(٢١) . كما أن المجموعة لم تزود بأى من الأجهزة بمقتضى بيان استانبول بخلاف الأمانة العامة التي اتفق على أن تستضيفها أنقرة ، رغم أنها من الناحية الفعلية - وبغض النظر عن كونها منظمة دولية - كانت أحوج ما تكون مثلاً إلى آلية لتسوية منازعاتها السياسية التي تعد واحدة من أبرز تحدياتها .

لكن إذا لم تكن مجموعة دول الثماني مطالبة بمثل عناصر المنظمة الدولية ومقوماتها بحكم الطبيعة المختلفة لكليتيهما ، فلماذا كانت مدعوة لمراعاة بعض المتطلبات الأساسية التي يفترض توافرها في أى تكتل اقتصادي ضامناً لحد أدنى من فعاليته ، وتلك هي :

(أ) تقارب مستوى الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء على نحو يوزع المكاسب والأعباء بشكل متوازن . أو السماح بتفاوت مستوى هذا الأداء شريطة الاتفاق على سياسات معينة تستهدف تجسير الفجوة القائمة بين الأطراف في مدى زمني محدد .

(ب) التكامل بين الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء على نحو يشجع تجارتها البينية على حساب تجارتها مع دول من خارج التكتل .

(ج) التقارب النسبي في هياكل الأسعار داخل الدول الأعضاء بما يحقق لها ميزة نسبية من جراء الاتجار مع بعضها البعض ، ولا يلجئها إلى تكثيف تعاملاتها مع دول من خارج التكتل^(٢٢) .

وبالتطبيق على مجموعة الدول الثماني نجد أن أطرافها يتفاوتون تفاوتًا شديدًا في مستوى الأداء الاقتصادي / الاجتماعي . فدول مجموعة الثماني تنتمي إلى ثلاثة عوالم اقتصادية مختلفة هي التالية (٢٣) :

- عالم الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى وتنتمي إليه ماليزيا التي استطاعت في غضون العقدين الماضيين أن تحقق انجازات اقتصادية/ اجتماعية مهمة . فلقد بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ نسبة ٨,٧ ٪ ، وبلغ نصيب الصناعة التحويلية (التي هي عماد التقدم الاقتصادي) نسبة ٣٣ ٪ من هيكلها الإنتاجي في ١٩٩٥ ، وبلغ متوسط النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ نسبة ٥,٧ ٪ ، وبلغ المقيدون بالمدارس الابتدائية عن هم في سن التعليم عام ١٩٩٣ ٩٣ ٪ لكل من الإناث والذكور ، وبلغ عدد الوفيات بين الأطفال الرضع لكل ألف من المواليد ١٢ حالة في عام ١٩٩٥ . وعلى الرغم من أن الأزمة المالية الكبرى التي ضربت تايلاند في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ ، وانتقلت منها إلى عدة دول مجاورة منها ماليزيا ، يتظر أن تلقى بظلالها على بعض مؤشرات الإنجاز الاقتصادي لهذه الدول . إلا أن النمور الآسيوية قادرة على استيعاب الدروس المستفادة من الأزمة وجوهرها : أن الأسواق لا تصلح اختلالاتها تلقائيًا ، وأن من الخطورة بمكان إطلاق حرية القطاع الخاص في الاقتراض وعدم ضبط نشاط الأموال الأجنبية في مضاربات البورصات (٢٤) . كما أنها قادرة على إعادة هيكلة اقتصادها مما يجنبها أزمة مماثلة في المستقبل .

- عالم الدول متوسطة الدخل وتنتمي إليه دول كمصر وتركيا وإندونيسيا رغم وجود تفاوتات واضحة بينها في مؤشرات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية . فلقد بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي لإندونيسيا بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ نسبة ٧,٦ ٪ ، وبلغ نصيب الصناعة التحويلية من هيكلها الإنتاجي نسبة ٢٤ ٪ عام ١٩٩٥ ، وبلغ متوسط النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٦ ٪ في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ ، وبلغ المقيدون بالمدارس الابتدائية عن هم في سن التعليم نسبة ١١٢ ٪ للإناث و ١١٦ ٪ للذكور في ١٩٩٣ ، وبلغ عدد الوفيات بين الأطفال الرضع لكل ألف من المواليد ٥١ حالة في ١٩٩٥ .

أما نصيب مصر وتركيا من هذه المؤشرات على التوالي فكانت هي التالية : ١,٣٪ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ لمصر مقابل ٣,٢٪ لتركيا، و ١٥٪ نسبة إسهام الصناعة التحويلية في الهيكل الإنتاجي لمصر عام ١٩٩٥ مقابل ٢١٪ لتركيا . و ١,١٪ متوسط معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ في مصر مقابل ٢,٢٪ لتركيا . و ٨٩٪ نسبة تقييد الإناث عن بلغن سن التعليم في مصر عام ١٩٩٣ مقابل ٩٨٪ لتركيا . و ١٠٥٪ للذكور في مصر بنفس العام مقابل ١٠٧٪ لتركيا. و ٥٦ حالة وفاة للأطفال الرضع بين كل ألف من المواليد في مصر عام ١٩٩٥ مقابل ٤٨ حالة في تركيا.

- عالم الدول منخفضة الدخل وتنتمى إليه باكستان وبنجالاديش ونيجيريا ، وقد بلغت أنصبتها من المؤشرات السابقة نفسها ما يلي : ٤,٦٪ متوسط معدل النمو السنوي من الناتج المحلي الإجمالي لباكستان بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ مقابل ٤,١٪ لبنجالاديش و ١,٦٪ لنيجيريا . و ١٧٪ نسبة الصناعة التحويلية في الهيكل الإنتاجي لباكستان عام ١٩٩٥ مقابل ١٠٪ لبنجالاديش و ٥٪ لنيجيريا . و ١,٢٪ متوسط معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في باكستان بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ مقابل ٢,١٪ لبنجالاديش و ١,٢٪ لنيجيريا . و ٤٩٪ نسبة تقييد الإناث اللائي بلغن سن التعليم في مرحلة التعليم الابتدائي في باكستان عام ١٩٩٣ مقابل ١٠,٥٪ في بنجالاديش و ٨٢٪ في نيجيريا ، و ٨٪ للذكور في باكستان مقابل ١٢,٨٪ في بنجالاديش و ١٠,٥٪ في نيجيريا ، وأخيراً ٩٠ حالة وفاة بين الأطفال الرضع بين كل ألف من المواليد في باكستان عام ١٩٩٥ مقابل ٧٩ حالة في بنجالاديش و ٨٠ حالة في نيجيريا .

وعلى صعيد آخر ، تعكس حركة الأسعار في دول مجموعة الثماني تبانيات همة توضيحها ملاحظة متوسط التضخم السنوي في كل منها . فعلى حين بلغ متوسط التضخم السنوي في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥ في ماليزيا ٣,٣٪ فإنه بلغ في مصر ١٥,٧٪ ، وفي نيجيريا ٢٣٪ ، وفي تركيا ٦٤,٤٪ (٢٥).

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن القول إن المتغير العقائدي كان هو المتغير الأهم في اختيار أركان لعناصر مجموعته على أساس أن جميعها (باستثناء نيجيريا) من الدول الإسلامية ،

الأمر الذى يبيىء لأريكان نواة صلبة للوحدة تتفق مع تطلعاته الدينية ، حتى وإن قبل لاحقاً بمبدأ انضمام دول غير إسلامية إلى مجموعته . كما كان المتغير الديموجرافى هو المتغير التالى فى أهميته عند تشكيل أريكان لمجموعته على أساس أن أعضاءها (باستثناء ماليزيا) من دول التقل البشرى والكثافة السكانية ، الأمر الذى يضمن له سعة المحيط الذى يمارس فيه قيادته . أما المعايير الاقتصادية ، التى سبقت الإشارة إليها ، فلا يبدو أنها كانت مما شغل به نفسه الزعيم الرفاهى .

٢ - موضع مجموعة الثمانى بين الارتباطات الدولية للدول الأعضاء :

إذا كان بيان استانبول حرص على عدم نفى الارتباطات الدولية الأخرى للأعضاء ، فإن التساؤل الذى قد يثور هذا المقام هو : ما الإضافة التى تقدمها المجموعة الجديدة لهؤلاء الأعضاء مقارنة بغيرها من تجمعاتهم ؟ إن الدول الثمانى المشكلة للمجموعة الجديدة يرتبط بعضها ببعض عبر تنظيمين إقليميين رئيسيين ، الأول : هو منظمة التعاون الاقتصادى التى تأسست فى عام ١٩٦٥ تحت اسم منظمة التعاون الإقليمى ثم أصابها الجمود باندلاع الثورة الإيرانية وانسحاب إيران من حلف الناتو ومن المنظمة إلى أن أعيد إحياؤها فى عام ١٩٩٢ ووسعت عضويتها لتضم إلى جانب أعضائها المؤسسين وهم تركيا وإيران وباكستان ، كلاً من أفغانستان وجمهوريات القوقاز ووسط آسيا الإسلامية ، مع ملاحظة أن كازخستان تشارك فيه بصفة مراقب . والثانى هو رابطة دول الآسيان التى تشترك فى عضويتها ماليزيا وإندونيسيا وبنجلاديش جنباً إلى جنب مع دول أخرى مثل تايلاند والفلبين .

ولو توقفنا أمام ما استهدفه كل من هذين التنظيمين ابتداء وما حققه منه بالفعل ، أمكننا القول إن التطوير الذى لحق بمنظمة التعاون الاقتصادى كان يرمى إلى تحقيق هدف محدد هو إنشاء سوق إسلامية مشتركة . وقد عكست قمة المنظمة التى عقدت فى عشق آباد فى عام ١٩٩٦ جانباً من هذا الطموح عندما ركزت قراراتها على تطوير التعاون بين الدول الأعضاء فى مجال التبادل التجارى والطاقة والاتصالات^(٢٦) . لكن من الناحية الفعلية فإن إجراءات توثيق التعاون بين الأطراف جرت من خلال أطراف ثنائية أو ثلاثية بأكثر مما جرت فى إطار المجموعة ككل . وفى هذا السياق ، يمكن الحديث عن تعاون إيران مع تركمنستان لمد

خط للسكك الحديدية من مدينة مشهد الإيرانية إلى مدينة سراس على الحدود مع تركمنستان وهي التي تربط بسائر جمهوريات آسيا الوسطى والصين في إحياء الطريق القديم المعروف باسم طريق الحرير ، أو لمد خط أنابيب لنقل الغاز من تركمنستان إلى إيران بطول مائتي كيلومتر . كما يمكن الحديث عن تعاون إيران مع تركيا في إطار صفقة الغاز ، التي سبقت الإشارة إليها^(٢٧) ، أو تعاونها الثنائي مع تركمنستان لتوصيل الغاز من هذه الأخيرة إلى تركيا مروراً بشمال إيران . يقول آخر : فإن منظمة التعاون الاقتصادي تعكس التعقيد الشديد في علاقة أقطابها ، وبالذات القطبين التركي والإيراني ، وهي العلاقة التي تتسم بالتعاون في بعض جوانبها ، فيما تتسم بالتنافس والصراع واتباع سياسة المحاور في جوانب أخرى . أما فيما يتعلق بالتنسيق بين هذين القطبين وبباكستان وأفغانستان ، إضافة إلى مجمل الجمهوريات الإسلامية ، فإن تطوراً ملموساً لم يتحقق في هذا الخصوص .

وإذا انتقلنا إلى رابطة دول الآسيان التي تشكلت بهدف أن يكون لها ثقل مالي وتجاري في مواجهة التجمعات الإقليمية القائمة ، فنجد أنها لم تنجح في تنشيط الصادرات البينية لأعضائها في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ بأكثر من ١٧٪ إلى ١٨٪ من إجمالي صادراتهم ، فيما تمكن الاتحاد الأوربي من الوصول بالصادرات البينية لأعضائه إلى نسبة تتراوح بين ٥٦ و ٦٠٪ من إجمالي صادراته^(٢٨) . وارتبط ذلك في جانب منه باعتقاد الأطراف سياسة إحلال الواردات بكل ما تستدعيه من إجراءات حمائية علاوة على التشابه في هياكل الإنتاج والموارد لدول الرابطة . فإذا كانت الدول الأعضاء في مجموعة الثماني لم تتمكن من خلال عضويتها السابقة في كتلتات اقتصادية ، ومن خلال روابط تنظيمية أوثق ، كما هو الحال مع الايكو (التي هي منظمة إقليمية وليست مجرد تجمع أو مجموعة) من أن تفعل تعاونها الاقتصادي بالشكل المطلوب ، سواء كان هو إنجاز السوق الإسلامية المشتركة ، أو كان هو منافسة الكتلتات الإقليمية القائمة ، فإذا يمكن أن نتصوره من إضافة للتجمع الجديد ، وهو يستقطب دولاً من خارج المنطقة (مصر ونيجيريا) كما يعمل المزيد من أسباب الصراع السياسي بين الأطراف ؟ في محاولة للإجابة على هذا التساؤل ، يرصد أمين طاهرى بعض مظاهر التكامل الاقتصادي بين دول مجموعة الثماني ، مشيراً إلى أن هذه الدول مستمرة في تصدير السلع المتماثلة (كالقولاذ) وفي استيراد السلع التي تعاني من نقصها (كالأغذية)

وذلك دون أن تفكر في شيء من التنسيق الإقليمي فيما بينها ، سواء لتحسين فرص تسويق السلع المتأهلة ، أو لتطوير القطاع المنتج للسلع الشحيحة. هذا دون الحديث عن مشاكل انتقال العمالة من إيران لتركيا أو من مصر لإيران أو من نيجيريا إلى ماليزيا وإندونيسيا^(٢٩) .

وبطبيعة الحال ، فسوف تزيد الصورة غموضاً إذا أدخلنا في حيز التحليل الارتباطات الإقليمية التي ترتبط بها الدول الثماني كل على حدة ، من قبل منظمة بحر قزوين التي تجمع في عضويتها كلاً من إيران وروسيا وأذربيجان وتركمنستان وكازاخستان . ومنظمة البحر الأسود التي تضم كلاً من تركيا وروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وأذربيجان وأرمينيا وبلغاريا ورومانيا وجورجيا . والمنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) التي تأسست في لاجوس في مايو ١٩٧٥ خلفاً للمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا ، وتضم حالياً في عضويتها ستة عشر دولة أهمها نيجيريا والنيجر والسنغال وموريتانيا وسيراليون وتوجو وغانا وغينيا^(٣٠) . وأعدنا طرح السؤال : أى جديد تحمله مجموعة الثماني ؟ ثم إذا كان الأصل في التكتلات الاقتصادية أن تنشط المبادلات بين أعضائها ، فهل يمكن الحديث عن علاقة تنافسية بين الأطراف التي تنظم فيها الدول الثماني فرادى ومجموعات ، خاصة وقد خلا الميثاق التأسيسي من بند أو آلية لضمان التنسيق بين مختلف انتقاءات الأعضاء ؟

٣ - التحديات التي تواجه مجموعة الثماني :

تختلف الدول الثماني بشدة في كل من توجهاتها الأيديولوجية ونظمها السياسية وسياساتها الخارجية . فهناك إيران ، الجمهورية الإسلامية الشيعية ، التي تقيم نظامها السياسي على أساس مبدأ ولاية الفقيه ، وتركيا الدولة العلمانية التي تطارد كل مظاهر التعبير الديني على ساحتيها السياسية والاجتماعية ، وبين هذين النموذجين الطرفين يمتد خط متصل تتوزع عليه الدول الست المتبقية . ومع كون الجيش يتمتع بحضور قوى في سائر الدول النامية ، إلا أنه بين الدول الثماني ، توجد ثلاث دول يعتبر فيها الجيش ركناً رئيساً في نظمها السياسية ، وتلك هي باكستان ونيجيريا وتركيا . وفي النموذج الأخير أسس الجيش نمطاً من التدخل السياسي عرف باسمه وصار يطلق على كل دور مماثل للجيش ، وذلك هو « النمط التركي للتدخل » . وهناك تفاوت في درجة الانفتاح السياسي وفي تاريخ هذا الانفتاح نفسه ، ما بين

النظام المصرى الذى أخذ بالتعددية قبل اثنين وعشرين عامًا ، والنظام النيجيرى الذى ظل القمع سمته الأساسية وداعى الاستنفار الدولى ضده حتى وقت قريب . كما أن هناك اختلافًا فى مستوى الاستقرار السياسى ما بين بنجلاديش التى يعتمد فيها الاغتيال وسيلة لتغيير النظام السياسى ، أو نيجيريا التى تعد النموذج الأشهر بظاهرة الانقلابات العسكرية فى أفريقيا ، وماليزيا التى تكاد لا تشهد من أعمال العنف السياسى إلا لماماً^(٣١) . هذا إلى الاختلاف فى التوجه الخارجى ما بين تركيا التى ترقى فى علاقتها الوثيقة بالقطب الأمريكى إلى مستوى التحالف العسكرى عبر حلف شمال الأطلسى ، وماليزيا وإندونيسيا اللتين تحتفظان بعلاقات متوازنة مع الشرق والغرب معًا ، وإيران التى ترفع شعار « لا شرقية ولا غربية فقط جمهورية إسلامية » .

وإذا كان ليس من المطلوب - فضلًا عن أنه من غير الممكن - أن تنشأ مجموعة من النظم السياسية المستسخة بعضها من بعض ، إلا أن المتغيرات الداخلية قد تلعب دورًا أساسيًا فى تعطيل التجربة التكاملية برمتها . وأكثفى فى هذا الخصوص بنموذج واحد لكونه بالغ الدلالة لأنه ينبع من الدولة راعية مجموعة الثمانى ، أى تركيا . وأناقش من خلاله أثر التوجه الأيديولوجى (العلمانى) للنخبة على تحجيم التوجهات التكاملية (الإسلامية) للزعيم الرفاهى نجم الدين أربكان . فعندما أعلن الأخير اعتزام بلاده عقد تفاهق للتعاون مع إيران فى مجال الصناعات العسكرية ، وهو الأمر الذى كانت الجمهورية الإسلامية شديدة الحوص عليه لكسر الحصار المضروب على استيرادها السلاح من الغرب والشرق معًا ، كان الجيش التركى لأربكان بالمرصاد^(٣٢) . فقد رفض الجيش أن تأخذ العلاقات التكاملية بين البلدين هذا المنحى العسكرى ، وعبر عن هذا الرفض صراحة وزير الداخلية فى حينه تورهان طابان ، بل إنه انزلق فى بعض الأحيان فى معرض تعبيره عن رفضه إلى مظاهر وسلوكيات تخافى القواعد الدبلوماسية المرعية . فعندما زار هاشمى رافسنجانى الرئيس الإيرانى السابق تركيا ، رفض وزير الدفاع التركى حضور الاستقبال الرسمى المقام له فى إشارة إلى أن رافسنجانى هو شخص غير مرغوب فيه . وعندما أعرب رافسنجانى عن رغبته والوفد المرافق له فى زيارة مصانع الطيران التركية ، رفض تورهان التصريح له بالزيارة بحجة أنها - أى المصانع التركية - مؤسسة عسكرية حساسة^(٣٣) .

أكثر من ذلك غضب الجيش التركي غضبة مفرية لمجرد أن صرح السفير الإيراني في أنقرة محجوب قرى بأمله أن تطبق الشريعة الإسلامية في تركيا ، وأدى هذا التصريح إلى أزمة حادة في العلاقات بين البلدين أفضت إلى تبادل طرد الدبلوماسيين^(٣٤) . وخفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى قائم بالأعمال . وفي هذا السياق نفسه ، يصح أن نضع سلسلة التنازلات والمراجعات لعموم المواقف (الإسلامية) لأربكان ، وبخاصة تجاه إسرائيل والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة . أكثر من ذلك ، ووعياً منه بطبيعة الخطوط الحمر التي يتحرك في إطارها ، ولأنه أميل بحكم شخصيته إلى البرجانية ، مضى أربكان من تلقاء نفسه في المزايدة على العلمانيين الأتراك ، فإذا هو الزعيم الإسلامي المخضرم ، يزور قبر كمال أتاتورك مقوض دولة الخلافة وباني تركيا العلمانية الحديثة .

والأثر الآخر للاختلاف بين دول مجموعة الثماني أيديولوجياً وسياسياً ، وهو أثر مرتبط بسابقه يتمثل في تفجير قائمة طويلة من الخلافات في العلاقات البيئية للدول الأعضاء ، خاصة على ضوء تباين مصالحها القومية . وأدلل على هذه النوعية من الخلافات بمراجعة نمط التفاعلات بين أطراف المثلثين التاليين : مصر - تركيا - إيران ، وإيران - باكستان - أفغانستان .

(أ) مثلث مصر - تركيا - إيران :

تشكل هذه القضية ، في جوهرها ، امتداداً لصراع النفوذ بين الممالك من جانب أول ، والإمبراطورية العثمانية من جانب ثان ، والإمبراطورية الصفوية من جانب ثالث . ومن هذه النقطة المبدئية ينطلق د. محمد السيد سليم لرسم خطأ بيانياً للتطور التاريخي في العلاقات بين الدول الثلاث ، فيشير إلى انتقالها من الصراع الإمبراطوري في القرن السادس عشر ، إلى نمط آخر من التفاعل في منتصف الخمسينيات وضع تركيا وإيران كحليفتين رئيسيتين للحزب في مواجهة مصر الناصرية ، إلى استقرار العلاقات الثلاثية وانفراجها في السبعينيات بتحويل مصر الساداتية وجهها شطر الغرب ، إلى وقوف مصر وتركيا صفاً واحداً ضد إيران الإسلامية بعد اندلاع ثورتها في نهاية السبعينيات^(٣٥) ، إلى توازن قلق لم يتبلور بعد ملامحه تنتقل فيه تركيا ما بين المريعين الإيراني والمصري . ويمكن القول إن تطور العلاقات

بين أطراف هذا المثلث اتساقاً واختلاقاً ارتبط بحزمة من القضايا ، كما أدير على مجموعة من الساحات.

بداية « بقضايا الصراع » فلقد مثل البعض منها مماساً مباشراً بين مصالح الدول الثلاث كقضية الصراع العربي/ الإسرائيلي ، أو قضية الحركات الإسلامية ، فيما تماس البعض الآخر منها بشكل غير مباشر مع مصالح تلك الدول من خلال تأثيره على أطراف تقع على حافة المثلث لكنها وثيقة الصلة بأضلاعه كقضية الدور التركي في شمال العراق وقضية المياه والحدود. ومن جهة ثانية ، تنسم القضايا المشار إليها بدرجة عالية من الصيرورة ، وبالتالي فإنها تعيد فرز مواقف الدول الثلاث تجاه بعضها البعض من فترة تاريخية إلى أخرى .

كانت قضية الصراع العربي/ الإسرائيلي هي السبب الرئيسي الملحن لقطع إيران علاقاتها الدبلوماسية مع مصر منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن ، وتلك مفارقة أولى في تشكيل التجمع الثماني المدعو لتفعيل علاقات أطرافه ، فيما تنتفي العلاقات الدبلوماسية بين اثنين من أهم أعضائه المؤسسين : مصر وإيران . لقد أدانت الثورة الإسلامية معاهدة كامب ديفيد ، وتمهدت بتحرير القدس فور أن تفرغ من حربها مع العراق ، وجاهرت بدعمها للانتفاضة الفلسطينية ، وظلت طول الوقت تعلن استئناف علاقاتها مع مصر على مراجعة الأخيرة موقفها من التسوية السلمية . وعلى الرغم من أن تركيا تجاوزت مصر بما لا يقاس من حيث علاقاتها مع إسرائيل ، إلا أن تطور العلاقات التركية/ الإسرائيلية لم يقلق إيران بشكل جلي إلا منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ، إلى أن توج هذا التطور بتوقيع الاتفاق العسكري الشهير بين البلدين في ٢٣/٢/١٩٩٦ . يذكر أن هذا الاتفاق سمح لإسرائيل باستخدام المجال الجوي التركي لإحكام قبضتها على كل من سوريا وإيران ، كما تضمن إسهام إسرائيل في تطوير ٥٤ طائرة من طراز (اف - ٤) ، ونص على قيام الدولتين بمناورات مشتركة ، فضلاً عن تكوين منتدى استراتيجي للحوار حول الأخطار المشتركة ، وتعاون الدولتين في أنشطة الاستخبارات والتتبع على سوريا وإيران^(٣٦) . ومن المفارقة أن نجم الدين أربكان الذي كان قد حمل بقوة على هذا الاتفاق وتعهده بإلغائه فور توليه السلطة ، سرعان ما تراجع عن سابق تعهده ، ومضى يهون من شأن الاتفاق بل وأردفه بالمزيد^(٣٧) . ومن قبل ذلك مشروعات لتحديث إسرائيل الدبابات التركية من طراز « إم - ٦٠ سي » ، وإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية من طراز « ميركانا -

٣ في تركيا. فضلاً عن مشروعات لإنتاج طائرات مراقبة بطيار وبدون طيار^(٣٨). ولئن لم يتسبب هذا الاتفاق في قطع إيران علاقاتها بتركيا، لكنه حملها على نقد تركيا بعنف واتهامها بأنها «انخرطت في مشروع صهيوني إقليمي»^(٣٩). وشاركت مصر بإيران هجومها على الاتفاق سيما وهو يخل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة وينذر باندلاع نزاعات مسلحة في المستقبل^(٤٠).

وبالنسبة لقضية الدور التركي في كردستان العراقية، فلقد مر بعدة مراحل منذ نهاية حرب الخليج الثانية وحتى الآن. فمن استضافة قوة المطرقة في قاعدة إنجليك منذ يوليو ١٩٩٧ للإشراف منطقة الخطر الجوي شمال خط عرض ٣٦ في العراق، إلا أن الإغارة المتكررة على قواعد حزب العمال الكردي (التركي) شمال العراق اعتباراً من الشهر نفسه وعلى مدى ٣١٣ مرة أخطرها عملية فولاذ التي شارك فيها ٥٠٠٠٠ جندي تركي في ٢٥ مايو ١٩٩١^(٤١)، إلى المشاركة في آلية اللقاء الثلاثي (بالاشتراك مع إيران وسوريا) للبحث في مستجدات الوضع شمال العراق منذ ١٤ نوفمبر ١٩٩٢، إلى إنشاء حزام أمني بطول ٣٠ كم^٢ وبوجود عسكري يتراوح ما بين ١٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ جندي تركي مع زرع أجهزة للتنصت^(٤٢). وإذا كانت تلك التطورات كافة قد وقعت قبل وصول أربكان إلى السلطة، إلا أن أربكان هو الذي تكفل بتحديد عمل قوة المطرقة في أغسطس ١٩٩٧ بعد أن كان يعارضها أولاً لآثارها الاقتصادية السلبية على العلاقة مع إيران، وثانياً لتأمينها أكرد تركيا مع من تؤمنهم من أكرد العراق. ويعزو البعض تغير موقف أربكان إلى حرصه على أن تنفذ الولايات المتحدة صيغة النفط مقابل الغذاء التي تستفيد منها تركيا واستمالة الولايات المتحدة حتى تزود بلاده بالمزيد من الطائرات والفرقاطات^(٤٣). ومع تزايد النفوذ التركي شمال العراق، كان لإيران ومصر الموقف نفسه، فلقد كان يقلقهما تنامي الدور التركي شمال العراق لإخلاله بالتوازنات الإقليمية لصالح تركيا، ولتمهيدته لتفكيك العراق رغم أن هذا الخيار هو ضد إرادة تركيا على طول الخط. ولذلك احتجت الدولتان بشدة على التطورات التي لحقت بالدور التركي في المنطقة، وآخرها الحزام الأمني. لكن من المفارقة أن إيران التي أخذت على تركيا انتهاك السيادة العراقية، لم تتورع عن الحذو نفسه تارة لمطاردة فلول جماعة مجاهدي خلق المعارضة لنظامها، وأخرى للتدخل في مسار الصراع الكردي لموازنة طرفيه. ومثل هذا الموقف شكل نقطة للمفارقة بين الموقفين المصري والإيراني.

وتسهم قضايا المياه والحدود في إحداث المزيد من التشابكات المربكة في علاقات مثلث: مصر - إيران - تركيا . فمصر وإيران ترفضان على طول الخط التوظيف السياسي التركي لورقة المياه للضغط على سوريا والعراق في مسألة الأكراد ، وفي مسألة الحدود ، وفي مسألة الصراع العربي/ الإسرائيلي . فإذا كانت سوريا والعراق يمثلان ركيزتين أساسيتين من ركائز الأمن القومي العربي ، فإن سوريا هي الحليف الاستراتيجي العربي لإيران . وتركيا لم تحفل يوماً بإخفاء أطماعها في الموصل وكركوك العراقيين ولا يكتفان رفضها البات رد إقليم الإسكندرونة السوري . كما أن تركيا هي أحرص ما تكون على دمج إسرائيل في إطار الشرق أوسطي . لكن على الجانب الآخر ، يتقارب الموقفان المصري والتركي في مواجهة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث ، ورفضها التفاهم إلا بخصوص جزيرة أبي موسى وفي إطار ثنائي لا إقليمي ولا دولي ، وعلى أساس التسليم المبدئي بالسيادة الإيرانية عليها . كما يتقارب الموقفان كذلك من المطالبات الإيرانية بالبحرين بين وقت وآخر ، فضلاً عن المطالبة العراقية بإقليم عربستان أو خوزستان الذي اقتطعته إيران وضمته لأراضيها .

أما قضية الحركات الإسلامية فإنها تساعد على صف تركيا ومصر ضد إيران . فالجمهورية الإسلامية متهمة من تركيا بمطاردة المفكرين العلمانيين المبرزين للأتراك ورموز المعارضة الإيرانية اللاحقة إلى تركيا . كما هي متهمة من مصر بدعم الحركات الإسلامية مالياً ومعنوياً وعسكرياً ، والاحتفاء بعنف قتلة أبناء الشعب المصري وقياداته (نموذج إطلاق اسم خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس أنور السادات على أحد شوارع طهران) .

وانتهاءً بساحات الصراع ، فإنها تطال مختلف المناطق التي يتمدد إليها نفوذ الدول الثلاث . فلقد كانت الساحة الخليجية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية حيزاً لمواجهة أساسية بين مصر وإيران ، فالأخيرة التي تمسكت دوماً بأن يكون الدفاع عن أمن الخليج مسؤولية دولة وثبتت على مبدئها رغم تحوّلها من نظام إلى نظام ، تعاملت بغضب شديد مع إعلان دمشق الذي جمع مصر وسوريا إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست وعهد إلى ثنائيتها بمسؤولية تأمين الخليج . فإذا هي تنقل نشاطها إلى خارج مجالها الحيوي وتلتف نحو مصر من الجنوب في مبادلة لتهديدها بتهديد . حتى إذا ما تكفلت جملة تطورات بإفراغ إعلان دمشق من مضمونه ، انحسر الضوء ولو لحين عن أحد أبعاد الصراع المصري/ الإيراني . ومثلت مساحة

آسيا الوسطى والقوقاز خنبر للمواجهة بين تركيا وإيران ، فللدولتين إمدادتهما المذهبية والقومية وإرتباطاتهما التاريخية وحدود طويلة مع الجمهوريات البازغة تمتد في الحالة الإيرانية إلى مسافة ٢٠٠٠ كم . وعلى ذلك شهدت مرحلة ما بعد الانهيار السوفيتى سباقاً محمومًا بين الدولتين على إحراز النقاط في المحيط الإسلامى بشقيه وسط الآسيوى والقوقازى . اعتمد المسؤولون الإيرانيون خطة للتغلغل في هذا المحيط قوامها إقامة المعارض الصناعية والتجارية ، ومكاتب الطيران ، والبنوك الإسلامية ، والمدارس الفارسية في عواصم تلك الجمهوريات^(٤٤) . ومن جانبهم كان المسؤولون الأتراك أحرص ما يكونون على دمج الجمهوريات الإسلامية فيما يشاركون فيه من منظمات إقليمية . وهم مثل الإيرانيين كانوا يتخذون تلك الجمهوريات عنصرًا أساسيًا في طرحهم الشرق أوسطى رغم اختلافهما حول مضمون هذا الطرح . أما الساحة الثالثة والأخيرة فكانت هى الساحة الإسلامية ، وهى ساحة ظلت لمصر دومًا بمثابة أداة لاغاية . حدث ذلك في الستينيات عندما أرادت مصر الناصرية مواجهة النفوذ السعودى فنشطت في إطار منظمة المؤتمر الإسلامى ، وأطلقت بعثاتها الإسلامية إلى دول القارة السوداء . وتكرر ذلك بعد الإطاحة بالنظام البهلوى في إيران ، حيث كان خوف مصر من النفوذ الإيرانى الإسلامى ، داعيها لتفعيل دورها في القضايا ذات الأبعاد الإسلامية : كأفغانستان والشيشان والبوسنة والهرسك . ولئن لم تكن للساحة الإسلامية أولوية على أجندة تركيا لأسباب مفهوم ، إلا أن اعتلاء أربكان للسلطة طرح فكرة قيادة بلاده للأمة الإسلامية ، بل وللعالم أجمع .

(ب) مثلث إيران - باكستان - أفغانستان :

ظلت إيران سواء قبل اندلاع الثورة الإسلامية أو بعد اندلاعها تشكل رهانًا أساسيًا لباكستان . فلقد حرصت هذه الأخيرة على تجنب انضمام إيران إلى جارتيهما المعاديتين لها وهما : الاتحاد السوفيتى من جانب ، والهند من جانب آخر ، منعا لاحكام طوق العداء حول باكستان . ولئن بدا هذا الخوف ميسورًا في ظل حكم أسرة آل بهلوى بالنظر إلى العلاقات الأمريكية / الإيرانية الوطيدة ، إلا أنه لم يعد كذلك ، وقد راجعت إيران مجمل توجهاتها الخارجية في ظل حكم آيات الله . وجاء الغزو السوفيتى لأفغانستان ليؤيد مخاوف باكستان من غزو سوفيتى مماثل للجمهورية الإسلامية . وبالإضافة إلى هذا السبب الجوهري لاهتمام

باكستان بإيران، فلقد كان ثمة سبب آخر لا يقل أهمية، وهو وجود أقلية شيعية معتبرة في باكستان تتراوح نسبتها بين ٢٠ و ٢٥٪ من إجمالي السكان. وأخيراً فإن التجارة والمصالح الاقتصادية الباكستانية/ الإيرانية المشتركة تكفلت بحفظ علاقات طيبة بين البلدين، وجعلت باكستان تغض الطرف عن الأساس الشيوعراطي للنظام الإيراني بعد الثورة، مثلما حدث بإيران إلى التجاوز عن حيمية العلاقات الباكستانية/ الأمريكية. لكن المشكلة الأفغانية ضد قوات الاحتلال السوفيتي مع اهتمام خاص بفصائل المقاومة الشعبية (وأهمها مجلس الاتحاد الإسلامي، والحركة الإسلامية، والحرس الثوري، وحزب الله، ومنظمة المحاربين من أجل رفع الظلم). ومن المعروف أن الشيعة يمثلون ١٥٪ من إجمالي سكان أفغانستان. ومن جانبها، اشتركت باكستان مع إيران في تلك المرحلة في هدف تحرير أفغانستان من حكم نجيب الله المدعوم سوفيتياً، لكنها اختصت بدعم المجاهدين السنة بحكم توجهها السني واستضافت بالتالي على أرضها تحالف الأحزاب السنية السبعة (المكون من الجمعية الإسلامية، والحزب الإسلامي بشقيه، والاتحاد الإسلامي، وجبهة أفغانستان الوطنية الإسلامية، وحركة الثورة الإسلامية، والجبهة الوطنية لتحرير أفغانستان). وطالما ظل الخطر الخارجي ماثلاً، فإن الخلافات المذهبية والعرقية ودلالاتها السياسية لم تطف على السطح ولم تمثل عوزاً للشد والجذب بين الأفغان ولا بين مصالح دول الجوار. فإذا ما انتقلنا إلى المرحلة الثانية، مرحلة مابعد التحرير، تفجرت التناقضات بين المواقف والأهداف. فلقد وقفت إيران وباكستان لبعض الوقت الموقف ذاته دعماً للحزب الإسلامي جناح قلب الدين حكمتيار لأسباب خاصة بكليةها. بالنسبة لباكستان، فإن الحزب بتركيبته الباشتونية كان يمثل امتداداً عرقياً لها، وبالتالي كان من مصلحتها الوصول به إلى سدة الحكم. وبالنسبة لإيران فإن التزام هذا الجناح من الحزب بقاعدة العدالة السياسية كان يطمئنها على مستقبل نصيب الشيعة الأفغان. ثم عادت إيران لتغير موقفها من حكمتيار بسبب عرقته تشكيل حكومة اتشلافية متوازنة في كابول، وتقرب من ثم من الجناح المنافس له في الحزب الإسلامي وهو جناح برهان الدين رباني بذراعه العسكرية المتمثل في الجمعية الإسلامية لأحمد شاه مسعود. أما باكستان فلقد ظلت على دعمها لجناح قلب الدين حكمتيار.

وعندما قدر حركة طالبان أن تستولى على الحكم في أفغانستان، تعمق الخلاف الباكستاني/ الإيراني. فلقد رفضت إيران الاعتراف بهذا التطور ووصفت الحركة بالظلامية،

وتسديد أكبر اساءة للإسلام ، وتمسكت بشرعية الرئيس المخلوع برهان الدين رباني . أكثر من ذلك ، أفادت مصادر طالبان أن إيران تسلح الجبهة الموحدة وتمدها بالأسلحة والذخيرة وتدريب عناصرها بواسطة رجال الحرس الثوري ، بل وتدفع بعض رجال هؤلاء الحرس للقتال بين صفوف الجبهة^(٤٥) . وفي المقابل اعترفت باكستان بشرعية حكم طالبان وكونت مع السعودية تكتلاً (إسلامياً) في مواجهة إيران . وعلى الجملة فرضت القضية الأفغانية نفسها بكل تعقيداتها وتشابكاتها على الأطراف المختلفة التي تشارك فيها الدول الثلاث : إيران - أفغانستان - باكستان ، وفي مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادي^(٤٦) .

خاتمة :

لقد حاولت هذه الورقة أن توضح ظروف نشأة مجموعة دول الثمانى ، وهى ظروف حملت المجموعة منذ بدايتها بأسباب الضعف ، سواء بحكم ارتباط النشأة بإرادة نجم الدين أربكان وطموحاته فى الزعامة الإسلامية ، بل والكونية فى مرحلة لاحقة ، أو بحكم التحكمية فى اختيار أعضاء المجموعة نزولاً على معيار الكثافة السكانية وهو معيار لا يضمن استمرار المجموعة ، ناهيك عن تفعيلها ، أو بحكم ازدواجية اختصاصات هذه المجموعة مع اختصاصات تكتلات أخرى متشابهة المبادئ والأهداف ، أو بحكم السرعة الشديدة التى ظهرت بها والتى تشكك فى دراسة شتى جوانبها وتقتضى إمكانيات نجاحها . وفى تلك الحدود ، فإن المجموعة مرشحة ، إما لأن تنضاف إلى تكتلات مشابهة تستمر ولكن لا تعمل ، أو لأن تنحل كلية وتصبح كأن لم تكن .

الهوامش

- (١) أشرف سنجر ، الوزارة الاتصالية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٧ ، ١٩٩٧/١ ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- (٢) د. محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية في تركيا ، بحث مقدم إلى مؤتمر «الحركات الإسلامية في آسيا» ، القاهرة : ٢٤ - ٢٦ / ١١ / ١٩٩٦ ، ص ص ٢٦ - ٤١ .
- د. جلال معوض ، العرب وتركيا ، في مجموعة باحثين ، حال الأمة العربية : المؤتمر القومي العربي السابع ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٦٧ - ١٧٠ .
- (٣) انظر نص حديث نجم الدين أربكان مع مجلة «نقطة» التركية الأبوعية في : شئون تركية ، عدد ٨ / ١١ / ١٩٩٢ ، ص ص ١٤ - ١٥ .
- (٤) د. محمد نور الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٦ - ٦٠ .
- (٥) د. محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، لندن - بيروت ، دار رياض الرئيس ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٥ - ٣٤ .
- (٦) د. جلال معوض ، الإسلام والتعددية في تركيا ١٩٨٣ - ١٩٩٢ ، سلسلة بحوث سياسية ، عدد ٨١ ، ١٩٩٤ / ٧ ، ص ٣٢ ، ص ٣٦ .
- د. محمد نور الدين ، الحركة الإسلامية في تركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ ، ص ٤٦ .
- (٧) انظر نص حديث نجم الدين أربكان مع مجلة «نقطة» التركية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .
- (٨) د. محمد نور الدين ، الحركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤١ - ٤٢ .
- (٩) د. مدحت حماد ، أبرز الموضوعات والقضايا الاقتصادية ، في د. مدحت حماد (معد) ، النظرير الاستراتيجية الإيراني السنوي ١٩٩٦ م - ١٤١٦ هـ ، ص ص ٧ - ٨ ، ١٥ - ١٦ ، كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادي بسوهاج : الناشر ، د. مدحت حماد ، ١٩٩٧ .
- (١٠) الأهرام ، ٢١ / ٨ / ١٩٩٦ .
- الحياة ، ١٩٩٦ / ٩ / ٣ .
- (١١) د. جلال معوض ، العرب وتركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٣ .
- (١٢) ملف نجم الدين أربكان ، أرشيف الأهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٩٦ . الشعب ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٦ .
- (١٣) الأهرام ، ١٠ و ١١ / ١٩٩٦ .
- الشعب ، ٢٥ / ١١ / ١٩٩٦ .
- (١٤) الأهرام ، ٦ / ٥ / ١٩٩٧ .
- (١٥) د. قيس جواد العزاوي ، ولادة منظمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين ثنائي دول إسلامية ، الملف ، عدد ٦٠ - ٦١ ، آب / أغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠ .

(١٦) The Economist, County Report: Turkey, 1st Quarter, 1997, p 16.

(١٧) الأهرام، ١٩٩٧/٨/٣.

(١٨) أسامة جعفر فقيه، التكتلات الاقتصادية الدولية: مغلها، دورها ومستقبلها، المجلة العربية للدراسات الدولية، عدد ١، سنة ٥، شتاء ١٩٩٤، ص ص ٤٥ - ٤٦.

(١٩) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: ١٩٩٧ «الدولة في عالم متغير»، ١٩٩٧، ص ص ٢٣٢ - ٢٣٣، ص ٢٦٦.

(٢٠) د. قيس جواد العزلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٨.

(٢١) د. محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول....، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢٢) أسامة جعفر فقيه، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢٣) البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٤.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول الأزمة المالية في شرق آسيا، انظر: د. إبراهيم العيسوي، المحنة الآسيوية والتنمية العربية، الرباط، عدد ٩، ٩٧/١٢، ص ١، ٤.

(٢٥) البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢٦) أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحول الدولية، السياسة الدولية، عدد ١٢٧، ١٩٩٧/١، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٨.

(٢٧) منى ياسين، إيران تكسب جولة جديدة في آسيا الوسطى وتنتقل إلى الخليج، الشعب، ١٩٩٨/١/٢.

(٢٨) أسامة جعفر فقيه، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤، ص ٤٩.

(٢٩) أمير طاهري، عقبات هائلة تواجه نشأة مجموعة الثماني، الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٦/١٣.

(٣٠) Naomi Chazan & Others, *Politics and Society in Contemporary Africa*, Colorado: Lynn Reiner, 1988, pp 268-270.

(٣١) د. قيس جواد العزلاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧ - ٨.

(٣٢) الأهرام، ١٩٩٦/١٢/٢١.

(٣٣) آمال محمود، الدائرة الأوديوية / الأمريكية، في د. مدحت حماد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(٣٤) الحياة، ١٩٩٧/٣/٩.

(٣٥) د. محمد السيد سليم، التفاعل في مثلث القوة، إطار فكري ومؤسسي، شؤون الأوسط، عدد ٢٣، ١٩٩٤/٩، ص ص ١٢ - ١٥.

(٣٦) انظر نص الاتفاق في: السفير، ١٩٩٦/٧/٢٤.

(٣٧) رضا هلال، دبلوماسية القبة والطرشوش. الأهرام، ١٩٩٦/٧/٢٤.

(٣٨) د. جلال معوض ، العلاقات الإسرائيلية / التركية ، بحث غير منشور مقدم لأكاديمية ناصر العسكرية ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤٢ - ٤٤ .

(٣٩) الحياة ، ١٦ / ٧ / ١٩٩٧ .

(٤٠) مذكور في : د. محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٠ .

(٤١) د. جلال معوض ، العلاقات إلخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٤٢) الشعب ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٧ .

(٤٣) د. جلال معوض ، العرب وتركيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .

Mohamed Mohaddessin, *Islamic Fundamentalism: the New Global Threat*, (٤٤)
Washington DC: Seven Locks Press, 1933, pp 10-15

(٤٥) الموجز من إيران ، عدد ٤ (٧٥) ، مجلد ٧ ، ١٢ / ١٩٩٧ ، ص ٤ .

(٤٦) د. نيقين مسعد ، أفغانستان تدخل معركة الجهاد الأكبر ، الوسط ، عدد ١ ، ٤ / ٥ / ١٩٩٢ ، ص ص

١٢-١٥ .

Shireen Hunter, *Iran and the World Continuity in a Revolutionary Decade*,
Bloomington & Indianapolis University Press, 1990, pp 135-136.

تعقیبات .. و مناقشات
المحور الاقتصادي

مناقشات الجلسة الثالثة

١ . ميرفت غزال :

ذكر د . إبراهيم سعد الدين أنه في إطار عدم التساوى ، من الطبيعي أن يبقى الأقوى هو الأقدر على جذب العلاقة الاقتصادية لصالحه . وقد ذكر من قبل « أنه في إطار الطرح الشرق أوسطى من الممكن أن يكون الأردن وفلسطين مستفيدين من علاقتهم بإسرائيل ، عبر علاقة تكاملية » ونحن نعلم حجم الاقتصاد الإسرائيلي مقابل الاقتصاد الفلسطيني ، ونلاحظ المخططات لإبقاء علاقة لمركز الإسرائيلي بالتابع الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ . فكيف تكون العلاقة هنا تكاملية بين هذه الأطراف ؟ .

١ . محمد يوسف :

رأى د . عبدالرحمن صبرى أن الدول العربية ورثت من حقبة الستينات هياكل تكاد تكون عاجزة . وتقديرى أنه لم يكن هناك هياكل إقتصادية بالمرّة ، باستثناء مصر وسوريا والعراق . أما في فترة الثمانينات ، فقد ذكر أنها شهدت عمليات إصلاح إقتصادى وأعتقد أنه كانت هناك هياكل يجرى إصلاحها للانتقال بها إلى مرحلة متقدمة . فعملية الإصلاح الإقتصادى فى مصر هى فى تقديرى عملية عاجزة لم تسفر عن منافع للمواطن العادى ولا للدولة . هناك إختلالات فى الإنتاج وهياكل الصناعات والصادرات والواردات والإستثمار . وهناك تفشى حالات الظلم والقهر الإجتماعى من جراء هذه السياسات ، وتفشى حالات الإفتراء على حقوق الأغلبية المسحوقة وإرتفاع معدلات الجريمة وتدنى المستوى الفنى والثقافى والفكرى للمجتمع .

إذا كانت عمليات الإصلاح ستسفر عن هذه النتائج فإننى أرفضها .

ولنا أن نتصور أن الشرعية الرأسمالية الجديدة فى مصر وقد امتنعت عن سداد ديونها ، ألا يمكن أن يؤدى ذلك لإنهيار النظام المصرى فى مصرى . . ماهو حجم الإستثمار الوافد لمصر منذ عام ١٩٧١ . لقد استثمر المستثمرون فى الساحل الشمالى وبناء كتل من الأسمنت وحفلات الفنادق أو الهاتف المحمول ! .

لقد أشار د. إبراهيم سعد الدين إلى أن قوة العرب تحققت بعد عام ١٩٧٣ غير أن الأموال التي حصدها الدول العربية بعد ارتفاع أسعار النفط ، عادت لأوروبا عن طرق مختلفة . ولم تفاوض أوروبا العرب جماعياً وإنما تؤثر التفاوض مع كل طرف على حدة . وفى قضية الشراكة المتوسطية ، فإننا توابع لأوروبا منذ مائتى عام . والشراكة الآن الشرق الأوسطية أو المتوسطية لا تنطوى على ندية ، وكل المطلوب هو تفكيك البنية العربية ، لأن البناء العربى هو الذى يمكن أن يشكل خطورة على أوروبا .

د. زينب عبدالعظيم :

أشار د. عبدالفضيل إلى خصخصة السلام ، بأن تصبح العملية خارج إرادات الحكومات . أساءل عن كيفية مواجهة ذلك ، لاسيما أن للأطراف الخارجية آليات لاختراق المنطقة من مدخل «خصخصة إسلام» وفتح المنطقة للإتفاقيات الثنائية ، بينما نحن لا نملك آليات مكافئة لهم .

اختلف مع ما قيل عن وجود إختلافات أساسية بين الشراكة المتوسطية والشرق أوسطية . وأخص بالإشارة هنا دور إسرائيل ، وعدم مناقشة عملية السلام أو إدانة الممارسات الإسرائيلية .

وفيما يتعلق بالأسس التى يتم عليها البناء لتنسيق أو اتحاد عربى ، فإنها مسألة صعبة ، فبناء العراق صعب ، وإدخال ليبيا للشراكة المتوسطية صعب ، وتحقيق تنمية عربية فى ظل أوضاع الضعف القائمة . . كيف ؟ . ثم كيف يتم التنسيق بين دول تتنازع الأدوار كما حدث فى إطار مؤتمر الدوحة ؟ .

د. نبيل فزاد :

لقد تأكد فى ضوء هذه الجلسة أن الشرق أوسطية قد وضعت بذورها وأنها تنمو . وقد تحدث د. إبراهيم سعد الدين عن ضرورة رفض الشرق أوسطية تماماً . . ولكن كيف ونحن نجرى فى ركابها الآن وآلياتها موجودة ؟ . . وعلى كل حال ، ما العمل فى حال نجاحنا كعرب فى تفعيل آلياتنا الذاتية . . ما العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين النظامين العربى والشرق أوسطى أو المتوسطى ؟ .

أوجه هذا السؤال وفى ذهنى المعلومة التى تتحدث عن رفض الإتحاد الأوروبى للتعامل مع العرب كمجموعة ، وتفضيله للتعامل الثنائى . بل ورفضه لما هو أكثر من الدور المراقب للجامعة العربية فى إطار الشراكة المتوسطة الأوروبية .

أ . سعيد نوح :

أتساءل عن موقع اليمن ، ومستقبله فى سياق الترتيبات الإقليمية . . هل هو من الدول المستبعدة ؟ . كيف سيتحدد موقعه ؟ . . علماً بأنه ليس طرفاً فى مجلس التعاون الخليجى . . وهناك مصالح أمريكية وأوروبية متضاربة حوله .

أ . إمام هريش :

يرى د . سعد الدين إبراهيم أنه إذا جاز لنا أن نرفض الشرق أوسطية فلنا أن نتعامل مع الشراكة المتوسطة بشروط . وبذلك أفهم أنه يفرق بين الإطارين . وجهة نظرى أن كليهما على سواء فى وقفها ضد المصالح العربية . إن أوروبا تفضل أن تظل فى موقع المصنع المنتج والعرب فى موقع المستهلك . . ومع أن دولة عربية لم تصل إلى مستوى تركيا ، إلا أن الأوروبيين يرفضون إنضمامها إليهم فكيف بنا نحن العرب ؟ .

أ . كمال حبيب :

أريد الإشارة إلى أن هناك بعداً كامناً فى العقل الأوروبى عمومًا تجاه العرب ، وهو ذلك المتعلق بالإسلام . إنهم الآن مثلاً يحتفلون بمرور ٥٠٠ عام على إحتلال سبته ومليلة فى أسبانيا . . وهم يريدون أن تكون هذه المنطقة بوابة حماية للحدود الجنوبية لقارة أوروبا ، وليس كما يقال أن الأمر يخص إقامة منطقة حرة مع العرب من خلال الشراكة المتوسطة .

يريد الأوروبيون من العرب خدمة مشروعاتهم الذاتى . وقد ذكر د . حامد ربيع (رحمه الله) أن هناك تعليمات للشركات الأوروبية بالآ تستثمر فى العالم العربى ، رغم أن الإستثمار عربياً يحقق عائداً كبيراً مقارنة بمناطق العالم . إن العمل العربى المشترك هو الوسيلة الوحيدة لبناء موقف تفاوضى مع أى طرف كان .

ويلفت النظر أن الغرب في محاولته التأثير على النخبة العربية يثأر أفكاراً تخفى ما يريد تحقيقه . ومن ذلك محاولة تمرير أن العلاقة مع إسرائيل علاقة مصالح . . وكأن البعد الثقافي والعقيدى لا مكان له . وبعد الحرب الباردة يدور الحديث عن الإسلام كعدو بديل . . أعتقد أن النخبة العربية لابد أن تعمل بقوة على أن يبقى صوت الإسلام قوياً فى صراعها مع الآخر .

رد د. محمود عبدالفضيل :

١ - حول تعليق الأخت ميرفت غزال ، فإن العلاقة التكاملية يمكن أن تحدث فى إطار قسرى وليس بالضرورة أن تقوم على تكامل عادل . . نموذج التكامل بين أمريكا والمكسيك يمثل هذه الحالة .

٢ - مسألة «خصخصة السلام» قضية محورها مجموعة من رجال الأعمال والمتقنين . والمواجهة الحقيقية لعملية الخصخصة هى فى أن نفى النفى إثبات . بمعنى أن المجتمع المدنى بأحزابه وجماعاته الأهلية هو مسؤول عن تنفيذ هذا الموضوع . . وأعتقد أن مصر كان بها بدايات جيدة فى هذا الإطار رداً مثلاً على مبادرة كوبنهاجن .

وسوف يظل لإسرائيل وزن بحكم قوتها الاقتصادية . . بينما وزننا ضعيف ، لاسيما وأن إسرائيل جهزت نفسها لهذه اللحظة التاريخية . . وبالمناسبة فإن فشل الاجتماع المتوسطى فى مالطا (١٩٩٧) فى إصدار بيان مشترك لم يكن نتيجة لدور إسرائيلى وإنما نتيجة لإنقسام الدول الأوروبية حول الشراكة المتوسطية الأوروبية . . هناك دول صديقة للعرب وأخرى معادية لهم . ولا بد من أخذ هذه التناقضات فى الاعتبار وإدارتها .

٣ - لس د. نبيل فؤاد قضية جذور الشرق أوسطية التى زرعت وتطرق إلى إمكانيات العرب فى الرفض والقبول بها . هناك ضغوط سياسية تثير الإملاء والقسر ولم يحدث فى التاريخ أن جرت تهدة سياسية أعقبها فوراً تعاون إقتصادى . فى مدريد كان وضع المسار الثانى مع متعدد الأطراف يلائم لمصالحها الأمريكية الإسرائيلية . هذا المثال ليس له نظير . . أن يسير الإثنان جنباً إلى جنب . ما حدث أن متعدد الأطراف أراد أن يسير على حساب الثانى . فيتنام تفاوض الآن (بعد ربع قرن) على

التطبيع الإقتصادي مع أمريكا . وتتكلم الكوريتان الشمالية والجنوبية عن التطبيع الإقتصادي والسياسي بعد ٥٠ سنة .

لم يحدث أن كان التطبيع الإقتصادي سابقاً على السياسي . هذه مفارقة تاريخية ، وتفسيرها الوحيد هو لى الذراع . والسؤال هنا هو كيف يمكن فك القيود ، وذلك بأن يتمتع كل قطر عربى ببنية إقتصادية قوية وتماسك إجتماعى . . إذا لم توجد هذه الأمور فإن كل القيود فى ظل العولة ستكون قوية .

٤ - ذكر الأخ كمال حبيب أن المشروع الأوروبى يريد أن يخدم أهداف أوروبا والغرب . . القضية هنا هى صراع مصالح ، فإذا كنت لا تريد التفاوض فلا بد من بديل عربى عربى أو عربى أسبوى . . إن مجموعة الـ ١٥ تمثل نوعاً من باندولج ، لكن فى نفس الوقت كيف يمكنها فك القيود وتنشيط دورها . وهناك مجموعة الـ ١٥ التى تمحست لها تركيا . وفشل السوق العربية سابقاً لا يعود إلى غياب الإرادة السياسية فقط ، ولكن أيضاً إلى غياب سوء تصميم المدخل ، مدخل تحرير التجارة .

رد د. عبدالرحمن صبرى :

١ - أفضل فى التعبير استخدام مفهوم «المشاركة» وليس مفهوم «الشراكة» للإشارة إلى مايجرى على الصعيد الأوروبى المتوسطى .

٢ - لقد قام بنك الشرق الأوسط فعلاً . وكون فريق عمل ومقره فى القاهرة .

٣ - لا شك أن قدرة أى بلد على تحسين مناخ الإستثمار يقاس أولاً بقدرتها على جذب رؤوس أموال أبنائها فى الخارج . ما يلاحظ ، أن الدول العربية لديها حركة مضادة لرؤس الأموال نحو الخارج . والصين عندما بدأت سياسة الإنفتاح الإقتصادى عام ١٩٧٨ ، أنشأت أربع مناطق حرة ، هدفها الأساسى إستقطاب أموال الصينيين بالخارج وليس رأس المال الدولى .

٤ - بالنسبة لسبليات الإنفتاح الإقتصادى . . أود التأكيد على ظهور نظرية التنمية البشرية . . نحن نشهد الآن إرهابات عديدة فى العالم لظهور نظرية جديدة تنادى بتدخل الدولة لتصحيح تعميم مسار الإصلاح الإقتصادى ، وعينها على الفئات محدودة الدخل بخاصة .

٥ - حول حديث د. نبيل فؤاد ، من الملاحظ أن تعايش الترتيبات الإقليمية أمر طبيعي ، فيمكن أن تكون هناك دوائر متقاطعة كثيرة . . على أن هناك أيضاً «نواة» لهذا التقاطع ، وهناك دور قائد لدولة أو لمجموعة دول في هذه الدوائر . ولكن ما أود التأكيد عليه أنه إذا استمرت هذه الترتيبات في المنطقة العربية جنباً إلى جنب ، فلن تكون الدول العربية بحلول عام ٢٠١٠ مجرد ٢٢ دولة في مجموعة واحدة . إن إعتراض الأوروبيين على وجود «الجامعة العربية» في ترتيبات المشاركة معها ، يعود إلى دور بروكسل والجامعة في القاهرة ، فإذا صدر قرار في بروكسل فإنه يجب التشريعات الوطنية في أعضاء الاتحاد الأوروبي . . وليس لدينا مثل هذه الصلاحية في الجامعة العربية . . هذه طبعاً ذريعة أوروبا في هذه القضية ونحن نسعى لتغيير هذا الوضع .

٦ - لماذا لا يريد الأوروبيون العمالة العربية عندهم ؟ . هناك سببان : الأول ، أن مهارات العمالة العربية محدودة مما يجعلها عبئاً على الإقتصادات الأوروبية ، الثاني أنه بحلول عام ٢٠١٥ ستسعى أوروبا إلى منطقة حرة متوسطة لا تضم فقط الدول المطلة على المتوسط وإنما دول شرق أوروبا ، وحالة هذه الدول أقرب ثقافياً لهم من العرب ، فالعملية ليست إستغناء وإنما إحلال .

رد د. إبراهيم سعد الدين :

سأركز حديثي على «كيف نتحرك ونحن في موقف ضعف ؟» واقع الأمر أن من يسعى للتغيير هو غالباً في موقف ضعف . . فمن هو في موقف القوة لا يمارس التغيير ولا يناضل من أجله . الضعيف يجمع ما يستطيع من مصادر القوة ويضغط بها .

تقول أوروبا إنها لا يمكن أن تفاوض العرب ككل ، فهل يجوز للعرب حتى إن تفاوضوا فرادى أن يجرى بينهم درجة من التنسيق المسبق ، تجعلهم يتحدثون بلغة واحدة ؟ . إذ تم التقاعس عن التنسيق أو سعی أحد الأقطار للحصول على ميزة على حساب قطر آخر ، فمن الطبيعي أن تجري عملية مضاربة بين الأقطار العربية .

قد يسعى البعض لتقديم تنازلات لأستقطاب المشروعات لديه ، مايدعوه لتقديم تنازلات . بهذه الطريقة يضعف الموقف العربي العام . ينطبق الشيء نفسه على قضايا

أخرى ، كالأستثمار مثلاً . . مصر تريد أن تصل بالأستثمار إلى حدود ٢٥٪ من الناتج القومي ، بينما معدل الإدخار لا يزيد عن ١٧٪ . هذا يعنى أنها بحاجة لتدفق رأس المال فى حدود ٨٪ . . ولورفعت معدلات الإدخار من ١٧٪ إلى ٢٠٪ . . هل يتحسن الوضع أم لا ؟ .

أيضاً ، عندما يتم التركيز على رأس المال من جهة معينة كالولايات المتحدة ، فإن الأمر يختلف عنه إذا جرى تنويع المصادر . مصر موفقة مثلاً فى إنجذابها إلى الإنفتاح على الشرق الآسيوى ، لأنه خطوة تمنع الخناق . إن قوة أمريكا مرتبطة بكونها المصدر الأساسى للمساعدة . ومن شأن تعدد المصادر تخفيف الضغوط الأمريكية ، ومن ثم قدرتها على فرض الشرق أوسطية .

وهناك دول عربية قادرة على الحركة والعمل المشترك أكثر من غيرها . . يقال مثلاً أن بين مصر وليبيا الآن محاولة لبناء خط أنابيب بترول . بحيث يمكن الإستفادة من بترول وغاز ليبيا فى مصر . وليس المطلوب الأخذ بمبدأ إما الكل أو لا شئ ، وعدم الإنصياع والتسليم باعتبار أنه «لا فائدة» من التحرك المشترك .

فى موضوع الهجرة إلى أوروبا . يلاحظ أن للمجتمع الأوروبى يزداد رفاهية بينما يحيط بها مجتمعات معسرة فى الشرق والجنوب . ولذلك ، فهى موضع هجرة دائمة مهما حدث من قيود . وهذه الهجرة بعضها قابل للإمتصاص فى الثقافة الأوروبية ، بينما هناك جزء غير قابل لذلك ، وفى الأساس أولئك المتمون للثقافة الإسلامية الأفريقية . . ومن هنا تنشأ مشاكل هذه الشرعية ، وبخاصة مشاكل التعدد الإثنى داخل أوروبا .

وعلى كل حال ، فإن تحسين الوضع العربى لن يحدث إلا بالبدء من الداخل العربى .

مناقشات الجلسة الرابعة

د. نبيل فؤاد :

بودى قراءة بعض الأرقام التى تعطينا دلالات . . الموارد العربية للحلية من المياه حجمها ١٣٢ كم من المياه ، والمصادر الأجنبية ١٦٢ كم ، مما يعنى أن أكثر من ٥٠٪ من المياه العربية يأتى من الخارج ، بما فى ذلك نهر النيل .

البعض لا يربط بين ما يحدث فى المشرق العربى وما يحدث بالنسبة لمصر والسودان وقد أشارت ورقة المياه مجرد إشارة عابرة لذلك . هناك دعوة تركية لإنشاء بنوك للمياه ، أحد أطروحاتها أنابيب السلام . وهناك إحصائية ترى أنه لو قدر تنفيذ هذا التوجه ، على أساس أن قيمة المتر المكعب هى ٥٠ سنت فسوف يتعين على مصر دفع ٢٧ مليار دولار ، سوريا ١١ مليار ، والعراق ٢١ مليار ، والسودان ١١ مليار .

وفى الأرقام أيضاً ، أن إسرائيل قبل ٤ يونيو ١٩٦٧ ، كانت مصادرهما من المياه ١٦١٠ مليون متر مكعب ، والآن هى تستهلك ٢٣١٠ مليون متر مكعب من نهر الأردن وروافده ومن بانياس فى الهضبة السورية ، إضافة إلى ٧٠٠ مليون متر مكعب من جنوب لبنان ، مما يعنى أنها لو انسحبت من الأراضي العربية ، ستواجه نقصاً شديداً فى المياه .

أشارك المهندس اللباغ فى أن موضوع تحلية المياه هو صناعة المستقبل . مصر فى الثمانينات طرحت مشروعها النووى لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بمحطات نووية متوسط كل محطة ١٠٠ ميجاوات . وقد رسا أول عمل على شركة كندية ، لكن تكاليف الضغوط على مصر أوقف المشروع ليؤجل إلى مالا نهاية . لقد بدأنا نشعر بنقص المياه عند الحديث عن مشروع توشكى فى مصر . وادعت بعض المصادر بأن مصر تستخدم حصة من مياه النيل أكبر من مواردها ، وهكذا فإن مستقبل مصر هو فى تحلية المياه . وكنت أود أن أتحدث بتوسع أكثر عن نهر النيل ، فما يصل لمصر من هضبة أثيوبيا ٨٠٪ من مياه النيل . وإسرائيل تلعب بأصابعها هناك . كما أن هناك مشروعات لتنفيذ نحو ٣٠ سداً ، وقد نفذ منها ٤ سدود .

١. عبدالسلام الطويل :

كما ذكر د. عبدالشفيع عيسى ، فإن التفكير فى إيجاد تجمع عربى إسلامى كنواة لتكوين تجمع إسلامى أكبر ، ولید التحول الحضارى الذى ارتبط بسقوط الخلافة الإسلامية فى الأندلس والصعود الأوروبى باكتشاف الأمريكتين ، وبحركة النهضة والإصلاح الدينى وفكرة الوحدة الإسلامية الآن موجودة لكنها تأخذ شكلاً مختلفاً ، وقد دعا لها مجموعة من الباحثين بداية من جمال الدين الأفغانى ، مروراً بمالك بن نبي الذى تحدث عن الفكرة الآسيوية الأفريقية ، وصولاً للدكتور أنور عبدالمالك الذى تناول فكرة التضامن الأفريقى الآسيوى بمفهوم تقدمى قومى ، ثم أريكان الذى ركز على الإعتبارات الإقتصادية ، وحاول تجاوز العقبات الأيديولوجية .

ما يعنى التجمعات العربية الإسلامية هو ما يسمى «التشظى الأيديولوجى» . فليس هناك حد أدنى من التماسك فى المرجعية الفكرية الحضارية . فالثقافة هى الرصيد الخلفى للسياسة . فإذا كان هناك إنقسام أيديولوجى بشكل مرضى يصعب التماسك .

أختلف مع د. عبدالشفيع حول الجزئية المتعلقة بالإتحاد الأوروبى . لقد وضع الإتحاد ضمن شروطه لقبول الأعضاء وجود حد أدنى من التضخم ومستوى معين من التنمية . هذا فى حين تغلب التجمعات الإسلامية العواطف . . والواقع أنه ليس ضرورياً أن تبدأ التجمعات بثمان دول ، فلنبداً بثلاث مثلاً ، وقد ترسخ التجربة ، وقد يتعين على الدول المؤسسة أن تضع المعايير للتوسع .

١. إمام غريب :

لدى إسرائيل سياسة النفس الطويل . . وهو أمر نفتقده كعرب إنها تحدد الهدف وتسعى إليه ، وقد يمتد تحقيق هذا الهدف إلى عقود . وفيما يتعلق بمشكلة المياه ، لم تتكلم عن المشروعات السابقة كمشروع لودريك أو هابس . . وفى مطلع قيام الدولة ، قامت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة واستمرت فى المشروعات الخاصة ببحيرة طبرية . وشنت من أجل ذلك غارات على سوريا ، كما حدث عام ١٩٥٥ . وقد استكملت إسرائيل تطلعاتها للمصادر المائية العربية فى الشمال بعد عام ١٩٦٧ وكذا فى ١٩٨٢ .

سؤالى الآن ، هل نحن نعانى بالفعل من مشكلة مياه على المستوى العربى العام ؟ .
وإذا وزعت المياه توزيعاً عادلاً على جميع دول المنطقة ، هل يمكن أن نعانى من مشكلة
مياه ؟ أعتقد أن الإجابة فى قول الشاعر :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

وأسال د . نيثين عن مصير مجموعة الثمانية ، بعد سقوط أربكان . فالمجموعة
جاءت بمبادرة منه ، والآن بعد سيطرة العلمانيين وإزاحة أربكان ، ما مستقبل هذه
المجموعة . كان المفروض أن تكون المبادرة عربية ، مصرية تحديداً . فالمجموعة إسلامية
والإسلام خرج من عند العرب . . فماذا بعد أخذ طرف الحيط ، وإذا قرر لهذه المجموعة
أن تسقط فما هو البديل العربى المصرى ؟ .

رد د . أحمد الرشيدى :

١ - فيما يتعلق بالحديث المتكرر عن توصيل مياه النيل لإسرائيل . فإنه ليس لمصر الحق فى
خطوة كهذه . ومن حسن الحظ أن المسؤولين عن الرى فى مصر يدركون ذلك
ويشرون إليه دائماً .

٢ - عن بيع المياه أو بورصة عالمية للمياه ، ينبغى أن يكون هذا الأمر مرفوضاً . فمياه
الأنهار الدولية ، مقصورة على دول الخوض فقط مالم يجمع الجميع ويقررون توصيلها
إلى دول أخرى .

٣ - لابد من التمييز بين النهر الوطنى والنهر الدولى . هذه أيضاً مسألة محسومة . النهر
الوطنى معروف ، فهو الذى ينبع ويصب فى دولة واحدة . ، النهر الدولى هو الذى
يمر فى عدة دول أو يفصل بين حدود أكثر من دولة . وفى ذهن تركيا أن دجلة والفرات
كانا نهريْن وطنيين إبان الدولة العثمانية . حينما كانت سوريا والعراق ولايتين تحت
السيادة العثمانية . ولكن الآن ، بعد الانفصال ، أصبح النهران دوليين ، وأتصور أنه
من المهم للمفاوض العربى أن يتحرك من أساس قانونى . الجمعية العامة للأمم المتحدة
طرحت فى مايو ١٩٩٧ الاتفاقية الخاصة بالاستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولية .
ينبغى أن يستند المفاوض العربى إلى مثل هذه الاتفاقيات . هناك إمكانية مثلاً لطلب

فتوى من محكمة العدل الدولية حول : هل لتركيا الحق في منع المياه عن سوريا والعراق ؟ .

٤ - هناك مشكلات قد تعترض تحلية المياه ، وبخاصة بالطاقة النووية . وأتصور أن الترشيد هو المهم . ولا أعتقد أن مصر تعاني مشكلة مياه . . إن الطرق الزراعية والعادات الاستهلاكية غير المواتية تسهم في خلق مشكلة ومع ترشيد هذه الأمور واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، أعتقد أن مصر لن تعاني من نقص في المياه .

٥ - مجموعة الثمانية نشأت نشأة سريعة ، ولم يحدث حولها نقاش معمق . ولذلك أتصور أنه كان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية . المنظمات تنشأ بعد تروى وتباحث تمتد . وهذا ما يضمن لها الإستمرار . . وهنا أشير إلى مجلس التعاون العربى والإتحاد المغاربى ، الأول إنتهى والآخر غير فاعل . كذلك ، يبقى هناك التساؤل التالى : هل الصعوبات التى تواجهها تركيا مع الإتحاد الأوروبى ، يمكن أن تدفعها إلى إعادة النظر في تحالفاتها الإسلامية والعربية ؟ .

ملاحظات أ.د. محمد صبحى عبدالحكيم :

١ - نحن ندرس الطلب على المياه فى إسرائيل وأن هذه سكانها يزدون بفعل الهجرة . ولم نفكر فى دراسة الطلب على المياه فى سوريا ولبنان والأردن والشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة . . إلخ . والشعب الفلسطينى ينمو بسرعة للغاية .

٢ - لم ينل نهر النيل حظاً من الدراسة فى ورقة المياه ، فى حين أنه هناك تربيّات إقليمية ، إتفاقية مياه نهر النيل بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ . وقد سعيّا لعقدها - من جانب مصر - حتى نشرع فى بناء السد العالى . وكانت بديلاً من إتفاقية بين مصر وبريطانيا فى عهد الحكم الثنائى للسودان . لقد رفضت أثيوبيا إتفاقية ١٩٥٩ . . ولذا فهناك مشكلة لا مجال لإنكارها حول مياه النيل .

٣ - حول توصيل مياه النيل إلى إسرائيل . أؤكد أنه لم تكن هناك أى وعود سابقة فى هذا الصدد . كانت هناك مناورات خلال مفاوضات بيجين والسادات . ولا تستطيع مصر أن تفكر فى هذا الأمر .

٤ - حول ورقة د. نيفين ، أنصوّر أن أريكان كان طموحاً بدرجة عالية . . وكان يتعجل لتحقيق طموحاته ، ولهذا ولد مشروعه ميتاً . هناك منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي تضم دولاً إسلامية ، وفي مجموعة الثمانية كان هناك تحاشي واضح للانضمام العربية السعودية . وقد وقع إختيار أريكان على دول إسلامية لا يربط بينها سوى الإسلام ، عدد سكانها كبير ، يصل مجموعة إلى نحو ٨٠٠ مليون نسمة ، وهؤلاء هم ثلثا العالم الإسلامي . . وتقديرى أنه لو قدر لأريكان الإستمرار لما استمرت هذه المنظمة . هناك مثلاً تنافس شديد بين تركيا وإيران فى آسيا الوسطى ، فكيف يجتمعان فى منظمة واحدة . وهناك مشكلة الهوية فى تركيا بين الإسلام والعلمانية .

رد. أ. مجدى صبحى :

١ - أشار المهندس الدباغ إلى تحلية المياه . . وقد تعمدت عدم الإشارة إلى هذه الناحية . لأن تفاوت التكلفة مدّش . ومن الأوراق الأخيرة فى ذلك ، ورقة أعدها رئيس جامعة بير سبع ، وكان مستشار بيريس فى شؤون المياه وعضواً فى حزب العمل ، أشار فيها إلى أن تحلية مياه البحر تكلف حالياً ١,٥ دولار . وإسرائيل تريد أن تطرح ٨٠ سناً للمتر . . هذا التفاوت لا يمكن التعامل معه ببساطة .

٢ - معظم الدول العربية تعاني نقصاً فى المياه . فلا بد من الإهتمام بالطاقة الشمسية وتحلية مياه البحر . ولا يمكن إنتظار إسرائيل أو أمريكا ليقوما باستغلال الموارد المتوفرة إستخداماً رشيداً ، والقول بأن لدى إسرائيل نحو ٣ مليار م^٣ من المياه مبالغ فيه . فلا يزيد الرقم عن ٣,٢ ملياراً .

٣ - عمداً لم أتطرق إلى التفصيل حول مياه النيل . وما فهمته من الندوة ، هو عدم التركيز على نهر بعينه ، وإنما على موضوعات تتفق عليها أغلب دول المنطقة وسبق أن تعرضت لمياه النيل فى أبحاث أخرى . وهو موضوع غير مطروح ليصبح واحداً من المشروعات الإقليمية فى المنطقة كما تريد إسرائيل .

٤ - نعم لدينا مشكلة مياه . لأنها ليست مشكلة توزيع عادل . لأن نقل المياه إلى دول خارج بلدان أحواض الأنهار العربية لا يمكن أن يتم إلا بموافقة دول النبع . وماكان مطروحاً من قبل حول مدّ المياه من شط العرب إلى دول الخليج ، أمر غير مطروح الآن

بالمرة . وهناك مشكلة في البلاد التي لاتزال تعاني نقصاً مائياً لدول الخليج . مصر ليس لديها الآن نقص مياه ، لكن بعد ٢٠ عاماً فمن المتوقع أن يحدث ذلك ، إذا لم تطور نظم الزراعة واستهلاك المياه عموماً . وذلك كله من واقع ما هو موجود الآن من موارد .

رد د. نيقين مسعد :

١ - لم أضع أربكان وظروفه الموضوعية في مواجهة بعضهما البعض ، أى من الذى قام بالتغيير . فالظروف كانت موجودة دائماً . تركيا دائماً جزء من العالم الإسلامى وهى معقل الخلافة الإسلامية سابقاً بيد أنه لماذا ارتبط التركيز على هذه العناصر بأربكان ؟ لأنه يطمح فى توحيد العالم الإسلامى ، كمقدمة لتوحيد العالم كله بقيادة تركيا .

٢ - ليس مطلوباً أن تصبح النظم السياسية (لمجموعة الثمانية) متطابقة . الذى عنيته فى الورقة هو أن هناك من الاختلافات السياسية ، ما يؤثر بشدة على الحركة الخارجية للأطراف . ودلت على ذلك ، بأن أربكان كان يتطلع إلى توثيق علاقته بإيران عسكرياً ، لكن الجيش رفض ذلك . إن دور المؤسسة العسكرية وعلمانياتها كان له تأثيره فى كبح جماح تطلعات أربكان .

٣ - ليس أبرز من حساسيات دول الثمانية ، من أن مصر وإيران ليس بينهما علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٧٩ . فكيف تدخل الدولتان فى تكتل ، بينما التمثيل بينهما على مستوى قائم بالأعمال .

٤ - فبالنسبة لمصير مشروع الثمانية ، فإنه فى سبيله إلى السقوط بعد زوال حكم أربكان . وقد أوضح وزير الدفاع التركى ذلك . مؤكداً أنه «إذا لم نستفد من هذه المجموعة سنسقطها» . ولا أتصور أن عقبات تركيا مع الاتحاد الأوروبى سوف تدفعها إلى تأكيد هويتها الإسلامية . فهذه العقبات كانت موجودة دائماً ، وتحاول تركيا التغلب عليها ، ولا تكف عن المحاولة . وهى مصممة على ذلك ، طالما بقيت النخبة العلمانية هى الحاكمة هناك .

المحور السياسى والثقافى

**الترتيبات الإقليمية
لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين**

إعداد
محمد خالد الأزعر

مقدمة :

منذ نشأتها ، في سياق الجولة العربية الصهيونية الأولى (١٩٤٨-١٩٤٩) ، تجاوزت قضية اللاجئين الفلسطينيين حدود فلسطين التاريخية ، والواقعين الجغرافيين الفلسطينيين والإسرائيليين تخضعت عنهما نكبة فلسطين ، إلى النطاقين الإقليمي (العربي) والدولي ، ، فقد أضحي مصير هذه القضية رهناً بوقائع ومتغيرات أكثر تعقيداً تتصل ببيئة اللجوء العربي ؛ وكذا بتطورات مسار الصراع الصهيوني/ العربي والمواقف التي تتخذها هذه الأطراف من هذا المسار في أطواره المختلفة (الحرب والسلام وما بينهما من حالات وسيطة) .

ولعله من الملاحظ أنه مع انقضاء حرب ١٩٤٨ وحتى منتصف الستينات ، حين ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤) ، عاش اللاجئون الفلسطينيون في كنف أكثر من سيادة ونظام عربي وغير عربي (باعتبار أن ثمة جماعة منهم غادرت بسبب عوامل مختلفة إلى ملاحي غير عربية في جهات الأرض الأربع) . ومعنى ذلك ، أن جسم القضية الأساسية للشعب الفلسطيني ، خضع لإرادات متعددة في الإطارين الإقليمي والدولي ، وأن السياسات والمقاربات التي اتخذتها هذه الأطر المضيفة لهم على صعيد العلاقات العربية العربية أو العربية الدولية ورؤاها وتكيفها لطبيعة قضيتهم ، ومستوى أداء هذه الأطر وتكيفها لطبيعة الصراع الصهيوني/ العربي في الحال والمآل ، أي حاضراً ومستقبلاً ، كل هذه الأمور ، كانت لها تداعيات على قضية اللاجئين من جميع جوانبها ، الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والسياسية .

والواقع أن نشوء منظمة التحرير ، كتعبير سياسي فلسطيني ذاتي ، أدى إلى تعديلات في السياسات الإقليمية والدولية تجاه القضية ، ولاسيما إعادة الاعتبار للجوانب الحقوقية والسياسية منها ، غير أن القوى الإقليمية والدولية المتغلغلة في الصراع الصهيوني/ العربي والقضية الفلسطينية الأم ، لم تفقد سيطرتها بالكامل على مسار قضية اللاجئين ، بسبب الظروف التي حتمتها توازنات القوى بين هذه القوى من جهة ، ومنظمة التحرير أو السياسة الفلسطينية عموماً ، من جهة ثانية .

تؤكد هذه الحقيقة من أن قضية اللاجئين ظلت في جميع مراحل الصراع والقضية الفلسطينية الأم ، موضوعاً للبحث وتحري أساليب التسوية ، في الواقعين الإقليمي والدولي ، بمعزل عن إرادة اللاجئين أنفسهم ، وأحياناً بمعزل عن الشرعية الدولية المتعلقة بحالات اللجوء بعامة . والقرارات الدولية المختصة بقضية اللجوء الفلسطيني قبل عام ١٩٦٧ ويعدده .

وقد تمكن اللاجئين الفلسطينيون وأطروهم السياسية على تباين أشكالها - بنضال مرير - من إحباط خطط ومشروعات كثيرة ، تداولها المسيطرون الفعليون على حياتهم داخل المخيمات وخارجها بالأسلوب المذكور ، أسلوب محاولة تصور إمكانية تمرير بدائل إقليمية - دولية مشتركة ، أو تعويم قضيتهم في إطار مشروعات اقتصادية أو تنمية على النطاق الإقليمي ، بمداخلة دولية ملموسة .

بشكل أكثر تحديداً ، فإن التعميمات المذكورة تلفت الانتباه إلى :

- أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ، تتصل حكماً وبالضرورة التي تفرضها حالة اللجوء نفسها ، بالتطورات الإقليمية العامة في إقليم اللجوء ، وسياسات دول اللجوء نفسها إزاء هذه التطورات ، فاللجوء الفلسطيني تم في أكثر من دولة وإن كانت هذه الدول تنتمي إلى النظام الإقليمي العربي ، الذي كانت له تفضيلاته وسياساته إزاء الصراع مع الاستعمار الصهيوني لفلسطين ، أرض اللاجئين وموطنهم الأصيل^(١) .

وكان مؤدى هذه الحالة ، أن وقعت قضية اللاجئين بين مواقف جماعية عبر عنها النظام العربي بأطر تنظيمية معينة تتعلق بهم مثل الأجهزة المختلفة المعنية بأوضاعهم (مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين في الدول المضيفة ، ومؤتمر المشرفين على اللاجئين في هذه الدول ، إدارة فلسطين بالجامعة العربية) وقرارات تخص قضيتهم^(٢) . وبين مواقف وطنية قطرية فرضتها - وما تزال - الدول المضيفة بقصد تنظيم حياتهم أو تحديد سياسات من قضيتهم ، بما فيها التعاطى سلباً أو إيجاباً مع مشروعات إعادة هيكلة وجودهم ومصيرهم في الإطار الإقليمي في أكثر من مرحلة^(٣) .

- أن قضية اللاجئين ؛ اتصلت وبحكم وقائع القضية الفلسطينية الأم ، بأطر دولية جماعية ، كالأمم المتحدة (بوكالة الأونروا التي تتبعها ، وبعشرات القرارات الأممية الصادرة

بخصوص القضية) أو قومية ، كمواقف الدول الكبرى ، وبخاصة الولايات المتحدة ، التي تغلغلت في مسار الصراع الصهيوني/ العربي والقضية الفلسطينية لأسباب ومعدلات متباينة . وهي قوى كانت لها ، وما تزال ، تصوراتها لتسوية قضية اللاجئين ، في إطار سياساتها الاستراتيجية تجاه « الشرق الأوسط » ، بيئة اللجوء الفلسطيني الإقليمية .

- وبحكم هذه الصلات والأبعاد الإقليمية والدولية ، فقد كان لقضية اللاجئين الفلسطينيين حساسيتها الواضحة ، في سياق معظم ، إن لم يكن ، كل التصورات العاطفة على مصير النظام الإقليمي العربي ، أو التصورات المعادية له الراضة لأحقته بتمثيل الأرومة العربية ، قلب ما يسمى بمنطقة لشرق الأوسط ، وغالبًا ما كانت هذه التصورات ، والأخيرة - وبخاصة - تصطدم بواقع اللجوء الفلسطيني وكيفية التعامل معه وتسوية قضيته ، وتقدم مقترحاتها بهذا الصدد ، ضمن طرحها لبدائل الهيكلية الإقليمية للنظام العربي . بل ، كانت مقترحات تسوية هذه القضية في بعض التصورات بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه ، واتخاذها نكأة لتمرير البدائل الأكبر المتعلقة بتقويض النظام العربي ، وتثبيت الكيان الصهيوني في إطارها ، بغض النظر عن المسميات التي كان - ولا يزال - أكثرها ترشيحًا بمفهوم « الشرق الأوسط » و « النظام الشرق أوسطي » ، الذي عاد للتداول بقوة منذ مطلع التسعينات ، في غمرة محاولة تسوية الصراع الصهيوني/ العربي والقضية الفلسطينية .

إن الانطلاق من هذه الحقائق العامة بخصوص تشابك الأبعاد المحلية الفلسطينية بالأبعاد الإقليمية والدولية لقضية اللاجئين ، منذ فترة مبكرة من عمرها ، يقود إلى ضرورة التذكير بالمحاولات الأولى لتهيئة البيئة الإقليمية لتسكين هذه القضية وتسويتها خارج إطار « حق العودة » المعترف به ، وصولاً إلى استبصار المحاولات الحالية الآخذة في التبلور منذ مطلع التسعينات ، تحت مسمى الشرق الأوسط ، والقصد من ذلك ليس الإحاطة التاريخية الشاملة أو المصمتة لمسار الصلة بين مصير قضية اللاجئين في ظل المشاهد الإقليمية المقترحة سابقًا أو لاحقًا ، بل تبين الثابت والمتغير بين هذه المحاولات ، وتأمل التداعيات المختلفة التي سوف تنشأ عن تمرير أو محاولة تطبيق بعضها ، سواء بالنسبة للاجئين أو بالنسبة للبيئة الإقليمية الأشمل .

هذا هو الهاجس الأساسى لهذا الجهد . ولذلك ، فإنه سيتطرق باقتضاب إلى :

* سوابق التصورات الهادفة لتسوية قضية اللاجئين من مدخل تهيئة البيئة الإقليمية اللازمة لذلك (وذلك على الأصعدة الدولية « الأمريكية الغربية » والإسرائيلية ، والمواقف العربية الفلسطينية منها) .

* الفكر الشرق أوسطى وتصوراته لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين .

* الانعكاسات المفترضة لمشاهد التسوية المطروحة للقضية .

أولاً - اتجاه تسوية قضية اللاجئين إقليمياً .. الجذور :

١ - قامت المقاربة الإسرائيلية الطامحة إلى تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين خارج ثوابت الشرعية الدولية والإنسانية لحق العودة ، على فلسفة مفادها أن تغير البيئة الإقليمية للاجئين سوف ينزع فكرة العودة إلى الوطن من رؤوسهم ويسكن عواطفهم تجاهها . وتبرز الوقائع أن تنفيذ هذه الفلسفة اقتضى من السياسة الإسرائيلية اتخاذ خطوتين (إجرائيتين) متوازنتين على الصعيد الجغرافى . أولهما : هو تغير معالم الوطن الأم ، فلسطين التى تعرفها جميع اللاجئين وعاشت فى كنفها وارتبطت بها كباراً عن كابر . وثانيهما : إحداث تغييرات نوعية فى بيئة اللجوء ذاتها فى المحيط الإقليمى بهدف تسهيل استقبال اللاجئين واستقرارهم فيها كبديل عن الوطن.

بهذين الإجرائين ، أرادت إسرائيل التأكيد من إحداث قطيعة بين الوطن وأصحابه وتخليق قناعة مغايرة لامكان تطبيق العودة ، وإقرار اللاجئين مادياً وروحياً وإلى الأبد فى أماكن أخرى ، وتنمية أكبر قدر من المصالح فى هذه الأماكن بالنسبة لهم .

٢ - وقوع الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية تحت السيطرة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ ، مكن الكيان الصهيونى ، من تحقيق الشرط الأول من معادلة التغير الإقليمى المطلوب . فقد ثبت يقيناً ، بدراسات إسرائيلية وعربية ، أنه تم تدمير ما مجموعه ٢٣٢ محلة فلسطينية على نحو كامل ، و ١٣٤ على نحو جزئى ، و ٥٢ بشكل بسيط^(٤) .

لكن قدرة إسرائيل على تطبيق الشطر الثانى المتعلق بالبيئة الإقليمية ، بيئة اللجوء الفلسطينى ، لم يتم بالمقادير نفسها ، لا بالنسبة للملاجئ التى وقعت تحت سيطرة إسرائيل

منذ عام ١٩٦٧ في الضفة وغزة، وقد حاولت ذلك بالفعل^(٥)، ولا على الصعيد الإقليمي، كما حاولت أيضًا^(٦).

لقد كان التغيير الإقليمي المنشود يخضع لقيود ومحددات لا تندرج تحت الإرادة الإسرائيلية، وحتى الغربية الظهيرة وحدها. وذلك على خلاف الحال بالنسبة للبيئة الفلسطينية، التي شرعت إسرائيل في أعمال معاوّلها وآلات التدمير فيها منذ ما قبل انقشاع العمليات الحربية عامى ١٩٤٨-١٩٤٩. ولعقود خلت كان تغيير بيئة اللجوء الإقليمية، رهناً بعوامل كثيرة، لا قبل لإسرائيل بمواجهتها منفردة، مثل مواقف الدول المضيفة للاجئين، والضوابط والأسانيد القانونية الدولية، وإرادة المواجهة العربية الإقليمية، وصلابة الإرادة الفلسطينية عمومًا وقدرة اللاجئين على إحباط مخططات إسرائيل تجاههم بخاصة. الأمر الذى عقد المضى فى تحقيق هذا الهدف.

٣- قبل الوقوف عند بعض النماذج المثلة للطموح الإسرائيلي، نحدد المقصود بتغيير بيئة الشتات الإقليمية، بأنه مفهوم يختلف نسبيًا عن «توطين اللاجئين» وإن تضمنه الفهم التقليدى - والقائم حاليًا - للمفهوم الأول، يشير إلى إحداث تغييرات نوعية عميقة فى الظروف والشروط الإقليمية التى يعيش فى إطارها اللاجئين، اقتصاديًا وسياسيًا، بالحيثية التى تسمح بتغيير مواز فى حياة اللاجئين أنفسهم. ويعتبر هذا المفهوم أن ترسيخ وجود اللاجئين، باستزراعهم فى بيئة مقبولة وصالحة لديهم، واستئناف حياتهم فيها، يعنى فى التحليل الأخير تطويق تطلعاتهم الوطنية، حتى إلغائها، بفعل تقديم بديل يحظى بالرضا من صورة الوطن، التى تغذى لديهم طموح العودة. وذلك جنبًا إلى جنب مع توطينهم فى أماكن اللجوء.

تطلق هذه العملية العميقة التأثير من السؤال عن معنى تغيير المكان بالتوطين، إن لم يقرن ذلك بتحول جذرى متزامن وريدى فى طبيعة حياة اللاجئين من جميع جوانبها، فرص عمل، إسكان، تعليم، صحة، حرية، حركة.. وأهم من ذلك كله تجنيس ومواطنة جديدة ما أمكن، أو كحد أدنى إقامة ممتدة بعيدًا عن الوطن فى بيئة تسمح بهذا كله؟ فكان الهدف النهائى لهذه العملية الكبرى، هو استئصال حق العودة أو القفز منه.

٤ - لإحداث هذا التغيير الإقليمي ، كان هناك أكثر من مدخل ، وكان « المدخل السياسي » الذي خلاصته ، التنازل الفلسطيني والعربي عن حق العودة في سياق تسوية الصراع والقضية الفلسطينية هو الأنسب ، كونه يتعرض للب قضية اللاجئين مباشرة ، ويحقق الهدف بدون عمليات التفاوضية . لكنه كان الأصعب والأبعد مثلاً . كانت معظم الطروحات السلمية العربية ، تشترط تطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، والذي قضى في فقررة منه بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم . وهو شرط لم يظهر الطرف الإسرائيلي أية بوادر عملية للوفاء به برغم منطقته واتساقه مع الشرعية الدولية .

كان « المدخل الاقتصادي » أكثر إمكانية في التطبيق من وجهة نظر إسرائيل وحلفائها في الغرب ، لاسيما الولايات المتحدة . فاتجهت النوايا منذ نشوء القضية ، فيما يشبه الطرق على الحديد الساخن ، إلى تغيير الحياة الاقتصادية في بيئة اللجوء الإقليمية ، بما من شأنه استيعاب اللاجئين وتسكينهم في غمرة هذا التغيير . ولما كانت فرص تمرير هذا الهدف ، أكبر من قدرات إسرائيل الذاتية ، فقد عملت على تسويقه عبر أوسع دائرة من المشاركة الإقليمية والدولية . فمثل هذه الآلية الجماعية ، سوف تضيف على رؤيتها نوعاً من الشمولية والشرعية ، وتبرزها كطرف غير على تسوية القضية ، وتدرء عنها كلفة هذه التسوية لقضية صنعتها بأيديها .

٥ - يفهم من ذلك ، أن المدخل الاقتصادي للتعاون الإقليمي وغيره من المداخل ، لاستتصال قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لم يكن يوماً صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية ، إنتاجاً إسرائيلياً غربياً مشتركاً . وفي هذه الزاوية يتبوأ الدور الأمريكي مكانة متميزة .

ولعله من المفهوم تماماً ، المصلحة الإسرائيلية من عملية كهذه ، وأهمها إخفاء جسم الجريمة الصهيونية بفعل اغتصاب فلسطين ، ولكن المؤكد أن القوى العاطفة على هذه العملية ، الساعية للمشاركة فيها ، كانت لها مصالحها الذاتية ، بخلاف مساعدة إسرائيل ، مستوطنة الغرب في الشرق العربي . فلما لاربط الفكر الاستراتيجي الغربي ، الأمريكي بخاصة ، بين مفهومه للأمن ومصالحه الغربية في « الشرق الأوسط » وتسوية قضية اللاجئين

من مدخل التعاون الإقليمي وإعادة الهندسة الإقليمية ، اقتصاديًا ، وسياسيًا إن أمكن. ففي فبراير ١٩٥٠ ذكر « جورج ماك جى » مساعد وزير الخارجية الأمريكي أن « بقاء مشكلة اللاجئين أعظم خطر يهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط »^(٧). وتحدث في وقت لاحق ، تقرير اللجنة الفرعية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (ولنلاحظ هذا المفهوم القديم المتجدد) التابعة لمجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقات الخارجية ، فيها يشبه المذكرة التفسيرية لأقوال « ماك جى » مشيرًا إلى : « أن للولايات المتحدة مصلحة في أن تفعل ما تستطيع للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين ، بسبب علاقتها المباشرة بالاستقرار الاقتصادى والسياسى وبالأمن الشرق أوسطى . ولن تغتبط الولايات المتحدة بمشاهدة النظام الداخلى واستقلال بلدان الشرق الأوسط تتهددها الفوضى .. إن ذلك كفيل بتهديد المصلحة الأمنية للولايات المتحدة والعالم الحر بصورة عامة » .

ومضى التقرير إلى ضرورة « الاستفادة من رغبة الحكومات العربية في الحصول على مساعدات مالية أمريكية ، مقابل توطین أعداد محدودة من اللاجئين الفلسطينيين ، وقد تحدثت مصادر أمريكية في هذا الإطار عن استعدادات من بعض البلدان العربية للقبول بتوطين اللاجئين في رحابهم » في إطار خطة للتنمية الاقتصادية^(٨) .

٦ - يعد هذا التقاطع في المصالح الإسرائيلية/ الغربية الأمريكية ، مسؤولاً عن كل المشروعات والتصورات المقترحة قبل التسعينات بخصوص الحل الإقليمي لقضية اللاجئين . إذ لا تكاد هناك إمكانية للعثور على ما يميز بين ما هو إسرائيلى صرف أو أمريكى .

فأثناء دورات « لجنة التوفيق الدولية » (١٩٤٨-١٩٥١) التابعة للأمم المتحدة ، كانت تسوية قضية اللاجئين من أبرز العقبات التى واجهتها جهود اللجنة ، وكان الطرح الإسرائيلى كما لحظه رأى « بن جوريون » في لقاء له مع أعضاء اللجنة هو أن « حكومة إسرائيل ترى أن الحل الصحيح للجزء الأكبر من مسألة اللاجئين في إعادة توطينهم في الدول العربية » . وفى الشروح الإسرائيلية لهذا الموقف الجامح ، كانت عملية إدماج في المجال العربى ، اقتصاديًا وسياسيًا ، تنطلق بدورها من تفضيلات معينة منها:

- أن يجرى توطين اللاجئين في نقاط بعيدة عن جغرافية إسرائيل من الناحية الإقليمية .. فإن لم يكن ذلك ممكنًا ، فإن الأردن يمثل مكانًا مناسبًا لهذا الحل . ذلك أن دفع اللاجئين

بعيداً، إلى داخل العالم العربى ، يقطع فكرة التواصل مع الوطن والحنين إليه ويزيل فكرة العودة من رؤوسهم .

- إن إدماج اللاجئين في إطار إقليمي عربى أمر يتسق ومبدأ « أنهم عرب سوف يعيشون بين عرب » . والمنطقة العربية مليئة بالموارد التى تمكن من استيعابهم . وفى هذا الإطار لن يعانى اللاجئين من صدمة لغوية أو قومية أو ثقافية حضارية^(٩) .

وقد ذهبت إسرائيل في إطار موقفها من جهود تسوية قضية اللاجئين داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها ، إلى ربط هذه الجهود بتطورات إقليمية واسعة النطاق أمنياً وسياسياً واقتصادياً ، تطل علاتها بالدول العربية من جميع هذه الجوانب . فقد اعتبرت أنه يمكن النظر في القضية ضمن تسوية سلمية مع العرب وبحسب شروط هذه التسوية ، وأن عودة اللاجئين يمكن أن تقوض الأمن والنظام في إسرائيل ، وأنه من الضروري أن تثار مشكلة الممتلكات اليهودية في الدول العربية ، إن أثار العرب قضية التعويض للاجئين ، وأن إعادة اللاجئين إلى ديارهم - في إسرائيل - سيطرح مشاكل اقتصادية على الدولة اليهودية المحدودة الموارد^(١٠) .

من الواضح تماماً أن هذا الموقف الإسرائيلى يدعو إلى حل قضية اللاجئين في سياق ترتيبات إقليمية مع الدول العربية إلى حد المساومة . وقد يبدو ذلك أكثر وضوحاً في مسألة الربط بين بحث القضية وإقرار تسوية سلمية يعترف فيها العرب بإسرائيل ، والربط بين مصير ممتلكات اليهود في الدول العربية ومصير اللاجئين الفلسطينيين ، بها يتطوى على إجراء مقاصة كبرى بين طرفي هذه المعادلة : اللاجئين العرب (بحسب التعبير الإسرائيلى) وممتلكاتهم واللاجئين اليهود وممتلكاتهم ، علماً بأن المصادر الإسرائيلية كانت - وما تزال - حريصة على تقرب المسافة العددية بين هذين الطرفين وكذا التقديرات الخاصة بممتلكاتهم^(١١) .

وكحافز على الفبول العربى بهذا الطرح ، كان الموقف الإسرائيلى أكثر مرونة فيما يتعلق بالشق الخاص بالتعويضات من القضية ، فقد ألمح هذا الموقف ، كما لخصته مثلاً تقارير لجنة التوفيق الدولية إلى أن التعاطى مع مبدأ توطين اللاجئين في الدول العربية ، سوف يسهل نعاطى إسرائيل مع مبدأ التعويضات . وقد جاء في أحد هذه التقارير « إن حكومة إسرائيل ، مساعدة منها في تمويل مشاريع إعادة التوطين للاجئين في الدول العربية المجاورة ، مستعدة لدفع تعويض عن الأراضي التى هجرها العرب والموجوده في إسرائيل » .

بيد أن إسرائيل قرنت هذا الإجراء بشروط أخرى تدل على أن عينيها كانت على ترتيبات إقليمية موازية لحل قضية اللاجئين بالتوطين مع التعويض، مثل التفاوض بشأن تسوية سلمية عامة مع العرب، والتعويض العربي عن الخسائر الإسرائيلية (في حرب ١٩٤٨-١٩٤٩)، وإثبات اللاجئين لحقوق الملكية، ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها^(١٢)، ووضع حد نهائي للمطالب المتصلة بقضية اللاجئين العرب.

٧- مع أن إسرائيل كان بوسعها تعطيل تطبيق حق العودة وتنفيذ القرار ١٩٤ بدوافع مختلفة. وكانت قادرة على إجراء تغييرات هيكلية كبرى في البنية الأساسية الفلسطينية يمحور مدناً وقرى من الخارطة، كما سبقت الإشارة، وكانت تعول كثيراً على حل قضية اللاجئين من منظور إقليمي، إلا أنها لم تكن في موضع يمكنها من تمرير هذا الحل الأخير، وهنا يأتي دور الظهير الأمريكي بشكل خاص. فمن خلال يدها العليا في الأمم المتحدة ومنشأتها الخاصة بالتسوية بين إسرائيل والعرب، كلجنة التوفيق الدولية، وكذا من خلال مبادراتها الذاتية، تولت الولايات المتحدة إعداد مشروعات متكاملة لتسوية قضية اللاجئين في الإطار الإقليمي.

من هذه المشروعات : خطة «جورج ماك جسي» لحل مشكلة اللاجئين المقدمة إلى وزير الخارجية الأمريكي في إبريل ١٩٤٩، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية إلى الدول العربية وإسرائيل في لوزان في أغسطس ١٩٤٩^(١٣)، ومشروع بعثة «غوردون كلاب» في ديسمبر ١٩٤٩^(١٤)، ومشروع «جونستون» بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥^(١٥)، وبيان «دالاس» في أغسطس ١٩٥٥، ومشروع «ايزنهاور» في يناير ١٩٥٧ وأغسطس ١٩٥٨، ومشروع «جوزيف جونسون» في أغسطس ١٩٦١^(١٦).

ليس هنا موضع التفصيلات التي تضمنته هذه المشروعات وغيرها. ولكن الإنجاز حول أمثلة منها قد يكون مفيداً في استخلاص بعض الدلالات.

- جاء في خطة جورج ماكجسي : «المطلوب هو دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، على أساس العمل وليس الغوث. ولذلك يجب أن تقبل إسرائيل ٢٠٠ ألف لاجئ كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط. وبالمقابل تقبل الدول العربية ٥٠٠ ألف لاجئ» (باعتبار أن تقدير العدد أمريكياً كان ٧٠٠ ألف) مقابل رفع القدرة الإنتاجية للأرض، وتنمية صناعات جديدة وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة

الاقتصادية لبلدان المنطقة ..». وقد قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار في غضون ثلاثة أعوام ، تساهم الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠ بالمائة منها.

- رفعت بعثة كلاب تقريرين إلى لجنة التوفيق الدولية (في كل من ٦ نوفمبر ١٩٤٩ ، و ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩) ، ركز كلاهما على الأبعاد الاقتصادية الإقليمية التي يمكن حل قضية اللاجئين في إطارها ، وضرورة تأمين عمل للاجئين بدلاً من إغاثتهم . وذلك من خلال « تشجيع الأشغال المجدية والإنتاجية لاستصلاح الأراضي ، وتحسين طرق التزود بالمياه وسبل استخدامها ، وتوسيع شبكات الطرق ، وتحسين الأوضاع الصحية في أماكن اللجوء » . ولأن موارد البلاد العربية لم تكن كافية لهذا التوجه ، ناهيك بقدرتها على تمويل مشاريع استخدام اللاجئين ، فقد اقترحت اللجنة « تخصيص أموال لهذا الغرض تأتي من الخارج » .

وفي حقيقة الأمر كان التقرير النهائي للبعثة ، واضحاً بما فيه الكفاية إزاء طبيعة التوجه الأمريكي لحل قضية اللاجئين بمشاركة إقليمية شرق أوسطية ، فقد جاء فيه : « .. إن التقرير الحاضر وعنوانه (طريقة تنمية الشرق الأوسط اقتصادياً) هو تقريرنا النهائي . وهو لا يعالج مباشرة قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لكن العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط تشبه إلى حد بعيد العقبات التي تعترض استرداد اللاجئين العرب مكانتهم وحياتهم الطبيعية .. إن حل مشكلة الفقر والبطالة بين اللاجئين لا يتجزأ عن حل هذه المشكلة بين فئات واسعة من أبناء الشرق الأوسط ، وأن التقدم الاقتصادي في البلدان التي تعتمد إحداها على الأخرى اعتماداً متبادلاً ، يتطلب السلام بين هذه البلدان المتجاورة .. » .

هام أن نلاحظ عدم تطرق هذا التقرير إلى حق العودة الفلسطيني ، وأنه كان المسؤول الأساسي عن إنشاء وكالة « الأونروا » بهدف إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى . وكان شعار المرفوع بهذا الخصوص هو « تشغيل أكثر وإغاثة أقل » إلى أن تنتهي قضية اللاجئين بهذا الأسلوب ، بهدف ذكره التقرير بصراحة . إذا تركنا اللاجئين الفلسطينيين ليأسمهم ويؤسهم ، فإن آفاق السلام في هذه البلاد المضطربة ستزداد بعداً . لقد ربط التقرير تماماً بين تسوية قضية اللاجئين إقليمياً وبين « السلام الإقليمي » .

- استهدف مشروع « جونستون » ، معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية بأكملها ، عن طريق تعاون الدول العربية وإسرائيل في استثمار مياه نهر الأردن

استثمارًا مشتركًا . وكانت الفكرة الأساسية للمشروع هي « عدم اعارة الاهتمام للاعتبارات السياسية القائمة بين الدول المعنية ، وعدم تكيف المقترحات وفقًا للحدود السياسية » . وذلك على اعتبار أن الحدود الوطنية القائمة حاليًا تجعل من غير السير وغير المستطاع ، استغلال مصادر مياه الأردن واليرموك إلا إذا تم التعاون بين الدول ذات العلاقة » . وعندما تحدث مدير الأونروا عن هذا المشروع رأى أنه « يساعد على حل المشكلات القائمة ، يؤدي إلى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين (طبعًا اللاجئين الفلسطينيين) .

٨ - قد تكون الفكرة السابقة التي تحرك مشروع جونستون في إطارها واضحة الدلالة في تحقيق ما يسمى بلغة التسمينات « عملية الفصل بين المسارات السياسية والاقتصادية لاحداث التسوية السياسية » ، ومحاولة تقرب العرب والإسرائيليين عبر تعاون اقتصادي إقليمي يجب في طريقه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، الذين مستفيدون من برامج التشغيل الواسعة من خلال هذا التعاون. غير أن ثمة دلالات أخرى يمكن استقراؤها من الطرح الأمريكي لمعالجة القضية في تلك الفترة . ومن ذلك :

- عدم التوقف كثيرًا عند مبدأ حق العودة ، برغم أن الولايات المتحدة لم تتوقف عند تأييد القرار ١٩٤ في ذلك الوقت .

- العناية الكاملة بالأبعاد الاقتصادية لقضية اللاجئين وتمييع الأبعاد السياسية للقضية ، وهو الأمر الذي ربا أسس الحديث الأمريكي / الإسرائيلي عن تحسين نوعية الحياة للفلسطينيين في وقت لاحق .

- تعليق حل قضية اللاجئين في سياق برامج التعاون الاقتصادي والفني بين العرب وإسرائيل على مشاركة هذين الجانبين معًا من ناحية ، والمشاركة الدولية الخارجية ، لاسيما لجهة التمويل الأمريكي ، إذ لا مشكلة في الجوانب المالية ، ما دامت الولايات المتحدة مستعدة لتقديم العون اللازم . إن التلويح بالفوائد الاقتصادية « التنمية » التي ستلهاها الدول المضيفة للاجئين ، الموطنة لهم بالتداعي ، يتردد في كل المشروعات الأمريكية ، كمحفز وفتح لشبهة هذه الدول للتجاوب مع هذه المشروعات .

٩ - فيما يتعلق بمواقف الدول العربية المعنية مباشرة بقضية اللاجئين ، فقد حاولت من جهتها تنظيم إغاثتهم والاضطلاع بشؤونهم ، من خلال سياسات وأجهزة وطنية في كل دولة

مضيفة ، وحاولت في الوقت نفسه ، استحداث أجهزة مشتركة جماعية (إقليمية عربية) تعمل في الاتجاه نفسه على الصعيد العربي ، وتسهيل عمليات الإغاثة والتعاون مع الجهود الدولية في هذا الشأن^(١٧) ، وإقرار قواعد قانونية تتصل بالأوضاع المعيشية للاجئين كمسائل الإقامة والعمل والتنقل والتعليم والصحة .. وكان لهذه الدول تكييفاتها ومقارباتها لأطر الحل المطروحة دولياً وإسرائيلياً وأمريكياً ، ومن بينهما مدخل التعاون الإقليمي الاقتصادي بمشاريعه وحيثياته المشار إلى بعض نماذجها .

وفي هذا السياق ، بدت الدول العربية مستعدة للتعامل الإيجابي مع جهود تسوية القضية ، وبخاصة تلك التي اضطلعت بها جهات دولية ، كلجنة التوفيق . غير أن هذه الدول ، رغبت ابتداءً في الحصول على ضمانات باحترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأهمها في هذه المرحلة ، القرار ١٩٤ .

وعندما زارت لجنة التوفيق كلاً من مصر وسوريا والعربية السعودية والأردن والعراق ولبنان (فبراير ١٩٤٩) ، أظهر الجميع موافقة مشتركة ، ماعدا الأردن . الذي أعلن اللجنة استعداداه لاستقبال جميع اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة لديارهم^(١٨) .

لكن هذه الدول راحت تقدم تنازلات ، قياساً بموقفها الأصلي بمرور الوقت . إذ أخذت بعضها في التلويح باستعدادها للمساهمة في استقبال اللاجئين . إذا ما قدمت لها معونة اقتصادية ومالية ملائمة^(١٩) .

وكانت الأحاديث غير الرسمية لبعض القادة العرب تعبر عن ذلك .. ومن ذلك تصريحات « حسنى الزعيم » في سوريا بأنه « مستعد لقبول توطين أكثر من ربع مليون لاجئ في بلاده » شريطة أن « يعطوا تعويضاً عادلاً عن خسائرهم - وأن تتلقى سوريا المعونة المالية اللازمة لتوطينهم » . وأعلن « نوري السعيد » الشيء ذاته بالنسبة للعراق ، حين استعد لقبول اللاجئين في بلده في إطار خطة تنمية اقتصادية ، بما يمكنه أن يتيح استيعاب ٣٥٠ ألف لاجئ* (مع أن العراق لم يكن مشاركاً في لجنة التوفيق) . كما أن القادة اللبنانيين والمصريين ، بدوا متساهلين ومستعدين للقيام بمساهمات رمزية في هذا الاتجاه ، على الرغم من ضعف إمكانات التوطين لديهم .

وقد انتقلت هذه المواقف من حيز الشفاهية إلى الالتزام المكتوب ، في رسالة رفعها المندوبون العرب إلى لجنة التوفيق في ٢٩ أغسطس ١٩٤٩ ، تتضمن المعاني المذكورة ، مع اشتراطات أخرى كعدم المساس ببنود القرار ١٩٤ من حيث المبدأ^(٢١) .

١٠ - مع أن المواقف العربية كانت على هذا النحو من التجاوب مع كافة المداخل السياسية أو الاقتصادية الإقليمية لتسوية القضية ، فقد كان مآل هذه المداخل هو الفشل . سواء على الصعيد الوطني (استيعاب اللاجئين في بعض الدول كمشروع سيناء في مصر أو الجزيرة العربية في سوريا^(٢٢) .. أو على الصعيد الإقليمي . ويعزى ذلك إلى عوامل محددة موجزها :

- التصلب الإسرائيلي تجاه السماح بعودة جزئية للاجئين . ورفضها الإقرار بحق العودة من حيث المبدأ .

- عدم ممارسة الجانب الأمريكي الضغوط على إسرائيل من جراء موقفها المذكور ، بل ومشاركة القوة الغربية في ضمان أمنها ووجودها برغم هذا الموقف (إصدار الإعلان الثلاثي البريطاني الفرنسي الأمريكي عام ١٩٥١ بهذا الخصوص) .

- الرفض الفلسطيني المطلق للتجاوب مع هذه الجهود وإبراز الغضب إزاءها برغم القيود التي فرضت على المؤسسات السياسية الفلسطينية وإلوضع الذي كانت عليه هذه المؤسسات في أعوام النكبة الأولى^(٢٣) . فقد كانت المساومة على هذه العودة ، واستبدال الوطن الأم بوطن بديل « تسهيلاً للعيش » خطأً أحر لم يتجاوز أية جماعة فلسطينية صراحة على الإطلاق .

١١ - أغلب الظن أن الشعور العربي العام ضد الاستعمار الصهيوني وحلفائه في الغرب ، كان مسؤولاً أيضاً عن إفشال برامج التعاون الإقليمي مع إسرائيل . لقد طرحت هذه البرامج في ظرف تاريخي غير مناسب غذاة الإنكسار في حرب فلسطين ، وتأجج الحركة القومية والرغبة في الثأر من الهزيمة ، والنزوع إلى الاستقلال والتحرر ، وانسداد الأفق أمام القبول بوجود إسرائيل ذاته ، فكيف بالتعاون معها ؟ ولعل هذه التوليفة من المشاعر وعمليات التعبئة القومية التي اضطلعت بها القوى والنظم الثورية في الخمسينات والستينات بخاصة ، كالنظام

الناصرى ، ولاسيا رفض الأحلاف الأجنبية ، كانت عائقاً معتبراً أمام إمكانية تمرير أية ترتيبات إقليمية تتطوى على إغلاق ملف اللاجئين الفلسطينيين خارج مجال الحقوق العربية التاريخية في فلسطين .

١٢ - لم تتوقف الولايات المتحدة ولا إسرائيل عن التقييد بالأتروحات الاقتصادية الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين غداة حرب ١٩٦٧ . وقد يكون صحيحاً أن نتائج تلك الحرب أعطت دفعة قوية لتلك الأتروحات بسبب تصاعد بديل التسوية السلمية والاعتراف العربى الضمنى ثم العلنى بوجود إسرائيل ، ووجود فرض لتغيير معالم البيئة الفلسطينية فى رحاب الاحتلال الإسرائيلى للصفة وغزة ونجيات اللاجئين فيها . وكانت هناك محاولات فعلية فى هذا الاتجاه .

وعلى كل حال شهدت سنوات ما بعد ١٩٦٧ ، وفرة فى المشروعات الإسرائيالية الغربية العاطفة على فكرة التعاون وإعادة الهيكلة الإقليمية ، الاقتصادية والسياسية كسبيل لحل القضية . ومن ذلك اقتراح « أبا بين » فى أكتوبر ١٩٦٨ بعقد « مؤتمر لدول الشرق الأوسط ومع الحكومات المساهمة فى إغاثة اللاجئين والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، من أجل وضع خطة لحل مشكلة اللاجئين ، والعمل على إدماجهم فى حياة متتجة ، وإيجاد كيان مشترك لإعادة توطينهم فى الشرق الأوسط ، بمساعدة إقليمية ودولية^(٢٥) . وهناك مشروعات مماثلة أخرى . قاسمها المشترك بين بعضها البعض وبينها وبين ما سبق طرحه فى فترات سابقة ، هو عدم العناية بحق العودة ومحاولة إشراك جهات عربية دولية فى حل القضية إقليمياً ، وأولوية الاقتصاد من منطلقات إنسانية على السياسى فى القضية ، وإغراء الدول المعنية بهذه الصيغة بالعوائد التنموية من مشاركتها فى تطبيقها .

ثانياً - الحل الشرق أوسطى لقضية اللاجئين :

١ - فى سياق عملية التسوية الجارية مندمطلع التسعينات ، أعاد الحديث عن حل قضية اللاجئين وفق ترتيبات إقليمية اقتصادية وسياسية ، وبمداخلة دولية واسعة النطاق ، حديثاً افتراضياً . ولم يعد تفهم مسار هذا الحل يتم باجتهادات فكرية وبحثية شاقة ، لقد اشتقت عملية التسوية ، القائمة على ما يعرف بصيغة مدريد - أوسلو وتوابعها من اتفاقات

وإعادة هيكلة إقليمية ، مسارًا لقضية اللاجئين ، وبات على من يتأمل هذه الصيغة ومساراتها ، بما فيها ما يتعلق بهذه القضية ، أن يولي عناية خاصة للتصورات الإسرائيلية الغربية (الأمريكية تحديدًا من جديد) بهذا الخصوص .

كذلك ينبغي العناية بما يلي :

* أن وثائق التسوية الجارية ، أرجأت البحث الفعلي في القضية لما يعرف بمفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية ، لكنها في الوقت نفسه ، أزاحت المرجعية الأبرز للعمل المتصور ، المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين . علمًا بأن هذه الوثائق تضمنت إشارة للقرار ٢٤٢ الشهير ، الذى ينص على « تسوية عادلة لقضية اللاجئين » وأن لهذا القرار تفسيره الإسرائيلى المغاير للتفسير العربى الفلسطينى .

* أن مسار عملية التسوية أبرز إمكانية تحل الأطراف العربية عن ثوابت كثيرة في خطابهم السياسى تجاه أبعاد الصراع الصهيونى/ العربى والقضية الفلسطينية . وكانت مخرجات هذه العملية - ساقها الفلسطينى - أقرب إلى التصورات الإسرائيلية ، فما الذى يحول دون تمرير هذه التصورات بالنسبة لقضية اللاجئين جدلاً ؟

* توازت المفاوضات العربية/ الإسرائيلية ومخرجاتها على الصعيد الفلسطينى مع إعادة اعتبار لا تحطها العين للمشروعات الإقليمية التى طرحت في فترة نشوء القضية ، وإن كانت هذه المشروعات قد تصاعدت خطوطها من إمكانية التطبيق ، بل وأصبح لها مظاهر تطبيقية ، ولاسيما في إطار ما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف ، وبين يدي المعنيين جميعهم ، عربياً وإقليمياً ودولياً ، مشروعات أكثر تكاملاً وتفصيلاً ، فيما يتعلق بتسكين قضية اللاجئين في الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية بخاصة ، من وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية .

وعلى وجه اليقين ، قدم مسار المفاوضات متعددة الأطراف إطاراً تباينياً وتنفيذياً لتفعيل الأفكار « الشرق أوسطية » . وإذا كان هذا المسار قد اختص بالبحث في حيثيات التعاون الإقليمى الشرق أوسطى ، بحسب ما يكمن في الضمير الإسرائيلى/ الأمريكى بالنسبة لقضايا التنمية الاقتصادية والبيئة والمياه والطاقة . فما الذى يجعل أحداً يفترض أن لا تعالج قضية اللاجئين - إحدى قضايا المسار نفسه - من منطلق شرق أوسطى ، أو حتى دولى ، طبقاً للمفهوم الإسرائيلى/ الأمريكى ؟ (٢٦) .

٢ - إذا تابعنا المشروعات الإسرائيلية الرسمية وشبه الرسمية أو الفكرية بخصوص الحلول المقترضة ، من وجهة نظر إسرائيل للقضية ، فسوف يثير التأمل على الفور مستوى الثبات في الخط الناظم للفكرة الحاكمة الأصل ، وهي ضرورة حل القضية خارج النطاق الجغرافي لإسرائيل الصهيوني ، وبمعزل عن الأطر القانونية المستقرة بخصوص القضية ، والعمل على إشراك المجتمعين العربي والدولي في هذا الحل ، وأرجحية المدخل الاقتصادي في المقاربة الإسرائيلية عموماً .

هناك إذن حالة من الثبات والخطوط الحمر الإسرائيلية تجاه حل القضية وإن كانت أفكار التسعينات ، قد اتخذت أنواراً جديدة قشبية وتدنّرت بفلسفة متكاملة للتعاون الإقليمي في أجواء السلام المحلق افتراضاً بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل ، وبوسع المنشغلين بهذه الأفكار العثور على أكثر من ملف إسرائيلي يضم تصوراً شرقاً أوسطياً لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، لعلها أكثرها جرأة في صراحته شكلاً ومضموناً تصوره شيمون بيريز في مؤلفه (الشهر الآن) عن الشرق الأوسط الجديد « وبدرجة أقل من الصراحة » الشرق وسطية هناك تصور « شلومو غازيت » من معهد جاني للدراسات ، وأفكار الوفد الإسرائيلي إلى لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف .

تنبع أهمية متابعة هذه التصورات من الاعتبارات الإقليمية والدولية المحيطة بطرحها ، وبخاصة ما هو ملموس من انحياز أمريكي لتبنى وجهة النظر الإسرائيلية من قضايا التعاون الإقليمي المختلفة ، والتركيز الأمريكي على عدم استثناء اللاجئين من مسألة إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية في الإطار « الشرق أوسطى » ، وفق الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة على الصعيدين الدولي والإقليمي .

٣ - يقرم تصور « بيريز » للحل الشرق أوسطى لقضية اللاجئين الفلسطينيين على (٢٧) :

- نفى مسؤولية إسرائيل عن مولد القضية ، واتهام الدول العربية بأنها لم تستوعب اللاجئين العرب بنفس الروح التضامنية التي أبدتها إسرائيل تجاه لاجئي الحرب من اليهود . وتنطوي هذه المقدمة على أكثر من مغالطة : فاللاجئون مجرد عرب بين عرب لا صفة وطنية محددة لهم ، وهناك لاجئون يهود ، وهذا غير صحيح . كما أن إسرائيل مسؤولة عن عمليات اللجوء الفلسطيني بالإكراه وفق دراسات عربية وإسرائيلية موثقة .

- لا ينبغي التوقف عن تاريخ المشكلة ، لأن هذا غير مجد .
- ما حدث في الشرق الأوسط من عمليات اللجوء له سوابق في جهات كثيرة بفعل الحروب والكوارث .. إنها إذن حالة من حالات .. لا أكثر .
- يتعين تحسين أحوال المخيمات الفلسطينية بالتعاون بين إسرائيل والدول المعنية المتعددة الأطراف .

- تكوين بنك للمعلومات الإقليمية حول اللاجئين من أجل التخطيط لتأهيلهم وتوطينهم في الشرق الأوسط ، بعد إعداد البنية التحتية اللازمة . وإنشاء مشاريع إسكان ملائمة على نطاق الدول العربية ، ينتقل إليها اللاجئون . أما اللاجئون المقيمون هناك (في الدول العربية) فسيكون لهم الخيار في امتلاك البيوت التي سيقومون فيها .

- التعاون الدولي المطلوب يقوم على أن تتولى الاتحادات المالية الدولية معالجة تمويل وإنشاء البنية التحتية المادية ، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية والدينية والرعاية الصحية والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية ، بهدف إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي .

- يطلب بيريز من الانزوا إفساح المجال لنظرية إعادة التأهيل بدلاً من استراتيجية الإغاةة .

- لا مجال لحق العودة ، الذي سيؤدي إلى محو الوجه القومي لدولة إسرائيل .

٤ - ويطرح « جازيت » رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق ، ضمن رؤية شاملة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ، (والنازحين اللاجئين) بعد عام ١٩٦٧ على مراحل . وفيما يخص البعد الشرق أوسطى من هذه الرؤية ، يتطرق جازيت إلى (٢٨) : تصفية الأنزورا وإحلالها بسلطة دولية من الدول المضيفة والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول الصناعية الغنية ، تعمل على إنشاء مشاريع اقتصادية لاستيعاب اللاجئين ، والبحث عن تقديم تعويض جماعي ، يأخذ شكل إنشاء أحياء سكنية وخدمات أساسية ونظام للتدريب المهني للاجئين . ويرى أن مسارى المفاوضات الثنائي ومتعدد الأطراف ، يمثلان إطاراً متناسباً لتعهد الدول العربية باستيعاب اللاجئين ودمجهم كمواطنين عاديين ، أو على الأقل السماح لهم بالإقامة الممتدة ، مع نزع صفة اللجوء عنهم .

ولا يتجاهل هذا التصور الأوضاع النسبية المختلفة للاجئين في الملاجئ العربية وأماكن المخيمات في الضفة وغزة ، ويتعرض لكيفية الوفاء بحل القضية في كل هذه الأماكن وفق الأوضاع المختلفة . لكن التشدد يبدو ظاهراً في القضية إذا ما اتصل الأمر بحق العودة . إذ لا مكان لتطبيقه في رحاب الكيان الصهيوني بأى حال .

٥ - تقدم الورقة الإسرائيلية إلى لجنة اللاجئين متعددة الأطراف ، نموذجاً للتجاوب بين التصور الذى يتبناه صانع القرار ومراكز البحث وتفكير القيادات الحر بعيداً عن المؤسسة الحاكمة ، فالورقة تضمنت ما يعد تبنيًا بالكامل للتصورات المذكورة آنفًا ، فضلاً عن المقترحات الإسرائيلية التقليدية بخصوص القضية منذ عام ١٩٤٨ . لا تعترف الورقة بالمسؤولية الإسرائيلية عن قضية اللاجئين الفلسطينيين . وترى أن الدول العربية لم تبذل جهداً لمعالجة القضية كما فعلت إسرائيل مع « اللاجئين اليهود من الدول العربية ، ولا تعتبر أن كلمة اللاجئين في القرار ٢٤٢ تنطبق فقط على اللاجئين الفلسطينيين بل على كل من العرب واليهود ، وترى أن التبادل السكاني ظاهرة سائدة في التاريخ الإنسانى ، ويمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود عن طريق الهيئات الدولية . وأنه عند مناقشة التوسيعات ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأملاك التى خلفها اليهود الذين تركوا البلاد العربية من العراق حتى المغرب . وفى المحصلة « ينبغى أن تحل قضية اللاجئين في أماكن إقامتهم ، ويجب أن تحل مشكلة المخيمات الفلسطينية بمساعدة سخية من العالم ، بما في ذلك الدول العربية النفطية » (٢٩) .

٦ - بصفتها الراعى الأساسى لعملية إعادة الهيكلة الإقليمية والمتحمس لنظرية النظام الشرق أوسطى ، والمصمم لصيغة التسوية الجارية منذ مطلع التسعينات ، فإن السياسات الأمريكية ، استأنفت في غضون السنوات القليلة الماضية ، بقوة ووضوح بعض ثوابتها تجاه قضية اللاجئين ، مع إبراز قدر أكبر من الانحياز إلى الرؤية الإسرائيلية ، حتى أنها تكاد تتحدث بلسان التحالف الاستراتيجى مع إسرائيل في هذه القضية . وقد أظهرت عملياً ، ما ينم عن التراجع عن القليل الإيجابى من هذه الثوابت مثل التوقف عن التصويت لصالح القرار ١٩٤ وحق العودة الفلسطينى في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ .

لم تقلل السياسة الأمريكية من شأن استمرار قضية اللاجئين على الطرح الشرق أوسطى ولا على مسار عملية التسوية الذى صممته بنفسها . ومع أن إقرار هذه التسوية في الأجل

الطويل ، كان يقتضى إيلاء عناية أكبر بالجوانب الحقوقية للقضية الفلسطينية ومنها حقوق اللاجئين كما أقرتها الشرعية الدولية ، فإن واشنطن تنكبت عن هذا الطريق في تعاملها مع هذه الحقوق ، واستغلت فيها يبدو المناخ الإقليمي العربى والدولى المهيأ لدور أمريكى فاعل ، فى تجديد العمل بنظرياتها التقليدية تجاه قضية اللاجئين وعلاقتها بالسلام العربى/ الإسرائيلى من مدخل الترتيبات الإقليمية الاقتصادية .

وهناك نماذج محددة من السلوك السياسى الأمريكى تؤكد هذه التعميمات ، ويمكن من خلالها العثور على المنظور الأمريكى لتسوية قضية اللاجئين وفق المنهجية التى روجت لها واشنطن منذ منشأ القضية . من هذه النماذج ، الموقف الأمريكى فى المفاوضات متعددة الأطراف ، والموقف من القرار ١٩٤ ، والمشروعات التى تضطلع بها دوائر فكرية أمريكية قريبة من صناعات القرار ، وسياسات الكونغرس الأمريكى .

٧ - فى لجنة اللاجئين المتعددة الأطراف ، تبنى الوفد الأمريكى موقفاً مفاده^(٣٠) :

* البحث عن وسائل عملية لمعالجة مشكلات اللاجئين دون تحويل المجموعة (اللجنة) إلى محفل لتكرار المواقف السياسية . بمعنى التركيز على الجوانب الإنسانية وترك الأبعاد السياسية للمفاوضات الثنائية .

* ضرورة التوجه إلى توفير قاعدة معلومات عن الأشخاص « النازحين » بسبب الصراع العربى/ الإسرائيلى بما فى ذلك معلومات عن المطرودين اليهود من الدول العربية ، ودراسة كيفية قيام المنظمات الدولية والإقليمية بدورها لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين ، دون المساس بالنتيجة النهائية للتسوية الشاملة .

* المرجع الوحيد لعمل اللجنة هو القراران رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ دون غيرهما من القرارات .

ليس من شك فى أن هذه المقاربة تشكل رجع صدى للموقف الأمريكى/ الإسرائيلى التقليدى فقط . بل وتتضمن تراجعاً عن جانب مهم من الموقف الأمريكى السابق على مسار عملية التسوية . يتضح ذلك من فصل الأبعاد السياسية من عملية البحث ، والربط بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وما يسمى بقضية اللاجئين اليهود ، والحديث عن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كمرجعية للبحث ، وهما غير مفيدتين كثيراً بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ،

لاسيا في حال عزل بقية القرارات الدولية الخاصة بالقضية . وإشارة دور المنظمات الإقليمية والدولية لتحسين أحوال اللاجئين المعيشية بمعزل عن الحديث عن حق العودة ، وهى منهجية تسترجع إلى الذاكرة نظرية « غوث أقل وتشغيل أكثر » التى ترددت فى الخمسينات .

٨ - امتنعت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٤ عن التصويت لصالح القرار ١٩٤ ، مع أنها كانت المبادرة دوماً إلى تقديم مشروع تجديد القرار سنوياً فى الأمم المتحدة ، وبذلك شاركت إسرائيل موقفها الجديد بالوقوف ضد القرار بدلاً من الامتناع عن التصويت عليه^(٣١) .

حجة الولايات المتحدة فى هذا الجديد أن التأكيد على القرار يعد تدخلاً فى المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والجانب الفلسطينى ، واستباقاً لنتائج التفاوض النهائية ، لكن الأذى للفهم ، أن القرار يقف عثرة أمام تمرير الصيغة الإقليمية المستهدفة لمعالجة قضية اللاجئين بصفته مرجعية تغرى الفلسطينيين بالتمسك بها ، ومن ثم يحق العودة إلى فلسطين بالتحديد ، وهذا يتعارض والحل الشرق أوسطى للقضية .

٩ - بالتزامن والتوازى مع حديث « الشرق الأوسط » الجديد ، انشغلت أوساط بحثية أمريكية معينة بشؤون « الشرق الأوسط » ، يشارك فيها أمريكيون وعناصر يهودية أمريكية-إسرائيلية مزدوجة الجنسية ، وقليل من العرب (لاعطاء الصيغة الحيادية) ، يتناول مستقبل القضايا الكبرى فى الصراع الصهيونى العربى ، ومنها قضية اللاجئين . القاسم المشترك لهذه الدراسات الخاصة باللاجئين هو : الفلسطينيون ليسوا شعباً ، لكنهم مجموعة من العرب يمكنهم العيش فى بلاد العرب الواسعة ، أرض الفلسطينيين ليست فلسطين لأنها أرض إسرائيل . والفلسطينيون قوم لا رباط لهم بالأرض عموماً ، فهم رحل لا يحسنون الدفاع عنها ولا تنميتها أو تطويرها . وقد خرج الفلسطينيون بأوامر عربية ، فعلى العرب مسؤولية إيوائهم . حق العودة قانونياً غير ملزم وغير ممكن على أية حال لأن البلاد معبأة باليهود وقد تغيرت معالمها ، لكن الزواجر الحضارى الإنسانى يفرض المشاركة فى حل مشكلة اللاجئين العرب إنسانياً بتوفير الغذاء والمأوى ولعونة الاقتصادية لادماجهم فى مكان آخر ، وربما بتخصيص مكان لهم يمارسون فيه نوعاً من الحكم الذاتى .

بسبب هذه الخصائص - التى يلاحظ كم هى متوائمة مع الطرح الصهيونى - سمى البعض الطابع العلمى الذى تتشبع به هذه الدراسات بالعلم المشبوه^(٣٢) .

ومؤخرًا ، كان من أهم الدراسات التفصيلية المروجة بالعلم المشبوه هذا المفهوم الحل الشرق أوسطى لقضية اللاجئين ، دراسة « دونا أرزت » التى أصدرها « مجلس العلاقات الخارجية » وهى مؤسسة أمريكية مستقلة تعنى بالشؤون الدولية من وجهة نظر أمريكية ، وهى بعنوان مثير « من لاجئين إلى مواطنين .. الفلسطينيون ونهاية الصراع العربى / الإسرائيلى » .

تضمنت خطة أرزت للحل ما يلى (٣٣) :

« توطين اللاجئين حيث هم ، مع القيام بعمليات ترانسفير واسعة إلى أنحاء العالم . وضمن هذه الرؤية العامة ، لا مانع من قيام دولة أو كيان فلسطينى فى الضفة وغزة يستوعب من اللاجئين قدرًا ، ويجرى توزيع الباقي فى أنحاء العالم (وليس فقط دول الشرق الأوسط) .

« حتى لا يشعر اللاجئون فى مواطنهم الجديدة بالغربة ، يمكن منح كل الفلسطينيين جواز سفر فلسطينى ، بجانب الجنسيات الأخرى التى يحملونها .

« يجرى هذا المشروع خلال فترة محددة ، يتخلون بعدها عن ادعاءهم فى فلسطين وتمنح لهم تعويضات يدفعها العرب والعالم لهم . على أن تدفع تعويضات لليهود الذين غادروا الدول العربية إلى فلسطين .

« يتضمن المشروع أرقامًا تفصيلية عن عدد الفلسطينيين فى العالم ، استنادًا إلى مصادر أمريكية ، وبناء على هذه الأرقام تجرى عمليات للطرح والقسمة والإضافة بهدف توزيع اللاجئين على بلاد مختلفة . من ذلك مثلاً الاقتراح بأن يتم ترحيل ٦٩٠ ألف لاجئ من غزة و ١٤٠ ألف من الأردن إلى الضفة . وأن يتم ترحيل ٢٣٥ ألفًا آخرين من الأردن إلى البلاد العربية ولاسيما دول الخليج والعراق ودول أخرى فى أنحاء العالم .

« بالنسبة للاجئين فى لبنان يقترح المشروع ترحيلهم جميعًا - عدا ٧٥ ألفًا منهم يتم توطينهم هناك - وذلك مناصفة - إلى الدول العربية والعالم .

« وبالنسبة للاجئين فى سوريا ، فإن المشروع يقترح توطينهم جميعًا هناك ، عدا ٦٠ ألفًا منهم يتم ترحيلهم مناصفة بين الدول العربية والعالم .

« يطلب من إسرائيل توطين ٧٥ ألف لاجئ فقط لا غير فى رحابها .

١٠ - تنأتى أهمية مشروع « أرزت » من اتهام الإدارة الأمريكية به . وأنه قد يتحول إلى ورقة عمل حقيقية أمام الدول الشرق أوسطية المعنية . وقد ظهرت بوادر ذلك من زيارة وفود

من الكونجرس الأمريكى إلى بعض هذه الدول ، وتقديم اقتراحات لها بتوطين اللاجئين فيها . وقد أعلن « مجلس العلاقات الخارجية » فى يونيو ١٩٩٧ أنه يؤيد قيام كيان فلسطينى فى الضفة وغزة وتوطين باقى الفلسطينيين فى الخارج . ويحث الدول العربية على ذلك ، ودفع الأموال اللازمة لذلك^(٣٤) .

ثالثاً - آفاق الحل الإقليمي لقضية اللاجئين :

١ - طبقاً للعرض السابق ، يفترض أن هناك عكساً ملحوظاً من الجانبين الإسرائيلى والأمريكى على تمرير التسوية الخاصة بقضية اللاجئين ، ضمن منهجية أوسع لاعادة تصنيف الأوضاع فى « الشرق الأوسط » ، وفى حقيقة الأمر ، ثمة ما يمكن اعتباره تحاوياً عربياً حذرًا مع هذا الطرح ، فالأطر العربية والفلسطينية المشاركة فى عملية التسوية ، تعلن جهره تقيدها بالثوابت العربية تجاه حل قضية اللاجئين ، كالتمسك بحق العودة وقرارات الأمم المتحدة العاطفة عليه منذ عام ١٩٤٨ ، وكذا على عودة النازحين منذ عام ١٩٦٧ . وضرورة الربط بين الجوانب السياسية والقانونية للقضية بجوانبها الإنسانية والاقتصادية وهو طرح جرى التأكيد عليه من الجامعة العربية ومؤتمر المشرفين على اللاجئين الفلسطينيين ومن الدول المشاركة متعددة الأطراف ، ومن المفاوض الفلسطينى داخل أطر التفاوض ونحوها^(٣٥) .

ويعتبر المفاوض الفلسطينى أنه تمكن فى المفاوضات المتعددة الأطراف من جر الأطراف الأخرى ، بنضال قانونى ، إلى ثلاث نقاط إيجابية^(٣٦) . الأولى هى : حصر البحث فى قضية اللاجئين الفلسطينيين وحدهم وليس اللاجئين عموماً ، كما أراد الوفدان الإسرائيلى والأمريكى من خلال تعريفهم للاجئين . الثانية هى : عدم التراجع عن اعتبار قرارات الشرعية الدولية هى مرجعية القضية . الثالثة هى : رفض أى مشروع يستهدف التوطين ودعم أى مشروع لا يتعارض مع حق العودة .

كما يشير هذا المفاوض ، إلى النجاح فى منع إلغاء وكالة الأنسروا ، وفى وجودها المستمر برهان على عدم تطبيق حق العودة ، برغم أن هناك محاولات لذلك .

٢ - على أن هذه المنجزات أو إعادة التأكيد على الثوابت العربية بخصوص القضية لا تحول دون إثارة المخاوف من إمكانية الاختراق الإسرائيلى الأمريكى ، ذلك أن هناك معطيات أخرى عن سوابق للتراجع الفلسطينى والعربى بشأن ثوابت فلسطينية وعربية فى غير

قضية اللاجئين . ومن المعلوم الآن أن إلغاء بنود في دستور ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لا يعد المثل البتيم في هذا الإطار . وكذلك كان المفاوضات الفلسطينية في أوسلو سابقاً إلى التعاطي الإيجابي مع الفكرة الشرق أوسطية ، عبر وثائق أوسلو وملاحقتها الاقتصادية .

ويخشى ، بناء على ذلك ، أن لا يكون التعامل الشرق أوسطى مع قضية اللاجئين استثناء من هذا الاتجاه العام ، وثمة ما يعزز هذا الافتراض كالاتجاه الفلسطيني الداعي إلى مجرد الطلب من إسرائيل الاعتراف ، من حيث المبدأ ، بحق العودة .. لا أكثر . والترويج لفكرة : أن حتى في حال تطبيق هذا الحق ، فإن من يمكن أن يبارصوه لن يكونوا مجموع اللاجئين : قاطبة (٣٧) ، وقد افترضت دراسة إسرائيلية أن عدد الراغبين في ممارسة هذا الحق ، داخل فلسطين العتيدة ، أو حتى داخل إسرائيل ، لن يزيد عن مليون لاجئ في أفضل الشروط (٣٨) .

ولعل ما هو أهم في دلالة المستقبلية . من الناحية الفعلية ، هو ما يصدر من وثائق عن آلية التفاوض السري بين حين وآخر على الصعيد الثنائي الفلسطيني / الإسرائيلي ، الأمثلة كثيرة بهذا الشأن ، نتوقف منها عندما يتعلق بقضية اللاجئين . ومن ذلك ما يعرف بوثيقة « بيلين - أبو مازن » ، الصادرة في نوفمبر ١٩٩٥ .

ففي هذه الوثيقة التي تحوى مشهد الحل المتصور بين فريق ما يسمى بقوى السلام عن حزب العمل الإسرائيلي وكبير المسؤولين الفلسطينيين عن التفاوض مع إسرائيل ، تنبئ بالكامل تقريباً عصارة الموقف الإسرائيلي الأمريكي بقواسمه المشتركة التي أطلت منذ بداية القضية ، ويبدو الخطاب الفلسطيني التقليدي بخصوص القضية وكأنه مجرد شعار يمكن تجاوزه . وقد لا تكون هذه الوثيقة قد أقرت بشكل رسمي ، ولا تعبر عن رأى كل الفلسطينيين ، ومدى الفرصة المتاحة لمرور التصور الشرق أوسطى بشأن قضية اللاجئين .

٣ - تتضمن وثيقة بيلين - أبو مازن مايلي :

* تعترف إسرائيل بالمعاناة المعنوية والمادية التي تسببت فيها حرب ٤٨ - ١٩٤٩ للشعب الفلسطيني ، ويعحق اللاجئين في العودة « إلى الدولة الفلسطينية » وإسكانهم فيها ، والتعويض عن خسائرهم المادية والمعنوية :

* تكون مهات اللجنة النظر في التعويضات عن الخسائر المعنوية والأموال غير المنقولة ، والمساندة المالية والاقتصادية التي تمكن من إعادة توطين اللاجئين وتأهيلهم في المخيمات .

* تقضى اللجنة في الخسائر المادية ، وتعد برامج التأهيل والاستيعاب ، وتنشئ آليات للفصل في دعاوى التعويضات وتوزيعها .

* تبحث اللجنة في اتجاهات اللاجئين والدول العربية فيما يخص رغبات الهجرة ومساائل مواقف حكومات الدول العربية لاستيعاب اللاجئين ، وذلك بحسب جدول يعد في المفاوضات النهائية .

* تستهدف اللجنة في تعاملها مع لاجئ^{١٩٤٨} وأنسأهم بمبادئ منها : سوف يسمح لكل أسرة لاجئة بالتعويض المعنوى بمبلغ مالى بمعرفة اللجنة الدولية ، وسوف تقرر اللجنة الادعاءات الخاصة بالخسائر غي المنقولة وتعويضها ، وتوفر اللجنة المصادر المالية اللازمة لإعادة التوطين والتأهيل للاجئى المخيمات ، وسوف يتلقى اللاجئين دعماً مالياً واقتصادياً من اللجنة لتحقيق هدفى التوطين والتأهيل .

* تسأهم حكومة إسرائيل في حل مشكلة اللاجئين بمواصلة برامج « جمع شمل العائلات » ، بموافقة اللجنة الدولية في حالات خاصة .

* يشجع الطرف الفلسطينى عمليات التوطين وإعادة التأهيل للفلسطينيين المقيمين حالياً في الضفة وغزة داخل هذه المناطق .

* تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق هذه المواد بمثابة إنهاء لكافة الدعاوى والمطالب الناشئة عن القضية .

والحال كذلك ، فإن هذه الوثيقة (النموذج المتصور) تحقق ما تطمح فيه مدرسة الحل الشرق أوسطى الإسرائيلية (الغربية) ، فلا هى تنص على حق العودة إلى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، وهى تدعو لتكوين لجنة دولية تمول إقليمياً ودولياً ، ولا تتحدث عن قرارات الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين ويستمر التوطين والتأهيل في مناطق اللجوء العربية والخارجية أو في حدود الضفة وغزة بصفته ما سينبغى أن يتم .

٤ - كان استئشعار اللاجئين لمخاطر تجاوز حقوقهم التاريخية والطبيعية التى تقرها الشرائع الإنسانية والساوية ، عبر الحلول الإقليمية التى تعترف جميعها بنعمة واحدة رغم التباينات المحدودة ، واستئشعارهم بإمكانية فرض هذه الحلول إكراهاً ، إذ لن يتم ذلك إلا بهذه الطريقة ، طأ لما أنهم يتمسكون بثوابت حقوقهم ، كان ذلك مسؤولاً عن حالة من القلق

الواسع النطاق . وقد تداعت قوى منهم إلى تلمس السبل لإعادة تصحيح أوضاعهم لمواجهة استحقاقات هذا الحل الذى لا يتسم بالعقلانية أو المنطقية ، فضلاً عن افتقاده للحس القانونى والسياسى المشتمل مع الشرعية الدولية . إذ لا يدعو للاطمئنان لمثل هذا الحل الذى يتم تصنيعه للاجئين الفلسطينيين القاطنين على مرمى النظر من بلادهم ، فيما يستقبل الكيان الاستيطانى الصهيونى غزاة مستوطنين جددًا من كل بلاد الدنيا .

وفى كل الأحوال ، فإن الحل الإقليمى (الشرق أوسطى أو أيًا كان عنوانه) خارج تطبيق حق العودة ، سوف يكون محفوفًا بالشكوك لجهة الاستقرار والاتساق الداخلى لأكثر من سبب ، منها أن هذا الحل يفضى إلى ما يلى :

* أن الدولة الوطنية العربية التى يفترض أن يستوطنها اللاجئون تمر بمرحلة من الترسخ والتدعيم . والعقل الصهيونى / الغربى يشجع هذا الاتجاه لدحض ميول الوحدة العربية . مع أنه يتناقض وهدف توطئ اللاجئين أو إدماجهم ، كونهم سيعتبرون أنفسهم كزائدة نشاز فى أطر التطور الإقليمى العربى عمومًا ، وبصفة أخرى ، يتناقض إدماج اللاجئين فى الدول المضيفة بصفتهم « عربًا بين عرب » والدعاوى الإسرائيلية والغربية ضد وحدة الوجود الاجتماعى والاقتصادى والسياسى العربى .

* أن الكيان الفلسطينى (الدولة ؟) ، سوف يستدعى حينئذ اللاجئين لامتصاص هويتهم الوطنية بالكامل ، غير المشوب على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى الوطنى ، ما يعنى نشوء إشكالية حقيقية لمسألة الإدماج الكامل المأمول .

* أن الدول العربية التى أدمجت اللاجئين فيها - لأسباب معنية - منذ عقود أخضعتهم لعمليات رقابة وضبط صارمة . ولم تتمكن من الوفاء الكامل لهم باستحقاقات المواطنة ، مما أبقى على النزاع الوطنية الفلسطينية البحتة^(٤٠) وهو مظهر قد يتعزز مستقبلاً ، بفضل ضمور البعد القومى العربى ، مثلما يريد الشرق أوسطيون .

* اللاجئون عمومًا ، هم بين فئة مطحونة مغموعة ، تشكل العودة إلى الوطن بالنسبة لها قضية كرامة واعتزاز وطنى ، وسبيلًا لاسترداد حقوق إنسانية مهددة ، وفئة شحيحة حققت ، بنضال مرير ، شيئًا من المكانة الاقتصادية أو العلمية وبهمها الحفاظ على مكتسباتها من مدخل العودة إلى الوطن وإشباع حاجاتها المختلفة داخله . وقد ثبت بالتجارب ، أن التعايش الكامل داخل أهواء السياسات العربية والإقليمية والعاصفة ، يعرض الفئتين لمخاطر جمة .

* الحل الشرق أوسطى ، يتجاهل أن قضية العودة لا تتعلق بالاشباع الاقتصادي فقط ، لكنها تنطوى على أبعاد مهمة تتصل بشرعة حقوق الإنسان والقانون الدولى ، وأنه حتى إن أمكن تمرير رؤيتهم قسراً ، فثمة شكوك تعتور ديمومتها فى الأجل البعيد .

٥ - ليس من المقرر أو المنتظر أن تحول مثل هذه المبررات بين دعاة الحل الإقليمى ومحاولة الماضى فى تنفيذ مخططاتهم تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ، فمن الثابت أن مبررات أخرى كثيرة تم ازجاؤها بهدف دحض هذا المخطط فى أبعاده الأخرى ، ولم يتوقف هؤلاء عنه ومن المؤكد فى الوقت نفسه ، أنه ليس الحل الصحيح لهذه القضية من وجهة نظر العاطفين على التطور الإقليمى العربى ، أو الديمقراطية وحقوق الإنسان .

إن تمرير هذا الحل يقدم سابقة للمتربصين بالنظام العربى ويمكن للاستعمار الصهيونى الاستيطانى فى المنطقة العربية . ويسكن جسد الضحية الفلسطينية بالإكراه فى غير موضعه الصحيح من الجغرافيا والتاريخ . ورد الفعل الفلسطينى والعربى فى حالة كهذه هو المقاومة . مقاومة هذا الحل بوسائل كثيرة متاحة الآن أو يمكن أن تتاح فى المستقبل . وقد يكون النظام العربى الآن فى وضعية تغرى أصحاب هذا الحل بأن اللحظة التاريخية المناسبة لتمرير رؤيتهم هى فى هذا التوقيت الذى يعانى فيه النظام العربى من حالة وهن وعدم اتزان . لكن الرؤية الشاملة واسعة الأفق لا يسمعها التوقف عند لحظة كهذه .

يضم خيار المقاومة طيفاً واسعاً من الأدوات بين العنف واللاعنف ، ولكن ما يعيننا فى هذا الوضع هو ضرورة بلورة البديل الفلسطينى / العربى من الحل المطروح ، وبشكل مفصل . ففى التفاوض لا يكفى أن ترفض البدائل المطروحة من الطرف الآخر ، وإنما أن تكون هناك تصورات متكاملة مضادة ومتسقة مع الحقوق المطلوب الوفاء بها ، إن إثبات عدم منطقية الحل الشرق أوسطى ، يقتضى طرح الحل البديل المتكامل المضاد الذى لا يهمل إرث القضية القانونى ولا يستخف به .

وفى هذا الإطار ، يمكن إثبات تهافت كل الحجج التى يرفض على أساسها تطبيق حق العودة . وهناك تراث فكرى وقانونى بالغ القوة سهرت عليه أجيال من المفكرين ورجال القانون والسياسة العرب والفلسطينيين بخصوص قضية اللاجئين يمكن الاستعانة به .

وثمة محاولات لوضع البديل المتكامل حول كيفية تطبيق حق العودة الفلسطيني ، على الرغم من تلك الحجج^(٤١) ، وهي محاولات يمكن إمعان التأمل فيها واستكمال نواقصها إن كان ذلك لازماً . أما انتظار الصيغ سابقة التجهيز في المحافل الإسرائيلية والغربية فلا يمكن أن ينتج سوى جسر لتمرير رؤى هذه المحافل والقوى المساندة لها ، وتمعد وثية بيلين/ أبومازن نموذجاً مماثلاً لها .

٦ - من الأهمية بمكان أن تتعزز جهود مقاومة الحل الإقليمي الإسرائيلي الغربي بالربط بينها وبين مصير النظام العربي ذاته . بمعنى أن الأمر يقتضى الانطلاق من حقيقة أن هذا الحل لقضية اللاجئين ينطوي ضمناً ، وربما صراحة ، على هدم معالم النظام العربي من زاوية إعادة الهيكلة أو الهندسة السكانية ، وبالنتيجة الاقتصادية والسياسية ، داخل وحدات هذا النظام . فالقوى العاطفة على هذا الحل مشغولة بتسكين أكثر من أربعة ملايين فلسطيني عربي لاجئ ، تستشعر أن بقاءهم وقضيتهم معلقين في أحياء المنطقة العربية ، متأملين في زمن عربي يمكنهم من حق العودة لوطنهم ، يمثل جلطة سكانية سياسية اقتصادية ثقافية في شرايين أى نظام بديل في منطقة الشرق الأوسط ، ولا بد أن تمرير هذا البديل لن يكون سهلاً في حال استمرار هذه الوضعية .

من شأن هذا الفهم أن يوحد من جديد بين البعدين الوطني والعربي في مواجهة تفرغ النظام العربي من حشوه العروبي وفق إرادة ثبت يقيناً عداها لهذا النظام منذ كان فكرة هائمة على الوقت الحاضر .

وبوسع الطرفين الفلسطيني والعربي ، إن كانا « طرفين » فعلاً استقطاب التأييد الدولي ، بصفتها يقااتلان ضد حل غير ديمقراطي لقضية عادلة ، تنتظر تنفيذ الحكم الدولي الذى صدر فيها على مدى نصف القرن الماضى . ومن العناصر الدائمة لتحالف واسع كهذا بين كل القوى الحقوقية والديمقراطية ، إمكانية الائتلاء على قاعدة أضحيت مقبولة تماماً في الفكر الإنسانى عموماً ، هي أن العودة للوطن أفضل الحلول وأكثرها قابلية للحياة بالنسبة للاجئين في كل زمان ومكان .

ولا يغرب عن الذهن ، كيف أن التمسك ببقاء « وكالة الأونروا » يمثل بحد ذاته سبيلاً للحفاظ على المسؤولية الدولية تجاه القضية . غير أن تحوير طبيعة هذا الإطار الدولي يمكن أن تتخذ نكأة للمساهمة في الحل الإقليمي المطلوب ، بدون التخلى عنه في الظاهر . فاتجاه الوكالة

إلى برامج التشغيل والتأهيل وتسكين اللاجئين على حساب جانب الإغاثة وديمومة القرارات ،
الدولية العاطفة على حقوقهم ، اتجهاء قديم لطالما ساهم اللاجئين في احباطه . وقد تتلمس
الأطراف الداعية للحل الإقليمي (الشرق أوسطى) أن اللحظة التاريخية الآن مناسبة لإعادة
استخدام الأونروا في تطبيق هدفهم .. ونحسب أن العناية بتحركات الوكالة مع الأخذ في
الاعتبار أنها منظمة ليست مبرأة تمامًا من شبهة تفكيك قضية العودة - وللولايات المتحدة نفوذ
طاغ فيها - تظل أمرًا مطلوبًا في هذه المرحلة .

الهوامش

- (١) انظر للمزيد ، د. ادوارد سيدهم ، مشكلة اللاجئين العرب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- (٢) حول موقف النظام العربي كما عبرت عنه جامعة الدول العربية راجع ، مروة جبر ، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٨-١٩٦٥ ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية ، نيقوسيا ، ١٩٨٩ .
- (٣) انظر في سياسات الدول العربية المضيفة للاجئين ، مجموعة باحثين ، الفلسطينيون في مصر العربية ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦ . نزيه قورة ، تعليم الفلسطينيين .. والواقع والمشكوك ، مركز الأبحاث (م. ت. ف) ، بيروت ، ١٩٧٥ . د. أنيس القاسم ، الأنظمة والتطورات المؤثرة في الشعب الفلسطيني ووطنه ، شؤون عربية ، العدد ٤٤ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٤٤ وما بعدها . أحمد يونس ، الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في مخيمات سوريا ، صامد الاقتصادي العدد ٨٣ ، كانون الثاني - شباط - آذار ١٩٩١ ، ص ١٠٩ - ١٢٥ . عبد السلام عقل ، الفلسطينيون في لبنان ، مجلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٧ ، شتاء ١٩٩٤ ، ص ١٧٦ وما بعدها . شؤون اللاجئين في سوريا ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، دمشق ، ١٩٥٣ . جان . ايف اوليه ، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين ٤٨ - ١٩٥١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩١ .
- (٤) انظر التفاصيل في ، يني موريس ، طرد اللاجئين وولادة مشكلة اللاجئين - وثيقة إسرائيلية ، دار الجليل للدراسات . حان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ . كذلك :
- Walid Khalidi, All That Remains, The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948, Institute for Palestine Studies, Washington, P.C., 1992.
- (٥) نواف الزو ، مشاريع التصفية الإسرائيلية للمخيمات الفلسطينية ، صامد الاقتصادي .
- (٦) يفهم هذا الأمر من الطرح الإسرائيلي لقضية توطين اللاجئين حيث هم منذ بداية القضية ، انظر : هاني مندس ، مشروعات التوطين شؤون فلسطينية ، العدد ٧٨ ، أيار (مايو) ١٩٧٨ ، ص ٥٩ - ٨٨ .
- (٧) قورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ - ٢٠ .
- (٨) حمد سعيد الموعد ، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين ، صامد الاقتصادي ، العدد ١٠٦ ، تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٩٦ ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .
- (٩) الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٤٧ - ١٩٧٧ ، منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٨ ، ص ٥٢ .
- (١٠) يني موريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ ، كذلك ، ايف أوليه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ - ٨٤ .
- (١١) سيدهم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٩ . وتقدر المصادر الإسرائيلية الرسمية المهاجرين اليهود من الدول العربية بنحو ٨٠٠ ألف وهو رقم قريب من عدد لاجئي عام ١٩٤٨ الفلسطينيين (انظر رضا

- شجاعه، قضية اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٦- ٢٧.
- (١٢) الأمم المتحدة، حق الشعب الفلسطيني في العودة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٧٩، ص ٣١.
- (١٣) الموعد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.
- (١٤) مندى، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦- ٧١.
- (١٥) مشروع جونسون، الهيئة العربية العليا لفلسطين، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٥٥.
- (١٦) الموعد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤- ٢٢٦، مندى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣- ٨١.
- (١٧) عقدت الدول العربية المضيئة اتفاقات مع وكالة الأنزوا، انظر، عبد المنعم المشاط، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٢٨- ٣٢٥.
- (١٨) ايف أوليه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨- ٣٩.
- (١٩) المصدر ذاته، ص ٤١.
- (٢٠) المصدر ذاته، ص ٦٦.
- (٢١) المصدر ذاته، ص ٨١- ٨٢.
- (٢٢) مندى، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢، كذلك محمد سعيد حمدان، موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٤٨- ١٩٥٦، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٣٥٣- ٣٦٣.
- (٢٣) مشروع جونسون، مصدر سبق ذكره، كذلك، الزرو، مصدر سبق ذكره.
- (٢٤) منير المحور وطارق الموصى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧- ١٩٨٥، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦، ص ٩٩.
- (٢٥) راجع للمزيد، محمد خالد الأزهر، التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين، صامد الاقتصادى، العدد ١٠٥، تموز- آب- ايلول ١٩٩٦، ص ٥٢- ٦٥.
- (٢٦) شمعون بيريز (ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ)، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الطبعة الأولى)، ١٩٩٤، ص ٢٠١- ٢١٦.
- (٢٧) شلومو جازيت، قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ٧٨- ١١٣.
- (٢٨) شحاته، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦- ٢٧.
- (٢٩) المصدر ذاته، ص ٢٣- ٢٤.
- (٣٠) مجموعة مؤلفين، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٨٧.

(٣١) انظر، سليمان أبو ستة، بين التدين والتوطين .. معركة العلم المشبوه، صحيفة الحياة (لندن) ١٩٩٧/٨/٦.

(٣٢) المصدر ذاته.

(٣٣) المصدر ذاته. كذلك، محمد خالد الأزعر، الكونجرس الأمريكي يتولى قضايا المرحلة النهائية، الحياة، ١٩٩٧/٨/١٨.

(٣٤) انظر مثلاً، كلمة الوفد الفلسطيني إلى اجتماع لجنة اللاجئين (أوتارا ١٣/٥/١٩٩٢). (في) وثائق فلسطينية (العدد ٦)، مكتب حركة فتح للإعلام والعلاقات الخارجية، القاهرة، ١٩٩٣.

(٣٥) انظر شهادة «الياس صنبر» رئيس الوفد الفلسطيني إلى لجنة اللاجئين، الحياة، ١٩٩٦/١٢/١٩.

(٣٦) الحياة، ١٩٩٢/١٢/٣١.

(٣٧) انظر زيفيت شبنام، اللاجئون الفلسطينيون: الوضع الراهن والحلول الممكنة، صندوق أرماتند هامر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، النشرة رقم ١٠، ١٩٩٣.

(٣٨) الوثيقة صادرة في ١ نوفمبر ١٩٩٥ تحت عنوان:

Framework For the Conclusion of A Final Status Agreement Between Israel and the Palestinian Liberation Organization.

(٣٩) انظر للمزيد، محمد خالد الأزعر، ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين في إطار التسوية السياسية الراهنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦.

(٤٠) انظر الجهد القيم لأحد الخبراء الفلسطينيين بخصوص إثبات إمكانية تطبيق حق العودة بالتفصيل: سليمان أبو ستة، حق العودة: حق مقدس وقانوني ويمكن، نص المحاضرة التي ألقاها الباحث (في) ندوة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ٨ يناير، ١٩٩٦.

**البعد الثقافي
في الشراكة الأوربية المتوسطية**

**إعداد
د . نادية محمود مصطفى**

مقدمة : تحديد الموضوع وإشكاليات دراسته :

الشراكة الأوروبية المتوسطية هي التعبير الراهن عن التوجه المتوسطي للجماعة الأوروبية وسياساته . فلقد سبق وتطورت مبادرة الجماعة الأوروبية نحو المتوسط عبر مرحلتين أساسيتين : في ظل القطبية الثنائية وتطویر الكيان الجماعي الأوربي (١٩٧٠ - ١٩٩٢) ، ثم في ظل مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتبلور الكيان الجماعي الأوربي في شكل الاتحاد الأوربي (١٩٩٢ -) . ومن ثم فإن مشروع الشراكة الأوروبية / المتوسطية هو نتاج تفاعل تأثير المحدودات الأوروبية والعالمية والإقليمية المتوسطية على صياغة السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي . وبناء عليه أكتب هذا المشروع - بالمقارنة بالتجديدات عن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية السابقة له - سمة هامة وهي طابعه الاستراتيجي الواضح . هذا فضلاً عن زيادة الأهمية النسبية لأبعاده السياسية وعدم اقتصره على الأبعاد الاقتصادية فقط . ولكن يمكن التجديد الأساسي في هذا المشروع في تضمنه إلى جانب البعدين السياسی والاقتصادي بعداً ثالثاً : وهو البعد الثقافي الاجتماعي الإنساني .

بعبارة أخرى بالنظر إلى تطور توجه الجماعة الأوروبية نحو المتوسط ، وبالنظر إلى تطور مضمون سياستها المتوسطية السابقة ، فإن البعد الثقافي الاجتماعي قد حاز في مشروع الشراكة ما لم يحرزه من قبل ، ألا وهو النص عليه في بند مستقل تلخص ديباجته كالآتي : أن المشاركون يكررون الاعتراف بأن تقاليد الثقافة والحضارة في حوض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على الصعيد الإنساني والتكنولوجي والعلمي يمثلون ضرورة للتقريب بين الشعوب وتشجيع التفاهم بينهم وتحسين الإدراك المتبادل بينهم ، وافقوا على إقامة شراكة في الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنسانية ، وبالرغم من الربط في النص بين الثقافي والاجتماعي والإنساني ، إلا أن الدراسة تقف عند الثقافي بدرجة أساسية .

ويمثل هذا البروز الجديد للبعد الثقافي (بغض النظر الآن عن مضمونه) تغيراً هاماً في الخطاب الجماعي الرسمي الأوربي نحو المتوسط يستدعي التوقف عنده لدراسته ليس لأهميته فقط ، ولكن لغرضه أساساً ، حيث أنه الأقل نصيباً من الاعداد والتجديد من جانب الأجهزة

الرسمية الأوربية والعربية على حد سواء ، ومن ثم فهو الأكثر عرضة لتكيفات مختلفة حول مضمونه وأهدافه ، وذلك من جانب الدوائر غير الرسمية .

إذن ما مغزى ظهور هذا البعد وما أهمية دراسته ؟ ولماذا وصفه بالغموض ؟ وكيف يمكن لنا في هذه الدراسة استجلاء بعض أوجه هذا الغموض ؟ أسئلة ثلاثة تنتقل بينها كما يلي :

(أ) أن النص على هذا البعد في إعلان الشراكة إنما يعكس تطوراً في تقويم الاتحاد الأوربي لمقترباته المتوسطة . ويعكس هذا التطور بدوره أمرين يبران الاهتمام بدراسة ما يحيط بهذا البعد من ناحية : التطور في الإدراك الجماعي الأوربي لمصادر تهديد الأمن الأوربي التابعة من المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فيتضح من تحليل تراكمي لوثائق أوربية عدة خلال إعداد سياسة متوسطة جديدة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) أن هذه المصادر ليست مصادر تقليدية لتهديد الأمن - بمعناه الضيق - ولكن تتسع لتشمل كل ما يتصل بتهديد الأمن بمعناه الشامل ، أى تتصل بأوضاع ونواتج عدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى والاجتماعى في دول جنوب المتوسط : أى الهجرة والعنف والأصولية وتداعياتها على المجتمعات والنظم الأوربية^(١) . ومن ثم وعلى ضوء طبيعة هذه المصادر يمكن أن نجد - في ذهننا - مبرراً للنص على هذه الصيغة للبعد الثقافى الاجتماعى/ الإنسانى ، ألا وهو بروز الأبعاد الاجتماعية الثقافية بين مصادر التهديد للأمن الأوربي . وهو التهديد الذى لا يقتصر على المصالح الأوربية المختلفة في جنوب المتوسط وشرقه ، ولكن التهديد الذى يتبلور أيضاً على صعيد المجتمعات والنظم الأوربية ذاتها . وذلك نظراً للتزايد - وفق الاحصائيات - في الوجود المسلم في أوروبا . وهو الأمر الذى يثير كثيراً من الإشكاليات حول إمكانيات إدماج هذا الوجود في هذه المجتمعات ، أو حول إمكانيات تأثيره على هذه المجتمعات ذاتها^(٢) . ولذا فإن بعض الباحثين يتحدثون الآن عن الإسلام في الغرب وليس عن العلاقة بين الإسلام والغرب^(٣) .

ومن ناحية أخرى : يعكس بروز هذا البعد الثقافى الاجتماعى جزءاً من ظاهرة أكبر وأشمل . فإن التطورات العالمية والإقليمية والوطنية قد أفرزت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وفي إطار تشكيل نظام عالمى جديد - أفرزت اهتماماً عارماً - على صعيد الفكر وعلى صعيد

الحركة بالأبعاد الثقافية الاجتماعية للتفاعلات الدولية يفوق ما كانت تحوزه من قبل . ولعل الأدبيات النظرية المتنامية - ولو من زوايا عدة - حول العولمة^(٤)، وتداعياتها على الأصعدة المختلفة تعد أبرز علامات هذا الاهتمام ، ناهيك عن تصادم المنظورات الفكرية والسياسية المختلفة حول ماهية هذه الأبعاد ووضعيتها في مجال دراسة العلاقة بين الشمال والجنوب ، ومن ثم فإن اهتمامنا بهذا البعد من الشراكة إنما يتم على ضوء سياق أكبر محيط به سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد السياسي العمل . ومحور هذا السياق هو العولمة وما يحيط بها من مجالات مختلفة من أكثرها بروزاً - على الصعيد الثقافي الحضاري - الجدل حول حوار حضارات وثقافات أم صراع بينها . وهنا نتساءل ما حقيقة الدعوة - في إعلان الشراكة - إلى حوار وتفاهم متبادل ما إمكانيات ذلك ؟ وهنا تكمن أول خيوط الغموض .

(ب) ويحيط بدراسة هذا البعد - الغموض ، نظراً لتعقد وتداخل مكوناته على الصعيد النظري ، ناهيك عن غموضه في المنظور الأوربي الرسمي أو غير الرسمي ، وكذلك في المنظور العربي بدوراته المختلفة ، هذا فضلاً بالطبع عن حداثة الممارسة من حوله (تنفيذاً لمشروع محدد وليس بصفة عامة) ، على عكس البعدين السياسى والاقتصادى اللذين وقعا دائماً في جوهر السياسات المتوسطة الأوربية تجاه جنوب المتوسط وفي جوهر علاقات التعاون الرسمي الأوربي / العربي ، ويمكن أن يتضح لنا الغموض - على الصعيد النظري - من واقع طرح مجموعات من الأسئلة حول خريطة مكونات هذا البعد الثقافي ، كما تتصورها الدراسة ووفق التسلسل التالي :

من ناحية : ما هو البعد الثقافي المعنى ؟ هل بالمعنى الحرفي الضيق ؟ أى أسلوب الحياة ، الفنون ، الآداب ، المعارف ، اللغات ، المأكولات ، الخصائص السلوكية . أم بالمعنى الأوسع الذي يمثل الإطار الكلي الذي يحيط بالسياسة والاقتصاد والمجتمع والذي يتصل بالتاريخ والتراث وبالمعرفة والعلوم وبالدين ، أى الذي يتصل بمكونات وخلفيات البعد الفكرى العميق ، ومن ثم فهو يثير أموراً أخرى مترابطة : النسق المعرفى ، المنظومة القمعية ، الإطار المرجعى ، المنظور الهوية . إذن أى هذين المستويين الأكثر استعداداً لتقديم أدلة على وجود قواسم مشتركة من عدمه بين ثقافة أو ثقافات كل من شمال المتوسط وجنوبه ؟ ومن ثم إمكانات الحوار أو الصراع وما بينهما ؟

ومن ناحية ثانية : من الفاعل ومن المستهدف في حوار ثقافى أو تعاون ثقافى.. هل الحكومات أم النخبة المثقفة والأكاديمية ، أم أجهزة الإعلام ، أم مؤسسات المجتمع المدني ، أم المواطن العادى ، وهل بمبادرات على المستويات الوطنية ، أم جماعية بين ضفتى المتوسط ؟

ويزداد هذا التساؤل أهمية بالنظر إلى درجة التجانس الثقافى على صعيد الدولة العربية الواحدة (فيما بين صفوف النخبة وبينها وبين المواطن العادى) ناهيك عن تنوعات الثقافات الوطنية العربية (وأن جميعها إطار كل واحد للثقافة العربية الإسلامية) .

ومن ناحية ثالثة : ما هى آلية إدارة البعد الثقافى : مبادلات وتعاون أم استهلاك وفى أى اتجاه ؟ أم حوار أم مواجهة ، وبين من ، وكيف وما المآل وما هى شروط النجاح أو الفشل ؟

ومن ناحية رابعة : ما الغاية من إدارة البعد الثقافى ؟ وهنا تكمن معضلة العلاقة بين الأنا والآخر ، بين الخصوصية والعالمية . بين منهل العناية (من جانب طرف واحد أو الطرفين) : اكتشاف أن هناك مجرد رابطة متوسطة أم أن هناك ثقافة متوسطة ؟ أم يتأكد أن هناك ثقافة تتجه للتغلب على الأخرى وتذويها ؟ أم أن هناك حاجة للحوار القائم على الانفتاح وعدم الانغلاق والنقد الذاتى فى ظل إدراك متبادل واعتراف متبادل بالخصوصيات الثقافية وصولاً إلى درجة أفضل من الفهم المتبادل - كأساس لتعاون أفضل ؟ وأى هذه البدائل الثلاثة أكثر مصداقية فى ظل أوضاع الخلل الاقتصادى - الاجتماعى من جانبى المتوسط ، أى أوضاع خلل ميزان القوى الشامل بين شمال المتوسط وبين جنوبه ؟ بعبارة أخرى أين تستقيم التساؤلات السابقة حول هذه الغاية بين بدائل ثلاثة يمكن أن تنقسم بينها أشكال العلاقة بين طرفين على الصعيد الثقافى : نقل واستهلاك ثقافات ، هيمنة ثقافة ، حوار بين ثقافات . وبما لاشك فيه أن هذا التعبير البسيط عن هذه البدائل فى هذا الموضوع - حيث لا محل لتفصيل أكبر - لا يكاد يترجم حقيقة ضخامة وأهمية الجدل الذى تزخر به ساحة الثقافة والفكر فى الدول العربية والإسلامية - ومنذ بداية القرن على الأقل - حول العلاقة مع « الآخر » ثقافياً وفكرياً : تشخيصاً وتعليلاً ، قبولاً أو رفضاً ، وهو الجدل الذى ثار بين اتجاهين : اتجاه التحديث بالأخذ عن الغرب والاتجاه الذى حذر من خطورة الاستيعاب الثقافى والحضارى فى منظومة الغرب .

ومن ناحية خامسة : ما العلاقة بين الثقافى وبين السياسى والاقتصادى فى العلاقة بين طرفين ؟ هل حالة البعد الثقافى (صدام أم حوار لتضاهم) تؤثر على إمكانيات التعاون السياسى والاقتصادى أم يمكن القول بالعكس : إن عدم التكافؤ السياسى والاقتصادى بين طرفين لابد وأن يلقى بظلاله على حالة البعد الثقافى فى العلاقة (هيمنة ثقافية من الطرف الأقوى مادياً ورفض وتمسك بالخصوصية الثقافية كأحد خطوط الدفاع من جانب الطرف الأضعف) . بعبارة أخرى ، فإن شقى السؤال السابقين المتعارضين إنما يطرحان مدى مصداقية الاعتماد على الاقتراب الثقافى الاجتماعى لإعادة تشكيل مسار العلاقة بين طرفين غير متكافئين فى القوة : فهل سيتج عن الحوار والتفاهم المتبادل تغييراً فى سياسات الطرف الأقوى لصالح مطالب الطرف الأضعف أم ماذا ؟ أم هل المطلوب مجرد دفاع الطرف الأضعف عن صورته المدركة من جانب الطرف الأقوى ؟

ومن ناحية سادسة وأخيرة : وبالاتصال التراكمى من مجموعة أسئلة إلى أخرى ووصولاً إلى ما يتصل بالشراكة مباشرة فى بعدها الثقافى ، لابد أن نطرح السؤال التالى :

هل حالة البعد الثقافى الراهن للعلاقات العربية الأوربية تؤثر على إمكانيات نجاح مشروع الشراكة فى تحقيق أهداف الطرف الأوربى المبادر به وأهداف الطرف العربى المستجيب له ؟ مفاده ما توصف العلاقة بين ضفتى المتوسط - فى شقها الثقافى - بالتبعية الثقافية ، الغزو الثقافى ، الغزو الفكرى ، تشويه الغرب للنموذج الحضارى الإسلامى ، التغريب . وفى المقابل تدعو أوروبا فى مشروعها إلى حوار الثقافات ، وذلك فى نفس الوقت الذى يفرز فيه الفكر الغربى الانجلوساكسونى فكرة صراع الحضارات التى تبارت حولها المجادلات قبولاً أو رفضاً أو نقداً . فهل هذه الدعوة الأوربية تعنى أن هناك حاجة من منظور أوروبا - ليس لتغيير هذه الحالة - ولكن لتغيير الصورة العربية عنها - أم تعنى أن أوروبا هى التى فى حاجة لأن تغير صورتها وإدراكها عن العرب ؟ وماذا عن الجانب العربى ؟ ما الفرصة التى يقدمها له هذا الحوار ؟ أم أن الشراكة فى نظر البعض - على الجانب العربى - تحمل فى ذاتها وفى طياتها تعميقاً للحالة القائمة وليس تغييراً لها باعتبارها ، أى الشراكة ، ليست إلا وسيلة من وسائل دمج المنطقة العربية فى منظومة العولمة بأبعادها المختلفة وليس الثقافية فقط ، وإن كانت الأخيرة تعنى هيمنة الثقافة الغربية .

بعبارة أخرى : هل هناك إمكانيات لحوار ثقافي حقيقى ؟ أم أن معطيات الصراع بتداعياته المختلفة المسميات ، بصفة عامة ، وفى بعده الثقافى أكثر حضوراً ؟

(ج) إذن كيف يمكن لدراستنا أن تساهم فى استجلاء هذا الغموض الذى جسدهته الأسئلة النظرية السابقة ودلالاتها بالنسبة للبعد الثقافى فى الشراكة ؟ إن المنهج الأمثل لا بد وأن ينطلق من مستويين أولهما : إطار نظرى ينبثق من الأدبيات النظرية حول الموضوعات التى تطرحها الأسئلة مثل : تحديد وضع المتغير الثقافى بين متغيرات العلاقات عبر القومية وعبر الإقليمية التعاونية منها والصراعية ، أى من منظور الواقعية السياسية والعالمية Globalism على حد سواء ، تكيف نموذج الشراكة بين أطر التعاون الإقليمى وغير الإقليمى ومدى تعبيرها عن حالة اعتماد متبادل ، أم تبعية أم إقليمية جديدة ، أم نموذج مختلف يجمع بين أبعاد من هذه الأطر المختلفة ، تحديد وضع المتغير الثقافى ، وكذلك وضع النموذج الذى يعبر عن الشراكة فى سياق أدبيات المنظور الراهن للعلاقات الدولية ، أى منظور العولة .

هذا ولا تنصدى الدراسة - على الأقل فى هذه الصياغة الأولى لها - لهذه المهمة النظرية الهامة مكتفية بالاقتراب من المستوى الثانى . أى مستوى خبرة الممارسة الأوربية والعربية على هذا الصعيد خلال العامين الماضيين . وهى بدورها ليست بالمهمة البسيطة . ويرجع ذلك لعدة اعتبارات تفرض علينا تحديد بعض الخطوات الإجرائية التى تجعل بدورها من دراستنا هذه دراسة استكشافية تحتاج إلى درجة أكبر من الامتداد الأفقى والرأسى على حد سواء فى حالة توافر الشروط المناسبة .

ومن أهم هذه الاعتبارات : محدودية النطاق الزمنى للممارسة - فيما يتصل بالشراكة - ومع ذلك فإن الإطار الأوسع للقضية ، أى الثقافة العربية الإسلامية ، فى مواجهة الثقافة الغربية ، قد يساهم فى تعويض هذه المحدودية . ومن ناحية أخرى : ونظراً لتعدد أطراف المشاركة جنوب المتوسط - والذين لا يمثلهم على العكس دول شماله إطار جماعى واحد - نظراً لهذا التعدد ، فإن الدراسة المقارنة التراكمية لخبرات إدارة هذه الدول للبعد الثقافى فى الشراكة - يبرز أهمية خاصة ، فإذا كانت اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تبان من حالة إلى حالة فهل يتكرر هذا على الصعيد الثقافى ؟ ومع ذلك ، فإن الدراسة ستنتقل من إطار خبرة مصرية متعددة المستويات : رسمية ، شبه رسمية ، أكاديمية . فضلاً عن إطار خبرة أوربية -

جماعية . وهذا هو مضمون الجزئية الأولى من الدراسة تحت عنوان : البعد الثقافي في الشراكة بين نماذج من رؤى أوروبية ، وبين نماذج من رؤى مصرية . أما الجزئية الثانية من الدراسة فتقدم رؤية ذاتية للباحث حول البعد الثقافي في العلاقات العربية الإسلامية - الأوروبية - الغربية بصفة عامة . وإذا كانت الجزئية الأولى من الدراسة تستند إلى متابعة الباحث لنماذجها خلال العامين الماضيين ، فإن الجزئية الثانية من الدراسة تستند إلى وتبني عن خبرة الباحث من واقع التحليل المنظم لتاريخ العلاقات الدولية الإسلامية وما يكشفه من أنماط متكررة من التفاعلات ، يمكن التساؤل عن مدى ما يمثله الوضع الحالي من امتداد لها في مدلولات ثقافية ، والجدير بالذكر هنا أيضًا أنه إذا كانت بعض مدلولات الجزئية الأولى من الدراسة تبين بعض مؤشرات راهنة عن توجه نحو «الحوار» فإن الجزئية الثانية تبين معطيات «الصراع» الكامنة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والأيدولوجية والتي تمثل عوائق أو عقبات أمام هذا الحوار تحول دون تقدمه طالما يجري هذا الحوار في ظل ظروف قائمة لا تجعل منه - كما يقول البعض إلا « حوار الطرشان » - ولكن تظل الحاجة قائمة لاستمراره حتى نجد منافذ متبادلة لاختراق هذه الحالة على النحو الذي يحقق وضعا أكثر عدالة واستقرارا للمجنوب المتوسط .

ولهذا يمكن القول أن التحليل في هذه الدراسة - على ضوء كل ما سبق توضيحه - إنما ينطلق من إشكالية أساسية : ما العلاقة بين البعد الثقافي في الشراكة - بمعنى الحوار والمشار إليه في بنود الشراكة - وبين المشاكل السياسية والاقتصادية للشراكة ، هل التقدم على الصعيد السياسي / الاقتصادي في العلاقات المتوسطة (من المنظور الأوربي) يرتبط بحالة البعد الثقافي أم أن هذا التقدم - من منظور المصالح العربية (ويفرض أنه ليس هناك مصالح متوسطة مشتركة فقط) هو المحك لدفع الحوار الثقافي .

أولاً - بين نماذج من رؤى أوروبية وبين نماذج من رؤى عربية (مصرية) :

لم يتم رصد وتوثيق هذه النماذج بطريقة مسحية منظمة وفق معايير محددة ، ولكنها تلك التي تفاعل معها الباحث - في مناسبات عدة خلال العامين الماضيين في ظل فورة الاهتمام بالمتوسطة عقب مؤتمر برشلونة . ولقد قام على تصنيفها لأغراض هذه الدراسة ، ومن ثم فهي انتقائية ولذا فإن مدلولاتها لا ترقى إلى مرتبة التعميمات . فهي ليست إلا مجرد نماذج توضيحية لبعض الاتجاهات الراهنة التي تعالج بصورة أو بأخرى الموضوعات التي طرحها الأسئلة

السابقة الإشارة إليها . ومن ثم فهي تفسح المجال أمام نوع من التحليل النقدي التراكمي فيها بينها سواء على الصعيد الأوربي أو العربي . فإن التقسيم إلى هذين المستويين - بالمعيار الإقليمي - لا ينفي أن هناك مناطق مشتركة ومناطق اختلاف فيما بين ناهجيهما . ولكن لم يتم العرض - وفق اتجاهات أو تيارات - ولكن وفق الانتباه الجغرافي لإفساح الفرصة للمقارنة بين الاتجاهات عبر الإقليمية إلى شمال المتوسط وجنوبه^(٥) .

١ - على الصعيد الأوربي :

(أ) يمكن أن نورد أولاً نموذجين متكاملين الأول يعبر عنه جماعة من الصفوة الفكرية والأكاديمية ، والثاني تطرحه مؤسسة أوربية جماعية . ويقع منهج « الحوار » الثقافي في قلب النموذجين باعتباره السبيل لدعم الفهم المتبادل الذي هو أساس النجاح في التعاون السياسي والاقتصادي ، بل صعيد المشروع المتوسطي .

والنموذج الأول : يبرز من ثنايا كتاب فرنسي هام صدر في بداية التسعينات ، أي خلال المرحلة التي سبقت تدشين مؤتمر برشلونة لمشروع الشراكة^(٦) . ويعتبر هذا الكتاب - منذ مقدمته بقلم السياسي الفرنسي ادجار ييزاني عن الدعوة إلى فكرة متوسطة يجب تطويرها ودعم ظهورها - كنواة لمشروع متوسطي يمثل ضرورة استراتيجية لحماية الوضع العالمي للمنطقة - لأن مستقبلها يرتهم بالتضامن والتعاون بين دول ضفتيه . والشرط المسبق لهذا التعاون هو أن « يتوقف كل من هذين العالمين (العالم العربي وأوروبا) عن اعتبار الآخر تهديداً لهويته » . هذا ويمكن أن نلخص أسس وقواعد هذا التيار الفكري الذي يمثلته هذا الكتاب على النحو التالي :

الاعتراف بأن هناك حقائق متوسطة معقدة وصراعية ومتداخلة تهدد أمن واستقرار الدول المشاطئة للمتوسط ، إسهام المقترحات الحكومية الرسمية الأوربية بعدم التحل إلا برؤية سياسية وغير استراتيجية لا تسمح بمعالجة فعالة للمشاكل الحقيقية بل بتهملها أو تجنبها أو حتى تنسائها ، الإيذان بضرورة تخطي هذه التهديدات والقدرة على ذلك من خلال مشروع مشترك يقع في قلبه الحوار الثقافي ، الاعتراف بأنه بالرغم من أهمية « السياسة والجيش » إلا أن التهديد الملموس يكمن - وفق هذا التيار في الاقتصاد والثقافة ومن ثم فإن الخطر الذي يصيب

العلاقات بين ضفتي المتوسط ذو طبيعة ثقافية ولا يمكن إبعاده إلا إذا تنحت فكرة «حرب الحضارات» وأسست الطريق إلى «تداخل الثقافات» والبحث عن فهم متبادل، وأخيراً ووفقاً لهذا التيار أيضاً فإن هذا الفهم المتبادل الضروري لن يتحقق إلا إذا تحقق الفهم المتبادل حول العلاقة بين الدين وبين السياسى، أى حول ضرورة الانتقال من - المجال الدينى - إلى المجال الثقافى، وكذلك حول تخطى التاريخ الصراعى والتوفيق بين المعطيات الراهنة المختلفة. إذن ووفقاً لهذا الشرط الأخير نرى كيف أن المصلحة الراهنة لدى هذا الاتجاه تقتضى الفهم المتبادل انطلاقاً من استبعاد الدين وتخطى التاريخ، كما أن المستهدف بالحوار أو أطرافه هم أساساً الصفوة الفكرية والمتقفة .

والنموذج الثانى : نعتبر عن اهتمام بأحد المراكز المنبثقة عن منظمة أوروبية وهى مجلس أوروبا Council of Europe والمركز هو «مركز الشمال الجنوب: مركز أوربيى للاعتماد المتبادل والتضامن العالمى» ومقره برشلونة . ومن بين برامج برنامج «عبر المتوسط» Transmed^(٧) .

يتم بالحوار بين الثقافات Intercultural dialogue كأساس للتعاون انطلاقاً من عدة أسس تبلورت فى دعوته للاشتراك فى ندوتين عقدتا فى مالطة فى نوفمبر ٩٦ ثم فى إبريل ١٩٩٧ قبل انعقاد المؤتمر الثانى للشراكة . ولقد شارك فى الندوتين أساساً برلانيون وأكاديميون ومهنيون نشطون على صعيد المنظمات الأهلية غير الحكومية من دول المتوسط ، وتتلخص هذه الأسس كما جاءت هذه الدعوة كالتى :

أن البعد الثقافى والاجتماعى والإنسانى فى إعلان برشلونة من أجل إرساء منطقة رخاء واستقرار فى المتوسط - لا يفصل عن البعدين السياسى والاقتصادى ، وأن حواراً بين الثقافات لا يفصل عن هذا البعد الثالث للشراكة . فهو ، أى الحوار ، يمثل أساساً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الاقتصادية والأمنية المختلفة . ويهدف هذا الحوار - كما تنص هذه الدعوة - إلى الاهتمام إلى سياسات للتعاون الثقافى بين مواطنى المتوسط تتخطى الاختلافات الثقافية الاجتماعية وتتعدى التفاوتات الاقتصادية ، كما يهدف إلى التغلب على الأحكام المسبقة والتحيزات التى تراكمت عبر التاريخ على جانبي المتوسط . ويرى هذا الاتجاه أن نجاح التعاون السياسى والاقتصادى بين ضفتي المتوسط يجب أن يدعمه معرفة حقيقية بثقافة الآخر ومجتمعه ودينه وذلك من خلال «رؤية إيجابية للاختلاف» ولذا - وبالنسبة لحوار الأديان

- فإن هذا الاتجاه يرى أنه لا داعي لتكرار القول أن الأديان السماوية الثلاثة ذات قاعدة ثقافية مشتركة وأن الصراعات بين « جماعة » كل منها قد اندلعت بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية عبر مراحل التاريخ المختلفة وليس بفعل انشقاق rifts حول الرسالة الروحية . وبدون التوقف الآن لمناقشة بعض المقولات السابقة فيكفى القول أن هذا النموذج كسابقه ينطلقان من ضرورات المصلحة « المشتركة المتوسطة » لمواجهة مصادر تهديد للأمن أى ينطلقان من « المتوسطة » كمشروع سياسى لتحقيق أهداف أوربية ، ومن ثم فإن المقترحات العملية للنموذج الثانى ، وكما عبرت عنها مناقشات بعض المشتركين فى ندوة مالطا فى نوفمبر ٩٦^(٨) . تتمحور حول توطيد فعالية قنوات المعلومات المتبادلة - سواء مراكز معلومات ، مؤتمرات وندوات ، برامج إعلامية وخاصة تليفزيونية مشتركة - حول قضايا حقوق الإنسان ، الهجرة ، البيئة وحول الفنون والآداب ، السياحة الثقافية ، تعاون الجامعات حتى يمكن اكتشاف الإرث المشترك بين الثقافات المختلفة وحتى يمكن إشراك المواطنين فى قيم أفكار ومعان جمالية فى ظل التمييز بين خصوصيات الثقافات . إذن هذه المقترحات تستهدف المواطن العادى ثم الصفوة المثقفة ويتم بواسطة أجهزة شبه رسمية أو مدنية - أوربية ويتم بالدائرة الضيقة أم المعنى الواسع للبعد الثقافى والأصيق وليس الدائرة الأوسع ، فتلك الأخيرة هى التى تثير جدلاً أعمق حول إمكانياتها وأهدافها الحقيقية وفرصها لأنها لا تدعى تخطى اختلافات الواقع السياسى الاجتماعى والاقتصادى وانعكاساته . فى حين أن أصحاب الدعوة للحوار الثقافى بهذا المعنى بأبعاده الإنسانية المثالية الانفتاحية يتخطون - إرادياً أم لا إرادياً - ضغوط هذا الواقع ، وأياً كانت النوايا وراء هذه الدعوة التى تهدف للتعاون والانفتاح وعدم الانغلاق ، فإنه لا بد وأن نتساءل لصالح ثقافة من وأى منظومة قيمة ستكون محصلة هذا الانفتاح ؟ ولهذا فإن البعض الآخر من المشاركين فى الندوة وإن اعترفوا بأهمية الانفتاح ، إلا أنهم حذروا من فكرة الثقافة العالمية ، كما أكلوا على أهمية العلاقة بين البعد الثقافى وبين الأبعاد السياسية والاقتصادية .

(ب) وفى مقابل هذا الاتجاه الذى يبرره النموذجان السابقان يمكن أن نورد :

نموذجاً من اتجاه معاكس عبر عنه وبلوره أحد الباحثين الفرنسيين فى الملتقى السابع المصرى الفرنسى للعلوم السياسية والذى دار حول الشراكة المتوسطة الأوربية (يناير

١٩٩٧^(٩) . وبين عرض الباحث الاهتمام بالمفاهيم وليس بمجال الحركة السياسية وبينت الخلاف بين الفلاسفة والمفكرين الأوروبيين - خلال القرن ١٩، ٢٠ حول مدى وجود كيان أو مجتمعات متوسطة أو حضارة متوسطة أو سمات ثقافية متوسطة ، وذلك لتقديم أدلة على عدم وجود المتوسط ككيان اجتماعي سياسي ، وعلى أن وجود مظاهر سلوكية وعادات وتقاليد مشتركة لا يعنى أن هناك ثقافة مشتركة بين شعوب المتوسط. وبالرغم من أن هذا العرض لم توضح مباشرة مدلولات مضمونة بالنسبة لإمكانات حوار ثقافي من عدمه والآثار على مشروع الشراكة ، إلا أنه لابد وأن تثير التساؤل حول إمكانات الحوار ودوافعه بين ثقافات مختلفة تتلاطم في مساحة جغرافية محدودة ومتلاحمة الأطراف ؟

٢ - على الصعيد العربي (المصري) :

يمكن أن نورد بعض النماذج بعضها يتصل مباشرة بالشراكة وبعضها يتصل بإطار أعم .
وهي تعبر عن رؤية أكاديمية أو رؤية حركية سياسية أو رؤية رسمية أو شبه رسمية .
ثانياً : ويجدر أن نذكر، بدءاً ، أنها تقترب من البعد الثقافي في إطار - معناه الواسع أو الضيق - أي الذي يتصل بقضايا خلافية أساسية فكرية ومعرفية :

العلاقة بين خصوصية الانساق المعرفية وبين عالمية العلم ، العلاقة بين الظاهرية السياسية - الاجتماعية والظاهرة الدينية ، العلاقة بين الواقع السياسي - الاقتصادي ، وبين الواقع الثقافي ، نقد المنظور الغربي العلماني (منظور الحداثة وما بعد الحداثة) من منظورات أخرى ، وخاصة الإسلامي ، وضعية دراسة القيم والثقافة والدين في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة ، والسياسية بصفة خاصة ، وأخيراً وليس آخراً أثر وجود إسرائيل والفكر الصهيوني على العلاقات بين العرب وأوروبا أبعادها المختلفة ، وأخيراً وليس آخراً العلاقة بين الغرب والإسلام . ولقد تفاوتت النماذج التالية بالطبع من حيث درجة الاقتراب من بعض هذه الجزئيات دون غيرها وطبيعة هذا الاقتراب وأهدافه .

(أ) ولو بدأنا بدائرة الرؤى الأكاديمية - وبدون البدء بتصنيفها من حيث ما تعكسه من منظورات : قومية ، ليبرالية ، إسلامية - يمكن أن نورد النماذج التالية :

١ - نموذج تعكسه دراسة مجتمعية ناقشتها د. نيفين عبد الخالق في مؤتمر البحوث والدراسات السياسية العاشر (ديسمبر ١٩٩٦) وفي الملتقى السابع الفرنسى / المصرى للمعلوم السياسية (يناير ٩٧)^(١٠) - وهى دراسة تتصل مباشرة - ومن واقع عنايتها بالأبعاد الثقافية للمشروع المتوسطى ، إلا أنها تقترب من الموضوع من نافذة واسعة . فهى تحدد أن الأبعاد الثقافية تعنى لديها الأديان والحضارات وتناقش المسألة الثقافية فى حوض المتوسط وهى بالطبع أعمق وأقدم مما يعنيه فقط البعد الثقافى للشراسة ، بل هى الإطار الذى ينبثق عنه وتناقشه الباحثة عدة موضوعات : ماذا تعنى الأبعاد الثقافية ؟ وهل يمكن الادعاء بوجود ثقافة متوسطة ، الأبعاد الثقافية وصدام الحضارات ، الأبعاد الثقافية والأصولية اليهودية فى حوض المتوسط ، وتنطلق الباحثة من الاعتراف - استناداً إلى طرح ادجار بيزانى السابق عرضه - بأولوية الأبعاد الثقافية ، ومن ثم بالعلاقة بين المدخل الثقافى والمدخلين السياسى والاقتصادى للتعاون ، حيث تشير إلى أن المفجوة حول المدخل الثقافى بين جانبيه المتوسط لا بد وأن تعوق دون تحقيق شرابة حقيقية على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

ويبرز من ثنائيا فكر الباحثة الدعوة إلى « حوار ثقافى لا غنى عنه من أجل إجلاء المعرفة والفهم لكل أطرافه كل منهم بالآخر » . وكذلك الدعوة إلى « حوار الحضارات حواراً بناءً مثمرًا ، وهى دعوة ليست بالجديدة ، بل تقول الباحثة أنها تقليد ثقافى قديم يدرس بالفعل فى أوقات السلام وفى أوقات الحروب ، وتضرب لذلك مثلاً بالحوار الحضارى الذى تعانقت فيه الحضارة العربية الإسلامية فى جنوب المتوسط مع حضارة شمال المتوسط المسيحية ، سواء فى عنصر الحروب الصليبية أو فى أوقات السلم . فكل احتكاك سواء كان دائماً أم سلمياً كان يؤتى انعكاسات ثقافية وحضارية طويلة المفعول ، ولذلك ليس من قبيل المبالغة - وفقاً للباحثة - القول أن حوار الحضارات هو تقليد مارسه حوض البحر المتوسط فى عهوده التاريخي المختلفة ، ومع ذلك فإن الباحثة تشير من ناحية أخرى وبقدر متميز من الوضوح ، أنه إذا كانت العولة تنعكس على الأبعاد السياسية والاقتصادية ، فإن هذا لا يتفق مع الأبعاد الثقافية ، حيث لا يمكن فرض نسق عالمى واحد للقيم ، بل ينبغى أن يراعى الخصوصية الثقافية للشعوب والأقاليم . هذا إلى جانب أن فعالية الأبعاد السياسية والاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بغير مراعاة التنوع الثقافى . وهذا ويجدر الإشارة إلى أن الباحثة قد قدمت مفهوماً

واسعاً للبعد الثقافي ، حيث ضمنت ما يتصل بالأصولية اليهودية من ناحية ، وفي حين ناقشت في جزئية أخرى عديداً من القضايا المعرفية من ناحية أخرى . من ناحية أبرزت الباحثة أنه في مقابل الدعوة إلى حوار الحضارات ، وفي مقابل تنبيه الاتحاد الأوربي إلى أهمية حوار الأديان والحضارات تظهر الجهود اليهودية الصهيونية الفكرية المتتالية التي تدعى بوجود حضارة خاصة بهم إلى جانب الحضارتين الإسلامية والمسيحية مما يعنى - في نظر الباحثة - خلطاً واضحاً بين الدين والحضارة - تهدف من وراءه إسرائيل إلى « ادعاء مكانة متميزة في التعاون الأوربي المتوسطى باعتبار أنها تمثل واحدة من ثلاث حضارات تتعايش في حوض المتوسط » . ولا تظهر الباحثة خطورة هذا الوجه المتجدد للصهيونية ، أى الصهيونية الثقافية فقط ، على تأجيج الصراع الثقافى فى المتوسط ، ولكن تركز الضوء أيضاً على مخاطر الأصولية اليهودية على السلام والاستقرار فى المنطقة ، ومن ثم على سبل دفع التعاون المتوسطى بين شماله وجنوبه . ونجد أن الباحثة تحرص على بيان كيف أن ظاهرة الأصولية اليهودية يتم التعميم عليها لصالح تضخيم ظواهر الأصولية الإسلامية وما تسببه من مخاطر لحوض المتوسط ، حيث أضحت إسرائيل تقدم على أنها واحة الديمقراطية فى وسط عالم عربى تسوده الدكتاتورية والعنف والارهاب . ولذا فإن الباحثة تحذر من أن هذا التعميم المتعمد على مخاطر الأصولية اليهودية - التى تشدد تجاه عملية السلام - يضع المنطقة ومستقبلها بكل ما فيها من مشاريع موضع الخطر الحقيقى .

ومن ناحية أخرى ، حذرت الباحثة - وهى فى صدد تحليل المسألة الثقافية فى المتوسط - من خطر آخر ، هو فرض نموذج آخر للتحديث فى المنطقة يتعارض مع التراث وضرورة أن يتم تطوير النموذج التحديثى الجديد تطويراً ذاتياً وليس نقله من الغرب أو فرضه بواسطة الغرب . ولقد جاء هذا التحذير عقب مناقشة الباحثة لقضايا معرفية هامة تقع فى صميم الجدل بين المنظور العلمانى والمنظور الإسلامى ، مثل التحديث الغربى ، التحديث الإسلامى ، التداخل الحضارى .

ولذا وعلى ضوء هذا التحذير المعرفى نتساءل كيف تتوافق معه دعوة الباحثة للشمال المساعدة فى سد (الفجوة) الثقافية بين جانبي المتوسط ، وذلك من خلال تعاون ثقافى ، فالسؤال هنا هو التعاون وفق منظور من ، ونحو منظور من ، إذا كانت الباحثة تهتم بالتحذير

من مخاطر فرض نموذج معرفي تحديثي على جنوب المتوسط ؟ إذن كيف نحل المعضلة بين الدعوة إلى حوار وإلى تعاون وبين التحذير في نفس الوقت بين هيمنة معرفية .

٢ - أن هذا التحذير من هيمنة معرفية غربية - في سياق مناقشة الباحثة لأبعاد من الجدل بين المنظور العلماني والمنظور الإسلامي - إنما يشارك فيه الباحثة آخرون أسهموا بدلوهم في هذا المضمار الأكاديمي من زوايا عدة ، وهي وإن لم تصل بالطبع مباشرة بالشراكة أو بالعلاقات المتوسطة ، فهي تتصل بالإطار الأوسع الذي يحيطها جميعاً . وفي قلب هذا الإطار يأتي انتقاد أو معارضة أو رفض المركزية الغربية المعرفية والثقافية والفكرية (والناطقة من المركزية على الصعيد السياسي والاقتصادي) لما في هذه المركزية من مخاطر الهيمنة والاستلاب للخصوصيات المعرفية والثقافية والحضارية لأخرين ، وذلك تحت مسمى وحدة التاريخ العالمي ووحدة الحضارة العالمية ووحدة التراث الإنساني والثقافة العالمية^(١١) . ولذا قد لا تقف الانتقادات عند مجرد الانتقاد أو المعارضة أو الرفض ، بل تمتد إلى البحث عن بديل ، أي إحياء منظورات بديلة سبق وتراجعت أمام موجات التحديث الفكرية الغربية ومن أهمها «منظور إسلامي للعلوم» . وما لاشك فيه أن هذا المصطلح ليثير كثيراً من التساؤلات والانتقادات من البعض ، كما يجد المبررات والأسانيد والمنطقات لدى البعض الآخر وبدون الدخول في تفاصيل هذا الجدل على الساحة العربية المسلمة ، يكفي القول أنه يقدم مؤشرات على إمكانيات أو قيود «الحوار الثقافي» بأوسع معانيه ، فهو لا يقتصر على مجالات معرفية أو علمية محددة ، ولكنه يمتد إلى الإطار الثقافي للمجتمع ككل . هذا ويجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الأدبيات غربية عديدة قد اعترفت - على صعيد علم العلاقات الدولية مثلاً^(١٢) - بأن ما تقدمه هو منظور غربي وأن هناك منظورات أخرى تحتاج لدراسة مشيرة بذلك إلى منظورات من العالم الثالث والعالم الأول (قبل تفككه) أو منظورات حضارات أخرى غير الحضارة الغربية .

٣ - ولو انتقلنا إلى نماذج أخرى ، ولكن أكثر عمومية ، في النطاق - حيث لا تنصب على إطار الشراكة أو المتوسط أو المنظورات الأكاديمية للدراسة ولكنها تمثل اتجاهات يتحدث عن حوار الثقافات أو الحضارات ، ولكن عن صدام الحضارات والثقافات وخطورة العولمة على الخصوصيات الثقافية والحضارية . حيث تواجه دول العالم هيمنة وهجمة الثقافة الغربية

بروافدها المختلفة ويعبر عن هذا الاتجاه تيار واسع من الأدبيات العربية التي لا تحلل ابتداء ما هي العولمة لتحديد طبيعتها كظاهرة وكعملية بقدر ماتخذ مواقف منها وحياها . فعلى سبيل المثال وليس الحصر نبدأ^(١٣) من كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عن إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب وهو مجموعة من المقالات تناقش كيف أضحي الصراع بين الثقافات أبرز مظاهر الصراع المعاصر بين الأمم والحضارات ، وكيف أن التناقض بين مصالح الغرب ومصالح الأمة العربية قد دفع الغرب إلى معاداة مشروع القومية العربية . ثم تنتقل إلى عدد من الندوات والمؤتمرات والتي ناقشت نفس الموضوع مثل ندوة « صراع الحضارات » أم حوار الثقافات في القاهرة ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧ ، والذي طرح المشاركون فيها قدراً هاماً من الأفكار المتنافسة والتكاملة حول العلاقة بين الهيمنة الأمريكية والعولمة وكيفية مواجهتها في سبيل الحفاظ على الهويات الثقافية التي هي عماد الحوار بين الحضارات في مواجهة محاولات المركز الأمريكي فرض ثقافته بالقوة^(١٤) . ثم تنتقل إلى عدد من المقالات أو التعليقات المنشورة أيضاً حول نفس الموضوع^(١٥) وهي ليست إلا مجرد أمثلة من تيار متدفق يعبر عن رؤية عربية مسلمة تحمل رسالة ضمنية أو صريحة يمكن استخلاصها إجمالاً . ولقد عبر عن هذه الرسالة وبوضوح تام المفكر المصري أ. جميل مطر في أحد مقالاته وهي تتلخص في أننا دخلنا في المرحلة الراهنة مرحلة الصراع الحضاري والثقافي والديني مع الغرب وإسرائيل بعد أن خسرنا جولات الصراع العسكري والسياسي والتكنولوجي ، وهي معركة تدور على عدة جبهات داخلية (في الأوطان) وإقليمية وغير إقليمية . إذن هي ليست حوارات حضارات وثقافات في أذهان الغرب ، ولكنها صراع مخطط الأدوات والأهداف والمراحل . ولا يواجهه العرب والمسلمون فقط ، ولكن تظهر تداعياته في كل أرجاء العالم . خلاصة القول أن هذا التيار من الأدبيات العربية هو تعبير عن التفاعل مع الحالة الراهنة لدراسة العلاقات الدولية في ظل منظور العولمة والتي من أهم سماتها بروز أهمية الأبعاد الثقافية الحضارية الدينية ، كما سبقت الإشارة ، في مقدمة هذه الدراسة .

٤ - وإذا كانت النماذج ، في البند السابق ، مباشرة يمكن تصنيفها في دائرة « المنظور القومي » ، فإن للمنظور الإسلامي سبق الإسهام حول البعد الثقافي القيمي في العلاقات بين الغرب والمسلمين بصفة عامة ، ومن أبرز من كتبوا على هذا الصعيد الأستاذ الأمريكي -

الكينى الأصل - د . على المزروعى ، أستاذ الإنسانيات ورئيس معهد الدراسات الثقافية العالمية فى جامعة نيويورك . ومن أبرز ما كتب « القوى الثقافية والسياسات العالمية » (١٩٩٥) .

ولقد نشر مؤخرًا فى دورية « الشؤون الخارجية الأمريكية » فى عددها الأخير أكتوبر ٩٧ مقالة تحت عنوان « القيم الإسلامية والغربية » (١٧) . يناقش فيها وضعين متضادين : اهتمام الغرب للمجتمعات الإسلامية بالتخلف على ضوء معاييرهم فى التقدم المادى والتطور الديمقراطى ، فى حين أن قياس المسافة الثقافية بين الغرب والإسلام هى أعقد من ذلك بكثير على نحو يجعل هذه المسافة أضيق بكثير مما يعتقد الغرب . لأن القيم الغربية لا تقدم الإجابة اللازمة عن التساؤل حول الطريق نحو أفضل حياة للمواطن ، بل العكس ، فإن القيم الإسلامية هى التى تقدم هذه الإجابة . ويوضح مقولته هذه على ضوء مناقشة مقارنة لأوضاع اجتماعية وقيم عدة (وضع المرأة ، حقوق الإنسان ، الرقابة ، حرية الرأى ، وضع الدين ليس فقط فى المجتمعات والنظم الإسلامية ، ولكن أيضًا وجوده ووضعه فى المجتمعات المسماة بالعلمانية ، حماية الأقليات لدى الإسلام بأكثر مما هو قائم فى ظل المجتمعات العلمانية الغربية ، التفرقة العنصرية ، العنف لتدمير الآخر) . ولهذا فهو يخلص إلى أنه إذا كان الغرب يتهم المسلمين بأنهم لم ينتجوا الأفضل ، إلا أن القيم الإسلامية قد حالت دون وقوع الأسوأ .

ومما لاشك فيه أنه إذا كانت الرؤية الإسلامية قد ناقشت ، كما سبق ورأينا ، إمكانيات وضرورات تطوير منظور إسلامى للمعرفة والظواهر ، فإن هذا البعد القيمى - الثقافى فى تحليل العلاقات من أبرز تجليات هذا التطوير ، وإن كان الاتجاه الذى يمثله المزروعى لا يعبر صراحة عن منطق صراع الحضارات ، إلا أنه يعبر عن منطق اختلاف القيم الناجم عن اختلاف الأطر المرجعية ، وهذا الاختلاف القيمى يقع ببلوره فى قلب كثير من الاختلافات الثقافية .

(ب) وأما بالنسبة للدائرة الرسمية العربية (المصرية) ، فإننى أقصد بها المسؤولين عن إدارة مفاوضات الشراكة من الدبلوماسية المصرية ومن دبلوماسية الجامعة العربية . وهنا يمكن أن أقف عند ثلاث نقاط أو محاور يمكن من خلالها عرض ما أمكننى ملاحظته أو رصده من سلوك أطراف هذه الدائرة ، سواء القولى أو الفعلى ، حول البعد الثقافى . وهو مسبقًا قليل

الوزن عديم التكرار بالمقارنة بين البعدين السياسى والاقتصادى . فمن ناحية : بالنسبة للرؤية عن وضع البعد الثقافى - الاجتماعى - الإنسانى على صعيد مفاوضات الشراكة : فهناك كما عبر عن هذا السفير هانى خلاف نائب مساعد وزير الخارجية المصرى للشئون الأوربية في معرض تقييمه لأفاق وتحديات العام الأول من المشاركة^(١٨) . هناك ازدواجية في المعايير المطبقة على اتفاقيات دول جنوب المتوسط ، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الملكية الأدبية والفكرية ، وحقوق المواطنين العاملين في دول الاتحاد الأوربي والمقيمين بصفة شرعية . ولقد بينت الدبلوماسية المصرية في أكثر من مرة الاختلافات بين الاتفاقية المصرية واتفاقيات أخرى (إسرائيل ، تونس ، المغرب) حول هذه الأمور^(١٩) .

هذا وفي تقريره لوزير الخارجية المصرى عقب الجولة الثامنة من مفاوضات الشراكة المصرية الأوربية - أشار السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية والمستول عن هذه المفاوضات - فيما يتصل بالبعد الثقافى الاجتماعى - إلى الاهتمام بحقوق الجالية المصرية في الإقامة الكريمة ومحسن مرور الأفراد من الجانبين والاهتمام بالتراث الثقافى المصرى (فرعونى ، قبطى ، إسلامى) وتنقية كتب التاريخ في أوربا عما يسيئ إلى الحضارة العربية والإسلامية . ولكن ماذا عن الرؤية حول العلاقة بين البعد الثقافى وبين البعدين الآخرين في الشراكة ؟

ومن ناحية ثانية : ظهرت مواقف حول دوائر التعاون الممكنة التى يمكن أن تقود إلى فهم متبادل ، أى التى تترجم الحوار الثقافى لتحسين الفهم المتبادل وتصحيحه ، وخاصة تصحيح الأفكار المغلوطة في الذاكرة الأوربية عن العرب والمسلمين . ولقد عبر عن ذلك ، على سبيل المثال ، الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في ثلاثة ملتقيات عقدا في بروكسل وفي دى وفي مارسيليا ، حول التعاون العربى الأوربي ، فبراير ثم إبريل ١٩٩٧ ، أى قبل وبعد انعقاد المؤتمر الثانى للشراكة الأوربية - المتوسطية .

ولقد كانت نظرة الغرب إلى المسلمين أو تصور الغرب للإسلام وحوار الحضارات ، أو الحوار العربى الإسلامى - الأوربي ، أو الفهم الصحيح من جانب الغرب للإسلام ، هى المفردات التى وصفت بها (الصحافة المصرية) اهتمامات هذه الملتقيات (إلى جانب الاهتمامات السياسية والاقتصادية المعتادة) . وإذا كانت هذه المفردات تدخل في نطاق البعد الثقافى للمتوسطة ، إلا أنه من الواضح أنها لا تعكس إلا رؤية دفاعية اعتذارية تبريرية حول

الإسلام والمسلمين تهدف إلى تحسين الصورة لدى الآخر ، ولكن لا تنطبق إلى ما يحيط بصورة هذا الآخر لدينا أيضاً . كما لم تنطبق (على ضوء ما هو منشور عنها) إلى العلاقة بين البعد الثقافي والبعدين السياسى والاقتصادى ، وكان المثال البارز على ذلك - ما تناقلته وسائل الإعلام - عن رد أمين الجامعة العربية - فى مؤتمر مارسيليا حول آفاق التعاون الأوروبى المتوسطى - على مداخلات نائبة فرنسية فى إطار ورشة عمل بعنوان « الإسلام والغرب » الصدمة والثقافات وهى المداخلات التى أحدثت مغالطات شديدة تصدى لها بالتنفيذ د. عصمت عبد المجيد وطالب خلالها من أوروبا أن تمد يدها إلى العالم العربى وأن تبذل جهداً إضافياً لفهم العقلية العربية ، مشيراً إلى خطورة أن يظل السياسيون والباحثون فى أوروبا يرددون مقولات وروثوها قديماً ، فى زمن الهيمنة ، على مقدرات الأمة العربية والإسلامية^(٢٠) . هذا وكان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى فى الجلسة الختامية للمؤتمر الثانى للشراكة الذى عقد فى فاليتا فى منتصف بريل ٩٧ ، كان قد دعا إلى عقد مؤتمر ثقافى يدعو إليه رسميون وساسة وأكاديميون لطرح التصورات وتبادل الآراء لتشجيع التواصل الفكرى^(٢١).

ومن ناحية ثالثة : وبالنسبة لقنوات الاتصال العربية - الأوربية بمبادرات عربية ، وعلى مستويات رسمية وشبه رسمية ، وتوجه إلى النخبة أو المواطن ، يمكن أن نذكر فيما يلى : مؤتمرات العلاقات العربية - الأوربية ، مثل التى عقدت فى بروكسل ودبى ومارسيليا خلال النصف الأول من ١٩٩٧ ، وحضرها أمين جامعة الدول العربية ، نشاط جمعيات الصداقة العربية الأوربية فى تعزيز العلاقات المشتركة ، ونشاط مراكز البحث والدراسات المهمة بهذه العلاقات مثل مركز الدراسات العربى الأوروبى فى لندن ، ولقد نبه البعض^(٢٢) إلى أهمية نشاط مثل هذه المراكز وجمعيات الصداقة هذه لفتح آفاق جديدة للحوار . وعلى صعيد آخر ، اهتم منتدى البحر المتوسط فى سعيه لتدعيم العلاقات الاقتصادية الأوربية / المتوسطية بقنوات أخرى تركز على أجهزة الإعلام والفنون المختلفة ، وعلى إعادة النظر فى المناهج الدراسية بمستويات التعليم المختلفة ، وخاصة فى التاريخ والجغرافيا^(٢٣) . ويقتضى أخيراً أن نشير إلى جولة شيخ الأزهر فى عدة عواصم أوربية ، والتى صدر حولها كتاب تحت عنوان « الإسلام والغرب » ، وكذلك عقد المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ندوة حول الإسلام والغرب ، وأخيراً تكوين الأزهر للجنة خاصة بالحوار بين الأديان .

إن هذه النماذج الانتقائية والمختصرة عن تعبيرات رسمية عن الاهتمام بالبعد الثقافي لنظهر لنا أساسًا أن الهدف والغاية هو تحسين صورتنا لدى الآخر . ولكن يظل السؤال التالي قائمًا ، هل هذا هو كل المعنى الذى يثيره البعد الثقافى على الصعيد الرسمى : وبفرض قبول إمكانية الحوار الثقافى وفوائده ، فهل ما تم رصدہ يعد من قبيل الحوار ؟

وهنا ، لابد وأن نتوقف عند التقييم الذى قدمه السفير هانى خلاف لمسار ولناهج معالجة ما يسمى أو يطلق عليه حوار الحضارات والثقافات^(٢٤) وتتلخص رؤيته التقويمية فيما يلى :

من ناحية : أن ما يسمى « حوار الحضارات أو الثقافات يعد بمثابة إحدى الموضوعات الفكرية فيما يتصل بعلاقة العرب بالعالم ، أو علاقة الإسلام بالغرب . ولا يوجد تحت هذا العنوان أبعد من الطرح التبشيري والدعاية المسطحة فيما يشبه المنولوج . فى حين أن المقصود بالحوار لا ينبغى أن يقتصر على إيجاد مجالس وهيئات يؤمها رجال الدين المسيحي مع نظرائهم من علماء الإسلام ، لامتراض وجوه التسامح فى الديانتين السابوتين . أولاً ينبغى أن يقتصر على مناظرات أكاديمية تكشف مدى سبق كل من الثقافتين العربية والأوربية من حيث كل القيم والنظم الإيجابية .

ولذا ومن ناحية أخرى : فإن الحوار ينبغى أن يتصدى لرصد وتحليل نوعية الصور المرسومة عن الشعوب وحضاراتها فى أذهان الآخرين من حيث الأحجام والأبعاد والمؤثرات والآليات وقنوات الانتشار وإمكانات التعديل والتطوير ووسائله ، ثم تأتى بعد ذلك عملية طرح الصور البديلة أو الصحيحة والحوار بين الثقافات والحضارات ليس حوارًا سياسيًا بين أطراف ذات مصالح متعارضة ، وإنما هو عملية تحليل متعمق وشامل تمتد لأكثر من جهة وأكثر من قطاع وأكثر من مستوى وأكثر من زمن : ولذا فهو يشمل رؤية كل منا للأخر ، كما تبدو فى الأدب والفن والمواقف السياسية وبرامج الإعلام والدعاية ومقررات الدراسة والشروح الدينية ، سواء فى الزمن الراهن أو عبر الصور الموروثة عبر الأجيال .

ولذا أيضًا فهو لا يقتصر على منتجى مواد الثقافة ولكن على مستهلكيها أيضًا فى القواعد الشعبية ذات التفاعل غير المؤطر مع نظائرها (السياحة ، التجارة ، الزواج ، المصاهرة) .

ومن ناحية ثالثة : فإن الحوار لا ينبغي أن يستخدم كمدخل أو محاولة لإذابة الفوارق والخصوصيات الذاتية لأى من أطرافه ، ولا لعمولة تلك الثقافة أو تعديل أنساقها القيمية بما يتفق مع معايير وأنساق الآخرين. فإن الهدف من الحوار ليس إدماج الثقافات ، ولكنه تعزيز الشعوب والمؤسسات على احترام الاختلاف وكيفية التعايش السلمى ، رغم الاختلاف .

ومن ناحية رابعة : وعلى ضوء الشروط المنهجية السابقة للحوار ، فإنه توجد عدد من المهام الضرورية بالنسبة للحوار بين الثقافة العربية والثقافة الأوربية . وأول هذه المهام رصد صورة العربى فى الذهن الأوربى ، وعناصر تشكيلها ، وخاصة فى ظل العناصر التالية : العلاقة بين العربى والإسلام ، الخلط بين الإسلام والارهاب ، أثر الحروب الصليبية على التصور الأوربى ، وضع المرأة فى العالم العربى ، البترول والعرب ، الصراع العربى / الإسرائيلى ، مظاهر التخلف المجتمعى فى العالم العربى ، والهجرة إلى أوربا وقدرات الاندماج العربى فى المجتمع الأوربى ، العرب وحقوق الإنسان .

ومن الواضح أن هذه المهام المقترحة لإدارة الحوار الثقافى بين العرب وأوربا هى فى حقيقةها عملية ذات وجهين : وجه يتصل بالصورة العربية فى ذهن الأوربى ، والوجه الآخر يتصل بالصورة الأوربية فى الذهن العربى . وإذا كان تحليل النماذج السابقة - على الصعيد الأكاديمى أو على الصعيد السياسى - قد اقترت ، بصورة أو بأخرى ، من أبعاد هذين الوجهين ، فإن الجزء التالى من الدراسة يقدم رؤية ذاتية للباحث تتصل بأحد هذين الوجهين ، وهو الصورة الأوربية فى الذهن العربى .

ثانياً - رؤية حول معطيات للصراع بين الثقافات : مدلولات تحليل الخبرة التاريخية بالنسبة للأبعاد الثقافية فى العلاقات الأوربية/الإسلامية :

تنتطق هذه الرؤية من مقولة أساسية حول « المتوسطة » المعاصرة بصفة عامة وهى تتلخص كالآتى^(٢٥) : « المتوسطة هى دائرة من الدوائر التى تحاول أن تجذب إليها العلاقات الدولية عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وعلى نحو يقطع توجه هذه العلاقات نحو الدائرة العربية والإسلامية ، أى على النحو الذى يهدد الهوية العربية الإسلامية للمنطقة

تحت دعاوى تحقيق المصالح المادية في نفس الوقت الذى تشهد فيه هذه الهوية تحديات هامة بقدر ما تشهد أيضاً المصالح العربية تحديات خطيرة» .

كما تستند هذه الرؤية عن البعد الثقافى إلى نتائج تحليل الدراسات المتوسطة الراهنة (١٩٨٩ - ١٩٩٦) في محدداتها وخصائصها وآفاقها^(٢٦) . وهى النتائج التى تتمحور حول النقاط التالية : دوافع الطرفين الأوربي والعربي للاهتمام بالبعد المتوسطى ، طبيعة تأثير العوامل الإقليمية والعالمية على بروز أو حنو الاهتمام الأوربي بالبعد المتوسطى ، وأخيراً أبعاد الاستمرارية والتغير في مضمون السياسات الأوربية الجماعية نحو المتوسط ومغزاها بالنسبة لإمكانية التعاون المستقبلية المقترحة . وتبين هذه النتائج مالى : ومن ناحية أخرى كيف أنه بالرغم من توافر دوافع التعاون المشترك لدى الطرفين العربى والأوربي ، إلا أن المرحلة الراهنة لا تقدم فرصاً متساوية بالنسبة للطرفين لاختلافهما في عناصر القوة . حقيقة يقدم المشروع المتوسطى للأطراف العربية فرصة للمناورة ضد طرف آخر ، ولكن هل سيقدم ما يشهد مشروعاً للنهضة يستند إلى نموذج حضارى مخالف للنموذج الغربى أو باستقلال عن روافده الأوربي . ومن ناحية أخرى : كيف أن هذه السياسة الأوربية المتوسطة عبر العقود الثلاثة الماضية ، تبين أن المبادرة الأوربية نحو المتوسطية تبرز في قمة منحنى صعود القوة الأوربية وعند منحنى انحدار القوة العربية . فإن السياسة المتوسطية الجديدة وصولاً إلى مشروع الشراكة قد تبلورت في مرحلة تتناول فيها معاول الهدم فكرة القومية العربية ونظامها الإقليمى ، وكذلك يتعرض الإسلام - قيمه وأفكاره - لهجمة شديدة .

ومن ناحية ثالثة : برز البعد الثقافى الحضارى في مشروع الشراكة إلى جانب البعدين التقليديين في السياسة الأوربية المتوسطية كتعبير عن منظومة المصلحة الغربية ورؤيتها لطبيعة التحديات والتهديدات للأمن الأوربي ، (وبعضها ذو طبيعة ثقافية) ولطبيعة الوسائل اللازمة لمعالجها ، ومن بينها (الحوار الثقافى) ، ولذا فإن الرؤية الأوربية ربطت بين البعد الثقافى والتعاون المتوسطى .

بعبارة أخرى ، فإن المقولة والنتائج التى تنطلق منها رؤيتنا وتستند عليها يطرحان التساؤلات التالية : هل يمكن - في ظل مدلولات تقويم فترة المتوسطية المعاصرة أن ننصو .

إمكانية للحوار الثقافي كسبيل لدفع التعاون السياسى والاقتصادى المتوسطى (من منظور مصالح العرب) ؟ وهل يسمح الخلل فى ميزان القوى الاقتصادية والسياسية بين طرفين بإمكانية لحوار ثقافى بمعناه الحقيقى ، أى الذى يؤدى ليس إلى تحسين صورتنا لدى الآخر فقط ، ولكن أن نصل إلى أن نعرض على الآخر صورته فى ذهننا ؟ وهل الصورة التى لم تتكون على ضوء الواقع الراهن فقط ، ولكن على ضوء مدلولات خبرة تاريخية سابقة ، تبين كيف أن الأداة الثقافية - بأوسع معانيها - كان لها وزنها بين أدوات الغرب الأخرى فى إدارة صراعه مع العرب والمسلمين فى القرون الأخيرة ، أى منذ أن بدأ منحى القوة الإسلامية فى الهبوط ، ومن ثم فإن الوضع الراهن ليس إلا حلقة من حلقات تطور الهيمنة الغربية بأدوات عدة ومن بينها الأداة الثقافية ، سواء كأداة خادمة للأهداف السياسية والاقتصادية ، أو لغاية فى حد ذاتها . فإذا كانت التدخلات الغربية فى النظم والمجتمعات الإسلامية قد أثرت على ثقافات شعوبها ، فلا يمكن أن نفصل بين الأسس الثقافية / الاجتماعية للتخلف أو التنمية ، وبين تأثيرات الخبرة الاستعمارية أو التدخلية على هذه الشعوب قبل وبعد استقلالها . وبعبارة أخرى فإن رؤيتنا عن البعد الثقافى لا تفصل بينه وبين السياسى والاقتصادى ، بل تبحث فى التفاعل بينها ولكنها ستكون ذات مدلولات بالنسبة لتوضيح العوائق أمام حوار ثقافى حقيقى يدفع نحو تعاون متوسطى لمصالح شمال وجنوب المتوسط فى آن واحد .. كيف ؟

لأن خبرة التاريخ الحديث تبين كيف استغلت القوى الغربية العوامل الثقافى بأوسع معانيه لتحقيق أهداف سياسية لم تكن تقدر الأدوات التقليدية على تحقيقها بمفردها ، بل كانت الأهداف الثقافية لا تفتقر - لدى الغرب - عن أهدافه السياسية تجاه الشرق ، فلم تكن الأرض والثروات هى الغاية فقط ، ولكن أيضاً الثقافة والفكر .

(أ) وإذا كان احتلال الأرض قد ممكن من التحرك نحو اختراق الفكر والثقافة ، إلا أنه كان للعمليّة جذور تمهيدية سابقة . فبعد ما بعد الحروب الصليبية وما صاحبها من احتكاك عضوى مباشر ، بدأ الطرفان محاولات جديدة للتعرف على أحوال الآخر وعقائده ونظمه وتاريخه . ومن ثم بدأت حركة الاهتمام الأوربى بالشرق الإسلامى تأخذ منحى جديداً تعددت قنواته وسبله ولكنها تجسدت فى تزايد الاهتمام بالدراسات الإسلامية التاريخية وغيرها . ولم تكن

هذه الدراسات - في تيار الاستشراق - بدافع البحث العلمي فقط ، ولكنها تمت تحت تأثير دوافع مختلفة دينية وسياسية وتجارية . وشكلت هذه الدوافع السياسات الاستعمارية في تطورها ابتداء عما يسمى حركات الكشف الجغرافية وحتى فرض الاستعمار التقليدي^(٢٧) .

(ب) وخلال القرنين ١٨ ، ١٩ وخاصة القرن ١٩ وحتى الحرب العالمية الأولى استغلت القوى الأوروبية العامل العقيدى والمذهبي والقومى لتحقيق أهدافها في التعامل مع الدولة العثمانية : ونذكر باختصار رؤوس الموضوعات - دون التفاصيل - توظيف الصراع العثماني الصفوى ، مساندة حركات الاستقلال في البلقان عن الدولة العثمانية وتذكية العامل القومى العربى - المسيحى ضد التركى المسلم في مقابل مساعدة العثمانيين على إجهاض حركات الاستقلال الذاتى - في الولايات العربية العثمانية ، استغلال الامتيازات العثمانية في الشام لتنمية النفوذ الثقافى والاقتصادى ، مساندة الحركة العربية ضد الدولة العثمانية كتوطئة لهزيمة الأخيرة ، ثم احتلال الأراضي العربية في الشام ، مساعدة للحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها في فلسطين^(٢٨) .

ولقد كانت قضية الاصلاحات العثمانية في عصر التنظيمات وما قبلها من أخطر وأهم القضايا التى تبين من تحليل دوافعها وآلياتها ونتائجها ، كيف أنها لم تكن عملية اصلاح للقوة الإسلامية ، بل عملية استبدال للنموذج الحضارى الإسلامى ، فلم يكن النقل عن الغرب للاصلاح المادى إلا الإطار الذى انتقلت معه الأفكار والقيم والاتجاهات . بعبارة أخرى كان الفكر والعقل والثقافة في قلب هذه العملية التى لم تكن عملية داخلية بقدر ما كانت عملية دولية بين طرفين غير متكافئين في القوة المادية . ومن ثم لم يكن نقل الطرف الضعيف عن الطرف القوى سبيلاً للاصلاح ولكن سبيلاً للتصفية والاستبدال . ومنطلقاً نحو استكمال حلقات الاستعمار التقليدي^(٢٩) .

(ج) وفي ظل احتلال الأرض - وحتى الاستقلال - كان التأثير الثقافى للغرب في تنامي ، وكانت الذات الحضارية الإسلامية هى الثمن تحت مسميات التحديث والتطوير ، ومن ثم بدأت مرحلة من مراحل العلاقة مع الآخر اتسمت بالتشتت والانقسام حول العلاقة بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الثقافة الغربية . ولقد تنامت هذه الظاهرة وتطورت واستمرت

حيث تعايش الآن طبيعتها الراهنة . فإلى جوار الرافد التقليدى هناك الرافد الاصلاحى فضلاً عن الرافد التحديثى . وكل منهم يعبر من منطقة من مناطق ثلاثة تنقسم بينها قضية العلاقة بين « الأنا والآخر » أو قضية نحن وهم . وهى القضية التى تمتد تعبيراتها وما بين السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى . ويعبر هذا لاتقسام حول هذه القضية عن الأزمة التى تمر بها المجتمعات المسلمة بحثاً عن الانتهاءات وعن الخيارات وعن البدائل طيلة ما يزيد عن القرنين . أى منذ أن بدأنا ندير ظهرنا إلى تراثنا (فكراً وممارسة وتنظيماً) واتجهنا نحو الغرب وتأرجحنا ما بين الانهيار وما بين السعى نحو التوفيق وما بين الرفض والغضب لنعود من جديد - أو يعود أحد الروافد - لينظر مرة أخرى إلى التراث بحثاً عن إحياء الذاتية بعد أن فشل الحل الغربى حتى الآن فى تحقيق هذا الأحياء .

ومن ثم فإن المرحلة الراهنة التى نعيش فيها الدعوة ، سواء من جانب « إعلان الشراكة » أو من « إعلانات رسمية عديدة من جانبنا » إلى حوار الثقافات وحوار الحضارات ، هذه المرحلة تمثل قمة الأزمة الفكرية فى مجتمعاتنا بحيث لا بد وأن يحيط الضباب بمعنى هذا الحوار وأهدافه نظراً لهذا الخضم من اختلالات ميزان القوى ومن تعرض مصالحنا للخطر فى ظل عالم العولمة .

ولهذا أو بالرغم من الاعتراف بأن « العولمة » ظاهرة وعملية هيكلية يعايشها النظام العالمى ، بل هى السمة الأساسية التى تتصف بها حالة التفاعلات التنظيمية العالمية ، إلا أن هذا لا يمنع من التساؤل عن العواقب أو الانعكاسات بالنسبة للمنطقة العربية . وهنا لا بد وأن نتساءل أيضاً « هل هناك فرصة لحوار ثقافى » فى ظل هذه العولمة . فإذا كانت الأبعاد الاقتصادية هى المنشأ فى عملية العولمة وفى جوهرها ، فهل ستكون الأبعاد الثقافية - بمعنى الخصوصيات الثقافية ، وقد أصبحت تمثل خط الدفاع الأخير بعد الخسائر فى الجولات السياسية والعسكرية والتكنولوجية - هل ستصبح هذه الخصوصيات ثمن الاندماج فى هذه العملية تحت ستار « حوار الثقافات » الذى يدعو إليه البعض ، أم هو فى الواقع « صراع الثقافات والحضارات » كما قال البعض الآخر ؟

ومن ثم فإن الشراكة - وهى أداة ادماج المنطقة فى الرافد الأوروبى لعملية العولمة - لن تفسح لحوار ثقافى بقدر ما ستقود إلى هيمنة ثقافية .

ومن ناحية أخيرة ، يجدر القول أن اهتمامنا - وسط هذه الموجات من المقولات عن فضائل الحوار الثقافي يطرح هذه الرؤية السابقة عن « معطيات للصراع الثقافي » . إننا لانتعكس « نظرية المؤامرة » ولكنها تعكس الاعتراف بالتزايد في وزن تأثير الخارجى العالمى على الداخلى - الوطنى ، فى وقت تنقلص فيه قدرات هذا الأخير ، ومن ثم فإن هذه الرؤية تعكس أيضاً الاعتراف بأن نجاح المشروعات عبر الإقليمية - على غرار مشروع الشراكة - فى دفع تعاون عبر إقليمي إننا لا ينطلق من « حوار ثقافى » لتحقيق فهم متبادل ، ولكن يجب أن ينطلق من تحسين موازين القوى عبر الإقليمية عبر خطوتين . أولاًهما : تعاون إقليمي عربى . وثانيهما : تغيير فى سياسات شمال المتوسط وبقدرما لا بد وأن تنطلق الخطوة الأولى من تغيرات داخلية وطنية ، فلا يمكن أن تتحقق الثانية بدون تأثير قوى داخلية على سياسات الدول الأوربية . وهذه القوى فى الشمال التى تؤمن حقيقة بأهمية تعاون متوسطى لصالح الجنوب هى التى يجب أن تكون هدفاً - ليس لحوار ثقافى فقط - ولكن لحوار مكثف من جانبنا يمكن أن نسميه هجومًا ثقافيًا . فهذه القوى تعرف أن المخاطر والتحديات التى تواجه أمن أوروبا وتهدد مصدرها فى جنوب المتوسط ليست بمنأى عن مسئولية شمال المتوسط . كما أنها تعرف أيضاً أن كل أوضاع عدم الاستقرار والعنف فى هذا الجنوب سواء التى تمت بالإسلام أوغيره ليست إلا تعبيراً عن اليأس والعزلة فى ظل الأزمات الراهنة ، أى أنها تعبير عن الوشوق فى مفترق تاريخى خطير بالنسبة لإيمان وهويات وانتماءات شعوب هذه المنطقة . ومن ثم فإن هذه القوى تعرف أن الحلول ليست فى يد هذه الشعوب بمفردها ، ولكن أيضًا فى يد حكومات الشمال .

وتبقى ساحتنا ذاتها فى حاجة لهجوم من نوع آخر محوره التذكرة بما يلى : هل تحقيق التنمية يتطلب ليس فقط نقل الأبعاد الاقتصادية الحديثة ، ولكنه أيضًا نقل الأبعاد الثقافية والاجتماعية عن الآخر ؟ وتقدم الانتقادات التى توجهها مدارس عديدة والتى تبين عدم التلاؤم بين النموذج التنموى الغربى وبين الأطر الوطنية المختلفة المنقولة إليها ، تقدم الإجابة الأولى على السؤال . فى حين تقدم مدلولات التجربة الآسيوية فى التنمية (الإجابة الثانية) . فهناك اتفاق على أن نجاح التجربة التنموية الآسيوية ليس مرجعه فقط نقل نموذج التنمية الغربى ، ولكن يرجع بدرجة كبيرة إلى احترام الأسس الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الآسيوية . بل كانت هذه الأسس محددًا أساسيًا من محددات هذا النجاح .

الهوامش

- (١) نادية محمود مصطفى : المشروع المتوسطى : الأبعاد السياسية فى د. نادية محمود مصطفى (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة . مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٧ .
- (٢) انظر ، على سبيل المثال ، وليس الحصر مناقشة هذه الإشكالية فى د. نادية محمود مصطفى : الأقليات المسلمة إطار مقارن للدراسة (فى) مجموعة باحثين : قضايا إسلامية معاصرة (تحت النشر) .
- (٣) انظر على سبيل المثال Gilles Kepel: Allah in the West : Islamic movements in America and Europe. Cambridge M.A. Policy Press 1997.
- فى محاضرة تحت عنوان « العولة : تهديد أم صديق للمنظور الإسلامى » قدم أ. د. على المزروعى تحليلاً أفضى به فى نهايته إلى نفس المقولة . وذلك فى المحاضرة الختامية لأعمال ندوة منظور الفكر الإسلامى فى تحليل العلاقات الدولية . مركز البحوث والدراسات السياسية ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٧ .
- (٤) بالنظر إلى أدبيات دراسة العلاقات الدولية الغربية فى التسعينات نجد أن « العولة » هى القاسم المشترك بين عناوينها ومضامينها . ولذا يمكن القول أن منظور العولة هو الذى يسود على علم العلاقات الدولية فى نهاية القرن العشرين سواء من حيث التنظير للظاهرة وعملياتها ، وسواء من حيث تحليل انعكاساتها على مجالات مختلفة ليس السياسية والاقتصادية فقط ، ولكن أيضاً حول الثقافة ، الهوية ، القيم ، الدين .
- (٥) هناك حاجة إلى دراسة منظمة مسحية لما يتصل بالبعد الثقافى فى السياسات الأوربية والعربية كل منها تجاه الآخر بدوائرها الرسمية والمدنية ، وأوجه من هنا الدعوة إلى المنظمة العربية للترية والعلوم والثقافة إلى تبني مشروع لهذا الغرض .
- (٦) Paul Balta (ed.): La Méditerranée réinventée Réalités et espoirs de la coopération, 1992
- (٧) Centre Nord-Sud, Conseil de l'Europe, Programm Transmed.
- (٨) شاركت الباحثة فى أعمال هذا الملتقى بورقة مكتوبة ، كما شاركت فى صياغة تقريره النهائى .
- (٩) Dr. Jean Noel Ferrie: La Méditerranée imaginée: Jeux savants et enjeux politiques de l'invention d'une aire culturelle. 7eme rencontres Franco-Egyptiennes de Politologie La reconstruction politique d'un Espace d'échanges: La Méditerranée. CPRS, CEDEJ. Janvier 1997.
- (١٠) د. نيفين عبد الحالى : المشروع المتوسطى : الأبعاد الثقافية (فى) د. نادية محمود مصطفى (محرر) مرجع سابق .
- (١١) ليس هنا محل حصر روايد أو مصادر هذا الجدل ، ولكن يكفى الإشارة إلى واحد من أحداثها : د. نصر عارف : فى مصادر التراث السياسى الإسلامى . المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ط ١٩٩٤ . ص ص ٩٥ - ٥٥ .

ولعل من الأجدر الإشارة أيضًا إلى رافد أساسي من الروافد التي أسست لهذا الجدل منذ ما يزيد عن ١٥ عامًا وهي كتابات أ.د. حامد ربيع حول دور التراث في عملية إحياء الوعي القومي : انظر ، على سبيل المثال وليس الحصر ، د . حامد ربيع : التجديد الفكري للتراث الإسلامي وعملية إحياء الوعي القومي ، دار الجليل ، دمشق ، ١٩٨٢ .

(١٢) انظر ، على سبيل المثال وليس الحصر ، مارسيل مارل : سوسيولوجيا العلاقات الدولية . ترجمة د . حسن نافعة (١٩٨٦) المقدمة :

C. Kegley, E., Wittkopf: World politics: Trend and Transformation (1981).

Plodely Bull: New directions in the theory of International relations, International Studies, Vol. 14, No. 2, 1975.

(١٣) مجموعة باحثين : إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب . مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٧ .

(١٤) انظر عرضًا لأعمالها في : مجلة المستقبل العربي ، أغسطس ١٩٩٧ . وفي الطريق ندوتان أخريتان عن العولة في نهاية ديسمبر ٩٧ في بيروت وفي إبريل في القاهرة بتنظيم من المجلس الأعلى للثقافة .

(١٥) انظر مثلاً : نحن والغرب وقراءة في التمرکز الأوربي وتجلياته في المجال العربي الإسلامي . المستقبل العربي - يونيو ١٩٩٥ .

- العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات ، المستقبل العربي ، يناير ١٩٩٦ .

- حوار مع برهان غليون : من إعداد قيس جواد (في) مجلة التجديد ، العدد الثاني ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٤٦ - ١٤٩ .

- مجموعة مقالات لكل من د . إسما عيل صبرى عبد الله ، د . صادق جلال العظم ، د . نبيل المرزوق في ملف تحت عنوان « ما هي العولة » ، مجلة الطريق ، العدد الرابع ، السنة ٥٦ - ١٩٩٧ .

(١٦) مداخلة جميل مطر في ملتقى حول توازنات القوى العربية/ الإسرائيلية إلى أين ؟

(١٧) Ali A Mazrui, Islamic and Western Values, Foreign Affairs Sep. Oct. 1997. pp. 118-131.

(١٨) (في) أحمد نافع: مستقبل المشاركة الأوروبية ومتوسطة : آفاق التعاون الأوربي المتوسطى ، الأهرام ٩٧/٥/١٢ .

(١٩) انظر مثلاً : الأهرام ٩٧/٣/٥ .

(٢٠) د . سعيد اللاوندى : الندوة الدولية الأوروبية ومتوسطة : آفاق التعاون الأوربي المتوسطى ، الأهرام ٩٧/٥/١٢ .

(٢١) الأهرام ٩٧/٤/١٦ .

(٢٢) أحمد يوسف القرعى : نحو مزيد من قنوات الاتصال العربية الأوروبية .

(٢٣) الأهرام ٩٧/٧/١٠ .

(٢٤) هانى خلاف : حوار الحضارات بين أوروبا والعالم العربى .. رؤية فى مناهج المعالجة ، الأهرام ٩٧/٤/٢٠

(٢٥) نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٥٦ - ٤٥٩ .

(٢٧) انظر : نادية محمود مصطفى : مدخل منهجى لدراسة التطور فى وضع ودور العالم الإسلامى فى النظام الدولى ، الجزء السابع من مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى فى ١٩٩٦ ، ص ٦٧ - ٧٠ .

(٢٨) نادية محمود مصطفى : العصر العثمانى : من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، الجزء ١١ من مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام .

(٢٩) انظر تحليلاً « ممتازاً » لهذه القضية فى : المرجع السابق .

**نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية
واحياء النظام العربى**

**إعداد
د . حسن أبو طالب**

تقديم :

منذ نشأة النظام العربى ، قبل أكثر من نصف قرن ، هناك عدد من الإشكاليات النظرية والعملية التى تواجهه . ومن أوائل تلك الإشكاليات علاقة القطرى/ القومى . ومع تطور مسيرة النظام برزت إشكالية أخرى هى الإقليمى/ القومى ، التى عنت العلاقة ما بين التجمعات الفرعية والنظام العربى الكلى وإلى أى مدى يؤثر قيام تلك التجمعات الفرعية على أداء النظام العربى ككل ، ثم أخيراً إشكالية العربى/ الشرق أوسطى ، أى النظام العربى الكلى نفسه فى مواجهة النظام الشرق/ أوسطى .

وكل إشكالية تعبر عن درجة معينة من التحدى القيمى والموسسى ، وتعبر أيقناً عن مصادر متنوعة من التحديات التى تؤثر على مسيرة العمل العربى المشترك تحت مظلة الجامعة العربية باعتبارها رمز النظام العربى ومؤسسته الجامعة . تحديات ذاتية المصدر ، أى تنبع من داخل النظام نفسه لاعتبارات تاريخية وقانونية ، كما تعبر عنها إشكالية القطر/ القومى^(١) ، وأخرى تعبر عن تحديات خارجية ، أى من المحيط المباشر بالنظام العربى أو من البيئة الدولية أو كلاهما معاً . وتجسد إشكالية النظام الشرقى فى مواجهة النظام العربى هذه النوعية من التحديات خارجية المصدر . والتى تتعلق بدرجة رئيسية بعمليات التفكيك وإعادة التركيب التى بوشر فيها فى أعقاب حرب الخليج الثانية واستهدفت بناء منظومات وظيفية جديدة وفصل أطراف والحاق أخرى وفق تصور معين خاص بدور كل طرف إقليمى وعربى^(٢) . ويزداد الأمر تعقيداً حين تتلاقى ، زمنياً على الأقل ، إشكالية أو أكثر ، وبحيث تتجمع عدة اشكاليات يجب على النظام العربى أن يواجهها معاً ، وأعلى الأقل أن يتخذ منها موقفاً معيناً سلباً أو إيجاباً فى لحظة زمنية بعينها . ومسألة اتخاذ موقف بعينه تجاه قضية ما تتطلب مرجعية فكرية وسياسية ، وحين تغيب أو تتوارى مثل تلك المرجعية لسبب أو لآخر بعد اتخاذ الموقف المطلوب مسألة غير واردة على الصعيد الجماعى ، ونفس الأمر تقريباً من حيث نتائجه العملية يتجسد فى لحظة تعدد « المراجع الفكرية والسياسية » ، إذ فى هذه الحالة يكون هناك أكثر من سياسة ممكنة سواء متوافقة أو متعارضة ، وبحيث يغيب عملياً إمكانية اتخاذ موقف جماعى إزاء الحدث أو القضية المطروحة .

ويمكن القول أن إدراك هذه الاشكاليات وما تعبر عنه من تحديات كان موجوداً منذ فترة مبكرة ، لاسيما ما تنطوى عليه مجمل هذه الاشكاليات من تعميق للتجزئة وتفتيت المفاهيم والمصالح المشتركة لصالح أطر أخرى غير عربية . ولعل تعبير « المفهوم الجزئي المجزأ »^(٣) الذى دشنه عبد المحسن زلزلة فى عام ١٩٨٣ باعتباره المفهوم البديل الذى يراد به إحلال المظلة الخارجية للمظلة العربية الذاتية ، واستبعاد المضمون القومى التحررى للقومية العربية ، وتشكيل قاعدة مفهومية جديدة تجمع بين المصالح القطرية وأمن السلام والاستسلام مع الكيان الصهيونى والتبشير لنظام شرق أوسطى كبديل للنظام العربى ويعطى مساحة هيمنة متنامية لدول التخوم غير العربية ، ولتعميق انحسار العروبة والتشكيك فى القومية ، خير تعبير عن إدراك درجة عالية من المخاطر لاحلال التجزئة ، كما تعبر عنها القطرية محل التردد والعمل المشترك ، كما تعبر عنها القومية والوحدة .

وفى اللحظة الراهنة تتجمع الاشكاليات الثلاث معاً ومن هنا خطورة التحدى ، والذى يلقى عبثاً مضاعفاً على النظام العربى ويضع مستقبله على المحك ، بما فى ذلك الفكرة القومية ذاتها . ومن هنا فإن مسألة تفعيله - أى النظام العربى - فى إطار تجديد المشروع القومى العربى تكتسب أهمية قصوى . وبدرجة عالية من التركيز يمكن تعريف تجديد المشروع القومى العربى بأمرين متكاملين :

• إحياء - مقابل حالة الانحسار الراهنة - الفكر القومى القائم على فكرة أن الوحدة العربية هى آلية العرب الوحيدة لزيادة قدراتهم - كدول ومؤسسات ومجتمعات - على تعبئة مواردهم وتعظيم مستوى حياتهم، ومشاركتهم بفاعلية فى العلاقات الدولية .

• التمسك بصيغة الجامعة العربية كمؤسسة للنظام العربى باعتباره الإطار المنظم والدافع للتفاعلات العربية العربية حتى إقامة الكيان العربى الواحد فى المستقبل .

الأمران معاً يكمل أحدهما الآخر ، حيث أن أحدهما يتعلق بالفكر السياسى (القومية العربية) وقيمه العليا (الوحدة العربية) ، والثانى يتعلق بمؤسسة النظام العربى الكلى الجامعة العربية (الإطار التنظيمى) التى يُنَاطُ إليها الحفاظ على الروابط العربية الجماعية فى كافة المجالات وتنمية الذاتية العربية وفق نسق تكامل عضوى ، وصولاً إلى حالة الوحدة

العربية على المدى البعيد . وبهذا التعريف الإجرائي فإن التمسك بالجامعة العربية هو مرحلة بسيطة ما بين الحالة القطرية السائدة في الوقت الراهن ، وبين حالة دولة الوحدة المتطلع إليها في المستقبل . إذ ليس من المتصور أن تكون الجامعة ، من حيث بنيتها ووظائفها ، في حال قيام دولة الوحدة هو نفسه الأمر الواقع حالياً .

وبالتالي فإن تجديد المشروع القومي عليه أن يقوم بمهمتين في آن واحد : إعادة الاعتبار لصيغ العمل العربي المشترك تحت مظلة الجامعة العربية ، ومواجهة التيار القطري الذي يكرس التجزئة ، ويعوق إحياء الجامعة نفسها .

وبين هاتين المهمتين تقع مهمة تحديد موقف من التجمعات العربية الفرعية ، وإلى مدى يعبر وجودها وتراثها في العمل المشترك في نطاق جغرافي مناطقي محدد عن إضافة أو خصم من عملية تجديد المشروع القومي وإحياء عمل النظام العربي الكلي . والواقع أن الفكر القومي شهد جدلاً واسعاً حول علاقة التجمعات الإقليمية الفرعية بقضية الوحدة وبقضية العمل العربي المشترك منذ فترة مبكرة ، وقد تأثر الموقف القومي من هذه المحاولات بمدى قوة أضعف الفكر القومي نفسه والتحديات التي كان يواجهها في كل فترة عن الأخرى . ومنذ أن أعلن قيام التجمع الخليجي في مايو ١٩٨١ ، ونهاية بإعلان دمشق مارس ١٩٩١ ، وهناك اتجاهان أساسيان في تقويم هذه التجارب من منظور علاقتها بهدف الوحدة العربية وتعظيم العمل الجماعي والعمل المشترك وعلاقتها بالجامعة العربية . فالاتجاه الأول يؤيد قيام هذه التجمعات انطلاقاً من عدة اعتبارات:

١ - وجود سمات وصلات خاصة بين بعض أقطار الوطن العربي ، وأن الترابط بين هذه الأقطار من شأنه أن يسهل إقامة الوحدة العربية الكبرى التي ستكون حينذاك بين عدد أقل من الوحدات ، وبالتالي فإن هذه التجمعات الفرعية خطوة أو مرحلة على طريق هذا الهدف الكبير .

٢ - أن هذه التجمعات هي حل وسط - ربما مؤقت ومرحلي - بين أغراءات الاستقلال والتمسك بالسيادة ومخاطر واقع التجزئة من ناحية ، وصعوبة إلغاء التقسيمات القطرية التي تلت فترة الاستقلال ، من ناحية أخرى .

٣ - أن هذه التجمعات هي تجسيد لأسلوب التقارب الإقليمي الواقعي المتدرج ، وأنه مع نجاحها فسوف ينمو ويزداد تيار وحدوى جديد في الوطن العربى كله .

الاتجاه الثانى رافض لهذه التجمعات ، فيرى أنها تحمل مخاطر توسيع نطاق التفتت من تجزئة قطرية إلى تجزئة إقليمية ، وأنها تؤكد على الخصوصيات والتباين الاجتماعى والاقتصادى بين أقطار الأمة العربية ، ومدخلاً لترسيخ العزلة والانقسام وتقسيم الوطن العربى إلى نواد مغلفة على أعضاء بعينهم كالتجمع النقطى .

وبين هذين الاتجاهين اتجاه وسط لا يرى إمكانية إلغاء القومى ما هو محلى وليس له مصلحة في ذلك ، وأنه يجب تقبل الفكرة مع وضع ضوابط لها لكى تكون هذه التجمعات وحدات محلية مندمجة تودى إلى الوحدة ، وليس أن تكون عقبات في سبيلها^(٤) .

والواضح أن تعدد النظر إلى هذه التجمعات ، تأييداً أو رفضاً أو تحفظاً ، نابع - في جزء منه على الأقل - من غياب المعيار أو المعايير المحددة التى يتم على أساسها تقييم تلك التجارب في علاقتها بالهدف الأعلى للفكر القومى ، أى الوحدة . أو بمؤسسة النظام العربى ، بمعنى اغناء عمل الجامعة العربية كمرحلة وسيطة ما بين القطرى والوحدوى . وبحيث يكون الحكم على هذه التجمعات من خلال دورها في توظيف الخصوصيات المناطقية لكى تكون مرحلة وسيطة ما بين القطرى الشديد التجزئة إلى الإقليمى المناطقى الأقل تجزئة ، إلى العمل العربى المتكامل الأقرب إلى الوحدة ، ثم إلى الوحدوى الكلى الناقض للتجزئة ولكل مظاهرها . بعبارة أخرى ، أنه إذا جاء حصيلة عمل هذه التجمعات ليصب في احياء دور الجامعة ويتجاوز مشكلاتها المختلفة ، ويقرب هذه الوحدة ، فمن الصحيح القول أنها إضافة للفكر القومى واحياء له عملياً ، وتسهيل للوحدة العربية ، واغناء للجامعة العربية على صعيد الممارسة ، والعكس بالعكس صحيح .

واستناداً إلى ما سبق ، يمكن طرح افتراضين متقابلين يشكلان أساس هذه الدراسة :

الفرضية الأولى : أن هذه التجمعات الفرعية قامت أصلاً كتعبير عملى عن أزمة النظام العربى الكلى وسيادة لمنطق القطرية والخروج من عباءة النظام العربى الكلى . ومن ثم فهى امتداد لهذه الأزمة الكلية ، وأن تراثها العملى لا يخرج عن نفس الإطار الذى قدمته الجامعة

العربية ، وبالتالي فإن التعويل على هذه التجمعات الفرعية لكي تكون إضافة للعمل العربى واحياء الفكر القومى يعبر عن تناقض ذاتى ، إذ كيف يكون التعبير العمل لأزمة النظام العربى الكلى هو نفسه أساس الاحياء والتجديد للمشروع القومى بشقيه الفكرى/ الأيديولوجى والمؤسسى ؟

الفرضية الثانية : أنه رغم ظروف نشأة كل تجمع على حدة وارتباطها بأزمات معينة أو تحديات خارجية ، فإن خبراته الذاتية فى مواجهة هذه الأزمات وحجم ما أنجزه بالفعل يمكن أن يشكل - وفق تعديلات معينة - أساساً لحياء النظام العربى وتجديدا لمشروع القومى .

وكل من هاتين الفرضيتين تستند إلى منطق فكرى ذاتى ، الأول منطق التشكيك بالاعتبارات القومية لهذه النظم الفرعية ، والثانى منطق الربط الوظيفى لهذه النظم الفرعية بمنطق قومى عربى تطوراً لأدائها الذاتى من ناحية ، ودعماً للنظام العربى الكلى ، من ناحية أخرى .

ولاختبار هاتين الفرضيتين ، سوف تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كالتالى :

١ - الجوانب التنظيمية والمؤسسية .

٢ - المنجزات الوظيفية فى الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية .

٣ - مقارنة وتقويم .

أولاً - الجوانب التنظيمية والمؤسسية :

يقصد بهذا الجانب أمران : الأول بناء المؤسسات الجماعية التى ورد ذكرها فى الوثائق المختلفة ، فهو استحداث مؤسسات وأجهزة لم ينص عليها فى الوثائق الأساسية نظراً لاعتبارات خاصة بدواعى التكامل الوظيفى وتطوره فى مجال أو أكثر .

ففى تجربة مجلس التعاون الخليجى يتكون الهيكل التنظيمى من : المجلس الأعلى ، وهيئة فض المنازعات ، والمجلس الوزارى ، والأمانة العامة . ويتكون المجلس الأعلى من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعقد دورتين عاديتين كل سنة. وهو الذى يضع السياسة العليا للمجلس ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التى تعرض عليه تمهيداً لاعتمادها ويشكل هيئة فض المنازعات . والأخيرة تتبع المجلس الأعلى وتتولى فض المنازعات التى تنشأ بين الدول وتعد

المرجع الأساسى فى تفسير النظام الأساسى للمجلس . أما المجلس الوزارى فيتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ويضع النظام الأساسى للأمانة العامة ويضع التوصيات والسياسات والمشروعات التى تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء . وبالنسبة للأمانة العامة فتتكون من أمين عام ويعاونه أمناء مساعدون وجهاز فنى وإدارى . وتتحدد اختصاصاته فى إعداد الدراسات ومتابعة تنفيذ التوصيات والتقارير الدورية عن أعمال المجلس ، ومشروعات اللوائح المالية والإدارية التى من شأنها أن تجعل الجهاز متطوراً ومواكباً نمو المجلس نفسه^(٥) .

فما يتعلق بمجلس التعاون المغربى ووفقاً لمعاهدة الاتحاد ، والمكونة من ١٩ فصلاً نالت أجهزة الاتحاد منها عشرة فصول ، أشارت إلى الأجهزة الآتية : مجلس الرئاسة ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس ، ويتناوب كل منهم رئاسة الاتحاد كل ستة أشهر ، وهو الهيئة الوحيدة المخولة فى اتخاذ القرارات وينبغى أن تصدر بالإجماع . ومجلس رئاسة الوزراء واللجان الوزارية المتخصصة وتعمل على استشراف إمكانات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراستها على مجلس الرئاسة ولها أن تستعين بلجان فرعية أخرى . ثم مجلس وزراء الخارجية ويتكون من وزراء الدولة للشئون المغربية . أما الأمانة العامة فهى جهاز متفرغ لإدارة شئون الاتحاد والإشراف عليها . وأما مجلس الشورى فيعمل كهيئة برلمانية تتكون من عشرة أعضاء عن كل دولة عضو وله صلاحيات استشارية . وأخيراً هيئة قضائية تتكون من عضوين من كل دولة^(٦) . ويلاحظ على هذه الأجهزة ، تبعاً لما ورد فى المعاهدة ، أنها غير مفصلة الاختصاصات ولا تأتى المعاهدة بالتوضيحات العملية بشأن اختصاص الجهاز ولا قواعد عمله ولا دورية اجتماعاته . وعلى أنه قد ورد بعض التوضيحات بشأن تركيب كل جهاز وانعقاد دوراته ، وبخاصة فيما يتعلق بصلاحياته . وقد عكس ذلك فلسفة القادة المغربية ، حيث ترمى إلى تجنب الأجهزة الثقيلة المعقدة وإلى توخى المرونة وإلى الاتكال على الممارسة^(٧) .

وبالنسبة إلى « إعلان دمشق » فلا تنطبق عليه معايير بناء النظم الفرعية فى شقها المؤسسى ، إذ ليس له أية أجهزة خاصة به ، وهو يمثل بذلك أقصى درجات المرونة المؤسسية ، حيث تولى وزارة الخارجية للبلد المتكفل باستضافة اجتماع وزراء الخارجية لدول الإعلان الثمانية كافة الجوانب التنظيمية الخاصة بالاجتماع المعنى . وليست هناك أية جهة مخولة متابعة تنفيذ ما

قد يتم الاتفاق عليه . والظاهر أن ما يتم الاتفاق عليه ينخفض لمعيار التوافق العام بين الوزراء ، ولعملية تنقيح وتغيير مستمرة وصولاً إلى الحد الذى يقبله الجميع . ولذلك فهو لا يخضع للمقارنة المؤسسية مع النظامين الفرعيين الآخرين السابق ذكرهما .

وبالنظر إلى الهياكل المؤسسية للتجمعين الخليجي والمغاربي يتضح أنها قريبان من حيث الخطوط العامة لتنظيمهما ، فهناك جهاز أعلى يتولى القيادة واتخاذ القرار ، ويتكون من رؤساء الدول ، وفيه مسئولية رئاسة التجمع دورية بين القادة كل فترة زمنية تحددت بستة أشهر . وبماثل ذلك جهاز القمة العربية في النظام العربي الكلى . بيد أن أجهزة القمة في التجمعين الخليجي والمغاربي جزء أساسى من البناء التنظيمى ، ولها اختصاصات محددة منصوص عليها في الوثائق المنشئة لكل تجمع . وذلك على عكس الحال فيما يتعلق بألية القمة العربية التى لا ينص عليها في ميثاق الجامعة ، وتخضع في انعقادها لاعتبارات سياسية عديدة ، وليست لها أية قواعد ثابتة .

وتظهر المقارنة أيضاً في التجمع المغاربي الذى يتميز بوجود هيتين ليس لهما نظير في التجمع الخليجي ، وهما مجلس الشورى والهيئة القضائية . لكن التجمعين معاً يفتقران إلى وجود الأجهزة من جنس غير رسمى في الميادين المهنية والحرفية والتربوية والثقافية ، والتى تنشئ بدورها التسريح من التنظيمات الأفقية المنظمة للروابط الوظيفية المستمرة^(٨) .

وتتيح المقارنة بين الهياكل المؤسسية لهذين التجمعين القول بأن :

١ - أن المجالس لم تأت بقواعد تصويت جديدة عما هو قائم في الميثاق الحالى لجامعة الدول العربية .

٢ - استمرار الغموض والمرونة في التكاليفات المفروضة بها مختلف مستويات المنظمات الإقليمية العربية . وباستثناء ما جاء باتفاقية إعلان المغرب العربى من تشكيلات مؤسسية جديدة (مجلس الشورى والهيئة القضائية) ، فإن هذه المجالس لم تواكب التشريعات في مشروعات التكامل الإقليمى ، وهى عند نفس درجة الجمود التشريعى الذى استمر به ميثاق جامعة الدول العربية من حيث تعذر التحويل التدريجى للوظائف والأدوار من الدول الأعضاء المكونة إلى المؤسسة أو المنظمة الإقليمية^(٩) .

وربما يكون مفيداً للنظام العربى الاستفادة من عملية تقنين دور أجهزة القمة ، كما وردت في تجربة التجمعين الخليجى والمغاربي ، ونعنى هنا - في سياق تطوير ميثاق الجامعة العربية - أن توضع فقرات خاصة تحدد دور مؤتمرات القمة العربية وتقنن اجتماعها الدورى وتصيغ العلاقة بين هذه المؤسسة العليا وباقى الأجهزة الفنية والإدارية والوكالات المتخصصة للنظام العربى .

في إطار الشق الثانى الخاص باستحداث آليات لمؤسسة الوظائف المستحدثة وفقاً لدواعى تطور التكامل الوظيفى في مجال أو أكثر ، فيلاحظ أن التجمعين الخليجى والمغاربي قد قاما باستحداث آليات جديدة لم ينص عليها في الوثائق المنشئة . فمن المعروف أن صياغة البند ١٤ من معاهدة مراكش المنشئة للاتحاد المغاربي جاءت مقتضبة تماماً ، حيث اعتبر أن كل عدوان ضد إحدى الدول الأعضاء هو عدوان ضد الدول الأعضاء الأخرى ، وفي محاولة لتجاوز نواقص هذا البند ، أقر المجلس الرئاسى للاتحاد في دورته العادية بتونس فبراير ١٩٩١ مبدأ استحداث مجلس للدفاع المشترك ، وهو هيئة تدمج في داخلها وزراء الدفاع والخارجية للدول المغاربية^(١١) . غير أن حصيلة عمل هذا المجلس ليست معروفة .

كذلك فإن مجلس التعاون الخليجى استحدث آلية لم تنص عليها الوثائق المنشئة له . ففي عام ١٩٩٥ ونظراً للتحديات التى برزت في العلاقة مع الاتحاد الأوروبى الذى هدد بفرض ضريبة الكربون على الدول المصدرة للنفط وبينها الدول الخليجية ، قرر مجلس التعاون الخليجى في إطار تدعيم وتنسيق سياساته الخارجية بلورة « آلية لتنسيق السياسة الخارجية الخليجية » تمثلت في تشكيل ترويكا وزراء خارجية دول المجلس والتي تضم وزير خارجية الدولة التى ترأس الاتحاد والدولة السابقة في الرئاسة والدولة الذى سترأسه ، وذلك على غرار الترويكا الأوربية . ويشير تطور العلاقات الأوربية الخليجية إلى استقرار هذه الآلية^(١٢) . وفي المجال الأمنى تم استحداث « منصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية » ، وذلك بهدف رفع مستوى الأمانة العسكرية في الأمانة العامة في المجلس ، والعمل على زيادة التعاون الدفاعى بين دول المجلس^(١٣) ، وجاء ذلك مواكباً للضغوط العسكرية والأمنية التى تولدت بعد حرب الخليج الثانية والتي أبرزت الحاجة إلى آليات لتدعيم التعاون في المجالات العسكرية بين دول المجلس .

أما إعلان دمشق فيخلو تمامًا من هذه الصفة .

وهكذا يتميز كل نظام فرعى بتجربة مؤسسية خاصة به، أحدها وهو مجلس التعاون يعد ذا بناء تنظيمي محكم وفقًا لما نصت عليه الوثائق الأساسية ، والتجمع المغاربي فيتميز بهيكل تنظيمي مرن فضفاض ، لم يخضع للتجربة العملية العريضة الممتدة ، أما إعلان دمشق فيفتقر إلى وجود هيكل تنظيمي أصلاً .

ثانيًا - المنجزات الوظيفية :

تقوم النظم الإقليمية الفرعية بعدد من الوظائف في مجال أو أكثر حسب طبيعة النظام الفرعى نفسه وطموحاته في الشمول أو في الاقتصاد على وظيفة بعينها . ويلاحظ أن النظم الفرعية الثلاث محل الدراسة قد جمعت بين أكثر من مجال وظيفي ، وشملت التكامل في المجال الاقتصادي والتعاون والتنسيق في المجال الأمنى وفي مجال السياسة الخارجية ، إضافة إلى طموحات أخرى للامتداد إلى وظائف اجتماعية وثقافية وغيرها . ويختلف الوزن النسبي لكل مجال وظيفي من نظام فرعى إلى آخر ، فإعلان دمشق احتل فيه المجال الأمنى مكانًا بارزًا في بداية إعلانه ، ثم تطور الأمر إلى أن يصبح مجرد تنسيق المواقف الخارجية هو الوظيفة الرئيسية . أما التجمع الخليجي فقد احتل فيه الاقتصاد والأمن ومجال السياسة الخارجية أوزانًا متقاربة وفقًا للوثائق المنشئة وللإنجاز العمل . وبالنسبة للتجمع المغاربي فإن تجربته العملية لا تتيح حكمًا محددًا سوى أن المجالات الوظيفية المختلفة لم تخضع للاختبار ، وإن كان بدا المجال الاقتصادى - حسب الوثائق المنشئة وبدايات التحرك - على قمة الأولويات ، يليها التنسيق في السياسة الخارجية .

١ - الأمن :

يعد الأمن أحد المجالات الوظيفية الهامة التي تميز نظامًا فرعيًا عن آخر ، ويقصد به اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها ، بكل ما يتبع عن ذلك من إعادة بناء الجيوش ، وهيكلتها بطريقة تتناسب مع العمل الجماعى في حالة الردع والدفاع . وكلما كانت التقديرات الاستراتيجية للدول الداخلة في نظام فرعى أكثر تجانسًا ،

ونشأت آليات ومؤسسات تواكب هذا التجانس ، كلما كان التكامل في المجال الأمنى أكثر ثباتاً وتطوراً لتحقيقاً لأهدافه المرجوة . وكما يمكن أن يلعب النظام الفرعى دوراً أفضل في تحقيق تعاون عسكري عربى ، فإنه يمكن أن يكون عائقاً أمام أى عمل عربى موحد في هذا النطاق الحساس والذي يثير دائماً هواجس حقيقية أو مصطنعة . وثمة شروط لكي يكون النظم الفرعى مفيداً للنظام العربى الكلى أهمها : أن يخدم النظام الفرعى المصالح العربية العليا ، وأن يكون قادراً على التعاون مع الأقطار العربية الأخرى خارج التجمع ، وألا يكون أداة في حل الخلافات العربية بفرض إرادة طرف على آخر ، وأن يكون ذا فائدة خاصة في مواجهة أحد الصراعات الإقليمية مع دول الجوار^(١٣) .

ولقد لعبت الدوافع الأمنية دوراً رئيسياً في تشكيل كل من التجمع الخليجى وإعلان دمشق ، وبدرجة أقل كثيراً في تشكيل التجمع المغربى . فوفقاً لرأى أحد الباحثين الخليجيين ، فإن دوافع قيام التجمع الخليجى في مطلع الثمانينات تبلورت في « أزمة النظام العربى في السبعينات ، وظهور ما سُمى بالفراغ العسكرى والأمنى في الخليج في مطلع السبعينات ، وبوادر عدة من الدول الكبرى للعودة خوفاً على مصالحها ، وحدثة دول المجلس ومؤسساتها القانونية والدستورية وعدم قدرتها للصمود منفردة في وجه التهديدات المستمرة والأطباع المتكررة بعد رحيل بريطانيا^(١٤) . وقد تعزز الدافع الأمنى بفعل التطورات اللاحقة كإندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، ثم حرب الخليج الثانية ، وبالتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة التى ترافقت مع انهيار الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية . وكان المأمول أن يقوم المجلس بصياغة نظام فعال للأمن الجماعى لدول الخليج . على أن هذا المفهوم للأمن الجماعى لم يتضمن إعادة صياغة لسياسات الأمن القطرية ، بل ضمان للإمكانات الدفاعية القائمة والتى نشأت عن هذه السياسات ، وبالتالى فقد مثلت صياغة الأمن الجماعى التى تبناها المجلس في واقع الأمر تكريساً لسياسات الأمن القطرية القائمة^(١٥) . ولم يكن تشكيل قوة ردع محدودة تحت مسمى « درع الجزيرة » ، بحيث تعمل كمكمل للضمانات الأمريكية لدول المجلس ، ليغير من هذا الواقع القطرى للأمن في الخليج شيئاً . وعاد ذلك في الأساس إلى استمرار بناء الجيوش الخليجية بنفس الطريقة التى تتميز بها كل دولة دون مراعاة لمقتضيات التكامل أو التنسيق المتدرج مع الجيوش الخليجية الأخرى ، ولم تساعد الاجتماعات

الدورية لرؤساء أركان الجيوش الخليجية على تطوير الوضع أكثر في اتجاه تنسيق عمل الجيوش الخليجية.

وقد بدا فشل هذه السياسة في حرب الخليج الثانية بارزاً ، حيث فشلت دول المجلس في ردع « الهجوم » العراقي ، أو تعطيله بصورة مناسبة ، كما فشلت قوة « درع الجزيرة » في تحقيق مراميها التي لم تكن تصل إلى أبعد من الدفاع التمهيدى حتى يقترب الردع الأمريكى من التأثير المباشر على ساحة العمليات المحتملة . وحتى قبل أن تكتمل فصول الحرب ، وفي قمة الدوحة ديسمبر ٩٠ حدث إجماع على ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتى للدفاع لمجموع دول الخليج ، واكتسب شعار الاعتماد الدفاعى الجماعى على الذات أهمية فائقة لدى دول الخليج ، وقد شكلت قمة الدوحة لجنة أمنية عليا برئاسة السلطان قابوس . ويعد الاقتراح العمانى بتشكيل قوة ردع خليجية رادعة قوامها ١٠٠ ألف جندي هو حجر الزاوية في الخطة الأمنية التى انتهت إليها اللجنة . وقد أوضح وزير الإعلام العمانى أن هدف هذه القوة هو حماية أمن المنطقة وحماية أبنائها ، وأن الاقتراح لا يهدف إلى وضع حصص معينة لكل دولة خليجية أو إقامة حلف عسكرى ، بل حماية استقرارها ، وأن القوة ستكون ضد أى أخطار خارجية في شكل مشترك ، خاصة وأن القوات الذاتية كانت موجودة أساساً قبل الغزو ولم تفعل شيئاً . وبدا من الاقتراح العمانى أنه مع قوة كبيرة الحجم تعمل بشكل مستقل وليست تابعة للجيوش الوطنية لدول المجلس ، على أن تستوعب دروس أزمة الخليج وعجز القوى الذاتية وقوة ردع الجزيرة^(١٦) .

ونظراً لطموح الاقتراح العمانى ، وتصادمه مع كثير من المسلمات التى تحكم توجهات دول المجلس بشأن التعاون العسكرى ، فقد ظهرت الخلافات حول التفاصيل ، فيما يتعلق بتنظيم وقيادة القوات المشتركة وأسلوب نشرها في دول الخليج المختلفة . ولا ريب أن الأساس الأعمق لهذه الخلافات هو خشية الدول الصغيرة الأعضاء في مجلس التعاون من احتمال أن يؤدي التكامل أو الاندماج الدفاعى إلى فقدانها استقلالها الفعلى على المدى البعيد ، في الوقت الذى ألهمت فيه الأزمة الغيرة على الاستقلال الوطنى لهذه الدول ، حتى إزاء منظمة إقليمية جماعية خليجية الموالية^(١٧) .

مع زيادة الضغوط الأمنية ، والتي بدأ أن الاعتقاد الكلى على ضمانات أمن خارجية ليس كافياً وحده لردعها ، وإنما يتطلب أيضاً وجود حد أدنى من التنسيق بين الجيوش الوطنية ، كنوع من الاستفادة من الخبرة السليبية التى حققت بها حرب الخليج الثانية ، وبعد تكثر دام أربعة أعوام ، بدأت ملامح رؤية خليجية موحدة حيال إيجاد منظومة دفاعية رادعة تعتمد على البناء الذاتى للقوات المسلحة لكل دولة فى إطار رؤية مشتركة واستراتيجية موحدة . كما أكدت ضرورة تطوير قوات « درع الجزيرة » ودعم قواتها الدفاعية ، وتعزيز البناء الداخلى عن طريق معالجة موضوع العمالة الأجنبية ، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطن الخليجى .

تمثلت الخطوات المؤسسية فيما يتعلق بالأمن ومواجهة التهديدات خارجية المصدر فى :

* انتظام اجتماعات بين رؤساء أركان جيوش دول المجلس ، على أن يتم فيها وضع تصور نهائى للاستراتيجية الخليجية فى مجال الدفاع . وفى اجتماعات الرياض التى جرت فى إبريل ٩٥ تم إرساء ثلاث مسائل رئيسية : ضرورة العمل على تطوير قوات درع الجزيرة من حيث الحجم والتسليح ، دراسة مشروع نظام السيطرة والإنذار المبكر الذى يستهدف ربط دول المجلس بمنظومة شبكة رادارية موحدة بهدف حماية حدود الدول الخليجية الست .

* استحداث منصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية وذلك بهدف رفع مستوى الأمانة العسكرية فى الأمانة العامة للمجلس .

* إيجاد علاقة ترابط وظيفى بين القدرات العسكرية لدول المجلس ، ذلك أن إنشاء الشبكة الداخلية للإنذار المبكر والمراقبة والدفاع الجوى والتى تقوم على تطوير مستوى التنسيق بين أنظمة الدفاع الحالية المملوكة لدول المجلس ووضع نظم لتبادل المعلومات ، وصولاً إلى صيغة مماثلة للأنظمة الدفاعية والإقليمية المتعارف عليها ، ساهم فى تبلور نوع من أنواع تقسيم العمل بحيث يكون نظام الدفاع الجوى السعودى « درع السلام » الجزء الرئيسى فى النظام الخليجى ، وتكون أنظمة الدفاع الجوى الأخرى بمثابة عناصر إمداد وإسناد له ، وإعطاء دولة الامارات دوراً حيوياً فى نظام السيطرة والمراقبة . وهناك توصيات اتخذت فى اجتماعات وزراء الدفاع لدول المجلس اشتملت على زيادة فعالية قوات درع الجزيرة وتمويلها إلى فرقة مشاة كاملة ، وإجراء تدريبات مشتركة وإقامة مراكز عمليات مشترك فى مجال الدفاع

الجوى وشبكة اتصالات موحدة تبلغ تكلفتها ٣٠ مليون دولار . وقد تبنت قمة مسقط ديسمبر ١٩٩٥ هذه التوصيات وحددت أول إبريل ٩٦ لتحويل قوات درع الجزيرة إلى فرقة مشاة آلية تتكون من وحدات مختلفة من جيوش دول الخليج على أن يتراوح عددها بين ١٨ إلى ٢٠ ألف مقاتل (١٨) .

غير أن هذه القرارات لم تنفذ كاملة ، لاسبيا تحويل قوات درع الجزيرة إلى فرقة مشاة كاملة . ففي نوفمبر ٩٦ وفي اجتماع وزراء الدفاع لدول المجلس تم إقرار الخطط الخاصة بتدعيم قوات درع الجزيرة ، وتم تخفيض العدد المقترح إلى ١٥ ألف مقاتل في المرحلة الأولى ، على أن يتم التنفيذ في خلال عامين ، وهو ما أقرته فيما بعد قمة الدوحة ديسمبر (١٩) . وهو ما يعنى أن قرار تحويل قوات درع الجزيرة إلى فرقة كاملة ، كما تمحدد له أول إبريل ٩٦ لم يتم الالتزام به ، وأعطيت له فسحة عامين تبدأ بعد ديسمبر ١٩٩٦ .

وتكشف هذه الخطوات ، رغم جديتها وسعيها إلى تحقيق تنسيق جماعى أعلى ، في إطار الحفاظ على القدرات الذاتية لكل طرف ، إلى أن التوجه العام هو العمل الجماعى في إطار الحفاظ على الخصوصية العسكرية لكل طرف . والواضح أن مستوى الالتزام في المسائل الدفاعية رغم عمليات المؤسسة التي تحدث ببطء أنه يعانى من مشكلات عديدة ليس أقلها تحفظات بعض الدول على جانب آخر ، والنزاعات الحدودية بين عدد من الدول في المجلس ، وكذلك لأن « محدودية التوجه الخليجى لإقامة تعاون عسكرى على مستوى عال يعود إلى دخول كل دولة من دوله في اتفاقيات عسكرية ودفاعية مع الدول الكبرى بها يضمن لها بشكل ما غطاء دوليًا يوفر لها مواجهة أى غاطر أو تهديدات تتعرض لها ، بديلاً عن أى تعاون جهوى أثبتت حرب الخليج مدى محدودية دوره بالإضافة إلى وجود عوائق عديدة تقف حائلاً دون النظر في تنفيذ المقترح الخاص بإنشاء جيش خليجى موحد لعل أهمها انخفاض أعداد سكان دول المجلس » (٢٠) .

أن الدلالة الأساسية لمحدودية العمل الجماعى في الإطار الخليجى هى نفسها الدلالة الرئيسية وراء الإنخفاق الذى واجه إعلان دمشق في شقه الأمنى . فرغم الباحث الأمنى الجوهري وراء تشكيل هذا الإعلان ، فإن عملية تحويله إلى آلية مؤسسية لم تر النور أبداً ، بل حدث ما يشبه التراجع عن أحد أهم بنوده التى ظهرت في صياغته الرسمية الأولى في ٦ مارس ١٩٩١ .

تضمن الإعلان الذى وقعته كل من دول مجلس التعاون ومصر وسوريا جملة من المبادئ سميت بمبادئ التنسيق والتعاون الأمنى ، ثم تحديداً لأهداف التنسيق والتعاون فى المجالين السياسى والأمنى والمجال الثقافى والاقتصادى ، وفى مجال مؤسسات العمل العربى المشترك . وهو بذلك شكل أساساً نظرياً قوياً لاصلاح النظام العربى الكلى وتجاوز محتته التى ظهر عليها إبان حرب الخليج الثانية ، على أن تلعب الدول الثانية دور القاطرة لعملية الاصلاح هذه .

فما يتعلق بالتنسيق فى المجالين الأمنى والسياسى ، فقد اعتبر المشاركون فى الإعلان بعد الإشارة إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى فى منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى منطقة الخليج ونموذجاً يحقق فعالية النظام الأمنى العربى الدفاعى الشامل . وقد اعتبر الاتفاق فى حينه على تشكيل هذه القوة بأنه الآلية العملية التى اعتمدتها الدول الخليجية ومصر وسوريا فى الترتيبات المستقبلية لأنها . وأن ذلك بمثابة تكيف مع المتغيرات التى حملها الهجوم العراقى على الكويت واستيعاب لتأثيراته المختلفة ، لاسيما التداخل بين دوائر الأمن الوطنية لدول الإعلان وتشابكها^(٢١) .

غير أن التطورات اللاحقة أفضت إلى التراجع عن هذه الفكرة تماماً . وقد بدا أن هناك صراعاً مكتوماً بين منظورين للأمن فى الخليج قام كل منهما على افتراض ضرورة دمج النظام الأمنى فى الخليج فى نظام أمنى أشمل . أحدهما المنظور العربى ، والثانى المنظور الغربى الأمريكى . ووفقاً للصياغة الأولى للإعلان بدا أن المنظور العربى لأمن الخليج له فرصة معقولة فى التعبير عن نفسه . وفى حين كانت مصر وسوريا تعدان الاتفاقيات والبروتوكولات التنفيذية لمضمون الإعلان ، راجعت دول الخليج موقفها ، وطرحت فكرة جديدة مؤداها إمكانية الاستعانة - وفقاً لحاجة دولة خليجية على حدة - بالدعم الدفاعى من جانب كل من مصر وسوريا دون الالتزام بنشر أى قوات فى أراضي الدول الخليجية . وجوهر التحول يكمن فى التراجع عن فكرة تشكيل قوة عربية تكون أساساً للردع الفورى إلى فكرة الردع فى الأفق Over the Horizon . وهو ما سلمت به مصر وسوريا ، اللتان قامتتا بسحب قواتهما فوراً من الدول الخليجية .

ويمكن تفسير هذا التراجع من قبل دول مجلس التعاون بأسباب عدة كل منها دعم الآخر . وهى مزيج من أسباب تتعلق بالتوازنات الداخلية لدول المجلس ، وبضغوط خارجية إقليمية بالأساس ، وإعادة قراءة للتناجح العسكرية المباشرة وغير المباشرة التى تمخضت عنها الحرب^(٢٢) . والأرجح أنه وجدت معارضة من قبل قطاعات نافذة فى الأمر الحاكم فى عدد من البلدان الخليجية ، وذلك بعد إعادة تقييم نتائج الحرب الاستراتيجية فى المنطقة . كما تم الاستناد إلى أسباب اقتصادية بالأساس وتعدّل الالتزام بها ورد فى الإعلان حول إنشاء « برنامج خاص لدعم جهود التنمية الاقتصادية فى الدول العربية » برأس مال قدره ٢٠ بليون دولار تسهم فيه دول الخليج بنحو ١٥ بليون دولار . أما الاعتبارات السياسية والاستراتيجية فىأتى على رأسها المعارضة الشديدة من قبل إيران للإعلان ، والتى نظرت إليه باعتباره يستبعد الدور الإيرانى من قضية حيوية ، ويعمل الأمن تابعاً لدول من خارج الإقليم . رافق ذلك مراجعة دول الخليج لسياستها العربية ، وإعادة النظر فى طبيعة الدعم الذى قدمته كل من مصر وسوريا للدول الخليجية أثناء الحرب ، والتأكيد على أنه نابع من مصالح هاتين الدولتين وليس تعبيراً عن موقف مبدئى لرفض العدوان العراقى على الكويت ، ومن ثم فلا توجد ضرورة لارتباط الاستراتيجية بين الطرفين الخليجى وكل من مصر وسوريا وعدم تفضيل الارتباط المسبق بترتيب التحالفات الاستراتيجية الضرورية لدعم أمنها الذاتى ، وترك الأمور تبعاً لتطور كل حالة على حدة .

كذلك أعيد تقييم نتائج تدمير القوات العراقية أثناء الحرب ، وحجم وخطورة التهديدات المحتملة ، والنظر إليها كمبرر لعدم قبول دعم دفاعى مصرى سورى مقيم ، والاكتفاء بمبدأ الاستعانة بهذا الدعم عند الضرورة ، وبالتالي تم تحويل الإعلان إلى تحالف سياسى فضفاض . ولقد ظهر النزوع الخليجى قوياً نحو اعتبار أن السياسات الأمنية الإقليمية أقل أهمية وقيمة من الضمانات الأمنية الأمريكية تحديداً والغربية عامة ، وبالتالي صار التفضيل الخليجى هو ضمانات الأمن الدولية وليست العربية^(٢٣) .

أن الخيار العربى الذى تمثل بإعلان دمشق لم يظهر كإطار فاعل على مستوى معين يوفر ضمانة أمنية وردعية ، ويبدو أنه لم تكن هناك قناعة كافية أو شاملة بالدور الأمنى الردعى للإعلان ليس كبديل بالضرورة من الضمانة الدولية ، ولكن كمستوى معين من الردع للتعامل

مع مصادر التهديد في الهيكل الأمنى الذى يتبلور في الخليج^(٢٤) . وبالتحول الخليجي إلى ضمانات الأمن الدولية وعدم الاعتماد بدور عربى مباشر في هذه الضمانات ، يصبح من الصعب للغاية احياء النظام العربى وتحديثه ، ذلك أن جوهر فكرة النظام الإقليمى هو وجود آلية معينة للأمن فيه ، حتى لو كانت عرفية وسياسية أكثر منها مؤسسية وعسكرية . وقد فشل إعلان دمشق كمدخل لحياء آلية فعالة للأمن العربى ، وفشلت معه تلقائيا استراتيجية التحالف المصرى السورى الخليجى كمدخل لحياء الأمن النظام العربى^(٢٥) ، وبفشل هذه الآلية الأمنية ، تعثرت أيضا جوانب التعاون الاقتصادية المرافقة لها ، وكما أن السياسة تطرد الاقتصاد التكاملى العربى من جهة ، فإن المقايضة بين السياسة والأمن تطرد الاقتصاد التكاملى أيضا^(٢٦) . وبحيث لم يبق من إعلان دمشق سوى شقه السياسى المتعلق بتنسيق المواقف بين دول الإعلان ، وهو ما سنشير إليه لاحقا ، مع محاولات قامت لاحقا وسعت إلى تنشيط التعاون الاقتصادى بين دول الإعلان . لكن ما يهنا هنا أن التعاون الأمنى الجماعى لم يعد هدفا للإعلان ، وحسب قول الشيخ فاهم بن سلطان أمين عام مجلس التعاون الخليجى فإن الجوانب الدفاعية للإعلان سيتفق بشأنها بشكل ثنائى وليس بالضرورة بصورة جماعية^(٢٧) . لكن هذا لم يمنع من طرح فكرة صياغة بروتوكول أمنى بين دول الإعلان يهدف إلى مواجهة أى عدوان على أية دولة عضو فيه ، وهو ما نوقش بالفعل في اجتماعات وزراء الخارجية لدول الإعلان في اللاذقية يومه ١٩٩٧م^(٢٨) .

٢- الاقتصاد :

يشكل التكاملى في المجال الاقتصادى قاعدة رئيسة في نظم التعاون الإقليمية ، وعادة ما تبذل أدورة هذا التكاملى في حدود دنيا تتطور لاحقا إلى أعلى حد يتمثل في إنشاء سوق مشتركة تتمتع فيها عناصر الإنتاج (سلع ، وخدمات ، عمالة ، ورأس مال) بحرية الانتقال بين الوحدات المشكلة لهذا النظام الإقليمى . وبدرجات مختلفة كانت الدواعى الاقتصادية وراء إنشاء النظم الفرعية الثلاث . ووفقا للوثائق المنشئة للتجمعين الخليجى والمغاربى ، فإن هدف التكاملى الاقتصادى كان بارزا سواء للحفاظ على الثروة المحلية وتنميتها كما في حالة التجمع الخليجى ، أو لمواجهة تهديدات اقتصادية خارجية حالة كما في حالة التجمع المغاربى الذى كان يستهدف مواجهة ضغوط الوحدة الأوربية بشكل جماعى . وفي الحالتين كان الإدراك

الضمنى المضمّر أن التنمية القطرية لن تنجح وحدها ، وأن المطلوب هو تنمية بشكل جماعى تكاملى نظراً لأن قضايا التنمية هى أطروحة إقليمية وحدوية وليست قضايا قطرية^(٣٩) على أن توظف لذلك العوامل البنائية المشتركة عبر إنشاء المشروعات المشتركة وإعداد برامج نوعية وعامة فى الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من المجالات الاقتصادية^(٤٠).

وفى حين تبدو تجربة مجلس التعاون الخليجى فى المجال الاقتصادى أكثر رسوخاً مقارنة بتجربة الاتحاد المغاربى ، فإن الجوانب الاقتصادية فى إعلان دمشق كما تحددت فى صيغته الأولى والتي عبرت فى بعض أبعادها عن تعاون اقتصادى وفق صيغة جماعية تم التراجع عنها تماماً . وهناك محاولة مصرية لتفعيل بعض جوانب التعاون الاقتصادى بين دول الإعلان فى القاهرة حول التعاون الاقتصادى ركز أساساً على تنفيذ مشروعات لا تخضع لسلطة صناديق التنمية العربية ، مع تأكيد مبدأ ابعاد التعاون الاقتصادى عن الخلافات السياسية التى تنور بين الدول^(٤١) . وبعد مشاورات استمرت حتى نهاية ديسمبر ١٩٩٥ ، أمكن الاتفاق على تصور مشترك تحت مسمى « وثيقة إطار العمل العربى المشترك » ، فيه شق خاص يتعلق بالتنسيق والتعاون فى المجالات الاقتصادية . وتحددت أسس هذا التنسيق : احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية ، تحقيق التنسيق والتعاون للمصالح المشتركة على أسس اقتصادية سليمة وحرّة ، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية على أسس اقتصادية سليمة وتنمية الموارد البشرية واكتساب وتطوير التقنية والتكنولوجيا الملائمة ، وإقامة منطقة تجارة عربية حرة^(٤٢) . وفى هدى هذه المبادئ تقدمت مصر وسوريا فى اجتماع وزراء دول المجلس بدمشق يونيه ٩٧ بورقة مشتركة تهدف إلى إقامة سوق عربية مشتركة تكون نواتجها إعلان دمشق ، وتهدف إلى التطبيق الفورى لمشروع منطقة تجارة حرة ، مع التحرير الكامل للسلع خلال فترة لا تتجاوز ٤ سنوات ، مع اكتمال مراحل قيام السوق المشتركة خلال فترة زمنية تتراوح بين خمس وعشر سنوات^(٤٣).

وتظهر هذه التطورات أن هناك سعيًا لتأسيس تعاون اقتصادى بين دول الإعلان الثانية ، بحيث يكون نواة لتعاون عربى أكثر شمولاً فى مرحلة لاحقة . غير أن بطء التوصل إلى تصورات مشتركة يجعل مسألة التطبيق فى فترات زمنية مناسبة مشكوك فيها ، أو على الأقل سوف تحتاج مراحل زمنية طويلة ، وهو ما لا يساعد من الناحية العملية فى احياء النظام العربى وفق مراحل زمنية معقولة .

إذا انتقلنا إلى تجربة الاتحاد المغاربي ، ونظرًا لما أصابه من جمود في أعماله بعد حوالى العامين من قيامه لاعتبارات سياسية بالأساس ، فليست هناك أصلاً تجربة تعاون اقتصادي - بمعابر نظم التعاون الفرعية - قابلة للدراسة واستخلاص النتائج . فبعد مرور ست سنوات على قيام الاتحاد لم تخرج الاتفاقيات الأساسية في المجال الاقتصادي مثل المعاهدة الجمركية الموحدة ومنطقة التبادل التجاري من طور الأمانى^(٣٤) . وقد بدا هناك بعض التطور في أعمال الاتحاد عام ١٩٩٥ ، وإن كان محدودًا جدًا قياسًا لمجالات التعاون الاقتصادي المنصوص عليها في وثائق الاتحاد ، عندما اجتمع بعض الخبراء المغاربة في خمس لجان هي : الكهرباء ، والتخطيط العام ، والموارد النفطية والغازية والطاقات المتجددة والمعادن والجيولوجيا ، وذلك للتحضير لاجتماع وزراء الطاقة والنفط الذي عقد لاحقًا في تونس سبتمبر ٩٥ ، وفي هذه الاجتماعات تم بحث إمكانات قيام سوق مغربية للطاقة ، والدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي بين بلدان الاتحاد المغاربي ، ومشروعاً أنابيب الغاز الطبيعي الجزائري إلى أوروبا عبر المغرب وتونس . وفي يولييه من نفس العام دخل الاتفاق الخاص بنقل السلع والعبور عبر الطرقات حيز التنفيذ ، وصدقت البلدان المغربية على اتفاقية تخص نقل المسافرين والسلع والوقاية من حوادث السير . ويجري حالياً تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين أربع دول مغربية ومصر حيث سيتهى في نهاية العام ١٩٩٧ ، كما اتفقت الدول المغربية على مشروع القطار المغاربي السريع ومشروع الاتوستراد المغاربي . لكن هناك بعض عقبات خاصة بالتمويل يجري بحثها مع مؤسسات اقتصادية دولية وإقليمية^(٣٥) .

ورغم أهمية مثل هذه المشروعات الفنية والاتفاقات الخاصة بنقل السلع وتأمين عبورها عبر الطرقات ، إلا أنها تعد حصيلة ضئيلة قياسًا لحجم الطموحات التي رافقت بناء قيام الاتحاد ، وقياسًا أيضًا لحجم التهديدات الاقتصادية الخارجية والداخلية معاً . ولا تشكل في مجموعها تجربة تكامل اقتصادي مغاربي . ذلك أن اختلاف المدارس الاقتصادية في كل بلد مغربي وضعف حجم المبادلات بين الأقطار المغربية ، مقارنة بحجم المبادلات مع دول المجموعة الأوروبية وآسيا ، من العوامل التي لم تسهل الاندماج المؤسساتي^(٣٦) المغاربي ، كذلك فإن افتقار الاتحاد إلى استراتيجية شاملة بشأن علاقاته الاقتصادية الخارجية أسهم

بدوره في ضعف المردود الاقتصادي رغم وجود أسس يمكنها أن تسهم في بناء تعاون اقتصادي مغاربي كفاء شرط الدراسة الجيدة والتنفيذ الأمثل^(٣٧).

يختلف الوضع بالنسبة للتعاون الاقتصادي في إطار مجلس التعاون الخليجي ، فهناك خطوات كبرى تم اتخاذها منذ فترة مبكرة ، حيث تمت الموافقة على الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في ١ مارس ٨٣ . والمبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية تنصرف إلى التكامل عبر تحرير التجارة بدءاً من الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول الاتفاقية ، أو إقامة اتحاد جمركي يشتمل على تعريف جمركية موحدة تجاه دول العالم الخارجي . والملاحظ أن الاتفاقية رغم شمولها لجميع أوجه التعاون الاقتصادي والتخطيطي والمالي والنقدي والتجاري ، إلا أنه قد تمت صياغتها بروح التوجه نحو إقامة سوق خليجية مشتركة عبر المراحل المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، الاندماج الاقتصادي) بيد أن هياكل الإنتاج في دول المجلس المتشابهة والمتماثلة لا تقدم فرصاً كبيرة لنجاح تحرير التجارة ، كما أن مستوى التنمية في بلدان المجلس لا تؤيد نهج التكامل بالتجارة : فهناك ضعف خطير لقاعدة التنمية الزراعية ، وتركيز دول المجلس على استراتيجية التصدير والموجهة للأسواق الخارجية ، والصناعات القائمة على إحلال الواردات مصممة لمواجهة احتياجات السوق المحلي في كل بلد على حدة ، وعدم توافر عنصر التكامل في النشاطات الإنتاجية^(٣٨) . كذلك فإن ضآلة التجارة البينية بالمقارنة بإجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس يشير إلى محدودية المقرب التجاري للاندماج بين أقطار المجلس . والسبب الرئيسي لضآلة التجارة البينية هو التشابه في الهياكل الاقتصادية واعتمادها الجماعي شبه المطلق على النفط وضعف القطاعات السلعية في الاقتصاد وتعرضها للآثار السلبية لسيادة النفط كمصدر للدخل والثروة^(٣٩) ، فضلاً عن أن السياسات الصناعية لدول المجلس تعتمد في مجملها على مؤثرات خارجية ، وهي غير مرتبطة بالتراث الإنتاجي المحلي ، ويتم بمعزل عن عملية التغيير الاجتماعي^(٤٠) .

بدا عدم نجاح هذا النهج واضحاً بعد مرور ١٤ عاماً لم يتم فيها التوصل إلى اتفاق خاص حول التعريف الجمركية ، وعجز القمة عن اتخاذ قرار بشأنها طوال هذه المدة الطويلة . فالموضوع مطروح منذ قمة البحرين عام ١٩٨٢ . وفي قمة الدوحة ٩٦ اكتفى قادة دول

المجلس بالإشارة إلى استكمال تصنيف السلع للأغراض الجمركية إلى ثلاث فئات (معفاة و سلع أساسية دون بقية السلع) وتوجيه وزراء المالية والاقتصاد لمتابعة بحث الإجراءات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس. ويعود صعوبة التوصل إلى تعريف موحدة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول الخليجية في مستويات التعريفات الجمركية التي تتراوح بين ٣٪ و ٢٠٪ . وقد شهد عام ٩٦ تحريك هذه العقدة إثر تبني مقترحات سعودية سعت إلى تحديد جدول زمني للتوصل إلى نوع من توحيد الرسوم الجمركية على الواردات وفق النسب الثلاثة ، حيث حددت سلع معفاة وأخرى ستفرض عليها جمارك في حدود ٤٪ و سلع أخرى في حدود ٨٪ ، مع ترك الحرية للدول في توقيع اتفاقيات ثنائية مع دول العالم الأخرى بالنسبة إلى تبادل الاعفاءات الجمركية ، وتأخذ المقترحات السعودية في الاعتبار بالتوجهات الاقتصادية العالية التي أساسها اتفاقيات الجات وأوضاع السوق في دولة الامارات خاصة امارة دبي (٤١) .

٣ - قضايا السياسة الخارجية :

يمثل التسويق في السياسة الخارجية مجالاً هاماً من مجالات التعاون بين أطراف النظم الفرعية ، وتتوقف فعالية المواقف الجماعية على بعدين أولهما مأسسة عملية التنسيق نفسها ، أي إنشاء آلية منتظمة يتم من خلالها اعمال التشاور وتبادل المعلومات والمواقف وبلورة السياسات المشتركة . الثاني الالتزام الجماعي بما يتم الاتفاق عليه . ولا يعنى وجود آلية للتشاور وبلورة المواقف الجماعية شيئاً حال عدم الالتزام بما يتم التوصل إليه جماعياً . وحين يصير كل طرف قطري مستعد للتنازل عن اعتبارات ذاتية ، وتمسك بالقرار الجماعي ، يؤدي ذلك إلى مزيد من تماسك البناء الجماعي في مستوياته المختلفة والعكس بالعكس صحيح .

فهناك في تجربتي التجمع الخليجي وإعلان دمشق آليات منتظمة للتنسيق في مواقف السياسة الخارجية ، وهو ما يفتقده التجمع المغاربي عملياً ، حيث توقفت أعمال مجلس وزراء الخارجية لدول الاتحاد كجزء من التوقف العام الذي أصاب هيئات الاتحاد نتيجة الخلافات السياسية التي برزت بين أطرافه إزاء قضايا عديدة عربية وغير عربية . وقد بدا هذا الانققاد بارزاً إثر اندلاع أزمة الكويت أغسطس ١٩٩٠ ، حيث اتخذت كل دولة مغربية موقفاً مختلفاً (٤٢) ، وازداد الأمر سوءاً مع التزام دول الاتحاد بقرارات مجلس الأمن التي فرضت حصاراً اقتصادياً على الجماهيرية الليبية منذ عام ١٩٩٣ فصاعداً ، وقد وضع هذا الحدث الحكومات المغاربية

والقوى الوطنية في المغرب العربي في موقف دقيق للغاية ، فالطرف المتضرر هذه المرة عضو مؤسس وفاعل في الكيان المغاربي ، وعاشت الأنظمة السياسية في حيرة وتردد ، بين أن ترضى ولاءها المغاربي الذي تنتمي إليه أو ترضى التزاماتها وارتباطاتها الدولية^(٤٣) . ولما جاء الاختيار إلى جانب الالتزامات الدولية ، وضع أعمال الاتحاد في مأزق كبير ، لاسيما حين طلبت ليبيا تجميد أعمال الاتحاد والامتناع عن تولي رئاسة أمانته في مطلع عام ١٩٩٥ ، احتجاجاً على موقف الدول المغاربية وإعطائها الأولوية للالتزامات الدولية على حساب التزامات الاتحاد .

كما لعبت الخلافات المغربية الجزائرية التي اندلعت من جديد عام ١٩٩٣ فصاعداً إزاء أزمة الصحراء دوراً كبيراً في تعطيل هذه الآلية ، آلية تنسيق السياسة الخارجية ، وبحيث بدأ الاتحاد المغاربي فاقداً للحد الأدنى من التشاور والتنسيق الذي تفترضه وثائق الاتحاد .

يختلف الوضع فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي ، حيث آلية تنسيق السياسة الخارجية - سواء قمم المجلس أو اجتماعات وزراء الخارجية- تعمل بكفاءة وانتظام ، فهناك حرص على الاجتماعات الدورية ، وتنسيق المواقف ولو في حدها الأدنى . غير أن اتخاذ المواقف الجماعية ليس أمراً حتمياً ، كذلك فإن الالتزام بها يواجه بعض العقبات لاسيما إزاء القضايا التي تباين فيها مصالح بعض الأطراف عن مصالح الآخرين . ففي أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت معظم عقد الثمانينات برزت أهمية اتخاذ مواقف اجتماعية خليجية ترفض استمرار الحرب وتدعو إلى وقفها ، ومع ذلك كانت هناك تباينات في حجم التأييد الذي تعطيه كل دولة لأى من الطرفين المتحاربين . وفي حين تمادت الكويت في تأييد العراق ، وبدرجة أقل السعودية ، راعت دولة البحرين وقطر عدم استفزاز إيران . أما عمان فقد سلكت مسلكاً توازنياً بين الطرفين المتحاربين . وقد بدأ أن هذه التريفة من المواقف ، رغم ما فيها من خلاقات وتقديرات ومصالح متضاربة ، إلا أنها عكست قدراً من توزيع الأدوار ، وبما يوفر قنوات اتصال مع طرفي الحرب حسب المقتضيات والظروف لكي تخدم المصالح الخليجية العامة . وبحيث بدأ المجلس الخليجي في إجماله متوازناً وليس منحازاً لطرف ضد آخر .

هذا الأمر يبدو « متكرراً » إزاء القضايا التي برزت بعد حرب الخليج الثانية ، وهي

قضايا الموقف من العراق وإيران وعملية التسوية السياسية للصراع العربي/ الإسرائيلي والتطبيع مع إسرائيل ، فهناك تباينات بين دول المجلس وبعضها ، وذلك على الرغم من المواقف الجماعية التي قد تتسم بشيء من التشدد مثلما تظهر في بيانات القمم الخليجية (٤٤) .

بعبارة أخرى أن هناك مستويين في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون : أحدهما جماعي يبدو في كثير من الأحيان متشدداً وغير مرن ، وأيضاً غير مُلزم في حرفيته ، والآخر ذاتي يتبناه كل دولة على حدة وفقاً لرؤيتها الخاصة وما تحمله عليها مصالحها الذاتية ، وهوما يحرص عليه المجلس من حيث ترك مساحة لكل دولة لكي تتبنى ما تشاء من سياسات . أى أننا أمام إشكالية الجماعي والفردى ، وهى إشكالية قريبة من إشكالية القطرى والقومى فى حالة النظام العربى والجامعة العربية .

فما يتعلق بتنسيق السياسة الخارجية بين دول إعلان دمشق ، فتشير تجربة السنوات الست أنها قريبة من تجربة مجلس التعاون . فهناك انتظام فى الاجتماعات التى يجريها وزراء الخارجية لدول الإعلان ، وهناك رؤى يتم التعبير عنها فى البيانات الختامية لهذه الاجتماعات ، ولكنها تسمح بدرجة من التمايز بين سياسات ومواقف الدول كل على انفراد ، وبين المضمون الذى تم التعبير عنه فى إطار البيان الختامى . وقد بدأ الموقف الجماعى لدول الإعلان مفتقداً أثناء أزمة الحرب الأهلية اليمنية صيف ١٩٩٤ ، حيث ظهرت مواقف متعارضة بين ثلاثة اتجاهات ، أولها سعى إلى استصدار قرار جماعى يسمح بالتدخل العسكرى العربى فى الحرب اليمنية . وثانيها رفض هذا المسعى وحاول توظيف علاقاته اليمنية من أجل التوسط ووقف القتال . وثالثها - عبرت عنه حكومة قطر تحديداً - حيث وقفت علانية مع الحكومة اليمنية ضد الحزب الاشتراكى وأعلنت التزامها بقرارى مجلس الأمن ٩٢٤ و ٩٣١ . وتبدو التباينات بين دول الإعلان جلية إزاء قضية التطبيع مع إسرائيل والموقف من المصالحة مع العراق فى ظل حكم الرئيس صدام حسين . وقد بدت تلك التباينات مؤثرة بشدة على التنسيق العام بين دول الإعلان فى أكتوبر ٩٤ ، حين تحركت قوات عراقية صوب الحدود مع الكويت ، وما تلاه من رد فعل خليجى اتجه مباشرة صوب الولايات المتحدة ، ومتجاوزاً بذلك مصر وسوريا ، الأمر الذى تبعه رد فعل مصرى وسورى غاضب ، أمكن احتواؤه لاحقاً حين استجابت الدول

الخليجية لدعوة مصرية للاجتماع في القاهرة لبحث الموقف واتخاذ قرار مناسب وفقاً لما يقتضيه الإعلان من مشاور وتنسيق في الأمور التي تمس الأمن لأحد أعضائه .

وفي فترة مبكرة كان هناك تباين بشأن إيران ، بيد أن التطورات الإيرانية الداخلية الأخيرة بعد تولي الرئيس محمد خاتمي أغسطس ١٩٩٧ ، وحدث انفراجات في العلاقات العربية الإيرانية ، اختفت تلك التباينات السابقة .

ويظل موقف دول الإعلان من مسألة التطبيع مع إسرائيل وعلاقتها بالتطورات الجارية في عملية التفاوض مسألة تمس الجامعة العربية جنباً إلى جنب كونها مسألة خلافية بين دول الإعلان نفسه . وبدا التأثير السلبي لهذه المسألة واضحاً حين قررت دول الخليج إنهاء المقاطعة - غير المباشرة - من الدرجتين الثانية والثالثة لإسرائيل في أكتوبر ١٩٩٤ ، معتبرة إياه يعكس التقدم في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط(٤٥) . وعلى الرغم من أن التطبيق الخليجي للمقاطعة غير المباشرة اتسم بالمرونة منذ خمس سنوات ، إلا أن إصدار قرار واضح بهذا الشكل دون الرجوع إلى الجامعة العربية أو المشاور مع طرفي الإعلان - سوريا ومصر - كشف أن المصالح الخاصة هي أعمق تأثيراً في توجيه المواقف ، أكثر من أي ارتباط جماعي آخر .

ثالثاً - مقارنة وتقييم :

يتضح من خبرات النظم الفرعية الثلاثة ، مزيج من التشابهات والتباينات ، سواء على الصعيد المؤسسي أو خبرات التكامل الوظيفي في المجالات المختلفة . وتظهر أبرز التباينات في مجال المؤسسية ، حيث يظل لمجلس التعاون الخليجي هيكلًا مؤسسيًا أكثر تماسكًا إذا ما نظر إليه من منظور استمرارية عمل هياكل المجلس المختلفة وانظماها ، وذلك مقارنة بهياكل عمل الاتحاد المغاربي التي أصابها الجمود لاعتبارات سياسية . أما إذا نظرنا إلى المؤسسية من زاوية استحداث آليات عمل تناسب التطور وما تقتضيه المستجدات فالخبرة المغاربية تبدو محدودة اقتصر على استحداث آلية خاصة بشئون الدفاع . وكذلك الخبرة الخليجية التي تبدو محدودة وتقتصر على جزئية استحداث آلية عمل الترويكا الخليجية لتوجيه المفاوضات مع الاتحاد الأوربي ، واستحداث منصب الأمين العام المساعد للشئون العسكرية . وتبدو عملية المقارنة صعبة بالنسبة لإعلان دمشق ، الذي لم ينص على هيكل

مؤسسى معين ، ولكن قد ينظر إلى توتر وانتظام اجتماعات وزراء خارجية دول الإعلان باعتبارها مؤشراً على قدر من التماسك المؤسسى ، بالمعنى الذى لا يتجاوز « تنظيم التنسيق المستمر » .

وعند الوضع فى الاعتبار أن المؤسسة فى الإطار التعاون الخليجى تعنى استحداث مؤسسات فوق قطرية تقوم بوظائف معنية تتنازل عنها طوعية الدول المشكلة للنظام الفرعى ، فإن خبرات النظم الفرعية الثلاثة لا تقدم جديداً سواء فى المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية ، وهى بذلك تتساوى مع خبرة النظام العربى الكلى .

وفىما يتعلق بمعيار الالتزام الجماعى بما يتم الاتفاق عليه ، فمن الواضح أن هناك خطأ عاماً تجمع بين دول كل نظام فرعى إزاء عدد من القضايا ، ولكنها تصطدم بالتفاصيل ، وحين تجتمع التباينات فى الخطوط العامة وفى التفاصيل معاً ، يصبح أمر النظام الفرعى كله على المحك ، وهنا تختلف خبرات النظم الفرعية الثلاثة . فالتجمع المغارى أثبت عدم قدرته على التعايش مع مثل هذه التباينات إزاء قضايا جوهرية ، ولم يسع إلى تطوير واستنباط مبادئ تطور قدرة التعايش هذه ، وصار الاتحاد نفسه ضحية لهذا الغياب فى مبدأ التعايش مع الخلافات التى تظهر بين أعضائه . وبدلاً من أن يكون الاتحاد وسيلة للتخلص من التراكمات التاريخية السابقة - نموذج الخلافات حول مستقبل الصحراء الغربية - تأثر عمله بها ، إلى الحد الذى ساهم فى تعطيل أعماله .

وذلك على عكس التجمع الخليجى الذى أثبت قدرته على التعايش مع التباينات التى تنور بين أعضائه بين الحين والآخر . صحيح أن بعض هذه القضايا ، لاسيما الحدودية ، لم يقترب منها مجلس التعاون الخليجى . حيث تم تغيب المجلس عن معالجة الخلافات الحدودية المتفجرة بين أعضائه حرصاً من بعضهم على عدم وضع قواعد ملزمة تحمل على أساسها كافة المنازعات . وحتى هيئة تسوية المنازعات التى نصت المادة السادسة من النظام الأساسى للمجلس روعى تشكيلها فى كل حالة على حدة .

ورغم وجود نظام أساسى لتلك الهيئة ، إلا أنها لم تقم بأى دور فى معالجة النزاعات

الحدودية^(٤٦) . فالنزاع الحدودى بين قطر والبحرين الذى أخذ فى التصاعد منذ ١٩٨٦ فصاعداً ، والنزاع السعودى القطرى الذى ارتفعت حدته بين سبتمبر وديسمبر ١٩٩٢ ، تم التعامل معها وفق آليات بعيدة عن المجلس . فالأول خضع لوساطة سعودية ساعدت على تهدئته لبعض الوقت ، ولكنها لم تحل دون سعى قطر إلى طرح النزاع أمام محكمة العدل الدولية ، أما النزاع السعودى القطرى فقد سوى بوساطة مصرية التى أكدت بدورها حاجة المجلس للتواصل إلى محيطه العربى . كما أكدت ذلك أيضاً الوساطة السورية بين دولة الامارات وإيران التى أتاحت تهدئة أزمة جزيرة أبو موسى من خلال إعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه تقريباً قبل الإجراءات الإيرانية التى قامت بها صيف ٩٢^(٤٧) .

هذه الخلافات الحدودية أثرت بالطبع على تماسك المجلس وعلى أدائه للعديد من وظائفه وعلى عدم قدرته على تحقيق أهدافه التى نص عليها النظام الأساسى للمجلس ، لكى يظل للمجلس قدرته على التعايش مع الخلافات بين أعضائه . وقد بدت هنا كدعوة سعودية غير مباشرة عبر عنها الملك فهد لأن يكون للمجلس دور فى حل القضايا الثنائية العالقة بين بعض أعضائه ، وذلك فى التقرير الذى قدمه إلى القمة الخليجية الخامسة عشر التى عقدت فى المنامة ديسمبر ١٩٩٤ . وجاءت أهمية هذه الدعوة من أنه جاء من الملك فهد عامل أكبر دولة خليجية والتى لها علاقة بمعظم الخلافات الحدودية فى الخليج ، فإن لم تكن طرفاً فىه وسيط^(٤٨) .

ويبدو وضع مجلسي التعاون الخليجى والاتحاد المغارى شبيهاً بالنظام العربى الكلى ، حيث الحساسيات بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة وأزمة الثقة وقضايا الحدود ، فضلاً عن المسألة الأمنية التى كانت أكثر الموضوعات إثارة للخلافات والجدل بين دول المجلس .

وإذا نظرنا إلى المؤسسية من زاوية العلاقة بين العمل المشترك واعتبارات السيادة ، فسوف نجد أن خبرات النظم الفرعية لا تختلف عن خبرة النظام العربى الكلى ، حيث تعطى الأولوية لاعتبارات السيادة والحفاظ عليها . ففى إحدى الدراسات الرائدة حول التجارب الوظيفية العربية ومن خلال تحليل مناقشات الوفود فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الفترة ما بين ديسمبر ٧٤ إلى سبتمبر ٧٨ ، انتهت الدراسة إلى الخصائص التالية : عدم حماس

الحكومات العربية الحقيقي والفعال تجاه مشروعات العمل العربى المشترك، وأن كل الأقطار العربية الفقيرة والغنية تفضل المعونة المباشرة أو برامج عمل على المستوى الثنائى وليس مشروعات التكامل الجهاى والتمسك بعدم إصدار توصيات أو قرارات تمس بأى صورة سيادة الدولة أو خطط الحكومات وبرامجها الاقتصادية ، وأنه لا تأني لأى فكر أيديولوجى فى المناقشات التى تمس مشروعات التكامل الوظيفى والتنمية القومية بشكل عام ، وأن الخلافات السياسية تلعب دوراً وتفرض نفسها على سلوك الوفود وتؤثر تأثيراً مباشراً على فعالية المجلس ومناقشاته^(٤٩) .

بعبارة أخرى تفضيل كل ما هو ثنائى على كل ما هو جماعى مشترك . وتشترك هذه السمات الأساسية النابعة من تجربة الجامعة العربية مع سمات العدل الوظيفى فى إطار تجارب التعاون الخليجى والمغاربى وإعلان دمشق على النحو الذى سبق ذكره تفصيلاً . وربما يبدو التراجع عن آلية الأمن الجهاى وآلية التعاون الاقتصادى الجهاى ، كما عبرت عنها الصياغة الأولى لإعلان دمشق خير تعبير عن هذه الأشكالية . إلى جانب أولوية الالتزامات الدولية التى طغت على التزام دول الاتحاد المغاربى إزاء ليبيا عضو الاتحاد ، وكذلك - وإن بدرجة أقل من حيث الدلالة - معارضة الامارات لاتفاقية التعريف الجمركية بين دول الخليج ، ومعارضة الكويت للاتفاقية الأمنية بين دول المجلس ، ومعارضة السعودية استخدام هوية خليجية واحدة . وكل هذه الأمثلة تعبر بوضوح عن أولوية اعتبارات السيادة ، وتفضيل الأطر الثنائية عن أى أطر جماعية . ولما كان جوهر التعاون الإقليمى هو الأطر الجهاية ، فإن تجارب النظم الفرعية العربية الثلاثة تبدو فاقدة لأهم سمة من سمات الإقليمية . أو بعبارة أخرى أننا أمام نماذج مصغرة من مشكلات وتعقيدات العمل العربى المشترك الذى تواجهه الجامعة العربية منذ أكثر منتصف قرن . وهكذا فإن فكرة أن هذه النظم الفرعية كانت بمثابة رد فعل على إخفاق النظام العربى الكلى تبدو غير مسلحة بحقائق ووقائع ، حيث أن أداء هذه النظم الفرعية لم يتجاوز الحد الذى كان يحققه النظام العربى الكلى . كذلك فإن فكرة إن النظم الفرعية يمكنها أن تكون أكثر فائدة نظراً لاعتبارات التماثل البنىوى بين أطراف هذه المنطقة، لا تبدو بالضرورة معياراً للنجاح ، إذ تلعب بعض اعتبارات نفسية وتاريخية دوراً معوقاً أكبر من

اعتبارات التماثل البنوي . فضلاً عن اعتبارات التماثل البنوي في المجال الاقتصادي هي نفسها معروق أصيل للتكامل بين مجموعة أطراف لديهم نفس الظروف والسياسات وأوجه الضعف والقصور .

وهنا تبدو هذه التجارب الفرعية غير قادرة على إفادة النظام العربي الكلي ما لم تتخلص من هذه المشكلات ، وفي هذه اللحظة يمكن النظر إليها باعتبارها إضافة تصب في صالح تجديد المشروع القومي العربي .

ويظل الأمر الأكثر أهمية هو العلاقة مع النظام العربي الكلي ، وحجم الإضافة أو الخصم الذي يمكن أن تقدمه هذه الخبرات لتجديد المشروع القومي بشقيه إحياء الفكر القومي والتمسك بصيغة الجامعة العربية والعمل على تطويرها.

على الصعيد الوثائقي فإن التجمع الخليجي يرى نفسه في إطار « يخدم الأهداف السامية للأمة العربية » ، ويتماشى مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى . وتعتبر تصريحات مسئولية المجلس « مقدمة حقيقية للوحدة العربية الشاملة . وهكذا طرح الخليجيون تجمعهم استناداً إلى ثلاث قواعد قومية : الأولى ، أن قيامه يوافق ميثاق الجامعة العربية ؛ الثانية ، أنه خطوة على طريق الوحدة الشاملة ؛ والثالثة ، هي تقديم نموذج للأعمال العربية الوحدوية الناجحة »^(٥٠) .

أما الاتحاد المغاربي فيرى نفسه حسب ما جاء في ديباجة معاهدة إنشائه « سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً أوسع يشمل دولاً عربية أخرى عربية وأفريقية » . ولم يرد ما يشير إلى صلة الاتحاد بميثاق الجامعة العربية . وبالنسبة لإعلان دمشق فقد حرص في صياغته الأولى والثانية على تأكيد الاحترام لمبادئ ميثاق الجامعة العربية والالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والعزم على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية .

ووفقاً لهذه الرؤى تتضح فروقات جمة بين رؤية كل نظام فرعي لدوره وعلاقته بالنظام الكلي ومؤسسته الجامعة . فكل من مجلس التعاون وإعلان دمشق يؤكدان على صلة خاصة

بالجامعة العربية والمعاهدات التي نشأت في ظلها ، ولكنهما لم يذكرا صلة معينة بهدف الوحدة العربية . أما معاهدة الاتحاد وإن تجاهلت الإشارة إلى دور معين بالجامعة العربية ، فإنها أشارت إلى أن الاتحاد هو سبيل لبناء الوحدة العربية الشاملة ، وفي الوقت نفسه ربطت انفتاح العضوية لدول عربية وأفريقية أخرى . الأمر الذي يشير إلى تناقض داخلي . هذه الرؤى تعنى أن كل نظام فرعى يمكن أن يمثل إضافة نظرية في أحد جوانب تحديد المشروع القومي . أما على الصعيد العمل فالأمر مختلف تمامًا . فالواضح أن عمل كل نظام فرعى يتم تمامًا بمعزل كامل عن التنسيق مع أجهزة الجامعة العربية . كذلك فإن خطط التنمية الاقتصادية - إن وجدت - أو مشروعات القوانين والاتفاقيات والمعاهدات التي يتم التوصل إليها في إطار نظام فرعى تكون بمعزل أيضًا عن الجامعة العربية . وربما يأتي التشديد الذي حملته وثيقة إطار العمل العربي المشترك على علاقة دول إعلان دمشق بالنظام العربي ككل عبر العمل بميثاق الجامعة والقدرات المشتركة للدول العربية ككل ، وكذلك المبادرة المصرية السورية بشأن إقامة سوق عربية مشتركة تكون نواتها دول الإعلان ، خطوة في الاتجاه المرغوب من حيث ربط أحد أبرز النظم الفرعية بآليات عمل وطموحات النظام العربي الكلي . غير أن التنفيذ يظل هو المحك في الأول والأخير ، وتبدو المرحلة الأولى والأهم في التخلص من عيوب النظم الفرعية ، ومن تقديم نموذج عملي تفوق فيه مساحة الالتزام الجماعي عن مساحة التمسك باعتبارات السيادة والنظرة الفردية للأمور والقضايا .

وهنا فإن تنشيط إعلان دمشق والسعى إلى مأسسته وربطه بالجامعة العربية ، كما وضع ذلك في وثيقة إطار العمل العربي المشترك يمثل بداية جيدة لصالح إحياء وتحديد المشروع القومي ، غير أنه يحتاج بالفعل إلى قوة دفع حقيقية ربما تتمثل في « القبول الطوعي للقيادة الثلاثية لأكبر أعضائه وتوسيعه بإطراد عبر المشاركة العربية الأوسع »^(٥١) .

الهوامش

- (١) انظر تحليلاً لهذه الاشكالية من منظور علاقتها بالتكامل الاقتصادي العربى فى : عبد المنعم السيدعلى ، «الاقتصاد السياسى للمداخل الإقليمية للتكامل الاقتصادى العربى» ، المستقبل العربى ، العدد ١٣٢ ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ص ٦٦ - ٧٢ .
- (٢) انظر فى ذلك التحليل الوارد فى : ميار الجميل ، « المجال الحيوى للشرق الأوسط إزاء النظام الدولى القادم من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات » تحديات مستقبلية . المستقبل العربى ، العدد ١٨٤ ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ص ٢٣ - ٢٧ .
- (٣) عبد المحسن زلزلة ، « الدور الاقتصادى للجامعة العربية » فى : مجموعة من الباحثين ، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٥٩ .
- (٤) محسن عوض « محاولات التكامل الإقليمى فى الوطن العربى » ، المستقبل العربى ، العدد ١٢١ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٨٢ - ٨٤ (بتصرف) .
- (٥) د . محمد الرميحي ، « مجلس التعاون : تقييم تجربة صربية » ، التعاون (فصلية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية » ، العدد ٩ ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ١١٣ - ١١٦ (بتصرف) .
- (٦) محمد خالد الأزرع اتحاد المغرب العربى : قضية استكمال الهياكل والحاج الحرية الأوربية « مستقبل العالم الإسلامى (فصلية تصدر عن مركز دراسات العالم الإسلامى ببالطا) ، السنة الثانية ، العدد ٨ ، خريف ١٩٩٢ ، ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
- (٧) مصطفى الفيلالى « آفاق اتحاد المغرب العربى » ، المستقبل العربى ، العدد ١٣٢ ، فبراير ١٩٩٠ ، ص ٤٤ .
- (٨) المصدر السابق ، ص ٥٠ .
- (٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦١ .
- (١٠) عبد الله ساعف ، « اتحاد المغرب العربى الهوية والتفاعلات » ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، إبريل ١٩٩٢ ، ص ٣٢ .
- (١١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٦٨ .
- (١٢) المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .
- (١٣) طلعت مسلم ، التعاون العسكرى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٠ (بتصرف) .

- (١٤) د. محمد الريمحي، مصطلح سابق، ص ١٠٩ - ١١٢ (يتصرف).
- (١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٨٨، ص ٢٩٠.
- (١٦) حسن أبو طالب، «تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب»، في د. مصطفى على (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٤٢.
- (١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٦٤.
- (١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.
- (١٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٩٤.
- (٢٠) المصدر السابق، ص ١٩٤.
- (٢١) حسن أبو طالب، مصطلح سابق، ص ١٣٥ - ١٣٦ (يتصرف).
- (٢٢) حول تحولات المواقف الخليجية إزاء مفاهيم وسياسات الأمن بعد الحرب وتأثير هذه التحولات على الموقف الخليجي من إعلان دمشق انظر تفصيلاً في محمد السعيد إدريس «رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين لأمن الخليج»، في د. عبد المنعم المشاط (محرر). أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٤٨ - ٢٦٤.
- (٢٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مصدر سابق، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، وحسن أبو طالب، مصدر سابق، ص ١٣٦.
- (٢٤) د. ناصيف حتى، ورقة عمل الحلقة النقاشية: العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية، والعالمية، المستقبل العربي، العدد ٢٠٠، أكتوبر ١٩٩٥، ص ١٩.
- (٢٥) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، مصدر سابق، ص ٢٦٨.
- (٢٦) د. ناصيف حتى، مصدر سابق، ص ١٩.
- (٢٧) الأهرام ١٩٩٤/٢/١.
- (٢٨) الأهرام ١٩٩٧/٦/٢٦.
- (٢٩) انظر على سبيل المثال المادة الثالثة، عبد الله يعقوب بشارة، «التعاون الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية»، في فهد الفانك (محرر)، الدولة القطرية وإمكانات قيام دولة الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٥، ص ٩٠ - ٩١.

- (٣٠) انظر على سبيل المثال المادة الثالثة من معاهدة إنشاء المغرب العربي حول أهداف الاتحاد وأغراضه ، في ص المعاهدة ، مستقبل العالم الإسلامي ، السنة الأولى ، العدد ٣ ، صيف ١٩٩١ ، ص ١٩١ .
- (٣١) الأهرام ١٩٩٥ / ٢ / ٥ .
- (٣٢) انظر نص الوثيقة في الحياة ١٩٩٥ / ١٢ / ٢٩ .
- (٣٣) الأهرام ١٩٩٧ / ٦ / ٢٥ .
- (٣٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٧٤ .
- (٣٥) المصدر السابق ، ص ٢٧٤ (بتصرف) .
- (٣٦) ميلود المهدي وأحمد عبد الحكم دياب « اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوربية في استراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام ٢٠٠٠ » ، المستقبل العربي ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ٦٠ .
- (٣٧) انظر في ذلك البعد عبد اللطيف بن اشنهو « التعلم من التجربة الأوربية في بناء الوحدة المغربية » ، المستقبل العربي ، العدد ١٣٩ ، سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٣٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢ (بتصرف) .
- (٣٩) المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .
- (٤٠) عبد الله حمد المجمل « استراتيجية التنمية الصناعية في منطقة الخليج العربية » ، التعاون ، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، يناير ١٩٨٨ ، ص ١٢٥ (بتصرف) .
- (٤١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦ ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ (بتصرف) .
- (٤٢) انظر في ذلك السيد عوض عثمان « الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق » ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، أكتوبر ١٩٩٠ ، ص ص ٥٥ - ٦٠ .
- (٤٣) ميلود المهدي وأحمد عبد الحكم ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .
- (٤٤) انظر في تفاصيل هذه التباينات : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مصدر سابق ، ٢٧٠ - ٢٧١ ، والتقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦ ، مصدر سابق ، ص ص ١٩١ - ١٩٢ .
- (٤٥) عبد المنعم علي حسن « قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل » ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٧١ - ١٧٢ .
- (٤٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- (٤٧) المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

(٤٨) صلاح سالم « القمة الخليجية السادسة عشر في مسقط » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦ ، ص ١٦٣ .

(٤٩) جميل مطر « التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية » ، في : مجموعة من الباحثين ، القومية العربية في الفكر والممارسة (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص ٤٨٨ - ٤٩٤ .

(٥٠) محسن عوض ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٥١) د . محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٥٨ ، الكويت ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ٢٩٠ .

**تحديث آليات العمل العربي المشترك
كمدخل للتعامل مع الترتيبات الإقليمية
المطروحة في الشرق الأوسط**

إعداد

د . أحمد الرشيدى

تمهيد :

لأشك في أن استمرار الحالة الراهنة في نطاق العلاقات العربية / العربية لم يعد أمراً مقبولاً على وجه العموم ، ليس من وجهة النظر المتعلقة بالمصالح العربية العليا فحسب ، بل وأيضاً من زاوية ضرورات المحافظة على المصالح « الوطنية » الضيقة للدول العربية فرادى . فالمشاهد ، أن ما يعاني منه « النظام العربى » من أزمات في الوقت الراهن ، ومنذ نشوب أزمة حرب الخليج الأخيرة ١٩٩٠ / ١٩٩١ تحديداً ، يكاد يفوق من حيث خطورته ومداه كل الأزمات التى تصدى لها هذا النظام فى السابق. فنحن الآن إزاء أزمة - أو أزمات - من نوع جديد تماماً ، حيث أنها أضحت تهدد النظام العربى فى وجوده ذاته .

وقد أخذت هذه الأزمة تعبر عن نفسها فى صور وأشكال شتى ، فهناك ، بداية ، ماسماه البعض بظاهرة تراجع « القيم العربية » أمام الصعود المطرد « للقيم الوطنية أو القطرية » فى عموم لأقطار العربية ، سواء على مستوى الخطاب السياسى الرسمى أو على مستوى الثقافات السياسية السائدة . وهناك ، من جهة أخرى ، الصورة المتمثلة فى إخفاق مشروعات التكامل الاقتصادى العربى كنتيجة أساسية لعدم القدرة على فهم ضرورات العمل العربى الاقتصادى المشترك بمعزل عن الاعتبارات السياسية بمفهومها .

والواقع ، أننا قد لا نكون بحاجة شديدة للتأكيد هنا على خطورة ما آل إليه العمل العربى المشترك فى المجالات الاقتصادية بالنسبة إلى منظومة العلاقات العربية / العربية فى مجملها ، وخاصة فى ضوء الحقائق الآتية :

الحقيقة الأولى : وهى تلك التى تتمثل فى كون أن عصرنا الحالى قد أضحى ، وبحق ، عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى : الاميان ، النافتا ، الاتحاد الأوربى ، الأوبك . ومؤدى ذلك ، أنه لم يعد ثمة من سبيل أماننا - نحن العرب - إلا أن نشرع على الفور وبجدية فى وضع أسس نظام عربى جديد يتيح لنا ليس فقط عدم الخضوع لهيمنة أى من هذه التكتلات أو بعضها ، وإنما أيضاً الوقوف إزاءها موقف الندى إن لم يكن منافستها .

وأما الحقيقة الثانية : التى تجعلنا نشدد على ضرورة التعاون العربى فى المجالات كافة - وبالذات فى المجالات الاقتصادية - فتتمثل فى تحدى « الثورة الصناعية الثالثة » وما سيرته -

إن عاجلاً أو آجلاً - من علاقات تبعية لا فكك منها من جانب المتخلفين عن السير في ركب هذه الثورة للقوى الكبرى والمتقدمة صناعياً وتكنولوجياً .

وثمة حقيقة مهمة ثالثة : تجدر الإشارة إليها في هذا الخصوص ، وموداها أن البحث في مستقبل العمل العربى المشترك وتحديث آلياته سياسياً واقتصادياً لم يعد يمثل ترفاً فكرياً يشغل به البعض منا وقتهم . فأمام ما يمثلته التحدى الذى تطرحه الأفكار المختلفة المثارة الآن بشأن مشروعات التعاون الإقليمى فى المنطقة ، وبالذات تلك التى يروج لها فى الوقت الحاضر تحت مسميات : « الشرق أوسطية » ، « المتوسطية » . نقول بأنه أمام ذلك كله صار البحث عن ، وفى صياغة جديدة ، للعمل العربى المشترك ، مسألة حياة أو موت ، خاصة وأن ممكن الخطر فى مثل هذه المشروعات على اختلاف مسمياتها ، هو أنها مفروضة من الخارج ، وبالتالى فلم تراع فيها المصالح العربية ، سواء القومية منها أو القطرية .

والواقع ، أنه إذا كان من الممكن مناقشة مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على منظومة العلاقات العربية/ العربية ، حاضراً ومستقبلاً من جوانب عدة ، إلا أنه قد يكون من المفيد التركيز فى هذه الورقة على الجانب الخاص بتحديث آليات العمل العربى المشترك ، وذلك بالنظر إلى حقيقة أن أى تجمع دولى فعال ، إنما يستند فى المقام الأول إلى مؤسسات أو هياكل تنظيمية قوية وفعالة .

وتقديرنا ، أن البحث فى هذا الموضوع ينبغى أن يولى أهمية خاصة لعدد من العناصر المهمة ذات الصلة الوثيقة بتحديث آليات العمل العربى المشترك ، ومنها على وجه الخصوص ما يلى :

أولاً : استكمال أوجه النقص فى البنية المؤسسية للعمل العربى الجماعى .

ثانياً : الحاجة إلى بناء علاقة صحيحة بين مؤسسات العمل العربى المشترك وبعضها البعض الآخر ، بما يكفل حدًا مناسبًا من التنسيق وعدم تضيق الوقت والجهد .

ثالثاً : تطوير آليات صنع القرارات فى نطاق هذه المؤسسات ، بما يزيد من فاعليتها ويرفع من مستوى أدائها .

رابعاً : تفعيل نظام الأمن الجماعى العربى وآليات التسوية السلمية للمنازعات .

خامساً : تطوير دور الأجهزة الإدارية وتعزيز فكرة الوطنية العامة العربية .

ويعرض التحليل ، فيما يلي ، لكل واحد من هذه العناصر الخمسة ، وباعتبار أنها جميعاً تشكل مداخل مهمة لتحديث آليات العمل العربى المشترك^(١) .

أولاً - استكمال النقص فى الأطر المؤسسية :

لاشك أن الدارس لمنظومة العمل العربى المشترك، يمكنه أن يلاحظ ، منذ البداية ، حقيقة أن البنية المؤسسية للنظام العربى ما يزال يغيب عنها بعض الأجهزة التى يازم وجودها ، ليس من أجل استكمال هذه البنية المؤسسية فحسب ، وإنما أيضاً من أجل إمكان الحديث عن تطوير العمل الجماعى وتعزيزه .

وتقديرنا ، أن أى محاولة جادة للخروج بالعمل العربى المشترك من أزمتيه الراهنة ، ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن يضاف إلى مؤسسات هذا العمل - وبعد تطويرها - جهازان مهمان على الأقل ، وهما : الجهاز القضائى أو محكمة عدل عربية ، جهاز (مؤتمر) القمة .

١ - الجهاز القضائى : محكمة العدل العربية :

تجدر الإشارة ، بداية ، إلى حقيقة أن الإدراك بوجود قصور فى منظومة العمل العربى المشترك كنتيجة لعدم تضمن الأطر المؤسسية التى يقوم عليها هذا العمل جهازاً قضائياً ، وخاصة بالمقارنة ببعض التجارب التنظيمية الدولية الأخرى ، إنما يعد من بين الأسباب المهمة التى دفعت بالعديد من الباحثين ، ومنذ فترة مبكرة ، إلى تضمين دراساتهم وأبحاثهم توصيات ومقترحات عديدة بشأن ضرورة الانساق على إنشاء محكمة عدل عربية فى نطاق الجامعة وتحويلها الاختصاصات اللازمة^(٢) .

والواقع ، أنه إذا كانت الحاجة إلى إنشاء مثل هذا الجهاز القضائى فى نطاق جامعة الدول العربية - كركيزة أساسية للعمل العربى المشترك - تستمد أهميتها ودلائقها من كون أنها ستقود ولاشك إلى استكمال البناء القانونى لهذه الجامعة ، حيث من المعلوم أن أية منظمة دولية عامة تحتاج إلى جهاز قضائى بنفس الدرجة التى تحتاج فيها إلى جهاز تشريعى وآخر تنفيذى وثالث إدارى ، إلا أن مثل هذه الخطورة تستمد أهميتها - كذلك - من حقيقة أن الجهاز القضائى يضطلع بالعديد من الوظائف التى لا غنى لأية منظمة دولية عنها . وإضافة إلى

ما تقدم ، فإن وجود جهاز قضائي في نطاق الجامعة يعتبر في نظرنا ضروريًا للغاية ، إذا أردنا بحق تطوير هذه المؤسسة العربية القومية والارتقاء بأدائها القومي . ولعل الدور الفعال الذي تضطلع به محكمة العدل الأوروبية في مجال دعم خطوات التكامل الإقليمي - بل والانماجي - فيما بين دول الاتحاد الأوربي ، يمكن أن ينظر إليه بوصفه مثلاً يحتذى في هذا الخصوص .

وبصفة عامة ، يمكننا القول بأن ثمة مجالات متعددة تستطيع محكمة العدل العربية من خلالها أن تسهم في تعزيز العمل العربي المشترك . ومن هذه المجالات ، وعلى سبيل المثال ، ما يلي^(٣) :

(أ) مجال التسوية السلمية للمنازعات :

فالثابت ، أن ثمة إمكانية كبيرة لدور مهم يمكن لهذا الجهاز القضائي أن يضطلع به في هذا الخصوص ، وذلك بالنظر إلى حقيقة أن هناك أنواعاً أو طوائف من المنازعات الدولية عموماً - ومنها المنازعات العربية - العربية - لا يصح التعامل معها أو تسويتها إلا من خلال أجهزة قانونية أو قضائية متخصصة ، وهي المنازعات التي استقر الفقه على تسميتها بالمنازعات الثانوية (كمنازعات الحدود ، والمنازعات المتعلقة بالخلاف حول تفسير الاتفاقات الدولية ، والمنازعات الخاصة بتنازع الاختصاص بين بعض الأجهزة الدولية .. إلخ) .

(ب) مجال الافتاء :

فإلى جانب دوره في مجال التسوية السلمية للمنازعات ذات الطابع القانوني التي تثور فيما بين الدول الأعضاء ، هناك - أيضاً - المجال الخاص بوظيفة الافتاء أو تقديم الآراء القانونية في الأمور الخلافية والتي قد تتباين بشأنها وجهات نظر هذه الدول أو وجهات نظر الأجهزة المعنية . فمن المسلم به لدى الباحثين في حقل التنظيم الدولي والعلاقات الدولية ، أنه كلما توثقت العلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من الدول ، سواء داخل إطار تنظيمي معين أو خارجه ، زادت - بالتالي - الموضوعات التي يحتمل أن يثور خلاف بشأنها والتي يلزم حلها الحصول على رأى أو مشورة قانونية من جهاز متخصص .

ولا شك أن مسألة التنسيق بين مؤسسات العمل العربى المشترك وأجهزته المختلفة ، وكذا مسألة تنازع الاختصاص فيما بين هذه المؤسسات وتلك الأجهزة جميعها ، تعتبر من وجهة نظرنا من بين المسائل المهمة التى يمكن للجهاز القضائى أن يقدم بشأنها الآراء القانونية الصحيحة ، ومن ثم يسهم فى تعزيز العمل العربى المشترك . وإضافة إلى ما تقدم ، فإن دور محكمة العدل العربية يمكن أن يكون عظيم الفائدة - كذلك - فى مجال السعى إلى توحيد القوانين والتشريعات العربية ، وذلك من خلال إبداء الرأى القانونى فى المشروعات الخاصة بهذا التوحيد .

(ج) دور محكمة العدل الدولية فى تفسير الموائيق العربية التأسيسية :

الوظيفة التفسيرية تمثل أيضًا إحدى الوظائف المهمة التى يمكن من خلالها للجهاز القضائى أن يؤكد على أهمية وجوده فى نطاق المنظمات الدولية العامة ، بل وفى نطاق المنظمات الدولية على وجه العموم . وتكمن أهمية هذه الوظيفة فى حقيقة أن تفسير الاتفاقات والموائيق الدولية ، يعتبر مسألة ضرورية للغاية ومطلوبة تمامًا ، ليس فقط لأن بعض هذه الاتفاقات وتلك الموائيق يتضمن ألفاظًا أو عبارات غامضة أو ظنية الدلالة (كالألفاظ : الحق ، القوة ، الاعتداء ، العروبة .. الواردة فى ميثاق جامعة الدول العربية)^(٤) ، وإنما أيضًا لأن هذه الموائيق قد تسكت أحيانًا عن تحديد الحكم أو القاعدة واجبة التطبيق بالنسبة إلى مسألة معينة (كما هو الحال مثلاً بالنسبة إلى سكوت ميثاق الجامعة عن تحديد طريقة التصويت التى يصدر مجلس (الجامعة) بواسطتها قراره بقبول انضمام العضو الجديد ، وعما إذا كان قرار المجلس فى مثل هذه الحالة يصدر بالإجماع أو بالأغلبية)^(٥) .

٢ - جهاز (مؤتمر) القمة :

بداية ، ليس هناك خلاف كبير بين الباحثين فى حقن العلاقات الدولية على حقيقة أن دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية الرئاسية ، قد أضحت - فى ظل ظروف النظام الدولى المعاصر ومتغيراته - من بين الأدوات أو الوسائل المهمة التى يعول عليها كثيرًا فى إدارة هذه العلاقات وتسوية المنازعات التى قد تنور فى نطاقها ، حيث لم تعد تجدى بالدرجة الكافية الأنماط التقليدية للتعامل الدبلوماسى . فرجال الدبلوماسية المعاصرون أصبحوا ، ومنذ وقت

ليس بالقصير ، في وضع لا يمكنهم من اتخاذ القرارات الحيوية التي تتعلق بدولهم على نحو ما كان يفعل سابقوهم .

وتكشف الخبرة التاريخية للعمل العربي المشترك ، منذ إنشاء جامعة الدول العربية ، عن حقيقة أن اجتماعات القمة العربية - أو ما يعرف بدبلوماسية القمة العربية - قد تطورت لتصبح أحد العوامل الأساسية التي يعول عليها أحياناً في معالجة بعض الخلافات العربية المستعصية ، إن لم يكن بواسطة المؤسسات الجماعية المعنية ذاتها - كجامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي مثلاً - فعلى الأقل في إطارها أو تحت مظلتها^(٦) .

ومع ذلك ، فإن الحديث عن تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك والارتفاع بمستوى أدائها ، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيلاء دبلوماسية القمة العربية الأهمية التي تستحقها . ومرد ذلك ، إلى أنه على الرغم من الفوائد الكبرى التي يمكن لهذا النوع من النشاط الدبلوماسي الجماعي أن يحققه ، إلا أن الملاحظ هو أن ثمة عيوباً كثيرة تشوبه ، وخاصة إذا ما قورن بفاعليته الحال في نطاق بعض التنظيمات الدولية الأخرى . ويظهر ذلك ، وبشكل خاص ، فيما يلي^(٧) :

(أ) فاولاً ، يؤخذ على اجتماعات القمة العربية أنها لا تزال إلى اليوم بعيدة عن الإطار المؤسسي الكامل ، إذ ما زال الجدل قائماً بشأن إمكان اعتبارها تمثل إضافة جديدة لمؤسسات العمل العربي المشترك ، أم أنها مجرد ظاهرة عرضية . وبعبارة أخرى ، فإنه يؤخذ على هذه الاجتماعات أنها لا تتم بشكل دوري كما هو الحال مثلاً في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، أو في إطار دول الاتحاد الأوروبي . وعليه ، فقد آن الأوان لإعادة النظر في هذه المسألة لحسم هذا الجدل القائم بشأن الوضع القانوني لمؤتمرات القمة العربية وعلاقتها بمؤسسات العمل العربي المشترك ، وبخاصة جامعة الدول العربية ، وكذا من أجل النص على انعقاد هذه المؤتمرات بشكل دوري مرة كل سنة على الأقل .

(ب) كذلك ، فإنه يؤخذ على اجتماعات (مؤتمرات) القمة العربية هذه تغيب عدد ، ليس بالقليل ، من الملوك والرؤساء العرب عن المشاركة فيها ، الأمر الذي يقلل كثيراً من مصداقيتها ، وذلك بعكس الحال بالنسبة إلى اجتماعات قمة دول الاتحاد الأوروبي أو اجتماعات القمة الإفريقية . وإزاء ذلك ، فإننا نرى ضرورة أن تتضمن المقترحات الخاصة بتطوير

مؤسسات العمل العربى المشترك وتحديثها التشديد على وجوب أن تكون اجتماعات القمة اسمًا ومعنى وليست اسمًا فقط . والأمل معقود على أن يدرك رؤساء الدول في عموم الأقطار العربية أهمية دورهم في هذا الخصوص ، ومن ثم يحرصون تمامًا على المشاركة في هذه الاجتماعات وعدم التذرع بأية حجج للتغيب عنها .

(ج) وهناك ، من جهة ثالثة ، وإضافة إلى ظاهرتى عدم الدورية والتغيب من جانب عدد من الملوك والرؤساء العرب عن حضور اجتماعات القمة ، حقيقة أن الطابع الدائم كثيرًا ما تكون له الغلبة في تحديد مواقف الدول العربية إزاء مشاركتها في القمة أو رغبتها في استضافتها ، وذلك بصرف النظر عن أى تقدير جدى لدى أهمية النزاع أو الموضوع الذى اجتمعت هذه القمة خصيصًا لمعالجته . لذلك ، فقد أضحت متعينًا - والحال كذلك - أن تتضمن مشروعات تطوير العمل العربى المشترك إشارة صريحة ليس فقط إلى دورية اجتماعات القمة العربية في إطار الجامعة ، وإنما أيضًا إلى مكان انعقادها ، وبحيث يشار إلى أنه في حالة عدم الاتفاق على ذلك تجتمع القمة في المقر الدائم للجامعة بالقاهرة .

ثانيًا - حاجة مؤسسات العمل العربى المشترك إلى علاقة قانونية صحيحة تقوم فيما بينها :

مما هو غنى عن البيان ، أن منظومة العمل العربى المشترك تتكون الآن من أربع مجموعات رئيسية من المؤسسات أو الهيئات المشتركة . وهذه المؤسسات الجماعية الأربع هى : جامعة الدول العربية ، المنظمات أو التجمعات العربية الإقليمية أو الجزئية (مجلس التعاون الخليجى ، الاتحاد المغارى) ، المنظمات العربية المتخصصة (كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل العربية) ، والهيئات والمنظمات العربية غير الحكومية (كاتحاد المحامين العرب ، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان) .

وتقديرنا ، أن علاقة التنسيق بين أطراف هذه المجموعات الأربع من المؤسسات العربية الجماعية ، إنما هى علاقة واهنة للغاية ، بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأننا لانكاد نرى وجودًا لها في الغالب من الأحوال ، وذلك فيما عدا تلك الإشارات الباهتة في مقدمات بعض الموائيق

المنشأة^(٨) . والواقع ، أن غياب التنسيق فيما بين هذه المؤسسات جميعاً هو الذى يعزى إليه - وباتفاق الآراء تقريباً ومن غير أن نقلل من تأثير العوامل الأخرى - عجزها عن تحقيق حد أدنى مناسب من التكامل الوظيفى غيباً بينها .

ولما كانت جامعة الدول العربية هى التى تشغل - وبحق - مركز الصدارة بالنسبة إلى خريطة المؤسسات التى ينهض عليها النظام الإقليمى العربى ، لذا فإن هذه المؤسسة العربية الأم هى التى يجب أن تكون الطرف الأصيل فى أية علاقة تنسيق قانونية يقترح قيامها مع أية مؤسسة أو هيئة عربية أخرى . وبعبارة أخرى ، فإن علاقة التنسيق هذه ينبغى أن يكون طرفاها: جامعة الدول العربية من جهة ، وكل مجموعة من المجموعات الثلاث سائلة الذكر - أى التجمعات العربية المحدودة والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات العربية غير الحكومية - من جهة ثانية .

١ - حول ضرورة التنسيق بين جامعة الدول العربية والتجمعات العربية الجزئية أو المحدودة :

لعله يكون من قبيل تحصيل الحاصل التوكيد ، بداية ، على حقيقة أنه لا يوجد ثمة تعارض بين وجود جامعة الدول العربية على قمة التنظيم « الدولى » العربى ، وبين وجود تجمعات أو منظمات عربية جزئية أو محدودة كتجمع دول مجلس التعاون الخليجى أو اتحاد دول المغرب العربى ، أو بين أية تجمعات أو اتحادات عربية أخرى قد تنشأ فى المستقبل . فإضافة إلى كون أن ميثاق جامعة الدول العربية يحث صراحة على إنشاء تجمعات أخرى فيما بين عدد من الدول العربية متى كان من شأن ذلك أن يقود إلى خلق روابط أقوى وأوثق بين هذه الدول وبعضها البعض الآخر^(٩) ، والمعروف أن بعض التجمعات قد يأتى انتشارها استجابة طبيعية لاعتبارات الجغرافيا والتمايز التاريخى والسياسى لعدد من الدول .

وما دام الأمر كذلك ، فإنه من المرغوب فيه إذا قدر لمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أن تتم وأن يؤخذ بها عملاً ، أن يراعى فى ذلك ضرورة تقنين علاقة قانونية جديدة وصریحة بين الجامعة وبين هذه التجمعات العربية المحدودة . ونرى أن من الأهمية أن تضمن هذه العلاقة المتصورة النص على ما يلى على وجه الخصوص :

(أ) النص على تشجيع قيام التجمعات المذكورة - كلٌ في نطاق اختصاصه المكانى أو الجغرافى - بالوظائف المنوطة به في مجال التسوية السلمية للمنازعات التي تثور فيها بين أعضائها ، وذلك على غرار ما هو مشار إليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة^(١٠) .

(ب) ويتصل بذلك ، من جهة أخرى ، ضرورة النص على إعطاء الأولوية في التحرك العربى لتسوية نزاع معين ينشب بين دولتين عربيتين عضوين في أحد التجمعات العربية المحدودة ، ينبغي أن تعطى لهذا التجمع وليس إلى جامعة الدول العربية .

(ج) كذلك ، فإنه من المهم جدًا أن يراعى في حالة الموافقة النهائية على إنشاء محكمة العدل العربية - كجهاز قضائى رئيسى في إطار الجامعة - أن تحل التجمعات العربية المحدودة صلاحية أو الحق في التقدم إلى هذه المحكمة لطلب الفتاوى بشأن المسائل القانونية التي تثور في نطاق اختصاص كل منها . كما أنه من المهم ، أيضًا ، أن ينظر إلى هذه المحكمة بوصفها « محكمة استئناف » عربية تستأنف أمامها الأحكام التي تصدر عن الأجهزة القضائية التابعة لهذه التجمعات المحدودة إذ اقدر لها أن تقوم .

(د) كما أنه قد يكون من المهم جدًا أن تتضمن العلاقة القانونية المقترحة بين جامعة الدول العربية وبين التجمعات العربية المحدودة نصًا يشير إلى وجوب الانتهج هذه التجمعات سياسة خارجية تتناقض في مجملها وبشكل صريح مع السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول العربية في إطار الجامعة . ومؤدى ذلك ، في عبارة أخرى ، أن أى محاولة لإعادة بناء جامعة الدول العربية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن هذه التجمعات العربية لا يمكن أن تكون بديلاً عن هذه الجامعة بأى حال من الأحوال .

٢ - جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة :

يمكن القول ، بصفة عامة ، بأن الملامح الأساسية للشكل المقترح للعلاقة القانونية التي يتعين أن تقوم بين جامعة الدول العربية ، وبين المنظمات العربية المتخصصة التي نشأت في إطارها أو تعمل بالتعاون معها ، إنما تتمثل بحسب رأينا في الآتى :

(أ) فنقطة البدء ، في هذا الخصوص ، تكمن في وجوب المبادرة إلى الاتفاق على شكل موحد لهذه العلاقة يستفيد مما استقر عليه العمل في إطار بعض تجارب التنظيم الدولى

الأخرى، وخاصة تجربة التنسيق فيما بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الموصولة بها من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) وثانيًا : نرى أنه من اللازم الاعتراف للمنظمات المتخصصة التي نشأت في إطار الجامعة بالشخصية القانونية الدولية المستقلة ، لأن الحديث عن وجوب تعزيز العلاقة بين الجامعة وهذه المنظمات لا ينبغي أن يكون على حساب الشخصية القانونية المستقلة لهذه الأخيرة . وعلى ذلك ، فإن إبرام « اتفاقات وصل » بين المنظمات العربية المتخصصة - كل على حدة - وبين جامعة الدول العربية ، يمكن أن يكون مفيدًا في صياغة علاقة قانونية جديدة بينهما .

(ج) كذلك ، وكما أشرنا ، في حالة التجمعات العربية المحدودة ، فإنه قد يكون من المرغوب فيه تمامًا أن تحول المنظمات العربية المتخصصة سلطة التقدم إلى محكمة العدل العربية - حال قيامها - لطلب الفتاوى منها بشأن المسائل القانونية التي تثار في نطاق مباشرة كل منها لاختصاصاتها ، وكذا فيما يتصل بالعلاقات المتبادلة فيما بينها .

(د) وأخيرًا ، وربما ليس آخرًا ، فإنه من الضرورة أن يعاد النظر في توزيع مقار المنظمات العربية المتخصصة ، وبحيث ينص في أي تعديل يتم إدخاله على الشكل القانوني الحاكم لعلاقتها بالجامعة على وجوب ألا تستضيف الدولة العربية الواحدة أكثر من منظمين فقط من هذه المنظمات .

٣ - الحاجة إلى علاقة واضحة بين جامعة الدول العربية وبين المنظمات العربية غير الحكومية :

بات من المسلم به ، في الوقت الراهن ، أن المنظمات والهيئات الحكومية عمومًا - الوطنية منها والدولية على حد سواء - تضطلع الآن بدور مهم وفي مختلف المجالات ، وبخاصة تلك التي تتعلق منها بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا حقوق الإنسان^(١١) . وإضافة إلى ذلك ، وحيث أن الاقتراب الوظيفي في دراسة قضايا التكامل الإقليمي هو الذي أصبح يعول عليه اليوم بدرجة كبيرة عن ذي قبل ، لذا فإننا نخلص إلى القول بأن تحديث مؤسسات العمل العربي المشترك يستلزم - ولا شك - ضرورة إيجاد علاقة قانونية واضحة بين جامعة

الدول العربية بوصفها المنظمة العربية الأم من ناحية ، وبين المنظمات العربية غير الحكومية من ناحية أخرى .

ويمكن لهذه العلاقة أن تقوم على التصور التالى :

(أ) فاولاً : من المفيد أن ينص فى ميثاق جامعة الدول العربية - حال الاتفاق على تعديله أو إعادة النظر فيه - على آلية معينة للتشاور بين الجامعة وبين المنظمات العربية غير الحكومية ، وذلك فيما يتصل بالمسائل التى تدخل فى نطاق الولاية العامة للجامعة .

(ب) واتصالاً بالجامعة إلى آلية التشاور هذه ، فإن منح المنظمات العربية غير الحكومية أو الاعتراف لها « بوضع المراقب » لدى الجامعة وفيما يتصل بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، إنما يصير أمراً جديراً بالتفكير فيه بجدية ، حيث أن من شأن ذلك أن يتيح الفرصة لتنسيق المواقف والسياسات إزاء هذه الموضوعات .

(جـ) ومن ناحية ثالثة ، فإننا نرى أنه وإن كانت خبرة الأمم المتحدة - من خلال جهازها القضائى الرئيسى وهو محكمة العدل الدولية - إنما تكشف بوضوح عن حقيقة أن نص المادة ٧١ من ميثاقها لم يسوغ للمنظمات الدولية غير الحكومية التمتع بالحق فى طلب الفتاوى من المحكمة المذكورة^(١٢) ، إلا أن ذلك لا يحول دون إمكان القول بأن الجهاز القضائى لجامعة الدول العربية ينبغي أن ينص فى نظامه الأساسى - حال الاتفاق النهائى على ذلك - على أحقية المنظمات العربية غير الحكومية فى التقدم إلى هذا الجهاز لطلب الفتاوى منه بشأن المسائل القانونية التى تدخل ضمن نطاق اختصاص أى منها .

(د) ثم إن تعزيز دور المنظمات العربية غير الحكومية فى إطار منظومة النظام العربى ، يستلزم أيضاً أن تبادر الجامعة من جانبها وقدر المستطاع إلى تقديم الدعم المالى لهذه المنظمات ذات الموارد المحدودة أصلاً . ولا شك فى أن أهمية هذا الدعم إنما تتمثل بالأساس فى تخفيف الضغوط السياسية التى قد تتعرض لها المنظمات المذكورة من جانب هذه الدول العربية أو تلك ، مما يعطياها - أى المنظمات العربية غير الحكومية - قدراً أكبر من حرية الحركة . والواقع أن الدعم الذى يمكن أن تقدمه جامعة الدول العربية فى هذا الخصوص ليس مقصوراً على الجوانب المالية ، وإنما من المتصور أن يأخذ أشكالاً أخرى إضافة إلى العون المالى . ومن ذلك ،

مثلاً ، القيام بنشاطات مشتركة أو دعوة المنظمات المذكورة لممارسة بعض أنشطتها - عند الضرورة - في مقر الجامعة ، حتى ولو كان ذلك على سبيل الاستثناء .

ثالثاً - تطوير آليات صنع القرارات في مؤسسات العمل العربي المشترك كمدخل لزيادة فعاليتها ورفع مستوى أداؤها :

غنى عن البيان أن السمة الغالبة فيما يتعلق بآليات صنع القرارات في مؤسسات العمل العربي المشترك تكمن في حقيقة أن القرارات المهمة التي تصدر عن هذه المؤسسات ، إنما تصدر بالتطبيق لقاعدة الإجماع^(١٣) . وقد أضحي من المسلم به الآن أن هذه القاعدة ليست ملائمة لنجاح أية محاولة للتعاون أو التكامل فيما بين مجموعة من الدول ، وذلك لسببين :

الأول ، وموداه أن الأخذ بقاعدة الإجماع هذه يتناقض ولا شك ومقتضيات العمل الجماعي ، ومع الحاجة إلى إدارة العلاقات الدولية المتبادلة بطريقة ديمقراطية . وأما السبب الثاني ، فيتمثل في حقيقة أن الأخذ بقاعدة الإجماع كأساس لصنع القرارات في المنظمة الدولية ، إنما ينال إلى حد كبير من إرادتها الذاتية وبالتالى من قدرتها على التحرك والمبادرة في مواجهة الدول الأعضاء .

وواقع الأمر ، أنه وإن كان العدول - في إطار مؤسسات العمل العربي - عن قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية سواء البسيطة أو الموصوفة لن يكون بأى حال هو العصا السحرية التى يمكن أن تقيل هذه المؤسسات من عثرتها^(١٤) ، إلا أننا نرى - مع ذلك - أهمية المبادرة إلى تعديل الموائيق العربية التأسيسية للأخذ بالقاعدة الثانية المشار إليها ، وذلك لضمان قدر أكبر من حرية الحركة والفعالية لهذه المؤسسات .

وبعبارة أخرى ، أن المبادرة إلى تعديل الموائيق العربية التأسيسية بما يسمح بإحلال قاعدة الأغلبية محل قاعدة الإجماع ، مع النص على عدم قصر القرارات التى تتمتع بقوة النفاذ الفورى والمباشر في مواجهة الدول الأعضاء على المسائل الإجرائية أو ذات الأهمية المحدودة ، ربما يكون من شأنه - ولا شك - دعم العمل العربي المشترك وتعزيزه ، ومع عدم التقليل في الوقت ذاته من دور الإرادات السياسية للدول العربية في هذا الشأن .

رابعاً - تفعيل نظام الأمن الجماعى العربى وآليات التسوية السلمية للمنازعات :

هنا ، أيضاً ، يمكننا القول بأن تجديد النظام العربى للأمن الجماعى وتطوير آليات تسوية المنازعات العربية / العربية ، ينبغى النظر إليها باعتبارهما يشكلان مدخلين مهمين ، ليس فقط لتحديث مؤسسات العمل العربى المشترك والارتفاع بمستوى أدائها ، وإنما أيضاً لحماية المصالح العربية فى مجملها القومية منها والقطرية على حد سواء .

فما هى حدود التطوير الممكنة بالنسبة إلى هذين المجالين : الأمن الجماعى من ناحية ، والتسوية السلمية للمنازعات من ناحية أخرى ؟

١ - نظام الأمن الجماعى العربى :

كما هو معلوم ، فإن الإطار المرجعى لنظام الأمن الجماعى العربى يتمثل فى الحكمين اللذين أوردتهما المادة السادسة من ميثاق الجامعة ، والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك^(١٥) . أما المادة الأولى - المادة السادسة من الميثاق - فتتص على أنه : « إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو تخشى وقوعه ، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس (مجلس الجامعة) للانعقاد فوراً . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء . ويصدر القرار بالإجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية » . وأما نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك المبرمة عام ١٩٥٠ ، فيقرر ما يلى : « تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر أو على قواتها يعتبر اعتداء عليها جميعاً . ولذلك ، فإنها - عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها - تلتزم بأن تبادر إلى مساعدة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور منفردة وجمتعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها » .

والمشاهد ، أن هذه الأطر المرجعية تنطوى على بعض العيوب التى ينبغى العمل بجديّة من أجل تلافيتها حتى يتسنى تفعيل نظام الأمن الجماعى العربى . ومن هذه العيوب مثلاً :

(١) أن نص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية مازال قاصراً على إيراد

تحديد واضح للمقصود « بالعدوان » الذى قد تتعرض له إحدى الدول الأعضاء . ولا شك أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب واسعاً أمام التفسيرات المختلفة التى قد تتسبب فى النهاية فى شل حركة الجامعة وعجزها عن الاضطلاع بالمهام المنوطة بها فى هذا الخصوص .

(ب) كذلك ، فإنه ليس بخاف أن صيغة الإجماع التى وردت فى المادة السادسة سالفة الذكر - بشأن التدابير التى يتعين اتخاذها للتصدى لعدوان معين واقع على إحدى الدول العربية عضو فى الجامعة - قد يكون من شأنه الحد من فعالية الجامعة وبالتالي تعطيل تطبيق النص الوارد فى هذه المادة برمته . ولعل حالة الغزو العراقى لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ خير شاهد على مخاطر الإبقاء على صيغة الإجماع ، حيث لم يكن فى مقدور مجلس الجامعة - سواء على مستوى وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم يومى ٢ و ٣ أغسطس ١٩٩٠ أو على مستوى القمة العربية الطارئة فى اجتماعها يومى ٩ و ١٠ من الشهر نفسه - الارتكان إلى نص المادة السادسة المذكورة وذلك لتعلم الحصول على الإجماع المطلوب .

(ج) ثم أن هناك ، أيضاً ، العيب المتمثل فى حقيقة أن جامعة الدول العربية لا تستطيع - من خلال مجلسها - أن تبادر من تلقاء نفسها إلى التدخل لمواجهة عدوان معين واقع على إحدى دولها ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة التى يستطيع مجلس الأمن فيها - إعمالاً لنص المادة ٣٩ من ميثاقها - أن يتدخل تلقائياً فى الأحوال التى يهدد فيها السلم والأمن الدوليان .

(د) ومن جهة رابعة ، هناك العيب المتمثل فى غموض النص بشأن التدابير التى يلزم اتخاذها من أجل دفع العدوان الذى قد تتعرض له إحدى الدول العربية الأعضاء فى الجامعة ، هذا ناهيك عن أن نص المادة السادسة ، سالفة الذكر ، قد تحدث عن « التدابير » التى يتعين اللجوء إليها لحمل الدولة المعتدية على الانصياع لقواعد الشرعية العربية دون أن يشير إلى الجهاز الذى تناط به متابعة تنفيذ مثل هذه « التدابير » .

وتقديرنا ، أن مثل هذا القصور الذى انطوى عليه نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة ينبغى العمل على تصحيحه على النحو الذى يتيح للجامعة حرية حركة أوسع تستطيع بموجبها أن تتدرج فى فرض الجزاءات بحسب ظروف كل حالة على حدة ، ودون الحاجة إلى عقوبة الفصل أو الطرد مرة واحدة . وبعبارة أخرى ، فقد يكون من المفيد التأكيد هنا على حقيقة أن أية محاولة جادة لإعادة بناء جامعة الدول العربية - كركيزة أساسية للعمل

العربي المشترك - يهدف الارتقاء بأدائها وبالذات على صعيد دعم قدراتها في مجال الأمن الجماعي والتصدي للعدوان الذي قد تتعرض له إحدى الدول العربية ، ينبغي أن تأخذ - أى مثل هذه المحاولة - بعين الاعتبار ضرورة إعادة النظر في نظام الجزاءات التي توقع على الدولة المعتدية .

والواقع ، أنه إذا كانت معاهدة الدفاع العربي المشترك قد اعتبرت - ويحق - بمثابة خطوة مهمة على صعيد دعم الأمن الجماعي على المستوى العربي ، خاصة إذا ما قورنت بميثاق جامعة الدول العربية ، إلا أن هذه المعاهدة للأسف ماتزال مجمدة ومقصورة على الجانب النظري وحده .

٢ - نظام التسوية السلمية للمنازعات :

هناك إجماع يكاد يكون عاماً على حقيقة أن النظام العربي لتسوية المنازعات العربية - العربية ، وعلى المستويين الجماعي والمحدود ، إنما هو نظام قاصر منذ البداية ولا يزال كذلك إلى اليوم^(١٦) .

والواقع ، أنه حيث أن المقام لا يتسع للبحث في تقدير مدى فعالية النظام العربي في إدارة المنازعات التي تشور في إطار العلاقات بين أطرافه ، وبطريقة إيجابية تحفظ على هذا النظام تماسكه وتبقى على قوة دفعه في مواجهة التحديات التي تعترضه ، لذا فقد يكون من المفيد أن نكف هنا على مناقشة بعض الأفكار التي من شأنها معالجة أوجه القصور في هذا النظام واعطائه المزيد من قوة الدفع التي تمكنه من الاضطلاع بوظيفته في مجال التسوية السلمية للمنازعات .

وتشمل هذه الأفكار ، بحسب رأينا ، ما يلي بالأساس :

(أ) فبدية ، ثمة ضرورة حالة لأن ينص ميثاق جامعة الدول العربية على أهمية أن يُمكن مجلس الجامعة من الاجتماع على وجه السرعة ، وذلك أسوة بما عليه الحال بالنسبة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة^(١٧) . ولا شك أن إتاحة الفرصة لمجلس الجامعة للتحرك المبكر من أجل تسوية نزاع معين بين دولتين عربيتين قد يكون مهماً للغاية في الحيلولة دون تطوره أو تصعيده .

(ب) كذلك ، فإن من بين الأفكار الجديرة بالمناقشة فيما يتعلق بتحديث آليات تسوية المنازعات في إطار منظومة العلاقات العربية - العربية ، ما سبق أن أشرنا إليه بشأن اجتماعات القمة العربية . فكما سلف القول ، فإن خبرة العمل العربي المشترك تكشف بوضوح عن حقيقة أن دبلوماسية القمة العربية - الشاملة أو المحدودة ، يمكنها أن تضطلع بدور أساسي في معالجة بعض الخلافات المستعصية ، إن لم يكن بواسطة المؤسسات ذاتها المعنية بالعمل العربي المشترك ، فعلى الأقل في إطارها أو تحت مظلتها ، وخاصة إذا ما رُوِّجت فيها الشروط المعمول بها في العديد من التجارب التنظيمية الإقليمية الأخرى كشرط الدورية في الاجتماعات والشروط الخاصة بمستوى التمثيل ومكان الانعقاد .

(جـ) كما أننا نرى أن أى تعديل يقترح إدخاله على الوثائق التأسيسية التى ينهض عليها النظام العربى لتسوية المنازعات، ينبغى أن يسقط وسيلة التحكيم من هذه الوثائق دون تردد . ومرد ذلك - وإذا ما أخذنا ميثاق جامعة الدول العربية كمثال - إلى حقيقة أن الدول العربية المتنازعة تستطيع فى أى وقت ، وحتى من دون الحاجة إلى وجود اتفاق سابق بينها ، أن تقرر اللجوء إلى التحكيم كوسيلة قانونية لتسوية نزاعاتها متى رأت ذلك ملائماً . وإضافة إلى ما تقدم ، فإن التحكيم هو من حيث الأصل نظام قانونى متكامل ، ومجلس جامعة الدول العربية - وغيره من الأجهزة المماثلة - هو بحكم طبيعته تشكيلى وبوصفه جهازاً سياسياً لا يمكنه أن يقوم بدور هيئة التحكيم بالمعنى الدقيق الذى استقر عليه العمل الدولى . ولكن ، لا مانع من الإبقاء على النص كما هو عليه ، وذلك متى كان القصد من الإشارة إلى التحكيم فى الموائيق العربية التأسيسية - وأسوة بما هو عليه الحال فى المادة ٣٣/ أ من ميثاق الأمم المتحدة - هو مجرد ذكر للوسائل السلمية التى تستطيع الدول المتنازعة أن تلجأ إليها لتسوية ما قد يثور بينها من منازعات ذات طابع قانونى . ومتى كان ذلك هو المقصود ، فإن الحديث - مرة أخرى - عن ضرورة وجود جهاز قضائى - أو إن شئت فقل أجهزة قضائية - فى إطار مؤسسات العمل العربى المشترك ، إنما يصير أمراً لازماً ، وذلك للاعتبارات التى سلف بيانها بشأن حدود الدور الذى يمكن لمثل هذا الجهاز أن يضطلع به فى مجال دعم النظام العربى لتسوية المنازعات .

خاصًا - تطوير دور الأجهزة الإدارية وتعزيز فكرة الوظيفة العامة العربية :

ربما يكون من المناسب ، ونحن نتحدث عن تطوير مؤسسات العمل العربى المشترك ، أن نؤكد على حقيقة أن أى محاولة جادة للنظر فى هذا التطوير ينبغى أن يولى أهمية خاصة للجهاز الإدارى فى نطاق كل واحدة من هذه المؤسسات ، ومع الأخذ بعين الاعتبار التعاضد المتطرد فى دور الأمانات العامة فى نطاق المنظمات الدولية على وجه العموم .

ومن الأفكار المهمة والجديرة بالمناقشة فى هذا الخصوص ، نشر إلى ما يلى :

١ - فهناك ، أولاً ، الفكرة المتمثلة فى ضرورة المبادرة إلى وضع توصيف قانونى صريح وواضح لمفهوم « الوظيفة العامة العربية » . وينبغى أن يراعى فى هذا التوصيف توفير العناصر اللازمة لإيجاد « الموظف القومى العربى » ، الذى يقدم ولاء القومى أو ولاء للوظيفة العامة العربية القومية على ولاءه الوطنى أو القطرى ، عند اللزوم.

٢ - كذلك ، فإن البحث فى سبل تطوير أداء الأجهزة الإدارية فى نطاق مؤسسات العمل العربى المشترك ، يتعين أن يكون أحد منطلقاته الأساسية هو أن يقوم - قدر الإمكان - على « مبدأ التوزيع الجغرافى العادل » عند اختيار الموظفين العاملين فى هذه الأجهزة . كما يتعين أن يكون الاختيار ، فى جميع الأحوال ، مبنيًا على اعتبارات الكفاءة والنزاهة والموضوعية وليس اعتبارات المجاملة .

٣ - وهناك ، أيضًا ، الفكرة التى نطرحها فى هذا الخصوص ، والتى تقوم على أهمية الأخذ بقاعدة التداول فى المناصب القيادية العليا فى مؤسسات العمل العربى المشترك ، وبحيث تناح الفرصة لمواطنى عموم الدول العربية - ومن دون الاقتىات على معايير الكفاءة والاقتدار والموضوعية - لشغل بعض هذه المناصب العليا^(١٨) .

٤ - كذلك ، ومع تسليمنا بأن الأدوار المهمة التى يضطلع بها بعض شاغلى الوظائف العليا فى الأجهزة الدولية عمومًا - كوظائف الأمناء العامين ، والأمناء العامين المساعدين - إنما تعتمد بالدرجة الأولى وبالأساس على القدرات الذاتية لدى الأشخاص المعنيين ، إلا أننا نرى - مع ذلك - ضرورة إعادة النظر فى النصوص التأسيسية والمبادرة إلى تعديلها بما يكفل

تحويل شاغلي المناصب المذكورة سلطات واختصاصات أكبر ، ليس فقط فيما يتعلق بتسيير العمل الإدارى اليومي ، وإنما أيضًا - وبصفة خاصة - فيما يتصل بالقضايا ذات التأثير الكبير على أداء مؤسسات العمل العربى المشترك .

٥ - وأخيرًا ، فإننا نرى أن محاولة الإفادة من تجربة المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في تطوير المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية - على نحو يجعل منها أداة قادرة بحق على توفير الضمانات القانونية التى تكفل حسن اضطلاع الموظف العام العربى بواجباته الوظيفية باستقلال تام ودونما خوف أو تهديد ، سواء من جانب دولته أو من جانب دولة المقر ، أو حتى من جانب قياداته الإدارية الأعلى - إنما تصير في واقع الأمر مطلبًا أساسيًا .

غاية القول ، إذن ، وفى ضوء ما سبق ، نخلص إلى أن التصدى بقوة للأفكار المطروحة الآن بشأن صياغة شرق أوسط جديد أو نظام إقليمي جديد في المنطقة ، سيظل مرهونًا في التحليل الأخير بقدرتنا - نحن العرب - على إحداث تطوير حقيقى في آليات العمل العربى المشترك . ومن هنا ، نرى أنه من الأهمية أن تبادر الدول العربية إلى التحرك بخطوات حثيثة وجديدة من أجل إعادة تقويم نظرتها السياسية لدور المؤسسات العربية التى ينهض عليها هذا العمل .

الهوامش

- (١) راجع لمزيد من التفصيل وللباحث نفسه : تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية (٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦) ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة .
- (٢) ومن ذلك مثلاً : د . السيد محمد المدنى ، الحاجة إلى إنشاء محكمة عدل عربية في إطار جامعة الدول العربية ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، يوليو ، ١٩٧٠ ، د . محمد عزيز شكرى ، محكمة العدل العربية المرتقبة ، مجلة شئون عربية ، يونيو ١٩٨١ ، أحمد الرشيدى ، حول ضرورة الجهاز القضائى في نطاق جامعة الدول العربية ، مجلة شئون عربية ، سبتمبر ١٩٨٩ .
- (٣) المرجع السابق مباشرة ، ص ص ٢٦-٢٧ .
- (٤) راجع مثلاً نصوص المواد : ١ ، ٥ ، ٦ من ميثاق جامعة الدول العربية .
- (٥) راجع نص المادة الأولى من ميثاق الجامعة .
- (٦) انظر ، مثلاً ، في هذا الخصوص : أحمد الرشيدى ، دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة ، مجلة شئون عربية ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ص ٦٩ وما بعدها .
- (٧) راجع في إشارة لذلك : ثناء فؤاد عبد الله ، مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والاختفاق ، مجلة المستقبل العربى ، أكتوبر ١٩٩٦ .
- (٨) انظر على سبيل المثال مقدمات الاتفاقات المنشئة لكل من : مجلس التعاون لدول الخليج العبية والاتحاد المغاربى .
- (٩) راجع نص المادة ٩ من ميثاق الجامعة .
- (١٠) نص المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
- (١١) في إشارة إلى الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية الوطنية منها تقرير الأمة في عام ، القاهرة : مركز الدراسات الحضرية ، ١٩٩٤ .
- (١٢) راجع نص المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة .
- (١٣) نص المادة ٦ من ميثاق جامعة الدول العربية مثلاً ، وكذا نص المادة ١/٥ من عهد عصبة الأمم .
- (١٤) انظر مثلاً : د . أحمد عبد الونيس شتا ، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية ، في : جميل مطر ، د . على الدين هلال (محرران) ، جامعة الدول العربية : الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٩-٣١ .

(١٥) أحمد الرشيدى ، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التصديق للمعدن ، مجلة شئون عربية ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٦ وما بعدها .

(١٦) راجع أيضًا للباحث بشأن ملامح النظام العربى لتسوية النزاعات ، وخاصة في نطاق جامعة الدول العربية : وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات : محاولة للتقويم ، في : جميل مطر ، د . على الدين هلال (محرران) ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٩ وما بعدها .

(١٧) راجع نص المادة ٢٨ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة .

(١٨) لاحظ مثلاً أن أيًا من الأمناء العامين في المنظمات الدولية الآتية : الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الإفريقية ، منظمة المؤتمر الإسلامى ، لم ينتخب من بين مواطنى دولة المقر .

تعقيبات .. ومناقشات
المحور السياسى والثقافى

مناقشات الجلسة الخامسة

١. سعيد على نور :

أتصور أن علينا تحديد مفهوم الثقافة وفق السياق التاريخي للحوار بين الشمال والجنوب وأعني بالثقافة المرجعية في الفكر العربي أو المتوسطي مقابل فكر شمال المتوسط . وفي ذلك ، علينا أن لا نلتزم بالكييفية التي يحددها الآخر لفهم الثقافة ، مفترضين حسن نية الآخر وسوء نيته أيضاً . وهناك أتساءل ، كيف تفشت هذه الدعوة (للحوار . .) مع ما ينسب للعرب حول الإرهاب وما يقال عن العدو البديل ؟ . هل ينبغي الحوار الثقافي دعم فرص التعاون السياسي والاقتصادي ؟ .

من الواضح أن المتغيرات التي حدثت بين شمال المتوسط وجنوبه على صعيد العلاقات لم تهز الثوابت إن ما تغير لم يكن على المستوى الكافي لتغيير العلاقة ، بل أنه ثبت في ذهنية العرب عقلية المغلوب ، وثبت في ذهن الآخرين عقلية الغالب .

١. حلمي شعراوي :

أوجه النظر إلى أن الثقافة السياسية تطرح فكرة الحوار في مفهوم أوروبا إنطلاقاً من مفهومهم للدولة . نحن نوافقهم كثيراً على أنهم في طريق الاتحاد ، بينما هم لا يوافقون على مفهوم الثقافة السياسية عندنا على أساس وحدة عربية . إلخ . وقد ينبغي وضع ذلك كعنوان بالنسبة لورقة الدكتوراة نادية مصطفى .

العنوان الآخر ، يتعلق بفكرة ثقافة السلام كمجال للحوار . . ففي النهاية هناك ملامح لما يشبه بين قوسين «المؤامرة» ، هناك توجه لدفع فكرة ثقافة السلام من جانب البعض كاسبانيا واليونسكو . . وهذه مسألة جديرة بالمناقشة .

١. إمام غريب :

سؤالي يتصل بحق اللاجئين في العودة . إذا طبق هذا الحق ، هل سيعود الفلسطينيون الموجودون بالفعل في البلاد العربية وأوروبا ؟ . أشك في ذلك ، وتحديدك أعتقد أن الفلسطينيين في مصر لن يقبل كثيرون منهم بالعودة ، خاصة وأن لديهم إرتباطات مادية ، وقد رتبوا أوضاعهم على الاستقرار في مصر .

لقد ذكر أ. الأزعر في ورقته ، ضمن الخلفيات التاريخية لقضية اللاجئين أن «حسنى الزعيم» و «نورى السعيد» ، تحدثوا عن توطين اللاجئين ، وأن الزعيم عرض توطين ٢٥٠ ألف لاجئ في سوريا . . وأنصروا أن هناك دوماً مغالطة . . إننا كثيراً ما نعتمد على المراجع العربية ، ولا نعود للمراجع الأجنبية ، فكيف يعرض حسنى الزعيم ٢٥٠ ألفاً ، بينما الوثائق الأمريكية تقول إنه في عام ١٩٥٥ ، كان عدد اللاجئين في سوريا لا يتعدى ٥٠ ألفاً ؟ .

وفي كتاب «باتريك سيل» عن «الصراع على سوريا» ، ذك أن هدف حسنى الزعيم ، هو لقاء «بن جوريون» زعيم إسرائيل . . هناك إذن أعمال مخالفة لنيات الحكام . وقد كانت سوريا آخر من وقع الهدنة مع إسرائيل سنة ١٩٤٩ .

أ. ميرفت غزال :

لا أتفق مع أ. الأزعر في موضوع الشتات حيث أنه ذكر عدم إستحسانه لمفهوم الشتات الفلسطيني مفضلاً مفهوم اللاجئين . . لأنه إذا أخذنا الشتات بمعنى التفرق ، فالفلسطينيون شعب مبعثر في كل الجهات ، ولا يمكن إلغاء فكرة الشتات عن الشعب الفلسطيني .

رد أ. محمد خالد الأزعر :

١ - هناك فرق بين إقرار حق العودة والسماح به . . فحتى لو بلغ الأمر بخروج الفلسطينيين كلهم من فلسطين ، فلا بد من إقرار حريتهم في ذلك ، وحريتهم في العودة . أما مسألة إختيار البعض ، لسبب أو آخر ، عدم ممارسة هذا الحق فقضية أخرى . والفلسطينيون اللاجئون عموماً بين حالتين : إما أولئك الذين يعانون إعساراً مادياً وهم الأغلبية العظمى ، وإما أولئك الذين أثروا ثراء معيناً بفضل مرير في الحياة لكن كليهما معرض للإضطهاد في لحظة معينة . لقد جرى التخلص من فلسطيني الكويت في إطار أزمة معينة (١٩٩٠ - ١٩٩١) خلال فترة محدودة .

٢ - كون سوريا كانت تستضيف ٥٠ ألفاً فقط من اللاجئين في العام المذكور (١٩٥٥) لايعنى عدم استعدادها لتوطين ٢٥٠ ألفاً ، بتحويل لاجئين إليها من أماكن أخرى .

هذه مسألة منطقية والعدد ليس هو المحدد للموقف السياسى من قضية التروطين قبولاً أو رفضاً .

٣ - فيما يتعلق بمفهوم الشتات . يدور فى ذهنى وأنا أفضل إستخدام مفهوم اللاجئين ، أن هذا المفهوم الأخير ينطوى على وصف حالة سياسية - قانونية . الشتات لا يعنى بالضرورة هذا المضمون . فقد تكون أسرة معينة مشتتة دون أن يعنى ذلك إطلاقاً أنها أسرة لاجئين . اللجوء واللاجئون لهما وضع محدد فى القانون الدولى ، وكذا فى القوانين التى أقرتها بعض النظم الإقليمية . . . عربياً مثلاً ، هناك بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين فى البلاد العربية المقر عام ١٩٦٦ .

٤ - إختلاف مواقف الفلسطينيين فى مصر عنهم فى سوريا أو الولايات المتحدة . . إلخ ، هذا الإختلاف فى وجهات النظر ، تبعاً للظروف الموضوعية ، هو تعبير عن إتجاهات . . . التعدد سمة من سمات الشعب الفلسطينى ، مع وجود ثوابت بالطبع . الأسرة الواحدة قد تعرف هذه الإتجاهات . وهذا فى حقيقة الأمر يؤكد أن الفلسطينيين شعب كأى شعب آخر . فيه المقاتلون وفيه غير المقاتلين ولا تنسحب صفة معينة على الجميع بسهولة . ويعنى ذلك أيضاً أن المطلوب هو «أسنة» الشعب الفلسطينى ومن ثم أن يعيش كأى شعب آخر .

رد د. نادية مصطفى :

١ - بالنسبة لمفاهيم الثقافة السياسية وثقافة السلام وغيرها ، يلاحظ أننى لم أتوقف عند قضايا بعينها وإنما قدمت إطاراً عاماً .

٢ - الغرب ليس كتلة واحدة جامدة . هناك قوى كثيرة سياسية ومدنية ، ما يعنى ضرورة ألا نعمم المقولات لنطبق على الغرب كله ، هناك قوى غربية يمكن الحوار معها .

٣ - هناك ثقافة غربية يمكن أن أتجه إليها لأقرأ أو أتعلم . . ولكنى لا أقول إنها الثقافة الوحيدة . ومن الضرورى رفض المركزية الثقافية . . أنا أرتضى ثقافة الآخر وأتعامل معها ، وأرفض الهيمنة أو إلغاء الخصوصية السياسية ذات الأطر المعرفية المختلفة .

مناقشات الجلسة السادسة

د. أحمد ثابت :

تحدث د. حسن أبو طالب بادئاً بفرضية هي أنه رغم وجود مشاكل في كل تجمع على حدة ، وإرتباطه بأزمات ، فإن هناك شكوكاً في قدرة التجمعات على دعم المشروع القومي العربي . أعتقد أنه كان ينبغي التركيز على هذه الفرضية ، بحيث تتخلل مختلف معالجات البحث .

لقد ركز البحث على الجوانب المؤسسية والوظيفية . وكنت أتصور تحديد مفهوم تجديد المشروع القومي العربي لدى مختلف الاتجاهات الرسمية ، الذي يختلف عن الاتجاهات الفكرية .

أيضاً أعتقد أن بحث د. حسن ساوي بين «إعلان دمشق» والتجمعات الأخرى ، الخليجي والمغاربي ومجلس التعاون ، بين أن هناك معطيات معينة ، جيوبوليتيكية لنشأة التجمعين المغاربي والخليجي ، والأنظمة المتقاربة التي تفرض الاختلاف ، بينما إعلان دمشق ، فأعتقد أنه محور نشأ في ظروف إنحسار في المزاج والواقع العربي . لذلك فقد كرس هذا الإعلان هذا الواقع . . لأنه نشأ لتحقيق مهمة أمنية ، لحماية منطقة الخليج في مواجهة العراق . وفيما يتعلق ببحث الدكتور الرشيدى ، أتصور أن المجتمع المدني العربي لابد أن يمثل في كل وفد رسمى عربى .

١. مختار شعب :

قراءة العمل العربي المشترك عبر نصف قرن ، بما في ذلك التجمعات العربية المختلفة ، تبين أن النظام الإقليمي العربي لم يستطع حتى هذه اللحظة حسم قضية الهوية ، فلا يوجد في ترتيبات الجامعة العربية ما يعبر عن هذه الفكرة من المشكلات التي أدت إلى اختلاف طبيعة الموظف العربي ، الأخذ بالفكر الليبرالي أو الاشتراكي . . فقد إنعكس ذلك على عمل الموظف داخل الجامعة العربية وعكس نفسه على طبيعة المؤسسات ، بما أفقد النظام العربي فكرة المساءلة ومن الواضح أن هذه الإشكالية سوف تزداد تعقيداً مع بروز ترتيبات إقليمية أخرى كالشرق أوسطية أو المتوسطية .

أ. رائدا النابلسي :

على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أليس من المخجل أن تعاني الجامعة العربية من العسر المالى الشديد ، فى وقت الحديث عن تصعيد العمل العربى المشترك ؟ . الهيئة التى تشرف على هذا العمل مشرفة على الإفلاس ، ولا تدفع رواتب الموظفين .

فهل الدول العربية معنية حقاً باستمرار هذه الهيئة ؟ . إذا كانت الإجابة بنعم فلماذا لاتدفع الحكومات مستحققاتها المالية ؟ . هذا فى الوقت الذى يتولى شخص واحد دفع مليار دولار لدعم الأمم المتحدة ، ونجد «مسكوفيتش» يدفع ملايين الدولارات لتهويد حى فى القدس ، ويفخر أحد العرب بشراء حطام سيارة الأميرة ديانا ، أو التبرع لحديقة الحيوان فى أحد العواصم الأوروبية .

تذكرنى أزمة الجامعة المالية ، بأزمة «الأونروا» (وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين) المالية التى يراد لها النصفية ، وإيجاد بدائل عنها لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

أ. سعيد نور :

تحدث د. حسن أبو طالب عن البعد المؤسسى للتجمعات العربية . . وذكر د. ناصف حتى ، أن هذه التجمعات تقوم على لحظات تفاؤل وأخيف بأن هذه التجمعات تقوم على أساس مصالح طبقية لا علاقة لها بعمل عربى مشترك . . بدليل أنها غير متفقة فى إطار كل تجمع واحد ، فهناك مواقف مختلفة لأعضاء كل تجمع ، وعلينا أن نلاحظ أن هذه التجمعات لا تقبل على غيرها ممن لا يدخل فى إطارها الجغرافى أو المصلحى .

أ. كريم العالى :

ملاحظتى الأولى على بحث د. الرشيدى خاصة بإنشاء محكمة عدل عربية . لقد حان الوقت للتفكير فى إنشاء بعض الآليات غير التقليدية لمواجهة المازق .

ملاحظتى الثانية ، تتعلق بالتجمعات الإقليمية ، إذ أرجو التفريق بين التجمعات والمنظمات المتخصصة . لا أعتقد أن واضعى المادة ٩ من ميثاق الجامعة كانوا يقصدون بالذات إنشاء التجمعات الإقليمية ، وإنما يقصدون تعزيز التجمعات والتعاون بين الدول العربية التى تقوى الجامعة العربية ، لكننا لاحظنا أن التجمع الخليجى جار على دور

الجامعة ، وسحب من رصيدها الفقير . لقد دخل التجمع مثلاً كمنافس للجامعة في موضوع الحوار العربى الأوروبى . .

أ. محمد عبدالهادى :

سقط من ورقة د. حسن المثلث المصرى السورى السعودى ، ودوره فى مواجهة التحديات العربية الراهنة .

أتوقف أمام مجلس التعاون الخليجى وأتساءل إلى أى مدى يمكن لهذا المجلس دعم العلاقات العربية العربية ، طالما أنه هو نفسه يعيش صراعات بين أعضائه ، كمشكلات الحدود والتعريف الجمركية والدفاع المشترك .

وطالما أن هذه التجمعات لم تحقق طموح العمل المشترك ، فلا بد من تفعيل دور الجامعة العربية .

د. سليمان المندرى :

هناك وثيقة أمريكية دعت إلى قيام تجمعات جغرافية على غير أساس عربى . هذا هو المنطلق الذى نجح منذ عام ١٩٨١ فى الخليج . .

وبالنسبة لإعلان دمشق ، فمن المعروف أن الشق الأمنى لم يتحقق ، والشق الإقتصادى يفتقر إلى آليات التنفيذ . ولا أعتقد أن هذا الإعلان سيتطور إلى نوع من التجمعات الإقتصادية . وأشك فى أن يتحول إلى نواة لسوق عربية مشتركة .

رد د. حسن أبو طالب :

١ - لكى نتعرف على ما يمكن أن تقدمه التجمعات العربية للمشروع القومى العربى ، ينبغي النظر فى مجمل هذه التجربة ، وليس الإقتصار فقط على جوانبها السلبية من هنا نظرنا فى الأبعاد المؤسسية والمجالات الوظيفية ، والوثائق . . كيف ترى هذه التجمعات نفسها وعلاقتها بالجامعة العربية ، وكيف تطور نفسها ، وما هى حصيلة التجربة ، لكى نؤسس عليها خبرات مفيدة .

٢ - أتصور أن وجود فرضية ونقيضها فى العمل البحثى ، يساعد على عدم الإنحياز منذ اللحظة الأولى . إذ يصبح لدى الباحث بدائل فى التفكير .

٣ - لا نستطيع أن نقول أن عام ١٩٨٩ شهد لحظة تفاؤل فقد قام مجلس التعاون العربى وفى عام ١٩٩١ شهد لحظات تشاؤم فقام إعلان دمشق . إن كل تجربة لها خصوصيتها ، وفى كل منها لحظات تفاؤل وتشاؤم وأزمات .

٤ - أتفق مع القول بالحاجة إلى مزيد من الدراسات التجمعات العربية ، كى نكتشف ما إذا كان لديها ما تسحق به فكرة إحياء الجامعة العربية ومسألة تقنين العلاقة بينها وبين الجامعة (النظام العربى) تصب فى هذا الاتجاه .

رد د. أحمد الرشيدى :

١ - شغلت منذ فترة مبكرة بالجامعة العربية وبالتحديات التى تواجه العالم العربى . فنحن مستهدفون الآن فى هويتنا ووجودنا نفسيهما . كل الدول فى العالم لا ترى لها مصيراً إلا فى العمل معاً عبر تكتلات . وعلينا كمثقفين أن نوجه الرسالة نفسها إلى صناع القرار العربى .

٢ - علينا أن نلاحظ أنه حتى لو فكرنا بصورة قطرية ، فإن مصلحتنا كمصريين مثلاً - العمل فى إطار عربى مشترك . ميثاق الجامعة العربية ينص على إمكانية تعديله بثلى الأصوات . . إذن ما المشكلة فى تجميع ١٦ صوتاً لإنشاء محكمة عدل عربية ؟ . هذا فى حين أن ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن تعديله إلا من خلال آليات شبه مستحيلة .

٣ - قد تكون فكرة السيادة ، وخوف الدول العربية حديثة الإستقلال على سيادتها من مشكلات العمل العربى . علينا كباحثين أن نسلط الضوء على التطورات الهائلة حول مفهوم السيادة وأن نقول لصانع القرار إن سيادتك لن تتحقق الآن إلا فى الإطار العربى ، إلا إذا عملنا سوياً . ماجدوى أن يكون للدولة علم ونشيد أو عملة أو جيش وطنى . . وفى النهاية تكون محترقة من جميع الاتجاهات ؟ .

٤ - القناعات الذاتية للموظف العربى فى دفع العمل المشترك . ولكن علينا إعطاء الموظف العربى حقه والتفكير فى الضمانات وهنا أفرق بين الموظف العربى وبين مندوب الدولة لدى الجامعة العربية . فكمندوب للدولة (مثلاً) من حقى أن أدافع عن مصالحها . . لكن كمصرى يعمل فى الجامعة على أن أناضل من أجل أن تكون كلمة العرب جميعاً هى العليا .

ملاحظات أ. جميل مطر :

تتصل ملاحظاتي بالجلستين الخامسة والسادسة (المحور السياسى والثقافى) .

١ - أشار د . أحمد الرشيدى إى ضرورة التفاعل الإيجابى بين الجامعة العربية والمجتمع المدنى العربى . أتصور أن هناك مشكلة فى تعريف المجتمع المدنى . يقال لنا أن هذا المجتمع غير موجود عربياً ، ويجب إنشاؤه . هناك حملة عالمية لإنشاء ما يسمى بمجتمع مدنى عربى . مع أن هذا المجتمع موجود قبل الجامعة العربية وقبل إنشاء النظام العربى . المنظمات العربية المتخصصة كانت موجودة قبل الجامعة العربية . المنظمات العربية عابرة حدود المدنية كانت موجودة . ويبدو أن ما يحدث الآن هو تجميع قطع متنافرة أغلبها مستورد من الخارج لإقامة ما يسمى بمجتمع مدنى عربى جديد . . وهذا ما أخطر منه . المشكلة هى فى تعامل الجامعة العربية والدول العربية مع هذا المجتمع الموجود أصلاً ، وليس إنتظار ما يقدمه الغرب .

٢ - فى علاقة الإقليمية بالعملة : هناك رأيان فى سؤالين : هل تمثل الإقليمية عقبة فى طريق العملة ؟ . أم أن الإقليمية خطوة فى سبيل العملة ؟ . هناك نماذج تعمل لصالح الإنجهاين ، كالاتحاد الأوروبى ، فشمة من يرى أنه خطوة فى طريق العملة ، لأن الإقليمية تسهل عمليات التفاوض الجماعى فى الشؤون التجارية والمالية . ولكن ثمة أقاليم ، كجنوب آسيا ، يمكن مناقشة دورها إزاء العملة .

الصدام الإقتصادى الذى حدث أخيراً (الأزمة المالية فى شرق آسيا) ، يؤكد أن هذا التجمع كان عقبة فى طريق العملة . لذلك حدث الصدام ، باعتباره صداماً حضارياً - إقتصادياً . مشكلة جنوب شرق آسيا ، أنهم سقطوا فى حبال الديون قصيرة الأجل ، التى يطالب صندوق النقد بسدادها فوراً ، مما يحدث أزمة .

٣ - أثيرت مسألة البحث عن عدو من جانب الغرب . وهى قضية جوهرية الولايات المتحدة الآن لا تجد عدواً . وبذلك فنحن مهددون والسؤال ، لماذا نحن ؟ العالم ملئ بالاعداء ، لماذا العرب والمسلمون ؟ . من التحليلات فى هذا الإطار . . أن أمريكا مهددة من الداخل بالتعددية الحضارية ، مما يشل قدرتها ، وأنها تتجه إلى ما حدث مع الاتحاد السوفيتى ، التفكك . ومن هنا كان البديل هو طرح عدو من العالم النامى ،

كالإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل . . هذا ما طرحه هانجتون وهناك طرح لعالم سياسة إنجليزي نشر فكرته في السنة الماضية .

تقول الفكرة إن الدول ثلاثة أقسام : دول مابعد الحداثة ، ودول حديثة ، ودول ما قبل الحداثة ، الأولى ، إنتقلت من السيادة إلى مابعد السيادة ، والثانية دول لاتزال تتمسك بالسيادة كأوروبا القرن ١٩ والثالثة ، مثل الصومال وفلسطين ، وهناك خوف من الدول الثانية والثالثة . فالدول الحديثة دول قوية ، عدوانية وتوسعية ، فهي تمثل خطراً على دول مابعد الحداثة ، والدول الثالثة ، دول فوضوية وفي حالة إرتباك شامل . وأى مجموعة إرهابية منها يمكن أن تهدد العالم المتقدم .

نحن فى النظام الإقليمى العربى نجمع هذين الصنفين الأخيرين . مما يجعلنا فى موضع أعداء الغرب . ومن هنا كانت فكرة العداء لنا .

المحاضرة الختامية

**مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط
وتأثيراتها على الوطن العربي (نظرة نقدية مقارنة)**

إعداد

أ. د. سمعان بطرس فرج الله

منذ مطلع التسعينات ، والجدل لا ينقطع حول مشروعين رئيسيين لاقامة ترتيبات إقليمية جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، وهما : مشروع « الشرق أوسطية » ويسند إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومشروع « الشراكة الأوروبية / المتوسطية » ويسند إلى الاتحاد الأوربي ، وبالتحديد إلى بعض دوله الواقعة على الشاطئ الشمالى الغربى للبحر المتوسط . ويرجع الاهتمام المتزايد بهذين المشروعين إلى اختلاف الرأى حول مدى تأثيرهما - سلباً أو إيجاباً - فى النظام العربى التاريخى القائم فى المنطقة ، والذي استقر مؤسسياً بإنشاء جامعة الدول العربية فى ١٩٤٥ ، وهو النظام الذى يشخصه كثيرون الآن بأنه يمر بحالة « اهتراء » تجعله عرضة لاختراق مباشر من جانب قوى خارجية - أساساً الولايات المتحدة وإلى حد ما بعض دول أوروبا الغربية فرادى أو مجتمعة - أو من جانب دول إقليمية من خارج النظام - أساساً إسرائيل وتركيا - بدعم من تلك القوى الخارجية .

وينبى التأكيد منذ البداية على أنه لا يجوز علمياً الاكتفاء بإطلاق الأحكام المرسلة التى تعنى بتسجيل المواقف السياسية والإيديولوجية التى تستند أساساً إلى الانتاء القومى العربى . فمن غير المجدى مناصبة مشروع أو آخر العداء لمجرد التأكيد على أن كلا منهما يهدف إلى تقويض النظام القومى العربى . فإن الانتاء العربى الحقيقى لا يعنى معارضة مبدئية لكل ما هو غير عربى المنشأ ، وإنما يقوم على إدراك واع للعوامل المادية والمعنوية - القائمة - والمستجدة - التى تؤثر فى تفاعلها فى مستقبل المنطقة ككل ، والعمل على تطوير النظام العربى بالقياس إلى تلك العوامل بحيث يصبح قادراً على الصمود أمام أية محاولة خارجية لاختراقه ، والتعامل مع مفردات المحاولة بقدر أكبر من الفعالية .

وأيما كانت المنطلقات النظرية لتحليل العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام العالمى من حيث درجة تأثير كل منهما على الآخر ، فلا يشك أحد فى عمق تأثير النظم الإقليمية بالنظام العالمى السائد ، وضرورة تكيفها مع الحقائق العالمية الجديدة . ولا يشك النظام الإقليمى العربى فى ذلك عن المنظمات الإقليمية الأخرى ، بل قد يكون أكثرها تأثراً بالنظام الدولى السائد نظراً للأهمية القصوى - استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً - التى يتمتع بها ذلك النظام فى إطار النظام الكونى ككل . ويتم عملية التكيف بفعل ضغوط دولية قوية ، وأيضاً بتأثير عوامل إقليمية وعملية خاصة بكل إقليم على حدة تعمل إما على تطوير النظام الإقليمى القائم

وتحقيق مزيد من التماسك بين أعضائه في ظل الظروف العالمية والإقليمية المتغيرة ، أو مواجهة مصير التفكك والانحلال ، وإفساح المجال بالتالى أمام ترتيبات إقليمية بديلة ، تفرضها دول خارجية ، قد تهدر المصالح الآنية للشعوب العربية ، وتحجر على تطلعاتها المستقبلية.

وأول اشكالية تصادف الباحث في هذا الصدد تتعلق بتحديد المفاهيم الكلية المرتبطة بالظاهرة ، أو الظواهر ، المراد تحليلها . ونقصد بذلك على وجه التخصيص تحديد مفهوم «النظام الدولى الجديد» الذى يبين إلى حد كبير على تحديد مفهوم مشروع « الشرق أوسطية » ، ومفهوم مشروع « الشراكة الأوروبية/ المتوسطية » . لقد قيل إن المشروعين ولدا فى رحم عملية السلام بين العرب وإسرائيل التى بدأت فى مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ . وهذا صحيح . ولكن محاولة التوصل إلى هذا السلام المنشود هى إحدى مردودات « النظام الدولى الجديد » فى المنطقة ، ومن ثم فإنه على ضوء تحديد مفهوم هذا النظام يمكن عقد مقارنة بين المحاور الرئيسية لمشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوروبية/ المتوسطية » ، بالقياس إلى مستقبل النظام المرجعى التاريخى القائم وهو النظام العربى .

مفهوم النظام الدولى الجديد :

إن المقصود بالنظام الدولى ، فى مفهومه العام ، هو نمط العلاقة المنتظمة وآلياتها ، بين القوى الفاعلة الرئيسية على الساحة العالمية بالقياس إلى توازن القوى فيها ، بالإضافة إلى المبادئ والقيم التى تحكم تلك العلاقة .

وتتغير الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظام ، كما تتغير أسسه القيمية بالقياس إلى تغير قدرات أعضائه الفاعلين فيه . بهذا المعنى ، مر النظام الدولى ، عبر العصور ، بعدة تغيرات تختلف نمط العلاقة فيها ، على المستوى الهيكلى ، وعلى المستوى القيمى ، من مرحلة إلى أخرى .

وعلى المستوى الهيكلى ، تميز النظام الدولى الذى قام كأحد مردودات الحرب العالمية الثانية ، بوجود قطبية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يستأثر كل منهما بالهيمنة الكاملة - أيديولوجيًا وسياسيًا ، واقتصاديًا وعسكريًا - على الدول التى يشملها المعسكر التابع له ، والتنافس فيها بينهما على التواجد والنفوذ فى باقى أرجاء المعمورة ، ومنها

منطقة « الشرق الأوسط » . وقد تأجج هذا النظام ما بين « حرب باردة » تحولت أحيانًا إلى مواجهات عسكرية ساخنة (مثل حصار برلين ، وحرب كوريا ، وحرب فيتنام ، وأفغانستان ، وأنجولا ...) ، و « تعايش سلمى » ذا طبيعة سلبية ، أو « وفاق محدود » له مظاهر إيجابية نوعية محددة من حيث المكان ومن حيث الزمان .

ولكن اعتبارًا من ١٩٨٩ ، تداعى هذا النظام الثنائي تحت وقع بوادر تفكك الاتحاد السوفيتى من الداخل ، وما ترتب على ذلك من انهيار المعسكر السوفيتى فى أوروبا الوسطى والشرقية ، وحل محله نظامًا دوليًا آخر أطلق عليه مصطلح « النظام الدولى الجديد » اختلفت الآراء فى بيان طبيعته ومردوداته .

وقد ارتبط شعار « النظام الدولى الجديد » باسم الرئيس الأمريكى السابق (جورج بوش) فى سياق إدارته لأزمة الخليج الثانية (تحرير الكويت من الاحتلال العراقى) فى ١٩٩٠/١٩٩١ . فإن تطور تلك الأزمة ، والنهاية التى وصلت إليها ، قد رسخت فى الأذهان بشكل واضح نهاية « الحرب الباردة » ، والتعاون الدبلوماسى المكثف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الغربية وإلى حد ما الصين، فى معالجة القضايا الإقليمية الهامة التى تهدد السلم والأمن الدوليين .

وفى الحقيقة ؛ فإن عناصر « النظام الدولى الجديد » بدأت فى التكوين منذ مطلع الثمانينات على الأقل بتأثير الثورة العلمية التكنولوجية الشاملة فى البلاد الصناعية الغربية وفى اليابان ، بالإضافة إلى تغيرات مجتمعية عميقة كانت تحدث أيضًا ، بفعل تلك الثورة ، فى بنية المجتمعات الاشتراكية ، وفى مجتمعات دول « العالم الثالث » التى كانت تسابق الزمن فى اللحاق بطفرة التقدم التكنولوجى ، وتحقيق تنمية اقتصادية ومجتمعية متكاملة .

وقد جاء الحديث صراحة عن ضرورة إقامة « نظام جديد » فى سياق الخطة الإصلاحية للرئيس السوفيتى السابق (ميخائيل غورباتشوف) فى ١٩٨٥ (البيريسترويكا) . فقد استخدم مصطلح « النظام العالمى الجديد » لأول مرة فى سياق الحديث عن « العالم الواحد » ، وما يترتب على هذا المفهوم من إحلال الوفاق والتعاون محل التنافس والمواجهة بين الدول . (إن مفهوم « العالم الواحد » يرجع على المستوى الفكرى إلى الستينات على الأقل . فقد تحدث Raymond Aron ، فى كتابه « السلام والحرب بين الأمم » عن « العالم الكامل » (Le Monde fini) .

وأياً كانت النشأة التاريخية لمصطلح « النظام الدولي الجديد » ، فإن طبيعة ذلك النظام ليست محل اتفاق محدد ، سواء فيما يتعلق بالأسس الهيكلية والقيمية التي يقوم عليها ، أو فيما يتعلق بآلياته . ولاشك أن إدراك طبيعة النظام لا بد وأن تنعكس على إدراك وتقييم الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط . وحيث أن « النظام الدولي الجديد » يمر الآن بمرحلة البناء التي يصعب استشراف مصيرها على وجه اليقين ، فإن « الشرق الأوسط » كذلك ، وهو جزء من هذا النظام ، لا بد وأن تسرى عليه بالضرورة تبعات متغيرات النظام ، وبالتالي يكون من العسير التكهن بآل المحاولات الجارية التي ترمى إلى إعادة ترتيب أوضاعه في إطار نظام عالمي لم يستقر بعد .

هناك شبه إجماع على أن « النظام الدولي الجديد » يبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية في الوقت الحاضر . ولكن الخلاف يدور حول طبيعة ذلك الدور . فهناك مؤشرات - مثل حرب تحرير الكويت ، ومحاولة تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي ، تدل على انفراد الولايات المتحدة حالياً في التحكم الكامل في إدارة الأزمات الدولية الحادة ، وعلى رأسها الأزمات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط . وأصبح كثيرون ، خاصة في الوطن العربي ، يتحدثون بشكل نمطي تقريباً عن نظام دولي جديد « أحادي الأقطاب » تسيطر عليه الولايات المتحدة سيطرة تامة .

ولكن توجد شواهد أخرى تؤكد عدم هيمنة الولايات المتحدة على « النظام الدولي الجديد » ، لاسيما على الصعيد الاقتصادي . فقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة نسبياً في الاقتصاد العالمي ، على مستوى حجم الإنتاج والمعاملات الدولية ، أمام قوى اقتصادية أخرى ، مثل الاتحاد الأوربي واليابان . وأصبح التنافس بين هذه الأقطاب الصناعية الكبرى سمة من سمات العلاقات الدولية طوال العقدتين الأخيرين . هذه الملاحظة تنعكس على مستقبل الترتيبات الإقليمية المزمع إقامتها في منطقة الشرق الأوسط في شقها الاقتصادي . فلاشك أن التنافس قائم بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالتعامل الاقتصادي مع دول المنطقة ، كما سيتضح من مقارنة مشروع « الشرق أوسطية » بمخطط الشراكة الأوربية/ المتوسطية . يكفي أن نسجل في هذا المقام استنتاجاً منطقياً للتنافس بين هذين القطبين الاقتصاديين : حيث أن دول الشرق الأوسط ، على صعيد الاستشارات والتبادل

التجارى ، أكثر ارتباطاً بتطور الأوضاع الاقتصادية فى القارة الأوربية عن ارتباطها بالاقتصاد الأمريكى ، فإنه يصبح من المنطقى توقع تقبلاً أكبر لمشروع « الشراكة الأوربية / المتوسطية » عن تقبل مشروع « الشرق أوسطية » فى شقه الاقتصادى ، هذا إذا افترضنا ، بطبيعة الحال ، وجود تعارض مطلق بين المشروعين فى شقهما الاقتصادى ، وهو تعارض مشكوك فيه ، فى رأينا ، سواء بالنظر إلى الأطراف ، أو من حيث المضمون . فالمشروعان يضرمان نفس الأطراف الرئيسية تقريباً ، ويستبعدان من نطاقهما ، على الأقل فى المرحلة الراهنة ، دولاً إقليمية هامة مثل إيران والعراق وليبيا . ومن حيث المضمون ، فإن المشروعين يتبنيان نمط اقتصاديات السوق الحرة . أى تسيد الاقتصاد الرأسمالى على الاقتصاد العالمى . ومن ثم يمكن القول بأن « النظام الدولى الجديد » ، سواء اعتبرناه أحادى الأقطاب أو متعدد الأقطاب ، سوف يؤدى بالضرورة إلى هيمنة « الشمال » المتقدم على « الجنوب » المتخلف الذى يضم منطقة الشرق الأوسط . ومع ذلك فنحن لا نوافق على هذا الرأى فى صورته المطلقة . وربما يكون من الأصوب التفرقة فى هذا الصدد بين العلاقات الاقتصادية من جانب ، والعلاقات السياسية والاستراتيجية من جانب آخر .

فعلى صعيد العلاقات الاقتصادية ، ارتبطت هيمنة « الشمال » على « الجنوب » - ولا زالت - بالفجوة الكبيرة بين التقدم الاقتصادى فى الشمال ، مقارنة بتخلف اقتصاد الجنوب . هذا التفاوت يؤدى بالضرورة إلى تبعية الاقتصاد المتخلف للاقتصاد المتقدم . ولكن الانطلاق من هذه الحقيقة الثابتة إلى القول بهيمنة « الشمال » ككل على جميع دول الجنوب - ويعنينا منها هنا الدول العربية - هو استنتاج مبنى على افتراض وحدة الشمال فى مواجهة دول الجنوب وبالتالى أصبحت هذه الأخيرة تفتقد حرية الحركة فى التعامل الاقتصادى مع تكتل دول الشمال .

هذا الافتراض لم تثبت صحته حتى الآن ، بل العكس قد يكون هو الأصح . فإن تعدد الأقطاب الاقتصادية المتنافسة فى ظل الرأسمالية العالمية يترك قدراً من حرية الحركة للدول المتخلفة فى التعامل مع هذه الأقطاب . ولكن حرية الحركة هذه لا تنفى علاقة التبعية فى حد ذاتها : فلا يهيم أن تكون دول الجنوب تابعة للاقتصاد الأمريكى ، أو للاقتصاد الأوروبى ، أو للاقتصاد اليابانى . فعلاقة التبعية الاقتصادية ، وما يصاحبها من نفوذ سياسى ، باقية

لإحالة كما كانت من قبل . ولن يغير « النظام الدولي الجديد » من هذا الوضع . من هذا المنظور ، فإن تفعيل مبدأ التعاون الاقتصادي العربي ، وإحياء فكرة « السوق العربية المشتركة » ، تصبح ذات جدوى في الحد من علاقة التبعية للشمال المتقدم ، سواء في إطار مشروع « الشرق أوسطية » أو في إطار « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . وعلى أية حال ، فإن التعاون الاقتصادي العربي ، الذي لا يختلف أحد على ضرورته بالرغم من العقبات الموضوعية والسياسية التي تعرقل مساره ، من شأنه أن يعزز ، كما سنرى ، المركز التفاوضي للدول العربية عند تعاملها مع الأقطاب الاقتصادية الكبرى .

وقد يكون الأمر مختلفاً إلى حد ما على صعيد العلاقات السيامية والاستراتيجية . فإن نهاية « الحرب الباردة » أدت دون شك إلى تراجع التناقض الإيديولوجي بين الليبرالية والاشتراكية ، وما ترتب على هذا التناقض من اختلاف في نظم الحكم . وقد كان هذا التناقض الإيديولوجي من أخطر مصادر الصراعات الإقليمية بين دول « العالم الثالث » . ومن هذا المنظور ، فإن نهاية « الحرب الباردة » تعتبر في حد ذاتها مكسباً لتلك الدول . ولكن من ناحية أخرى ، توجد مجموعة متنوعة من المصادر المولدة للصراع في أقاليم العالم الثالث ، ربما يكون أكثرها شيوعاً هو المنازعات على الحدود . ولا يشد الإقليم العربي عن هذا الوضع . فقد تدفع بعض الدول الإقليمية إلى استخدام العنف العسكري لتعديل التوازنات الإقليمية القائمة لصالحها ، وتوسيع قاعدة نفوذها الإقليمي . وقد حدث ذلك في حالة الحرب العراقية/ الإيرانية ، وفي حالة الغزو العراقي لدولة الكويت . كما حدث ، ولا زال يحدث ، في سياسة إسرائيل العدوانية المطردة ضد جاراتها العربية ، وفي تدخل تركيا المتكرر في شمال العراق في السنوات الأخيرة بحجة القضاء على قواعد التمرد الكردي في جنوب شرقي البلاد . وفي ظل « الحرب الباردة » ، كانت هذه الصراعات تتسم باستمرارية نسبية ، ولم يتم تسكينها ، أو احتوائها ، إلا بالقدر الذي كان يسمح به التوازن الاستراتيجي العام بين القطبين العالميين . أما في ظل « النظام الدولي الجديد » ، وانحيار القطبية الثنائية ، فقد أصبح في الإمكان إدارة هذه الصراعات ، وتسويتها ، بما يتفق ومصالح الدولة الكبرى التي ترى أن لها مصالح حيوية في إقليم معين لا يمكن الانتقاص منها . وحيث إن إقليم المشرق العربي ، ومنه منطقة الخليج العربي ، يمثل قيمة استراتيجية وسياسية عليا بالنسبة للولايات المتحدة ، وحيث أن هذا

الإقليم لا يمثل قيمة عليا بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي إلا بالقياس إلى تدفق البترول والتجارة والاستثمارات الدولية ، فقد أصبحت الولايات المتحدة هي المهيمنة بالفعل على إدارة وتسوية الصراعات السياسية التي يذخر بها هذا الإقليم ، والإشراف الكامل على ترتيبات الأمن الخاصة به . وبهذا المعنى ، يمكن الحديث عن هيمنة دولة كبرى بالذات على الشؤون الإقليمية في منطقة جغرافية محددة ، وفي ظروف تاريخية معينة . وهذا ما يفسر الدور الهامشي الذي يقوم به الاتحاد الأوربي في عملية السلام الجارية بين العرب وإسرائيل ، ودوره المحدود في الاستراتيجية الأمنية العامة في المشرق العربي وفي حوض البحر المتوسط ، لاسيما في جزئه الشرقي ، وهي الاستراتيجية التي تتحدد من خلال حلف الأطلسي الذي لا يزال خاصصاً لإشراف الولايات المتحدة بسبب تواجدها البحري المكثف في مياه البحر المتوسط ، وبسبب عضوية تركيا واليونان فيه . ولعل أبرز مظهر لذلك رفض الولايات المتحدة ، حتى الآن ، أن يتولى القيادة الجنوية للحلف قائد من غير مواطنيها .

من ناحية أخرى ، فإن إقليم « المغرب العربي » يمثل قيمة استراتيجية وسياسية حيوية بالنسبة للاتحاد الأوربي ، لاسيما بالنسبة لدوله المشاطئة للبحر المتوسط . وهذا ما يفسر اهتمام هذه الدول المتزايد بالأوضاع الأمنية في ذلك الإقليم ، مقارنة باهتمام أقل من جانب الولايات المتحدة التي يتركز اهتمامها فيه في الجانب الاقتصادي في المقام الأول .

أما على المستوى القيمي ، فنلاحظ توافق في الآراء حول المبادئ التي يجب أن يقوم عليها « النظام الدولي الجديد » ، ومن أهمها : الحرية الاقتصادية ، والديمقراطية التعددية ، واحترام حقوق الإنسان ، والشرعية الدولية .. إلخ . ومن هذا المنظور ، فإن التشابه قائم بين مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . كما أن هذا التوجه أصبح يحظى بتقبل عام من جانب شعوب دول « العالم الثالث » ، ومنها الشعب العربي . ولكن هذا التوافق لا يتجاوز مستوى العموميات . أما المضمون الفعلي لتلك المبادئ فليست محل اتفاق حتى الآن .

فإن « النظام الدولي الجديد » يؤكد على اعتبار الرأسمالية طريقاً أمثل لتطوير البشرية . وهذا قاسم مشترك بين مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » . ولكن هذا التوجه لا يحظى بقبول مطلق من جانب الدول الأخرى ، ومنها الدول العربية . فهي

ترى أن النموذج الرأسمالى ، خاصة فى صورته الأمريكية المتحررة فى كافة القيود ، قد يكون معوقاً لتنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية . والدليل على ذلك عدم إحراز تقدم يذكر فى دول أوروبا الوسطى والشرقية التى تحولت إلى نظام اقتصاديات السوق منذ ما يقرب من ثمانية أعوام . والأخطر من ذلك ، أن هذا التحول قد تسبب فى مضاعفة الاضطرابات الاجتماعية التى كثيراً ما نزعت إلى استخدام العنف ، الأمر الذى يهدد الديمقراطية الناشئة فيها . وقد امتدت نفس الظاهرة إلى اتحاد الجمهوريات الروسية ، وإلى الجمهوريات الآسيوية التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى السابق ، كما امتدت إلى معظم دول « العالم الثالث » . يضاف إلى ذلك أنه حتى بعض دول شرق وجنوب شرقى آسيا التى أحرزت تقدماً مذهلاً فى مجال النمو الاقتصادى بحيث أصبح يطلق عليها اسم « النور الآسيوية » ، فهى تعاني الآن من أزمة مالية حادة تهدد ليس فقط بتوقف عملية النمو الاقتصادى فيها ، ولكن تهدد أيضاً بالقضاء على إنجازاتها السابقة . من ناحية أخرى ، فإن هذه التجربة الآسيوية تشير بوضوح إلى أن هذه الدول لم تعد تملك السيطرة الكاملة على مواردها القومية ومن ثم على مستقبلها الاقتصادى والاجتماعى ، وأن مصير شعوبها أصبح رهن إرادة شركات عالمية عملاقة هابرة للجنسيات والتى تسعى إلى تحقيق الربح الوفير دون أدنى اعتبار للمصالح القومية للشعوب . فإن هذه الشركات تنقل أنشطتها من بلد إلى آخر تبعاً لمعيار الربحية فقط ، ومن ثم تفقد الدول المقدرة الفعلية على التخطيط الاقتصادى الشامل الذى يحقق استمرارية فى تنمية مجتمعاتها . وحيث أن هذه الشركات تنتمى أساساً إلى العالم الرأسمالى المتقدم ، فإنها تمثل خطورة سياسية لهذا التوجه الرأسمالى غير المتضبط ، خاصة وأن الولايات المتحدة تدعى لنفسها حق الوصاية على انتشار الرأسمالية فى العالم والقدرة على حمايته بالقوة إذا لزم الأمر . ولذلك فإن هذا الادعاء هو محل اعتراض من جانب دول « العالم الثالث » التى تتخوف بحق من أن هذه الدعوة إلى رأسمالية طليقة العنان ، وإلى الديمقراطية الليبرالية الكاملة ، ما هى إلا صورة جديدة من صور الهيمنة ، وإخضاع دول « الجنوب » لهيمنة المراكز الصناعية الكبرى ، وهيمنة الولايات المتحدة بالتحديد . وقد عبرت دول « العالم الثالث » ، ومنها الدول العربية ، عن هذه المخاوف فى مؤتمرات مجموعة الدول غير المنحازة ، بدءاً بمؤتمر (أكرا) فى ١٧ سبتمبر ١٩٩١ ، والذى عقد تحت شعار « عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامي التعاون » . فقد جاء فى

الإعلان الذى صدر عن هذا المؤتمر أن إشاعة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق على نحو أكمل إلا فى مناخ من «العدالة الاقتصادية والاجتماعية» والتى لا يمكن أن تتحقق بدورها إلا إذا حدث تغير جوهري، فى هيكل الاقتصاد العالمى، والاعتراف بحقوق اقتصادية متميزة للدول النامية والمتخلفة بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بعيدًا عن مظاهر سيطرة وهيمنة الدول المتقدمة الكبرى. وهذه دعوة قديمة لدول «العالم الثالث»، تبتتها الأمم المتحدة فى السبعينات التى دعت إلى إقامة «نظام اقتصادى عالمى جديد» يقوم على مبدأ «المعاملة التفضيلية» لدول «العالم الثالث». ويشهد التاريخ على أن هذه الدعوة قد تعثرت فى تنفيذها، ثم جددت تمامًا، بسبب مقاومة الدول الصناعية الكبرى لها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فكان دول «العالم الثالث» ترى أن إطلاق العنان لرأسمالية بلا قيود لن يحقق نتيجة حقيقية لمجتمعاتها كما أثبتت تجربة العقد المنصرم: فإن شيوع الرأسمالية فى العالم لم يسفر عن تضيق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، بل زادها عمقًا واتساعًا.

وثمة ملاحظة أخرى فى هذا الصدد، وهى أن الوصاية التى تدعيها الولايات المتحدة لنفسها على مسار الاقتصاد الرأسمالى فى العالم، لا تحظى بقبول تام من جانب الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى، وأهمها دول الاتحاد الأوروبى واليابان، التى تنافس الولايات المتحدة فى المجال الاقتصادى، كما ذكرنا. ومن هذا المنظور، قد نلمس بعض الفوارق بين مشروع «الشرق أوسطية»، ومشروع «الشراكة الأوربية/ المتوسطية»، كما تبرزها الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة - وبحوث أخرى سابقة - حول المحور الاقتصادى للترتيبات الإقليمية المقترحة فى منطقة الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك ما يدعيه البعض أن مشروع «الشراكة الأوربية/ المتوسطية»، وإن كان يتبنى فى الأساس نمط التنمية الرأسمالية، إلا أنه يأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاجتماعية للتنمية أكثر مما هو وارد فى مشروع «الشرق أوسطية».

من ناحية أخرى، وعلى المستوى القيمى أيضًا، فقد تبلورت اتجاهات جاهريّة واسعة أثرت فى أسلوب الحياة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ذاتها. فقد ظهرت قائمة بموضوعات ومشاكل جديدة تؤكد ضرورة ارتباط حياة البشر بالقيم الثقافية والدينية، وتجربها من القيم المادية الصرف المصاحبة لنمط التنمية الرأسمالية: «فليس بالخيز وحده يحيا الإنسان». فإن

تقدم الإنسان لا يقتصر على إشباع حاجاته المادية، كما في المجتمع الاستهلاكي، ولكن يجب أن يشمل أيضًا إشباع حاجته إلى الانتماء الروحي والثقافي، في إطار خصوصية المجتمع الذي يعيش فيه. وقد أدى ذلك إلى شيوع الإيديولوجيات القومية، والحركات الأصولية على كافة مشاربها، وما ترتب على اختلاف القيم الدينية والحضارية والقومية من صراعات بين المجتمعات، بل وداخل المجتمع الواحد. وتصدق هذه الملاحظة بصفة خاصة على دول العالم الإسلامي - ومنها الدول العربية - حيث أدى انتشار القيم الرأسمالية العلمانية والمادية الخالصة، وما ترتب عليها من تمايز طبقي صارخ، إلى نشأة تيارات من المعارضة الإسلامية أطلقت على نفسها، ويطلقون عليها، وصف «الأصولية الإسلامية»، أو «الإسلام السياسي». وهكذا فإن القول بأنه لغة السياسة أصبحت تقوم، في ظل «النظام الدولي الجديد»، على تبادل المصالح وتوازنها، وليس عبر اللغة الإيديولوجية - علمانية كانت أم دينية - هو قول مبالغ فيه، ومشكوك في مصداقيته. فما زالت لغة الإيديولوجية تحتفظ بأهميتها كعنصر من عناصر التعاون، أو الصراع، على الصعيدين الداخلي والدولي. وبالتالي فإن الأمانة التي تراود أصحاب مشروع «الشرق أوسطية»، أو مشروع «الشراكة الأوروبية/ المتوسطية» بتقويض النظام العربي القائم، وأزاحته من الوجود كلية، لكي يقوم مقامه نظام بديل آخر يتجاهل الانتماء الفعلي لشعوب المنطقة إلى إيديولوجية القومية العربية، هي أمنية لا تتسجم وواقع الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وتدعونا هذه الملاحظة إلى القفز إلى الاستنتاج النهائي الذي سنصل إليه في ختام هذه المحاضرة: فإن استمرار النظام العربي لأكثر من نصف قرن، وبالرغم من الهزات العنيفة التي تعرض لها، وبالرغم من كبواته العديدة، هو خير دليل على انسجامه مع حقائق الواقع المجتمعي العربي لأنه يعبر مؤسسيًا، ولو بشكل جزئي، عن إيديولوجية القومية العربية التي لا يمكن القضاء عليها بمجرد العمل على إقامة ترتيبات إقليمية جديدة تتجاهل الروابط الاجتماعية والثقافية والقيمية الموضوعية والمكتنفة بين الشعوب العربية. وهذا ما يبرر التحفظات العديدة التي أبدتها الأوساط الفكرية العربية، والحكومات العربية أيضًا، على مشروع «الشرق أوسطية» و «الشراكة الأوروبية/ المتوسطية».

نستنتج من الملاحظات العامة السابقة ، أن مشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » لا يتجاوزان حتى الآن مستوى التصور الذى يواجه مقاومة مباشرة ، أو ضمنية ، من جانب شعوب المنطقة وحكوماتها على السواء . وبالتالى فإن قيامها بالفعل لا يتمتع بعد بدرجة اليقين ، وأن التوجه السائد فى العالم العربى الآن ، وفى المستقبل القريب على الأقل ، هو الإبقاء على « النظام العربى » القائم ، مع ضرورة العمل على إعادة صياغته وتطويره وتدعيمه بما يتفق والتحولت الكبرى التى يشهدها عالم اليوم ، وإن اختلفت الرأى حول مضمون وآليات هذا التكيف المنشود كما سنرى . وهذا ما يدعونا إلى إجراء تقييم عام ، وعلى أساس مقارن ، لمشروعى « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » اللذين تطرحهما دول من خارج المنطقة العربية كبديلين للنظام العربى القائم . وتقوم هذه المقارنة أولاً على التعرف على الجزء الجغرافى لكل من المشروعين ، ثم حول المحاور الرئيسية الثلاثة لكل منها : المحور الأمنى ، والمحور الاقتصادى ، والمحور السياسى/ الثقافى ، مع التأكيد على الترابط والتداخل الحتمى بين هذه المحاور الثلاثة .

المفهوم الجغرافى « للشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » :

إن مفهوم « الشرق الأوسط » ليس مفهومًا مستحدثًا ، فهو يرجع إلى عدة قرون مضت ، وينسب تاريخيًا إلى وضع منطقة بالقياس إلى منطقة أخرى ، وهى منطقة أوروبا الغربية بالتحديد ، ثم أصبح ينسب إلى الغرب عمومًا الذى يضم الولايات المتحدة وكندا ، أو ما يطلق عليه أحيانًا مصطلح « المجتمع الأطلسى » . ففى ظل الامبراطورية الرومانية ، كان الحديث عن الخطر القادم من الشرق المتمثل فى امبراطورية الفرس . ومع انتشار الإسلام ابتداء من القرن السابع ، كان الحديث يدور فى دول أوروبا الغربية المسيحية عن هذا الخطر القادم من الشرق . وقد تجسد الصراع بين أوروبا المسيحية (الغرب) والشرق المسلم فى الحروب الصليبية . كذلك فإن المحاولات المتواصلة لإقامة تنظيم أوربى التى انتهت فى مطلع القرن التاسع عشر إلى قيام « المؤتمر الأوربى » لم تهدف فقط إلى تنظيم العلاقات بين الدول الأوربية ذاتها ، ولكنها هدفت أيضًا إلى مواجهة دولة الخلافة العثمانية فى الشرق . ولأن الحديث ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، عن « المسألة الشرقية » يعنى الصراع بين الدول الأوربية حول

اقتسام ميراث الدولة العثمانية المتداعية . وقد استخدمت بريطانيا مصطلح « الشرق الأوسط » صراحة في إطار مسارح العمليات العسكرية ضد دول المحور في الحرب العالمية الثانية ، فأُنشأت « قيادة الشرق الأوسط » (Middle East Command) التي تولاهما قائد بريطاني ، وقد امتدت تلك القيادة لكي تشمل الشمال الإفريقي . وبعد الحرب العالمية الثانية ، لم ينقطع الحديث عن « الشرق الأوسط » وذلك من خلال مقترحات غربية عديدة ، خاصة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، بشأن إقامة ترتيبات أمنية وسياسية جديدة في المنطقة كانت تهدف أساساً إلى احتواء الاتحاد السوفيتي من جانب ، والعمل على إدماج إسرائيل في المنطقة ، أو على الأقل ضمان أمنها ، في الجانب الآخر .

وإن كان مصطلح « الشرق الأوسط » هو مصطلح قديم جديد ، فإن الصعوبة تكمن في تحديد حيزه الجغرافي . وترجع هذه الصعوبة إلى عاملين رئيسيين : الأول ، هو دور القوى الخارجية في تحديد شكل الإقليم بما يتفق واستراتيجيتها العامة ؛ والثاني ، هو أن كل إقليم يتمتع ، عبر التاريخ ، بديناميكية خاصة به . ولذلك لاحظ كثيرون أن استعراض التعريفات المختلفة لمفهوم « الشرق الأوسط » ينتهي إلى نتيجة لا خلاف عليها ، وهي انعدام الاتفاق العام حول هذا المفهوم ، وأن تحديد حيزه الجغرافي مرهون أولاً وأخيراً بتقديرات الجهة صاحبة التعريف ، وأن هذه التقديرات لا تتقيد دائماً بعامل الجغرافيا الطبيعية - وإن ظل هذا العامل محددًا رئيسيًا للبناء الإقليمي - ولكنها تأخذ في الاعتبار أيضًا الأبعاد الوظيفية للأقليمية المراد إقامتها . فحدود ومكونات « الشرق الأوسط » ترتبط بهذه الأبعاد ، فيتم إدخال دول ، واستبعاد أخرى ، من إطار الإقليم ، بصرف النظر عن موقع تلك الدول على خارطة الجغرافيا الطبيعية .

فما هي الدول الواقعة في نطاق مشروع « الشرق الأوسط » في مفهوم الولايات المتحدة صاحبة المشروع ، أو في مفهوم إسرائيل التي ينسب إليها أيضًا هذا المشروع ؟ فإن الجدل يدور حول نسبة مشروع « الشرق أوسطية » : هل هو مشروع أمريكي يحقق المصالح الإسرائيلية ، أم أنه مشروع إسرائيلي بدعم أمريكي ؟ وقد أخذ هذا الجدل شكلاً بيزنطياً عقيماً لأنه ينتهي عادة بالتأكيد على تطابق المفهومين الأمريكي والإسرائيلي ، أو إن شئت فقل أنه نتاج زواج أمريكي/إسرائيلي . وفي رأينا ، فإنه توجد بالفعل إشكالية منهجية في هذا الصدد : هل

أمريكا تنفذ سياسة إسرائيل في المنطقة ، أوالعكس فإن أمريكا تستخدم إسرائيل كأداة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ؟ هذه الاشكالية تحتاج بالفعل إلى بحث متعمق نتوقع أن يسفر عن نتيجة مختلفة عن الأقوال المرسلة الشائعة حتى الآن ، وهى عدم وجود تماثل تام بين الاستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الإسرائيلية .

لقد نشأ مشروع « الشرق أوسطية » في كنف عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل التي بدأت في مدريد في أكتوبر ١٩٩١ . وتتضمن آلية صنع السلام في الشرق الأوسط شقين : مفاوضات ثنائية بين إسرائيل من جانب ، والأطراف العربية المعنية مباشرة بعملية السلام (السلطة الفلسطينية بمقتضى اتفاق غزة - أريحا في سبتمبر ١٩٩٣ ، والأردن ، وسوريا ، ولبنان) من الجانب الآخر . ومفاوضات جماعية ، تضم هذه الدول ودولاً أخرى من داخل وخارج المنطقة ، تهدف إلى إقامة ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة وتتعلم بالحد من التسلح والأمن الإقليمي ، وتسوية قضية اللاجئين ، ومعالجة قضية توزيع المياه ، وقضايا البيئة ، والتعاون الاقتصادى بصفة عامة .

والمتبع لمسار هذه المفاوضات الجماعية يلاحظ تعدد مستوياتها العملية . فدول « الاتحاد المغاربي » لا تشارك بجدية في المفاوضات الخاصة بالأمن وتحديد التسلح الإقليمي إلا بالقدر الذى يحميها فقط . كما أنها لا تشارك في المفاوضات الخاصة باللاجئين أو بالمياه . ولكنها تشارك في المفاوضات الخاصة بالتعاون الاقتصادى ، وإلى حد ما في مجال البيئة - وهكذا يختلف الوعاء الجغرافى للشرق أوسطية باختلاف نوعية الترتيبات الإقليمية المراد إقامتها . وأكثر المفاوضات الجماعية شمولاً هى التي تتعلق بالتعاون الاقتصادى ، وتمثل في عقد « المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » . وقد تم عقد أربع مؤتمرات له حتى الآن : مؤتمر الدار البيضاء في ١٩٩٤ ، ومؤتمر عمان في ١٩٩٥ ، ومؤتمر القاهرة في ١٩٩٦ ، ومؤتمر الدوحة في ١٩٩٧ .

إن استخدام واو العطف في تسمية المؤتمر - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - يفيد ازدواجية الحيز الجغرافى لمشروع « الشرق الأوسط » في نظر واضعيه . فهو يتكون من إقليم « الشرق الأوسط » بمفهوم ضيق ، ويضم الدول الواقعة بين الخليج العربى شرقاً ومصر غرباً ،

وبين تركيا شمالاً وبحر العرب جنوباً . أما الحيز الثاني فهو يضم إلى جانب الدول السابقة دول الشمال الإفریقی .

وحتى هذه التفرقة المبسطة بين الحيز الضيق والحيز الواسع لمفهوم « الشرق أوسطية » لا تخلو من غموض . فدول مجلس التعاون الخليجي تخضع لترتيبات أمنية خاصة بها ، وهي ترتيبات أمريكية خالصة تقريباً ، بينما الترتيبات الأمنية في باقي الإقليم بالمفهوم الضيق فتشترك فيها بشكل إيجابي دول إقليمية غير عربية هي تركيا وإسرائيل . ويزداد الوضع غموضاً باستبعاد دولتين لا يشك أحد في انتمائهما للإقليم الشرق الأوسط استراتيجياً وسياسياً واجتماعياً ، وهما العراق وإيران . ويمتد استبعادهما إلى كافة المستويات ، وذلك من منطلق ما يسمى باستراتيجية « الاحتواء المزدوج » التي تتبناها الولايات المتحدة حالياً . والواقع أن هذه الاستراتيجية الواهية التي تتجاهل الاهتمامات الإقليمية لهاتين الدولتين يفسح المجال لاستمرار حالة عدم الاستقرار والمزيد من التوترات في المستقبل ، ليس فقط في منطقة الخليج العربي ولكن أيضاً في المنطقة ككل . فلا يجب أن ننسى أن إيران لها تأثيرها الفاعل في حركات سياسية قوية رافضة للأمر الواقع (لبنان ، السودان ، مصر ، الجزائر) ، كما أنها تنافس تركيا (وأيضاً باكستان) بشدة في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية . أما العراق فهو مؤهل - بعد تجاوز محتته الحالية - كما كان دائماً للقيام بدور رئيسي في جميع التفاعلات الإقليمية في المستقبل . ويكفي للدلالة على ذلك أن البنود الأمنية في معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ ، وكذلك اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ فبراير ١٩٩٦ ، تهدف في المقام الأول إلى تكوين محور عسكري في مواجهة إيران والعراق اللتين تعتبرهما إسرائيل ، وكذلك تركيا ، مصدرى التهديد الرئيسى لهما ، بالإضافة إلى سوريا . فالعراق وإيران هما الطرفان الغائبان الحاضران في المفاوضات الجماعية في الشرق الأوسط . ويذكرنا هذا الوضع باقصاء روسيا البلشفية وألمانيا عن مفاوضات الصلح في باريس التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في ١٩١٨-١٩١٩ . وقد ترتب على هذا الاقصاء انهيار جميع التسويات الإقليمية في أوروبا ، وإشعال نيران الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ . وكذلك فإن إغفال العراق وإيران في المفاوضات الجماعية سوف يؤدي حتماً إلى فشل التوصل إلى اتفاق

حول الترتيبات الإقليمية الجديدة المنشودة ، أو إلى انهيار تلك الترتيبات في المستقبل حتى مع افتراض إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأنها الآن .

أضف إلى ما تقدم أن سوريا ولبنان تعلقان اشتراكهما في المفاوضات الجياحية على شرط التوصل إلى تسوية عادلة ونهاية للنزاع بينها وبين إسرائيل . أكثر من ذلك ، فإن دولاً عربية كثيرة ومهمة ، ومنها مصر والسعودية ، رفضت المشاركة في مؤتمر الدوحة الاقتصادي الأخير ، احتجاجاً على سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تعمل جاهدة على إجهاد مسار التسوية العادلة بينها وبين السلطة الفلسطينية ، أو بينها وبين كل من سوريا ولبنان .

هذا الاستبعاد ، أو الابتعاد ، لا بد وأن يؤثر بالسلب في إمكانية قيام « الشرق أوسطية » الجديدة بالفعل ، ويؤثر في مستقبلها في حالة افتراض قيامها أصلاً .

كذلك فإن الوعاء الجغرافي لمشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » لا يقل غموضاً وهلامية عن الوعاء الجغرافي للشرق أوسطية . فإن حوض البحر المتوسط ليس وحدة إقليمية كاملة ومتكاملة ، ولكنه وعاء جغرافي يضم أقاليم متباينة بين شمال وجنوب ، وشرق وغرب . وهذا التباين لا يتفى الانقسامات داخل كل إقليم منها . فالسمة البارزة للدول المشاطئة للبحر المتوسط هي الانقسام إلى تجمعات إقليمية مختلفة تضم دولاً متباينة من حيث التكوين البشري ، ومن حيث مستوى النمو الاقتصادي ، ومن حيث النظم السياسية ، ومن حيث الانتماء العقائدي ، والتميز الفكري والثقافي ، هذا إلى بالإضافة إلى اختلاف مصالح الدول الفردية بصرف النظر عن انتماؤها إلى تلك التجمعات من عدمه . ولذلك فإن حوض البحر المتوسط يتأثر باتجاهات متعارضة وهامة . ومع ذلك ينبغي التأكيد على أن هذه الاختلافات لا تولد بالضرورة صراعات بين الدول المشاطئة ، فيمكن أن تتحول هذه الخلافات إلى عنصر للتعاون عندما تدرك الدول المتوسطية أن لها أيضاً اهتمامات مشتركة تفرض عليها البحث عن حلول جماعية للمشاكل التي يفرزها الجوار الجغرافي والحيز المائي الذي يتوسطها . وهذه الاحتمالات المشتركة قد تكون عامة مثل ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، وإن اختلفت الدول حول طبيعته ووسائله . وقد تكون اهتمامات نوعية مثل حماية البيئة البحرية ، والتعاون في استغلال الموارد البحرية الحية وغير الحية .

من هذا المنطلق ولد مشروع « الشراكة الأوروبية/ المتوسطية » في كنف اللجنة الأوروبية التي أصدرت وثيقة ، في ديسمبر ١٩٨٩ ، تقترح فيها « إعادة توجيه السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية » . وقد عكست هذه الوثيقة المفاهيم الأوروبية بشأن سياسات التعامل مستقبلاً مع الدول الواقعة في جنوب المتوسط بالنظر إلى تغير موازين القوى ، والأسس الجديدة للسياسة الدولية بانتهاء الحرب الباردة مع سقوط حائط برلين ، وتوجه ألمانيا الموحدة إلى شرق أوروبا ، ويعد أن تم توسيع النطاق الجغرافي للجماعة الأوروبية بانضمام ثلاث دول متوسطة جديدة إلى الجماعة هي : اليونان في ١٩٨١ ، وأسبانيا والبرتغال في ١٩٨٦ . فقد كان هذا التوسع حافزاً لصياغة سياسة متوسطة أكثر شمولاً ، خصوصاً وأن حوض البحر المتوسط أصبح يتمتع بقيمة متزايدة بالنسبة لفرنسا وإيطاليا وأسبانيا على وجه التحديد ، مقابل تمتع ألمانيا الموحدة بمكانة متميزة في وسط وشرق القارة الأوروبية . « فالشراكة الأوروبية/ المتوسطية » ما زالت خارجة عن الإجماع الأوروبي ، وتثير انقسامات بين دول الاتحاد حول التوجهات العامة والأولويات . وهكذا بدأت القضايا السياسية والأمنية تحتل مكاناً محورياً إلى جانب القضايا الاقتصادية والبيئية .

وإذا تأملنا في الحيز الجغرافي لمشروع « الشراكة الأوروبية/ المتوسطية » في نظر واضعيه ، نلاحظ أن مؤتمر برشلونة في ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ ، وهو نقطة انطلاق المشروع ومرجعيته ، لم يضم جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط . فقد استبعدت الدول الواقعة على الشاطئ الشرقي لبحر الأدرياتيك ، وكذلك الدول المحيطة بالبحر الأسود ، بالرغم من أن الادرياتيک هو امتداد طبيعي للبحر المتوسط ويتمتع بأهمية قصوى خاصة بالنسبة لإيطاليا ، بينما الدول المحيطة بالبحر الأسود - وهو بحر مغلق عند المضائق التركية - لها مصالح حيوية في البحر المتوسط اعترفت بها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ . ولعل أبرز دليل على ذلك هو سعى روسيا الدائم إلى الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة بحيث أصبح النظام القانوني للمضائق التركية عنصراً جوهرياً من عناصر الاستراتيجية الأمنية في شرق البحر المتوسط . هذا الاستبعاد يمكن تفسيره على أساس أن هذه الدول تدخل تاريخياً في نطاق أوروبا الشرقية أكثر من كونها متوسطة .

ولكن الأمر الذى لا يمكن تفسيره موضوعيًا هو استبعاد ليبيا من « الشراكة الأوربية/ المتوسطية ». وهو استبعاد - على غرار استبعاد إيران والعراق من مشروع « الشرق أوسطية » - لا يستند إلا إلى اعتبارات سياسية ليست منبثة الصلة عن عداء الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الدولة الراضية للسياسة الأمريكية في المنطقة ، والمتهمة بتورطها في أعمال إرهابية عديدة .

من ناحية أخرى ، فإن مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » يضم دولاً غير متشاطئة للبحر المتوسط ، وذلك لاعتبارات اقتصادية (موريتانيا كمراقب) ، أو سياسية (الأردن) . وفي هذه الحالة الأخيرة ، فإن تأثيراً للمصلح الأردني/ الإسرائيلي يظهر بوضوح .

وحتى في إطار هذا الحيز الجغرافي غير المحدد لمشروع المتوسطية ، فإن أولويات أصحاب المشروع تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف نوعية الترتيبات الإقليمية المراد إقامتها . فالمتوسطية تمتد إلى شرقى البحر المتوسط في المجال الاقتصادي والبيئى ، بينما لا تعنى بصفة أساسية بقضايا الأمن العام في تلك المنطقة ، أو في مياه البحر ، التى تركت لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان ذلك عل مفض من جانب فرنسا بالتحديد . أما في منطقة جنوب - غرب المتوسط ، أى دول الشمال الإفريقى ، فإن المتوسطية تولى اهتماماً بالغاً للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية . ومرجع الاهتمام بهذه الجوانب ليس الاعتراف بهوية عربية إسلامية تتميز بها شعوب الشمال الإفريقى ، ولكن بسبب إدراك شعوب الدول المشاطئة لشمال البحر المتوسط لنوعية الخطر القادم من الجنوب والممثل في الهجرة المتنامية ، شرعية كانت أو غير شرعية ، وما يرتبط بها من امتداد التيار الراديكالى الإسلامى إلى أوروبا ، ومعالجة أسباب التطرف والإرهاب المرتبطة به بالعمل على معالجة جلوره الاقتصادية والاجتماعية في موطنه الأصلى ، الأمر الذى يؤدى بالتبعية إلى تخفيف حجم الهجرة المستمرة إلى الشمال وما يتعلق بها من مشاكل عنصرية عديدة تهدد الأمن الاجتماعى الداخل فى دول المهجر .

وحتى في المجال الاقتصادى ، فإن دول شمال المتوسط ، وإن كانت تستند في تعاملها مع الدول الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية إلى مرجعية سياسة الاتحاد الأوروبى ، فإنها تتعامل

مع هذه الدول على أساس فردى يختلف من حالة إلى أخرى . وهكذا فإن مضمون المشاركة الأوروبية - المغربية يختلف عن المشاركة الأوروبية / الإسرائيلية ، أو المشاركة الأوروبية / الأردنية ، أو المشاركة المزمع إقامتها مع كل من مصر وسوريا ولبنان .. إلخ .

خلاصة القول ، أنه لا يمكن الحديث عن ترتيبات إقليمية نمطية في مجمل حوض البحر المتوسط ، ولكن تختلف نوعية تلك الترتيبات من منطقة إلى أخرى ، وأحياناً من دولة إلى أخرى ، وهى نفس الملاحظة التى انتهينا إليها فيما يتعلق بالوعاء الجغرافى لمشروع « الشرق أوسطية » .

وحيث أن نوعية الترتيبات الإقليمية تختلف من إقليم إلى آخر من حيث المضمون ، ومن حيث الأولويات ، فإن هذا ينقلنا إلى تقييم مقارن للمحاور الثلاثة الرئيسية التى يدور حولها مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوروبية / المتوسطية » للتعرف على أوجه الشبه والخلاف بينهما ، ومحاولة التوصل إلى إجابة عن التساؤل الذى يطرحه كثيرون حول مدى استقلال كل مشروع منهما عن الآخر ، أو مدى تداخلهما وتكاملهما .

■ المحور الأمنى :

تؤكد وثائق مدريد على مبدأ تعزيز الأمن الإقليمى عبر مفهوم رئيسى هو ضبط التسلح فى المنطقة ككل بما يحقق زيادة مستوى الأمن لكل طرف بأدنى مستويات التسلح . وتشمل عملية ضبط التسلح ، إزالة القدرات التى تمتلكها دول المنطقة من أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - وتقييد قدرات إنتاجها فى المستقبل .

ولكن المتبع للمفاوضات متعددة الأطراف من خلال دورات انعقاد « لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى » ، وكذلك من خلال المفاوضات بشأن تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، لا بد وأن يلاحظ اختلاف مواقف الدول العربية عن الموقف الإسرائيلى / الأمريكى إلى حد كبير حول مضمون مفهوم « ضبط التسلح » فيما يخص أسلحة الدمار الشامل ، لا سيما السلاح النووى . فإسرائيل ، وهى الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة ، وإحساساً منها بالتفوق فى هذا الميدان ، تصر على ضرورة المحافظة على احتكار السلاح

النووى من بين جميع دول المنطقة ، وذلك حتى بعد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة مع العرب. وقد أجمعت البحوث التى قدمت إلى هذه الندوة والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع على أن حفظ السلم فى المستقبل ، من وجهة نظر إسرائيل ، لن يتحقق إلا عن طريق القوة ، وأهمها بالنسبة لإسرائيل الردع النووى . ولا يختلف الموقف الأمريكى عن الموقف الإسرائيلى فى هذا الشأن بحجة أن إسرائيل تمثل حالة خاصة نظراً لصغر حجمها وقلة عدد سكانها مقارنة بالدول العربية المحيطة بها . فكأن تدابير ضبط التسليح النووى تسرى ؛ مواجهة الدول العربية - وأيضاً فى مواجهة إيران - ولا تنطبق على إسرائيل أو على تركيا بحكم أن هذه الأخيرة عضو فى حلف الأطلسى فهى ملزمة باستقبال قوات الحلفاء على أراضيها وهى قوات تتضمن عناصر نووية .

أما موقف الدول العربية فهو يؤكد على ضرورة تجنب الأسلوب الانتقائى فى التعامل مع أسلحة الدمار الشامل . ولذلك فقد توقفت لجنة ضبط التسليح والأمن الإقليمى عن العمل منذ إبريل ١٩٩٦ بسبب إصرار إسرائيل على عدم إدراك مسألة الأسلحة النووية على جدول أعمال اللجنة. وإذا كانت مصر ، وغيرها من الدول العربية ، قد وافقت فى نهاية المطاف على التمسيد اللانهائى لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فقد رفضت التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية على أساس الربط بين التوقيع على هذه الاتفاقية ، وبين إزالة السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط ، والسعى لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة التى تضم أيضاً حوض البحر المتوسط .

ولم يقتصر الأمر على التباين فى المواقف عند مستوى أسلحة الدمار الشامل ، ولكنه امتد أيضاً إلى ضبط الأسلحة التقليدية التى يخضع بدوره لازدواجية المعايير . فإن خفض التسليح الحالى والحد منه فى المستقبل يسرى فى مواجهة الدول العربية دون إسرائيل وتركيا . وحتى بالنسبة للدول العربية ، فإن ضبط التسليح يسرى بطريقة انتقائية . فبينما تفرض الولايات المتحدة قيوداً صارمة على توريد السلاح لدول معينة مثل العراق وسوريا وإيران ، فإنها هى المورد الأساسى للسلاح لدول مجلس التعاون الخليجى ، بل إنها تشجع هذه الدول على تكديس الأسلحة فيها ، ليس من منطق تدعيم قدراتها الدفاعية الذاتية فى مواجهة عدوان

خارجي (فإن هذه الدول عاجزة ، بسبب ضعف مكوناتها البشرية وتدنى مستواها التقني ، عن استيعاب هذا الكم الضخم من الأسلحة التقليدية المتطورة) وأن أمن تلك الدول هو مهمة أمريكية خالصة ، كما ذكرنا ، ولكن من منطلق اقتصادي في الأساس : فإن صفقات الأسلحة بمليارات الدولارات تعود بالربح الكبير على الشركات المصدرة للسلاح . وهذا ما يفسر التنافس بين الشركات الأمريكية والشركات البريطانية ، بالرغم من التوافق التام بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول استراتيجية الأمن في الخليج .

خلاصة القول ، فإن أنظمة ضبط التسليح كما ونوعاً في الشرق الأوسط ، وبالرغم من أن هدفها السياسي المعلن هو حفظ السلم وتأكيد النوايا السلمية لدول المنطقة ، هي في الحقيقة مجموعة من القواعد تفرضها الدول الكبرى - الولايات المتحدة بالتحديد - من أجل السيطرة على سياسات الدول المتلقية للسلاح ، بحيث أن التطبيق الانتقائي لهذه القواعد لا يؤثر ، في نهاية المطاف ، في المحافظة على توازن عسكري في المنطقة لصالح إسرائيل ، في مواجهة أي تجمع عربي ضدها في المستقبل .

وعلى أرض الواقع ، فإن شعار تحقيق الأمن الإقليمي عن طريق ضبط التسليح ليس هو الآلية المفضلة من جانب إسرائيل ، خاصة في ظل حكومة الليكود الحالية ، أو من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . فإن الترتيبات الأمنية الجارية حالياً تتمثل في إبرام اتفاقات أمنية ثنائية على غرار تلك التي أبرمتها الولايات المتحدة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي كأحد سرودات « حرب الخليج الثانية » ، أو الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي / الإسرائيلي ، وهو يرجع إلى عدة سنوات مضت . ولعل من أبرز الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة ، والتي تتعارض مع المفهوم العام للأمن الإقليمي الجماعي كما حدده مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ، هو تكوين محور عسكري بين إسرائيل وتركيا بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما في ٢٣ فبراير ١٩٩٦ . ويعتبر هذا المحور قاعدة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة ، ولذلك فقد حظي بمباركتها وبدعمها المباشر له تسليحاً وتدريباً وربما أيضاً قتالياً . ولا شك أن هذا المحور الاستراتيجي الثلاثي يهدف إلى تشكيل قوة ردع مشتركة موجهة أساساً ضد سوريا والعراق وإيران ، وضد ما يسمى « بالخطر الإسلامي » الصاعد في المنطقة ، كما أنه يدعم هيمنة إسرائيل

العسكرية على المنطقة ككل ، بالإضافة إلى تدعيم موقف تركيا حيال العراق وسوريا بشأن أزمة اقتسام مياه نهري دجلة والفرات ، وحيال التنافس التركي/ الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، فضلاً عن القضية الكردية .

ما هو أخطر من ذلك من منظور الأمن القومي العربي ، أن المحور العسكري الإسرائيلي/ التركي قابل للامتداد لدول أخرى . والدولة المرشحة للانضمام إلى هذا المحور هي الأردن . فإن معاهدة الصلح الأردنية/ الإسرائيلية ، في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ ، قد تجاوزت مستوى الترتيبات الأمنية المتبادلة بين الطرفين ، إلى مستوى « تعزيز أمن المنطقة » و « إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام » . وبناء على ذلك ، نصت المعاهدة على التزام كل طرف بعدم الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم ذي صفة عسكرية مع طرف ثالث ضد الطرف الآخر . كما يلتزم الطرفان بمنع دخول أو إقامة أو عمل قوات عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر . وأخيراً نصت المعاهدة على تعهد الطرفين « بإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة » . معنى ذلك إسقاط التزامات الأردن بمقتضى « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي » بين الدول العربية لعام ١٩٥٠ ، وبالتالي إجهاض أي نظام للأمن الإقليمي يقوم على دور عربي متكامل ، لاسيما استبعاد أي تحالف أردني/ سوري/ عراقي يكون موجهاً ضد إسرائيل في حال إصرار هذه الأخيرة على رفض التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية ، وتجميد العملية السلمية في المسارين السوري واللبناني .

نخلص مما تقدم ، إلى أن الخطورة الحقيقية لترتيبات الأمن الجارية في المنطقة ، سواء عن طريق الانتقائية في عملية ضبط التسلح ، أو عن طريق الاتفاقات الأمنية الثنائية ، هي أنها تتم قبل التوصل إلى تسوية فعلية وعادلة لجوهر الصراع العربي/ الإسرائيلي على أرض فلسطين ذاتها ، أو على المسارين السوري واللبناني . فكان المحور الأمني لمشروع « الشرق أوسطية » ، كما يتم تنفيذه على أرض الواقع ، إنما يهدف في نهاية المطاف إلى تكريس ودعم التفوق العسكري الإسرائيلي . فالأمن الإقليمي المقصود هو أمن تلك الدولة بالتحديد ، وليس أمن دول المنطقة ككل . وأن السلام في الشرق الأوسط يعني سلام إسرائيل الذي يتحقق عن طريق

القوة الرادعة، وليس عن طريق الاتفاق السياسي الذي يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لجميع دول المنطقة . ويعتبر هذا في حد ذاته سبباً رئيسياً لرفض الدول العربية الفاعلة في المنطقة، وعلى رأسها مصر وسوريا والعراق والسعودية، بالإضافة إلى إيران، لهذا المشروع .

والسؤال الآن هو : هل يختلف مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » عن مشروع « الشرق أوسطية » في هذا الصدد ؟

لقد نصت وثيقة برشلونة على سعى الشركاء إلى تعزيز الأمن الإقليمي في البحر المتوسط عبر تطوير علاقات التعاون فيما بينهم بما يسمح ببناء الثقة المتبادلة ومعالجة قضايا المنطقة المتأزمة، وكذلك اتخاذ الخطوات العملية « لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنع تراكم الأسلحة التقليدية » .

قد يوحي هذا النص بأنه ينطبق على جميع الدول المتوسطية، الأطراف في عملية المشاركة. ولكن عمومية النص لا تعني أنه ينطبق على جميع الدول المتوسطية . فهو لا ينطبق بالقطع على الدول الأوربية/ المتوسطية . فمنها دولة نووية - وهي فرنسا - لن تقبل بدهاء التخلي عن ترسانتها النووية . والأمر كذلك بالنسبة لإيطاليا وأسبانيا والبرتغال بحكم عضويتها في حلف الأطلسنطي الذي تعتمد استراتيجيته الأمنية العامة في القارة الأوربية وفي البحر المتوسط على المكون النووي . فكان المقصود بعبارة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو دول جنوب وشرقي المتوسط . وحتى في هذا النطاق الجغرافي المحدود، فإن التأكيد ينصب أساساً ليس على نزع أسلحة الدمار الشامل، ولكن على « منع انتشارها »، دون إشارة صريحة أو ضمنية إلى إسرائيل كدولة نووية بالفعل . فكان التوجه الأوربي في صميمه لا يختلف في هذا الشأن عن التوجه الأمريكي . ففي المنطق الأوربي، كما في المنطق الأمريكي، فإن مصدر الخطر الأساسي على أمن المنطقة إنما يأتي من امتلاك الدول العربية، وليس إسرائيل، لأسلحة الدمار الشامل ومن ثم ينبغي منع هذه الدول من امتلاك هذه النوعية من الأسلحة . معنى ذلك تكريس الخلل القائم بين الدول العربية وإسرائيل لصالح هذه الأخيرة، الأمر الذي يتعارض مع هدف « بناء الثقة » بين جميع الأطراف، ويمثل خطورة حقيقية على الاستقرار والأمن في المنطقة . وقد أشارت إلى ذلك جميع الحكومات العربية التي طالبت بضرورة ادخال إسرائيل ضمن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ووضع جميع مؤسساتها النووية تحت الرقابة الدولية .

كذلك ينبغي التنويه إلى أن هذه المحاباة الفعلية لإسرائيل كانت أحد سببين رئيسيين (السبب الثاني، والأهم، هو الدور السلبي لأوروبا في إحياء عملية السلام بين العرب وإسرائيل بعد الجسود الذي أصابها منذ ١٩٩٦) لاختفاق مؤتمر وزراء خارجية الدول المتوسطية، الذي عقد في إبريل ١٩٩٧ في غاليثا (مالطا)، في التوصل إلى قرارات إيجابية تدفع «الشراكة الأوروبية/ المتوسطية» إلى الأمام.

صحيح أنه قد بذلت محاولات، خاصة من جانب فرنسا، «لأوروبية» الاستراتيجية الأمنية لحلف الأطلسي لآسيا في البحر المتوسط. ومن هذا المنطلق، يشير البعض إلى وجود تنافس أوروبي/ أمريكي في المنطقة. هذا القول يفتقد إلى المصداقية. فإذا كان حلف الأطلسي قد أقر رسميًا، في اجتماع القمة التي عقدت في برلين في يونيو ١٩٩٦، بهوية أوروبية متميزة فيما يتعلق بشئون الدفاع، فإن هذا التوجه لم يكن منفصلاً عن موقف الولايات المتحدة التي تسعى إلى تخفيف أعبائها المالية عن طريق خفض قواتها المتمركزة في القارة الأفريقية، ولكن دون التخلي عن القيادة السياسية والعسكرية للحلف. كذلك فإن توسع مهام الحلف شرقاً يشير إلى أن الدول الأوروبية لا تسعى إلى القيام بدور أمني مستقل والتخلي عن الاعتماد العسكري على الولايات المتحدة. فالاعتقاد بأن هناك اختلافات جوهرية بين السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، خاصة في محيط البحر المتوسط، وبين الولايات المتحدة، التي لازالت تقود حلف الأطلسي، هو اعتقاد خاطئ. فإن محاولة «أوروبية» الاستراتيجية الأمنية للحلف، لآسيا في منطقة البحر المتوسط، لا تعبر في الحقيقة عن تناقض أو تنافس بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة بقدر ما تجسد تناسقاً في المصالح وتنسيقاً في الحركة بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي من خلال «اتحاد غرب أوروبا» (West European Union).

من ناحية أخرى، ومن المنظور الأوروبي، فإن الحركات الأصولية الإسلامية تمثل خطراً داهماً على الأمن الأوروبي، بل وعلى مجمل الحضارة الأوروبية من خلال تدفق اللاجئين من شمال أفريقيا إلى دول أوروبا الغربية. ولذلك فإن الدول المتوسطية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - فرنسا، إيطاليا، أسبانيا، والبرتغال - تسعى إلى القيام بدور محدد لمواجهة ذلك الخطر. وبناءً على ذلك، فقد تم تشكيل قوتين عسكريتين في ١٩٩٥ هما: «قوة الانتشار السريع الأوروبية» (European Rapid operation Force-Eurofor)، و «القوة البحرية الأوروبية» (European Maritime Force-Euromar For)، مهمتها التدخل المباشر في الأزمات والصراعات الداخلية في دول

جنوب المتوسط والتي تنطوي على جوانب إنسانية لمساعدة الأجانب والمواطنين الذين يحتاجون للدفاع عنهم .

لا حاجة بنا إلى إثبات أن التدخل لاعتبارات إنسانية ، خاصة من جانب الدول فرادى أو مجتمعة ، وليس من خلال المنظمات الدولية ، هو مجرد ذريعة لتحقيق أهداف سياسية بالعمل على دعم ، أو تقويض ، نظام حكم قائم تبعاً للتوجهات السياسية لذلك النظام . كما أن المقام لا يتسع لمناقشة شرعية مثل هذا التدخل بالقياس إلى المبدأ القانوني الثابت الذي يقضى بمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ما يهمنا في هذا المقام هو التأكيد على أن هذا الدور الأمني المحدد الذي تسعى الدول المتوسطة الأعضاء في الاتحاد الأوربي إلى القيام به في جنوب المتوسط ليس مستقلاً عن ، أو متناقضاً مع ، الأهداف الأمريكية في المنطقة . فإن القوات الأوربية الخاصة للتدخل في الجنوب قد تشكلت في كنف « اتحاد غرب أوروبا » ، وهو تنظيم أمني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحلف الأطلسي ، ويعتبر حلقة وصل مؤسسية بين الحلف والاتحاد الأوربي . يضاف إلى ذلك أنه يحق لهذه القوات الأوربية الخاصة الاستعانة بإمكانات حلف الأطلسي للقيام بمهامها في جنوب المتوسط .

خلاصة القول : لا يوجد انقسام أو تناقض بين الدور الأمني الأوربي والدور الأمريكي ، سواء في الشرق الأوسط أو في البحر المتوسط . فكلاهما يستهدف في الحقيقة فرض أوضاع أمنية معينة على الدول العربية بما يتفق والمصالح الغربية ، ومصالح إسرائيل التي ترتبط عضوياً بالمصالح الغربية . ومن ثم فإن المفاضلة ، من المنظور الأمني ، بين مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » تعتبر غير ذات موضوع .

■ المحور الاقتصادي :

لا يتسع المقام لمناقشة تفصيلية للشق الاقتصادي لمشروع « الشرق أوسطية » ، وبيان عناصره المختلفة والمتداخلة . وقد تناولت دراسات عديدة الموضوع بشكل متعمق وتفصيلي . اختلفت الآراء ، والسياسة العملية ، بشدة حول توصيفه ومردوداته . ويكفي أن نسجل في هذا المقام حصيلة ذلك الجدل الممتد ، خاصة فيما يتعلق بمحاوره الرئيسية .

لقد حدث خلاف في الرأي ، على مستوى الفكر ، حول توصيف الشق الاقتصادي لمشروع « الشرق أوسطية » . فقد وصفه البعض بأنه محاولة لإنشاء « سوق مشتركة شرق

أوسطية» تسمح لإسرائيل بالاندماج في المنطقة كدولة إقليمية أصيلة ، وما يترتب على ذلك من إنهاء عزلتها عن المحيط العربي . ويرى البعض الآخر أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة تتجاوز رغبة إسرائيل في الاندماج الفعلي في الإقليم الشرق أوسط الذي تنتمي دوله إلى شريحة الدول « النامية » أو « المتخلفة » . فإن إسرائيل مندمجة بالفعل في العالم الرأسمالي المتقدم ، وتتطلع بحكم صلاتها الوثيقة بدوائر رأس المال العالمي ومراكز التقدم التكنولوجي ، إلى القيام بدور « الوسيط » ، أو « الوكيل المعتمد » لتلك الدوائر والمراكز في النطاق الإقليمي العربي الذي يشمل منطقة الخليج والذي يمثل سوقًا متسعة للتجارة العالمية ويحتوى على ٦٠ ٪ من احتياطي النفط في العالم ، كما يتميز بالقدرة على تمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى ووفرة اليد العاملة منخفضة الأجور . بل أن هذا الدور الإسرائيلي يمتد ، عبر النطاق الشرق أوسطى إلى البلدان الآسيوية الناهضة . فاستراتيجية إسرائيل الاقتصادية ، وبالاتفاق مع الولايات المتحدة ، هي « استراتيجية كونية » وليست « استراتيجية إقليمية » .

ونحن لا نرى تعارضًا حقيقيًا ، على مستوى الفكر ، بين هذين التوصيفين . فإن تطلع إسرائيل إلى القيام بدور « الوكيل المعتمد » للشركات الرأسمالية العالمية ، لا ينفي رغبتها في الاندماج في الإقليم الشرق أوسطى ، وهي رغبة قديمة ترجع إلى الأصول الأيديولوجية للصهيونية ذاتها ولكن حال دونها الصراع العربي / الإسرائيلي حول فلسطين . وعلى أية حال ، فإن غالبية الدراسات العربية ، رغم اختلاف التنظير ، تنتهي إلى نتيجة واحدة تؤكد على أن تنفيذ الشق الاقتصادي « للشرق أوسطية » سوف يؤدي إلى قيام إسرائيل ، بحكم تقدمها التكنولوجي وكفاءة مؤسساتها المالية والإدارية واتصالاتها الخارجية ، بدور الدولة القائدة للمنطقة ، ومن ثم السيطرة على مواردها الاقتصادية والمالية ومصادر المياه فيها ، و « مشروعات الربط الإقليمي » من طرق برية وشبكات كهربائية وأنابيب لنقل البترول والغاز من منطقة الخليج إلى الموانئ الإسرائيلية .. إلخ . ولاشك أن معظم المكاسب المترتبة على هذه الشرق أوسطية الاقتصادية ستكون من نصيب الاقتصاد الإسرائيلي على حساب اقتصاديات الدول العربية . فضلاً عن ذلك ، فإن هيمنة إسرائيل الاقتصادية ستكون دعامة قوية لفرض هيمنتها السياسية على المنطقة . لا عجب إذن أن ينعقد إجماع المشاركين في هذه الندوة ، وغيرهم كثيرون على ضرورة رفض الشق الاقتصادي لمشروع « الشرق أوسطية » رفضاً كاملاً جملة وتفصيلاً . وإذا كنا نتفق مع هذا الرأي ومنطقه ، فإن الرفض لا يجب أن يأخذ شكل مقاطعة المفاوضات

الجماعية في هذا المجال شريطة أن تكون المشاركة في المفاوضات ليس البحث عن حلول وسط وتقديم التنازلات ، ولكن بهدف المجاهرة بالموقف العربي الرافض لهذه الترتيبات الاقتصادية المقترحة ، وتقديم مقترحات بديلة تعكس المصالح القومية العربية ، بعيداً عن أى مظهر من مظاهر تكريس الوجود الاقتصادى الإسرائيلى على اتساع الشرق الأوسط . وقد حدث هذا بالفعل ، ولو بشكل جزئى ، فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى لعام ١٩٩٦ . ففى هذا المؤتمر ، وبفضل التنسيق بين الدول العربية كأحد مردودات « القمة الاستثنائية العربية » التى عقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ، نجحت الوفود العربية فى فرض فكرة إمكانية قيام تعاون عربى / عربى ، والقيام بمشروعات اقتصادية بينية دون حاجة لوجود إسرائيل ضمن هذه الترتيبات ، وإمكانية التعاون العربى مع الدول الأجنبية بما فيها إسرائيل على قدم المساواة وبالتالى معاملة إسرائيل مثل أية دولة أخرى لا تتمتع بدور محورى فى عملية البناء الاقتصادى للمنطقة . وفى هذا الصدد ، ينبغى الإشارة إلى أن مقاطعة عدد كبير من الدول العربية ، وعلى رأسها مصر والسعودية ، لمؤتمر الدوحة الاقتصادى الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٧ لم تكن تعنى رفض المشاركة فى المفاوضات الاقتصادية الجماعية من حيث المبدأ ، ولكن كانت بمثابة الاحتجاج السياسى على تجميد عملية السلام بين إسرائيل من جانب ، والسلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان فى الجانب الآخر بسبب التعتن والصلف الإسرائيلى . وهذا يقودنا إلى نقطة محورية أخرى تتعلق بالربط بين العملية السلمية بين العرب وإسرائيل من ناحية ، والترتيبات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى .

عندما تقبلت الدول العربية فكرة التسوية السلمية للصراع العربى / الإسرائيلى ، أكدت فى نفس الوقت على اعتبار التسوية السلمية شرطاً أساسياً لخلق المناخ الملائم للتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة . بعبارة أخرى ، فإن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع بين العرب وإسرائيل يجب أن يسبق أى اتفاق حول التعاون الاقتصادى بين الطرفين .

ولكن صياغة مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كانت تسمح بالتزامن بين العملية السلمية والاتفاق حول ترتيبات اقتصادية تعاونية إقليمية وذلك على أساس أن التعاون الاقتصادى بين الفرقاء سوف يجعل التوصل إلى سلام شامل وعادل فيما بينهم . فكان مسار التسوية السلمية ليس منفصلاً عن مسار التعاون الاقتصادى والعكس صحيح : فهما متوازيان يؤازر كل منهما الآخر ويدعمه . وبدا الأمر وكأنه ممكن الحدوث . وبناء على ذلك ، استضافت

المغرب مؤتمر الدار البيضاء في ١٩٩٤ الذي وضع حجر الأساس للتعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتم الاتفاق على عقد المؤتمر بصفة دورية سنوياً وبذلك يتحول إلى آلية هامة للتفاعل الإقليمي في المستقبل .

وتحت وهم فكرة التزام بين المسارين السياسى والاقتصادى ، « هرولت » بعض الدول العربية ليس فقط إلى إنهاء مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل ، ولكن أيضاً إلى إقامة علاقات ثنائية وثيقة معها . ولكن مع تعثر مسار التسوية السلمية ، واحتفال تجميدها إلى أجل غير مسمى ، فقدت فكرة الترابط الزمنى بين المسار السياسى والمسار الاقتصادى مصداقيتها . وبدأت إسرائيل والولايات المتحدة تروجان لفكرة الفصل التام بين المسارين . وهكذا أصبح المحور الاقتصادى للمشروع الشرق أوسطى هو محاولة لإدماج إسرائيل اقتصادياً في المنطقة ، بل وهيمنتها عليها ، حتى في ظل توقف عملية السلام وعدم اكتمال حلقاتها . وهذا ما يفسر مقاطعة الأطراف الرئيسية في الصراع العربى/ الإسرائيلى (فلسطين ، سوريا ، لبنان ، بجانب مصر والسعودية) لمؤتمر الدوحة الاقتصادى ، كما ذكرنا .

والفكرة المحورية الثالثة التى ينبغى طرحها في هذا المقام هى فكرة «خصخصة السلم» . وهى فكرة شائعة في الأبيات الأمريكية بصفة خاصة ، ووثيقة الصلة بمفهوم الترابط بين مسار التسوية السياسية السلمية ومسار التعاون الاقتصادى بين العرب وإسرائيل . وتقوم هذه الفكرة على منطق محدد مفاده أن دوائر الأعمال العربية تنوق إلى تحقيق ربح وفير بالنفاذ إلى الشركات العالمية الكبرى من خلال مشروعات مشتركة مع دوائر الأعمال الإسرائيلية التى لها اتصالات وثيقة بالإدارات العليا في تلك الشركات . وهذا ما يفسر المشاركة المكثفة « للقطاع الخاص » في أعمال المؤتمرات الاقتصادية والأربعة سאלفة الذكر التى دعت إلى عقدها منتظمتان غير حكوميتان (وإن كانتا على صلة وثيقة بالدوائر الحكومية الغربية والأمريكية بصفة خاصة) هما : مجلس العلاقات الخارجية بأمريكا ، ومتنبدى دافوس العالمى بسويسرا . ومن هذا المنطلق ، فإن بناء شبكة من المصالح المباشرة بين رجال الأعمال العرب ونظرائهم من الإسرائيليين ، تتجاوز قنوات الدبلوماسية الرسمية ، يمكن أن يشكل أداة ضغط قوية على الحكومات لحملها على استكمال عملية السلام .

ونرى أن المنطق من وراء «خصخصة السلم» هو منطق مغلووط وخطير في نفس الوقت . فقد أثبتت تجربة العقد الماضى أن « خصخصة الاقتصاد » على نحو مطلق وشامل دون رقابة

حازمة من الدولة ، ليست هى المدخل السليم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ومطرودة للشعوب لأن سعى القطاع الخاص إلى الربح قد يتعارض مع المصلحة العامة للشعب . ومن ناحية أخرى ، وفى مجال العلاقات الخارجية ، فإن سعى بعض دوائر الأعمال العربية إلى الربح الوفير عن طريق توثيق صلاتها مع دوائر الأعمال الإسرائيلية وإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها ، قد يتعارض مع المصالح القومية العربية العامة ، خاصة فى حالة غياب التنسيق بين دوائر الأعمال العربية والحكومات العربية . وهنا تظهر خطورة « خصخصة السلم » لأنها تهدف ، فى المنطق الإسرائيلى / الأمريكى ، إلى التضاف حول مسار التسوية السياسية للصراع العربى/ الإسرائيلى بتسريع التطبيع والتعاون الاقتصادى الوثيق مع إسرائيل ، ومن ثم فرض واقع اقتصادى جديد فى المنطقة يحمل الحكومات العربية على الرضوخ لمطالب إسرائيل المجحفة بالنسبة للشعب العربى الذى لا يزال يعانى من الاحتلال وغطوسة القوة الإسرائيلية .

وأخيراً ، فقد تم طرح تكوين « مجموعة الثمانى دول الإسلامية » كأحد بدائل الترتيبات الإقليمية الاقتصادية فى المنطقة . وتضم هذه المجموعة ثلاث دول شرق أوسطية هما تركيا ومصر وإيران ، بالإضافة إلى باكستان ، وبنجلاديش ، وماليزيا ، وأندونيسيا ونيجيريا . ولكن هذا البديل تعترضه عدة عقبات تفقده مصداقية حقيقية . فهو يرجع فى نشأته إلى مبادرة تركية فى ظل حكومة أريكان ذات التوجه الإسلامى ، التى لم تستمر فى الحكم إلا لعام واحد ، وحلت محلها حكومة يمينية علمانية ذات توجهات غربية ثابتة صدرت عنها بعض التصريحات التى تفيد احتمال صرف النظر عن هذا التجمع الاقتصادى الإسلامى . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التجمع يضم دولاً جد متباينة من حيث مستوى نموها الاقتصادى ، ومن حيث نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حيث توجهاتها السياسية العامة ، فضلاً عن تباعدها جغرافياً . يضاف إلى ذلك أن تكوين هذه المجموعة يثير اشكالية علاقتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى .

أما بالنسبة للشق الاقتصادى لمشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » ، فقد سبق أن أشرنا إلى أنه أكثر تقبلاً من الدول العربية من الشق الاقتصادى لمشروع « الشرق أوسطية » وذلك نظراً لكثافة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جميع البلدان العربية ، وبصفة خاصة دول الشمال الإفريقى ، وبين دول الاتحاد الأوروبى . فالبرنامج الاقتصادى « المتوسطى » ، على خلاف نظيره « الشرق أوسطى » ، ليس خلقاً لواقع اقتصادى جديد ، ولكنه تطوير لعلاقات اقتصادية تاريخية وثيقة .

ومن ناحية أخرى ، وفي مجال المفاضلة بين « المتوسطية » و « الشرق أوسطية » ، فإنه ينبغي الإشارة إلى موقع إسرائيل في كلا المشروعين . فقد رأينا أنه في إطار « الشرق أوسطية » ، تحتل إسرائيل موقعاً محورياً ، ويتمتع بدور قيادي في إدارة الترتيبات الاقتصادية في المنطقة بما يسمح لها بالهيمنة عليها . أما تواجد إسرائيل في النطاق المتوسطي فإنه لا ينحواها أية ميزة خاصة بها : فهي دولة ضمن دول عديدة منضوية تحت لواء المشروع دون أن تحتل بالضرورة موقعاً محورياً ، أو تقوم بدور قيادي ، يحقق لها الهيمنة على اقتصاديات الدول العربية المشاركة في المشروع المتوسطي .

وبناء على ما تقدم ، فإن قرارات القمة العربية الاستثنائية التي عقدت في القاهرة في يونيو ١٩٩٦ تضمنت دلالة واضحة على تفضيل الحكومات العربية لمشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » على مشروع « الشرق أوسطية » .

ولكن من منظور آخر ، إذا افترضنا بأن التوجه المتوسطي هو خيار استراتيجي هام للبلدان العربية المتوسطية ، وأنه يقدم لها فرصاً حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، فإن ذلك لا يعني أن هذا المشروع يختلف كلية عن جوهر المشروع « الشرق أوسطي » . فكلاهما يقوم على نموذج الاقتصاد الليبرالي الرأسمالي الذي حقق انتشاراً عالمياً ، واحتلت فيه المؤسسات الاقتصادية والمالية الخاصة والعامة للجنسيات دور الفاعل الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية وليس الدول . ومن ثم يمكن القول بأن كلا من مشروع « الشرق أوسطية » ومشروع « المتوسطية » يهدف إلى استيعاب اقتصاديات دول الوطن العربي ، وإن كان بوسائل مختلفة ، في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر . وإذا كان هناك اختلاف بين المشروعين ، فإنه يتمثل في التنافس بين الشركات العالمية ذات القاعدة الأوربية ونظيراتها الأمريكية الأصل . وثمة وجه شبه آخر بين المشروعين وهو أن كلا منهما يقوم على تجزئة بلدان الوطن العربي إلى مناطق اقتصادية منفصلة ، الأمر الذي يضعف موقفها التفاوضي مع تكتل الدول المتقدمة ، سواء كانت الولايات المتحدة من جانب ، أو دول الاتحاد الأوربي في الجانب الآخر . وهذا يسوقنا إلى مناقشة نقطة هامة تتعلق بشروط استفادة الدول العربية من انبثاقها إلى « المشروع المتوسطي » .

يهدف « المشروع المتوسطي » إلى إدماج تدريجي لاقتصاد البلدان العربية المطلة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي بحيث يقضي إلى قيام منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول السبع والعشرين المشاركة في المشروع بحلول عام ٢٠١٠

ولكن هذا الهدف يطرح الاشكالية الأساسية التي ألمحنا إليها من قبل والتي تتعلق بحقيقة حرية التبادل التجارى بين دول تختلف اختلافاً بيناً من حيث مستويات تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى . فإن واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية الفقيرة يدحض أسطورة الحرية الاقتصادية التى تتشدد بها دول الغرب المتقدمة. فإن منطقة التبادل التجارى الحر فى النطاق المتوسطى لن تكون سوى آلية جماعية لتكريس وتدعيم سيطرة شمال المتوسط المتقدم على جنوب وشرق المتوسط الأقل تقدماً . ولذلك فإن استفادة الدول العربية من المشروع المتوسطى تتوقف فى نهاية المطاف على أمرين : أولاً ، السياسات الداخلية التى تتبعها هذه الدول للإصلاح الاقتصادى بما يدعم القدرة التنافسية لمنتجاتها فى السوق الأوروبية / المتوسطية ، وثانياً ، أن تدخل الدول العربية مشروع «الشراكة الأوروبية/ المتوسطية» وهى مجمعة (ينطبق نفس المنطق على مشروع « الشرق أوسطية ») . فإذا استمر الوضع القائم حالياً الذى يغلب عليه طابع العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبى من جانب ، وبين كل دولة عربية متوسطية على حدة من الجانب الآخر ، فإن ذلك سوف يضعف الموقف التفاوضى للدول العربية التى تتعامل فرادى مع الاتحاد الأوروبى ، كما أنه يرجح المصالح الآتية لدول عربية معينة على حساب مصالح دول عربية أخرى . ولذلك فإن المدخل الوحيد للتقليل من سلبات المشاركة العربية الأوربية على المستويين القطرى والقومى ، وتعظيم الفوائد المتولدة من هذا التجمع الاقتصادى الأكبر ، هو التجمع الاقتصادى العربى أولاً . وهذا ما أكدته القمة العربية الاستثنائية فى إبريل ١٩٩٦ التى دعت إلى ضرورة قيام منطقة تجارة حرة بين الدول العربية وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمنى محدد . وقد أعلن وزراء المال والاقتصاد العرب ، فى فبراير ١٩٩٧ ، عن قيام هذه المنطقة ابتداء من أول يناير ١٩٩٨ . وهذا التجمع العربى لا يجب أن يقتصر على الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط ، ولكن يجب أن يشمل أيضاً البلدان العربية غير المشاركة فى « المشروع المتوسطى » ، وعلى رأسها بلدان مجلس التعاون الخليجى النفطية التى فى استطاعتها أن تدعم الموقف التفاوضى العربى مع الاتحاد الأوروبى بحكم إمكاناتها المالية وتحكمها فى تدفق النفط العربى إلى الدول الأوروبية .

وأخيراً ترتبط بالمحور الاقتصادى قضية هامة فى حد ذاتها ، وهى قضية استخدامات المياه التى تعتبر عصب الحياة فى جميع دول المنطقة . وإذا كان مشروع « الشراكة الأوروبية/ المتوسطية » قد أدرج موضوع المياه ضمن خطته المستقبلية ، فإن الترتيبات الإقليمية

لاستخدامات المياه تخص أساساً مشروع « الشرق أوسطية » ، ولا تعنى بشكل مباشر دول الشمال الإفريقي (أن قضية استغلال مياه نهر النيل منفصلة عن الترتيبات الإقليمية الجارية في المنطقة) .

وفي هذا الحيز الإقليمي ، فإن قضية المياه لها وجهان متميزان : أولهما يتعلق بالأنهار الدولية ، والثاني يتعلق بالمياه الجوفية .

وقضية استخدام الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة هي قضية عامة مشارة منذ زمن بعيد بصرف النظر عن الترتيبات الإقليمية العامة الجديدة التي يتضمنها مشروع « الشرق أوسطية » . وتخضع هذه القضية لاعتبارات فنية واقتصادية عديدة ، وتحكمها قواعد قانونية دولية تضمستها عدة اتفاقات دولية من أهمها وأشملها الاتفاقية الدولية للأنهار الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً في عام ١٩٩٧ . وتقضى هذه القواعد بضرورة الاتفاق بين الدول التي تقع في حوض نهر دولي - دول المنبع ودول المجرى والمصب - على توزيع مياه النهر فيما بينها ، وكيفية استخدام هذه المياه ، دون إلحاق أضرار جسيمة بأي طرف من الأطراف . فلا يحق إذن لدولة ، أو دول المنبع ، القيام بأعمال ومشروعات انفرادية في ذلك الجزء من النهر الذي يقع في إقليمها يكون من شأنها التأثير في كمية المياه المتدفقة إلى دول المجرى والمصب ، أو التأثير في سرعة تدفقها ، أو تغيير خواصها الطبيعية الكيميائية والبيولوجية . فالنظام القانوني للأنهار الدولية هو نظام اتفاق يثأثر في مضمونه بطبيعة الحال بتوازن القوة ومكانة الدول الواقعة في حوض النهر الدولي . وهنا يظهر بوضوح تأثير الترتيبات الإقليمية الجديدة في المنطقة . فإذن هذه الترتيبات ، في مجملها ، تهدف إلى تدعيم وتعظيم مكانة إسرائيل وتركيا في المنطقة على حساب مكانة الدول العربية . وقد شهد تطور الأحداث في السنوات الخمس الماضية درجة عالية من التنسيق والتوافق بين مواقف ومشروعات هاتين الدولتين - وبدعم من الولايات المتحدة - لفرض سيطرتها على مصادر المياه النهرية في المنطقة . ومع ذلك لا يمكن الجزم بأن قضية المياه يمكن حسمها بشكل نهائي على أرض الواقع . فإن التسوية النهائية للقضية لن تتم دون مشاركة العراق وهي دولة مستبعدة من إطار « الشرق أوسطية » ، ودون مشاركة سوريا ولبنان اللتان تقاطعان المفاوضات الجماعية في هذا

الشان ، ليس من باب رفض مبدأ التعاون الإقليمي في مجال المياه في حد ذاته ، ولكن لأنها تشترطان ضرورة التوصل أولاً إلى سلام عادل وشامل ودائم بين العرب وإسرائيل .

أما مشكلة المياه الجوفية فهي عنصر أساسي في النزاع الفلسطيني / الإسرائيلي . وقد نص بروتوكول التعاون الاقتصادي والمالي الملحق بإعلان المبادئ الإسرائيلية / الفلسطيني على التعاون بين الطرفين في مجال تنمية المياه ، وإدارتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وحقوق كل طرف في تلك المياه . ولكن نلاحظ هنا أيضاً أن سياسة فرض الأمر الواقع تسبق التسوية الاتفاقية . ومن الواضح أن قضية المياه في هذه الجزئية الخاصة تصطدم بسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والتي استعصت حتى الآن على التسوية السلمية .

■ المحور السياسي والثقافي :

إن المحور السياسي والثقافي متعدد الجوانب ويتعذر مناقشته ، حتى بشكل مبسط ، في حدود محاضرة واحدة تتناول أبعاداً مختلفة للترتيبات الإقليمية الجديدة التي تستهدف « الوطن العربي » . ويمكن إجمال هذا المحور في مفهوم « الهوية » . وقد نال هذا المفهوم قدراً كبيراً من الاهتمام في الأدبيات العربية . وتدور المناظرة بشأنه حول المفاضلة بين التوجهين « الشرق أوسطى » و « المتوسطى » بالقياس إلى معيار « القومية العربية » .

ومن المقولات الشائعة في الأدبيات العربية في هذا المقام ، أن مشروع « الشرق أوسطية » ، في نظر واضعيه ، إنما يستهدف القضاء على أيديولوجية « القومية العربية » لتحل محلها فكرة « الهوية الشرق أوسطية » التي تعتد بعنصر الجوار الجغرافي فقط ، دون اعتبار للفوارق الثقافية والحضارية بين العرب من جانب ، وشعوب أخرى تقطن نفس الحيز الجغرافي . بينما مشروع « الشراكة الأوروبية / المتوسطية » لا يتعارض كلية مع الهوية العربية / الإسلامية ، ولكن يدعو إلى الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة لشعوب حوض البحر المتوسط . وقد انعكست هذه المفاضلة في البحثين اللذين قدما إلى هذه الندوة وفي بحوث كثيرة سابقة .

ولاشك أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل نموذجاً واضحاً لمحاولة طمس الهوية الوطنية الفلسطينية . فقد اعتبرت هذه القضية ، في إطار مشروع « الشرق أوسطية » ، قضية

إنسانية تخص اللاجئين الفلسطينيين كأفراد ، وليست قضية قومية تخصهم « كشعب » يناضل من أجل العودة إلى موطنه الأصلي في فلسطين . ولذلك فإن دعوة « الشرق أوسطية » لتلخص في تغيير بيئة اللجوء الإقليمي بها من شأنه استيعاب اللاجئين في مواطن إقامةهم الحالية . بعبارة أخرى ، فإن التدخل الاقتصادي هو الأسلوب العمل لتسوية هذه القضية تسوية نهائية دون المساس بالهوية اليهودية الخالصة لدولة إسرائيل ، والمحافظة في نفس الوقت على التوازن السكاني بين هذه الدولة وبين الكيان الفلسطيني الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو دولة فلسطين في حالة إقرار قيامها في المستقبل .

إن هذا الطرح يتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية التي أقرتها عشرات القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية منذ ١٩٤٨ ، والتي تؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم الأصلي في فلسطين . ومن ناحية أخرى ، لا ريب أن طرح قضية اللاجئين كقضية إنسانية سوف يثير العديد من المشاكل سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو بالنسبة للسلطة الفلسطينية . فكما أكدنا من قبل ، فإنه يستحيل طمس الهوية الوطنية للاجئين الفلسطينيين بمجرد العمل على تحسين أحوالهم المعيشية في مواقع اللجوء . ولذلك فإنه ليس من المتوقع أن يتجاوب الشعب الفلسطيني مع طرح قضية اللاجئين على النحو السابق لأنه يتجاهل حقهم في العودة إلى وطنهم في فلسطين . فالمشكلة الحقيقية في موضوع اللاجئين لا تتعلق بالاشباع الاقتصادي فقط ، ولكنها تتعلق أكثر باشباع الانتباه إلى هوية وطنية عميقة الجذور . بالإضافة إلى ذلك ، فإن دعوة مشروع « الشرق أوسطية » إلى إدماج اللاجئين الفلسطينيين في بيئة اللجوء الحالية بوصفهم « عرباً » يعيشون بين عرب ، تتناقض مع الفكرة الأساسية لذلك المشروع والتي تقوم على إنكار وحدة الوجود القومي العربي .

ولكن من الانصاف القول بأن طرح قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية وليست قضية وطنية / قومية ، ليس بدعة متروكة لمشروع « الشرق أوسطية » . فإن استعراض تطور هذه القضية يفيد بأن هذا الطرح كان سمة بارزة لمشروعات غربية / إسرائيلية عديدة سابقة لتسوية هذه القضية في الإطار الإقليمي . كما أنه على صعيد السياسة العملية ، من الملاحظ أن رسالة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين قد تحولت تدريجياً ، وبتأثير من الولايات المتحدة ، إلى

برامج التشغيل والتأهيل وتسكين اللاجئين في معسكرات اللجوء الحالية على حساب جانب الإغاثة . كذلك من الانصاف القول بأن الحكومات العربية ، والسلطة الفلسطينية ذاتها ، قد تجاوزت إلى حد ما مع الطرح الإنساني لقضية اللاجئين الفلسطينيين على حساب الطرح السياسى/ القومى للقضية . صحيح أن الدوائر العربية الرسمية لا زالت تعلن تمسكها بحق اللاجئين فى العودة إلى وطنهم . ومع ذلك فإن المواقف العربية تشير أيضًا ، على صعيد السيادة العملية ، إلى تراجعات عن التمسك « بحق العودة » بوصفه مبدأ ثابتًا ومرجعياً لا يجوز إغفاله عند تسوية قضية اللاجئين . ولا حاجة بنا في هذا المقام إلى التذكير بهذه السوابق . ويتكفى الإشارة في هذا الصدد إلى « اتفاق أوسلو » (اتفاق غزة/ أريحا) فى سبتمبر ١٩٩٣ بشأن « إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتى الفلسطينى » . صحيح أن مرجعية هذا الاتفاق هو القرار رقم (٢٤٢) الذى صدر فى مجلس الأمن فى أعقاب حرب ١٩٦٧ . وقد نص هذا القرار على « تسوية عادلة » لقضية اللاجئين . ولكن العمومية المقصودة فى صياغة هذا النص الذى سمحت بتفسيره على نحو متجاهل « حق العودة » المنصوص عليه فى القرار رقم (١٩٤) الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٤٨ . فإن مفهوم « العدالة » لا يتماثل بالضرورة مع مفهوم « الحق » . ويؤكد هذا الاتجاه أن « اتفاق أوسلو » ، وإن كان قد أرجأ تسوية قضية اللاجئين إلى مرحلة التفاوض على الوضع النهائى للكيان الفلسطينى (المادة ٥ فقرة ٣) ، فقد اختص بالذكر مشكلة « النازحين » الفلسطينين بسبب حرب ١٩٦٧ . فقد نصت المادة (١٢) من الاتفاق على تشكيل « لجنة دائمة » لتقرر بالاتفاق السراح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ بالعودة ، أخذًا فى الاعتبار « ضرورة منع الفوضى والاضطراب » . هذا النص يتجاهل تمامًا قضية اللاجئين الفلسطينيين الحقيقية والتي تعود إلى ١٩٤٨ . وحتى بالنسبة « للنازحين » من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فإن هذا النص هو من الغموض بحيث يترك لإسرائيل حرية تحديد عدد المقبولين للعودة ونوعيتهم بحيث لا تؤثر عودتهم على أمن « الإسرائيليين » (المقصود هو أمن سكان المستعمرات الإسرائيلية) ، أو أمن دولة إسرائيل (التوازن السكانى بين إسرائيل والكيان الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة) . واستنادًا إلى موقف إسرائيل خلال مناقشات « لجنة اللاجئين »

المنبثقة عن « المفاوضات متعددة الأطراف » في إطار مشروع « الشرق أوسطية » ، فإن مجموع ما يمكن أن تسمح لهم إسرائيل بالعودة من نازحي عام ١٩٦٧ لن يتجاوز ١٠٪ من عدد اللاجئين الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة. ولذلك يمكن القول بأن نص « اتفاق أوسلو » على الساح بعودة نازحي عام ١٩٦٧ إنما يهدف في الحقيقة إلى تهدئة معارضة قطاع كبير من الشعب الفلسطيني لهذا الاتفاق. فالمجاهرة « بحق العودة » قد أصبح مجرد شعار يمكن للسياسة العملية أن تتجاوزه .

من ناحية أخرى ، لاشك أن مشروع « الشراكة الأوربية/ المتوسطية » يمثل اقتراباً أكثر شمولاً للمنطقة من اقتراب مشروع « الشرق أوسطية » . فقد اهتم « المشروع المتوسطي » اهتماماً ملحوظاً بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية ، إلى جانب البعد الاقتصادي ، لإعادة ترتيب الأوضاع بين دول شمال المتوسط من جانب ، والدول الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية من الجانب الآخر . فقد دعت وثائق برشلونة إلى محاربة العنصرية والتعصب العرقي أو الديني ، وإلى احترام تنوع الثقافات والتقاليد بين شعوب حوض البحر المتوسط ، وأن الحوار بين الأديان والثقافات هو السبيل إلى المحافظة على الاستقرار والسلام في المنطقة ، كما أن التعاون الاقتصادي هو السبيل إلى تقدم وازدهار جميع الشعوب المتوسطية .

من هذا المنظور العام ، فإن الدعوة المتوسطية ليست محل اعتراض إذا كان المقصود منها هو تعرف كل طرف على الآخر ، وتصويب الصور المشوهة التي تكونت على مر العصور في أذهان الشعوب ذات الأديان والثقافات المختلفة . فلا شك أن الحوار هو المدخل السليم لتلافي النزاعات ذات الطبيعة الأيديولوجية ، لأن تعويد الشعوب والمؤسسات الرسمية والمدنية على احترام الاختلاف والفهم المتبادل يسهم في « التعايش السلمي » فيما بينهم رغم الاختلاف . من هذا المنظور العام ، يمكن القول بأن « المتوسطية » تتميز عن « الشرق أوسطية » في أنها لا تتعارض مع الهوية العربية / الإسلامية . ولكن هذا القول لا يجب أن يؤخذ على علته .

فمن الواضح أيضاً ، على صعيد السياسة العملية ، أن هذه الدعوة ليست منزهة تماماً من الأغراض السياسية التي تهدف إلى حماية القيم والمصالح الأوربية ، على حساب قيم ومصالح شعوب جنوب وشرق المتوسط . فقد اقترنت الدعوة إلى الحوار الثقافي بدعوة أخرى إلى ضرورة

الاصلاح السياسى فى جنوب وشرق المتوسط . والمداخل إلى التحديث السياسى هو إقرار وتوطيد الديمقراطية التعددية وفقاً للنمط الأوربى ، واحترام حقوق الإنسان ، إلى جانب العمل على التحديث الاقتصادى والنمو الاجتماعى المتوازن والمتراصل .

وبصرف النظر عن مدى ملائمة الديمقراطية التعددية كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسى (فإن التجربة الجزائرية تدل على غير ذلك) ، فإن الدعوة إلى الاصلاح السياسى والاقتصادى ، تعكس فى الحقيقة الإدراك الجماعى الأوربى لمصادر تهديد أمن أوروبا النابعة من الجنوب ومن الشرق ، وهى مصادر تتصل بانتشار حركات « الأصولية الإسلامية » والعنف الذى يقترن بممارسات بعضها ، وتداعيات ذلك على المجتمعات والنظم الأوربية من خلال الهجرة من الجنوب والشرق إلى الشمال . وقد أشرنا إلى هذه الاشكالية من قبل والى تعدد من أكثر المشكلات إلحاحاً فى الوقت الراهن بالنسبة للأمن والاستقرار فى دول أوروبا الغربية . كل ما نريد أن نؤكد فى هذا المقام ، وهو تأكيد يستند إلى مجمل الأدبيات الغربية التى تناولت هذا الموضوع بالتحليل ، هو أن الدعوة إلى « الحوار » بين الثقافات والأديان ، وإلى الاصلاح السياسى والتحديث الاقتصادى ، إنما تعبر عن رغبة أوربية أكيدة فى فرض نموذج للتحديث فى الدول المتوسطية العربية الإسلامية يتعارض مع تراثها التاريخى وتقاليدها الاجتماعية ، ويؤدى إلى ادماج شعوبها فى مجتمع متوسطى تهيمن عليه الدول الأوربية بحكم عدم توازن عناصر القوة بين الشمال والجنوب . وهذا ما يفسر التحفظات العديدة التى أبدتها الدول العربية المتوسطية على مشروع « الشراكة الأوربية / المتوسطية » فى شقها الثقافى والسياسى ، وهى تحفظات تضاف إلى تحفظاتها على الشق الاقتصادى للمشروع . وقد تجلّت هذه التحفظات بوضوح فى الرؤية المصرية للتعاون بين شعوب البحر المتوسط كما بدت فى طرحها لمشروع « منتدى المتوسط » . بالإضافة إلى ذلك فإن اهتمام الدول الأوربية بالأوضاع فى الشمال الإفريقى على وجه التحديد فى ظل ضعف القدرة العربية الفردية والجماعية ، سوف ينتهى إلى إلحاق المغرب العربى بأوروبا وانفصاله عن بقية الكيان العربى .

خلاصة القول ، أنه إذا كان هناك تمايزاً ، من حيث الأولويات ومن حيث الآليات ، بين مشروع « الشراكة الأوربية / المتوسطية » ومشروع « الشرق أوسطية » ، فإن هذا التمايز لا يعنى التناقض بين المشروعين فيما يتعلق بأهدافها النهائية . فكلاهما يتضمن ترتيبات إقليمية تهدف

في النهاية إلى تجزئة الوطن العربي ، والتعامل مع الدول العربية فرادى ، وإحكام قبضة « الغرب » على الامتداد الإقليمي العربى أمنياً وسياسياً واقتصادياً ، بل وثقافياً أيضاً .

وعلى أية حال ، ودون تبني وجهة نظر بعض أنصار « التيار الإسلامى » التى تقول بأن « الشرق أوسطية » و « المتوسطية » هما مبادرتان من قبل « الشئال المسيحى اليهودى » للتصدى للصحة الإسلامية ، فإن المحور الثقافى والسياسى لكلا المشروعين لم ينل نصيبه حتى الآن من الاهتمام الكافى فى الأدبيات العربية . ولذلك فإن طرح الموضوع فى هذه الندوة هو دعوة إلى إجراء مزيد من الدراسات التحليلية فى إطار أكثر شمولاً يتناول علاقات التفاعل بين الحضارة العربية / الإسلامية والحضارة الغربية بما يسهم فى التقارب بين الشعوب ، وبناء جسور ثقة حقيقية بين المؤسسات الحكومية والمدنية . فمع انعدام الثقة المتبادلة تسقط جميع المبادرات الخاصة بإعادة هيكلة العلاقات فى المنطقة ، أيًا كان مصدرها .

رغم اختلاف التقييم ، على مستوى الفكر وعلى مستوى السياسة العملية ، لمحاولات إقامة ترتيبات إقليمية جديدة فى المنطقة ، فإن هناك شبه إجماع على وجود سليات عديدة تقتزن بمشروع « الشرق أوسطية » و « الشراكة الأوربية / المتوسطية » بالقياس إلى مرجعية النظام العربى التاريخى الذى تجسده مؤسسياً جامعة الدول العربية . فإن اندماج الأقطار العربية فرادى فى هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة سوف ينعكس بالسلب على مستقبل النهضة الشاملة التى تصبو إليها البلدان العربية وعلى النظام القومى العربى . ولذلك فإن الكل يتسائل ما العمل ؟

ينبغى علينا بادئ ذي بدء أن نستبعد رأيًا نادى به قلة من المفكرين العرب ، وهو رأى إنبقى من حالة الاجباط الشديد الذى انتشر فى الوطن العربى بسبب الغزو العراقى لدولة الكويت فى ١٩٩٠ ، والتداعيات المدمرة لذلك الغزو على مجمل العلاقات العربية التى أكدت عجز النظام العربى عن مواجهة أكبر تحد تعرض له منذ انشائه فى ١٩٤٥ .

فقد نادى البعض [السيد يس ، مقدمة التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٦ ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٧] بضرورة التخلص من « الوهم » الذى ينطلق من الخطاب القومى العربى التقليدى ، والذى منبأه أن القطرية هى سبب المشكلات والمصائب التى حاقت بالنظام العربى . والواقع التاريخى يثبت أن هذا الخطاب القومى التقليدى تجاهل خصوصيات كل قطر عربى ، وافترض خطأ أن المجتمع العربى هو مجتمع متجانس على أساس الإطار

الدينى الواحد، وعوامل التاريخ المشترك ، وأن الخبرة التاريخية المتشابهة كفيلة بأن تؤدى بصورة حتمية إلى الوحدة .. على العكس فإن أولى خطوات التصحيح هو اعتبار القطرية اللجنة الأولى الأساسية في المشروع القومى .

ومن نفس المنطلق ، يؤكد مفكر عربى آخر [د. شفيق الغبرا ، « رؤية استراتيجية للسلام العربى / الإسرائيلى » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦ ، ١٨ ، ٣٢] على أنه بعد « فشل الخيار القومى الشمولى » ، وبعد « أخطار الخيار الإسلامى المتطرف » ، أصبح الخيار الأصح هو « بناء الدولة القطرية .. وفق فهم عصرى للإسلام والعروبة والإنسان وفق آراء تنتهى للانفتاح على العالم لا الانغلاق عنه » .. وأن بناء الدولة العربية الحديثة على هذا النحو هو « الأساس فى المرحلة القادمة » .

لا يشك أحد فى أن الدول العربية فى حاجة ماسة إلى العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية . كما لا يشك أحد فى أن نهضة الأقطار العربية هى عنصر أساسى لتحقيق فاعية أكبر للعمل العربى المشترك . فاعتراضنا على هذا الرأى إنما ينصرف إلى تفضيله لمنطق التجزئة على منطق التجمع العربى . ونستند فى ذلك إلى الحجج التالية :

الحجة الأولى : نستند إلى بطلان المنطق النظرى الذى يستند إليه هذا الرأى . فالنظام القومى العربى الراهن ، كما تجسده مؤسسيًا جامعة الدول العربية ، ليس مبنياً على مفهوم الوحدة الاندماجية للأقطار العربية ، إنما هو نظام يقوم على مفهوم التنسيق والتعاون بين دول ذات سيادة من أجل تحقيق مصالح مشتركة يعتبرها أطراف التنظيم أن لها أهمية خاصة بالنسبة لهم جميعاً . وإذا كان التنسيق والتعاون لا يتعارضان مع مبدأ السيادة الوطنية ، فإنهما يفرضان قيوداً على ممارسة السيادة بما يحقق المصالح المشتركة للدول الأعضاء فى التنظيم . ومن ثم فإن الأولوية تكون للمصالح الجماعية ، وليس للمصالح القطرية الآتية ، وإلا انتفت الحكمة من إقامة التنظيم فى الأساس . بعبارة أخرى ، فإن تفضيل منطق التجزئة على منطق التجمع العربى يتعارض مع ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول العربية .

الحجة الثانية : ترتبط بالحجة الأولى وتستند إلى واقع الحياة المجتمعية فى العصر الحديث . فإن واقع الترابط بين الشعوب يفرض حتمية العمل الجماعى فى عملية بناء الأقطار . فبناء الدولة العربية العصرية لا يمكن أن يتم بمعزل عن العمل الجماعى العربى . بعبارة أخرى ، فإن المقابلة بين « القطرية » و « العمل العربى المشترك » ، وإن كانت قائمة بالفعل ، فإنه

لا ينبغي أن تتجاهل علاقات التفاعل بين « الجزء » و « الكل » ومن ثم فإن السلبية تجاه العمل الجماعى العربى سوف تعيق عملية البناء الداخلى فى الأقطار العربية .

الحجة الثالثة : مستمدة من تاريخ العلاقات العربية المعاصرة . فإن كثرة المنازعات الحدودية وغيرها بين الدول العربية ، واختلاف توجهاتها الخارجية ، وظهور محاور تنافسية فيما بينها ، وتطلع بعض الحكام العرب إلى ممارسة دور الزعامة والقيادة ، كل ذلك أدى إلى انعدام الثقة بين الحكومات العربية والذي أثر بالسلب على فاعلية الجامعة العربية كآلية للتنسيق والتعاون بين أعضائها . فالمعقيدة القطرية ، التى لا زالت تحتفظ بقدميتها فى البلدان العربية هى بالفعل أهم مسبب لتراجع النظام العربى . وتقودنا هذه الملاحظة إلى السؤال المطروح على الساحة العربية : ما العمل ؟

لقد حاول بحثان مقدمان إلى هذه الندوة الإجابة عن هذا التساؤل ، من منظور جزئى ومن منظور كلى ، وذلك من خلال دراسة نظم التعاون القرعية بين الدول العربية (مجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى ، وإعلان دمشق) ومدى مساهمتها فى إحياء النظام العربى القومى من جانب ، واقتراح تحديث آليات العمل العربى المشترك من جانب آخر .

لقد تعددت الاقتراحات فى موضوع « تجديد المشروع القومى العربى » بحيث يصبح قادراً على التعاون مع الترتيبات الإقليمية المطروحة حالياً على ساحة الوطن العربى ، والحيلولة دون محاولات اختراقه من الخارج . وكل ما نستطيع قوله فى هذا المقام هو مجرد تسجيل موقف مبدئى فى حاجة إلى تأصيل أعمق وأشمل يأخذ فى الاعتبار تأثير النظام الإقليمى العربى بالتطورات العميقة والمتلاحقة التى يمر بها عالم اليوم .

نحن نرفض من حيث المبدأ الفكر الذى يعبر عن موقف مثالى مفرط فى التفاؤل والذى يدعو إلى إقامة مشروع قومى عربى جديد كلية يحل محل جامعة الدول العربية المتهالكة . فإن هذا المشروع القومى الجديد يتجاوز منطق الدولة القطرية ، والشروع فى إنشاء أسس دولة قومية عربية كبرى من خلال تفاعلات شعبية تتخطى حواجز السياسات الحكومية الرسمية .

من ناحية أخرى ، لا نعتقد أن مجرد ادخال اصلاحات هيكلية على مؤسسات الجامعة العربية كفيل بتفعيل العمل العربى المشترك . فلا يكفى الموافقة على إنشاء محكمة عدل عربية ، أو المطالبة بالعدول عن قاعدة الإجماع فى اتخاذ قرارات الجامعة العربية ، أو فرض جزاءات على الدول التى لا تلتزم بتلك القرارات .. إلخ . فإن فاعلية العمل العربى المشترك منوطه فى نهاية

المطاف بضرورة توفر الإرادة السياسية الجماعية من منطلق الإدراك الواعي بحقيقة المصالح القومية العربية . فإن السيولة الكاملة التى تتميز بها علاقات كل حكومة عربية على انفراد مع دول غير عربية من داخل المنطقة أو من خارجها من شأنها أن تحدث تغيرات سريعة في نمط الترتيبات الإقليمية بالمنطقة قد تودى إلى تلاشى رابطة العروبة . ونحن من المؤمنين بأن رابطة القومية العربية هى صلب الأمان في تفاعلات المنطقة لما لها من خصوصية مستمدة من واقع تفاعل التاريخ والجغرافيا والبنيان الاجتماعى والثقافى للإنسان العربى . ومن ثم فإن الهوية العربية تمثل عنصر قوة في التعامل مع الآخرين لا يجوز التخلل عنها .

إن التمسك بالهوية العربية لا يعنى ، كما سبق تأكيده ، معارضة مبدئية لكل ما هو غير عربى المنشأ ، وإنما يقوم على إدراك واع للعوامل المادية والمعنوية القائمة والمستجدة التى تؤثر في تفاعلها في مستقبل المنطقة ككل ، والعمل على تكيف العمل العربى المشترك مع تلك العوامل بحيث يصبح قادراً على الصمود أمام أية مخططات أجنبية تستهدف الهيمنة على الامتداد الإقليمى العربى . فإنه يمكن لدول الوطن العربى أن يكون لها وزناً كبيراً في بناء المنطقة على أسس تتواءم مع مقتضيات النظام الدولى الجديد إذا تعاملت مجتمعة مع الترتيبات الإقليمية الجديدة في المنطقة . هذه القدرة على التكيف مرهونة بتوفر الإرادة السياسية الجماعية ، كما ذكرنا . ولن تتوفر هذه الإرادة إلا من خلال بناء المجتمعات العربية من الداخل على أسس أكثر ديمقراطية بما يحقق قدرًا معقولاً من المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات المصيرية . فإذا لم يتحقق ذلك ، وظل النظام الإقليمى العربى على جوده الحالى وتفككه ، فإن فشله في مواجهة قضايا المستقبل ومحاولات اختراقه من الخارج يصبح مؤكداً . ولكن لن يكون ذلك بسبب مؤامرة الآخرين ضده ، سواء أخذ هذا التآمر شكل « الشرق أوسطية » أو « الشراكة الأوربية / المتوسطية » ، ولكن بسبب التقصير أو الغفلة

تعقيبات .. ومناقشات

على

المحاضرة الختامية

مناقشات المحاضرة الختامية

د. علي الدين هلال :

لدى مجموعة ملاحظات عاجلة :

الملاحظة الأولى : أننا نمر بمرحلة إنتقالية ، المشروعات المطروحة كالشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، يعتريهما مثالب . كغموض الجغرافيا وإستبعاد عناصر لا يمكن للمشروع أن ينهض بدونها على أسس سليمة . وهذه المشروعات تعكس مصالح وسياسات دول بعينها ، ومن ثم ، فإن فرص كليهما محدودة .

الملاحظة الثانية : إن بعض ما نتحدث به فى هذه الأمور هو نبذ قليم فى زجاجات جديدة . فعديد من الأطروحات تم عرضها والرد عليها . الأستاذ المحاضر ، عاد إلى العصور الوسطى والإمبراطورية الرومانية . لكن إذا عدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة . فسنجد أن الشرق أوسطية كانت مشروعاً مطروحاً من الدول الغربية على بلادنا العربية . أذكر فى هذا الخصوص ، بمشروع القيادة الرباعية الذى قدم للحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس باشا ، الذى رفضته مصر آنذاك . كذلك ، نذكر زيارة جون فوستر دالاس إلى المنطقة العربية (مايو - يونيو ١٩٥٣) ووثائق هذه الزيارة معلومة . والحوار الأساسى الذى قام به مع قيادة الثورة المصرية يتعلق بكيفية بحث أمن هذه المنطقة ، وهل أمن هذا الإقليم مسؤوليته بلاده أم الغرب ؟ .

هناك سلسلة الإتفاقات الأمنية العسكرية الثنائية التى أبرمتها حكومة الثورة ، مصر/ سوريا ، مصر/ الأردن ، مصر/ السعودية . وفى الفترة نفسها ، طرحت فكرة المؤتمر الإسلامى وقيام منظمة إسلامية تجمع بلاد هذه المنطة ، وقد تبنتها باكستان ووزير خارجيتها «ظفر الله خان» ولأن المشروع إرتبط آنذاك بالولايات المتحدة فإنه لم يتم .

جوهر هذه الملاحظة ، أننا نتحدث فى إطار دولى مختلف ، لكن كثيراً مما ناقشه ، نوقش من قبل فى سياقات مختلفة .

الملاحظة الثالثة : حسناً فعل د. سمعان فرج الله ، عندما وضع الحوار الذى نجره فى إطار ملامح نظام دولى جديد فى مرحلة التشكيل . نذكر مثلاً «الجات» ، وهى النظام

الإقتصادى الدولى الجديد . . من يدخلها سوف تفرض عليه إلتزامات . وهى إلتزامات تشبه ما ترتبه الشرق أوسطية أو الشراكة المتوسطة بطرق أخرى . .

الملاحظة الرابعة : لا أعتقد أننا نختلف كثيراً فى المنحنى الذى ذهب إليه المحاضر . قد نختلف حول بعض التفاصيل . . إنما يبقى السؤال الناقص : ما العمل ماذا يجب على هذه الدول العربية أن تقوم به . . فبعض نقاط ضعف المشروعات المطروحة ، لا يعنى أنها لن تنجح إذ يمكن أن تفرض رغم العيوب ، إذا لم يكن هناك تنظيم عربى قادر على (المواجهة والحياة) .

أ. خالد بيومى :

أعتقد أنه من الضرورى أن نركز على تفهم ما يدور داخل أوروبا الموحدة الجديدة . عندما طرحت مسألة برشلونه (الشراكة المتوسطة) ، طرحت دول شمال أوروبا التعاون مع دول البلطيق . . وكان ذلك فى إطار التنافس مع توسيع التعاون جنوباً فى إتجاه البحر المتوسط ، وطرحت ألمانيا التعاون مع دول الوسط . وهنا أرى أن نعى التناقضات بين دول أوروبا ، التى قد تؤثر فى دور أوروبا المتوسطى .

من ناحية ثانية ، ألاحظ أنه فى الفترة الإنتقالية فى النظام الدولى ، التى تحدث عنها المحاضر ، من الضرورى أن نفرق بين ما يمر به الجانب الأوروبى (الجانب الآخر) وما يمر به نحن العرب . نحن فى حالة يمكن أن تسمى الأزمة المفتوحة منذ عام ١٩٦٧ . فقد كان هناك مشروع قومى للإنكسار الداخلى . وهناك مشروعات بديلة طرحت ، قومية وغير قومية . . إننا عمومًا نمر بمرحلة إنتقالية مختلفة المعالم . لدينا عدم وضوح . فمن الغريب مثلاً ، أن هناك توصيفات مختلفة للمنطقة ، مشرق عربى ، مغرب عربى ، . . . إلخ ، وهذا أمر غريب بالنظر لوجود جامع ثقافى حضارى موجود بين المحيط والخليج .

وهم فى أوروبا الآن يتحدثون عن وهمية الشرق أوسطية . . باعتبار أنه شيء غير موجود . وهناك مصطلحات كثيرة نستخدمها لتوصيف المنطقة دون رد فعل مناسب من جانبنا .

د. هيثم كيلاي :

سأحدث في نقطتين :

النقطة الأولى : أذكر د. سمعان أن الموضوعين اللذين تناولتهما الندوة وهما الشرق أوسطية والمتوسطة ، لا يزالان على شكل تصورات ولم يلغيا حد اليقين . أتساءل هنا ، ألا يمكن أن نطرح هنا أيضاً من قبيل البحث الأكاديمي ، أيضاً كتصور . ألا يمكن أن يكون لمفهوم النظام الإسلامي ما يدخل به إلى هذه المنطقة يُنظمها وفق تفكير معين . . أقول ذلك نتيجة ملمحين :

الملمح الأول ، حكم حزب الرفاه الإسلامي في تركيا لفترة وجيزة . لقد مر هذا الملمح وانطفأ بسرعة ، وكان يمكن أن يؤدي إلى نوع من التفجير داخل تركيا ، ولكن ماحدث هو العكس بالقضاء على هذا الحزب ، وعودة تركيا مرة أخرى إلى العلمانية ، ومع ذلك فثمة احتمال لأن يعود هذا الملمح في تركيا .

الملمح الثاني ، خرج من إيران وبخاصة في المؤتمر الإسلامي الأخير (١٩٩٧) فقد حاول المؤتمر الإسلامي يوماً ما أن يبحث موضوع نظام دفاعي يشمل الدول الإسلامية ثم طوى . وقد يأتي في يوم من الأيام من يتحدث عن مشروع للنظام الإسلامي يدخل فيه المنطقة .

النقطة الثانية : ما منزلة المحور الإسرائيلي التركي ، وهو محور إستراتيجي . . يمتد إلى النواحي العسكرية ومجالات أخرى . إنه يشكل نوعاً من التحالف الإستراتيجي الذي يحصر الآن عدداً من الدول العربية ، خاصة العراق وسوريا ، وأيضاً إيران . ما منزلة هذا المحور المدعوم أمريكياً . هل نحن أمام تنظيم ثالث غير التنظيمين اللذين تحدثنا عنهما في الندوة . . هل فتح أمامنا طريق ينبغى الدخول إليه . . أم أنه محور مؤقت كي يخضع المنطقة ثم ينحل ؟ .

أ . إمام غريب :

طرح د. سمعان سؤالاً ، وذكر أن الوقت لا يسعف لمناقشته : هل الشرق أوسطية مشروع أمريكي أم إسرائيلي أم أمريكي إسرائيلي ؟ . هناك وثيقة أمريكية ، ذكر فيها أن المشروع بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عام ١٩٤٧ ، على يد أحد اليهود الأمريكيين

يدعى «برجمان» . . وفيه حديث عن إنشاء سوق شرق أوسطية ، مركزها إسرائيل ، من أجل أن تصبح مصنعاً للمنطقة ، والدول العربية مستهلكاً لإنتاجه .

من ناحية أخرى ، كنت أود من د. سمعان الإفاضة حول القوى الإسلامية ، لاسيما تركيا وإيران ، التي من الممكن أن تكون عوناً لنا . وأقتبس جزئية من تاريخ الحروب الصليبية ، فقد استمرت طويلاً ، وجرى فيها احتلال بيت المقدس وتحريره . . كان ذلك على يد القائد المسلم «صلاح الدين الأيوبي» الذي كان كردياً مسلماً ، وحقق أعظم إنجاز للمسلمين ، لماذا لا نتوقع أن يخرج إلينا قائد آخر مثله من تلك البقاع . ولنا في تجربة أربكان مثال . وكون تجربته فشلت ، لا يعنى التقليل من حجمها .

البعض منا يسارع بالهرولة نحو إسرائيل ولم ينتفض على قيامها سوى نصف قرن ، بينما ظل الصليبيون مائتي عام . . لماذا تعجل النتائج ؟ . لماذا لا نتظر ليخرج جيل آخر ، ربما يستطيع حل القضية حلًا يرضى العرب والمسلمين ؟ .

أ. محمد الشيباني :

له لدى سؤالان :

السؤال الأول : كيف نؤهل النظام العربي للتعامل مع الترتيبات الإقليمية دون أن يقع البعض في موقف القبول والآخر في موقف الرفض ، بما يحفظ على العرب مصلحتهم العامة ؟ .

السؤال الثاني : هل يصل التنافس بين أمريكا وأوروبا في مشروعاتهما بما يؤدي إلى تغيير موازين القوى ، ويسمح للنظم الإقليمية بحركة معينة ؟ .

أ. سعيد نور :

يتضح من عروض د. سمعان ود. علي الدين هلال ، أن هناك تحفظات على المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي ، فما هو النظام العربي البديل الذي يمكن الحديث عنه ؟ .

د. علي الدين هلال :

أود أن أعقب على كلام د. هيثم والأستاذ إمام ، في موضوعي التصور الإسلامي .

منهجياً ، علينا أن نتذكر أن أساس الوضع الدولي القائم هو الدولة الوطنية ، أحببنا هذا الوضع أم لا . وهذه الدول لا تقدم على ترتيب معين ، إذا لم يقتنع قاداتها بأن هناك مصالح أمنية أو اقتصادية لدولهم . السياسة ليست عملاً خيرياً أو إنسانياً ، إنها قضية مصالح متبادلة في كل الأوقات .

رغم أهمية التاريخ ، لا نريد أن نقع في مشابهاة تاريخية ، فقد تغير العالم تغيراً كلياً . فحتى نهاية القرن ١٩ لم يكن هناك قانوناً للجنسية في أية دولة عربية . أجداد د . هيثم كانوا مواطنين عثمانيين وكذلك أجدادى . وكنا نتقل داخل الدولة العثمانية دون جواز سفر . الآن أنا أحمل الجنسية المصرية ، ود . هيثم يحمل الجنسية السورية . . . وهكذا . . . فلن قمم الإبداع في الإسلام لم يكونوا من العرب ، وكذا صلاح الدين ، كانوا جميعاً من المسلمين . وكانت طشقند وبخارى مراكز رئيسية للإبداع . . الآن أصبحت هذه المناطق جزءاً من دول مختلفة .

وإذا كان العرب وهم ٢٠ دولة ، وبينهم ما بينهم من روابط لم ينجحوا في خلق نظام إقليمي قومي . . هل يكون إصلاح هذا الوضع بتكوين إطار يجمع ٥٦ دولة مختلفة اللغات والطلائف ؟ .

إن جذور التنظيم الإسلامي موجودة في المؤتمر الإسلامي الذي انعقدت دورته الثامنة في طهران . فالحديث يكون في إطار هذه المؤسسة . إننى رجل مسلم وفخور بدينى ، لكن مصائر الشعوب لا يجب أن تخضع لأهواء أو إنفعالات ، تركيا القومية كان لها حتى وقت قريب أطماع إقليمية في العراق ، فهل تنسى ذلك من أجل كلمة حلوة قيلت هنا أو هناك ؟ .

وبلاد فارس أيضاً قومية لها أطماع . فقد زعمت أن البحرين جزء منها . ومن يذهب إلى الخليج يتفنى هواءاً إيرانياً ، لإيران هناك نفوذ سياسى وإقتصادى . . فهناك أسر خليجية تتحدث الفارسية في بيوتها وهي تفخر بأصولها الفارسية رغم جنسيتها العربية . فهل ننسى ذلك لمجرد أن إيران كما يقول المصريون أعطتنا «ريقاً حلواً» .

مصائر الدول لا تتغير بسهولة . نحن نسعى للتقارب مع إيران وإلى تحييد تركيا . لكن لا يجب أن ننسى دروس التاريخ . هذه الدول كان لها مواقف وفي ذاكرتها الداخلية ومشروعاتها القومية تصورات عنا ، وعن دورنا .

ويبقى أخيراً ، أى ترتيب إقليمي يجب أن ينطلق من تصورات مشتركة لمصادر التهديد . فى المجال الأمنى أو الإقتصادى أو السياسى . هل نريد مثلاً أن نصبح جزءاً من إطار يشمل أفغانستان ، ما الذى يجمع بيننا وبين النظام السياسى فى طاجيكستان أو تركمانستان وهذه دول إسلامية أتصور أن النظام الإسلامى كبديل من النظام العربى ، مغامرة فى المجهول ومغامرة بمصائر الشعوب ، أجد نفسى شخصياً متحرراً منها .

أما إذا قصد أن يكون الإطار الإسلامى عنصر دعم وقوة باعتبار العرب سدنة الإسلام ، إذا قوى العرب قوى الإسلام وإذا ضعفوا ضعف ، فإن دعم منظمة المؤتمر الإسلامى مطروح على الساحة .

رد د. سمعان :

١ - أبداً بملاحظات د. على الدين . . ومنها إقرار لواقع هو أن مقدرة كل من المشروعين ، الشرق أوسطى والمتوسطى ، محدودة فى التحقق . وهذا حقيقى ، خاصة المشروع الأول الذى يلقى معارضة من جانب الدول المعنية ، أما مشروع الشراكة المتوسطية ، فربما يكون مقبولاً ، لكن بحذر شديد ، وقد يتحقق بشكل آخر لا يتجاوز النظام العربى القائم .

٢ - بالنسبة للجات فهى منظمة قديمة . . هى أحد أضلاع مثلث أنشئ عام ١٩٤٤ (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات) ومع ذلك ، فهناك ضرورة لأن تعمل الدول العربية سوياً على نهضتها الإقتصادية بما يجعل موقفها بعد ذلك بداية من عام ٢٠١٠ أكثر فاعلية .

٣ - فيما يتعلق بما العمل ؟ . العمل الوحيد هو محاولة إعادة النظر فى النظام العربى القائم ، بحيث يكون أكثر قدرة على مواجهة القضايا الجديدة . المشكلة هنا ، كيف تتم معالجة هذا الموضوع ، وإصلاح النظام بما يحقق الأهداف المرجوة منه . . هنا تختلف الآراء بين سقف أعلى وآخر أدنى : السقف الأعلى يدعو فكرياً لعدم الإكتراث كلياً للنظام القائم وإقامة نظام عربى جديد كلية فى كافة عناصره . هذا الإقترب فيه جانب كبير من المثالية . باعتبار أنه يعتمد على مبادرات وتنظيمات شعبية وليس تنظيمات حكومية .

أما السقف الأدنى ، فهو يطالب بإصلاحات هيكلية فى المؤسسات القائمة على نحو

يجعلها أكثر فعالية . ومن ذلك ، إنشاء محكمة عدل عربية ، وتعديل نظام إتخاذ القرارات من الإجماع إلى الأغلبية ، وفرض عقوبات على الدول التى لا تلتزم بقرارات الجامعة .

والحقيقة أننى لا أؤمن بالإصلاحات المؤسسية كمدخل لتحقيق لفاعلية ، ولنا فى نظام الأمم المتحدة عبرة . إن الإصلاحات المطلوبة فى النظام العربى موجودة فى الأمم المتحدة . ومع ذلك لا يدعى أحد بأن نظام الأمم المتحدة حقق فاعلية كبيرة .

المدخل فى نظرى هو فى نقطة واحدة ، توفر الإرادة السياسية الجماعية لدول هذا النظام . . وهذه لن تتحقق إلا بإجراء إصلاحات جذرية داخل المجتمعات العربية ذاتها ، بالسماح للشعب بالمشاركة ، كطريق لترشيد القرارات . دون ذلك ، فإن فشل النظام العربى سيكون مؤكداً .

٤ - من الصحيح أن مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية ليس محل إجماع للدول الأوروبية . وبالنسبة لمفهوم الشرق أوسطية وغموضه ، من الملاحظ أن هذا الغموض هو فى فكرنا نحن . لذلك علينا أن نحدد هويتنا قبل مطالبة الآخرين باحترامها . وهويتنا محددة فى القومية العربية ، والمشكلة هنا أن هذه القومية لا تلقى قبولاً من جانبهم .

٥ - التحالف التركى الإسرائيلى ، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، هما الترجمة العملية للترتيبات الإقليمية فى المجال الأمنى لهذه المنطقة ، وليس كما يقال هى فى المفاوضات متعددة الأطراف . آلية تحقيق الأمن فى هذه المنطقة هى فى العمل على ضبط التسليح وذلك بالنسبة للدول العربية فقط . التحالف التركى الإسرائيلى فى حقيقة الأمر ليس تنظيمًا مستقلاً عن الشرق أوسطية . لكنه إجراء عملى سيحكم لفترة من الزمن وقد يتطور فى المستقبل لنظام أشمل .

٦ - التنافس الأوروبى الأمريكى لا يمكن أن يغير موازين القوى . . إنه تنافس فى المجال الإقتصادى ولن يكون النظام قطبى الثنائية من الناحية الزمنية ، ولكن من المنظور الإقتصادى فقط .

ملاحظة للدكتور هيثم كيلاني :

أريد أن أصبح مفهومًا قد يكون فهم خضاً ، أنا لم أطرح النظام الإسلامي بديلاً من النظام العربي . . لكن ملاحظات د. على الدين هلال ذهبت بعيداً . لقد استعملت تعبير النظام الإسلامي بلمحين فقط هي الملمح التركي الذي انطفأ والإيراني الذي طرح .

د. على الدين هلال :

لقد تحرّزت ولم أدع بأن د. هيثم قال ذلك مباشرة على الإطلاق .

كلمة ختامية للدكتور أحمد يوسف أحمد :

عندما يستعيد الإنسان التاريخ العظيم للدولة الإسلامية في وقت من الأوقات والمقومات المعنوية للإسلام ، يجد أن طرح البديل الإسلامي مسألة طبيعية للغاية بغض النظر عن موضوع العلاقة مع العروبة . . لكن ما يقلقني بشدة في هذا الطرح ، ما ألاحظه من بعض أبنائنا الشباب ، أنهم يطرحون المسألة وكأن الإسلام وغيرها مجرد أئواب نرتديها ببساطة .

أيها الأخوات والإخوة ، الذين يتحدثون عن النظام الإسلامي ، هذا حق أصيل ومشروع لهم ، لكن الطريقة التي تحدث بها د. على الدين هلال ، تبين مدى الحسابات المهمة التي يتعين على الإنسان أن يقوم بها كي يجعل مثل هذا الطرح طرحاً حقيقياً ، بحيث يكون هو طرح للمستقبل البعيد . إننا نحتاج إلى أن تغير دولة كتركيا ، وأن تصل إلى صيغة في أفغانستان ، يقتل المسلمون فيها بعضهم البعض منذ سنوات . . نحتاج إلى أن تحمل صراعات طاحنة كالصراع بين العراق وإيران الذي دام ثمانية أعوام . . هناك في الحقيقة أهوال ما بعدها أهوال . . والكلام الذي قاله د. على الدين هلال ، أريد أن أضع تحته عشرة خطوط .

وفيما يتعلق بموقع القومية من الإسلام ، أنا كمسلم أقول لو أن إيران قادرة على إقامة دولة إسلامية حقيقية في منطقتنا ، فأهلاً وسهلاً . لكنني لست واثقاً من أن إيران مسلمة فقط . إنها مسلمة ولها قوميتها الفارسية . . هذه الأمور لا ينبغي أن تؤخذ ببساطة شديدة . يقال مؤخراً مثلاً ، أن ثمة تحالفًا محتملاً بين إيران وأرمينيا واليونان في مواجهة

التحالف التركي الإسرائيلي الأذربيجاني ، دولتان مسلمتان مع دولة يهودية في مواجهة دولة إسلامية مع دولتين مسيحيتين ! إذن قضية الدولة القرمية كمحور للحركة الدولية ما زالت قضية حقيقية .

تقلقني أيضاً نقطة العودة إلى التاريخ لاستلهام الدروس على نحو معين . فهذه العودة مطلوبة نعم ، ومن خلالها يمكن إكتساب مقومات معنوية . . لكن ليس صحيحاً أن ننتظر لخمسين أو مائة عام . . لأن الإنتظار يمكن أن يضع فلسطين وغير فلسطين . . في اللحظة التي نتحدث فيها الآن هناك إستيطان صهيوني فاعل في الأرض المحتلة . . نحن لا نعود للتاريخ لنتتظر ولكن لكي نستلهم العبر والدروس .

المشاركون فى الندوة

و

برنامج الندوة

المشاركون فى الندوة

د . أحمد الرشيدى	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د . أحمد ثابت	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
د . أحمد صدقى الدجاني	مجمعى (خبير فى الشؤون العربية)
لواء د . أحمد عبد الحليم	المركز القومى للدراسات الشرق الأوسط
أحمد نور الدين صبيح	صحفى بالأهرام
أشرف جبريل	صحفى بجريدة الجمهورية
الفتاح بن محمد ولد الشيبانى	باحث وصحفى / موريتانيا
إمام محمود غريب	إذاعة صوت العرب - الشؤون السياسية
أمجد خليل محمد الجباس	الأمانة العامة لمجلس الشعب/ ج . م . ع
أميرة هويدى	صحفية بالأهرام ويكلى
إيهاب الفيشاوى	وزارة التخطيط والتعاون الدولى / غزة
إيهاب مكرم محمد	أخصائى ثانى - جامعة الدول العربية
تيسير الدباغ	مستشار فى الشؤون العربية - لندن
جعفر محمد سعد	عقيد ركن / باحث عسكري
جيهان أمين	وزير مفوض - مدير شئون مركز الأبحاث -
د . حسن أبو طالب	وزارة الخارجية - القاهرة
حلمى شعراوى	خبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام
خالد عبد اللطيف	مدير مركز البحوث العربية - القاهرة
رفعت شريف جميل شحاده	صحفى
رنده النابلس	محامى (الأردن)
زينب إبراهيم	مستشار - مندوبية فلسطين الدائمة لدى
د . زينب عبد العظيم أحمد	الجامعة العربية
	صحفية بمجلة الأهرام الاقتصادى
	مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أمين عام مساعد جامعة الدول العربية	سعيد كمال
باحث / الكويت	د . سلمان أبو ستة
مستشار بجامعة الدول العربية / مدير	د . سليمان المنذرى
العلاقات العربية الآسيوية	
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية	د . سمعان بطرس فرج الله
صحفية بالجمهورية	سمية أحمد سليمان
مركز الخليج للدراسات - القاهرة	شحاته محمد ناصر
عضو مجلس النواب / اليمن	شعفل عمر حلمى
صحفى بالأهرام	صلاح سالم
صحفى	صلاح عزازى .
صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط	طارق حسين
صحفى بمجلة أكتوبر	عبد الحميد العرقسوسى
مدير ثان - جامعة الدول العربية	د . عبد الرحمن حسن صبرى
مدير المركز التريوى / بصنعاء	عبد الله أحمد نعمان
سفير بوزاة الخارجية - ج . م . ع	د . عبد الله الأشعل
صحفى يمنى	عبد الودود الموان
صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط	على عطا
أستاذ قانون عام مساعد - جامعة فلاديفيا -	د . غازى حسن صبارين
عمان - الأردن	
الإدارة العامة لشئون فلسطين / جامعة الدول	غالب أحمد صالح
العربية	
صحفية بجريدة كل العرب	فاطمة دياب
مساعد وزير الخارجية - ج . م . ع	فتحي الشاذلى
جامعة الدول العربية	فيصل أحمد التاجى
مستشار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	كریم العائى
صحفى بجريدة الشعب	كمال حبيب
صحفية بجريدة الجزيرة السعودية	كوكب محمد حسن

محمد خالد الأزعر

محمد سعيد سالم

محمد السيد أحمد

لواء محمد محمد الغيارى

محمد يوسف

مصطفى علوى

مى الشافعى

د . نازلى معوض

د . ناصيف حتى

لواء د . نبيل فؤاد

د . نبيل نجم

نواف خليفة مفرج الخليفة

هيثم الكيلانى

د . وفاء أحمد الحميرى

باحث فلسطينى

صحف يبنى

مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية

مدير كلية الدفاع الوطنى - أكاديمية ناصر

العسكرية

مفكر عربى

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مليحة بالبرنامج العام بالإذاعة المصرية

أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

أستاذ علاقات دولية - الجامعة الأمريكية

بالقاهرة

خبير استراتيجى

سفير - مندوب العراق لدى الجامعة العربية

ملحق ثقافى بسفارة الكويت

جامعة الدول العربية / رئيس تحرير مجلة

شئون عربية

باحثة - مصرية

المشاركون في الندوة

(من باحثي معهد البحوث والدراسات العربية)

عبد العزيز صابون محمد راشد	إبراهيم عبد المجيد عيسى روافده
عبد الله نواف عبد الله غرايبه	أحمد إبراهيم أمين أمين
عبد الودود محمد عالم	أحمد إياذ محمد محمود شتات
علاء على حمادي	أشجان أحمد عيد مسعود
عليان محمود نهدي الفواعير	أمل سليمان آدم
عمر عبد الرحمن آدم	أمل محمد صقر
سبيلدي محمد بن أحمد	إيناس محمد محمود
محمد بو طرفاس بن صالح	جابر مأمون
محمد حسن عبد الحافظ	جنيد شافعي
محمد ربيع محفوظ باحشوان	حميده جادي
محمد شريف جاكو	خالد عبد الرحمن محمد بيومي
محمد علي محمد حنيش	دعاء جمالي الملك
محمد ناصر أحمد	رأفت محمد فرحان محافظ
مصطفى ديوب	زهير قاسم
منار نزار يوسف الملكاوي	زينب سيد أحمد
منى الشلودي	زينب عبد العظيم محمد
ميرفت عاطف غزالي	سامي محمد الزعان
ناجي إبراهيم محمد	سعيد علي نور
ناصر محمد ناصر	شيخنا محمدي ولد الصعقة
نزيمه خولصة	صالح أبو بكر علي أحمد
نصر الدين خيار عبد الرحيم	صلاح مصطفى غنام
نضال زكريا النيني	عاصم المستوفي
نضال علي نمر أحمد عوده	عاصم الكيلاني
وليد عبد الهادي أحمد القويمير	عبد الباسط الجزولي
ياسر حسن محمد علي	عبد الرحمن كان
	عبد الرحمن الكمالي

نسخة

مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

وتأثيراتها على الوطن العربي

(القاهرة ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧)

برنامج الندوة^(*)

- اليوم الأول : السبت ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧
٩,٠٠ - ١٠,٠٠ تسجيل
١٠,٠٠ - ١٠,١٥ افتتاح
١٠,١٥ - ١٢,٠٠ الجلسة الأولى
رئيس الجلسة : د. سمعان بطرس فرج الله
الباحثون : د. نبيل فؤاد
• الحد من التسليح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة
د . هيثم الكيلاني
• الاتفاقيات الثنائية ،
المعقَّـب : د . مصطفى علوي
١٢,٣٠ - ١٢,٣٠ استراحة شاي
١٢,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة الثانية
رئيس الجلسة : السفير فتحى الشاذلى
الباحثون : د. أحمد ثابت
• استبعاد العراق وإيران من الترتيبات الأمنية ،

(*) تعقد جميع فعاليات الندوة في قاعة جواهر بفندق شبرد

د . زينب عبد العظيم
« البعد الأملى فى الشراكة الأوروبية/ المتوسطية »
المقاسب : د . أحمد عبد الحليم

□ اليوم الثانى : الأحد ٢٨ ديسمبر ١٩٩٧ (المحور الاقتصادى)

١٠,٠٠ - ١٢,٠٠ الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة : د. إبراهيم سعد الدين
الباحثون : محمود عبد الفضيل
« السوق الشرق أوسطية »
د . عبد الرحمن صبرى
« البعد الاقتصادى فى الشراكة الأوروبية المتوسطية »
المقاسب : د . إبراهيم سعد الدين

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ استراحة شاي

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة الرابعة

رئيس الجلسة : د . محمد صبحى عبد الحكيم
الباحث : أ . مجدى صبحى
« الترتيبات الإقليمية لاستخدام المياه فى الشرق الأوسط »
المقاسب : للمهندس تيسير الدباغ
الباحث : د . نيفين عبد المنعم مسعد
« مجموعة الثمانى دول الإسلامية »
المقاسب : د . محمد عبد الشفيق عيسى

□ اليوم الثالث : الاثنين ٢٩ ديسمبر ١٩٩٧ (المحور السياسى والثقافى)

١٠,٠٠ - ١٢,٠٠ الجلسة الخامسة

رئيس الجلسة : د. سلمان أبو ستة
الباحث : أ . محمد خالد الأزعر
« الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين »

المعقّب : د . سلمان أبو سنه

الباحث : د . نادية محمود مصطفى

« البعد الثقافي فى الشراكة الأوربية المتوسطة ،

المعقّب : د . أحمد زايد

١٢,٠٠ - ١٢,٣٠ استراحة شاي

١٢,٣٠ - ٢,٣٠ الجلسة السادسة

رئيس الجلسة : أ . جميل مطر

الباحثون : د . حسن أبو طالب

« نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية ،

د . أحمد الرشيدى

« تحديث آليات العمل العربى المشترك ،

المعقّب : د . ناصيف حتى

٦,٠٠ - ٨,٠٠ الجلسة الختامية

رئيس الجلسة : د . على الدين هلال

المحاضرة الختامية للأستاذ الدكتور سمعان بطرس فرج الله

« منسق المشروع ،

الآراء الواردة بهذه الندوة تعبر عن وجهة نظر أصحابها . .
ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر معهد البحوث والدراسات العربية ،
أو أية جهة أخرى يرتبطون بها . .

رقم الإيداع ١٩٩٨/٥٣٦١

ISBN

977-5301-14-9



دار الأمان للطباعة والنشر والتوزيع

٨ شارع القدس (السمرة) - حي ١٠ - تل ناس - ٢١٧٣٦١١

١ شارع من ش. القلاوي (عقب لاداء سيد درويش) - القدس - حي ١٠
تل ناس - ٢١٧٣٦١١

